بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا ومِن سيّئات أعمالِنا، مَن يهدِهِ الله فلا مُضِلّ له، ومَن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهد أنّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء : ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب : ٧٠ – ٧١].

أمّا بعد[1]:

(١) هذه خُطبة الحاجة التي كان النبيّ صلى الله عليه وسلّم يُعَلِّمها أصحابَه كما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وممَن خرّج حديثَها أبو داود في كتاب: النِّكاح، باب: في خُطبة الحاجة، برقم (2118)، والترمذيّ في كتاب: النِّكاح، باب: ما جاء في خطبة النِّكاح، برقم (1105)، والنسائي في كتاب: النِّكاح، باب: ما يستحبّ من الكلام عند النّكاح، برقم (3277)، وابن ماجه في كتاب: النِّكاح، باب: في خُطبة النِّكاح، برقم (1893). والحديث حسّنه الترمذيُّ في سننه، وابن الملقِّن في البدر المنير (531/7)، وصحّحه الألباني في صحيح وضعيف سُنن أبي داود، كما أفرده برسالة مستقلّة معنونة

فمن المعلوم لدى الخاصّ والعامّ أنّ علم العقيدة من أشرف العلوم وأعلاها منزلة؛ إذ هو متعلِّق بمعرفة الرَّبّ عزّ وجلّ وأسمائه وصفاتهوما يجب له وما يجب تنزيهه عنه، وبحسب هذه التعلُّقات ومقاديرِها تتفاضل العلوم وتتباين درجاتُها.

ولمّا كان الإيمان بالله تعالى هو أصل أصول الدّين وأهمّ مقاصد الملّة، وكان تنزيهه عمّا لا يليق به مما ادّعاه المبطلون من أفضل أنواع الجهاد وأعظمِ الواجبات آثرتُ أن يكون موضوعي لنيل درجة العالميّة العالية متعلِّقًا بنقد نظريّة (وحدة الوجود) التي كانت وما زالت تشغل بال كثير من الإسلاميّين.

والحقيقة أنه على الرّغم من كون هذه العقيدة من أخبث مقالات الطّوائف وأبعدها عن تنزيه الله تبارك وتعالى إلّا أنها استطاعت أن تبقى حيّةً بصورةٍ أو بأخرى في قلوب السّواد الأعظم من الطُّرقيّة كما يلوح ذلك في كثير من عباراتهم المفصّلة وإشاراتهم المجملة، منذ أن تبنّاها فلاسفة الصّوفيّة وملاحدتهم وإلى يومنا هذا!

ومن هنا يُعلم أنّ الحديث عنها ليس ضربًا من الترف العلميّ الذي يتناول مذهبًا محته يدُ الأيام أو نظريّة فلسفيّة أصبحت في ذمّة كان.

وقد أشار شيخ الإسلام ابنُ تيميّة ـ رحمه الله ـ إلى "أنّ إنكار هذا المنكر السّار ي في كثيرٍ من المسلمين أولى من إنكار دين اليهود والنّصارى الذي لا يَضِلّ به المسلمون، لا سيّما وأقوال هؤلاء شرٌّ من أقوال اليهود والنّصارى وفرعون "[1] إذ أنهم "يَسقون النّاس شَرابَ الكفر والإلحاد في آنية أنبياء الله وأوليائه، ويَلبسون ثيابَ المجاهدين في سبيل الله وهم في الباطن من المحاربين لله ورسوله، ويُظهرون كلام الكفّار والمنافقين في قوالب ألفاظ أولياء الله المحقِّقين ،

بـ(خُطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعَلِّمُهَا أصحابَه).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (359/2).

فيدخل الرّجلُ معهم على أن يصير مؤمنًا وليًّا لله فيصير منافقًا عدوًّا لله!"[1].

وبناء على ما سبق فقد تقدّمت لقسم العقيدة بكليّة الدّعوة وأصول الدِّين بطلب تحقيق القسم الثّاني من كتاب (شنّ الغارات على أهل وحدة الوجود وأهلِ معيّة الذّات)، وذلك بعد استخارة الله تبارك وتعالى.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (360/2).

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أهمية أسباب اختيار تحقيق هذا الكتاب إلى قسمين:

- القسم الأوّل: ما يرجع إلى مؤلِّف الكتاب، ويمكن إجماله فيما يلي:

١ -أنَّ مؤلِّفه عالم سلفي بحسب شهادة جماعةٍ من معاصريه، كما سيأتي بإذن الله تعالى.

٢ -أنه واسع الاطِّلاع متفنِّن.

٣ -أنه كان من دعاة الأخذ بالكتاب والسُّنة ونبذ التقليد.

- القسم الثاني: ما يرجع إلى الكتاب، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ -أنه متعلّق من جهة العموم بباب شريف من أبواب العلم اعتنى به السّلف والخلف، وهو باب الرَّدّ على المخالفين بالحجّة والبرهان، نصرةً للملّة وإبطالًا للشُّبهة ونصحًا للمسلمين .

٢ -أنه يُعنى بإبطال مقالة أهل وحدة الوجود وأهل معيَّة الذّات، وهي مقالة كانت وما زالت تشغل حيِّزاً كبيراً في الثّقافة الصُّوفيّة حتى وقتنا الحاضر ، ولها آثار مدمّرة على العقيدة والعبادة والأخلاق.

٣ -استقصاء المؤلِّف للمسائل المتعلِّقة بالموضوع الأساس للكتاب.

٤ -أنه أثرى الموضوع بمناقشة أمّهات المسائل التي يقول بها أرباب مقالة وحدة الوجود كالقول بإمكان رؤية النبيِّ صلى الله عليه وسلم في اليَقَظَة وغير ذلك.

٥ -أنه ضمّن كتابَه نقولاتٍ كثيرة عن علماء أهل السنة والجماعة ابتداء بأئمّة السَّلَف كمالك والأوزاعي وابن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل، ومروراً بشيخ الإسلام ابن تيميّة وابن القيّم وابن أبي العِزِّ الحنفي، وانتهاءً ببعض علماء الدّعوة الإصلاحيّة.

٦ -كثرة النُّقول وتنوُّع المصادر، ووفرة المادّة العلميّة.

٧ -أنّ في نشر مثل هذا الكتاب إبوازاً لجهود علماء المغرب الأقصى المنتمين لمذهب السَّلف.

٨ -أنّ في إخراج هذا الكتاب لعالم بحجم ابن أبي مدين أبلغ الأثر على معتنقي هذه المقالة من أهل تلك البلاد وغيرهم.

٩ -أنه لم يسبق طبعُه من قبل.

الدّراسات السابقة:

كتاب (شنّ الغارات) كتابٌ بكر لم يسبق أن حقِّق.

خطة البحث:

وتشتمل هذه الخطة على مقدِّمة وقسمين: القسم الأول: الدراسة، القسم الثاني: النّص المحقِّق.

أمّا المقدِّمة فتشتمل على الآتي:

ـ أهميّة الكتاب وأسباب اختياره.

ـ خطة البحث.

ـ منهج التحقيق:

القسم الأول: الدِّراسة.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف محمدِ بن أبي مدين الدَّيماني.

وتحته سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسم المؤلف، ونسبه، ومولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثاني: شيوخه.

المبحث الثالث: تلاميذه.

المبحث الرابع: عقيدته.

المبحث الخامس: مذهبه الفقهي.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: آثاره العلميّة.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب (شنّ الغارات على أهل وحدة الوجود وأهل معيّة الذّات).

وتحته ثمانيةُ مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب.

المبحث الثالث: دواعي تأليف الكتاب.

المبحث الرابع: منهج المؤلِّف في كتابه.

المبحث الخامس: موارد المؤلِّف في كتابه (في القسم المحقَّق).

المبحث السادس: القيمة العلميّة للكتاب.

المبحث السابع: الملحوظات على الكتاب.

المبحث الثّامن :وصف النُّسخة الخطيّة، ووضع نماذج منها .

القسم الثاني: النّصُّ المحقَّق، ويبدأ من قول المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ [(قلتُ: وأكبر من دعوى الرّوية الآن دعوى الحلول والاتّحاد) إلى نهاية الكتاب، ويقع في 177 صفحة]

الفهارس:

سوف أذيِّل البحث عند نهايته - بإذن الله - بفهارس علميّة على النحو التالي :

أ – فهرس الآيات القرآنيّة.

ب– فهرس الأحاديث النَّبويّة.

ج – فهرس الأعلام المترجم لهم.

د – فهرس الأبيات الشعريّة .

ح – فهرس المصادر والمراجع.

ط – فهرس الموضوعات.

منهج التحقيق:

سوف أسير في تحقيق الكتاب وفق المنهج التالي - بإذن الله تعالى -:

١ –بما أنّ النّسخة التي تحت يدي هي بخطِّ المؤلِّف - رحمه الله - فسوف تكون هي المعتمدة.

٢ –كتابة النصّ وفق الطريقة الإملائيّة الحديثة، دون الإشارة إلى الفوارق في ذلك.

٣ –الإشارة إلى بداية كلِّ صفحة من المخطوط بوضع خطّ مائل في النّصّ هكذا: / ، والإشارة في الهامش الأيسر إلى رقمها.

٤ –عزو الآيات القرآنيّة الواردة في الكتاب بذكر اسم السُّورة ورقم الآية.

٥ –عزو الأحاديث النبويّة، فإن كانت في الصّحيحين أو أحدهما اكتفيتُ بمجرّد العز إليهما، وإلاّ عزوتُه إلى بقيّة مصادر السُّنة مع ذكر حكم أهل العلم عليه صحّةً وضعفًا.

٦ - عزو الآثار إلى مصادرها.

٧ - توثيق النُّقول التي يوردها المؤلّف، وإثبات الفروق المؤثّرة في المعنى إن وُجِدت.

٨ - التعليقُ على المسائل التي تحتاج إلى ذلك.

٩ - توثيق الأبيات الشِّعريّة، ونسبتها إلى قائليها من مصادرها.

١٠ - الترجمة للأعلام الوارد ذكرُهم من غير المشهورين ولا المعاصرين إن كان مقصودًا بالذِّكر، علمًا أنني سوف أقتصر في قسم الدِّراسة على ترجمة من لم أترجم له في قسم التحقيق؛ إذ ترجمته هناك أهمّ.

١١ - التعريف الموجز بالفرق والقبائل والأماكن والبلدان وكلِّ ما يحتاج إلى تعريف.

١٢ - شرح الكلمات الغريبة والمصطلحات العلميّة.

١٣ - الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

١٤ - صنع فهارس علميّة ملحقة بآخر الكتاب حسب ما ذُكر في الخُطّة.

هذا وإنّ أزكى الحمد وأطيبَهُ لله تعالى على ما أنعم به مِن تيسير البحث وإتمامه، فله الحمدُ أوّلًا وآخرًا ظاهرًا وباطنًا، حمدًا يوافي نِعَمَه ويكافي مزيدَه.

وأثنِّي بشكر والديَّ الكريمين على ما بذلاه من حُسن تربيةٍ ونُبْلِ توجيه، وما هذا البحث إلا ثمرة من ثمار دَعمِهما ودُعائهما، فأحسن الله إليهما في الدّارين كما أحسنا إليّ، ورحم الميّتَ منهما وبارك في الحيّ.

كما أشكرُ زوجتي الفاضلة التي تحمّلت كثيرًا من تقصيري في سبيل إنجازه على هذا الوجه.

ثم إنني أشكر فضيلة الشّيخ الدّكتور أحمد بن عطيّة الغامديّ ـ رحمه الله رحمةً واسعة ـ الذي ابتدأ الإشرافَ على هذه الرِّسالة، وحرص على متابعة ما تمّ منها على رغم توعُّك صحّته ووهنِ بدنه، وقد أفادني من علمه وخُلُقه بما أذكره فأشكره، فأسأل الله أن يجزيَه خير ما يجزي

شيخًا عن تلميذه.

كما أشكر فضيلة الشّيخ الدّكتور عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم الطّويّان الذي تفضّل بقبول الإشراف على الرّسالة، فراجع ما تمّ منها وتابع ما بقي، ولم يبخل عليّ بشيء من وقته على الرّغم من كثرة أعبائه وتتابع مشاغله، وقد أفدتُ كثيرًا من لطيف توجيهاته و دقيق ملحوظاته، فبارك الله في علمه وعمله.

ولا يفوتني في هذا المقام ان أتقدَّم بالشُّكر الجزيل لفضيلة الشّيخ الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان الأستاذ في قسم العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة.

ولفضيلة الشّيخ الدّكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي الأستاذ في قسم العقيدة بالجامعة الإسلاميّة على تفضُّلِهما بقبول مناقشة الرِّسالة وتقويم ما فيها، فجزاهما الله من الخير أجزلَه وأوفاهُ وأكملَه.

وأخيرًا فهذا جهد المقلِّ وهذا نتاجُه، فما كان فيه من صواب فمن الله وحدَه، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشّيطان، والله تعالى المسؤول، أن يمُنّ عليّ بالعفو والقبول.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الأول

الدراسة

المبحث الأول: اسم المؤلف، ونسبه، ومولده، ونشأته، ووفاته.

- اسم المؤلِّف ونسبُه:

هو الشّيخُ العلاّمةُ المحدِّثُ اللُّغَويُّ محمّدُ بن أبي مَدْينَ بنِ احْمَدُّ بنِ سليمانَ بنِ أحمد سالم بنِ محنض اشفاق بن الفالل بن باركل بن يعقوبَ بنِ دَيمانَ بنِ موسى بن محنض امغر [١].

وقد اختلف النّاسُ في مرجع نسب (بني دَيمَـان) [٢] على أقوال، فقيل إنهم "من بطنٍ من مكلاثة من البتر من البربر"[٣]، وقيل: إنهم من حمير[٤]، وقيل بل هم قرشيُّون بكريّون[٥].

وأمّا أمُّه فهي فاطمةُ الزَّهراءُ بنتُ الشَّيخِ سيديّا باب بنِ الشّيخِ سيدي محمّد بنِ الشّيخِ سيديّا الكبير بن المختار بن الهيبة بن أحمد دول بن أبي بكر بن انتشايت بن محمد بن محم.

ويرجع نسبُها إلى قبيلة أولاد ابْيير.

---

(١) هذه الترجمة مستفادة مما يلي:

أ -مقدِّمة كتاب المنيحة للمصنّف ـ رحمه الله ـ بقلم ابنه الفاضل إبراهيمَ بن محمد بن أبي مدين، وجُل مادّة الترجمة منه ـ جزاه الله خيرًا ـ فلهذا لم أعتنِ بالعزو إلى مقدِّمته.

ب ـ السّلفيّة وأعلامها في موريتانيا (311).

جـ ـ مقدّمة كتاب: إرشاد المقلِّدين عند اختلاف المجتهدين (85).

د ـ بلاد شنقيط المنارة والرباط (523).

هـ ـ إفادات شخصيّة من عدد من أقارب المؤلّف وتلامذته، وعلى رأسهم ابنُه إبراهيم، والشّيخ إبراهيم بن يوسف بن سيديّا باب، ويعقوب بن أبي مدين، فجزاهم الله خير الجزاء وبارك فيهم.

(٢) تنطق في المحلِّيّة الموريتانية مشوبةً بشيء من تفخيم الميم والألف.

(٣) نهاية الأرب في معرفة الأنساب العرب (254).

(٤) انظر: تاريخ ابن خلدون (150/6).

(٥) انظر: مقدِّمة كتاب المنيحة للمؤلِّف بقلم ابنه.

ومما يجدر التنبيهُ عليه أنّ (أبا مَدْيَنَ) هو اسمُ الأب وليس لقبًا له كما قد يتبادر إلى الذّهن من الوهلة الأُولى، وقد سمّاهُ والدُهُ احْمَدُّ ـ وكان متصوِّفًا قادريًّا ـ بذلك الاسمِ تيمُّنًا بـ(أبي مَدْيَن)(١) الصُّوفيِّ الشّهير الذي أدخل الطَّريقةَ القادريَّة إلى بلاد المغرب ، وتلزمُه الواوُ في العاميّة (بو مدين) في كلِّ أحواله.

غير أنّ هذا الاسمَ ما فتئ أن صار لقبًا يُطلق على كلّ مَن ينتسب إليه، فيقال للواحد منهم: (بو مَدْيَن)، وعلى رأس هؤلاء الشّيخ العلاّمةُ محمد.

- مولده:

ولد الشّيخُ محمد بن أبي مدين بنواحي مدينة بتيلمت (٢) سنة 1322 هـ من بلاد شنقيط ، والتي تعرف حاليًا باسم جمهوريّة موريتانيا الإسلاميّة.

وقد كان الابنَ البِكرَ لأُسْرةٍ تتكوّن من ثمانية أشخاص.

ومِن حُسْن حظِّه أن صادف مولدُهُ مرحلةً بارزةً من تاريخ موريتانيا، إذ كانت من أهمّ المراحل العلمّية والأدبيّة التي مرّت بها وأكثرها عطاءً وازدِهارًا، فكثر العُلماء الكبار في مختلف فنون المعرفة، ونشطت حركة التأليف وتشعَّبت، وفشت المحاضرُ في كافّة أنحاء البلاد، وقد كان نصيب (منطقة القبلة)(١) التي احتضنت الشّيخَ من ذلك وافرًا.

---

(١) شعيب بن الحسن (أو: الحسين) الأندلسيُّ التِّلمسانيُّ: أبو مدين، كبير الصوفيّة والعارفين في عصره ، أصلُه من حصن قطنيانة من عمل إشبيلية ، سكن بجايةَ واستقرّ بتلمسان، وقد كثر أتباعُه حتى خافَه السُّلطان يعقوبُ المنصور ، توفِّي بتلمسان سنة 594 هـ، من مصنّفاته: مفاتيح الغيب. انظر: التكملة لكتاب الصلة (137/4)، تاريخ الإسلام (398/41)، مرآة الجنان (469/3)، نفح الطيب (136/7).

(٢) مدينة موريتانيّة أُنشرأت في مطلع القرن التاسع عشر ، وقد ارتبطت منذ إنشائها بقبيلة أولاد ابييري ، عَرَفت أوج ازدهارها في فترة الشّيخ سيديّا الكبير الذي جعل منها حاضرةً علميّةً مشعّة، تخرج منها كثير من العلماء والفقهاء والأدباء.

- نشأته:

شَرَعَ في قراءة القرآن وحفظِهِ في وقتٍ مبكِّر من حياته ـ كعادة عامّة أهل تلك النواحي ـ إذ كان في الخامسة من عمره، فكانت البدايةُ على الأستاذ محمد المصطفى بن أبي الابييري ثمّ الأميجني[٢] المتوفّى سنة 1360هـ.

وحين قارب العاشرةَ من عُمُره نَفَرَ مِن أُستاذِهِ هذا [٣]، فعَطَفَ عليه جدُّهُ العلاّمةُ سيديّ باب وأخَذَه، لتبدأ بذلك صفحةٌ من أهمِّ صفحات حياته، امتدّت على مدى اثني عشر عامًا وأسهمت بدورٍ كبير جدًّا في تكوين شخصيّته العلميّة وتشكيل ملامحها.

ولحرص الشَّيخ سيديّا باب على تربية ابنِ ابنته والاعتناء به حكايةٌ لطيفة يحسُن ذكرُها لِـمَا فيها من الدّلالة على مقدار الوفاء والنُّبل الذي كان ـ ويجب أن يكون ـ بين أهل العلم.

ذلك أنّ الشّيخَ سيدي محمّداً[٤] (والدَ الشّيخِ سيديّ باب) توفِّي وهو في الثامنة مِن عُمُره، فربّاه احْمَدُّ بن سليمان [٥] (جدُّ محمّد وُلْد بو مدين) ـ وكان مِن تلاميذ الشَّيخِ سيديّا الكبير [٦]

(١) القِبلة: مصطلح جغرافي يطلق في موريتانيا على ولاية الترارزة والبراكنة وإنشيري، أي: كلّ ما لاصق النّهر. انظر: الموسوعة الحرّة (ويكيبيديا).

(٢) لم أقف له على ترجمة له فيما بين يديّ من المراجع.

(٣) لمّا سأله ابنُه إبراهيم عن سبب نفوره قال: -:"فورة الشّباب !" ولم يزد على ذلك . من إفادات إبراهيم حفظه الله لي شخصيًّا.

(٤) محمد بن الشّيخ سيديّا الكبير الابييري الانتشائيُّ، نشأ في كنف والده وتعلّم بين يديه، وقد أخذ اللُّغة والشّعر عن ابن حنبل الحسنيّ، فتفتّقت شاعريّته، واستغلّ موهبته في مواجهة الاستعمار والتحذير منه، توفِّي سنة 1247هـ. انظر: بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (516)

(٥) أحمد بن سليمان الدَّيماني، فقيه مالكيٌّ متصوِّف، يُعدّ من أعيان قبيلته، أخذ عن جماعة منهم الشّيخُ سيديّا الكبير واشتدّ ارتباطُه به، توفِّي سنة 1300هـ، من مصنّفاته: كتاب الأنساب، نظم في الحساب العدديّ. انظر: بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (515)

(٦) سيديا بن المختار بن الهيبة الابييري، أحد أقطاب العلم والتصوّف وأرباب الزّعامة، أخذ عن جماعةٍ،

(جدّ الشّيخ سيديّا باب) ـ واعتنى به طوالَ ستة عشـر سنة، فرافَقَهُ مرارًا في رحلاته لإصلاح ذات البين بين المتنازِعِين، كما كان له دورٌ بارز في تنصيبه خليفةً بعد أبيه وجَدِّه، وتوليتِه أمورَ أولاد ابيير بعد أن ظهرت عليه مخايلُ الذّكاء وأماراتُ السِّيادة.

فأخذ الشَّيخُ العلّامةُ سيديّا باب على نفسه أن يقابل الإحسانَ بإحسان، وأن يَرُدَّ هذا الجميلَ لـ(احْمَدُّ) في واحدٍ من بنيه، وقدَّر الله أن يكون ذلك من نصيب ابنِ ابنتِه فاطمةَ الزَّهراء الذي هو محمّد.

وعوداً على بدء فقد تولَّى جدُّهُ تربيتَه وتهذيبَه وأشرفَ على تكوينه العلميِّ في كافّة العُلُوم الدِّينيّة حتى اشتدَّ عودُهُ واتّسَعَت مداركُهُ، وكان لا يكتفي بحثِّهِ على التعلُّم وترغيبِهِ فيه فقط وإنما يُلزِمُهُ بمطالعة الكُتُب الكبار لا سيّما الأُمَّهات وبسؤاله عمّا يَعْرِض له مِن المشكلات أثناء ذلك، فكان ممّا قرأه عليه قراءةً واعية: الصَّحِيحان، وجامعُ البيان في تأويل آي القرآن، وتاريخ الأُمَم والملوك وغيرُ ذلك.

وقد صادف هذا الجهدُ وهذه العنايةُ من الجدِّ قابليّةً وقبولًا عند السِّبط، فكانت نَفْسُ محمد بن أبي مدين نهمةً لا تعرف السّآمة من طول النَّظَر والمطالعة، ولا يتطرَّق إليها الكَلَل من إدامة البحث والتفتيش، حين قيل: إنه كاد يحفظ هذه المطوَّلات عن ظهر قلب كنايةً عن شدّة استحضاره لِما فيها، وقد ذكر بعضُ الفَضَلاء أنه لم يكن يُرَى إلّا وفي يده كتاب يُطالعه.

ثمّ عاد فاشتغل بنشر الطريقة القادريّة، واتّسع نفوذُه فكان أمراء البلاد يأتمرون بأمره، وكان كريمًا شجاعًا وشاعرًا مُجيدًا، توفيِّ سنة 1190هـ. انظر: بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (516)

وفي هذا الوقت أيضًا دَرَسَ الشّيخُ محمّدٌ على والده العالِـم الأديب بو مدْين[1] المتوفّى عام 1364 هـ عن 73 سنة فنونَ العربيّة من لغةٍ ونحوٍ وصَرْفٍ وبلاغة وشعر، كما درس عليه عِلْمَ المنطق كذلك.

وقد ظلّ الشّيخُ محمد بن أبي مَدْيَنَ ملازِمًا لجدِّه حتى وافته المنيّةُ سنة 1342هـ.

وفي هذا العام توجَّهت ركائبُ عزمه للالتحاق بمحضرة العلّامة يُحْظِيْهْ بنِ عبد الودود[2] والتي كانت تُعَدُّ من أشهرِ المحاضر المورودةِ في البلاد وأبعدِها صِيتًا.

ومما درسه على العلاّمة يُحْظِيْهْ ما يلي:

١ -ألفيّة ابنِ مالك.

٢ -احمرار المختار بن بُوْن على الألفيّة مع أشهر الطُّرَر عليهما.

٣ -لاميّة الأفعال لا بن مالك في علم الصّرف مع طُرّة الحسن بن زين.

ولم يقتصر في هذه المحضرة على الأخذ عن العلّامة يُحْظِيْهْ فقط وإنما استفاد من بعض أبرز طلّابه بل تتلمذ على اثنين منهم، وهم:

أ -العلاّمة محمد عال بن عبد الودود، وقد وصفه بـ(شيخنا) في مواضع[1].

(**١**) بو مدين بن أحمد بن سليمان الدّيمانيُّ: عالم أديب متمكّن، مولُده حوالي سنة 1287هـ، يرجع إلى أسرةٍ علميّة معروفة، تلقّى العلم عن أفراد أسرته، ثم اتصل بالشّيخ سيديّا باب فتلقّى عنه العلم وصاهره، وقد اشتهر بالكرم وطيب السّجايا، نقل عنه ابنُهُ محمد في كتابه الصّوارم والأسنّة (282) قصيدةً جميلةً تنمُّ عن براعة وجودة شاعريّة، توفي في بتلميت سنة 1364هـ. انظر: مقدّمة محقّق كتاب إرشاد المقلّدين عند اختلاف المجتهدين (85) هامش رقم (3)، معجم البابطين على هذا الرابط:
http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=294

(**٢**) يُحظيه (اباه) بن عبد الودود بن لوبك الجكنيُّ القنانيّ: أحد أكبر علماء موريتانيا ومشاهير نُحاتِها، مولدُه سنة 1265هـ، لُقِّب بـ(سيبويه) لتبحُّره في علوم اللُّغة، أنشأ محضرةً ذاع صيتُها في طول البلاد وعرضِها وتخرّج من كثير من العلماء، توفِّي سنة 1358هـ. انظر: بلاد شنقيط المنارة والرّباط (533).

ب -العلّامة مَـمُّـو الجكني[٢].

وقد كان الشّيخُ محمد بن أبي مَدْيَنَ آنذاك شعلةً تتَّقِد رغبةً وحِرصًا، فلم يكن له همٌّ سِوى الاستزادة من العِلْم والتحقيق، فكان يصـرف كلَّ وقته في القِراءة ـ قراءة فحصٍ وتدقيق ـ تارةً على شيخ المحضـرة وتارةً على أبرز تلاميذه، وما فَضَلَ عن ذلك من الوقت فيقضيه في مذاكرة العلم مع بعض النَّابهين منهم.

ومن ذلك قولِه لمحمذن بن محمد بن المحجوب[٣] مُلغِزًا في (أل) الموصوليّة:

ابِنْ ليَ يا شيخيْ عن اسْمٍ مُعَرّفٍ   بحرفٍ، وذاك الحرْفُ كالإسْمِ في اللّفظِ

وقد أوجبوا حَذْفًا لذا الحَرْفِ فَلْتُجِبْ   بنظمٍ فإنّ النظْمَ أسْهَلُ للحِفْظِ [٤]

فأجابه محمذن بقوله:

رأيتُكَ يا مَن قد غدا شيخَ شيخِهِ   وأحظاكَ بالفَهْمِ المُسَدَّدِ مَن يُحظي

إلى لفظِ "أل" ذي الوصل في رأيِ مَن   يُعَرِّفُ ذاتَ الوَصْلِ أَوْمأتَ باللَّحْظِ [٥]

---

(١) انظر: الصوارم والأسنة (171).

(٢) أحمد محمود (ممو) بن عبد الحميد الجكنيُّ: عالم جليل، أخذ عن يحظيه بن عبد الودود، توفيِّ سنة 1363هـ، من مصنّفاته: الطُّرّة على ديوان السِّتّة، طُرّة على المقصور والممدود، مجموعة من الأنظام الفقهيّة والنحوية. انظر دراسة بعنوان: التأثير الأندلسيّ في الثقافة الموريتانية، للدكتور محمذن بن أحمد بن المحبوبي، وهو على الرابط التالي:

http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Addad59/addad59partie8.htm

(٣) لم أقف له على ترجمة فيما بين يديّ من المراجع.

(٤) البيتان من بحر الطويل.

(٥) البيتان من بحر الطويل.

وعلى الرّغم من أنّ الشّيخ محمد بن أبي مدين قد لقَّبَ محمذن بـ(شيخي) إلاّ أنه في الحقيقة لم يتتلمذ عليه، وإنما لقَّبَهُ بذلك مِن باب التأدُّب والتلطُّف، ومثلُه وصف محمذن له بأنه (شيخ شيخه).[١]

وقد بقي في هذه المحضـرة من سنة 1343هـ حتى سنة 1345هـ.

والظاهر أنّ الهدف الأساس من التحاق الشّيخ محمدٍ بمحضرة العلّامة يُحْظِيْهْ بن عبد الودود ليس إلا التضلُّع مِن عُلُوم اللِّسان التي عُرِف شيخُها بالتمكُّن منها معرفةً وتحقيقًا حتى "أنزله علماءُ البلاد منزلةَ سيبويه في النَّحْو "[٢]، وأمّا ما سوى فقد اكتفى بما تلقّاه عن جدِّه وبتمكُّنِه من أدوات البحث والتوسُّع.

وعلى كلٍّ فبعد انقضاء ما يقرُبُ مِن السَّنتين في المحضـرة رجع إلى أهله وذويه فعَكَفَ على المكتبة النّفيسة التي خلّفها جدُّهُ، منكبًّا على المطالعة والتحصيل، ومشتغلًا بالبحث والتَّصنيف.

وقد أهَّلَهُ هذا التحصيلُ المتين الذي جمعه طوالَ هذه السِّنين لمواصلة مشواره العلميِّ معتمِدًا بعد الله على نفسه في بحث مسائله والتنقيب عن دلائله، وتوضيح مشكلاته، وحلّ معضلاته، ومِن أجل ذلك كان حَبْلُ تواصُلِه مع العُلَماء في الدّاخل والخارج ممدودًا إمّا بالمشافهة أو بالمكاتبة، كما كان يحرص كلَّ الحرص على تحصيل نفائس الكُتُب التي خلّفها أعلامُ بلده ولو اضطرّ للسَّفَر الطويل، ومن ذلك أنه قام برحلة إلى تجكجة [٣] استمرّت عِدّة أشهر لا شُغْل له سوى جمعِ تُرَاث العلّامة عبد الله بن إبراهيم العلويّ رحمه الله، وقديمًا قيل:

---

(١) من إفادات إبراهيمَ ابنِ المصنّف لي شخصيًّا.

(٢) بلاد شنقيط: المنارة والرباط (533).

(٣) مدينةٌ موريتانيّة تقع في وسط البلاد وبالتحديد على ظهر هضبة تكانت، أُنشأت سنة 1276هـ، وتُعدّ عاصمة ولاية تكانت، وقد اشتهرت قديمًا بدورها الكبير في الحركة العمليّة الموريتانيّة. انظر الموسوعة الحرّة (ويكيبيديا).

... ...   ومَن يخطِبِ الحسناءَ يَصْبِرْ على البَذْلِ [1]

وعـودًا على بدء فيمكن القـول بأنّ الشَّيـخَ محمّـدًا وإن استـفـاد من الشَّيـخين الكبيرين (سيديّا باب) و(يُحْظِيْهْ بن عبد الودود) استفـادةً عظيمة إلاّ أنه كان لنشـوئه في حِجْـر جـدِّه وتحت عَينِه على مـدى اثنتي عشرة سنة لم يكن يفـارقه خلالها في حضـر ولا سفر أبلغُ الأثر في تشكيل مـلامح شخصيّته العلميّة وفي تكويـن بنائه المعرفي، ولا غـرابة في ذلك فجدُّه يُعَدُّ واحدًا من أكابر علماء البلاد، وقد اتّسم بأمرين قلَّ أن يجتمعا في أحدٍ من معاصريه:

الأمر الأول: تبحُّرُهُ العِلْمِيُّ واتساعُ دائرة معارفه وتعدُّدُ مواهبه حتى أنه كان ممن بلغ رُتْبة الاجتهاد.

الأمر الثاني: أنه ظلّ بمنأىً عن تقليـد الرِّجـال والتعصُّبِ لأقوالهم دون تبـصُّر، متجـرِّدًا للعَمَل بما ظهـر له رُجْحـانُ كفَّتِه من الأدلّة ـ كعـادة المجتهـدين في كلِّ زمانٍ ومكانٍ ـ، وقـد كـان لهـذا الأمـر أثرُهُ في تبنِّيه لمـذهـب السَّلف في بـاب صفـات الله عـزّ وجـلّ، وفي منابـذته المعـروفـة لبدع الصُّـوفيّة وانحـرافاتها عن السُّنة، ولا يخـفـى مدى صعـوبة ذلك في بيـئةٍ كـان التأشعـرُ والتصوُّف هـما الغـالبيَنِ على أهلـها في بـاب الاعتقاد وفـي بـاب السُّلـوك، كما قـال ابنُ عاشر في رجـزه المشهـور ـ وهـو مما يُحَفِّظه الموريتانيّون صِغارَهم ـ:

في عَقْدِ الَاشعريْ وفِقْهِ مالكِ   وفي طريقةِ الجُنَيدِ السَّالكِ [2]

ومما يوضِّح مدى تأثُّرِه بجَدِّه ما يلي:

(1) شطرُ بيت من البحر الطويل، وهو لابن هشام الإمام النّحويِّ الشّهير. انظر: الدرر الكامنة (95/3)، بغية الوعاة (69/2)، شذرات الذهب (192/6).

(2) المرشد المعين على الضّروريّ من علوم الدِّين (2).

١ -تبنِّيهِ لمنهجِهِ العلميّ وسيرُهُ على طريقته في التعويلِ على ما صحَّ مِن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والبُعْدِ عن التعصُّب للسّائد والتقليدِ للموروث، ولا أدلَّ على ذلك من أنه صنَّفَ كتابَه الموسوم بـ " الصَّوارم والأسِنّة في الذَّبِّ عن السُّنة " في تضعيف القول بالقبض في الصلاة والرَّدِّ على أهله على الرّغم من كونه المشهور مِن مذهب الإمام مالك رحمه الله.

٢ - إكثارُهُ من الاستشهاد بكلامه نثرًا ونظمًا [١].

٣ - تكنيتهُ له بـ(محيي السُّنة) واعتقادُه بأنه مجدِّد القرن الرابع عشر [٢].

٤ - ترضّيه عنه عند وُرُودِ ذِكْرِه، وهو ما لم يكن يفعله مع أحدٍ سواه ـ فيما وقفتُ عليه ـ. [٣]

٥ - تأليفه رسالةً مستقلّةً في سيرته، وقد سمّاه بـ(حياة باب بن الشّيخ سيديّ وعقيدته)[٤].

- **وظيفتُهُ وأعمالُهُ:**

أولًا: على الصّعيد الدّاخلي:

١ -التدريس: حين فرغ الشّيخُ محمّدٌ مِن الدِّراسة على العلاّمة يُحْظِيْهْ وآنسَ مِن نفسه تمكُّنًا من العلم وأهليّةً في التعليم حتى رجع إلى أهله في مدينته بتلميت وجلس للتدريس، وقد

---

(١) كل ما ذُكِر في الهامشين الثالث والرابع يصلح للتدليل على هذه النُّقطة.

(٢) انظر: الصّوارم والأَسِنّة في الذّبِّ عن السُّنَّة (89) و (281) و (321)، مقدّمة كتاب: إرشاد المقلِّدين عند اختلاف المجتهدين (68).

(٣) انظر: الصوارم والأسنة (89)، .

(٤) انظر: مقدّمة كتاب إرشاد المقلِّدين عند اختلاف المجتهدين (68).

كان آنذاك في الثالثة والعشرين من العمر تقريبًا، وما إن جلس حتى تقاطَرَ عليه الطُّلّاب من أنحاء متفرِّقة من البلاد.

وحين بلغ الثامنةَ والثلاثين مِن العمر التَحَقَ بسِلْك التعليم الحُكوميّ، فباشر في يوم 13/ 10/ 1360هـ، ليدرِّس في أوّلِ مدرسةٍ ابتدائية تأسّست في مدينة بتلميت ، وقد ظلّ في عَمَلِهِ هذا حتى سنة 1373هـ حيث افتتح خالُهُ عبدُ الله بن الشِّيخ سيديّا باب [١] (المعهدَ الإسلاميَّ)[٢] في مدينة بتلميت، فاختير للتدريس فيه ضِمن نخبةٍ مختارةٍ من أعيان علماء البلاد، وأُسْنِدَ إليه تدريسُ علم الحديث الشّريف الذي حاز قَصَبَ السّبق فيه حتى لم يكن ثَمّةَ مَن يُضارعه أو يُدانيه، وما أجمل قولَ الشّيخ العلاّمة محمد سالم بن عبد الودود [٣] رحمه الله في مدحه:

سعى آباؤكَ العُظَماءُ شَوطًا ... ونلتَ الشَّوطَ بالسَّعْيِ الحثيثِ
ففَاتُوا في القَديمِ مُعَاصريهِمْ ... وفُتَّ رِجالَ عصرِكَ بالحديثِ [٤]

---

(١) عبد الله بن سيديّا باب بن محمد بن سيديّا الكبير الابييري، أحد أعلام البلاد الذين برزوا في المجالات العلميّة والدّينيّة والسّياسيّة، أخذ العلم عن والده وتولّى إمارة قبيلته وتدبير شؤونها بعد وفاته، من أهمّ إنجازاته تأسيس المعهد الإسلاميّ في مدينة بتلميت، توفّي سنة 1384هـ. انظر: مقدّمة كتاب إرشاد المقلِّدين عند اختلاف المجتهدين (78).

(٢) لم يَعُدْ لهذا المعهد وجودٌ الآن كما أفادنيه الشّيخُ الفاضل أحمد مَزِيد البونيُّ وفّقه الله.

(٣) محمد سالم بن محمد عالي بن عبد الودود الهاشميُّ اليعقوبي: فقيه مالكيٌّ متبحّر متنوّع المعارف يُعَدّ من أشهر علماء موريتانيا المعاصرين، لُقِّب بـ(عدّود)، مولده سنة 1348هـ في نواحي بتلميت، تلقّى العلم عن أبيه وغيره حتى تضلّع، وقد تدرّج في مناصب الدّولة حتى أصبح وزيرًا للثقافة والتوجُّه الإسلاميّ، وهو عضو في كثير من المجامع العلميّة، توفّي سنة 1430هـ، من مصنّفاته: الفلك المشحون، نظم مختصر خليل وغيرهما. انظر ترجمته في مقدِّمة نظمه الموسوم بالموثّق (ص 19).

(٤) البيتان من بحر الوافر.

ولم يزل مشتغلًا بالتدريس فيه حتى أُحِيل إلى التقاعُد وذلك في 19/ 9/ 1386هـ، غير أنّ وزارةَ التهذيب الوطنيِّ حَرَصَتْ على استمرار إفادته في المعهد فأَبْرَمَتْ معه عقدًا مفتوحًا يبتدئ مِن أوّل يناير سنة 1967م (20/ 9/ 1387هـ تقريباً) ظلّ يدرِّس بموجِبه دون انقطاعٍ إلى آخر أيامه.

ولم يصرفْه التعليمُ النّظاميُّ بطريقته العصريّة عن التعليم بالطَّرِيقة المحضريّة التي كانت سائدةً في البادية، فظلّ الطُّلّابُ مستمرِّين في التوافُد مِن سائر أنحاء البلاد ومن السِّنغال كذلك لأخذ العِلْمِ عنه وتلقِّيه منه، وكان بيتُهُ أشبَهَ شيءٍ بالمحاضر العلميّة وما كانت عليه من الحركة الدّائبة والنّشاط المستمرّ.

٢ -المشاركة في بعض اللِّجان الحكوميّة: ومن ذلك أنه كان عُضْوًا فعّالًا في اللّجنة العُلْيا للشُّؤون الإسلاميّة وما يصدر عنها من ندوات وغيرها.

٣ -الإصلاح بين الناس: تبوّأ الشّيخُ ـ رحمه الله ـ مكانةً علميّةً واجتماعيّةً مرموقةً بِما كان عليه مِن سَعَة العلم ورَجاحةِ العقل وكثرةِ البَذْل وحُسْنِ السَّمتِ وشِدّةِ التواضع وغيرِ ذلك مما حباه الله به مِن الخِصال الجميلة، وقد أهّلَهُ ذلك كلُّهُ ليكون موضعَ ثقةٍ وإجلال لدى قبائل منطقته وهو ما زال شابًّا في مقتبل العُمُر، لا فَرْقَ في ذلك بين حسّان أو الزّوايا أو غيرِهما، وهو ما جَعَلَهُ موضعَ سرِّ كثيرٍ منها وموطنَ مُكاتباتِها.

كما كان كثيرٌ من الناس في مجتمعه يرضون به حَكَمًا ينظر في نزاعاتهم ويفصِل في خصوماتهم، بل ربّما سعى هو في إخماد نار فتنةٍ شبّت هنا أو هناك.

<u>ثانيًا: على الصّعيد الخارجي:</u>

١ -<u>ما قام به بتكليف من حكومة بلده:</u>

أدرك السّاسةُ الموريتانيّون ما كان يمتاز به الشّيخُ محمدٌ مِن سَعَةِ علمٍ ورَجاحة عقلٍ وبُعْدِ نَظَر، فكانوا يُكَلِّفونه بين الفَينة والأخرى بعِدَّة مهامّ خارجيّة، فقام بِعِدّة جولات في العالم العربيِّ سمحت له بلقاء بعض الشّخصيّات السّياسيّة من قادة تلك الدُّوَل، ومِن هؤلاء:

أ - الرئيس التونسيّ السابق الحبيب بو رقيبة، وذلك سنة 1385هـ.

ب - الملك فيصل بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ وذلك سنة 1385هـ.

جـ - الرئيس السُّوري السّابق حافظ الأسد، وذلك سنة 1385هـ.

د - الرئيس اللّيبيّ السابق معمّر القذّافي، حيث توجّه إلى طرابلس الغرب في سنة 1392هـ بصفته عُضوًا في البعثة الموريتانيّة إلى جمعيّة تطبيق الشّريعة الإسلاميّة في جمهوريّة ليبيا.

ثمّ توجّه إلى طرابلس مرّةً أخرى سنة 1396هـ من أجل المشاركة في الملتقى العلميّ للحوار الإسلاميِّ المسيحيِّ، فالتقى القذّافيَّ مرّة أخرى، وقد سمع (أي: القذّافي) منه بعض دروسه ومحاضراته.

هـ - العاهل المغربي السّابق الملك الحسن الثاني، وذلك في سنة 1396هـ، حيث دُعيَ مِن طَرَفِ المَلِك للمشاركة في الحَلَقات الرّمضانية التي كانت تعقد هناك، وقد قضى هناك شهرًا كاملًا من العمل الجادّ الدؤوب، مشتغِلًا طيلة النّهار بالمحاضرات والنّدوات العلميّة في الجامعات، ومخصِّصًا ليلَه لنسخ كتبه حيث كان مِن المقرَّر أن تُطبَع على نفقة العاهل المغربيِّ.

٢ - ما قام به مِن تلقاء نفسه:

لم يكن السَّفَر ثقيلًا على الشّيخِ، فروحُهُ روحٌ متوثِّبة لا تعرف الاستكانة ولا تركن إلى الدَّعَة والخمول، وبين جنبيه قلبٌ مخبتٌ يسكُنُه همٌّ تبليغِ رسالات الله، ومِن ثَمّ فقد كان كثيرَ الترحال دائمَ التّطواف كلّما سنحت له فرصةٌ.

كما كان ـ كغيره من أهل الإيمان واليقين ـ مولَعًا بزيارة الحرمين الشّريفين وأداء المناسك ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، وقد مَنَّ الله تعالى عليه فحجّ البيت ثمانيَ مرّاتٍ وزار المسجد النبويَّ كثيرًا.

و في هذه الأسفار دأب على شراء الكُتُب، وعلى إلقاء الدُّروس في الأماكن التي يزورها وعلى الأخصّ في الحَرَم المدنيّ، وكانت دروسُه في الغالب متعلِّقةً بأحد أمرين:

أ -رواية الحديث النبويّ بالسّند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، والكلامُ على عُلُوم الحديث.

ب -بيان عقيدة السّلف والردّ على أهل البدعة[١].

ولم يزل الشّيخ ـ رحمه الله ـ على هذه السِّيرة الحسنة المَرْضيّة في العلم والعمل حتى لحق بالرّفيق الأعلى.

- وفاته:

لما وصل الشّيخُ محمّد إلى موريتانيا ـ بعد زيارتِهِ للمغرب والتي جاءت استجابةً لدعوة العاهل المغربي كما مرّ قريبًا ـ، همَّ بالعودة إلى مدينته تيلمت، غير أنّ وزير الثّقافة الموريتانيَّ آنذاك استدعاه إلى مكتبه ليسألَهُ عن حاله وما جرى عليه في رحلته، وبينما كانا يتجاذبان أطراف الحديث بدأ صوتُ الشّيخ بالضَّعف شيئًا فشيئًا فحاول أن يقوم لكنه لم يستطع بل سَقَطَ مغميًّا عليه، فنُقِل على الفور إلى المستشفى الوطنيِّ بنواكشوط، ليمكُثَ فيه اثني عشر يومًا.

---

(١) انظر: السّلفيّة وأعلامها في موريتانيا (314)، مقدِّمة كتاب الطرفة المليحة.

وفي ليلة الاثنين الموافق للثامن من نوفمبر سنة ست وسبعين وتسعمائة وألف للميلاد (8/ 11/ 1976م) الموافق لـ (16/ 11/ 1396هـ) وفي تمام السّاعة الثالثة فجرًا بتوقيت جرينتش فاضت روحُ الشّيخ إلى باريها، وكان عمره إذ ذاك ثلاثًا وسبعين سنة.

وقد نُقِل إلى مسقط رأسه ودُفِن فيها، ونظم بعضُهم سنةَ وفاته بقوله:

مـحمـَّـدٌ نـجـلُ أبـي مَـدْيَـنَ فـي ... ســتٍّ مـع التسعـينَ نعيُـهُ يَـفِـي

فـي يَـهِ[1] ذا القَـعْـدةِ، واللِّسـانُ لَـمْ ... يَـفِ بِمـا لـهُ مِـن الفضْـلِ عُـلِـمْ[2]

رحم الله الشّيخ رحمةً واسعةً فقد كان نجمًا من نجوم العلم، كما كان شعلةً مضيئة في تاريخ بلده.

- **ذرِّيّة الشّيخ:**

رُزِق الشّيخُ محمد ستةً مِن الأولاد، منهم أربعة ذكور وأُنثيان، وهم ـ على الترتيب ـ:

1 – أحمد: وهو أفضل مَن تناوَلَ سيرة الشَّيخ محمّد، فتكلّم عن طفولة والدِه ونشأته العلميّة وعوامل التأثير في بنائه المعرفي وطريقته المنهجيّة، كما سلّطَ الضّوءَ على كثيرٍ من جوانب شخصيّته ونَتَاجِه، وذلك في رسالتِهِ التي تقدَّم بها للحصول على درجة اللِّيسانس، وكان عنوانُها: (محمد ولد بو مدين: حياتُهُ وآثارُهُ)، وقد توفِّي ـ رحمه الله ـ سنة 1430هـ

2 – بابَه: وكان يعمل في الدَّرَك (وهي فرقةٌ خاصّةٌ مِن الجيش الموريتاني)، ثم انتقل إلى المملكة المغربيّة ليشغل وظيفةً إداريّة في وزارة الداخليّة هناك، وهو أعلمُ إخوانه، وكان والدُهُ ـ رحمه الله ـ يرى أنه خليفتُهُ في العِلْم، ولكنه الآن على فراش المرض.

---

(١) يقصد أنه توفي في 15 من ذي القعدة، إذ تساوي الياءُ في حساب الجُمّل المعروف (10)، وتُساوي الهاءُ (5).

(٢) انظر: مقدِّمة كتاب الطرفة المليحة (صفحة ذ).

3- إبراهيم، ويعمل الآن في وزارة الداخليّة في جمهورية موريتانيا.

4- مامَ محجوبة، ومَامَ تحريفٌ عامِّيٌّ لـ (أُمامة).

5- فاطمة.

٦ - عبد الله، ويعمل موظَّفًا في إحدى المنظمات الدوليّة.

المبحث الثاني: شيوخه.

ممن أمكن معرفته من شيوخه من يلي:

١ -الشّيخ محمد المصطفى بن أبي الابييري ، وقد قرأ عليه القرآن، وقد سمّاهُ (شيخنا) في شنّ الغارات [(١)]

٢ -الشّيخ العلّامة سيديّا باب بن سيديّ محمد بن سيديّا الكبير الابييري، وقد لازمه طوالَ اثنتي عشرة سنة وبه تخرّج، وهو أكثر شيوخه إفادةً له وأعظمهم تأثيرًا عليه.

٣ -العالم الأديب بو مدين بن احْمَدُّ الدّيماني، وقد قرأ عليه النَّحو والصَّرفَ والبلاغةَ والشِّعر والمنطق.

٤ -محمّد يحيى بن محمّد الأمين بن ابوه اليعقوبيِّ، وقد قرأ عليه في المدّة التي كان يلازم فيها جدَّهُ العلّامَةَ سيديّا باب بعدما جلبَهُ إليه بقصد تعليمه، ولم تتّضح المتونُ أو الفنونُ التي دَرَسَها عليه، وقد سمّاهُ (أستاذنا) في شنّ الغارات[(٢)].

٥ -العلّامةُ النحويُّ يُحْظِيْهْ بن عبد الودود، وقد قرأ عليه في علوم العربيّة بتوسُّع وتحقيق في المدّة التي التحق فيها بمحضرته.

٦ -الشّيخ العلّامة محمد عال بن عبد الودود المباركيُّ ، وكان أخذ عنه في المُدَّة التي التحق فيها بمحضرة العلّامة يُحْظِيْهْ، وقد سمّاه (أستاذنا) و (شيخنا) في شنّ الغَارات [(٣)]، وفي الصّوارم والأسِنّة[(٤)].

٧ - محمد محمود الجكني المعروف بـ(مَمَّ)، وكان أخذ عنه أيضًا في المدّة التي التحق فيها بمحضرة العلّامة يُحْظِيْهْ.

المبحث الثالث: تلاميذه.

---

(١) انظر: ص (178) من النّصّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

(٢) انظر: انظر: ص (186) من النّصّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

(٣) انظر: ص (187) من النّصّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

(٤) انظر: ص (442) من النّصّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.، الصّوارم والأسِنّة (171) و(217).

من غير الممكن إحصاء كلِّ تلامذة الشّيخ ـ رحمه الله ـ أو معرفة كافّة النّاهلين من علمه، فإنه قضى خمسين عامًا من عُمُرِه ـ أو أزيد ـ مشتغِلًا بالتدريس النِّظَاميِّ وغيرِه، كما أنه ما حلّ في قُطرٍ مِن الأقطار الإسلاميّة التي زارَها إلاّ درَّسَ فيه وحاضَرَ بين أهله مما فَتَحَ البابَ على مصراعيه للتلقِّي عنه، ولذا فليس مِن الغريب ألاّ يكون تلاميذُه مِن موريتانيا فحسْب، بل منها ومِن غيرها كالسِّنغال والمغرب.

وعلى كلٍّ فممّن أخذ عنه واستفاد منه مَن يلي:

١ -القاضي التقي التيشتي، قرأ عليه كثيرًا مِن كُتُب الحديث.

٢ -الشّيخ إبراهيم ولد يوسف ولد سيديّا باب، وهو عالمٌ سلفيٌّ، وله اليد الطُّولي في علم العربيّة، ويتردّد حاليًا بين مكّة وموريتانيا.

٣ -الشّيخ محمد محمود بن أحمد يوره الربّاني، وهو عالـمٌ سلفيّ ، درس عليه بعضَ ألفيّة العِراقيّ في المصطلح ، وكذلك كامل شرحه على المقصور والممدود لابن مالك، ويُعَدُّ الآن مِن كبار عُلَماء البلاد، وله محضـرة علميّة في العاصمة نواكشوط.

٤ -أحمد بُوْيَ، وقد كَتَبَ له عِدّة مِن مؤلّفاته، منها كتابُهُ في شرح المقصور والممدود لا بن مالك الأندلسي.

٥ -الشيخ ا بُميّه (بو ميّة) بن ابياه الألفغي، قرأ عليه في الحديث وغيرِه.

٦ -الشاعر المعروف احمدُّو وُلْد عبد القادر الحسني.

٧ -الشّيخ أحمد ولد بونا.

المبحث الرابع: عقيدته.

الكلام على اعتقادِ الشَّيخ المحدِّث محمّدِ بنِ أبي مَدْينَ مبحثٌ في غاية الأهمِّية يُحتاج فيه إلى تحرِّي الدِّقّة في التناول والعرض ثُمّ توخِّي العدلِ والإنصاف في الحكم والتوصيف، ومن أجل تجميع خُيُوط الموضوع لا بُدّ مِن تسليط الضَّوء على البيئة العِلميَّة السّائدةِ في زمنه وبين عُلَماء وطنِه ـ سواء الكلاميّة أو السُّلُوكيّة ـ، والوقوفِ على ظُرُوف نشأتِه والعواملِ التي أحاطت بتكوينه وكان لها نوعٌ من التأثير عليه، وفي ظلِّ هذا السِّياق يمكن معرفة منشأ ما قد يؤخذ عليه في هذا الباب.

أولاً: المذهب الكلاميّ السائد في زمن المصنِّف ـ رحمه الله ـ وموقفه منه.

وصل الإسلام إلى بلاد المغرب عمومًا في القَرْن الأوّل الهجري [١]، ولا ريب أنّ لوصوله في مثل هذا الوقت المبكِّر من تاريخ الأُمَّة أثرًا محمودًا، ذلك أنّ القُرْب الزَّمانيَّ من عهد النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه مدعاةٌ لمعرفة حقائق الدِّين والتمثُّل بهَدْي الإسلام الخالص في العقائد والسُّلُوك، وقد جاء في الحديث -: " خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"[٢]، ولهذا "كانت البدعُ في القُرُون الثلاثةِ الفاضلة مقموعةً، وكانت الشّريعةُ أعزَّ وأظهر، وكان القيامُ بجهاد أعداء الدِّين مِن الكافرين والمنافقين أعظم "[٣]، وعلى العكس من ذلك فإنه كلّما بَعُد الزّمانُ وطال العهدُ كثُرَتِ الأهواءُ وانفتح بابُ الحدث في الدِّين من كلّ جانب.

---

(١) انظر: السلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (66).

(٢) خرّجه البخاريُّ في صحيحه من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، كتاب: الشّهادات، باب: لا يَشهَدُ على شهادة جَور إذا أُشْهِد برقم (2508)، ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم برقم (2535).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (21/4).

وعليه فيمكن القول بأنّ الفاتحين الأوائل كانوا في الجملة ينتحلون طريقة السَّلف وهَدْيهم إذ لم يكن ثَمَّ ظهـورٌ للطُّـرُق الـكلاميّة وعلى الأخصّ طريـقة أبي الحسـن الأشعريِّ[1] المتوفَّى سنة 324 هـ[2].

---

(١) علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري: أبو الحسن المتكلّم المشهور، وإليه ينتسب الأشعريون، مولدُه في البصرة سنة 260هـ، تلقّى في أوّل أمره مذهبَ المعتزلة وتقدّم فيهم، ثم رجع عنه وجاهر بتضليلهم، وكان مكثرًا من التأليف جدًّا، وتوفي ببغداد سنة 324هـ من مصنّفاته: مقالات الإسلاميّين، الإبانة، رسالة إلى أهل الثّغر. انظر: وفيات الأعيان (284/3)، تاريخ الإسلام (154/24)، الوافي بالوفيات (137/20)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (113/1).

(٢) لا ينبغي الالتفات لما يلبِّس به بعض الناس من أنه لا فرق في الحقيقة بين طريقة السَّلَف وطريقة أبي الحسن الأشعريِّ ونحو ذلك فإنّ هذا التقرير وأمثالَهُ في غاية البطلان.

ومن ذلك ما قاله تاجُ الدِّين السُّبْكيّ في طبقات الشافعيّة الكبرى (365/3) –:"اعلم أنّ أبا الحسن لم يُبْدِعْ رأيًا ولم يُنْشِ مذهبًا ، وإنما هو مقرِّر لمذاهب السَّلَف مناضلٌ عمّا كانت عليه صحابةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالانتسابُ إليه إنما هو باعتبارِ أنه عَقَدَ على طريق السَّلَف نِطاقًا وتمسَّكَ به وأقام الحججَ والبراهينَ عليه فصار المقتدي به في ذلك السّالكُ سبيلَهُ في الدّلائل يُسَمّى أشعريًّا".

والتاج فيما ساقه لا يخلو من أحد احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون ممن يجهل الفرق بين طريقة السلف وطريقة أبي الحسن الأشعريِّ الوسطى وهو فرق عظيم، ومِن ثَمَّ فإنّ هذا هو منتهى علمه وغاية درايته، فإن كان كذلك فإنه يكشف عن مدى جهله بمذهب السَّلف ومناهجهم في الاستدلال.

الاحتمال الثاني: أن يكون ممّن يعلم الفرْق بينهما لكنه ساق ما ساق من باب التلبيس والتشويش على من لا يعرف حقائق الأمور، وهذان احتمالان أحلاهما مرّ!

والحكم على كلام السُّبكي الابن بالبُعْد عن الصَّواب ناتجٌ عن مُباينته للواقع، فعند المقارنة بين مذهب السَّلَف ومذهب الأشاعرة يتضح بجلاء الفَرْق العظيم والبون الشّاسع بين الطريقتين، فالأشاعرة ـ كما في منهج الأشاعرة في العقيدة (31) ـ " على منهجٍ فكريٍّ مستقلّ في كلّ الأبواب والأصول، ويختلفون مع أهل السُّنة والجماعة من أوّل مصدر التلقّي حتى آخر السَّمعيّات ما عدا قضيّة واحدة فقط " وهي قضيّة الصّحابة والإمامة. وانظر تفاصيل الفُروق في الكتاب المشار إليه.

وتكفي الإشارة إلى العبارة السائرة على ألسنة الأشاعرة وأقلامهم مِن أنّ: طريقة السَّلَف أسلم،

وإذا كان أهلُ تلك النواحي التي طالتها يدُ الفتح لم يعرفوا الإسلام إلّا عن طريق أولئك الفاتحين عُلِم ضرورةً أنّ مذهبَ السَّلَف هو المذهبُ الأوّل والأصيل لأهل المغرب بصفةٍ عامّة.

والذي يعنينا هنا هو الكلام على بلاد شنقيط تحديدًا دون سائر البلاد المغربيّة، فمع تقادُم العهد وانسلاخِ السّنين تفشَّت الخرافة في تلك الأصقاع الصّحراويّة النّائية وانتشر الجهل بين أهلها ، "إذ كان الدِّينُ عندهم قليلاً وأكثرُهم جاهليّة، ليس عند أكثرِهم غيرُ الشهادتين، ولا يُعْرَف من وظائف الإسلام سواهما"[1] ـــ على حدِّ تعبير القاضي عياض

وطريقة الخَلَف أعلمُ وأحكم.

فإن كانت طريقة الخَلَف ــ ومنهم أبو الحسن ــ هي عينَ طريقة السَّلف ـ بزعمهم ـ فلماذا يُفرِّقون بينهما بهذه الكيفيّة فتُخَصُّ طريقةُ الخَلَف بالعلم والحكمة، بينما يُقْتَصر في طريقة السَّلَف على وصفِها بالسّلامة لا غير؟! ولماذا يظلُّون يكرِّرون ويقرِّرون ما لا معنى له في حقيقة الأمر؟!

وأعجب من كلام التاج السُّبْكيِّ في الجهل بمذهب السَّلف كلامُ د. عبد العظيم الزّرقاني ــ الذي نقله عنه وهبي غاوجي في مقدِّمة تحقيقه لكتاب إيضاح الدّليل لابن جماعة (64) ـ حيث قال –:" حملُ المتشابهات في الصِّفات على ظواهرها مع القول بأنها باقيةٌ على حقيقتها ليس رأيًا لأحدٍ من المسلمين ، وإنما هو رأيٌ لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى [يعني: لأنهم مجسمة] وأهلِ النِّحَل الضالّة كالمشبِّهة والمجسِّمة.

أما نحن ــ معاشرَ المسلمين ــ فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلّة القطعيّة التي توافرت على أنه تعالى ليس جسمًا ولا متحيِّزًا ولا متجزئًا ولا متركِّبًا ، ولا يحتاج لأحد ولا إلى مكان ولا إلى زمان ولا نحو ذلك".

وإذا كان هذا مبلغ علم رجلٍ يُعَدُّ "أستاذ علوم القرآن وعلومِ الحديث في كليّة أصول الدِّين مِن الأزهر الشّريف" فما الظنُّ بسواه من غير المتخصِّصين؟!

وإنّ قومًا سلخوا شرخ شبيبتهم بالعُكُوف على كتب المتكلِّمين في أصول الدِّين والاشتغال بشبهاتهم وطرائق استدلالاتهم لحريٌّ بأن يكون هذا التصوُّر وهذا الفهم هو مبلغ علمهم بحقيقة طريقة السَّلف، والله المستعان!

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (81/8). وانظر: سير أعلام النبلاء (426/18).

ـــ إلى أن منّ الله تعالى عليهم بفقيهٍ شابٍّ يقال له عبد الله بن ياسين الجزوليّ [1] كان يحمل بين أضلعه همّ الدّعوة والإصلاح، فلم يتلكأ في القدوم مِن أقاصي بلدة سوس [2] بطلبٍ مِن شيخه[3] الذي التمس فيمَن سيرسله أن يكون مِـ "مَن يثق بدينه وفقهه، ويروِّضُ نفسَه على مسغبةِ أرضِهم في مَعَاشه"[4].

وقد كان الهدف من هذه البعثة تفقيهَ قبائل صنهاجة [5] وتعليمهم أمور دينهم، وهي مهمّة شاقّة اعتذر عن القيام بها غيره [6]، فشمَّر عن ساعد الجدّ "مستمسِّكًا بأهداب السُّنة عاملًا على إحيائها "[7] بينهم، على الرَّغم مما كان يعانيه في نفسه من قسوة الغُربة ووحشةِ المكان، وما كان يعانيه في مجتمعه الجديد من ألم الإعراض وذُلّ الصُّدُوف الذي ما فتئ يُقابل بهما من كثير فضلًا عن كيد الجاهلين.

---

(١) عبد الله بن ياسين الجزوليُّ المصموديّ: أبو محمد، فقيه عابد يُعد الزّعيم الأول للمرابطين، إذ كان صاحب الدّعوة الإصلاحيّة فيهم، عانى الكثير في سبيل دعوته حتى قيّض الله له القبول، قال صاحبُ الاغتباط -:"دوّخ المغرب إلى أن صار يدين بتعاليم الإسلام بعد أن كاد يتقلّص منه "، قُتل سنة 451هـ رحمه الله تعالى. انظر: تاريخ الإسلام (80/31)، الكامل في التاريخ (328/8)، تاريخ ابن الوردي (345/1)، الأعلام (144/4).

(٢) السُّوس: منطقة جغرافية تقع جنوب المملكة المغربية وتمثّل ربع مساحتها وتتكوّن من عدة أقاليم ومدن، سُكّانها من الأمازيغ، وتشتهر بتواجد غابات الأركان النادر. انظر: الموسوعة الحرّة (ويكيبيديا).

(٣) هو أوكاد بن زلوه اللمطي. انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (81/8).

(٤) تاريخ ابن خلدون (243/6).

(٥) قبيلة مشهورة تُعَدّ من أكبر قبائل البربر وأوسعها انتشارًا في المغرب، كان لهم حضور عظيم في التاريخ الإسلاميّ وإسهامات مميّزة. انظر: تاريخ ابن خلدون (201/6)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (417/1).

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء (426/18).

(٧) قيام دولة المرابطين (185).

وما كان الله تعالى ليضيع عمل المحسنين، فبعد أعوام طويلة من المجاهدة والمصابرة تمكّن العلامةُ المجاهد عبد الله بن ياسين الذي يُعَدُّ بحقّ "الزعيم الأوّل للمُرابطين "[(١)] من إخضاع قبائل صنهاجة لدعوته، ممهِّدًا بذلك لقيام دولة المرابطين وواضعًا لبناتها الأولى على طريق النَّهوض[(٢)] إذ كان "أوّلَ مَن جَمَعَهم وحرَّضَهم على القتال وأطمعهم في تملُّك البلاد "[(٣)] و"جنّدَ أمَّةً بأسرها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر"[(٤)]

وقد "استقامت للمرابطين بلادُ الصّحراء بجُمْلتِها وما وراءها مِن بلاد المصامدة والقِبلة والسّوس بعد حروبٍ كثيرة"[(٥)].

وقد قامت دولة المرابطين على الأُسُس التي أرساها الشّيخُ عبد الله بن ياسين لدعوته، وسارت على نهجه في "انتحال الدِّين واتباع السُّنة "[(٦)]، وابنُ ياسين ـ كما هو معلوم ـ لم يكن" إلاّ فقيهًا مِن هؤلاء الذين ترسَّموا خُطى الإمام مالك وغيرِه من أهل السُّنّة في إثبات الصِّفات لله عزّ وجلّ، وعُزُوفِهم عن التأويل، واشتغالِهم عن الخوض في بحرٍ خِضَمٍّ هو بحرُ علم الكلام والفلسفة"[(٧)].

ومن أوضح الدّلائل على سلفيّة المرابطين في باب الصِّفات وذمِّ الكلام ما يلي:

---

(١) الأعلام للزركلي (144/4).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (427/18)، تاريخ ابن خلدون (243/6)، الأعلام (144/4).

(٣) انظر: وفيات الأعيان (128/7)، الوافي بالوفيات (78/29)،

(٤) قيام دولة المرابطين (172).

(٥) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (82/8).

(٦) مقدمة ابن خلدون (230).

(٧) قيام دولة المرابطين (184).

١ –موقف ابن تومرت[1] مؤسِّس دولة الموحِّدين منهم والذي كان يصفهم بالتجسيم.

قال اليسعُ بن حزم [2] –: "سمّى ابنُ تومرت المرابطين بـ(المجسِّمين)، وما كان أهلُ المغرب يدينون إلّا بتنزيه الله تعالى عمّا لا يجب وصفُه بما يجب له، مع تَرْكِ خوضِهم عما تقصر العقول عن فهمه"[3].

---

(١) محمد بن عبد الله بن تومرت المصموديُّ البربريّ، أبو عبد الله، مؤسِّس دولة الموحّدين، مولدُه سنة 485هـ، رحل إلى المشرق في طلب العلم، ثم عاد إلى المغرب ونزل بالمهديّة فأنكر المنكرات، ولمّا كثر أتباعُه ادّعى المهديّة وأنه معصوم ثمّ سعى في إسقاط دولة المرابطين وكان له ما أراد، توفّي سنة 524 هـ، من مصنّفاته: أعزّ ما يُطلب،كنز العلوم. انظر: الكامل في التاريخ (195/9)، تاريخ الإسلام (106/36)، الوافي بالوفيات (261/3)، شذرات الذهب (70/4).

(٢) اليسع بن عيسى بن حزم الغافقي الجياني، أبو يحيى: فقيه مقرئ مؤرخ نسّابة، أخذ عن أبيه وغيرِه، ثمّ تنقّل في الأندلس، ثم إلى المشرق حيث استقرّ في القاهرة، فقرّبه ا لسّلطانُ الأيوبيُّ وأكرمَه، وهو أوّل مَن خطب بمصر على منابر العبيديِّين بالدّعوة العبّاسيّة بعد زوال أمرهم، توفّي بمصر سنة 575 هـ، له المغرب في محاسن المغرب . انظر: التكملة لكتاب الصلة (237/4)، العبر في خبر من غبر (222/4)، تاريخ الإسلام (163/40)، نفح الطيب (379/2).

(٣) سير أعلام النبلاء (550/19).

فائدة:

لعلّ من المفارقات الغريبة ما كانت عليه كلٌّ من هاتين الدّولتين، فقد كانتا على طرفي نقيض في أمرين:

فالمرابطون في أصول الدِّين سلفيُّون يدعون إلى الالتزام بظاهر الكتاب والسُّنة ويحذِّرون من الاشتغال بعلم الكلام والتأويل، قال عبد الواحد المراكشي في المعجب في تلخيص أخبار المغرب (172) –:" دان أهلُ ذلك الزّمان بتكفير كلِّ مَن ظَهَرَ منه الخوضُ في شيءٍ مِن علوم الكلام ، وقرَّرَ الفقهاء عند أمير المسلمين [يعني: عليّ بن يوسف بن تاشفين] تقبيحَ علم الكلام وكراهةَ السَّلَفِ له وهَجْرَهم مَن ظهر عليه شيء منه، وأنه بدعةٌ في الدِّين، وربما أدّى أكثرُهُ إلى اختلالٍ في العقائد".

وأمّا في الفروع فقد كانوا المرابطون ملتزمين بمذهب مالك لا يحيدون عنه قيد أنملة وكانوا في الأصل قد أخذوه عن فقهاء القيروان لقُربها منهم جغرافيًّا، وقد جعلوه المذهب الرّسمي للدّولة وصبغوا سائر المغرب بلونه الفقهي.

قال في المعجب (172) –:" لم يكن يقرب من أمير المسلمين [يعني: عليّ بن يوسف] ويحظى عنده

إلّا مَن عَلِمَ عِلْم الفروع (أعني: فروع مذهب مالك)، فنَفَقَتْ في ذلك الزّمان كتبُ المذهب وعُمِلَ بمقتضاها ونُبِذَ ما سواها، وكثر ذلك حتى نُسِيَ النَّظَرُ في كتاب الله وحديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وقال الحافظ الذّهبيّ في سير أعلام النبلاء (124/20) عند إيراده ترجمة علي بن يوسف بن تاشفين – :"نَفَقَ في زمانه الفقهُ والكتبُ والفروعُ" يعني: فقه المالكيّة وما يتعلّق به.

وهذا بخلاف الموحِّدين الذين كانوا في أصول الدِّين من غُلاة المؤولين الرافضين للأخذ بظاهر الكتاب والسُّنة على ما يليق بالحقّ سبحانه، وأمّا في الفروع فقد كانوا من أشدّ الداعين إلى الأخذ بظاهر الكتاب والسُّنة، وقد غلوا في ذلك حتى تبنَّوا موقفًا معاديًا للمذاهب الفقهيّة وخصوصًا مذهب مالك لاختصاص المغاربة به.

ففي تاريخ الإسلام (217/42) عن أبي بكر بن الجدانة أنه قال : "دخلتُ على أمير المؤمنين أبي يعقوب يوسفَ أوّلَ دخلةٍ دخلتُها عليه، فوجدتُ بين يديه كتابَ ابنِ يونس، فقال لي: يا أبا بكر، أنا أنظر في الآراء المتشعِّبة التي أُحْدِثَت في دين الله ، أرأيتَ ـ يا أبا بكر ـ المسألةَ فيها أربعةُ أقوالٍ وخمسةُ أقوال أو أكثر، في أيِّ هذه الأقوال الحقّ؟! وأيُّها يجب أن يأخذ به المقلِّد؟!

فافتتحتُ أبيِّنُ له فقال لي ـ وقَطَعَ كلامي ـ:

يا أبا بكر، ليس إلّا هذا وأشار إلى المصحف أو هذا وأشار إلى سنن أبي داود أو السيف".

قال عبد الواحد بن علي المراكشي في المعجب (278) –:" وفي أيامه انقطع علمُ الفروع وخافَهُ الفقهاءُ، وأمَرَ بإحراقِ كتبِ المذهب بعد أن يجرّدَ ما فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن، ففُعِلَ ذلك فأُحرِقَ منها جملةٌ في سائر البلاد كمدوّنة سحنون وكتابِ ابنِ يونس ونوادرِ ابن أبي زيد ومختصرِه وكتابِ التهذيب للبراذعي وواضحةِ ابنِ حبيب وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها.

لقد شهدتُ منها ـ وأنا يومئذ بمدينة فاس ـ يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويُطْلَق فيها النار ، وتقدَّمَ إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوضِ في شيءٍ منه وتوعَّدَ على ذلك بالعُقُوبة الشّديدة".

قال ابنُ خلِّكان في وفيات الأعيان (11/7) –:"أمَرَ [يعني: يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي] برفْض فروع الفقه ، وأنّ العلماء لا يُفْتون إلّا بالكتاب العزيز والسُّنة النبويّة ولا يقلِّدون أحدًا مِن الأئمة المجتهدين المتقدِّمين، بل تكون أحكامُهم بما يؤدِّي إليه اجتهادُهم مِن استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس".

وقال أيضًا في المعجب (279) –:"كان قصدُهُ في الجملة محوَ مذهبِ مالك وإزالتَهُ من المغرب مرّةً واحدة، وحَمْلَ الناس على الظاهر من القرآن والحديث".

وقال ابنُ خلدون -:"وجاء المهديُّ على أثرهم، داعيًا إلى الحقِّ آخذًا بمذاهب الأشعريّة، ناعيًا على أهل المغرب عدولَهم عنها إلى تقليد السَّلَف في ترك التأويل لظواهر الشّريعة وما يؤول إليه ذلك مِنَ التجسيم ـ كما هو معروف في مذهب الأشعرية ـ، وسمّى أتباعَهُ (الموحِّدين) تعريضًا بذلك النّكير"(١)

وقال أيضًا -: "كان يُسمّي أصحابَه بالموحِّدين تعريضًا بلمتونة في أخْذِهم بالعُدول عن التأويل وميلِهم إلى التجسيم"(٢).

ومن المعلوم أنّ المؤوِّلة يطلقون لفظ (التجسيم) على مثبتة الصِّفات لله عزّ وجل؛ لأنهم يتوهّمون أن ذلك لازم للمثبتة، وهو لازم باطل ليس هذا مجال مناقشته.

٢ -موقفهم من التصوُّف: على الرّغم من أنّ المرابطين لم يتبنّوا موقفًا معاديًا للتصوُّف وأهله بإطلاق إلاّ أنهم وقفوا بقوّة وتصدَّوا بحزم لكلّ ما رأوا فيه مساسًا بالدِّين وتحريفًا لحقيقته التي بعث بها نبيَّه صلى الله عليه وسلم.

وإذا كان الابتداع في الدِّين والانحراف عن السُّنة هو الغالب على توجُّهات كثيرٍ مِن متصوِّفة ذلك الزّمان أمكن القول بأنّ علاقة السُّلطة المرابطيّة بهم لم تكن علاقةَ مودّة واحترام متبادل، بل كانت علاقة توجُّس وارتياب مشوبٍ بالحذر من كلا الطّرفَين، وربّما أدى هذا التباعد والتنافر في بعض الأوقات إلى المصادمة بينهما، وهي نتيجةٌ طبعيّة للتباين العظيم بين التوجُّهَين.

وإذا كان موقف المرابطين من كلّ ما خالف السُّنة موقفَ مبدأ فإنه يمكن معرفة السَّبب وراء إصدار أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين (٣) أمرًا يقضي "بإحراق تواليفِ الشّيخ

(**١**) مقدِّمة ابن خلدون (230).

(**٢**) تاريخ ابن خلدون (6/ 229).

(**٣**) علي بن يوسف بن تاشفين اللمتوني : أبو الحسن، ثاني ملوك دولة الملثّمين المرابطين، مولده بسبتة سنة

أبي حامد"[١] الغزالي، وعلى الأخصّ كتابَهالموسوم بـ (إحياء علوم الدِّين) إذ كان قد "شَحَنَ كتابَهُ بالكذب على رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ... ثم شَبَكَهُ بمذاهبِ الفلاسفة ورموزِ الحلّاج ومعاني رسائل إخوان الصَّفا"[٢] على حدِّ قول الإمام الطّرطوشي.

قال ابنُ القطّان [٣] -: "لمّا وصل (إحيـاءُ علـوم الدِّين) إلى قرطـبة[٤] تكلَّمُوا فيـه بالسُّوء،

وأنكروا عليه أشياء، لا سيّما قاضيهم ابن حمدين[٥] فإنه أبلغ في ذلك حتى كفَّرَ مؤلِّفَهُ، وأغرى السُّلطانَ به، واستشهد بفقهائه، فأجمع هو وهم على حَرْقِه"[٦].

477هـ، بويع بعد أبيه سنة 500هـ فملك ما لم يملكْه أبوه، وكان حليمًا وقورًا صالحًا عادلًا، في أيّامه ظهر ابنُ تومرت فاضطربت أموره ومات غمًّا سنة 537 هـ. انظر: المعجب (ص171)، تاريخ الإسلام (445/36)، الوافي بالوفيات (212/22).

(١) سير أعلام النبلاء (124/20).

(٢) المصدر السّابق (495/19) باختصارٍ يسير.

(٣) هو أبو محمد حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطّان المرّاكشي، وليس له ترجمة معروفة. انظر مقدِّمة محقق كتاب: نظم الجمان لترتيب ما سبق من أخبار الزمان (26)

(٤) قُرْطُبة: مدينةٌ عظيمة تقع في وسط الأندلس، وكانت عاصمة ملك بني أميّة هناك، وتُعَدّ إذ ذاك مركز الثقافة والتجارة والسّياسة في التاريخ الأندلسيّ، وإليها يُنسب عدد كبير من العلماءِ والأدباء، وتقع الآن ضمن دولة إسبانيا. انظر: معجم البلدان (324/4).

(٥) محمد بن علي بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين التغلبيُّ: أبو عبد الله الأندلسيُّ، قاضي الجماعة، مولدُه سنة 439هـ، وليَ القضاءَ ليوسف بن تاشفين فسار أحسنَ سيرة ، قال عنه ابنُ عطيّة -:"كان من أفراد الرِّجال جلالةً وعلمًا ومعرفةً وصلابةً في الحقِّ ونفوذًا في منافع المسلمين "، له رسالةٌ في الرّدّ على أبي حامد الغزالي. انظر: فهرس ابن عطية (ص111)، سير أعلام النبلاء (422/19).

(٦) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب (185/12). وانظر نصَّ كلام ابن القطّان في كتابه: نظم الجمان لترتيب ما سبق من أخبار الزّمان (70)

٣ -موقفهم من علم الكلام : رفض المرابطون علمَ الكلام بناء على كراهة السّلف له وتحذيرهم منه، كما حاربوا المصنّفات ذات الصِّبغة الكلاميّة والموادّ الفلسفيّة إذ رأوا فيها معول هدْم للعقائد المنقولة عن السلف الصّالح، ولا شكّ أنّ موقفَهم هذا جاء مطّرِدًا مع نهج عالم المدينة الذي ينتمون إلى مدرسته، ومن المعلوم أنّ الإمام مالكًا كان مِن أعلم الناس بالسُّنّة وأحرصهم على اتِّباعِها وأشدِّهم على المبتدعة.

قال عبد الواحد المرّاكشي [١] -: "دان أهلُ ذلك الزّمان بتكفيرِ كلِّ مَن ظهر منه الخوضُ في شيء من علوم الكلام، وقرّرَ الفقهاء عند أمير المسلمين تقبيحَ علم الكلام وكراهةَ السَّلَف له وهَجْرَهم مَن ظهر عليه شيءٌ منه، وأنه بدعةٌ في الدِّين، وربّما أدى أكثرُهُ إلى اختلالٍ في العقائد"[٢].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ متكلِّمًا عن الحقبة ذاتها ـ -: "وأُهِينَت الفلسفة ومُجَّ الكلامُ ومُقِت"[٣].

فالحاصلُ أنّ أهل المغرب بصفة عامّة كانوا على مذهب السَّلَف في الصِّفات أيّام المرابطين كم نبّه عليه غيرُ واحد.

وبعد سقوط دولة المرابطين وقيام دولة الموحّدين أخذ ابن تومرت على عاتقه حرب عقيدة السَّلف التي كان يدين به أهلُ المغرب بصفة عامّة آنذاك وطمس معالمِها ، وذلك بالطَّعن في اعتقاد المرابطين حتى بلغ به الحال إلى تكفيرهم وتسمية ما كانوا يؤمنون به تجسيمًا.

---

(١) عبد الواحد بن علي التميميُّ المرّاكشيُّ: محيي الدين، مؤرخ مشهور، مولدُه بمراكش سنة 581هـ، تعلّم بفاس والأندلس، وتجوّل في بعض بلدان المشرق، توفّي سنة 647 هـ، له كتاب: المعجب في تلخيص أخبار المغرب. انظر: الأعلام للزركلي (4/ 176)

(٢) المعجب (172).

(٣) سير أعلام النبلاء (124/20).

قال ابنُ خلدون -: "كان [يعني: ابن تومرت] قد لقيَ بالمشرق أئمّة الأشعريّة مِن أهل السُّنة وأخَذَ عنهم واستحسَنَ طريقَهم في الانتصار للعقائد السّلفيّة [(١)] والذَّبِّ عنها بالحجج العقليّة الدّافعة في صدر أهل البدعة.

وذهب إلى رأيهم في تأويل المتشابه من الآي والأحاديث بعد أن كان أهلُ المغرب بمعزلٍ عن اتِّباعِهم في التأويل والأخْذِ برأيهم فيه اقتداءً بالسَّلَف في تَرْكِ التأويل وإقرارِ المتشابهات كما جاءت، ففطن أهل المغرب في ذلك [(٢)] وحمَلَهم على القول بالتأويل والأخذِ بمذاهب الأشعريّة في كافّة العقائد، وأعلنَ بإمامتهم ووجوبِ تقليدهم، وألَّفَ العقائد على رأيهم مثل المرشدة في التوحيد"[(٣)].

وقال أيضًا -:"كان ينتحِل مذهبَ الأشعريّة في تأويل المتشابه، وينكر عليهم [يعني: على المرابطين] جمودَهم على مذهب السَّلَف في إقراره كما جاء، ويرى أنّ الجمهورَ لَقِنُوهُ تجسيمًا، ويذهب إلى تكفيرهم بذلك"[(٤)].

وقال أيضًا -:"كان أصل دعوته[يعني: ابن تومرت] نفيَ التجسيم الذي آل إليه مذهبُ أهل المغرب باعتمادِهم ترْكَ التأويل في المتشابه مِن الشريعة، وصرّحَ بتكفير مَن أبى ذلك أخذًا بمذهب التكفير بالمآل، فسمّى لذلك دعوتَه بدعوة التوحيد وأتباعه بالموحِّدين نعيًا على الملثَّمين فإنّ مذاهبَهم إلى اعتقاد الجسميّة"[(٥)].

(**١**) هذا من الخلط والخطأ على مذهب السّلف كما سبق بيانه.

(**٢**) في الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (80/2) :"فبصر المهدي أهل المغرب في ذلك".

(**٣**) تاريخ ابن خلدون (6/ 226).

(**٤**) المصدر السابق (303/6).

(**٥**) المصدر السابق (6/ 266).

وعلى كلٍّ فبقوّة الحديد والنّار وبسياسةِ التكفير والتضليل استطاع ابنُ تومرت محوَ معالِم العقيدة السّلفيّة من صدور المغاربة إلاّ القليل، وإبدالَها بالعقيدة الأشعريّة في طورِها الأوسط، وأمّا قبله فلا شكّ في وجودها لدى بعضِهم، لكنها لم تتحوَّل إلى عقيدةٍ عامّة إلّا على يد ابنِ تومرت[١].

قال الشّيخ تقيُّ الدِّين الهلاليُّ[٢] -:"عقيدة الأشعريّة التي يَدين بها أهلُ المغرب منذ عهد محمد بن تومرت ودولةِ الموحِّدين التي هي ثمرةُ دعوته إلى يومنا هذا، وكان أهل المغرب قبل ذلك على عقيدة السَّلَف الصالح"[٣].

وبعد سقوط الدّولة المرابطيّة أصبح التاريخُ الصّحراويُّ مطويًّا بيد النِّسيان، ولم يُحفظ منه إلّا شذرات من هنا وهناك، ولكن يمكن القول على جهة العموم والإجمال إنّ اعتناق العقيدة الأشعريّة أصبحت السّمة الغالبة لتلك النّواحي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ضرب الجهلُ بجرانه على كثير على أهل تلك البقاع فأصبح من الشّائع بينهم أن يقوموا بممارسات مخالفةٍ لتعاليم الإسلام عيانًا بيانًا، ومن ذلك ما أشار إليه ابنُ بطّوطة [٤] في رحلته الشّهيرة حيث قال -: "فأمّا رجالُهم فلا غَيرةَ لديهم ، ولا

---

(١) انظر: السلفيّة وأعلامها في موريتانيا (220).

(٢) محمد التّقيّ بن عبد القادر الهلاليّ الحسينيُّ: أبو شكيب، عالم مغربي متمكّن، يُعدّ من مشاهير علماء السّلفيّة المعاصرين في المغرب، مولده بسجلماسة سنة 1311هـ، تلقّى العلوم الشّرعيّة في بلده ثم تنقّل في الاستزادة منه في البلدان، ونال الدّكتوراه من ألمانيا، وكان في أوّل أمره تجانيًّا فمنّ الله عليه بالهداية، وكان من أكثر الدّعاة نشاطًا وحماسًا، درّس في الجامعة الإسلاميّة في المدينة، وتوفّي في الدّار البيضاء سنة 1407هـ، له: الهديّة الهادية، الحسام الماحق، البراهين الإنجيليّة. انظر: علماء ومفكّرون عرفتهم (193/1)، تحفة الإخوان بتراجم بعض الأعيان (69).

(٣) الدّعوة إلى الله في أقطار مختلفة (58).

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة: رحالة مؤرّخ شهير، مولدُه في طنجة سنة 703 هـ، خرج منها سنة 725 هـ فطاف بلاد المغرب ومصر والشام والحجاز والعراق

ينتسب أحدُهم إلى أبيه بل ينتسب لخاله ، ولا يرث الرّجلُ إلّا أبناءَ أخته دون بنيه ، وذلك شيءٌ ما رأيته في الدّنيا إلّا عند كفّار بلاد الملِّيبار من الهنود ، وأمّا هؤلاء فهم مسلمون محافظون على الصلوات وتعلُّمِ الفقه وحفظِ القرآن!"[1].

ثم جاءت مرحلةٌ مهمّة من مراحل الإصلاح الدِّينيِّ والتي قادها أبو بكر بن أبهم[2] الملقّب بـــ(ناصر الدِّين)، وذلك في القرن الحادي عشر الهجري.

وقد اجتمعت في هذا الرّجل كثيرٌ من صفات القائد الملهَم وسماتِ المصلح المخلص، فقد كان عالـمًا مجاهدًا ورعًا شجاعًا كريمًا، فرفع راية الإصلاح الدِّينيِّ متّبعًا سَنن المرابطين في تعظيم مذهب السَّلف وفي محاذرة البدع ورفض التأويل الكلاميّ وكلِّ ما دار في فلكه مما يخالف ما كان عليه سلفُ الأُمّة.

وعلى الرّغم من أنه لم يكتب لناصر الدِّين تحقيقُ ما كان يصبو إليه من إقامة دولة إسلاميّة ترأب الصّدع بين المتنازعين وتلمّ شعثهم في زمنٍ أصبحت الفُرْقة والاختلاف سمةَ تلك المجتمعات، إلّا أنه لا بُدّ من الإشادة بتلك الحركة الإصلاحيّة والتي تؤكِّد على وجود علماء مصلحين نصروا مذهب السّلف ودافعوا عنه في وقتٍ كان الصّوت الكاسح هو صوت أتباع المدرسة الكلاميّة الأشعريّة.

وفارس واليمن والبحرين وتركستان وما وراء النهر وبعض الهند والصين وجاوة وبلاد التتر وأواسط إفريقية ، ثمّ عاد إلى المغرب الأقصى سنة 752هـ، فانقطع إلى السّلطان أبي عنان المرينيّ وهو الذي أمره بتدوين رحلته، توفّي سنة 779 هـ، له: تحفة النّظّار. انظر: مقدمة ابن خلدون (181/1)، الدرر الكامنة (227/5)، الأعلام للزركلي (6/ 235).

(١) تحفة النُّظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (777/2). وانظر للاستزادة: السلفيّة وأعلامها في موريتانيا (242).

(٢) أبو بكر بن أبهم بن الفغ الشّمشويُّ: فقيه مجاهد من أهل القرن الحادي عشر الهجريّ، قاد حركة إصلاحيّة كبيرة ورفع راية الجهاد فلقِّب بـ(ناصر الدِّين)، قاوم البدع والخرافات في بلده واشتغل بمواجهة أطماع النّصارى، استشهد في إحدى المعارك سنة 1085هـ. انظر: السلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (245).

ومن خلال هذا الاستعراض الموجز يمكن القول بأنه و منذ زمن الموحِّدين إلى زمن الشّيخ محمد بن أبي مدين كان المذهبُ الأشعريُّ هو المذهبَ الكلاميَّ السّائدَ في موريتانيا، ولم يشذَّ عن هذا الأصل مِن العلماء إلاّ القليل.

وقد ذكر بعضُ المؤرِّخين الموريتانيِّين أنّ الشناقطة ذهبوا في مشاربهم الفكريّة في ثلاثة اتجاهات:

" – اتجاهٍ أشعريٍّ عقلانيٍّ، متوسِّع في مذهبه، يؤمن بالمنطق الصُّوريِّ وعلمِ الكلام المنطقي...

– اتجاهٍ سلفيٍّ نَصَّانيٍّ، يُعادي علمَ الكلام والمنطقَ اليونانيَّ...

– اتجاهٍ صوفيٍّ، قِوامُهُ التبحُّرُ في العلم والاستقامةُ في السُّلُوك ... "[١].

وبغضِّ النَّظَر عن الاتجاه الثالث ـ إذ ليس هذا موضع الكلام عليه ـ فقد نَشِبَ صراعٌ مرير بين أصحاب ذينك الاتجاهين في بعض الأوقات فكان بينهم معارضات ومناقضات، ولم يكن هذا الصِّراع صراعًا متكافئًا لا من جهة التغلغل في المجتمع ولا من جهة الاشتهار والذّيوع في الأوساط العلميّة.

ويكفي من ذلك أن نقف على مدى المعاناة المريرة التي عاشها ال شّيخُ المجيدريُّ[٢] الذي اشتهر بالدّعوة إلى الكتاب والسُّنة ونبذ التأويل الكلامي و النأيِ عن التقليدِ المذهبيِّ جرّاء

(**١**) بلاد شنقيط، المنارة والرِّباط (196).

(**٢**) محمد بن حبيب الله اليعقوبيُّ: كمال الدِّين لِمْجَيْدري، أحد كبار علماء موريتانيا ونابغيهم، مولدُه سنة 1165هـ، نشأ يتيمًا فاعتنى خالُه بتعليمه وتربيته، اشتهر بالحفظ النّادر والذّكاء المفرِط، وحينما انتهى من العلوم المتداولة في بلده قام برحلة علميّة إلى المشرق وعاد منها وهو يدعو إلى الاجتهاد ونبذ التقليد ورفض ما خالف ما عليه السّلف في الصّفات، فقامت بينه وبين الأكثر معارك علميّة طاحنة، توفِّي سنة 1204هـ، له: مبين الصِّراط المستقيم، السّراج الوهّاج وغيرهما. انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (214)، السّلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (256).

حملات عنيفة كانت تهدف إلى تجهيله والقدح في عقله وتنفير الناس عنه، فقد أَلَّفَ كثيرون في الرَّدِّ عليه[١]، ومن جملة هؤلاء واحدٌ مِن أبرز أعيان علماء شنقيط في زمانه الذي كتب رسالةً في تضليله[٢].

ولعلّ من الثّمرات الفاضحة لتلك الحملات العنيفة أن يُعرِضَ عنه صاحبُ كتاب فتح الشَّكور فلم يترجم له "لأنه لم يعتبرْه مِن أعيان العلماء "[٣]، على الرَّغم من أنه كان في واقع المر من كبار علمائهم والنابغين، ولا أدلّ على ذلك من أنه قد قيل فيه : " إنه أحدُ أربعة، لم يبلغْ أحدٌ في ذلك القُطْر مبلغَهم!"[٤]

وممّا حُفِظ من نتاج تلك الحِقبة قولُ المأمون اليعقوبيِّ[٥] في المختار بنِ بُوْنَ الذي حَمَلَ رايةَ عِلْم الكلام واشتغل بنَشْرِه ونَصْرِه ـ مع أنّ المختار شيخُه ـ:

قد جُرتَ معتسِفًا يا هاديَ الطُّرُقِ	وإنه البحرُ لا يَقْتُلْكَ بالغَرَقِ
أكثرتَ حَزَّكَ لو دريتَ مِفْصِلَه	فادرِ المفاصلَ قبلَ الحَزِّ واستَفِقِ
ما الدِّينُ إلا الذي تَسْعَى لتوهِنَهُ	آيُ النبيِّ وآثارُ الهُدى العُتُقِ
لا كلُّ خبْطٍ عن اليونانِ مُبْتَدَعٍ	قد سُنَّ بين أُصُولِ الدِّين مختَلَقِ
تحمي قواعدَ رِسْطَالِيسَ تَحْسَبُها	دِينًا، لكَ الويلُ نبَّهناكَ فاستَفِقِ!

(١) انظر: مقدِّمة كتاب فتح الشَّكور في معرفة أعيان علماء التكرور (14).

(٢) هو الشَّيخ محنض باب بن عُبَيد الدَّيماني. انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (218).

(٣) مقدِّمة كتاب فتح الشَّكور في معرفة أعيان علماء التكرور (14).

(٤) الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (217).

(٥) المأمون بن محمد اليعقوبيُّ: أحد أبرز علماء موريتانيا وشعرائها في زمانه، برع في علم العربيّة وصناعة الشّعر، واشتهر بقوّة انتصاره لشيخه المُجيدريّ في المعارك الكلاميّة التي كانت تنشبّ حوله، كما حمل أعباء نصرة دعوته السّلفيّة بعد موته، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (217)، السّلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (262).

إن قلتَ: ساغَتْ لِـمَن تمَّتْ قريحتُهُ ... أو إنْ تُخلَّصْ لنا مِن مُسلمٍ تَلِقِ (١)

رُدَّا بأنَّ أبا حفصٍ قدَ اوردَها ... وردَّها المصطفى منهُ على تَأَقِ (٢)

كما البخاريُّ في التوحيدِ أخرجَهُ ... والحبرُ أحمدُ والبزَّارُ في طُرُقِ (٣)

---

(١) تَلِقِ: مضارع الفعل (لاق) وقد جُزمَ جوابًا للشَّرط، والمعنى: أنه يليق بنا الاعتناء بتَعَلُّم قواعد المنطق متى ما خُلِّصَ مما شابه من علوم الأوائل المخالفة للشّرع.

(٢) التَّأَق ـ محرَّكة ـ: شِدّة الغضب والضِّيق. انظر: تاج العروس (113/25).

(٣) يشير إلى ما خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (15195) عن جابر بن عبد الله أنّ عمرَ بنَ الخطّاب أتى النبيَّ صلى الله عليه وسلم بكتابٍ أصابَهُ مِن بعضِ أهلِ الكُتُب، فَقَرَأَهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم فغَضِبَ فقال: أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي".

وخرّجه عبدُ الرّزّاق في مصنَّفه برقم (19213)، وأحمدُ في مسنده برقم (15903) مِن حديث عن عبد الله بن ثابتٍ بلفظ أوضح قال:

جاءَ عمرُ بنُ الخطّاب إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسولَ الله، إني مررتُ بأخٍ لي مِن بني قريظة فكتَبَ لي جوامعَ مِن التّوراة، ألَا أَعْرِضُها عليك!

قال: فتغير وجْهُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم.

قال عبدُ الله: فقلتُ له: ألَا تَرَى ما بوجْهِ رسُولِ الله صلى الله عليه وسلم!

فقال عمر: رضينا بالله ربًّا، وبالإسلام دِينًا، وبمحمّدٍ صلى الله عليه وسلم رسولًا.

قال: فسُرِّيَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ثم قال: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَصْبَحَ فِيكُمْ مُوسَى ثُمَّ اتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي لَضَلَلْتُمْ إِنَّكُمْ حَظِّي مِنْ الْأُمَمِ وَأَنَا حَظُّكُمْ مِنْ النَّبِيِّينَ"

وقد خرّجه أيضًا بألفاظٍ مختلفة آخرون، منهم:

البزّارُ في مسنده [كما في كشف الأستار برقم (124)]، وأبو يعلى الموصليُّ في مسنده برقم (2135)، والطبرانيُّ في المعجم الكبير (9759)، والبيهقيُّ في السُّنَن الكبرى برقم (2072) وفي شُعَب الإيمان برقم (176)، وابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (40/2)، والضِّياءُ المقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (115).

إن كنتَ تذكُرُ نَسْخًا أو مُعارَضَةً لذي الأحاديثِ فاذْكُرْ ما تَرَى وسُقِ
وإن تكن قاصِرًا عن كونِها ثبَتَتْ فيما حوى سَرْحَهُ الحُفَّاظُ في الوَرَقِ
فاعرِفْ مَقامَك في دَرْكِ العُلُومِ، ولا تَعرِضْ لِـمَن خاضَ فيها شاسعَ الشُّقَقِ[1]

والحديثُ لا تخلو أسانيدُه من مغمز ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (525/13) ـ بعد أن ذَكَرَ طُرُقَ الحديث ـ

-:"وهذه جميعُ طُرُقِ هذا الحديث ، وهي وإن لم يكن فيها ما يُحتجُّ به لكنّ مجموعَها يقتضي أنّ لها أصلًا"، وقد حسَّنَهُ الشّيخُ الألبانيُّ بمجموع طُرُقِه في إرواء الغليل (34/6).

وانظر للاستزادة: فتح الباري (334/13)، عمدة القاري (74/25)، مجمع الزوائد (173/1)، إرواء الغليل (34/6)، تعليق شعيب الأرنؤوط على الأحاديث السّابقة في مسند الإمام أحمد.

تنبيه:

عزا المأمونُ اليعقوبيُّ هذا الحديث إلى صحيح البخاريِّ فقال -:

كما البخاريُّ في التوحيد أخرجَهُ ... .

والحديث ليس موجودًا في الصّحيح مسندًا، وإنما علّق البخاريُّ بعضَهُ على هيئة عنوانٍ فقال (2679/6)-:"باب: قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم: لَا تَسْأَلُوْا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيءٍ".

ولا يصلح أن يقال: إنّ هذا هو المقصود في الشَّطر المذكور؛ لأنه عزاه لكتاب التوحيد، وهذا الباب غير موجودٍ في كتاب: التوحيد، وإنما في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسُّنة.

نعم تكلّم الحافظُ ابنُ حجر على هذا الحديث وتتبَّعَ طُرُقَهُ في شرحه لباب: قول الله تعالى ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾ ﴾ [سورة البروج:21] من كتاب: التوحيد، ولا يبعد أن يكون المأمونُ ـ أو مَن نَقَلَ عنه المأمونُ ـ قد ظنّ أنّ الحافظ لم يشرحْهُ ويسردْ طُرُقَهُ إلاّ لأنه في الصّحيح، ويؤيِّد هذا الاحتمالَ أنّ شرح الحافظ ـ رحمه الله ـ يُعَدُّ مِن الشّرح الموضعي أو الشّرح بالقول بمعنى أنه لا يذكر المتن كاملًا، وإنما يقتصر على إيراد ما يريد شرحَه مصدِّرًا إيّاهُ بكلمة (قولُهُ)، ولم يُضَفِ المتنُ إلى الشّرح إلاّ متأخِّرًا وذلك في الطبعة السّلفيّة الأولى التي اعتنى بها محمد فؤاد عبد الباقي، وعلّق على بعضِها سماحةُ الشّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله، والعلم عند الله تعالى. انظر: منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه "فتح الباري" (152/1).

(١) الشُّقَق: جمع شُقَّة وهي الناحية، والمعنى: لا تَعْرِضْ لمن توسَّع في العلوم. الوسيط في تراجم أدباء

فأنتَ ـ ويحَكَ ـ في درْكِ الحضيضِ فلا تمدُدْ يَدَيكَ لمأوى فارِقِ الأنُقِ [1]

وعلى كـلٍّ فالـذي استقـرَّ عليه الحـالُ في الجمل ـة حين ـئذٍ ه ـو "سيـادةُ العقيـدةِ الأشعـريّة والمشـرَبِ الصُّـوفـيِّ، وتمسُّـكُ الـشّناقطة بهمـا مـعًا، لا يرون فـي ذلـك أيَّ تناقض"[2].

ومما يؤكِّد ما سبق تقريره ما أشار إليه الخليلُ النَّحْويُّ إذ يقول -: "أمّا أهل القِبلة فإنّ منهم مَن يبدأ بدواوين العرب فيحفَظُها قبل البلوغ، ثمّ يدرُسُ العقائدَ الأشعريّة، وقد يمكثُ سنين في دراستِها ليصبِح عندهم مؤمِنًا حقيقة، ثم يدرس النحو والفقه"[3].

واللافت للنَّظَر في هذا النصّ هو قولُه -: "وقد يمكثُ سنين في دراستِها ليصبِح عندهم مؤمِنًا حقيقة".

ويكفي أن يُطالِع المرءُ كتاب (فتح الشَّكُور في معرفة أعيان علماء التكرور) لتبيّن له شيوعُ العقيدة الأشعرية وانتشارُها بين عُلماء تلك النّواحي، ومِن كُتُبِ الأشاعرة الكلاميّة التي يتردَّد ذِكرُها في الحلقات والمحاضر إقراءً ونَظْـمًا وشرحًا ما يلي:

شنقيط (220) هامش رقم (1)

(١) الأُنُق: جمع أَنُوق، والأكثرون على أنه الرَّخَمَة، وقد روى ابنُ السِّكيت عن عُمارة أنه العُقاب، ولعلّه الأصحّ.

والفارق: هي التي أخذها المخاض، وقد ذُكِرَ أنّ أنثى الرَّخَم (أو العُقبانِ) لا تبيضُ إلّا على قِمَم الجبال حيث تكون أوكارُها. انظر: تهذيب اللغة (244/9)، مقاييس اللغة (149/1)، لسان العرب (10/10)، تاج العروس (23/25)

وانظر الأبيات في: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (220)، بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (196)، السلفيّة وأعلامها في موريتانيا (274).

(٢) بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (197).

(٣) المصدر السّابق (194).

١ -أمُّ البراهين المعروفة بـــ(السّنوسيّة الصُّغرى) [١].

٢ -شرح الجزائرية للسّنوسي [٢].

٣ -إضاءة الدُّجُنّة للمَقَّري [٣].

٤ -دليل القائد للأوجلي [٤].

٥ -منظومة الأوجلي في العقائد [٥].

وهناك كتبٌ كلاميّةٌ أخرى كجوهرة التوحيد والعقيدة الغلاويّة، غير أنّ ذِكْرَها قليل [٦].

وقد ذَكَرَ الدكتور الطيّب بن عمر بن الحسين أنّ أهمَّ الكتب التي تدرَّس في المحاضر مما يتصل بالعقيدة المتون التالية:

١ - مقدّمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

٢ - مؤلّفات السَّنُوسيّ، وأهمُّها عقيدتُه المسمّاة بـ(أُمّ البراهين) وتُعرف بـ(السَّنُوسيّة الصّغرى)، وكذلك عقيدته التي تُسمّى (عقيدة أهل التوحيد) وتُعرف بـــ(السَّنُوسيَّة الكبرى).

٣ - إضاءة الدُّجنّة في اعتقاد أهل السُّنة، وهو نظمٌ لأحمد المقّرِيِّ التلمساني.

٤ - وسيلة السّعادة، وهو نظمٌ للمختار بن بُوْنَ الجكنيِّ الشّنقيطيِّ.

---

(١) انظر الصفحات التالية: (32)، (35)، (59)، (64)، (72)، (88)، (90)، (92)، (109)، (112)، (134)، (135)، (143)، (157)، (196).

(٢) انظر الصفحات التالية: (32)، (59)، (64)، (72)، (79)، (92)، (134)، (135).

(٣) انظر الصفحات التالية: (59)، (64)، (72)، (79)، (92)، (134)، (135)، (171)، (196).

(٤) انظر الصفحات التالية: (79)، (92)، (134)، (135)، (157)، (196).

(٥) انظر الصفحات التالية: (90)، (196).

(٦) انظر الصفحات التالية: (120)، (134).

٥ - الواضح المبين في أصول الدِّين، وهو نظمٌ لعبد القادر بن محمد بن سالم المجلسيِّ الشّنقيطيِّ [١].

ولا يخفى على الناظر أنّ جميـع هذه المتون موضـوعةٌ على وفـق عقيدة الأشاعـرة باستثناء مقدِّمة ابن أبي زيدٍ لرسـالته، ولا شكَّ أنّ هـذا التفوُّقَ الظاهر في عَدَد المتون الأشعريّة المقرَّرة يُعَـدُّ مؤشّـرًا واضحًا على سيادة المدرسة الأشعريّة، كما يمكن القولُ من باب التقريب: إنّ نِسْبَةَ أتباع مدرسة السَّلف بين الأشاعرة هناك كنِسْبَةِ مقدِّمة الرِّسالة القيروانيّة لتلك المتون الكلاميّة.

وليس بغريبٍ ـ والحال هذه ـ أن ينقل صاحبُ الوسيط ـ في معرض حكايةِ الخلاف الذي احتدم بين الشّيخين ابنِ بُوْن والمُجَيدريِّ ـ عن محقِّقي بلده قولَهم -: "إنّ الحقَّ مع ابن بون في المسائل التي خالفه فيها"[٢].

فما دام الشّائع الذّائعُ بينهم هو مذهب الأشاعرة دينونةً وتعلُّمًا وتعليمًا فلا بدّ أن يحكموا لِمَا وافقه وجاء على مقتضى قواعده وأصوله على ما خالف ذلك كلَّه.

وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى أمر في غاية الأهميّة وهو أنّ الذي يظهر لي من خلال النَّظَر والتّتبُّع أنه لا يلزم من نسبة أحد العلماء الموريتانيِّين في تلك الحقبة الزّمنيّة إلى المدرسة السَّلَفيّة أن تكون هذه النِّسبةُ مطابقةً من كلِّ وجه، بل إنه يوصف باتّباع طريقة السَّلَف كلُّ مَن أعرض عن منهج المتكلِّمين في تأويل الصِّفات، بغضِّ النَّظَر عن طبيعة موقفه هل هو على طريقة المفوَّضة المنسوبة للسَّلف خطأً أم هو على طريقة السّلف حقًّا.

ومن الأمثلة على ذلك، أنّ الشّيخ كمال الدِّين المُجيدريَّ الذي يُعَد من أعلام المدرسة السّلفيّة في موريتانيا، وقد بيّن منهجه بصورة صريحة لا لبس فيها بقوله:

---

(١) السّلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (111) بتصرُّف يسير.

(٢) الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (217).

آيُ الكتابِ وأخبارُ النّبيِّ وما ... جاء الثِّقاةُ به عن صالحِ السَّلَفِ
ما اعتاضَ عنها سوى أعمى البصيرةِ ... نهج الحنيفيّةِ البيضاءِ ذو جَنَفِ
رينٌ على القلب يكسوهُ السّوادُ كما ... يكسو المدادُ سواداً أبيضَ الصُّحُفِ
فالمصطفى حثَّنا عند اختلافهمُ ... على التمسُّكِ بالقرآن ذي الشَّرَفِ
وبالذي سنَّ أو سنَّتْ صحابتُهُ ... طرّاً وحذَّرَنا مِن بدعة الخَلَفِ
مرجَّماتِ ظنونٍ غيرِ مجديةٍ ... شيئاً عن الحقِّ بل تُفضي إلى التّلَفِ
فالحقّ إيّاكَ أن تَعْدِلْ سواهُ بهِ ... لا يُعَدْلُ اللؤلؤُ المكنونُ بالخَزَفِ [١]

وبقوله أيضًا:

لو كنتُ بدعيًّا لـَمـَا كان الصّوابْ ... عنديْ الأحاديثُ الصِّحاحُ والكتابْ [٢]

ومع هذا فقد جاء في ترجمته أنه تلقَّى بعضَ الطُّرُق الصُّوفيَّة في المغرب[٣].

وهذا تلميذُهُ الشّيخ مولود بن أحمد الجواد اليعقوبيُّ [٤] الذي "وقف ....مع شيخه المُجيدريِّ ضدَّ المدرسة الأشعريّة ، وحمل لواءَ مدرسته من بعده "[٥] يقول في إحدى مديحيّاته للنبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقد استهلّها بالنّسيب ـ كعادة الشُّعراء ـ :

---

(١) السّلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (268)، والأبيات من بحر البسيط.

(٢) انظر البيت في التفسير والمفسِّرون في بلاد شنقيط (51)، وهو من بحر الرّجز.

(٣) انظر: مقدِّمة كتاب فتح الشَّكور (14)، بلاد شنقيط، المنارة والرِّباط (197).

(٤) مولود بن أحمد الجواد اليعقوبيُّ: أحد أعلام موريتانيا وكبار علمائها، انحاز إلى جانب شيخة المجيدريّ في خصومته ضدّ المتكلّمين، وكان مشهورًا بسرعة البديهة وقوّة الجواب، توفي سنة 1243هـ. انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (190)، بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (532)، السّلفيّة وأعلامها في موريتانيا (264).

(٥) السّلفيّة وأعلامها في موريتانيا (263) باختصار يسير.

قالت: فسبحانَ فَعَّالٍ بلا غَرَضٍ   لِمَـا يريدُ بنـا! قلنا: وسُعْدَانَهْ [1]

ومن المعلوم أنّ نفيَ الحِكمة عن أفعال الله وجعلَها راجعةً إلى محض المشيئة هو مذهب الأشاعرة؛ بناءً على اعتقادهم أنّ في إثباتها ما ينافي كون الرَّبّ تبارك وتعالى مختاراً مريداً![2]

وفيها يقول أيضًا:

وإنني إن عدى العادُونَ عدْوَهُمُ   عليَّ وارْتكبَ الطّاغوتُ طُغْيانَهْ

لمستجيرٌ برَبِّ المصطفى وبِه   منهمْ ومِنْ كلِّ شيطانٍ وشيطانهْ [3]

ومن المعلوم أنّ الاستجارةَ بغير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلاّ الله تعالى من دفع المكاره، وجلب المنافع ـ سواءٌ كان المستجارُ به هو النبيَّ صلى الله عليه وسلّم أو غيرَه ـ داخلةٌ في باب الشِّرك الأكبر، إذ هي ـ والحالةُ هذه ـ عبادةٌ من العبادات التي لا يجوز صرفُها لغير الله تعالى، فالاستجارةُ كالاستعاذةِ والاستغاثةِ كلُّها مِن نوع الدُّعاء [4]، فكيف إذا كان المستجارُ به ميتًا؟!

هذا فضلًا عن استعماله الواو العاطفة الدّالة على استواء القلب في الاستجارة بالله وبنبيّه صلى الله عليه وسلم، ولو كانت الاستجارة بالنبيِّ جائزةً في هذه الصُّورة لما جاز استعمال الواو، فكيف وهي استجارةٌ شركيّة؟!

والاستجارة بالنبيِّ صلى الله عليه وسلم بعد موته من المعاني الفاشية على ألسنة مادحيه من الشّعراء، كما قال البوصيريُّ[5] في بُردته الشّهيرة:

---

(١) الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (200).

(٢) انظر: غاية المرام (224)، منهاج السنة النبوية (14/3)، شرح المقاصد في علم الكلام (156/2).

(٣) الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (210).

(٤) انظر: تلخيص كتاب الاستغاثة (547/2).

(٥) محمد بن سعيد بن حماد الصّنهاجيُّ، شرف الدين البوصيريُّ: شاعر مصريٌّ مشهور، مولدُه في بهشيم من أعمال البهنساوية سنة 608 هـ، اشتهر بمديحيّاته للنبيِّ صلى الله عليه وسلم والتي لم تخلُ من الغلوّ فيه، وقد امتاز شعره بجمال المطالع وروعة المعاني وحسن السّبك، توفّي بالإسكندرية سنة 696 هـ، له ديوان

ما سامني الدّهرُ ضيماً واستجرتُ بهِ إلاَّ ونلتُ جِواراً منهُ لم يُضَمِ [1]

والظاهر أنه يصعب القول بوجود سلفيِّين بالمعنى التّامّ والدّقيق لهذه الكلمة في تلك الحِقبة الزّمنية، بل إنه يوصف آنذاك بانتحال طريقة السَّلَف كلُّ مَن أعرض عن منهج المتكلِّمين في تأويل الصِّفات، بغضِّ النَّظَر عن طبيعة موقفه هل هو على طريقة المفوَّضة المنسوبة للسَّلف خطأً أم هو على طريقة السّلف حقًّا.

وعليه فالذي ينبغي على الباحثين أن يتريّثوا عند وقوفهم على مثل الوصف، وألّا يعتمدوا على مجرّد وروده في بعض كتب التراجم ونحوِها حتى يوافق الخُـبْرُ الخَـبَر، ذلك أنه قد وُجِد من يُطلق وصف (سلفي) على من يكون مفوّضًا في باب الصِّفات؛ بناءً على ما يكثر ترديدُه في الكتب الكلاميّة من أنّ التفويض هو عين مذهب السّلف الصّالح.

وقد وُجِد أيضًا من يُطلقه على مَن قد يوافق الأشاعرة في بعض الصِّفات شعر أم لم يشعر.

وقد وُجِد أيضًا من يُطلقه على مَن ينتحل التصوُّف ويعظِّم شأنه.

وقد وُجِد أيضًا من يُطلقه على مَن قد يقول بالتوسُّل البدعيِّ والشّركيِّ وما في معناه.

وثمّة عدّة عوامل أسهمت بصورة أو بأخرى بإفراز هذه الظاهرة، ومنها ما يلي:

١ -أنهم وجدوا في بيئة غلبَ عليها التأشعر، وخيَّم على جوانب الحياة الفكريّةِ فيها طابعُ هذه المدرسة الكلاميّة حتى لم يكد يسلم منه إلاّ القليل، وفي مثل هذا الوضع لا يُستغرَب عادةً وجودُ خطأ في فهم مذهب السَّلف وقصورٍ في تصوُّره كما هو.

شعر مطبوع. انظر: الوافي بالوفيات (3/88)، الأعلام للزركلي (6/ 139).

(١) ديوان البوصيري (244).

٢ -شحّ أو انعدام أُمّهات الكُتُب التي نقلت اعتقادَ السّلف بالإسناد، ومثلُها الكتب التي عَنِيت بشرح مذهبهم على وجه التحقيق والتدقيق، وعلى رأسها كُتُبُ شيخ الإسلام ابنِ تيميّة، ومِن ثَمّ فإنّ الاعتماد في معرفة مذهب السّلف وفهمه على ما وقع تحت أيديهم من الكتب المنتشرة في نواحيهم وهو كتب متأخّري المتكلِّمين الذين لم يكونوا يفهمون من مذهب السّلف إلاّ أنه التفويض المطلق.

والحقيقة أنّ مَن نظر إلى الموضوع بعين الإنصاف مستصحِبًا الظّروف المحيطة والعوامل المؤثِّرة تفهّم مثل هذا الواقع وعذر كثيرًا من أهله.

وهذه التمهيد مهمّ جدًّا عند بيان عقيدة الشّيخ محمد بن أبي مدين الدَّيمانيّ الذي اتّفق كلُّ مَن ترجم له أو تكلّم عن منهجه على أنه عالـمٌ سلفيّ.

ومما يؤكِّد ذلك ما يلي:

١ -أنه نشأ في كَنَف جدِّه وتحت رِعايته، ومِن ثَمَّ فقد أُعجِبَ بمنهجه الأصيل وآمَنَ بآرائه الجريئة التي قضى حياتَه مُجاهِـرًا بنُصرتها والدِّفاعِ عنها، وإذا كان الأمرُ كذلك فليس مِن المستغرَبِ أن يصبح سَلَفيًّا؛ باعتبار كون سلفيّته نتاجًا طبعيًّا للمدرسة التي تبنّاها جَدُّهُ وامتدادًا حقيقيًّا لها(١).

٢ -ولَعُهُ العظيم بِعِلْم الحديث وديمومَةُ اشتغالِهِ به وشدَّةُ تعويله عليه، حتى كان أعلم أهل قُطْرِهِ به بلا منازع، وقد جرت العادةُ أن يكون أهلُ الحديث مِن أبعَد الخَلْق عن عِلْم الكلام وتشقيقاته الفلسفيّة.

كما جرت العادة أيضًا بأن يكون أهلُ الحديث أشدَّ الناس تمسُّكًا باعتقادِ السَّلَف وانتصارًا له حتى جرى ذلك مجرى المُسَلَّمات، فإذا قيل: اعتقاد أهل الحديث أو عقيدتهم أو

---

(١) انظر الكلام على منهج الشّيخ العَقَديّ وأبرزِ معالم مدرسته السّلفيّة في كتاب: السّلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (281).

طريقتهم أو مذهبهم لم ينصرف الذّهن إلاّ إلى ما كان عليه السَّلَف الصّالح في أصول الدِّين[١]، ولهذا كان من المصنّفات في هذا الباب كتابُ: اعتقاد أئمّة أهل الحديث للحافظ أبي بكر الإسماعيلِّ، وكتابُ اعتقاد السّلَف أصحابِ الحديث لشيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل الصّابونيّ، وهذا شيءٌ اختصَّ به أهلُ الحديث دون غيرهم من العلماء سواء كانوا مِن أهلِ الفقه أو التفسير أو العربيّة أو غيرهم.

ثُمّ إنَّ مَن شذَّ مِن المشتغلين بالحديث فكان على غير اعتقاد السَّلَف الصّالح، فإنه وإن اعتَنَق بعضَ المذاهب الكلاميّة ـ بحسب النشأة وعُرْفِ البلَد ـ فالغالب أن يَقِلّ تعصُّبُهُ لِـَا نشأ عليه فيكون إيمانُه به إيمانًا فاترًا، أو يتذبذبَ في اختياراته العَقَديّة بين مذهب السَّلَف وغيرِهم؛ نتيجةَ التبايُنِ الكبير والمحيِّر بين دلالات الأحاديث النبويّة وصراحتها، وبين ما كان قد تلقّاه وتلقَّنَهُ مِن آراء المتكلِّمين وتقعيداتِهم، ومن الأمثلة على ذلك ما كان عليه الحافظ النّوويُّ الذي خالف الأشاعرة في مسائل[٢]، وكذلك الحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ الذي خالف الأشاعرة في مسائل حتى قال عنه الجمالُ ابنُ عبد الهادي[٣] ":-كان محبًّا للشّيخ تقيِّ الدِّين ابنِ تيميّة معظِّماً له، جارياً في أصول الدِّين على قاعدة المحدِّثين "[٤]، وهذا في واقع الأمر غير صحيح [٥]، لكن

(١) انظر: اعتقاد أهل السُّنة للالكائيّ (26/1)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (72/4)، الصّفدية (212/1)، لسان الميزان (358/3).

(٢) انظر: الرُّدود والتعقُّبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات (ص18).

(٣) يوسف بن حسن بن أحمد الصّالحيُّ الدّمشقيُّ، جمال الدِّين، فقيهٌ حنبليّ متفنِّن، مولده بدمشق سنة 840هـ، يُعرف بـ(المبرد) وبـ(ابن عبد الهادي)، وهو معدودٌ من المكثرين من التأليف، توفيِّ سنة 909 هـ، له: مغني ذوي الأفهام، العقد التام فيمن زوّجه النبيُّ عليه الصلاة والسلام، الدرر الكبير. انظر: الضوء اللامع (308/10)، شذرات الذهب (43/8)، الأعلام للزّركليّ (225/8).

(٤) منهج ابن حجر العسقلانيّ في العقيدة من خلال كتابه: فتح الباري (128/1) هامش رقم (2).

(٥) انظر المصدر السّابق (127/1).

المقصود من إيراده بيانُ أثر اشتغال الإنسان بعلم الحديث واستغراق أوقاته له في صدوفه عن طريقة أهل البدع والكلام إمّا كلّيًّا أو جزئيًّا.

٣ -سَيرُه على طريقة السّلف في تحريم علم الكلام والتحذير منه، فقد ألّف رسالةً مستقلّةً في تحريم عِلْم الفلسفة والمنطق، ومن المعلوم أنه " أفضى الكلامُ بكثيرٍ من أهله إلى الشّكِّ، وببعضهم إلى الإلحاد، وببعضهم إلى التّهاون بوظائف العبادات، وسببُ ذلك إعراضُهم عن نصوص الشّارع، وتطلُّبهم حقائق الأمور من غيره، وليس في قوّة العقل ما يُدرِك ما في نصوص الشّارع من الحِكَم التي استأثر بها "[١]، وعليه فقد جاء تأليفُه للرسالة المذكور متسقًا مع توجُّهُهِ السَّلَفيِّ ومنهجِهِ الحديثيّ.

٤ -أنه تأَثَّرَ بشيخِ الإسلام ابنِ تيميّة وببعضِ أعلام مدرستِهِ السّلفيّة المباركة، وقد أشار تلميذُهُ الشّيخُ محمّد محمود بن أحمد يورا إلى أنه "تأثّرَ بكُتُبِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميّة، وبكُتُبِ ابنِ قيّم الجوزيّة، وبالعقيدةِ الطّحاويَّة لابن أبي العِزِّ الحنفيّ"[٢].

والواقع يشهد لما أشار إليه الشّيخُ محمّد محمود، فمن طالَع كتابَهُ الموسومَ بـ(الصّوارم والأسِنّة) وكذلك (شنّ الغارات) وجد فيهما مِن النُّقُول النّفيسة والمؤصَّلة عن الإمام ابن تيميّة والعلّامة ابن القيّم ما يصعُب حصرُه.

وقد أثبتت التَّجْرِبةُ أنه قلّما طالع عالِمٌ متجرِّد مِن سَطوة التقليد ومِن سُلْطان التّعصُّب كُتُبَ الشّيخين إلاّ وأحدثت دويًّا لا يمكن تجاهلُهُ داخل أروقَةِ عقلِه، مخلِّفةً أثرًا ملموسًا في آرائه ومواقفِه، وما ذلك إلّا لِمَا فيها من الاستهداء بنور الوحي الموافق للعقول والفِطر.

---

(١) فتح الباري (350/13).

(٢) السّلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (315).

وإذا كان الحال هكذا على جهة العموم فكيف بمَن هو مِثْل الشّيخ محمد بن أبي مدين الذي كان في الأصل مهيَّأ العقل مستعِدَّ النَّفْس لتقبّل هذا التأثير، حيث كانت جميعُ العوامل المحيطة به تصبُّ في هذا الاتجاه.

٥ أنّ كلَّ مَن عاصر الشّيخَ محمّدًا نصَّ على سلفيّته دون اختلاف بينهم أو تردُّد، ومِن هؤلاء الشَّيخُ العلّامة تقيُّ الدِّين الهلاليُّ الذي بالغ في الثَّناء عليه واصِفًا إيّاه بـ "العلاَّمة السَّلَفيّ"[١]، كما قال عنه الشّيخُ المحدِّث حمّاد الأنصاريُّ ـ وهو مِن أصدقائه ـ: "إنه عالِمٌ سَلَفيُّ العقيدة، ردَّ على المبتدعة وبيَّن أخطاءَهم، وكانت في مكتبتي قصيدةٌ جيِّدةٌ له تناوَلَ فيها الرَّدَّ على الأشاعرة"[٢].

وتنبع قيمة شهادةِ هذين الشّيخين ومكانتها؛ مِن جهة أنهما لم يكونا ممّن يلقي الكلام على عواهنِه دون علمٍ أو تثبُّت، كما أنهما عالمان سلفيّان كانا على درايةٍ تفصيليّة باعتقاد السَّلَف ، ومِن ثمّ فإنهما يعيان جيّدًا ما يقولانه.

وعلى الرَّغم مِن سلفيّة الشّيـخ محمّد إلاّ أنّ الذي يظـهر ـ والعلمُ عند الله تعـالى ـ أنّ لديه قُصُورًا في تحريـر مذهب السَّلَف بصورته التفصيليّة في بـاب الصّفـات على الخصـوص، إذ أنّ كلامَـهُ يأتي في غاية الوضوح والصِّحّة تارةً، ويأتي محتمِلًا للتّفويض البدعيِّ تارةً أخرى.

فمِن نُقُولٍ في صريحةٍ جليّة لشيخ الإسلام ابن تيميّة في تقرير مذهب السّلف إلى نُقُولٍ أخرى عن بعض المخالفين فيها شيءٌ من الاشتباه واللَّبْس، وتتجلّى هذه الأخيرة بالتحديد حين ينقُل تقرير مذهبِ السَّلَف ومذهبِ الخَلَف في الصِّفات عن بعض المتأخِّرين مِن الأشاعرة.

---

(١) انظر: سبيل الرَّشاد في خير العباد (18/3)

(٢) السّلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (316).

ومن ذلك قولُه -: "تفسير هذه الصِّفات باللّازم مِن الفعل أو [ق 221] الترك، أو الغـاية إلّا لمبدأ، أو صرفـها عن الحقيقة إلى المجـاز هو مـذه ـبُ جمهـور الخَلَف وبعـضِ السَّلَف"[١].

ولا ريب بأن هذا مما لا يُسَلَّم للمصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ فإنه لم يصحّ عن أحدٍ مِن السّلف تأويلُ شيءٍ من نُصُوص الصِّفات على خلاف الظاهر، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة -:"مذهب أهل الحديث ـ وهم السّلَفُ مِن القرون الثّلاثة ومَن سلك سبيلَهم من الخَلَف ـ أنّ هذه الاحاديثَ تُمَـرُّ كما جاءت، ويُؤمَن بها وتُصدّ ق، وتُصان عن تأويلٍ يُفضي إلى تعطيل، وتكييفٍ يُفضي إلى تمثيل"[٢].

كما نقل عن بعضهم أنّ بعض السّلف قد أوّل المتشابه من النّصوص ، ولم يعقّبْ بشيء[٣].

وفي شرحه لِما أخرجَـه الشّيخان من حديث أنس رضي الله عنه عـن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم ـ فيما يَرويه عن ربِّه عزَّ وجلَّ ـ أنه قال سبحانه -: «إِذَا تَقَـرَّبَ الْعَبْدُ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَـرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعـًا، وَإِذَا تَقَـرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَـرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا ، وَإِذَا أَتَانِيْ يَمْـشِيْ أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً» أورد عدّة نقول في معنى القُرْب جاريةً على أصول المتكلِّمين في التعليل دون أن يُعَقِّب بشيء[٤].

على أنّ للشيخ ابنِ أبي مدين أبياتًا محرَّرة على مذهب السّلف يقول فيها:

---

(١) انظر: ص (290) من النّصّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (355/6).

(٣) انظر: كلامَ المصنِّف ـ رحمه الله ـ والتعليقَ عليه ص (288) من النّصّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

(٤) انظر: ص (283) وما بعدها من النّصّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

لكنّما السّلفُ في سواها [1] فوّضَ مما اشتبه اشتباها
مع جهلِه الكيفَ وتنزيهِ الإلهْ عن كلِّ تشبيهٍ بكلِّ ما سواهْ
وفي طريق السّلفِ النّجاةُ فهي لكلِّ مسلمٍ منجاةُ
فإن يفوِّضوا نفوِّض ومتى أوّلَ جمعُهمْ نُؤوِّل يا فتى [2]

ولعلّ مردّ عدم تحريره لمذهب السّلف هو أنه ألّف كتابه (شنّ الغارات) في وقت مبكّر من حياته العلميّة فهو من أوائل مؤلّفاته[3]، ومِن ثَمّ فقد يقال: إنه قد حرّره بعد ذلك.

وهذا احتمال وارد، غير أنه يُضعفه ما ثبت عن المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ من أنه ظلّ يعيد النّظر فيه أكثر من مرّه فيضيف ويغيّر ويرتّب [4]، ويدلّ على هذا ويؤكّده بصورة لا مريةَ فيها أنه نقل في بعض المواضع عن العلّامة محمدِ الأمين الجكنيِّ صاحبِ أضواء البيان وترحّم عليه مع كونه (أعني: محمد الأمين) ممن قرّظ كتاب شنّ الغارات[5].

فلو أنه حرّر مذهب السّلف بصورة تامّة في آخر حياته لأمكنه تدارك مواضع الخلل والاشتباهِ في كتابه وهو ما لم يفعله، فدلّ على أنه لم يُحرِّر مذهب السّلف في الصِّفات مع انتسابه

---

(١) الضّمير يعود إلى المعيّة.

(٢) انظر: (ل153) من المخطوط، والأبيات من بحر الرّجز.

ومعنى البيت الأخير أنّ النّجاة في اتّباع منهج السّلَف، فما فوّضوه من الصّفات (وذلك بالإيمان بالمعنى مع جهل الكيفيّة) فوّضناه، وما أوّلوه منها ـ وذلك مخصوصٌ بالمعيّة فقط ـ أوّلناه بمعيّة العلم ونحو ذلك.

(٣) أفادني بذلك الشّيخ محمد الحسن ولد الدَّدو بصورة شخصيّة.

(٤) أفادني تلميذُه الشّيخ محمد محمود بن أحمد يور الرّبانيُّ في مكالمة هاتفيّة معه بتاريخ 1332/2/25هـ بأنه كان يقابل مع الشّيخ ابنِ أبي مدين بعضَ كتابه: شنّ الغارات سنة 1972م و1973م الموافق 1392هـ و1393هـ أي قبل وفاته بقليل.

(٥) انظر (ص460) من النّصّ المحقّق في هذه الرّسالة.

إليه ودفاعه عنه ومهاجمته لخصومه.

ولا يبعُد أن يكون عدم تحريره لمذهب السّلف في الصّفات راجعًا إلى أمرين:

الأمر الأول: أنه كان يظنّ أنّ التأويل مذهب لبعض السّلَف كما نصّ عليه[1]، ومِن ثَمّ فإنه يرى مثلَ كثيرين غيرِه أنّ المرء إذا ما سلك أيّ واحدٍ من الطّريقين فإنّ له سلفًا، وإن كان الذي يختارُه لنفسه وينصره في درسه هو ما عليه السّلف (أو معظمُهم بحسب ظنّه) من ترك التأويل.

الأمر الثاني: أنّ لفظ التفويض من الألفاظ المستعملة بكثرة عند حكاية مذهب السّلف لا فرق في ذلك بين الكتب المعتمدة في شرح اعتقادهم وبيان طريقتهم وبين كتب المتكلِّمين من أشاعرةَ وغيرهم، فهذا اللفظ يكثر وروده في كتب الفريقين ولكن على مُرادين مختلفين ومقصودين متباينين[2]، ومن هنا كان حملُ كلام السّلف في التفويض على مراد الخلف وشرحِهم أحدَ المزالق العظيمة التي وقع فيها كثير من العلماء في فهمهم لمذهب السّلف في الصّفات[3].

---

(١) انظر: (ص288) من النّصّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

والخطأ على السّلف في هذه المسألة مشهور لدى كثيرين. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم للنوويّ (19/3)، السيف الصقيل في الرّدِّ على ابن زفيل للتقيِّ السُّبكيِّ (150)، فتح الباري (30/3).

(٢) المقصود بالتفويض عند السّلف: هو الإقرار بالجهل بكيفيّات الصّفات الإلهيّة، وتفويضُ العلم بها لله تعالى، وأمّا معناها فهو معلومٌ عندهم.

والمقصود بالتفويض عند الخلف: "هو صرف اللّفظ عن ظاهره، مع عدم التعرّض لبيان المعنى المراد منه، بل يُترك ويُفوّض علمُه إلى الله تعالى". مذهب أهل التفويض في نصوص الصِّفات (152) هامش رقم (1)

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (191/5)، إيضاح الدليل (92)، لسان الميزان (290/3)، مناهل العرفان في علوم القرآن (216/2).

والخطأ على السّلف في هذه المسألة لا يقتصر على المتكلّمين فحسب، بل وقع فيه خلقٌ من أتباع مذهب السّلف ومعظّميهم اعتمادًا على بعض الكلمات الموهمة لبعض الأئمّة كقول الإمام أحمد -: "نُؤمن بها(١) ونُصدِّق بها، لا كيفَ ولا معنى "(٢) حيث فُهم قوله (ولا معنى) على غير وجهه، وإذا كان بعضُ الحنابلة الذين هم من أكثر الناس حرصًا على اتّباع عقيدة السّلف، فكيف بغيرهم ممن نشأ في بيئة بدعيّة وما شابه ذلك؟!

ويكفي أن يعلم الإنسان أنّ شيخ الإسلام ابنَ تيميّة الذي هو حامل لواء مذهب السّلف والذي هو أيضًا من أحد البُيوتات الحنبليّة الشّهيرة نصّ على أنه نشأ في باب الصِّفات على غير مذهب السّلف معتقدًا أنه مذهبُهم -: "ولكن هذه المسألة (٣) ومسألة الزيارة وغيرهما حَدَث من المتأخِّرين فيها شُبَه، وأنا وغيري كنّا على مذهب الآباء في ذلك ، نقول في الأصلين(٤) بقول أهل البدع ، فلمّا تبيّن لنا ما جاء به الرّسولُ دار الأمرُ بين أن نتّبع ما أنزل الله أو نتّبعَ ما وجدنا عليه آباءنا، فكان الواجب هو اتّباعَ الرّسول، وأن لا نكونَ ممن قيل فيه

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ ﴾ [لقمان: ٢١] وقد قال تعالى ﴿ قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡۖ ﴾ [الزخرف: ٢٤] وقال تعالى ﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حُسۡنٗاۖ ﴾[العنكبوت: ٨] ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّۚ ثُمَّ إِلَيَّ مَرۡجِعُكُمۡ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٥ ﴾[لقمان: ١٥].

فالواجبُ اتّباع الكتاب المنزَل والنبيِّ المرسَل وسبيلِ من أناب إلى الله ، فاتبعنا الكتابَ والسُّنّة كالمهاجرين والأنصار دون ما خالف ذلك من دين الآباء وغيرِ الآباء، والله يهدينا

---

(١) الضّمير يعود على الأحاديث الواردة في صفات الرّبّ تبارك وتعالى.

(٢) لمعة الاعتقاد (9)

(٣) يعني مسألة الصِّفات الاختياريّة لله جلّ وعلا.

(٤) المقصود بـ(الأصلين): أصول الدِّين وأصول الفقه. انظر: حواشي الشرواني (27/1).

وسائرَ إخوانِنا إلى الصّراط المستقيم، صراطِ الذين أنعم الله عليهم من النبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصّالحين وحَسُنَ أولئك رفيقا"[١].

ومقصود الإمام ابن تيميّة بالمذهب الذي كان عليه الآباء في الصّفات هو مذهب التفويض؛ فإنه هو الذي يكثر الخلطُ بينه وبين مذهب السَّلف، وأمّا التعطيل والتأويل فإنهما أوضح من أن يلتبسا على حنبليّ فضلًا عن علماء أجلّاء كآل تيميّة رحمة الله عليهم جميعًا.

ثانيًا: المنهج السُّلوكيُّ السائد في زمن المصنِّف ـ رحمه الله ـ وموقفه منه:

لا يَختلف الباحثون في أنّ غاية أهل التصوُّف في بداياته الأُولى التي واكبت نشأتَه في المجتمع الإسلاميّ كانت التزكية، فتَطْهُر النَّفْسُ مِن آفاتها ورديءِ غاياتها بالمُجاهدة، ويصفو القلبُ مِن علائقه وشتى عوائقه بالمُصابرة، وإذا ما خلا مِن أدوائه وسَلِمَ مِن أهوائه تهيّأ لها الصُّعودُ في مدارج الإحسان والرُّقيُّ في معارج الكمال[٢].

ولهذا كان اهتمامُ أوائل الصُّوفيّة وقدماؤهم مُنصبًّا على "معرفة النّفس وآفاتِها وعيوبِها، ومعرفةِ مفسدات الأعمال وأحكامِ السّلوك"[٣].

ويمكن القول بأنّ التصوُّف بهذا المفهوم كان يهدف في جوهره إلى إعادة صِياغةِ النَّفْس الإنسانيّة من جديد، وإلى إعادة تهذيب أخلاقها وسَكِّ رغباتها وفق رؤيةٍ تعتمد على التوحيد والتجريد؛ لتصبح فيما بعدُ خُلْوًا مِن الأغراض والأمراض، في سعي دؤوب وجهدٍ متواصلٍ للوصول بالفرد الإنسانيِّ في نهاية المطاف إلى صورة (الإنسان الكامل) ـ بحسب المنظور الصُّوفيّ ـ بحيث تطابق مراداتُها مُرَاداتِ ربِّها بصورة تامّة.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (258/6).

(٢) انظر: تلبيس إبليس (201).

(٣) مدارج السّالكين (366/2).

وبغضّ النَّظَر عن صحّة هذا الكلام على إطلاقه أو حتى إمكانيّة تنزيلِه على الواقع وتمثُّل الإنسان به فلا ريب بأنّ تزكية النُّفُوس وتطهيرها من أعظم المقاصد التي بَعث الله بها نبيَّه صلى الله عليه وسلّم وامتنّ بها على عِباده كما في قوله ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقد جاء في دعوة إبراهيمَ وإسماعيل عليه ماالسّلام ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾ ﴾ [البقرة: ١٢٩].

وقال تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ ﴾ [الشمس]

وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : اللّهمّ آتِ نفسي تقواها، وزكِّها أنت خيرُ مَن زكّاها، أنت وليُّها ومولاها"[١].

غير أنّ هذه (التّزكية) التي تتطلّع إليها هِمَمُ الكُمّل من الخَلْق وتنتهي عندها آمالُهم لا بدّ وأن تكون تزكيةً ربّانيّة نتجت عن العِلْم والحِكْمة اللذين خرجا مِن مشكاة الوحي، وما لم تكن كذلك فإنها محضُ ضلال وعينُ خبَال، ومتى كان في وسوسات النُّفُوس المريضة شفا ء؟! وأنّى يكون في استحسانات العُقُول السَّقِيمة هُدى؟!

ولله درُّ العلاّمة ابنِ القيِّم حين قال -: "مَن أحالك على غير أخبرنا وحدّثنا فقد أحالك: إمّا على خيالٍ صوفيٍّ أو قياسٍ فلسفيٍّ أو رأيٍ نفسيّ، فليس بعد القرآن وأخبرنا وحدّثنا إلّا شُبُهات المتكلِّمين وآراء المنحرفين وخيالات المتصوِّفين وقياس المتفلسفين، ومَن فارق الدّليل ضلّ عن سواء السّبيل"[٢].

---

(١) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الذِّكر والدُّعاء والتّوبة والاستغفار، باب: التعوّذ من شرّ ما عمل ومِن شرّ ما لم يعمل برقم (2722).

(٢) مدارج السالكين (468/2).

وعلى كلٍّ فقد انحرف التصوُّف شيئًا فشيئًا عن المقصد الأساس الذي سبق وأن مهَّدَ لوجوده ابتداءً وسمَحَ له بالبقاء، وقد أسهمت عواملُ مختلفة ـ بعضُها خارجيّ وبعضُها داخلي ـ في حُدُوث هذا الانحراف واتساعِ رُقعتِه حتى دخَلَتْ فيه الزَّندقةُ والشّعوذةُ والدّرْوَشة، بل تحوّل في بعض البلاد إلى شكلٍ مِن أشكال الفولكلور الشّعبيِّ، واندثر التصوُّف برسْمِهِ القديم ـ أو كاد ـ ليصدُق عليه قول الأوَّل:

وقـد كنّا نعدُّهمُ قـليــلاً فـقـد صـاروا أقـلَّ مِـنَ القـليـلِ [1]

ولعله ليس من المجـازفة أو التجنِّي القـولُ بأنه إذا ما أُطلِـق لفظُ (الصُّوفيّة والتصوُّف) في العُصُور المتـأخِّرة انصرَفَ الذِّهـنُ إلى مجموعةٍ مِن الخرافيِّين والدّراويش الذين يقوم بعضُهم بضُروبٍ مِن الشّعـوذة، ويمُارِس آخـرون ألوانًا مِن الطُّقُوس الغريبة، والتي يقطع المرءُ بكونها أجنبيّةً عن دِين النبيِّ الخاتم ـ صلوات الله وسلامُهُ عليه ـ وتعاليمِه الحنيفيّةِ السَّمْحة.

وما أحسنَ ما قاله محمد بنُ خفيف [2] -: "عهدي بالصُّوفيّة يَسخرون من الشّيطان، الآن الشّيطانُ يسخر منهم"[3].

وعودًا على بدءٍ فليس من السَّهل ـ وربّما ليس من الممكن ـ الكتابةُ بدقّة عن تاريخ التصوُّف في موريتانيا وأحوال أهله؛ ذلك أنّ حركة التأليف التي سلّطت الضَّوء على هذا الجانب ظلّت قليلةً جدًّا إذا ما قورنت بغيرها، فضلاً عن انه لم يُنشر منها إلّا النّادر.

(**١**) البيت من بحر الوافر ولا يُعرف قائله. وانظره في: الأمالي في لغة العرب (108/3)، العقد الفريد (97/2).

(**٢**) لم أقف له على ترجمة فيما بين يديّ من المصادر.

(**٣**) إغاثة اللهفان (125/1).

وعلى كلٍّ فقد دخل التصوُّف إلى تلك البلاد قبل عِدَّة قرون ، فلْعمر [عمر] بن سيّد الكنتيّ[١] وهو صاحبُ أقدم طريقةٍ عُرِفَت هناك قد توفِّي في منتصف القرن العاشر الهجريّ تقريبًا[٢]، لكن لا يُعلم تاريخُ دُخُولها إليها بالتحديد.

والظّاهر أنّ التصوُّفَ لم يتمكّن مِن الدُّخول أو التمدُّد والاتِّساع ـ بحسب اختلاف البلاد المغاربيّة ـ إلاّ بعد زوال دولة المرابطين التي حفظ لها التاريخ أنها تصدّت له بقوّة، ووَقفَتْ في وجه أهلِهِ بحزم.[٣]

وإذا كانت هذه الدّولة التي قاومته بشدَّة قد سَقَطَتْ سنة 541هـ، وكان الشّيخُ عبدُ القادر الجيلانيُّ الذي تُنْسَبُ إليه الطّريقةُ القادريّة قد توفِّي سنة 561 هـ وكان صاحبَ أقدم طريقةٍ دخلت البلاد (وهي القادريّة أيضًا) قد توفِّي سنة 959 هـ[٤] فالمتيقّن مِن هذا كلِّه هو وجودُ التصوُّف في القرن العاشر وما بعده، وأمّا قبله فإمّا ألاّ يكون له وُجُودٌ أصلًا أو وُجِد ولكن بصورةٍ فرديّة، والله أعلم أيّ ذلك كان!

هذا مِن ناحيةٍ ما يتعلَّق بتاريخ دخوله لا غير، وأمّا ما بعد ذلك فيمكن القول على جهة الإجمال بأنه تمكَّن على مدى قرون من التغلْغُلِ في أوصال المجتمع الموريتانيّ حتى انخرط كثيرٌ من عُلَمائه وفُضَلائه ـ فضلًا عن العامّة ـ في سِلْك الطُّرُقيّة، محاولين بذلك إيجاد لُحمَةٍ وثيقةٍ بين التصوُّف والعِلْم، وبين رجالاتِ هذا وحَمَلَةِ ذاك، وساعين في رَدْمِ الهُوَّة بين الزَّاوية والمَحضرة،

---

(١) عمر بن سيّد أحمد الكنتيّ، أخذ الطريقة القادريّة عن محمد بن عبد الكريم المغيليّ، ثمّ أسّس الطريقة البكّائية التي انتشرت فيما بعد في موريتانيا، توفِّي سنة 959هـ. انظر: بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (121) و(515).

(٢) انظر: بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (121).

(٣) انظر: مقدِّمة محقِّق كتاب إرشاد المقلِّدين عند اختلاف المجتهدين (58).

(٤) انظر: بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (120).

ولذا لم يَعُد من الغريب أن يحني الطُّلَّاب ظهورَهم في تلقِّي مبادئ التصوُّف وآداب السُّلوك على شيوخِهم في جُمْلَة ما يأخذونه عنهم مِن العُلُوم[(١)].

وقد أشار بعضُ الباحثين إلى أنّ معتمد التصوُّف عند الموريتانيّين كُتُبُ أبي حامد الغزاليّ والسّهرورديّ والشَّعرانيّ والشّيخ زرُّوق وابنِ عطاء الله السّكندريِّ وغيرِهم[(٢)].

وأشهر الطُّرُق المنتشرة هناك ثلاث، هي:

١ - القادريّة: وتُنسَب في الأساس إلى الفقيه الحنبليّ الصُّوفي عبدِ القادر الجيلاني البغداديِّ المتوفَّى سنة 561 هـ، وتُعَدّ من أشهر الطُّرُق وأوسعُها انتشارًا في العالم الإسلاميّ، وقد تفرّعت عنها طُرُقٌ كثيرة.

وقد دخلت هذه الطّريقة إلى المغرب على يد أبي مَدْينَ شعيب بن بن حسن المتوفّى سنة 594ه ـ فنشرها هناك، ثُمّ ازدادت انتشارًا من بعده على يد عبد السّلام بن مَشِيْش[(٣)] المتوفّى سنة 622 هـ.

ثم اتّسعت خريطةُ انتشارها لتتجاوز المغرب على يد محمدِ بن عبد الكريم المغيليِّ التّلمسانيِّ التّواتيِّ[(٤)] المتوفَّى سنة 940 ه ـ والذي زار السُّودان والنّيجر ، وظلّ يتنقّل في المنطقة

---

(١) انظر المصدر السابق (120).

(٢) هو الهادي بن محمد المختار النحوي، وقد أشار إلى ذلك في مقالةٍ له منشورة على الشّبكة العنكبوتيّة بعنوان: بين التصوُّف والسّلفيّة في بلاد شنقيط.

(٣) عبد السلام بن مَشِيْش بن منصور الإدريسيُّ الحسنيُّ، أبو محمد: متصوِّف مغربي، مولدُهفي جبل العلم بثغر تطوان، اشتهر برسالة له تُعرف بـ(الصّلاة المشيشية) تناوب على شرحها كثيرون، وقد قُتِل سنة 622هـ. انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (263/2)، الأعلام للزركلي (4/ 9).

(٤) محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي التلمساني: فقيه مفسّر، رحل إلى السودان وبلاد التكرور، لنشر أحكام الشرع وقواعده ، وقد اشتهر بمناوأته لليهود وهدمه كنائسهم في توات (بقرب تلمسان) ، توفي في

بهمّةٍ وتفانٍ لنشرِ هذه الطَّريقة، وقد نجح في مسعاه هذا إذ تلقّاها عنه كثيرون، منهم الشّيخُ اعمر (عمر) بن أحمد البكّاي بن محمد الكُنتيُّ الشّنقيطيُّ المتوفّى سنة 959 هـ والذي كان بدوره جسر عبورِ الطَّريقة القادريّة إلى موريتانيا[1].

٢ -الشّاذلية: وتُنسب إلى أبي الحسن الشّاذليِّ المتوفّى سنة 656 هـ، وكان أوّل ظهورِها في مصر، ثمّ انتشرت في بلاد المغرب على يد جماعةٍ، منهم الشّيخُ زرُّوق والشّيخ ابن ناصر الدّرعيُّ[2]، وبهذين الاثنين تمرّ السِّلسلة الشّنقيطيّة.[3]

٣ -التَّجَانيّة: وتُنسب إلى أحمد بن محمد بن المختار التّجَانيِّ[4] المتوفّى سنة 1230 هـ، وهذه أحدث الطّرق السائدة في موريتانيا، وقد تلقّاها عددٌ من طلاب العلم الشناقطة منه مباشرة، ثمّ انتشرت على أيديهم في تلك النّواحي وغيرها[5].

توات سنة 909هـ، من مصنّفاته: البدر المنير في علوم التفسير ، والتعريف فيما يجب على الملوك ، أحكام أهل الذِّمّة. انظر: فهرس الفهارس والأثبات (573/2)، الأعلام للزركلي (6/ 216)

(١) انظر: بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (121)، مقدّمة محقّق كتاب إرشاد المقلدين (59).

(٢) محمد بن محمد بن أحمد بن ناصر الدّرعيُّ (نسبةً إلى درعة بالقُرْب من سجلماسة)، أبو عبد الله: فقيه مالكيٌّ متصوِّفٌ، مولدُه سنة 1011هـ، ،كان له زاويةٌ وأتباع كثيرون، توفِّي سنة 1085هـ، من مصنّفاته: الأجوبة الناصرية، سيف النّصر لكل ذى بغي ومكر. انظر: الأعلام للزركلي (7/ 63).

(٣) انظر: بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (122)، مقدّمة محقّق كتاب إرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين (62).

(٤) أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد التّجَاني (نسبةً إلى قرية بني تجين من قُرى البربر) أبو العباس: شيخ الطائفة التّجَانيّة بالمغرب، مولدُه سنة 1150هـ، له إلمامٌ بالفقه المالكيِّ أصولاً وفروعًا ومشاركةٌ في الأدب، تصوّف ووعظ بفاس إلى أن توفِّي. انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (129/3)، الأعلام للزركلي (1/ 245).

(٥) انظر: بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (123)، مقدّمة محقّق كتاب إرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين (64).

ولئن استطاع التصوُّف أن يبسط نفوذَه لتُدخَل تحت عباءته مناطقُ واسعة، إلّا أنّ ذلك لا يعني بالضّرورة أنه لم يجد له خصومًا ومعارضين.

ولم يكن محيطُ الشّيخ محمد بن أبي مدين بمنأى عن التأثُّر بهذا المدّ الصُّوفيِّ الكبير، فقد كان جدُّه الثالث من جهة أُمِّه وهو الشّيخُ سيديّا الكبير من أقطاب القادريّة والمسهمين في انتشارها[١]، وكذلك كان جدُّه لأبيه احْمَدُّو بن سليمان قادريًّا[٢] وقد سبقت الإشارةُ إلى أنه إنّما سمّى ابنه بــ(بو مدين) تيمُّنًا بـ(أبي مدين) الصُّوفي الذي أدخل القادريّة إلى المغرب، وليس هذان هما الوحيدين اللذين كانا متصوِّفين في محيط الشّيخ محمد بل هناك غيرهم أيضًا.

ولكن على الرّغم من أنّ الشّيخَ محمدً ا نشأ في بيئةٍ ذات علاقة وشيجة بالتصوُّف إلّا أنّ قُربَه الشّديد من جدِّه لأُمِّه الشّيخ العلّامة سيديّا وولعه بالحديث وطول اشتغاله به عصماه من الانخراط في صفوف المتصوِّفة، بل ظلّ على نهج جدِّه وشيخه سيديّا باب في مقاومة التصوُّف المذموم والتحذير منه.

لقد كان للشّيخ موقفُه الحازم من التصوُّف وأهله الخرافيّين، وما هذا الكتاب إلاّ ثمرة من ثمار توجُّههِ السَّلفيّ المبارك الذي قصد منه التصدِّي للعقائد الضّالّة، والأفكار المشؤومة.

كما أزعجَ الشّيخ ابنَ أبي مدين أيضًا ما شاع في العُصُور المتأخِّرة من السّلوكيّات المنحرفة التي كانت تجري على أيدي بعض المنتسبين إلى التصوُّف مما يُعلم ضرورةً أنها مخالفة لِمَا جاء به النبيُّ صلى الله عليه وسلم، فأورد قولَ جدِّه الشّيخ سيديّا باب في التحذير من هؤلاء الدّجاجلة:

آكِلُ مالِ الناسِ بالباطلِ ... مُزْخَرِفُ القولِ بِلا طائلِ

---

(١) انظر: بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (516).

(٢) انظر المصدر السّابق (121).

مُيولُهمْ عن سُنَّةِ المصطفى   إلى طريقِ البِدْعةِ المائلِ

مُحَصِّلُ المالِ بِلا فَتْرةٍ   في جمعِهِ المانِعِ للحاصلِ

عَجْلانُ في حظٍّ له عاجلٍ   كَسْلانُ في منفعةِ الآجِلِ

هذا هو المعروفُ بينَ الورى   في عصرِنا بـ(العارفِ الكاملِ)!

يَصْبُو إلى زُخْرُفِهِ عاقلٌ   كأنه مَن ليسَ بالعاقلِ

ووقْعَةُ العالِمِ في فَخِّهِ   شَبِيْهَةٌ بوقْعَةِ الجاهلِ

اتَّسَعَ الخَرْقُ على راقعٍ   واختَلَطَ الحابلُ بالنّابلِ

هذا وذو التوحيدِ عُنوانُهُ   إسنادُهُ الفعْلَ إلى الفاعلِ (1)

وأورد في بيان صفات الصُّوفيّ الحقيقيّ الذي لا يلحقه ذمٌّ قولَ جدِّه:

حقيقةُ الصُّوفيِّ عندَ القَوْمِ   أهلِ الصَّفاءِ مِن دَواعي اللَّوْمِ

العالِمُ العاملُ في إخلاصِ   لا غيرُ يا مبتغِيْ الخَلاصِ

والشَّيخُ في هذا الزَّمانِ الحاضِرِ   ليس كما تَسْمَعُ في ابنِ عاشِرِ [ل 184]

يصحَبُ شَيخًا عارِفَ المسالِكْ   يَقِيْهِ في طريقِهِ المهالِكْ (2)

وقولَه أيضًا:

(الشَّيخُ) لفظٌ وحدَهُ لا يُجْدي   وإنما التّقوى مِلاكُ المَجْدِ

أما سمعتَ (الشَّيخَ) قبلَ (النَّجدي)؟!(3)

---

(1) انظر الأبيات والتعليق عليها (ص185) من النّصِّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

(2) انظر الأبيات (ص184) من النّصِّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

(3) انظر البيت والتعليقَ عليه (ص186) من النّصِّ المحقَّق في هذه الرِّسالة.

ولم يدع فرصةً يمكن الاستفادة منها في إبطال ما عليه أصحاب التصوُّف المنحرف والتحذير منهم إلّا واستغلّها أحسن استغلال، ومن ذلك أنه حين تكلّم عن أحد الأحاديث أعلّها بعدم سماع الحسن البصريِّ من أبي هريرة رضي الله عنه، ثم استطرد فنبّه على فائدةٍ نفيسة فقال -:"وإذا لم يصحَّ سماعُ الحسن من أبي هريرة المتوفَّى سنة تسع وخمسين فكيف يصحُّ سماعُه من عليٍّ ـ كرَّم الله وجهه ـ المتوفى سنة أربعين ؟! "[1]، ثمّ عاد فبنى على ذلك بطلانَ ما تدّعيه الصُّوفيّة من كون عليٍّ قد ألبس الحسن الخرقة.

وهذه شذرات يسيرة مما ورد في ثنايا الكتاب، والحقيقةُ أنه من الصُّعوبة بمكان الانشغالُ بإحصاء ما ورد فيه من التنبيه على ضلال مبتدعة الصُّوفيّة وبيان ألوانٍ من زيغهم وانحرافهم عما ورد في الكتاب والسُّنة وما كان عليه سلفُ الأُمّة.

---

(١) انظر (ل 42) من المخطوط.

المبحث الخامس: مذهبه الفقهي.

كعادة سائر أهل بلده تفقَّهَ الشّيخُ محمد بن أبي مدين على مذهب الإمام مالك .

وقد شاع التقليد بين عامّة الفقهاء في البلاد الإسلاميّة فلم يشُذّ عن هذا الأصل إلّا نفر قليل هناك وهناك، وعليه فلم يكن من الغريب أن يركن فقهاء الشّناقطة في زمن الشّيخ إلى القول بالتقليد، فلا يخرجون عن المذهب المتبوع قيد أنملة.

بل "الواقع أنّ الشّناقطة منذ عصور أصبحوا كلّهم مالكيِّين، وهم في المالكيّة قاسميّون، لا يحيدون في الغالب عن رواية ابنِ القاسم عن مالك في المدوّنة، ثمّ هم خليليّون يعتمدون ما رواه خليل بن إسحاق في مختصره، مرجِّحًا ما ورد عن عبد الرّحمن بن القاسم العتقي من مذهب مالك، ومن الشّناقطة طائفةٌ كبيرة منعت الاجتهاد أو جزمت بانقطاعه !"[(١)].

غير أنّ الشّيخ محمد بن أبي مدين حين امتلأ وطابُه من العلم واشتدّ عودُه لم يكن له جمودُ المقلِّدين ولا فظاظة المتعصِّبين ، وإنما كان يسير على طريقةِ جَدِّه وأستاذِه الأوّل سيديّا باب في العمل بالرّاجح والانتصار للدّليل حتى وإن خالف المشهور.

ويكفي أن يتذكّر الإنسان أن موضوع الكتاب المذكور (أعني: الصّوارم والأسنّة) جاء لينصر القول بسُنّية القبض في الصّلاة مع أنّ المشهور من مذهب الإمام مالك هو القول بالسّدل.

وقد بوّب في الفصل الأول من الباب الرّابع في كتابه الصّوارم والأسنّة بـــ "وجوب اتّباع السُّنّة دون ما عداها "[(٢)]، وقد حشد فيه أدلّة كثيرة من الكتاب والسُّنة مستشهدًا خلال ذلك بأقوال العلماء التي تصبُّ في هذا الاتّجاه وتدعمه.

---

(١) مقدِّمة محقّق إرشاد المقلِّدين عند اختلاف المجتهدين (52).

(٢) الصّوارم والأسنّة في الذّب عن السُّنة (ص 154).

والحقّ أنه قلّما اشتغل أحدٌ بعلم الحديث واستغرق فيه كلّ أوقاته إلّا وانعتق ذهنُه وتحرّر من رِبقة التقليد فكان مجتهدًا أو ميّالًا إلى الاجتهاد.

وقد أخبرني تلميذُه الشّيخُ محمد محمود بن أحمد يوره الرّباني بأنّ الشّيخ ابن أبي مدين كان يدرّس الحديث غالبًا، ولا يعرفه اشتغل بتدريس المتون الفقهيّة [١].

وقد بالغ بعضُ فقهاء الشّناقطة "فألزم المقلّدين في بلاد شنقيط بل في بلاد المغرب باتّباع مذهب مالكٍ دون غيره"[٢].

وفي ذلك محمد بن محمد فال بن أحمد فال[٣] :

وأهلُ مَغْربٍ عليهمْ يُمْنَعُ	غيرَ الإمامِ مالكٍ أن يَتْبَعُوا
لفَقْدِ غيرِهِ، وكلُّ خارجِ	عن نهجِهِ فهْوَ مِنَ الخوارجِ

وقد أجابه الشّيخُ محمد بن أبي مدين بمنظومة جيّدة، ردّ عليه فيها وبيّن منهجه وأدلّته على ما اختاره لنفسه فقال:

والثّقلانِ كلُّهم في مغربِ	أو مشرقٍ من عارفٍ ومن غبي
ليس لهم إلّا الضّلالُ والصّخَبْ	إن يتْبعوا غيرَ النبيِّ المنتخبْ
وما لهم عند الإلهِ البرِّ	إن يتْبعوا غيرَ النّبيْ من عُذْرِ

---

(١) أفادني بذلك في مكالمة هاتفيّة معه بتاريخ 1332/2/25هـ..

(٢) الصّوارم والأسنّة في الذّب عن السُّنة (ص 154).

(٣) محمد بن محمد فال بن أحمد بن عباس الابييري : فقيه مالكي، مولدُه في جنوبي غربي موريتانيا سنة 1289هـ، تلقى مبادئ العلوم على يد رجال أُسرته، ثم تنقّل بين عدد من محاضر بلاده دراسًا القرآن وعلومَه والفقه وأصولَه، إلى جانب دراسته لدواوين الشعر ، توفيّ سنة 1349هـ. انظر معجم البابطين على الرابط التالي:

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=6201

(فلا وربِّكَ) لـذاك يـشـهدُ ... وإن تطيعوه الجوابُ تهتدوا [١]

أولى بكلِّ مؤمنٍ ومؤمنه ... من نفسه كما الكتابُ بيَّنَهْ [٢]

وما لهم خِيَرَةٌ مهما قضى ... من أمرهم إلّا القبول والرِّضا [٣]

وفي خلاف أمرِه يقينا ... قد جاءنا (فليحذر الذينا)[٤]

وأبَوَا عبدِ الإلهِ مالكُ ... والشّافعيُّ والإمامُ الناسكُ

أبو حنيفةَ الأجلُّ والرِّضى ... أحمدُنا سيفُ الحديث المنتضى

وغيرُهم من علماء السّلفِ ... أهلِ المذاهبِ من هُداةِ الخَلَفِ

قد جاءنا عنهم من التشديدِ ... ما يزجر المرءَ عن التقليدِ

وهو ـ أي التقليدُ ـــ: أخذُ قِيلِ ... مَن ليس معصومًا بلا دليلِ

(واليومَ أكلمتُ) بلا امتراءِ ... أنزلها الله من السّماءِ

على الذي أرسلَه لنتبْعَهْ ... قبل وجودِ هؤلاء الأربعهْ

وكلُّ حكمٍ جاءنا في النّصِّ ... لا يُنسب الأمرُ لأيِّ شخصِ

---

(١) يُشير إلى قوله تعالى ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾[النساء: ٦٥]، وإلى قوله تعالى ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ﴾ [النور:54].

(٢) يُشير إلى قوله تعالى ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٦].

(٣) يُشير إلى قول الحقّ تبارك وتعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٣٦]

(٤) يُشير إلى قول الحقّ تبارك وتعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ [النور].

بل إنما يُنسب للإلهِ   أو للرّسول الصّادقِ الأوّاهِ

والبذل للوسع من المجتهدِ   في واقعٍ منصوصه لم يَرِدِ

حدّ اجتهادٍ واضحٍ مهذّبِ   وقوله من بعد ذاك المذهبِ

والله في كتابه لم يوجِبِ   ولا الرّسولُ قفوَ أيِّ مذهبِ

بل المذاهبُ وتقسيمُ الورى   إلى اتّباعِها ابتداعٌ قد طرا

وإنني للنّجم [1] وللأصحابِ   ولشيوخِهِ وللأترابِ

من علماء أُمّة البشيرِ   أخو ودادٍ وأخو توقيرِ

وكيف لا وهم شُيوخيَ الأُلى   بعلمِهم ودِينهم نالوا العُلا

فإن رووا عن النبيِّ سُننا   فهم ثِقاةٌ علماءُ أُمَنا

وإن خلت آراؤهم من شافعِ   من الدّليل فالإمامُ الشّافعي

أنزَلَها في الحُكم مثل الميْتةِ   وحكمُ تي قد جاءنا في الآيةِ

وإن بدا منها خلافٌ للذي   قد جاءنا عن النّبيْ فلتُنبذي

كما به قد أَمَرَ الأئمّهْ   وهل يسوغُ غيرُ ذا للأُمّهْ؟!

فإن يك الخارجُ عن رأيٍ خفي   دليلُهُ عن قائلٍ ومقتفي

إلى دليلٍ جاء في القرآنِ   أو للذي أخرجَه الشّيخانِ

---

(١) يقصد بـ(النّجم) الإمامَ مالك، وهو بذلك يشير إلى قول الإمام الشّافعيّ -:"إ ذا جاء الأثر فمالكٌ النّجم". انظر: الجرح والتعديل (14/1)، التمهيد لابن عبد البر (63/1)، تهذيب الكمال (116/27)، سير أعلام النبلاء (57/8).

قد استحقَّ نبزَه بـ(الخارجي) إني بحمد الله غيرُ الخارجِ

لأنني إن ظهر الدّليلُ إن شاء ربُّ العرشِ لا أميلُ

لمذهبٍ أو لطريقٍ صوفي حسبي طريقُ المصطفى العطوفِ

وذلك الفرضُ عليَّ وعلى كلِّ امرئٍ مكلَّفٍ قد عَقَلا

فلستُ عن غير النبيِّ أُسألُ إن يعلُني بعد المات الجندلُ

وعند حشريَ، وليس يَشفَعُ فيَّ سواهُ أسواهُ أَتبَعُ؟!

كلّا وحقِّ الملك الدّيّانِ لا أقتفي الدّهرَ سوى العدناني

بل ليت شعريَ لدى الحسابِ عن عملٍ بالرّأي ما جوابي؟! [1]

---

(١) طُبِعَت الأرجوزة كاملة في آخر كتاب الصّوارم والأسنة (331).

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

أثنى على الشّيخ محمد بن أبي مدين أكثرُ من عالـم، فمن هؤلاء الشّيخُ العلّامةُ تقيُّ الدِّين الهلاليُّ الذي قال ـ في أثناء كلامه على كتاب الصّوارم والأَسنّة ـ ما نصُّه -: "ومؤلِّفُ هذا الكتاب هو العلَّامةُ السَّلَفيُّ المحدِّث الأصوليُّ المفسِّرُ الأديبُ الشَّاعرُ المتفنِّنُ محمدُ بن أبي مدين الأستاذُ في معهد بو تيلميت من بلاد شنقيط.

وهذا الرَّجُلُ نادرةُ زمانه، يحتاج إليه أساتذةُ الأزهر وأساتذةُ الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة وكلّ جامعةٍ عربيّة، لا أقول: الطَّلَبَةُ بل الأساتذة.

ومِن سوءِ حظِّ العَرَب في هذا الزَّمَان عمومُ الجهل والتقليد فيهم، وسيرُهم على صراطٍ معوّجّ؛ لأنهم لا يعتبرون العِلْمَ وإنما يعتبرون الشهادات المزيّفة التي يحصل عليها كثيرٌ من الدَّوابِّ فيتسنّمون أعلى المراتب في الجامعات، وهم صمٌّ بكمٌ عُمْيٌ، فوالله الذي لا إله إلا هو لو ظَفِرَ بهذا الرَّجُل أساتذةُ الجامعات في أوروبا لاستفادوا مِن علمه، وبذلوا النَّفْسَ والنفيسَ في خدمته، ولكن ـ كما قلنا ـ مِن ضلالات العَرَب أنهم يتركون العَيْنَ ويطلبون الأثر باعتمادهم على الشَّهَادات"[1].

وكذلك الشّيخ العلّامة محمد سالم ولد عدّود، الذي أثنى عليه في سعة اطّلاعه على علم الحديث فقال:

سعى آباؤكَ العُظَماءُ شَوطًا ... ونلتَ الشَّوطَ بالسَّعْيِ الحثيثِ

ففَاتُوا في القَديمِ مُعَاصريهمْ ... وفُتَّ رِجالَ عصـرِكَ بالحديثِ[2]

---

(1) سبيل الرَّشاد في خير العباد (18/3)

(2) البيتان من بحر الوافر.

كما أثنى عليه وقرّظ كتابه شنّ الغارات جماعةٌ من أعيان علماء موريتانيا [1]، يحسن إيراد تقاريظهم في هذا الموضع كما هي، سواء من جهة ترتيبها أو من جهة الدّعاء لأصحابها الذين كان أكثرهم أحياءً آنذاك:

التقريظ الأول

قال شاعرُ العصر العلاّمةُ محمدُّ النَّانَّ بنُ المختار بن المعلى الحسنيُّ [2] ـ حفظه الله تعالى ـ:

أذه تناويرُ الرّبيــــع تبسّــمُ ... هبّت تلاطفُها صبا تتنسّـمُ
فيهنّ ملهى للعقول ومنظـــرٌ ... أنى تراه عينُ مَن يتوسّــمُ
أم ذي لآلئُ بزّها أصدافَـها ... غوّاصُها فتلألأتْ أم أنجــــمُ
متناسقات طالعات بعضُــــها ... في إثر بعضٍ في المجرّةِ عـوّمُ
أم ذي يواقيتُ النُّحور زهتْ بها ... للخُودِ لبّاتٌ وأشرقَ معصِــــمُ
أم هذهِ سُرُجٌ أُهينَ سليطُـــها ... فيها تضمّنهنّ بيتٌ مظلــــمُ
أم ذي برودٌ رقّشتها فكــــرةٌ ... مما تَشِيهِ مرقّمٌ ومنمنــــــمُ
صينيّةُ الكفّيــنِ صنعاويـّـةٌ ... وشيًا غرائبُها تُصاغ وتُرقـــمُ
وافى بها من كـــلِّ أوبٍ جامع ... ظفرٌ له مِن كل صوبٍ مغنـــمُ
كلُّ العلوم له نِهابٌ كلـّــها ... صاح المُهيبُ بها القريعُ المقـرمُ
تؤتيهِ أسلابَ المسائل غـــارةٌ ... شعواءُ يقدمها جريئٌ مُقـــدِمُ

---

(١) أفادني بذلك إبراهيمُ ابنُ المصنِّف، وقد تفضَّل بإرسال التقاريظ إليَّ فجزاه الله خيرًا ورحم أباه.

(٢) محمدُّ النَّانَّ بن المختار بن المعلَّى الحسني: عالم مالكيٌّ وشاعر مُجيد، مولده في قرية المسومية بضواحي المذرذرة (جنوبي غرب موريتانيا) سنة 1298هـ، تعهّدَهُ أبوه بالتربية والتعليم، وحفّظه القرآنَ الكريم وصحيحي البخاري ومسلم، كما درَسَ عليه المتون الأوّليّةَ في الفقه والعقيدة والسِّيرة والنّحو، ثم التحق بمحضرة محمد بن بنيامين، وقد كان له دور بارز في نشر الوعي العلمي والثقافي بين أبناء قبيلته ، توفِّيَ في منطقة العقل (جنوبي غرب موريتانيا) سنة 1403هـ. انظر: معجم البابطين على الرّابط التالي:
http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=6011

هذي نصوصٌ من شريعةِ أحمدٍ ... سننُ المقفّى والكتابُ القيـــــمُ
دمغت بحقٍّ باطلَ الغاوي الـذي ... هو للعُلى معطّل ومجسِّـــــمُ
وخفتْ ضبابُ الزّيغ من أنفاقـها ... فكأنها ودق العشيِّ المـــرزمُ
لخليج فيضٍ لا يزال يمــــدُّهُ ... بحرٌ محيطٌ بالبحور غطمطـمُ
وعيونُ عدّ لا يكدِّر صفوَهــا ... مخجُ الـدِّلاء وورْدُها المحرنجمُ
لا عيبَ فيها غير أنّ حجيجَـها ... حَصِرٌ بخطَّتِه عيــيٌّ مفحَـمُ
ما للخصيم بها يدانِ لأنـــها ... علمٌ صحيحٌ للثقــاة مسلَّـــمُ [1]

(١) الأبيات من بحر الكامل.

التقريظ الثاني

قال العالمُ العلّامةُ محمد عال بنُ عبد الودود المباركيُّ ـ حفظه الله تعالى ـ:

نقولُ: هذي نقولٌ جئنَ بالعِبــَرِ بيّنَّ أحســنَ تأويـلٍ لمعتبـرِ
عيَّنَّ تأويلَ ما قد كان مشتبـــهًا ولسنَ يقبلنَ تأويلًا لـدى النّظَـرِ
أبطلنَ زخرفَ مغرورٍ بوحدتــه يكاد يُشرِكُ في التوحيد بالغـرَرِ
ينهينَ كلَّ نهيٍّ عن مفاوضــةٍ فلينجُ إن كان يرجوها على حـذَرِ
جاءت بنصٍّ وإجماع وقاعـــدةٍ بالنّصِّ فليتأوَّلْ بعدُ أو يَــــذَرِ
شنّتْ إغارة رام ماهرٍ بطـــلِ مجرَّبِ الطّعن مقدام نهٍ حَــذِرِ
جندٌ من الآي والآثار فهـــي إذن شَنُّ الإغاراتِ بالآياتِ والأثـــرِ
أزهارُ نورٍ جلاها النّورُ فاتّضحَـتْ فهنّ يُشرِقنَ في الظلماءِ كـالدُّرَرِ
نورٌ تنوّرَ منه كلُّ مقتبــــسٍ للحقِّ بالحقِّ مِن بادٍ ومن حضري
نورٌ تكوَّنَ من شمسٍ ومن قمــرٍ كانا من النيّرينِ الشّمسِ والقمـرِ
أسمتُّ عيني وأفكاري بها زمنــًا ولم أُقَضِّ إلى حيني بها وطـري
يحنُّ قلبي لأزهارٍ زهونَ بـــها كما يحنُّ نزيلُ الجدْبِ للزَّهَــرِ
فالله ينصرُهُ من أجل نُصرتِــه بالأمن واليُمنِ والتّمكينِ والظَّفَـرِ
وسرَّ فيه محبّيهِ وسرَّهـــــم بمثل ذلك من إخوانِه الغُـرَرِ
ومَدَّ أيّامَهمْ في ظلِّ عافيـــــةٍ وزادَهم بَسطةً في العلمِ والعُمُـرِ [1]

(1) الأبيات من بحر البسيط.

التقريظ الثالث

قال أديبُ زمانه، وفائقُ أقرانه، العلّامةُ المختارُ بن حامد الدّيماني ـ حفظه الله تعالى ـ :

يا نُقولًا تُزري بروض الشّتــاءِ ونَسيم الأسحار غِبَّ السّمــــاءِ
وبأسمـــــاءَ ازّيّنَتْ وتحلّــتْ وبطَوقٍ في الجِيد مِن أسمـــــاءِ
حرَّرتْها يدُ الفتـى ابنُ سليمــــا ن فتى المكرماتِ والعليــــاءِ
حبّذا أنتِ مِن نقـــولٍ صِحاح أضحَكَتْ سِنَّ السُّنةِ البيضــــاءِ
وعلى كلِّ بدعةٍ وضــــــلالٍ صبَّحَتْ كلَّ غارةٍ شعــــــواءِ
فالبُغاثُ المستنسرُ اليومَ يعــوي أنْ رمتْه بالنّسْر والعـــــوّاءِ [1]

(١) الأبيات من بحر الخفيف.

التقريظ الرابع

وقال شاعرُ عصره، وقِلادةُ دهره، محمدُ بنُ أبنُ بنِ احميده الحسنيُّ [1] ـ رحمه الله تعالى ـ :

هذي نقولٌ بنصِّ الآي والأثـرِ رَدَّتْ سواها على الأعقابِ والأثرِ
أبدت لنا الحقَّ منظومًا ومنتشًرا والحقُّ أحسنُ منظوم ومنتشـــرِ
كأنّ أحرُفَها في رقِّهـــا دررٌ وفي أساليبها أبهى مـــن الدُّرَرِ
لـمّا جنينا جنى إجماعِها ثمــرًا يُزري بصافيةِ الصّهباء والصّبـرِ
مجّتْ طبائعُنا من فرطِ لذّتــه ما كان في دوحة التفويضِ من ثمرِ
ثم ارتحلنا إلى التأويـل تصحبُنا أدلّةٌ من نصوص السّادةِ الغُــرَرِ
أبدت نقولُكَ ما أخفيتَ من موروثةٍ من جدودٍ أنجمٍ زُهُـــرِ
لـمّا أجلتُ سوامَ الفكر في أُنُـفٍ من روضها الغَضِّ تمّت مُنيةُ الفِكَرِ
وارتحتُ مِن كلإٍ قد كنتُ أكلـؤهُ مستوبل يستحثُّ الغرّ في الغـررِ
شربتُ صدإ معانيها فأقصعَ مِن لوحيْ وأعربتُ في سعدانها نظري
فلم أجد غيرَ نصِّ الذِّكْر متّضحًا والذِّكْرُ أردعُ من صمصامةٍ ذَكَـرِ
أو مسنداتِ أحاديـثٍ مخـرَّجـةٍ عن جابرٍ أو عن الضّحّاكِ أو عمــرِ
أجررتَ خصمَكَ فهو اليوم في لـمّا ظفرتَ بها حاولتَ من ظَفَـــرِ
فإن يُسَلِّمْ يخالفْ كُنْـهَ خاطــره وإن يُخالفْكَ يركَبْ لجّةَ الخطـــرِ
ولتجعلوا معكم أني معيّتكـمْ بالذّات والنّصْر في بدوٍ في حضرِ
هذا وبوركَ فيما حزتَ من أدبٍ ومن علوم ومن أهلٍ ومن عُمُـرِ [2]

---

(1) محمد ولد أبُن ولد أحميد هـ الحسنيُّ الشقرويُّ: شاعر مُجيد، م ولدُه في ضواحي رقاب العقل (موريتانيا) سنة 1315هـ، تعلَّمَ مبادئَ القراءة والكتابة في بيوتات أهله، ثم درس المتون الفقهية والعقديّة والنّحوية الصغيرة ودواوين الشّعر وكتب الأدب ، عمل بالتجارة في السنغال وكان على علاقة قوية بالأمراء والأعيان والتّجَّار الكبار على زمانه ، توفِّي في دگانة بالسّنغال سنة 1363هـ. انظر: معجم البابطين على الرابط التالي:

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=5457

(2) الأبيات من بحر البسيط.

التقريظ الخامس

قال العلّامةُ اتّاه بنُ يُحظيه بنِ عبدِ الودود القُنانيُّ[1] ـ حفظه الله تعالى ـ:

إذا ظَفِرَتْ يداكَ بذي النُّقــــولِ ظفرْتَ بحاجةٍ وبنيلِ سـُـــولِ
نقولٌ في المعيّــة أوضحتـْـها على نهج الرّسول أبى البتــولِ
خلاصتُها صميمُ الحــقِّ فاركـنْ إليها لا لتـعْـــذالِ الجهــولِ
تولّى جَمْعَها شهــــمٌ بصيــرٌ بإيرادِ النُّقولِ علــى النُّقــولِ[2]

(١) اتّاه (واسمه المختار) بن يحْظِيهْ بن عبد الودود الجكنيُّ نسباً القُناني وطناً : فقيه مالكيٌّ ذو مكانةٍ اجتماعيّة مرموقة، مولدُه سنة 1326هـ في بلدة تِنْتْمَغْزِينْ الواقعة جنوبي غرب بتيلميت، وقد تلقّى تعليمَه في محضرة أبيه يحْظِيه بن عبدالودود، ثم ساعده في التدريس، ثم خلفه فيها بعد رحيل هـ، توفِّ سنة 1415هـ في بلدة بين نواكشوط وبتيلميت. انظر: معجم البابطين، وترجمتُه على هذا الرابط:
http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=300

(٢) الأبيات من بحر الوافر.

التقريظ السادس

قال العلّامةُ السّيِّد هارونُ بنُ الشيخ سيديَّ[١] ـ رحم الله السّلف وبارك في الخلف ـ:

الحمد لله.

هذا كتابٌ لو يباع بوزنه ذهبًا لكان البائعُ المغبونا[٢]

فقد اشتمل على ما لا مزيد عليه من تحقيق الحقِّ، لِمَـا تصدّى له من الكلام على نفي معيّة الله تعالى بالذّات للخَلْق ـ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا ـ والرَّدِّ على أهل وحدة الوجود.

فإذا بدا لا تستقلُّوا حجمَهُ وحياتِكم فيه الكثيرُ الطّيِّبُ[٣]

والحاصل أنه أفرغ في زفر زفر، وأبدع فيه مؤلِّفه بما يراه من نظر، فجزاه الله تعالي عن عامّة المسلمين أحسن ما يجازي عبادَه الصالحين.

---

(١) هارون بن سيديّا باب، بن محمد الابييريُّ: عالم محقّق، وأديب بارز، ومؤرّخ مطّلع، اشتهر بالقوّة والعمق فيما يُعانيه من مسائل العلم، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. انظر: مقدِّمة محقِّق كتاب إرشاد المقلّدين عند اختلاف المجتهدين (80).

(٢) البيت من بحر الكامل.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو لابن حجّة الحمويّ. انظر: الضوء اللامع (54/11).

وقولُ ابن حجّة: (وحياتِكم)؛ قسم بغير الله، فهو من الأقسام الشّركيّة.

التقريظ السّابع

الحمد لله، وما توفيقي إلّا بالله، والصّلاة والسّلام على رسول الله.

أما بعد:

فليعلم العاقلُ المنصف لا المشطّ المتعسِّف أنّ ما جمعه العالـمُ العلّامة والأستاذ البحرُ الزاخرُ الفهامة محمدُ بنُ أبي مَدين بنِ الشّيخ أحمدَ بنِ سليمانَ بنِ أحمد سالـم ـ وقاهم الله شرَّ كلِّ حاسد وظالـم ـ، ودانَ اللهَ تعالى به من تبيين أنّ الواجب في المعيّة هو التأويل، وأنّ إدلاء مَن يميل إلى التفويض فيها بالتوفيض في المتشابه إمّا ضلال وإمّا تضليل، وما دان الله تعالى به أيضًا من تبيين أنّ التفويضَ فيها هو مذهبُ الجمهيّة ومُفْضٍ إلى مذهب النّجّاريّة [1] هو الحقُّ الذي لا غبار عليه، ولا يجوز المصير إلّا إليه، ومن تأمَّلَه حقَّ التأمُّل عَلِمَ به كثرةَ اطّلاعه وطولَ باعه، فلذلك سلّمْتُه وقلت فيه إذ لا يسعني أن أكون ممن يكتُمه أو يُخفيه:

كتابٌ يَـــروق ولا يُســـأمُ — أتانا به الماجـــدُ الأكـــرمُ
أبانَ به حُكمَ ما جـــاء مـــن — معيّتِـــه جـــلَّ أو يُفْهَـــمُ
وأوضحَ تقييدَ إطـلاقِ مـــا — يفوِّضُهُ السّلَـــفُ الأقـــدمُ
فمَن يختبرْهُ يجِـــدْهُ إلـــى — طريقِ النّجاة هـــو السُّلَّـــمُ

(١) فِرْقة من فِرَق الج همية، ينتسبون إلى الحسين بن محمد النجّار، وهم فِرَق كثيرة أشهرُها ثلا ث: (البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة)، وهم يوافقون المعتزلة في نفي الصِّفات وفي القول بخلق القرآن وفي نفي الرؤية، ولكنهم يقولون بالجبر، ويرون أنّ الإيمان هو معرفة القلب وإقرار اللِّسان ، وأنه يزيد ولا ينقص. انظر: التبصير في الدِّين (101)، الملل والنحل (1/88)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين (68).

ومَن زاغَ أو راغَ عـن نهجِه | مُراءٍ ففيــه لـه مرغــمُ
كلامُ الإله وقـولُ النّبــي | وإجماعُ الَاعـلام مستلــزمُ
فيا لكَ من فيصــلِ جاءنــا | وبدرٍ له يكســف الجيلـمُ
وشنّ الإغاراتِ فـي شُبهــةٍ | يَحار فيُصغي لهــا المسلـمُ
ولا غروَ إن جادَ فـي غوصِه | بما عنــه أمثــالُنا تُحجــمُ
كِلا جانبيــهِ وأسـلافُــهُ | بدورُ الدُّجـى كلُّهــم عيلَـمُ
وقل للذي يدَّعـي شـأوَهُ | سِفــاهًا تزبّبتَ يــا حِصْـرِمُ [1]

كتبه محمد بن الغزالي[2] عامله الله بلطفه الخفي والجلي.

---

(١) الأبيات من بحر المتقارب.

(٢) محمد بن أحمد بن الغزالي الشّقرويُّ : أديبٌ مشارك يُعدّ أحدَ أعيان قبيلته علمًا وزعامة، م ولدُه في منطقة العقل بموريتانيا سنة 1290هـ، تعلّمَ مبادئ القراءة والكتابة وحَفِظَ القرآن في بيت والده، ودرس المتون العقديّة والفقهيّة والنّحويّة في بيوتات ذويه ، ثم عمل معلِّمًا في محضرة أهل الغزالي، وكان يمتلك مكتبة تحوي مائة ديوان من الشِّعر العربي القديم، إلى جانب كتب النّحو واللُّغة ، توفِّي سنة 1358هـ، له عقل الشوارد في حل الشواهد، السيف الصارم وغيرهما. انظر: معجم البابطين على هذا الرابط:
http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=5902

التقريظ الثامن

قال العلّامةُ الأديبُ محمدُ بن أحمد بن آبو الحسنيُّ [١] ـ حفظه الله تعالى ـ:

الحمد لله الذي حفظ وأسّس قواعدَ عقائد الدِّين بالاحترام وعدم الاخترام، ونفى عنها الشُّبَهَ المضلَّةَ بالنُّقّاد الجهابذة الأعلام، وأيّدَهم بالبراهين الواضحة، وأساليبَ الحقِّ الرّاجحة، مع ما هم عليه من امتداد موادِّ الضَّلَال ، واختلالِ نسيج حاكةِ الحقِّ والإخلال ، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدنا محمد الذي أيّدَه بالمعجزات ، والأدلّةِ الباهرات الدّامغة للأباطيل الزائغة والتُّرّهات، وعلى آلِه وأصحابه العُدولِ الخيرة الراشدين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين، الذّابِّين عن بيضة الإسلام ، بالكتب والحديث واجتهاد الأئمّة و إجماع الأُمّة المعصوم من الضّلَال والاجترام.

أما بعد:

فإني لمّا طالعتُ النُّبذةَ التي ألّفَها العالمُ العلّامة النّحريرُ الفهّامة، الذي ضمّ إلى عتاقة الحسب، نفائسَ العلم وطَرَفَ الظُّرْف والأدب ، محمدُ بنُ أبي مدين بن الشّيخ أحمد بن سليمان المسماة، (شنّ الغارات على أهل وحدة الوجود وأهلِ معيّة الذّات) وجدتُها مَنجاةً لمن بطريق

(١) محمد بن أحمد بن محمذ الفال بن محم الحسنيُّ : عالم مالكيٌّ مشارك، م ولده في منطقة العقل جنوبي غرب موريتانيا سنة 1302هـ، تلقّى مبادئ العلوم الشّرعيّة واللُّغوية في منطقته، ثم قصد البراكنة فتلقّى فيها عن أجلة من علماء عصره ، درَّس في جامعة يوسف بن تاشفين بالمغرب وغيرها ، وقضى حياته بين موريتانيا والمغرب وبلاد الحجاز حاجًّا، توفِّي في منطقة العقل سنة 1403هـ. انظر: معجم البابطين على هذا الرابط:

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=6090

الحقِّ اعتصم، وغنيمةً وحُجّةً لمن احتجّ بها واغتنم ، فهي المثل السائر ، الدّامغةُ لكلّ مبتدعٍ جائر، فلذلك في تقريظها قلتُ، غفر الله لي ما قدمتُ وما أخّرتُ:

بزَغَتْ من الحقِّ الغريب غـواربُ   وأُعِدّ من هِمَــمِ الهُداة قواضـبُ
فأني لمن ألقى شهيدًا سمْعًــا أنْ   ينجابَ عنه لـزامُ غــيٍّ لازبُ
لمّا تجمّعَ من صحيح العلم مفــ   ترقٌّ خفتْهُ غـرائزٌ وغرائــبُ
منه تفادْتْ فاختَفَتْ للمبطليـــ   ــن عقائدٌ تحت الكتــابِ كـواذبُ
لسُلَالة السّاميْ سليمانَ الخضـــ   ـــمِّ محمدُ الثّبْتُ الخطيـبُ الكــاتبُ
خرِّيتُ أغفالِ المسائـل إن دَهـْتْ   منها مشاكلُ للفهــوم نواهــبُ
نادتْهُ إذ قَذِيَتْ عيونُ الشّرع مـن   بِدَعٍ يفلّ لها الجــرازُ القاضـبُ
فأجابَ في إيجاب سلبِ قذى الضّلَا   ل ونعْمَ موجبـه المجيبُ السّالـبُ
يهديهِ محكمُ آيـــ ةٍ ومحكـــما   تُ حديثه وقـُوى الأسى والقالبُ
متتبِّعًا سَكَتَاتِ واجـبِ حقّــها   أو نطقِها أن سـنّ ذاك الواجـبُ
يدعو بها الجَفَلى لغُــرِّ مـآدبٍ   متأدِّبًا لــــبُّ الأديــبُ الآدِبُ
هذى نُقولٌ كالجوارح تختلـــى   هام ابتـداع الملحديــن دواربُ
لم تخترمْكَ لدى تألُّفِهـا طــرا   ئفُ في البـلاء بلاقـعٌ و أجادبُ
وسلكتَ فيها العدلَ والإنصافَ والـ   إتقــانَ والتبيــانَ فه ي ثواقبُ
لا زلتَ مكسَبَ كلِّ علـمٍ نافــعٍ   وتروجُ منكَ مكاسـبٌ ومكاتــبُ
متضلّعًا منــه ومضطلِعًا بــه   ولديك تُحمد في الأمـور عواقـبُ[١]

(١) الأبيات من بحر الكامل.

التقريظ التاسع

قال العلّامةُ لمهاب بن سيدات بن الطالب اميجن[1] ـ حفظه الله تعالى ـ:

بحرٌ تدفَّقَ غامــر الأركـانِ   يرميكَ باليـاقـوت والمرجــانِ
هيهاتَ بل سقفُ السّماء تلألأتْ   أرجاؤها بزواهـــرِ النّيــرانِ
فتضاعَفَتْ حُسنًا بها وتكفَّلَتْ   بهدى الهَيوبِ التـائهِ الحيــرانِ
وتحصّنَتْ منها فكانت حولَـها   رصدًا تذود طلائــعَ الشّيطـانِ
جمعُ الفقيهِ البارع الحبرِ الذي   خَصَمَ الغُلوَّ بواضــحِ البرهـانِ
واجتثَّ كلَّ ضلالةٍ قَذَفَتْ بـها   أمواجُ يمٍّ جهالــةِ الرُّهبــانِ
والعادلين بربِّهـــم وبقولــه   وبهدي خيرِ وسائـطِ الرحمــنِ
من عُرْضةٍ أفعالــه ومقالـه   للجهل والتبديــل والنِّسيــانِ
فالذّبُّ عن دين الإله تساهَمَـتْ   فيه ذووه فحبّــذا السّهمـــانِ
قومٌ بمبلغ جهدِهم فـي حفظـه   بالجمعِ والتحريــرِ والتبيــانِ
ومطاعنون عليه من قـد رامَهُ   خسفًا بأسهمِ ألسُــنٍ وسِنـــانِ
فالأمرُ والنّ هيُ ال لذانِ أنتـجا   خيريّةً فــي أُمّـةِ العدنـــاني
وردا بذينكَ ولتُلاحِظْ ما جـرى   للقوم من كعــبٍ ومن حسّـــانِ[2]

---

(١) محمد لمهاب بن سيد محمد بن الطالب اميجن : فقيه مالكيٌّ، مولدُه في ضواحي مقطع لحجار وسط موريتانيا سنة 1306هـ، حفظ القرآن الكريم، ودرس المتون الفقهية واللغوية في بلدته، ثم سافر لطلب العلم فتنقل في أكثر من محضرة، عمل بالتدريس في مدارس التعليم الابتدائي، ثم قاضيًا في منطقة لبراكنه حتى وفاته بمدينة سان لويس (السنغال) وكان يعالج فيها من مرضه وذلك سنة 1379هـ، له نظم إضاءة الأدموس، وحاشية عبد الباقي. انظر: معجم البابطين على هذا الرابط:
http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=6821

(٢) الأبيات من بحر الكامل.

التقريظ العاشر

وقال العلّامةُ الحسنُ بنُ أَبّا الجكنيُّ ـ حفظه الله تعالى ـ:

هذي نقولٌ كمصبــاحٍ بمشكـاةِ ... تنفي غياياتِ أربابِ الضّــلَالاتِ
تشنُّ غارتَها الشّعـواءَ مدمِــرةً ... أهلَ المعيّة جــلّ اللهُ بالــذّاتِ
وتبطشُ البطشةَ الكبــرى بمعتقدٍ ... نهجَ الغوايات مـن أهل السّفاهاتِ
جاءت بسُنّة خير الخلق واضحـةً ... غرّاءَ ترفُلُ في ثـوب المسـرّاتِ
أتت بها من أخي فهـمٍ ومعـرفةٍ ... قريحة دأبُها روضُ العويصــاتِ
لله لله تصنيفٌ به سمَحَتْ ... فاق التصانيفَ في حُسْن العباراتِ
مصنَّفُ الجهبذِ الشَّهم السّميذعِ مَن ... فاق المُعارِضَ في علم الدرايـاتِ
محمدٍ بنِ سليمانَ الحـلاحـل مَن ... فاقت براعتُه أهلَ البراعـــاتِ
فتى تقاصَرُ عـن إدراك رتبتــه ... في مكرمات العلى أهلُ الفتـوّاتِ
لا زال يعمل في الأحكـام محتسبًا ... فكرًا ينمُّ بأســرارِ الدّقيقــاتِ
يصحِّحُ البدءَ في أمـرٍ يحاولُــهُ ... حتى يفوزَ بإتمامِ النِّهايـــاتِ (1)

---

(1) الأبيات من بحر البسيط.

التقريظ الحادي عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

والسلامان على النبي الكريم

أما بعد:

فقد نظرنا كتابَ السّيِّد محمد بن أبي مدين المسمّى (شنّ الغارات على أهل وحدة الوجود وأهل معيّة الذات) فاكتحلت عيونُنا منه بإثمد السّرور ، وانشرحت بنور هداه منّا الصدور ، وانتظمت لآليه عقدًا في جِيد الزّمان، وتشنَّفَتْ بجواهر نقودِهِ الآذان، وابتسم عنه ثغرُ الزّمان نور أقحوان، وتصاعَد منه إلى حَضرةِ القُدْس الكلمُ الطّيِّب ، وصاحبُه أحقُّ بقول المتنبّي أبي الطيِّب :

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبـــي | وأسمعتْ كلماتي من به صَمَـــمُ
أنامُ ملءَ جفوني عن شواردِهـــا | ويسهرُ النّاسُ جرّاها ويختصـــمُ [١]

أزرى فيه بسعة اطلاعه على آحاد الأوائل، وكان أحق بقول سحبان وائل:

لقد عَلِمَ الرّكْبُ اليمانـونَ أننـــي | إذا قلتُ أما بعد أنـي خطيبُـــها [٢]

ولمقيِّد هذه الكلمات:

لمّا نظرتُ حلي الطِّرْس من دررٍ | غوص النّبيه على الآياتِ والأثـرِ

(١) البيتان من بحر البسيط. وانظرهما في ديوان المتنبي (127).

(٢) البيت لسَحبان وائل، وهو من بحر الطّويل. انظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشريّ (28/1)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكريّ (497).

ذكرتُ بيتي أديبٍ ما عثرتُ على　　مَن حاز معناهما مِن قبلُ في عمـري
كانت مُحادثةُ الخِلّان تخبــرُنا　　عن أحمدَ بنِ فلاحِ أحسنَ الخبـرِ
حتى التقينا فلا والله مـا سمَعَتْ　　أُذْني بأحسنَ مما قــد رأى بصـري[1]

فأكثر الله من أمثال مؤلّف هذا الكتاب من حملة السُّنة والكتاب.

قيّد حروفَه آب بن اخطور الجكني.

(١) الأبيات من بحر البسيط.

والبيتان الأخيران المضمّنان لابن هاني الأندلسي. انظر: ديوانه (163).

التقريظ الثاني عشر

وقال العالمُ العَلَم، والبحرُ الغَطمطم، زينُ العابدين بنُ محمد بن المحبوب اليداليُّ:

محمّدٌ يا ذا التُّقى والوفا ... جوزيتَ مِن ربٍّ جزاءً وفى
أظهرتَ من سُنّة خير الورى ... ما كان مذ دهر عليه السّفَا
ومِزْتَ نِيَّ القول من غثّه ... بذهنِكَ المشكاة حتى صفا
أحييتَ ميتَ الهُدى بعد ما ... على الرّدى من ضعفِه أشرَفَا
نفيتَ خُبثَ الغيِّ عن سُنّةٍ ... كنفي كيرٍ خبثَه مُنتفى
رميتَ قور الزّيغ من نِحلةٍ ... وقد رمى القارةَ مَن أنصفا
لم يخشَ مِن رميٍ لِما قد بنى ... والمثل المشهور مَن ألّفَا
ففي المعيّة جنى المشتهى ... حتى صفا الحقُّ كماء الصّفَا
فذي نقولٌ قد نفت شُبهةً ... من بعد ما كنّا بها في شفا
فلم تَدَعْ قيلًا لذي بدعةٍ ... مما خفيْ من قوله أو خَفَا
مع الظّرافة كَفَتْ حُجّة ... لله ما أكفى وما أظرَفَا
وأجرضَ البدعيَّ مِن حوكها ... ونالَه منها كوخْر السَّفَا
تهدي إلى الحق أخا نُهيةٍ ... إلّا إذا استكبر واستنكفا
نلتَ المنى من كلِّ ما تشتهي ... في النّفسِ والأهلين يا ذا الصّفَا
بجاه[1] خِيرةِ الورى أحمدٍ ... صلى عليه مَن له شَرّفَا [2]

---

(١) التوسُّل بجاه النبيِّ صلوات الله وسلامه عليه من البدع المحدثة في دين الله على القول الصّحيح؛ إذ لم يرد بتجويز ذلك ـ فضلًا عن استحبابه والحثّ عليه ـ نصٌّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصّحابة أو التابعين، ولا عمّن بعدَهم من سَلف الأُمّة وأئمّتها المهتدين. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابنِ تيميّة (83/27)، اقتضاء الصراط المستقيم (415)، الفتاوى الكبرى (501/3).

(٢) الأبيات من بحر السّريع.

التقريظ الثالث عشر

الحمد لله على بِعثة الرّسول ، وعلى حَمْل الدِّين من كلِّ خلفٍ العدول ، والصّلاة والسّلام على البشير النذير، ما ذبّ عن الحنفيّة كلُّ عالم نحرير .

وبعد:

فهذه نقولٌ لم يبقَ معها لذي شُبهةٍ لَوْث ، جمعَها محمدُ بن أبي مدين الغوث ، فتبيّن في جامعها فضْلَ الشّيخان[1]، سيديّ وابنِ سليمان.

فجزاه أحسنَ جزاء عن الدِّين ، بجاه الرّسول وصحبه والتابعين [2]، ولو كنتُ أُحسِنُ الشِّعرَ لقلتُ وأجدتُ.

عبدُ القادر بن ابا الجكني[3] ـ رحمه الله تعالى ـ

(١) الأصل نصب المثنى بالياء لأجل الإضافة لكن لعله راعى السجع، أو كتبها على لغة إلزام المثنى الألف مطلقا.

(٢) لم أعثر له على ترجمة فيما بين يديّ من المصادر.

(٣) سبق التنبيه على تحريم السّؤال بالجاه.

المبحث السابع: آثاره العلميّة.

شرع الشَّيخُ محمّد في التأليف حين بَلَغَ الثلاثين مِن عمره، وقد خلّف مؤلّفات عديدة في شتى المجالات.

ومن تصانيفه:

١ - الصَّوارِمِ والأَسِنّة في الذَّبِّ عن السُّنّة، وهو مطبوع متداول.

٢ - شنّ الغارات، على أهل وحدة الوجود وأهل معيّة الذات. وهو موضوع رسالتنا هذه.

٣ - ترجمة جدّه سيدي باب ابن الشيخ سيدي وعقيدته، وهو مخطوط.

٤ - ترجمة ناصر الدِّين وحرب شربّبة، وهو مخطوط.

٥ - نزهة الراني في ترجمة الشيخ سيدي الثاني، وهو مخطوط.

٦ - تحريم الاشتغال بالفلسفة والمنطق، وهو مخطوط.

٧ - تعليقٌ على فاتحة الكتاب، وهو مخطوط.

٨ - تحرير المسألة في الاختلاف في البسملة، وقد حُقِّق سنة 1983 – 1984م.

٩ - مناسك الحج، وهو مخطوط.

١٠ - الوسيلة، وهو مخطوط.

١١ - شرح ألفيّة العراقي في المصطلح والمعروفة بـ(التذكرة والتبصرة)، ويُعَدُّ شرحُه أضخم الشّروح على الإطلاق، ولا يزال مخطوطًا.

١٢ - تسهيل الورود إلى تحفة الودود في المقصور والممدود (شرح فيه المقصور والممدود لابن مالك)، وهو مخطوط.

١٣ - الطّرفة المليحة في أخبار المنيحة، وهو مطبوع.

١٤ - نصيحة إلى الشّعب الموريتاني، وهو مخطوط.

١٥ -قصيدة في الرّد على الأشاعرة.

١٦ -الأجوبة والفتاوى، وهو مخطوط.

١٧ -الدرر الملفوظ في أجوبة الشَّيخ المحفوظ، وهو مخطوط.

١٨ -الأمالي في أجوبة محمد بن محمد اليَدَالي، وهو مخطوط.

١٩ -فتاوى في شرعيّة تعلُّم أبناء المسلمين للغة الفرنسيّة، وهو مخطوط.

٢٠ -فتوى في زكاة السُّفُن، وهو مخطوط.

٢١ -قضيّة بدر الكبرى، وهو مخطوط.

٢٢ -تعريف بشربّبة، وهو رجلٌ تسبَّبَ في الحرب بين الزوايا والعرب.

٢٣ -أنظام علميّة في بعض المسائل العقديّة أو الفقهيّة أو اللُّغويّة.

٢٤ -ديوان شعر، وجلُّه في المدائح أو المراثي.[١]

---

(١) انظر في تعداد مؤلّفات المصنِّف ـ رحمه الله ـ: مقدّمة كتاب: المنيحة (صفحة: ض)، مقدّمة كتاب: إرشاد المقلِّدين عند اختلاف المجتهدين (86)، السّلفيّة وأعلامُها في موريتانيا (313).

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

تمتاز النُّسخة التي اعتمدنا عليه في تحقيق الكتاب بكونها نُسخةً وحيدة مكتوبةً بخطّ المؤلِّف نفسه، وقد نصّ ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدّمة كتابه على اسم الكتاب بقوله -: "وسمّيتُه شَنّ الغارات على أهل وحدةِ الوجود وأهلِ معيّة الذّات"[١].

وقد كرّر هذا الاسم أيضًا بعضُ مقرِّظي الكتاب، مما يدلّ على أنّ اسم الكتاب ظلّ ثابتًا لم تطلْهُ يدُ التغيير سواءٌ من المؤلّف أو من غيره.

وكما كان وجود هذه النّسخة الخطيّة الفريدة فيصلًا في تحقيق اسم الكتاب بصورةٍ قطعيّة، فكذلك الأمر نفسُه في توثيق نسبته إلى ابنِ أبي مدين، فقد نصّ على ذلك في مقدّمة كتابه حيث قال -:"أمّا بعد، فيقول العبد الفقيرُ، صاحبُ العجز والتقصير، محمد بن أبي مدين ابنِ الشّيخ أحمد بن سليمان بن أحمد سالم ...."[٢].

وقد نصّ على كون الكتاب لابن أبي مدين غيرُ واحد من أعيان العلماء الذين قرّظوا الكتاب ونوّه بشأنه وشأن صاحبه.

والحقيقة أنه ما دام الكتابُ موجودًا بخطّ المؤلّف، وقد صرّح هو باسمه واسم كتابه فقد قطَعَتْ جَهيزةُ قولَ كلّ خطيب!

ولله درّ القائل:

وليس يصحُّ في الأفهام شيءٌ ... إذا احتاج النّهارُ إلى دليلِ[٣]

(١) انظر (ل 1) من النُّسخة المخطوطة.

(٢) انظر (ل 1) من النُّسخة المخطوطة.

(٣) ديوان أبي الطّيب المتنبّي (95/2) بشرح مصطفى سبيتي.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب.

يعالج الكتابُ موضوعًا من أخطر المواضيع وأكثرها شائكيّة، وهو القول بالحلول والاتّحاد أو ما يُعرف بنظريّة (وحدة الوجود).

والمقصود بهذه النّظريّة عند الإطلاق هو أنه لا توجد ذاتٌ واجبة متميِّزة بوجودِها عن الذّوات الممكنة، فالخالق هو عينُ المخلوق لا غيره، ووجودُهما وإن كان في الظّاهر متعدِّداً إلاّ أنه في جوهره وجودٌ واحد، فالاختلافُ بينهما إنما هو بحسب الإضافات والنِّسَبِ، فهو اختلافٌ صُوريٌّ اعتباريٌّ فقط، وكلُّ موجود في هذا العالَـم بمثابة مِرآة التجلِّي لذات الله ولصفاته، فالحقيقة الوجوديةُ واحدةٌ في ذاتها مُتكَثِّرة بصفاتها وأسمائها ، كما قال ابنُ عربي- :"لَبِسَ صورةَ العالَم، فظاهرُه خَلْقُهُ، وباطنُهُ حقُّهُ"[(١)].

ومِن ثَمَّ فالوجود المطلق هو الوجودُ الإلهيّ لا سواه، كما قال ابنُ سبعين -:"ربٌّ مالِك، وعبدٌ هالك، وأنتم ذلك، اللهُ فقط والكثرةُ وَهْم"[(٢)].

وهذا الاعتقاد هو الغاية العظمى التي تنتهي عند أعتابها آمال كبار الصّوفيّة قديمًا وحديثًا، كما قال أبو حامد الغزالي -:"العارفون بعد الصُّعود إلى سماء الحقيقة اتّفقوا على أنهم لم يروا في الوجود إلّا الواحد الحق "[(٣)]، و"هذا المقام هو غاية الغاية ونهاية النِّهاية، ليس بعده ولا وراءه شيء"[(٤)].

ولهذه النّظرية المشؤومة آثارها الخطيرة على العقيدة الإسلامية إذ تتصادم معها جملةً وتفصيلًا، فمَن اعتنقها على حقيقتها لا بُدّ وأن يكون كافرًا بما نزل على محمد صلى الله عليه

(**١**) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (287/2).

(**٢**) المصدر السابق (287/2).

(**٣**) مشكاة الأنوار للغزالي (ص 72).

(**٤**) إزالة الشّبهات لأحمد خيري (ص 159).

وسلم، فمن أين وُلِد القولُ بوحدة الأديان والقول بسقوط التكاليف وغيرهما إلّا من رحم هذه النّظريّة؟!

كما أنّ لها أثرًا مدمِّرًا على الأخلاق أيضًا؛ إذ يعتقد أهلُها أنّ أفعالهم مهما كانت منحرفةً وسيئة فإنها أفعال الله في الحقيقة إذ هو الموجود في هذا الوجود لا غيره، ومن ثَم فلا تثريب على إنسان مهما تهتّك، ولا ملام عليه مهما جنى واجترح؛ إذ لا فرق بين حسن وسيئ، ولا بين جميل وقبيح، ولا بين إيمان وكفر!

وعلى كلٍّ فقد تصّدى لهذه النّظريّة بالتفنيد والإبطال جمٌّ غفير من أهل العلم منذ ظهور هذه النّظريّة وإلى زماننا هذا، وجاء كتابُ (شنّ الغارات) متمِّمًا للجهود المبذولة في كشف حقيقة هذه النّظرية وردّ ما تمسّك به أهلُها من تلبيسات وتمويهات.

ولّما كان موضوع الكتاب متعلِّقًا بإبطال القول بالمعيّة الذّاتيّة جعل المصنّف كتابَه هذا ردًّا على القائلين بذلك وهم صنفان ـ كما هو واضح من عنونته ـ:

الصِّنف الأول: من يتبنّى القول بوحدة الوجود بمفهومه الفلسفي العامّ الذي سبق ذكره.

الصّنف الثاني: من لا يؤمن بوحدة الوجود، ولكنه يقول بالمعيّة الذّاتية على الخصوص، بدعوى أنّ هذا هو ظاهر النّصوص.

المبحث الثالث: دواعي تأليف الكتاب.

منذ أن تبنّاه ابنُ عربيّ الحاتميُّ ومَن معه من فلاسفة الصُّوفيّة وملاحدتِهم ظلّ القولُ بنظريّة (وحدة الوجود) موضوعًا شائكًا شديد الحساسيّة والتعقيد، لا تكاد تهدأ نارُه فتنته في قطر أو زمن حتى تنبعث من جديد.

وقد كان الصُّوفيّة باستمرار هم البوّابة التي تدلف منها بين الفينة والأخرى فتنة القول بوحدة الوجود ومعيّة الذّات للرّبّ تبارك وتعالى، فحيثما وُجِد التصوُّف وُجِدت هذه النظريّة، وحيثما عُدم عُدمت ولم يُر لها أثر، وقد أثبتت بعضُ الدّراسات أنّ القول بهذه النّظريّة الإلحاديَّة أصبح يشكِّل جزءًا لا يتجزّأ من هُوية العارف الصُّوفيّ ونظامِه الفكريّ.

ولا ريب بأنّ القول بوحدة الوجود مما يُعلَم بطلانه بضرورة الشّرع والعقل، بل إ نّ تصوُّر هذا المذهب كافٍ في فساده، ولا يحتاج مع حسن التصوُّر إلى دليلٍ آخر.

ذلك أنّ وحدة الوجود أمرٌ ممتنع في نفسه لا يتصور تحقُّقُه في الخارج؛ فإنّ الوحدة العينيّة الشخصيّة تمتنع في الشّيئين المتعدِّدين، ولكن الوجود واحد في نوع الوجود بمعنى أن الاسم الموجود اسم عام يتناول كلّ أحد كما أن اسم الجسم والإنسان ونحوهما يتناول كل جسم وكل إنسان وهذا الجسم ليس هو ذاك وهذا الإنسان ليس هو ذاك وكذلك هذا الوجود ليس هو ذاك[(١)].

وعودًا على بدء، فلـمّا كان التصوّف قد دبّ في مفاصل المجتمع الموريتانيِّ وبسط عباءته على أكثر أرجائه لم يكن غريبًا أن تُطِلّ هذه النّظريّة برأسها على ذلك المجتمع وأن ينتهي الأمر بكثير من الطُّرُقيّة إلى تبنّيها والدّعوة إليها.

(**١**) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (351/2) بتصرُّف يسير.

وقد أشعل ذلك فتيلَ نزاع خلّف معارك حامية الوطيس بين علماء الشّريعة الذي رفضوها وانبروا لإبطالها وتحذير الناس منها، وبين من يُسمّون أنفسهم بعلماء الحقيقة وأرباب الطّريقة الذين أيّدوها ودافعوا عن القائلين بها.

وقد أحدث هذا الصّراع والاصطلام نشاطًا علميًّا ارتبط بهذه المسألة بعينها، ومما كُتب في هذا الموضوع بغضّ النّظر عن توجُّه صاحبه ما يلي:

١ -كتاب استحالة المعيّة بالذّات للشّيخ محمد الخضر بن ما يابى وهو مطبوع.

٢ -رسالة في شهادة أهل معيّة الذّات للشّيخ سيديّا باب وهو مخطوط.

٣ -الحسم في مادة معية الذات لمحمد الحسين بن باباه، وهو مخطوط.

٤ -كتاب شنّ الغارات الذي هو موضوع هذه الرِّسالة.

كما كثرت الأنظامُ العلميّة التي تتناول هذه القضيّة، ومن ذلك قولُ محمد عبد الله بن أحمذيه[1]:

(يا منكرَ الإيمان بالمعيّ ةْ   على مرادِ خالقِ البريّ ةْ)
(هل أنتَ كافرٌ بها أم أنتا   على مرادِ غيره آمنتا)
فنحن بالمعيّةِ التي أتتْ   نؤمنُ وفْقَ ما بالَاجماع ثبتْ
من كونها عبارةً عن قُدْرتِهْ   وعلمِهِ وعونِهِ ونُصْرَتِهْ
بحسب العمومِ والخصوصِ   في موردِ المعيّةِ المنصوصِ [2]

ومنه أيضًا قول الشّيخ محمد عال بنُ عدود:

إنيَ قد آمنتُ بالمعيّه   على مُراد بارئِ البريّهْ

---

(١) لم أعثر له على ترجمة فيما وقفت عليه.

(٢) الأبيات من بحر الرّجز، والبيتان الأوّلان للشيخ المختار بن حامد الدّيماني.

جاء الهدى بها وجاء السّننُ بها وإنّ ذين نِعْمَ السّننُ

لكنه بيّنَهُ ساداتُ همُ لتبيين الهدى الهداةُ

بـ(العلم) أوّلوا ، وما تأوَّلُوا قضى على الأخير فيهِ الأوّلُ [1]

وقد صرّح الشّيخ محمد بن أبي مدين في مقدِّمة كتابه بالسّبب الذي دعاه إلى تأليف كتابه هذا وهو أنه كثر القولُ بوحدة الوجود ومعيّة الذّات[2].

(١) الأبيات من بحر الرّجز.

(٢) انظر (ل1) من النُّسخة المخطوطة.

المبحث الرابع: منهج المؤلِّف في كتابه.

اعتمد الشّيخ محمد بنُ أبي مدين ـ رحمه الله تعالى ـ خطوطًا عريضة جعلها مرتكزًا له في تناول هذه المسألة والرّدّ على مخالفيه، وهذا أهمّ ما يميّز منهجَه:

١. جعل قاعدةَ استدلاله هي الكتابَ والسُّنةَ والإجماع (وهذا كله في القسم الأول) ، ودعم ما قرّره بأقوال علماء الإسلام من السّلف فمَن دونهم، ولم يقتصر على أقوال علماء أهل السُّنة والجماعة، بل جاوزهم إلى غيرهم.

٢. ركّز على الأدلّة النقليّة في إبطال القول بنظرية وحدة الوجود، وأمّا الأدلّة العقليّة فهي قليلة أو نادرة.

٣. اعتضد بأقوال المفسّرين والمحدّثين والفقهاء واللغويِّين والمؤرّخين أثناء إيراده الأدلّة، مظهرًا بذلك موسوعيّته العلميّة الفريدة وسعة اطّلاعه المبهر.

٤. حرص على بيان درجة الأحاديث النبويّة الشّريفة التي يسوقها في كتابه، وهو في ذلك مقلّد لمن سبقه، وجُلُّ اعتماده إنما هو على أحكام الحافظ ابن حجر العسقلانيّ في فتح الباري وعلى أحكام الحافظ الهيثميِّ في مجمع الزّوائد.

٥. اتخذ منهجًا دقيقًا ومطّردًا في توثيق النُّصوص التي يوردها بأن يذكر في كلّ نقل صاحبَه والكتابَ الذي نقله منه، وقد يحدِّد طبعة الكتاب ويعيّن جزءَه أحيانًا، ولكنه لا يذكر أرقام الصّفحات أبدًا.

٦. دقّق النُّصوص التي ساقَها في كتابه، وقد يعلّق بما بما يترجّح عنده من حصول تحريف في الكلام بفعل طابع الكتاب[1].

٧. تميز بالاستطراد وطول النّفس عند الكلام على أيّ مسألة، والقدرة على حشد أكبر عدد ممكن من النُّصوص التي تؤيّد كلامَه.

---

(١) انظر تعليقه على كلام الطرطوشي وحصول تحريف فيه (457) من النّصّ المحقَّق في هذه الدِّراسة.

٨. انتقد كثيرًا من السُّلوكيّات والممارسات الصُّوفيّة المنحرفة.

٩. استفاد من ثقافته المحلّيّة، فنقل كثيرًا من كلام مشايخه وعلماء قُطره سواءٌ ممن عاصرهم أو غيرهم، كما استشهد بحكاياتِ بعض اتّحاديّة بلده ودعاواهم الباطلة.

المبحث الخامس: موارد المؤلِّف في كتابه (في القسم المحقَّق).

تنوَّعت المصادرُ التي استقى منها المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ مادّةَ كتابه تنوُّعاً عظيمًا، فمن علم إلى ثانٍ، ومن فنّ إلى آخر، ومِن كتاب تراثيٍّ موغلٍ في القدم إلى كتاب عصريّ، ومردُّ ذلك إلى ما سبقت الإشارة إليه من تفنُّنه وسعة اطِّلاعه، وهذا ثبت بالمصادر والمراجع التي نقل منها مرتّبةً على الحروف الألفبائيّة:

١ - الإبداع في مضار الابتداع للشيخ علي محفوظ.

٢ - الإتقان في علوم القرآن للسيوطي.

٣ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن القيم.

٤ - إحياء علوم الدين للغزالي.

٥ - الأدب المفرد للبخاري.

٦ - الأذكار للنووي.

٧ - الأزهار اليمنية على الأنوار السنية لأبي الحسن علي بن محمد القرشي.

٨ -الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للسلاويّ.

٩ - الإصابة في تمييز الصّحابة لابن حجر العسقلاني.

١٠ -الأضداد لابن الأنباري.

١١ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشّيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني.

١٢ -الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني.

١٣ -الأفراد للدارقطني.

١٤ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تيميّة.

١٥ الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء للكُلاعي.

١٦ ألفية ابن مالك.

١٧ الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي.

١٨ البدور السافرة في أمور الآخرة للسيوطي.

١٩ بهجة النُّفوس لابن أبي حمزة.

٢٠ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر.

٢١ تحفة الذاكرين بعدّة الحصن الحصين للشوكاني.

٢٢ تزيين الممالك في مناقب الإمام مالك للسيوطي.

٢٣ تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد للصنعاني.

٢٤ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لحافظ ابن حجر العسقلاني.

٢٥ تعظيم المنة بنصرة السُّنة لأحمد بن خالد الناصري السّلاوي.

٢٦ التعليم والإرشاد لمحمد بدر الدين الحلبي.

٢٧ تفسير ابن العربي.

٢٨ تفسير ابن كثير.

٢٩ تفسير البغوي.

٣٠ تفسير البيضاوي.

٣١ تفسير الجلالين.

٣٢ تفسير الخازن.

٣٣ تفسير القرطبي.

٣٤ تفسير النسفي.

٣٥ تفسير المراغي.

٣٦ تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلانيّ.

٣٧ تلبيس إبليس لابن الجوزي.

٣٨ تنوير الحوالك على موطأ مالك للسيوطي.

٣٩ التنوير في شرح الجامع الصغير للسيوطي.

٤٠ جامع بيان العلم وفضله لحافظ ابن عبد البر.

٤١ جلاء العينين في محاكمة الأحمدين للسيد نعمان أفندي الآلوسي.

٤٢ الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم.

٤٣ الجواهر الحسان للثعالبي.

٤٤ حاشية تفسير الجلالين للصّاوي.

٤٥ الحاوي للفتاوي للسيوطي.

٤٦ الحصن الحصين لابن الجزري.

٤٧ حياة الحيوان الكبرى لكمال الدين محمد بن عيسى الدميري الشافعي.

٤٨ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي.

٤٩ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٥٠ الذيل على طبقات الحنابلة للحافظ ابن رجب الحنبليّ.

٥١ ردّ المحتار على الدُّرّ المختار لابن عابدين الحنفي.

٥٢ رياض الصّالحين للنووي.

٥٣ زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم.

٥٤ سبل السلام للصنعاني.

٥٥ السُّنّة للآجري.

٥٦ شرح إضاءة الدجنة لمحمد بن المختار بن الأعمش العلوي.

٥٧ شرح الأذكار لابن علان.

٥٨ شرح الاكتفاء للبنّاني.

٥٩ شرح التثبيت ليوسف بن محمد بن علي بن يوسف الفاسي.

٦٠ شرح الجامع الصغير للعزيزي.

٦١ شرح الرسالة للقلشاني.

٦٢ شرح الرسالة للنفراوي.

٦٣ شرح المرشد المعين لميّارة.

٦٤ شرح أحاديث المشكاة لابن حجر الهيتميّ.

٦٥ شرح المنهاج للسُّبْكي.

٦٦ شرح النَّصيحة لابن زكري.

٦٧ شرح النِّقاية للسيوطي.

٦٨ شرح رسالة القيرواني لزروق.

٦٩ شرح صحيح مسلم للسنوسي.

٧٠ شرح صحيح مسلم للنووي.

٧١ شرح مختصر الشيخ خليل لعبد الباقي الزرقاني.

٧٢ شُعَب الإيمان للبيهقي.

٧٣ شفاء السَّقام في زيارة خير الأنام لتقيّ الدِّين السُّبْكي.

٧٤ شفاء الصدور بشرح حال الموتى والقبور السيوطي.

٧٥ الشفاء للقاضي عياض.

٧٦ شواهد الحقّ في الاستغاثة بسيد الخلق ليوسف النبهاني.

٧٧ الصارم المسلول على شاتم الرسول لشيخ الإسلام ابن تيميّة.

٧٨ صيد الخاطر لابن الجوزي الحنبلي.

٧٩ الطرق الحكمية لابن القيم.

٨٠ عارضة الأحوذي لابن العربي.

٨١ العقيدة الكبرى للسنوسي.

٨٢ العقيدة الوسطى للسنوسي.

٨٣ العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة للثعالبي.

٨٤ الغنية لطالبي طريق الحق لعبد القادر بن موسى الجيلاني.

٨٥ الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٨٦ -فتح المنعم بشرح زاد المسلم بما اتفق عليه البخاري ومسلم لمحمد حبيب الله بن مايابي الجكني.

٨٧ -الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية لمحمد بن علان.

٨٨ -الفَرْق بين الفِرَق للإمام عبد القاهر بن محمد البغدادي.

٨٩ -الفوائد الجليلة البهية في شرح الشمائل المحمدية لمحمد بن محمد بن قاسم جسوس.

٩٠ -القاموس المحيط للفيروزآبادي.

٩١ -قواعد الطريقة في الجمع بين الشريعة والحقيقة للشيخ زروق.

٩٢ -الكامل في ضعفاء الرّجال لابن عدي.

٩٣ -الكامل للمبرد.

٩٤ -كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة.

٩٥ -كفاية المحتاج لمن ليس في الديباج لأحمد بابا التينبكتي.

٩٦ -الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري لمحمد بن يوسف الكرماني.

٩٧ -الكوكب الساطع للسيوطي.

٩٨ -الكوكب الوقاد في ذكر فضل المشايخ وحقائق الأوراد للشيخ سيد المختار بن أحمد بن أبي بكر الكنتي.

٩٩ -لسان العرب لابن منظور.

١٠٠ - لوامع الدرر لمحمد بن محمد سالم المجلسي.

١٠١ - المحن للسلمي.

١٠٢ - مختصر المدارك.

١٠٣ - مدارج السالكين لابن القيم.

١٠٤ - مدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة لابن الحاج.

١٠٥ - مروج الذهب للمسعودي.

١٠٦ - المزهر في علوم اللغة للسيوطي.

١٠٧ - المصباح المنير لأبي العباس الفيومي.

١٠٨ - المصنف لابن أبي شيبة.

١٠٩ - معالم السُّنَن للخطابي.

١١٠ - المعجم الصغير للطبراني.

١١١ - المعجم الكبير للطبراني.

١١٢ - معجم البلدان لياقوت الحمويّ.

١١٣ - مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسُّنة للسيوطي.

١١٤ - مفتاح دار السّعادة لابن القيم.

١١٥ - المفرد في السُّنة لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني.

١١٦ - المفردات للراغب.

١١٧ - المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم للقرطبي.

١١٨ - المنار لمحمد رشيد رضا.

١١٩ - مناقب الشّافعي للحافظ ابن حجر العسقلانيّ.

١٢٠ - المنتخب للطبري.

١٢١ - ميزان الاعتدال لشمس الدين الذهبي.

١٢٢ - الناسخ والمنسوخ لأبي القاسم هبة الله بن سلامة.

١٢٣ - النشر لابن الجزري.

١٢٤ - النصح الأنفع والجنة للمعتصم من البدع بالسنة للشيخ زروق.

١٢٥ - النصيحة الكافية للشيخ زروق.

١٢٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

١٢٧ - النوازل للهلالي.

١٢٨ - نيل الأوطار للشوكاني.

١٢٩ - هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري الطهطاوي.

١٣٠ - هُدَى السّاري مقدّمة فتح الباري لحافظ ابن حجر العسقلانيّ.

١٣١ - الواضح المبين لعبد القادر بن محمد بن محمد سالم المجلسي.

١٣٢ - الوقف والابتداء لابن الأنباري.

المبحث السادس: القيمة العلميّة للكتاب.

يعتبر كتاب "شنّ الغارات على أهل وحدة الوجود وأهل معيّة الذّات " من أهمّ الكتب التي ترد على أهل هذه المقالة الخبيثة ردوداً علميّة، وقد انتهج المؤلِّفُ في الرّدِّ منهجَ الرّدِّ العلميِّ المطوّل الذي يناقش أصول المقالة وما يتعلّق بها مناقشةً مفصّلة ، وفي نظري أنه يستمدّ قيمتَه العلمية مما يلي:

١ -أنه متعلّق من جهة العموم بباب شريف من أبواب العلم اعتنى به السّلف والخلف، وهو باب الرَّدّ على المخالف.

٢ -أنه يُعنى بإبطال مقالة أهل وحدة الوجود وأهل معيَّة الذّات، وهي مقالة كانت وما زالت تشغل حيِّزاً كبيراً في الثّقافة الصُّوفيّة حتى وقتنا الحاضر.

٣ -أنّ المؤلّف ـ رحمه الله تعالى ـ اعتمد في طريقته في الرّدِّ والإبطال على الرّجوع للأصل العظيم وهو كتاب الله تعالى وسنّةُ نبيّه صلى الله عليه وسلّم ثم الإجماع المعصوم.

٤ -أنه أثرى الموضوع بمناقشة أمّهات المسائل التي يقول بها أرباب مقالة وحدة الوجود كالقول بإمكان رؤية النبيِّ صلى الله عليه وسلم في اليَقَظَة وغير ذلك.

٥ -أنه ضمّن كتابَه نقولاتٍ كثيرة عن علماء أهل السُّنة والجماعة، ابتداءً بأئمّة السَّلَف كمالك والأوزاعي وابنِ المبارك والشّافعيِّ وأحمدَ بنِ حنبل، ومروراً بشيخ الإسلام ابن تيميّة وابن القيّم وابنِ أبي العِزِّ الحنفيِّ، وانتهاءً ببعض علماء الدّعوة الإصلاحيّة.

٦ -أنه أورد نقولًا نفيسةً ودقائق ولطائف من مجموعة من الكتب المخطوطة، فضلاً عن أنه أحسن توظيف تلك النّقول.

٧ -كثرة النُّقول وتنوُّع المصادر، ووفرة المادّة العلميّة.

٨ -أنّ مؤلِّفَه عالم سلفيٌّ جليل، وقد ألّف كتابَه هذا على وفق مذهبهم في الجملة، ولهذا فإنّ في نشره إبرازاً لجهود علماء المغرب الأقصى المنتمين لمذهب السَّلف في نشر مذهب أهل السُّنة والجماعة والتصدّي لأهل البدع وأرباب الخرافات.

المبحث السابع: الملحوظات على الكتاب.

كتاب (شنّ الغارات) كتاب جليل القدر غزيرُ الفائدة، اشتمل على مباحث مهمّة وتحقيقات نفيسة وتدقيقات لطيفة، إلّا أنه لفت نظري بعضُ الملحوظات أثناء انشغالي بتحقيقه والعمل على أخراجه ، وهي على النّحو التالي:

١ - عدم تحرير المؤلِّف ـ رحمه الله تعالى ـ لمذهب السّلف في باب الصّفات بصورة تامّة ودقيقة، وقد سبق الكلام على ذلك.

٢ - أنه وإن جعل قاعدةَ استدلاله ومرتكزَ احتجاجه الكتابَ والسُّنّةَ والإجماع، إلّا أنه وفي خضمّ دعمه لما يقرّره بإيراد أقوال العلماء لم يقتصر على أقوال أئمة السّلف وتابعيهم، بل جاوزهم إلى غيرهم من أتباع المدرسة الكلاميّة، وقد نتج عن ذلك أن تسرَّبَ بعضُ ما يخالف مذهب أهل السُّنة والجماعة إلى متن الكتاب دون أن ينتبه له أو ينبّه عليه.

ولعلّ مردّ إيراد المؤلِّف ـ رحمه الله ـ لتلك النُّقولات في الأصل إلى أمرين:

أ - أنه في بيئة أشعريّة في المجمل، يتشرّب أهلُها العقيدةَ الأشعريّة منذ نعومة أظفارهم ويتعصّبون لها، ومن الطبعيِّ في أيّ بيئة موجودة على هذه الصِّفة أن يعظّم أهلُها أئمّةَ مذهبهم الذي نشؤوا عليه وأن يثقوا بآرائهم لا سيّما في مثل هذه المسألة الكلاميّة التي طال الجدل فيها واحتدم، ومن هنا كان النّقلُ عنهم فيما أصابوا فيه الحقّ من الأسباب الرّئيسة للإقبال على هذا الكتاب وقبولِ الغَرَض الذي صُنِّف من أجله وهو إبطال القولُ بوحدة الوجود.

ب -أنّ الأشاعرة موافقون لقول السّلف في هذه المسألة في الجملة، فهم ينفون عن الله معيّة الذّات، وإذا كان الأمرُ كذلك فما المانعُ من نقل كلامهم الموافق للحقّ؟! وقد جرى عملُ كثير من علماء أهل السُّنة والجماعة على نقل كلام أساطين الأشاعرة والماتريديّة(1) في مسألة (عدالة

---

(1) فرقة كلاميّة تنسب إلى أبي منصور الماتريدي، نشأت بسمرقند في القرن الرابع الهجري، وآراؤها قريبة من آراء الأشاعرة مع شيء من الاختلاف، ولها انتشار في بلاد الهند وما جاورها، و كذلك في تركيا وبلاد ما وراء النّهر . انظر: شرح المقاصد في علم الكلام (271/2)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب (95)، الماتريدية دراسة وتقويماً لأحمد الحربي.

الصَّحابة) دون حرج أو غضاضة؛ لأنها من مسائل الاتّفاق بين الفريقين.

٣ -كثرة استطراد المؤلّف مما يشتِّت انتباه القارئ، ومن ذلك:

❖ أنه لـمّا ذكر أبيات سيديّ باب في التحذير من البدع وبيان تمام الدِّين[١]، وكان قد جاء فيها ذِكْرُ (غدير خُمّ) عَرَضًا ، فاستطرد المؤلِّفُ بذكر حديث "مَن كُنتُ مَولاهُ فعليٌّ مولاهُ" وأنّ النبيّ صلى الله عليه وسلّم إنما قاله هناك والإشارة إلى كثرة من رواه من الصّحابة ، ثم جرَّهُ ذلك إلى الكلام عن فضائل عليٍّ رضي الله عنه وإيرادِ كثير من الأحاديث والآثار الواردة في حقِّه، وقد أطال النَّفَس جدًّا حتى إنّ القارئ ليذهل عن النقطة المحوريّة الأولى، ومن المعلوم بداهةً أنّ هذا كلَّه أجنبيٌّ عن موضوع الكتاب.

❖ أنه حين نقل عن النّاصريِّ نصًّا ذُكِرَ فيه التوسُّل عاد فعرّف التوسُّل ثم استطرد فحكى اختلاف العلماء فيه وأدلّة كلّ فريق[٢].

❖ وقد يستطرد المؤلِّف استطرادًا جزئيًّا، كأن يريد أن يورد كلامًا لأحد الأعلام فإذا ذكر اسمه عرّف به وذكر تاريخَ وفاته ونحوَ ذلك ثم أورد الكلام المقصود، وهذا عنده من الكثرة بمكان، ومن ذلك ما يلي:

-قوله: "وقال أبو الحسن سَرِيُّ بنُ الـمُغَلِّس السَّقَطِيُّ ـ خال الجُنَيد وأُستاذُهُ ، تلميذُ معروف الكرخي، قال الـجُنَيدُ: أتت عليه ثمانون سنةً ما رُئيَ مضطجعًا إلّا في عِلّة موته، المتوفّى سنة إحدى وخمسين ومائتين رحمه الله تعالى ـ ما لفظُهُ -: ..."[٣] إلخ

---

(١) انظر (ص147) من النصّ المحقّق في هذه الدّراسة.

(٢) انظر (ص430) من النصّ المحقّق في هذه الدّراسة.

(٣) انظر (ص383) من النصّ المحقّق في هذه الدّراسة.

-وقوله :" .... السُّيُوطي في «التنوير» أنّ عبدَ الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمرَ بن الخطاب أبا عبد الرحمن العالـمَ العابدَ الزاهدَ ـ وأُمُّه: أَمَةُ الحميد بنت عبد الله بن عياض بن عمرو بن بلبل بن بلال أميمة بن الجلاح الأنصاريةُ الأَوسيةُ، المتوفى بالمدينة سنة أربع وثمانين ومائة عن ستٍّ وثمانين، رحمه الله تعالى ـ كَتَبَ ...." [(١)]إلخ

٤ -أنه قد يورد نقولًا اجتهد في التصرُّف فيها بما لا يُحِيل معناها إما باختصارها ـ وهو الأكثر ـ أو بالتأليف بين متفرِّقِها [(٢)] دون التّنبيه إلى تصرُّفه، وكأنه لا يُنبِّه إلى ذلك لأنّ المعنى لم يتغيَّر في المقام الأوّل، ولأنّ الألفاظ المؤلَّفة إنما هي للمنقول عنه لا لغيره.

٥ -أنه أكثر من حشد النُّقولات بصورة كادت أن تغيّب شخصيّة المؤلّف وحضورَه العِلميّ، والعذر للمؤلّف في هذا واضح وهو أنّ المدرسة العلميّة التي ينتمي إليها تنتهج هذه الطريقة في التأليف، من جهة التزامهم بالتقليد وتضييقهم فضاء الاجتهاد أو إغلاق بابه بالكليّة لئلّا يقع الواحد منهم في قول مخترع غير مسبوق، ومن هنا كانت قوّة الكتاب مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقدر ما فيه من نقولات مويّدة.

ولعلّ من نافلة القول الإشارةَ إلى أنّ ما كان مرغوبًا في زمن قد لا يكون مقبولًا أصلًا في زمان آخر.

(**١**) انظر (ص 612) من النصّ المحقّق في هذه الدّراسة.

(**٢**) علمًا أنه لا يؤلِّف بين نصوص متعدِّدة أو مختلفة وإنما في نصٍّ واحد استطرد فيه مؤلِّفه.

المبحث الثامن: وصف النُّسخة الخطّيّة، ونماذج منها.

منّ الله تعالى عليّ بالحصول على نسخة مصّورة من الكتاب أرسلها إليّ الشّيخُ أحمد مَزِيد بن عبد الحقّ البونيّ الجكنيُّ ـ وفقه الله ـ بعد أن قام بتصويرها من النُّسخة الأصليّة الموجودة في حوزة أحد أقارب الشّيخ محمد بن أبي مدين رحمه الله.

وهذه النُّسخةُ نسخةٌ فريدة مكتوبةٌ بخطّ المؤلّف، وهو خطٌّ مغربيٌّ جميل ومتقن، وعليها تصحيحات وتعليقات بخطّه أيضًا كتبها في الهامش.

وعدد لوحاتها: (339) لوحة، في كلّ لوح (22) سطرًا.

وآخر ثلاث لوحات عبارةٌ عن فهرسة للكتاب من صنع المؤلِّف رحمه الله تعالى.

نماذج من النُّسخة الخطية :

أ - اللوحة الأولى من النُّسخة الخطيّة:

ب -بداية قسمي:

165

شبهة وكاين بعد شطح وكاين غلط فيالها همة بلعقة وقال صاحب
بدء الأمالي

يراه المؤمنون بغير كيف ، وإدراك وضرب من مثال
فينسون النعيم إذا رأوه ، فيا خسران أهل الاعتزال

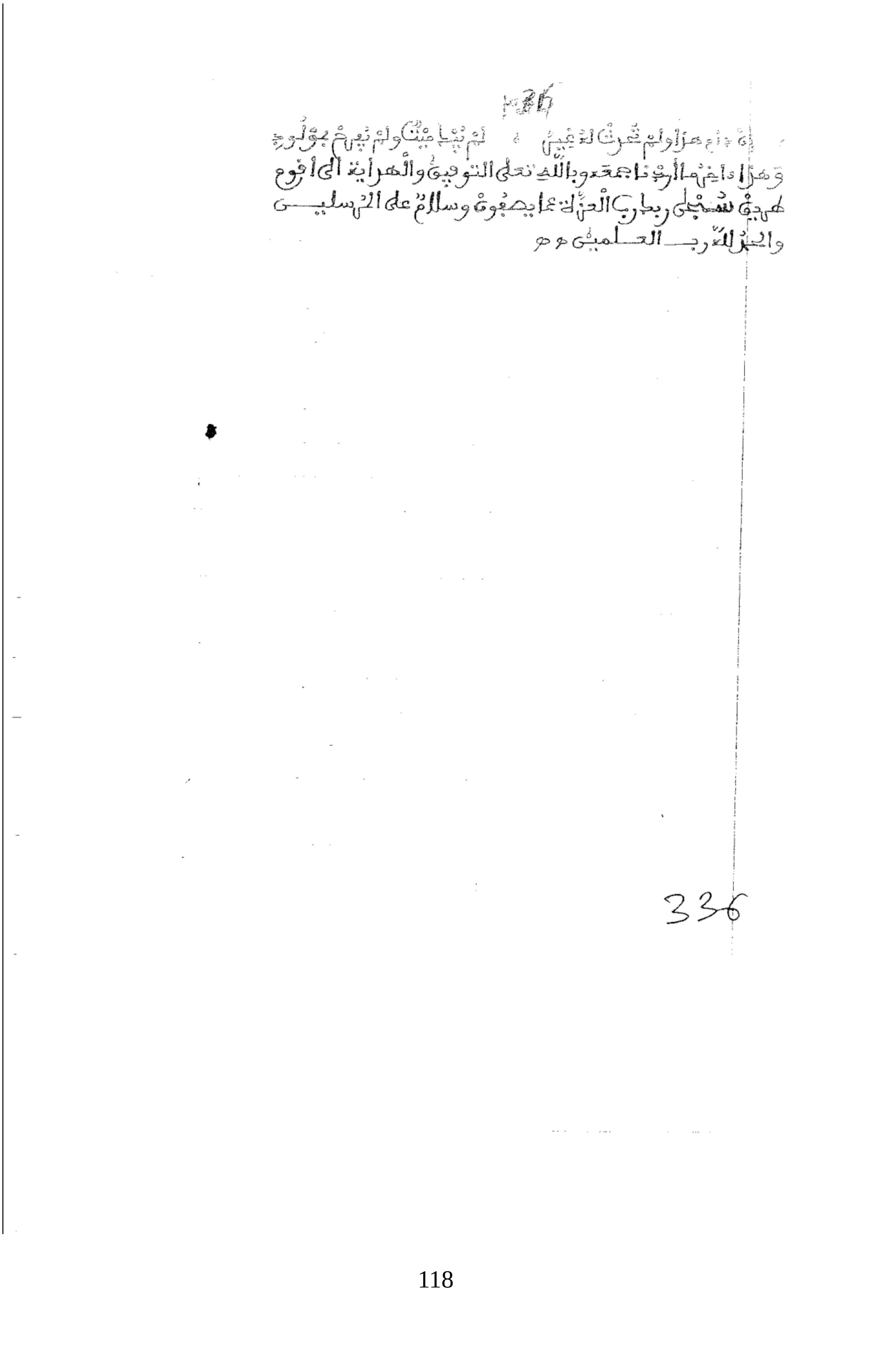
قلت فجاء مذهب أهل السنة من بين فرث أهل الوحدة ودم المعتزلة
لبنا خالصا سائغا للشاربين وكان شيخنا محمد عال بن عبد الودود
يقول سبحان المعتزلة لما نكروا ثم يتمثل بقول الشاعر

بكت عيني غداة البين دمعا ، وأخرى بالبكا بخلت علينا
فعاقبت التي بخلت بدمع ، بأن أغمضتها يوم التقينا

قلت وأكبر من دعوى الرؤية الآن دعوى الحلول والاتحاد فإن الأدلة
النقلية والبراهين العقلية قاطعة باستحالة الحلول والاتحاد عليه
سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا قال تقي الدين
ابن تيمية في كتابه الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ما نصه والحلول
والاتحاد نوعان عام وخاص فالعام كالذين يقولون إن الله بذاته حال في
كل مكان وأن وجوده عين وجود المخلوقات والخاص كالذين يقولون
بالحلول والاتحاد في بعض أهل البيت كعلي وغيره أو في بعض من يعتقد
فيه المشيخة كالحلاجية وأمثالهم ممن قال إن الله سبحانه حل واتحد بأمر
من الصحابة أو القرابة أو المشايخ فهو من هذا الوجه أكفر من النصارى الذين
قالوا بالاتحاد والحلول في المسيح فإن المسيح عليه السلام أفضل من
هؤلاء كلهم ومن قال بالحلول والاتحاد العام فضلاله أعم من ضلال النصارى
أهـ كلامه بلفظه وقال الشبيهي في كتابه تنزيه الاعتقاد عن الحلول
والاتحاد ما نصه وما زالت العلماء ومحققو الصوفية يبينون بطلان القول

165

جـ - اللّوحة الأخيرة التي ختم بها المؤلِّف ـ رحمه الله ـ موضوع كتابه:



[illegible] لم يتخذ صاحبة ولم [illegible]

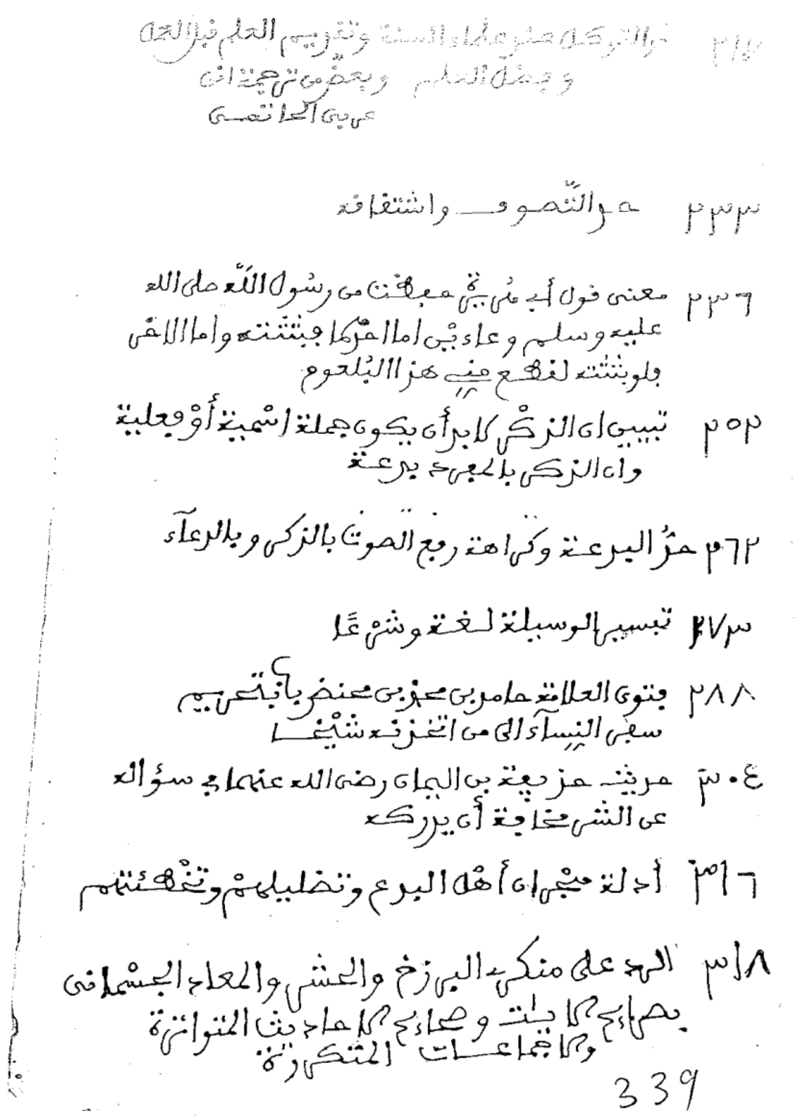
وهذا ما انتهى ما أردنا جمعه وبالله تعالى التوفيق والهداية إلى أقوم

طريق سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب العالمين هـ هـ

336

جـ – اللّوحة الأخيرة من الكتاب:



339

القسم الثاني

النصُّ المحقّق

قلتُ: وأكبرُ مِن دعوى الرُّؤية [1] الآن دَعْوى الحُلُول [2] والاتِّحاد[3]، فإنّ الأدلّةَ النقليّة والبراهينَ العقليّة قاطعةٌ باستحالة الحُلُول والاتِّحادِ عليه سبحانه وتعالى ع مّايقول الكافرون والجاحدون عُلُوًّا كبيرًا!

قال تقيُّ الدِّين ابنُ تيميّةَ [1] في كتابه «الجواب الصَّحيح لم ن بدَّلَ دِينَ المسيح» ما نصُّه – :"والحُلُول والاتِّحاد نوعان: عامٌّ وخاصٌّ.

---

(١) يشير المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ إلى دعوى بعض دجاجلة المتصوِّفة أنهم يرون الله في الدّنيا بأمّ أعينهم، ولا ريب أنّ هذا من أبطل الباطل بل هو كفرٌ صريحٌ باتّفاق المسلمين، وقد أفاض (أعني: المصنّف) في الكلام على هذه المسألة في القسم الأوّل من المخطوطة.

وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة حول هذه المسألة في: مجموع فتاويه (179/2) و(393/3) و(512/6).

(٢) هو الاعتقادُ بأنّ الله تعالى قد (حلّ في جميع مخلوقاته) ـ وهو الحُلُول العامّ ـ أو(في بعضها) ـ وهو الحُلُول الخاصّ ـ، وهو مذهبٌ قديم كان موجودًا في الأُمَم الوثنية وغيرِها ثُمّ انتقل إلى الضُّلَّال مِن هذه الأمّة، وأوّلُ مَن قالَ به هو عبدُ الله بن سبأ اليهوديُّ المعروف بـ(ابن السّوداء) الذي تظاهر بالإسلام ثمّ ادّعى اللّاهوتيّة في عليٍّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه. انظر: الملل والنِّحَل (175/1)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (171/2)، التعاريف للمُناوي (295)، دستور العُلَماء (38/2)، موسوعة الأديان الميسَّرة (221)، جامع الفِرَق والمذاهب الإسلاميّة (79).

(٣) هو الاعتقادُ بأنَّ ذاتَ الله تعالى قد امْتَزَجَتْ بذاتِ غيرِه من المخلوقات امتزاجًا كلِّيًّا أو جزئيًّا، وأمّا بلسان الصُّوفيّة فهو –:"شُهُودُ وُجُودٍ واحدٍ مطلقٍ مِن حيث أنَّ جميعَ الأشياء موجودةٌ بوُجُودِ ذلك الواحد، معدومةٌ في أنفسها، لَا مِن حيث أنَّ لِمَا سِوى الله تعالى وُجُودًا خاصًّا به يصير متَّحِدًا بالحقِّ".

والاتِّحاد على نوعين:

أ –اتِّحادٌ عامٌّ: وهو القول بأنّ الله تعالى هو عينُ وُجُود الكائنات، وهو قول زنادقة الصُّوفيّة.

ب -اتِّحادٌ خاصٌّ: وهو القول بأ نّ اللّاهُوتَ والنَّاسُوتَ اختَلَطَا وامتَزَجا كاختلاطِ اللَّبَن بالماء، وهو مذهب يعقوبيّة النصارى ومَن وافقهم من غالية المنتسبين إلى الإسلام.

انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (172/2)، التعريفات (22)، موسوعة الأديان الميسّرة (221)، المعجم مصطلحات الصُّوفيّة لعبد المنعم حنفي (9)، معجم ألفاظ الصُّوفيّة للشّرقاوي (25).

فالعامُّ كالذين يقولون : إنَّ الله بذاته حالٌّ في كلِّ مكان، وأنَّ وجودَهُ غيرُ وجودِ المخلوقات.

والخاصُّ كالذين يقولون بالحُلُول والاتِّحاد في بعض أهل البيت كعليٍّ وغيرِهِ، أو في بعضِ مَن يُعْتَقَدُ فيه المشيخةُ كالحلاَّجيّة [٢] وأمثالِهِم، فمَن قال : إنّ الله سبحانه حلَّ واتّحَدَ بأحدٍ من الصَّحَابةِ أو القَرابةِ أو المشايخِ فهو مِن هذا الوجْهِ أكفرُ مِن النَّصارى الذين قالوا بالاتِّحاد والحُـلُول في المسيح، فإنَّ المسيحَ ـ عليه السَّلام ـ أفضلُ مِن هؤلاء كلِّهم، ومَن قال بالحُـلُول والاتِّحاد العامِّ فضلالُهُ أعمُّ مِن ضَلَال النَّصارى" انتهى كلامُه بلفظه[٣]

وقال السُّيُوطيُّ [٤] في كتابه «تنزيه الاعتقاد عن الحُلول والاتِّحاد» ما نصُّه -: "وما زالتِ العلماءُ ومحقِّقو الصُّوفيّة يبيِّنون بُطـلانَ القول [ل 166] بالحُلول والاتِّحاد، وينبِّهون

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام النُّمَيريُّ الحرّاني: تقيُّ الدِّين، إمامٌ مجتهد، اشتهر بـ(شيخُ الإسلام)، مولدُهُ في حرّان سنة 661هـ، انتقل أهلُه إلى دمشق وهو صغير فبزّ الأقرانَ وذاع صيتُه في الآفاق، حَمَلَ لواءَ الاجتهاد والتجديد فكثُرَ معارضوهُ وأُوذي بسببِ ذلك كثيرًا حتى توفِّي في القَلْعَةِ مسجونًا سنة 728هـ وكان ـ بحقٍّ ـ ماليءَ الدُّنيا وشاغلَ الناس، من آثاره: منهاج السُّنة، درء التعارض، الفُرقان. انظر: معجم الذهبي (25)، فوات الوفيّات (124)، الوافي بالوفيّات (11/7)، الدُّرر الكامنة (168/1).

(٢) الحلّاجية: فِرْقةٌ من الحلوليّة، ينتسبون إلى الحسين بن منصور الحلّاج المقتول صَلْبًا سنة 300هـ، وقد كان في أوّل أمرِهِ يتكلَّم بلسان الصُّوفيّة على سبيل الشَّطْح، ثم ترقّى بألوانٍ من الحِيَل والمخاريقِ حتى ادَّعى الإلهيّة لنفسه وافتتن به خَلْق، والحلاّجيّةُ يزعمون أنّ الله قد حَلَّ في جَسَدِ الحلّاج، وأنّ معبودَهم يحلُّ في الصُّوَر الجميلة. انظر: الفَرْق بين الفِرَق (246)، التبصير في الدِّين (132)، السِّيرة الحلبيّة (410/1).

(٣) الجواب الصحيح (95/1) باختصار يسير.

(٤) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخُضِريُّ السُّيوطيُّ: أبو الفضل ، علاّمة متفنِّن كثير التّصانيف، مولدُهُ سنة 849 هـ، توفِّي والدُه وله خمسُ سنين، اجتهد في الطَّلَب حتى بلغ الغاية أو كاد، ولمـّا بَلَغَ أربعين سنة اعتزل النّاس و تجرَّدَ للعبادة، وشَرَعَ في تحرير مؤلّفاتِه ، توفِّي سنة 911هـ. من آثاره: الجامع الصغير، الأشباه والنظائر، جمع الجوامع في النحو. انظر: الضّوء اللّامع (65/4)، شذرات الذّهب (51/8)، الأعلام (301/3)، معجم المؤلفين (128/5).

على فسادِه ويحذِّرون من ضلاله" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال القاضي عِياض[٢] في «الشّفا» ما نصُّه -: "أجمع المسلمون على كُفْرِ أصحاب الحُلول ومَن ادّعى حُلُولَ البارئِ سبحانه في أحَدِ الأشخاص ، كقولِ بعض المتصوّفة والباطنيّةِ[٣]

....

---

(١) تنزيه الاعتقاد عن الحُلول والاتحاد [ضمن الحاوي من الفتاوي] (123/2).

(٢) عِيَاض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبيُّ : أبو الفضل ، قاضي سِبْتَة وأحَدُ عُلَماء المالكيّة الكبار، مولدُهُ في سِبْتَة سنة 446 هـ وأصله مِن الأندلس، برع في علومٍ كثيرة كالفقه واللُّغَة والحديث والأدب وأيّام النّاس، توفِّي سنة 544هـ. من آثاره: الشِّفا، شرح مسلم، مشارق الأنوار . انظر: وفيّات الأعيان (483/3)، البداية والنّهاية (225/12)، الدّيباج المُذَهَّب (168)، شذرات الذّهب (138/4).

(٣) تسميةٌ عامّةٌ تُطلق على جميع الذين يقولون بأنّ لكلّ ظاهر باطناً، ولكلّ تنزيل تأويلًا، وهم فِرَقٌ كثيرة كالإسماعيليّة (وقد يُخَصُّون بهذا اللَّقَب) والخُرَّمِيَّة والقَرامطةِ والنُّصَيريّة والدُّرُوز وغيرِهم.

و(الباطنيةُ) تسميةٌ متداولة عند شعوب كثيرة قبل الإسلام، وتعني: أنّ للنُّصُوص المقدَّسة معاني قريبةً غيرُ مرادة، وأُخرى باطنةً هي المقصودةُ غير أنه لا يعلمها إلا القِلّة.

وقد أشار شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ إلى أنّ اسم (الباطنيّة) قد يقال في كلام النّاس على صنفين :

الصِّنف الأوّل: مَن يقول إنّ للكتاب والسُّنَّة باطنًا يخالف ظاهرها ، وهؤلاء نوعان:

النوع الأول: مَن يرى ذلك في العِلْميّات والعمليّات.

النّوع الثاني: مَن يرى ذلك في العمليّات دون العلميّات، وهؤلاء على قسمين:

القسم الأوّل: مَن يقول برفع الظّواهر عن الناس عامّةً في سائر العبادات العمليّة حتى الصّلاة والصَّوم والحجّ والزكاة وتحريم المحرَّمات مِن الفواحش والظُّلم والشِّرك ونحو ذلك .

القسم الثاني: مَن يقول برفع الظّواهر عن الخواصّ فقط دون الجمهور، وهذا القسم موجودٌ في كلٍّ مِن:

- القرامطة المظهرين للرَّفْض .
- زنادقة الصُّوفيّة من الاتحاديّة الحلوليّة .
- غالية المتكلِّمة كابنِ رشد وغيره.

الصِّنف الثاني : مَن يتكلَّم في الأمور الباطنة من الأعمال والعُلُوم لكن مع قولهم إنها توافق الظاهر،

والنّصارى والقَرامطة[١] " انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وقال الشّيخُ عزُّ الدِّين بنُ عبد السَّلام [٣] في «قواعده الكبرى» ما نصُّه –: "ومَن زعم أنَّ الله يَحُلُّ في شيءٍ من أجساد الناس أو غيرِهم فهو كافر" انتهى كلامُه بلفظه[٤]

وقال المحقِّقُ اليوسي[٥] في كتابه «مَشْرَب العامِّ والخاصّ من كلمة الإخلاص» ما نصُّه –: "أمّا مَن اعتقد الحُلولَ والاتّحادَ فلا خلافَ في كُفْره؛ إذ الحُلُول والاتّحاد يؤدّي إلى انتفاءِ

وهؤلاء هم المشهورون بالتّصوُّف عند الأُمّة ، وقد اتفقوا على أنّ مَن ادَّعى باطنًا يخالف الظاهرَ فهو منافق زنديق.

انظر: الفَرْق بين الفِرَق (265)، المِلَل والنِّحَل (192/1)، بيان تلبيس الجهميّة (168/2)، مصرع التّصوُّف (33)، موسوعة الأديان الميسّرة (127).

(١) فِرْقةٌ باطنيّةٌ تُنسَبُ إلى رجلٍ من الأنباط يقال له حمدانُ بنُ الأشعث ويلقَّب بـ(قُرْمُط) أو (قُرْمُطوَيْه)، ظَهَرَتْ بسَواد الكوفةِ سنةَ 278هـ، وهي في الأصل مِن فِرَقِ الإسماعيليّة التي تمرّدت عليها ثمّ استقلّت، يقوم مذهبُهم على تعطيلِ الشّرائع وجَحْدِ النبوّات واستباحةِ المحظورات، فظاهرُهُ الرَّفْضُ وباطنُهُ الكُفْرُ المحض، وهم يأخذون بأقوالِ الفلاسفة في كثيرٍ مِن عقائدهم . انظر: فِرَق الشِّيعة (72)، مقالات الإسلاميِّين (26)، بيان تلبيس الجهميّة (79/2)، منهاج السُّنة النّبويَّة (258/8).

(٢) الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى (283/2) بتصرّف.

(٣) عبد العزيز بن عبد السّلام السُّلَميُّ الدّمشقيُّ: أبو محمد، فقيهٌ أصوليٌّ بلغ رُتبة الاجتهاد وانتهت إليه رئاسةُ مذهب الشّافعية في زمانه، يُلَقَّب بـ(سُلطان العلماء)، مولدُهُ سنة 577هـ، كان ناسكًا ورعًا صدّاعًا بالحقّ وقد سُجِنَ بسبب ذلك وأُوذي، توفِّي بمصر سنة 660هـ، له: تفسيره، قواعد الأحكام، شجرة المعارف. انظر: تاريخ الإسلام (416/48)، فوات الوفيّات (683/1)، طبقات الشافعية الكبرى (209/8)، البداية والنِّهاية (235/13).

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (146).

(٥) الحسن بن مسعود بن محمد اليُوسِي: أبو علي، فقيهٌ مالكيٌّ من أهل المغرب بارعٌ في الأدب، مولدُهُ سنة 1040هـ ونسبتُه إلى (آيت يوسي) قبيلةٌ بربريّة، كان يُلقَّب بـ(غزاليّ وقته) لكلامِهِ في دقائق التصوُّف، كما كان متضلِّعًا من العلوم العقليّة والنّقلية إذا تكلّم أتي بما يُبْهِر العُقُول، انتقل في آخر حياتِهِ إلى البادية فاستقرّ عند قبيلته حتى توفِّي سنة 1102 هـ، من مصنّفاته: مَشْرَبُ العامِّ والخاصّ، القول الفصل،

الحالِّ، ومع ذلك فاستحالتُهُ ظاهرةٌ في الشَّاهد فلا عذرَ لصاحبه" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال الفخرُ الرازي [٢] في «تفسيره» ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] ـ ما نصُّه –: "هذه اللَّفظةُ تدُلُّ على أنَّ ذاتَه منزَّهةٌ عن الحُلول في المحلِّ كما تقول النّصارى والحُلوليّة؛ لأنه لمّا كان ربَّ العالمين كان خالقًا لكلِّ ما سواه، والخالقُ سابقٌ على المخلوق، فكانت ذاتُهُ موجودةً قبل كلِّ مَحَلٍّ، فكانت ذاتُهُ غنيّةً عن كلِّ مَحَلٍّ، فبَعْدَ وجودِ المحَلِّ امتنع احتياجُهُ إلى المحَلِّ" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ [٤] في كتاب «المناقب من فتح الباري» ـ في الكلام على قوله صلّى الله عليه وسلّم –: "اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ» بعد كلامٍ ـ ما نصُّه –

المحاضرات في اللُّغة والأدب. انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (108/7)، الأعلام (223/2)، مقدِّمة محقِّقِ كتابِه مشرب العامِّ والخاصّ (20/1).

(١) مَشْرَبُ العامِّ والخاصّ من كلمة الإخلاص (449/1).

(٢) محمد بن عمر بن الحسين القرشيُّ التيميُّ البَكريُّ : أبو المعالي ، رأس متكلِّمي زمانه و أحدُ فقهاء الشافعيّة وأصوليِّيهم، يُعرَف بـ(الفخر الرّازي) وبـ(ابن خَطِيب الرّي)، مولدُهُ سنة 544هـ، اشتهرت تصانيفُه في حياته على كثرتها، وكان مُعَظَّمًا عند الملوك وغيرِهم موفورَ الحُرمة مجدودًا في دُنياه متوسِّعًا فيها، توفِّي سنة 606هـ، له: مفاتيح الغيب، المطالب العالية، أساس التقديس. انظر: وفيات الأعيان (248/4)، تاريخ الإسلام (212/43)، الوافي بالوفيّات (175/4)، البداية والنِّهاية (55/13).

(٣) التفسير الكبير (151/1).

(٤) أحمد بن عليِّ بنِ محمّد الكنانيُّ العسقلانيُّ: أبو الفضل، حافظٌ بارعٌ شافعيُّ المذهب، مولدُهُ في القاهرة سنة 773هـ، يُعرف بـ(ابن حَجَر) وهو لَقَبٌ لبعض آبائه، اشتهر بالتّحقيق في عِلْمِ الحديث وسِعَةِ الاطّلاع فيه، وقد رُزِقت تصانيفه القبول، تولّى القضاءَ مرّات، وتوفِّي سنة 852 هـ له: فتح الباري، الإصابة، الدّرر الكامنة. انظر: الضّوء اللّامع (36/2)، شذرات الذّهب (270/7)، طبقات المفسِّرين للداودي (329)، الأعلام (178/1).

:"ومُعْتَقَدُ سَلَفِ الأُمّـة وعُلَماءِ السُّنة أنَّ الله منزَّهٌ عن الحَرَكَةِ والتحوُّلِ[١] والحُلُول، ليس كمثله شيء" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وقال عبدُ القادر بن محمد بن محمد سالم المجلسيُّ [٣] في كتابه «المباحث الجليلة ، في تحرير مقاصد الوَسِيلة» ما نصُّه -:"ومدَّعي الحُلولِ والاتِّحادِ لا خلافَ في كُفْرِهِ والعياذُ بالله تعالى من ذلك" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

وقال خاتمةُ [ل 167] المحقِّقين ابنُ حجر الهيتميُّ [٥] في «شرحه الأربعين النوويّة» ـ في الكلام على الحديث الرّبّانيِّ: "مَنْ عَادَى لِيْ وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ» ـ ما نصُّه -: "وزَعْمُ

(١) ما ذكره الحافظ ابنُ حجر ـ رحمه الله تعالى ـ يُعَدُّ "مِن النَّفيِ المفصَّل المحدَثِ الذي لم يدُلّ عليه نصٌ مِن كتاب الله ولا سُنَّتِه صلى الله عليه وسلم، بل هذا النفيُ عند المتكلِّمين يتضمَّن نفيَ صفاتٍ ثابتةٍ ولائقةٍ بالله كالنُّزول والإتيانِ والمجيءِ والعُلُوِّ والاستواءِ على العرش، وليس الأمر كما قال الحافظ.

كما أنّ النَّفي المفصَّل ليس هو طريقةَ الوحيين الكتابِ والسُّنة ولا مِن هدي السَّلَف، بل هو خلافُ ما عليه سَلَفُ الأُمَّة وأتباعُهم بإحسان، كما بيَّن ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ ـ رحمه الله ـ في الحمويّة والتدمريّة". التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري للشبل (52) بتصرُّفٍ يسير. وانظر للاستزادة أيضًا: أخطاء فتح الباري في العقيدة [رسالة الشيخ عبد الله الدويش] (25).

(٢) فتح الباري (124/7). تنبيه: في الأصل المخطوط "سلف الأئمّة" وهو سبق قلم.

(٣) عبد القادر بن محمد بن محمد سالم المجلسيُّ: فقيهٌ مالكيٌّ متفنِّن، ينحدر من بيت علمٍ وفضلٍ، قام على محضرةٍ عُليا للدّراسات الفقهيّة حتى توفِّي سنة 1337هـ، فقام عليها أبناؤه من بعده، من مصنَّفاته: لوامع الدُّرَر، المباحث الجليلة في تحرير مقاصد الوَسِيلة ، قرّة العينين. انظر: كتاب: بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (521)، حياة موريتانيا (52/2).

(٤) هذا الكتاب غير مطبوع.

(٥) أحمد بن محمد بن علي بن حجر السّعديُّ الهيتميُّ المكيُّ: أبو العباس، فقيهٌ شافعيٌّ متصوِّف، مشاركٌ في فنون كثيرة، مولدُهُ في محلّة (أبي الهيتم) من إقليم الغَرْبِيَّة بمصر سنة 909هـ، أَذِنَ له بعضُهم بالإفتاء والتّدريس وهو دون العشرين، كما رُزِقَ كثرة التّصنيف، توفِّي سنة 974 هـ ودُفِنَ بالمعلاة بمكة ، من آثاره: الصَّواعق المحرقة ، كفّ الرّعاع ، الزّواجر عن اقتراب الكبائر . انظر: النُّور السّافر (258)، الأعلام (234/1)، معجم المؤلِّفين (152/2).

الحُلوليّة والاتحاديّة أنه تعالى عَينُ عبدِهِ أو حالٌّ فيه ضلالٌ وكُفْرٌ إجماعًا، فاحذرهم فإنهم ربما لبَّسُوا على ضُعَفَاء العُقُول فاستهووهم وأَضَلُّوهم لتزيّ بهم بزيِّ الصُّوفيّة، والصُّوفيّةُ بريئون منهم، فقاتَلَهم الله أنى يؤفكون!" انتهى كلامُه بلفظه(١)

قلتُ: قد حكى مَن أَلَّفَ في الملل والنِّحَل كابنِ حزمٍ (٢) والشِّهرستانيِّ(٣) وغيرِهما إجماعَ الأُمَّة على عدِّ غُلاة الصُّوفيّة في الفِرَق الزّائغة كالباطنيّة وأهلِ الوُحدة والحُلوليّة والرّافضة وغيرِ ذلك مِن الفِرَق الدُّعاة إلى ما يُعْلَمُ بالضّرورة أنه خلافُ ما جاءَ به محمد صلّى الله عليه وسلّم إلى الثقلين من عند رب العالمين، وأنهم مِن أشرِّ تلك الفِرَق ضررًا، وأعظمِهم جنايةً على الإسلام؛ لِمَـا يظهرون من النُّسْكِ والزُّهد فيستميلون بذلك عوامَّ المسلمين، فإذا ألقوا إليهم أزمَّتَهم حَمَلُوهم على ما يُسِرُّونه من العقائد الفاسدة، فصارَ ضررُهم متعدِّيًا إلى الغير، وضررُ غيرهم من الكُفّار والفُسَّاق مقصورٌ على أربابه، ومعلومٌ أنّ الضَّرَرَ المتعدِّي أعظمُ مِن القاصر، وكذلك النَّفْعُ.

أخرج ابنُ عبد البرِّ في جامعه عن أبي هريرةَ وأبي الدَّرداء رضي الله عنهما ـ يرفعانه ـ:

---

(١) فتح المبين لشرح الأربعين (242) باختصارٍ يسير.

(٢) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأمويُّ مولاهم: أبو محمد الأندلسيُّ، حاملُ راية الظّاهريّة الفقيهُ الحافظ، مولدُهُ بقرطبة سنة384هـ عُرِفَ بسِعَةِ الاطِّلاع وقوّةِ العارضة، ونُقِمَ عليه حِدَّةُ لسانه مع مخالفيه، اعتزل الناس في (لَبْلَة) بالقُرْب مِن إشبيلية، وتوفِّي سنة 456هـ. قيل: إنَّ مؤلفاته تجاوزت الأربعمائة كتاب، مرها: المحلّى، الفِصَل، الإحكام. انظر: نفح الطِّيْب (77/2)، وفيات الأعيان (325/3)، سير أعلام النبلاء (184/18)، البداية والنِّهاية (91/12).

(٣) محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشَّهرستانيُّ (بفتح الشِّين): أبو الفتح، فقيهٌ شافعيٌّ بارعٌ في علم الكلام والوعظ، مولدُهُ سنة 467هـ، اتُّهِمَ بالميل إلى أهل البدع والإلحاد والمبالغةِ في نُصرة الفلاسفة والذّبِّ عنهم، توفِّي سنة 548هـ. مِن آثاره: نهاية الإقدام، الملل والنِّحَل، وتلخيص الأقسام. انظر: الأنساب (475/3)، العِبَر في خبر من غبر (132/4)، الوافي بالوفيّات (229/3)، طبقات الشّافعية (323/2)، النجوم الزاهرة (305/5).

"إنَّ في بعض كُتُبِ الله: إِنَّ لله عِبَادَاً أَلْسِنَتُهُمْ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَقُلُوْبُهُمْ أَمَرُّ مِنَ الصَّبِرِ، لَبِسُوْا مُسُوْكَ الضّأْنِ مِنَ اللِّيْنِ، يَجْتَرُّوْنَ الدُّنْيَا مِنَ الدِّيْنِ، إِيَّايَ يُخَادِعُوْنَ وَبِيْ يَسْتَهْزِئُوْنَ؟! لَأُتِيْحَنَّ لَهُمْ فِتْنَةً تَذَرُ الْحَلِيْمَ مِنْهُمْ حَيْرَانَ" انتهى(١).

ورواه أيضًا موقوفًا على كَعْب الأحبار(٢).

ورواه الطَّبريُّ(٣) في تفسير قوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [البقرة:٢٠٤] موقوفًا على سعيد المَقْبُرِيِّ(٤).

ورواهُ الترمذيُّ من حديثِ ابن عمر بنحوِ ما رواهُ ابنُ عبدِ البَرِّ مِن حديث أبي هُريرةَ(٥).

ورواه مِن حديثِ أبي هُريرةَ [ل 168] بلفظ -:"يَخْرُجُ فِيْ آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَخْتِلُوْنَ الدُّنْيَا بِالدِّيْنِ، وَيَلْبَسُوْنَ لِلنَّاسِ مُسُوْكَ الضَّأْنِ مِنَ اللِّيْنِ، أَلْسِنَتُهُمْ أَحْلَى مِنَ السُّكَّرِ، وَقُلُوْبُهُمْ قُلُوْبُ الذِّئَابِ، يَقُوْلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَبِيْ تَغْتَرُّوْنَ وَعَلَيَّ تَجْتَرِئونَ؟! فَبِيْ حَلَفْتُ لَأَبْعَثَنَّ عَلَى

(١) خرّجه ابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (189/1)، وقد ضعّف إسنادَه الحافظُ العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار (39/1).

(٢) أخرجه ابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (189/1).

(٣) محمد بن جرير بن يزيد الطّبري: أبو جعفر، إمامٌ متبحِّرٌ جَمَعَ مِن العُلُوم ما لم يُشارِكْهُ فيه أحدٌ من أهل عصره، مولدُهُ سنة 224هـ، كان ذا عِبادة وزهدٍ وورعٍ وقيامٍ بالحقّ، وقد وقعت له فتنةٌ مع الحنابلة فنُسِبَ إلى الرّفض باطلًا، توفيِّ سنة 310هـ، من آثاره: تاريخ الأُمَم والملوك، جامع البيان، تهذيب الآثار. انظر: تاريخ بغداد (162/2)، سير أعلام النّبلاء (267/14)، الوافي بالوفيّات (212/2)، البداية والنِّهاية (145/11).

(٤) أخرجه الطبريُّ في تفسيره (313/2).

(٥) خرّجه الترمذيُّ في كتاب الزُّهد برقم (2405) وقال-:"حديثٌ حسنٌ غريب"، وضعَّفه الألبانيُّ في ضعيف الترمذيّ، وفي الجامع الصغير برقم (6419).

أُوْلَئِكَ فِتْنَةً تَدَعُ الْحَلِيْمَ مِنْهُمْ حَيْرَانَ!»(١).

ورواه أبو داودَ وابنُ ماجـه من حـديث أبي الـدَّرداءِ رضي الله عـنه مـرفوعًا بلفظ-:

"أَوْحَى اللهُ تَعَالَى إِلَى بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ: قُلْ لِلَّذِيْنَ يَتَفَقَّهُوْنَ لِغَيْرِ الدِّيْنِ وَيَتَعَلَّمُوْنَ لِغَيْرِ الْعَمَلِ وَيَطْلُبُوْنَ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ، يَلْبَسُوْنَ لِلنَّاسِ صُوْفَ الْكِبَاشِ وَقُلُوْبُهُمْ كَقُلُوْبِ الذِّئَابِ، أَلْسِنَتُهُمْ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَقُلُوْبُهُمْ أَمَرُّ مِنَ الصَّبِرِ : إِيَّايَ يُخَادِعُوْنَ وَبِيْ يَسْتَهْزِئُوْنَ ! لَأُتِيْحَنَّ لَهُمْ فِتْنَةً تَدَعُ الْحَكِيْمَ حَيْرَانَ!"(٢).

ورواه أبو نُعَيمٍ في الحِلْية في ترجمة فَرْقَد السَّبَخيِّ عنه عن أنسِ بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا، ولفْظُهُ:- "أَوْحَى اللهُ تَعَالَى إِلَى نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ : مَا بَالُ عِبادٍ يَدْخُلُوْنَ بُيُوْتِيْ (يعني: المساجِدَ) بِقُلُوْبٍ غَيْرِ طَاهِرَةٍ وَأَيْدٍ غَيْرِ نَقِيَّةٍ ، أَبِيْ يَغْتَرُّونَ وَإِيَّايَ يُخَادِعُوْنَ ؟! وَعِزَّتِيْ وَجَلَالِيْ وَعُلُوِّيْ فِي ارْتِفَاعِيْ لَأَبْتَلِيَنَّهُمْ بِبَلِيَّةٍ أَتْرُكُ الْحَلِيْمَ فِيْهِمْ حَيْرَانَ ، لَا يَنْجُوْ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ دَعَا كُدُعَاءِ الْغَرِيْقِ"(٣).

---

(١) خرّجه الترمذيُّ في كتاب الزُّهد برقم (2404)، وابنُ المبارك في كتاب الزُّهد، باب: مَن طلب العلم لعَرَضٍ في الدُّنيا برقم (50).

والحديث ضعّفه الألبانيُّ في ضعيف سُنَن الترمذيِّ، وقال عنه في ضعيف الترغيب والترهيب برقم (13) -:"ضعيفٌ جدًّا".

(٢) خرّجه ابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (189/1)، والخطيبُ البغداديُّ في الفقيه والمتفقه (342/2).

وإسنادُ الحديث ضعيفٌ جدًّا؛ لأنّ فيه عثمانَ بنَ عبد الرحمن الوقّاصي، قال عنه ابنُ مَعين ــ كما في المجروحين (98/2) ــ -:"ليس بشيء"، وقال البخاريُّ في الضُّعفاء الصغير (81) -:"تركوه"، وقال أبو حاتم الرازي ــ كما في تهذيب التهذيب (122/7) ــ -:"متروك الحديث ذاهب".

تنبيه:

وهِمَ المصنِّفُ ــ رحمه الله تعالى ــ في عزوه هذا الحديثَ لسُنَن أبي داود وسُنَن ابن ماجه، والظاهر أنه اغترَّ بما في حياة الحيوان الكبرى (365/1) لأنه من مراجعه في هذا الكتاب. والله أعلم

(٣) حلية الأولياء (48/3).

قال أبو نُعَيمٍ [١] -:"لم يَرْوِهِ عن أنسٍ غيرُ فَرْقَدٍ، ولا عنه إلاَّ وهب بن راشد، ووهبٌ وفَرْقَدٌ غيرُ محتجٍّ بحديثهما وتفرُّدِهما" انتهى كلامُ أبي نُعَيم بلفظه[٢].

قلتُ: فَرْقَدُ بن يعقوبَ السَّبَخيُّ - بسينٍ مهمَلة، ثمّ بباءٍ موحَّدة مفتوحتين ، ثمّ خاءٍ معجمة - هو أبو يعقوبَ الزّاهدُ البصريُّ، روى عن أنسٍ وسعيدِ بن جُبير، وعنه الحمّادان.

قال الترمذيُّ: تكلَّمَ فيه يحيى بنُ سعيد القطّان، وقد روى عنه الناس[٣].

وقال البخاريُّ: في حديثه مناكير[٤].

ووثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ[٥].

---

(١) أحمد بن عبد الله بن أحمد المِهْرانيُّ الأصبهانيّ: أبو نُعَيم، حافظٌ صوفيّ، مولدُهُ سنة 336 هـ، أجاز له مشايخُهُ وله ستُّ سنوات، ورحل إليه الحفَّاظُ لعلوِّ أسانيده مع الحفظ والتضلُّع في الحديث وفنونه، تُكُلِّمَ فيه بلا حُجَّة، مِن آثاره: حِلْية الأولياء، معجم الصّحابة ، كتاب الإمامة والرَّدّ على الرّافضة، توفِّيَ سنة 430هـ انظر: تذكرة الحفّاظ (1092/3)، سير أعلام النبلاء (453/17)، لسان الميزان (201/1)، طبقات الحفّاظ (423).

(٢) حلية الأولياء (48/3).

(٣) تهذيب الكمال (167/23).

(٤) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (27/6)، تهذيب الكمال (167/23)، ميزان الاعتدال (417/5).

(٥) انظر: الكامل في ضُعَفاء الرجال (27/6)، الضُّعَفاء والمتروكين لابن الجوزي (4/3)، تهذيب الكمال (166/23)، الكاشف (120/2).

الترجمة:

يحيى بن مَعِين بن عون بن زياد الغَطَفاني مولاهم: أبو زكريا البغداديّ، ثقةٌ حافظٌ مشهور، مِن أعلم الناس بالرِّجال، مولدُهُ سنة 158هـ، وصفه الإمامُ أحمدُ بأنه " رجلٌ خَلَقَهُ الله لهذا الشّ أن يُظْهِرُ كَذِبَ الكذّابين!"، توفِّيَ بالمدينة سنة 233هـ، وحُمِل على سرير النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وحديثُهُ مخرّج في الكتب السّتة. انظر: تاريخ بغداد (177/14)، تاريخ مدينة دمشق (3/65)، تهذيب الكمال (31/ 543)، تهذيب التهذيب (246/11).

وقال أحمدُ: هو رجلٌ صالح[1].

مات سنَةَ إحدى وثلاثين ومائة.

وحكى الطّبريُّ في الجزء الأوّل مِن تاريخه [2]، وابنُ كثيرٍ [3] في الجزء الأول من تاريخه [4]، وابنُ عساكِرَ [5] في الجزء الثالث مِن [ل 169] تاريخه لدمشق[6]: أنَّ ذلك النبيَّ أرميا بن حلقيا عليه الصَّلاةُ والسَّلام.

و(الصَّبِرُ) ـ كَكَتِفٍ ـ: عُصَارةُ شَجَرٍ مُرٍّ كما في القاموس[7].

---

(١) انظر: الكامل في ضُعَفاء الرجال (27/6)، الضُّعَفاء والمتروكين لابن الجوزي (4/3)، تهذيب الكمال (166/23).

(٢) انظر: تاريخ الطّبري (321/1)، تفسير الطّبري (38/15).

(٣) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيُّ البُصرويُّ (نسبة إلى قرية بُصْرى من أعمال دمشق) الدّمشقيُّ: أبو الفداء، فقيهٌ شافعيٌّ متفنّن، مولدُهُ سنة 701هـ لازم المزّي وتزوّج ابنتَه، وانتفع بابن تيميّة كثيرًا، درّس وأفتى، وبرع في الفقه والتفسير والحديث والتاريخ، توفّي سنة 774هـ، له: تفسير القرآن العظيم " البداية والنّهاية، طبقات الفقهاء . انظر: الدُّرر الكامنة (445/1)، ذيل طبقات الحفّاظ (57)، شذرات الذَّهب (231/6)، طبقات المفسرين للداودي (260).

(٤) انظر: البداية والنِّهاية (36/2).

(٥) علي بن الحسن بن هِبَةِ الله بن عساكر الدّمشقيُّ: أبو القاسم، فقيهٌ شافعيٌّ يُعَدُّ من كبار حفّاظ الحديث، مولدُهُ سنة 499هـ، سمع من أكثر من ألف وثلاثمائة شيخ، وكان ذكيًّا متقِنًا كثيرَ العبادة مُعْرِضًا عن المناصب، توفّي سنة 571هـ. له: تاريخ مدينة دمشق، تبيين كَذِبِ المفتري، غرائب مالك . انظر: سير أعلام النبلاء (554/20)، البداية والنّهاية (294/12)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (215/7)، طبقات الشّافعيّة لابن شهبة (13/2).

(٦) انظر: تاريخ مدينة دمشق (37/8). وانظر أيضًا: تفسير البغوي (243/1).

(٧) انظر: القاموس المحيط (541)، المحكم والمحيط الأعظم (314/8)، لسان العرب (442/4)، تاج العروس (279/12).

واحِدَتُهُ صَبِرةٌ، وجمعُه صُبورٌ، كما في المنجد[١].

و(الـمُسُوك): جمع مَسْك ـ بفتح الميم وسُكُون السِّين المهملة ـ وهو الجِلْد[٢]، سُـمِّيَ بذلك لأنه يُمْسِكُ الجسدَ ولولاهُ لفسد، قاله الرّاغبُ[٣] في المفردات[٤].

وقال الدِّمْيَاطيُّ [٥] في كتابه «الذّخائر المهمّات» ما نصُّه -:"ومعنى (يَلْبَسُوْنَ جُلُوْدَ الضَّأْنِ) إلخ: أنهم يُلِينُونَ القولَ ويُحَسِّنُون الفعلَ رياءً، وقلوبُهم كقلوب الذِّئاب" انتهى كلامُه بلفظه[٦].

قال الإمامُ الشافعيُّ رضي الله عنه:

ودَعِ الَّـذِيِنَ إذا أَتـوْكَ تنسَّـكُـوا وإذا خَلَـوْا فَهُـمُ ذِئـابُ حِقَـافِ[١]

---

(١) انظر: المنجد في اللُّغة والأعلام (415)، المحكم والمحيط الأعظم (314/8)، لسان العرب (442/4)، المعجم الوسيط (506/1).

(٢) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (734/6)، لسان العرب (486/10)، القاموس المحيط (1230)، المصباح المنير (573/2).

(٣) الحسين بن محمد بن المفضّل الأصبهانيُّ: أبو القاسم، أحد أذكياء المتكلِّمين وأعلامِهم، يُعرَف بـ(الرّاغب)، تصانيفه تدُلُّ على تحقيقٍ وسعة اطّلاع وتمكُّن، وعلى الرّغم من ذلك فإنه لا يُعرف عنه الكثير، توفيِّ سنة 502هـ، من تصانيفه: المفردات في غريب القرآن، الذَّرِيعة إلى مكارم الشريعة، محاضرات الأدباء. انظر: سير أعلام النبلاء (120/18)، الوافي بالوفيّات (29/13)، البلغة للفيروزآبادي (91)، الأعلام للزركلي (255/2).

(٤) انظر: المفردات في غريب القرآن (469)، الخصائص لابن جني (118/2).

(٥) عبد المؤمن بن خَلَف الدّمياطي: شَرَفُ الدِّين أبو محمد، أحد كبار حُفَّاظ الحديث وفُقَهاءِ الشّافعيّة، مولدُهُ بدِمْيَاط سنة 613هـ، قرأ القرآن بالرِّوايات وبرع في عِدّة علوم، ثمّ انصرف بكُلِّيتِه إلى علم الحديث فبرَّز فيه، ورحل إليه الطلاّبُ من الآفاق، قال عنه المِـزِّيُّ -:"ما رأيتُ أحفظَ منه"، توفيِّ سنة 705هـ، له: المتجر الرابح، الذّخائر المهمّات، كشف المغطَّى في تبيين الصَّلَاة الوُسْطى. انظر: البداية والنِّهاية (40/14)، الدُّرر الكامنة (221/3)، النجوم الزاهرة (218/8)، البدر الطالع (403/1).

(٦) هذا الكتاب لم يُطْبَعْ بعد، واسمه كاملًا: "الذّخائر المهمّات فيما يجب الإيمانُ به مِن المسموعات".

وروى ابنُ سعد في الجزء السابع مِن طَبَقَاتِه بسَنَدِهِ إلى أبي شدَّاد المجاشعيِّ قال: سمعتُ الحسَنَ البصريَّ[٢] ـ وذُكِرَ عندَهُ الذين يَلْبَسُونَ الصُّوفَ ـ فقال: ما لهم تَفَاقَدُوا [٣] ثلاثًا؟! أَكَنُّوا الكِبْرَ في قلوبهم، وأظهروا التّواضُعَ في لباسهم، والله لأحدُهُم أشدُّ عُجْبًا بكسائه مِن صاحبِ المُطْرَفُ بمُطْرَفِه[٤].

وذكر أحمدُ بن خالد النّاصريُّ السَّلَاويُّ في الجزء الثّالث مِن كتابه «الاستقصا لأخبار دُوَلِ المغرب الأقصى» عن يوسُفَ بن الأحمر[٥] سُلطانِ الأندلس

(١) البيت من البحر الكامل. وانظره في: حلية الأولياء (154/9)، تلبيس إبليس (356)، طبقات الشافعية الكبرى (307/1).

تنبيه: اختلفت هذه المصادرُ في الكلمةِ الأخيرة من البيت، ففي الحِلْية (خِرافِ)، وفي التلبيس (خِفافِ)، وفي الطَّبَقات (حِقافِ).

و(الحِقافُ): جمع حِقْف، وهو الرَّمْل الذي طال حتى مال أعلاه، ويُجْمَع على حِقاف وأحقاف. انظر: النِّهاية في غريب الأثر (413/1)، لسان العرب (52/9)، إكمال الإعلام بتثليث الكلام (155/1)، تاج العروس (156/23).

(٢) الحسن بن يسار الأنصاريّ مولاهم: أبو سعيد البصري، عالِمُ البصرة وزاهدُها وأحَدُ كبار التّابعين، مولدُهُ بالمدينة لسنتين بقيتا من خلافة عمر، أدرك خَلْقًا من الصّحابة، قال عنه ابنُ سعد-:"كان جامعًا عالمًا رفيعًا فقيهًا حُجّةً مأمونًا عابدًا ناسكًا، كثيرَ العلم، فصيحًا"، توفِّيَ سنة 121هـ، وحديثُهُ في الكتب السّتة. انظر: تهذيب الكمال (95/6)، العِبَر في خبر من غبر (136/1)، الوافي بالوفيّات (190/12)، البداية والنِّهاية (268/9).

(٣) هذا دعاءٌ عليهم بالموت وأن يَفْقِدَ بعضُهم بعضًا. انظر: غريب الحديث للخطّابي (97/3)، النِّهاية في غريب الأثر (462/3)، لسان العرب (338/3)، تاج العروس (503/8).

(٤) الطبقات الكبرى (169/7)، الكنى والأسماء للدولابي (653/2)، تلبيس إبليس (241).

والمُطرف: ثوبٌ من خزّ له أعلام. انظر: المصباح المنير (371/2).

(٥) يوسف بن محمد بن يوسف بن الأحمر الغرناطيّ: أبو الحجّاج، أحدُ سلاطين دولةِ بني نصر بن الأحمر، مولدُهُ سنة 641هـ، تولّى سلطان غرناطة بعد أن قُتِل أبوه سنة 793هـ، وأراد السَّير على سياسته في المحافظة على الهُدنة مع مُلُوك قشتالة فلم يتهيّأ له ذلك، وحدَثَتْ بينه وبين بعضِهم مناوشاتٌ انتهت بعَقْدِ معاهدةِ صُلْحٍ مع الملك هنري الثالث، توفِّيَ سنة 796 هـ. الأعلام للزّركلي بشيء من التصرُّف.

أنه قال: كنتُ يومًا جالسًا مع أبي عنان المَرِينِيِّ[١] مَلِكِ المغرب الأقصى [٢] بمقعَدِ مُلْكِهِ مِن المدينة البيضاء بفاس[٣]، فدخل عليه رجلٌ يَتَصَلَّحُ فلمّا نَظَرَ إليه قال بديهةً:

تراهُمْ في ظَواهِرِهِمْ كِرامًا ويُخْفُونَ المَكيدةَ والخِداعا[٤]

وفي الدُّرِّ المنثور في التفسير بالمأثور للسُّيوطيِّ ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ ﴾ [البقرة: ٣١] ـ ما نصُّه -:"وأخرج وكيعٌ والحاكمُ وابنُ عساكرَ في تواريخهم والدَّيلميُّ عن عطيّةَ بنِ بُسْرٍ مرفوعًا قال : عَلَّمَهُ الله في تلك الأسماء أَلْفَ حِرْفَةٍ مِن الحِرَف ،

(١) فارس بن علي بن عثمان المَرِيْنِيُّ: أبو عنان، الملقَّب بـ(المتوكِّل على الله)، أحدُ عُظَماء مُلُوك الدَّولة المرينيّة وأشرافهم، مولدُهُ بفاس سنة 729 هـ، ولّاهُ أبوه إمارةَ تلمسان فثار عليه وبويع في حياته سنة 749 هـ، ولمّا مات أبوه سنة 752 هـ استتبَّ أمرُهُ، فبدأ بإخضاع خُصُومِه والفتكِ بهم، حتى انتظم له أمرُ المغرب الأوسط فأنشأ المدارس والزّوايا وغيرها، توفِّيَ خنقًا سنة 759 هـ. انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (181/3)، الأعلام للزركلي (127/5).

(٢) أطلق العربُ على المنطقة التي تشمل حاليًا جمهوريّة تونس وبعضَ الأجزاء الشّرقية من دولة الجزائر اسمَ (المغرب الأدنى) لأنه الأقرب إلى بلادِهم.

كما أطلقوا اسمَ (المغرب الأوسط) على المنطقة التي تُعرف اليوم بالجزائر

وأطلقوا اسمَ (المغرب الأقصى) على المنطقة التي تُعرَف اليوم بالمملكة المغربية، لأنه أبعد الأقاليم الثّلاث عن دار الخلافة في صدر الإسلام.

وحدُّ (المغرب الأقصى) من جهة المغرب البحرُ المحيط ، ومن جهة المشرق وادي ملوية مع جبال تازا ، ومن جهة الشّمال البحر الرُّومي ومن جهة الجنوب جبل درن . انظر: تاريخ ابن خلدون (133/6)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (127/1).

(٣) مدينة مغربيّة ملاصقة لمدينة فاس، أمر ببنائها السُّلطانُ يعقوبُ المَرِيْنِيُّ لمّا كثرت غاشيتُه، شرع في تأسيسها ثالث شوّال من سنة أربع وسبعين وستمائة، وحشر الصُّنّاع والعُمّال لبنائها حتى أكتملت على أتمّ الوجوه وأحسنِها، وكانت من أعظم آثار تلك الدّولة. انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (2/ 26) و(44/3).

(٤) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (206/3)، والبيت من البحر الوافر.

وقال له: قل لولدِكَ وذُرِّيَّتِكَ يا آدمُ إنْ لم تصبروا عن الدُّنيا فاطلبوها [ل 170] بهذه الحِرَف، ولا تطلبوها بالدِّين؛ فإنَّ الدِّينَ لي وحدي خالصًا، ويلٌ لِمَن طلب الدُّنيا بالدِّين ويلٌ له " انتهى منه بلفظه[1].

---

(١) الدُّرّ المنثور (121/1). ودونَكَ تفصيلَ مَن عزا إليهم السُّيوطيُّ إجمالًا في تخريجه لهذا الأثر، وهم: الدّيلميُّ في الفردوس بمأثور الخطاب (416/4) وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (5/57)، وأمّا تاريخ الحاكم فليس بمطبوع.

تنبيه:

ما نقلَه المصَنِّفُ عن الدُّرّ المنثور مِن عَزْوِ هذا الأثر لـ(تاريخ وكيع) موجودٌ في النُّسْخَة التي نَقَلَ منها المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ، غير أنّ الصّوابَ في واقع الأمر خلافُهُ، وذلك لما يلي:

أنَّ الموجودَ في النُّسخة المطبوعةِ بإتقانٍ والتي اعتنى بإخراجِها معالي الشّيخ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ونشرها مركزُ هَجَر هو –:"وأخرج الحاكمُ في تاريخه..." كما في (265/1)، مع التنبيهِ في الحاشية رقم (3) إلى أنَّ الموجود في ثلاث نُسَخ ـ مخطوطتينِ ومطبوعة ـ هو (وكيع) بَدَلًا مِن الحاكم.

أنه لا يوجد ـ في حدِّ علمي ـ كتابٌ يُسَمَّى (تاريخ وكيع)، ولا يصحُّ أن يقال: لعلَّ المقصودَ بالتاريخ هو كتابه المعروف بـ(أخبار القُضَاة وتاريخُهم وأحكامُهم)؛ لأنّ هذا الكتاب خاصٌّ بتاريخ القُضَاة فحسب بخلافِ ما يُفْهَم من العموم عند إطلاق كلمة (تاريخ وكيع).

هذا من جهة، ومِن جهةٍ أُخْرى فإنه لا وجود لهذا الأثر في كتاب (تاريخ القُضَاة) لوكيع.

جـ ـ أنّ الشّوكانيَّ حين خرَّج هذا الأثرَ في تفسيره الموسوم بـ(فتح القدير) ـ كما في (65/1) ـ قال ما يلي:

(وأخرجَ الحاكمُ في تاريخه وابنُ عساكر والدَّيلميُّ) فقط، ولم يُشِر إلى (تاريخ وكيع)، ومن المقطوع به أنه كان يَنْقُلُ هذا التخريجَ مِن كتابِ (الدُّر المنثور) للسُّيُوطيِّ إذ أنه اعتمد عليه اعتمادًا كلِّيًّا في العزو والتخريج، ويظهر هذا بجلاء عند المقارنة بين هذين التفسيرين، مما يؤكِّد أنه لا وجود لـ(تاريخ وكيع) في النُّسخة التي كانت بين يديّ العلّامة الشّوكاني.

والذي يظهر لي ـ والعلمُ عند الله تعالى ـ أنّ كلمة (وكيع) مصحَّفةٌ مِن كلمة (ابن البيع) ـ الذي هو الحاكم ـ وأنّ أصلَ عبارةِ السُّيُوطي :"وأخرجَ ابنُ البيع الحاكمُ في تاريخه" فصُحِّفت إلى (وأخرجَ وكيع والحاكم ..) إلخ، أو أنه يوجد في بعض النُّسَخ المخطوطة (وأخرج ابن البيع في تاريخه) وفي بعضها الآخر

وروى الحاكمُ في «المستدرك» وصحَّحَهُ ـ وأقرَّهُ الذهبيُّ [١] ـ عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ رضي الله عنه مرفوعًا -:"بَشِّرْ أُمَّتِي بِالسَّنَاءِ وَالرِّفْعَةِ وَالتَّمْكِينِ فِيْ الْبِلَادِ مَا لَمْ يَطْلُبُوْا الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ، فَمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيْ الآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ"[٢].

وفي «شرح الأخضريِّ» لأبي محمدٍ عبدِ اللّطيف المِرْداسي[٣] ـ في الكلام على قول الأخضريِّ: (والأكلُ بالشَّفاعةِ أو بالدِّين) [٤] ـ ما نصُّه -:"أي: كمَن أظهر مِن نفسِهِ التّصوُّفَ فيُعطَى المالَ لأجل ذلك، ويُسْمَحُ له في شرائه، وتُشْتَرى منه السِّلْعةُ لأجل البركة وهو فيما أظهر مِن نفسِه على غيرِ استقامةٍ، فما أَخَذَهُ على هذا الوجه مِن المال فهو حرام.

قال الجُنَيدُ[١] ـ رضي الله عنه ـ: تُعْرَفون بالله وتُكْرَمون لله، فكيف أنتم مع الله إذا

(وأخرج الحاكمُ في تاريخه) فظنَّ ذلك بعضُهم اختلافَ تبايُنٍ وزيادةٍ فجمع بينهما على النّحْو المذكور في المتن، وبناء على هذا الظّنِّ أو ذاك غُيِّر لفظ (تاريخه) إلى (تواريخهم).

(١) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التّركمانيُّ: أبو عبد الله الذَّهبيُّ، من كبار الحُفّاظ والمؤرِّخين، مولدُهُ سنة 673هـ، اعتنى بالحديث وأفاد وكان يتوقّد ذكاءً، أكثر مِن التّصنيف مع القُبُول، توفِّي سنة 747هـ وكان قد أُضِرّ قبل موته بمدّة يسيرة. له: ميزان الاعتدال، سير أعلام النّبلاء، تاريخ الإسلام. انظر: طبقات الشّافعيّة الكبرى (100/9)، الوافي بالوفيّات (114/2)، الدُّرر الكامنة (66/5)، شذرات الذّهب (153/6).

تنبيه: جَعْلُ سُكُوت الحافظ الذّهبيِّ على حديثٍ مّا أثناءَ تلخيصه للمستدرك دليلًا على إقرارِهِ حُكْمَ أبي عبد الله النيسابوريِّ ممّا لا يوافق عليه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ، وسيأتي التعليقُ ـ إن شاء الله تعالى ـ بشيء من الإفاضة على مثل هذه العبارة (ص 441).

(٢) خرّجه الحاكمُ في المستدرك من حديث أُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه، كتاب: الرِّقاق برقم (7895).

(**٣**) عبد اللَّطيف المسبح المرداسيُّ نسبًا: أبو محمد، فقيهٌ مالكيٌّ بارعٌ في الفرائض، كان مُفْتِيًا بـ(قسنطينة) وكان الغالب عليه علمَ الحِساب، توفِّي سنة 980 هـ، من تصانيفه: شرحٌ على مختصر عبد الرحمن الأخضري، شرحٌ على الدُّرَّة البيضاء في الحساب. انظر: تعريف الخلف برجال السّلف (223/2)، معجم المؤلفين (15/6).

(٤) مختصر عبد الرحمن الأخضري في العبادات على مذهب الإمام مالك (3).

خلوتم به؟!

وقال الغزاليُّ(٢) ـ رحمه الله ـ: لَأَ كْلُها بالدُّفِّ والمزاميرِ أهونُ عليَّ مِن أكْلِها مِن طريق الآخرة (يعني: بالدِّين).

ومما يندرج في هذا عالِـمٌ يُسأَلُ عن مسألةٍ فلا يُجيب عنها حتى يُعطَى ما لًا" انتهى منه بلفظه(٣).

وفي «مختصر شُعَب الإيمان للبيهقيِّ» تأليف أبي جعفر عمر القزوينيِّ ما نصُّه -:"وعن بشر بن الحارث عن الفُضَيل بن عِياض(٤): لَأنْ آكُلَ الدُّنيا بالطَّبْلِ والمِزْمار أحبُّ إليَّ مِن أن آكُلَها بِدِينٍ"(١).

---

(١) الجُـنَيْدُ بن محمد بن الجُـنَيد الخزّاز البغدادي: أبو القاسم، عابدٌ زاهدٌ يُعرف عند الصُّوفيّة بـ"سيّد الطّائفة"، مولدُهُ ونشأتُه ووفاتُه ببغداد، رُزِقَ من الذَّكاء وصَوابِ الإجابات في فُنُون العلم ما لم يُرَ في زمانه مثلُهُ عند أحدٍ مِن أقرانه ، من أقواله -:"عِلْمُنا مضبوطٌ بالكتاب والسُّنّة"، توفّي سنة 297هـ، من آثاره : رسائل، دواء الأرواح وغيرها. انظر: صفة الصَّفْوة (416/2)، تاريخ الإسلام (118/22)، طبقات الشافعيّة الكبرى (260/2)، البداية والنّهاية (113/11).

(٢) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطُّوسي: أبو حامد، فقيهٌ شافعيٌّ له اليد الطُّولى في التصوُّف والكلام، يُلَقَّبُ بـ(حُجَّة الاسلام)، مولدُهُ بطُوْس سنة 450هـ، مرَّ في حياته العلميّة بأكثرَ مِن طورٍ وكان رأسًا في كلٍّ منها، له نحوُ مئتي مصنَّف، توفّيَ سنة 505هـ، له: أحياء علوم الدِّين، المستصفى، فضائح الباطنيّة. انظر: وفيات الأعيان (216/4)، تاريخ الإسلام (115/35)، سير أعلام النبلاء (323/19)، الوافي بالوفيّات (211/1)، طبقات الشافعية الكبرى (191/6).

(٣) عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان (36).

(٤) الفُضَيل بن عياض بن مسعود التميميُّ المروزيّ: أبو عليّ، إمام الحرم المكيّ وأحَدُ الأئمّة العُبّاد، مولدُهُ سنة 105هـ، تاب كبيرًا فقدِم الكوفة وسَمِعَ الحديث، ثمّ رحل إلى مكّة فسكنها، كان زاهدًا شديدَ الحُزْن تجري الحِكمةُ في كلامه، قال عنه ابنُ المبارك -:"ما على ظهر الأرض أفضل منه "، توفّي سنة 187هـ. انظر: صفة الصفوة (237/2)، وفيات الأعيان (47/4)، تاريخ الإسلام (331/12)، شذرات الذهب (317/1).

وعن مالكِ بنِ أنس قال: قال لي أستاذي ربيعةُ الرّأي[٢]: يا مالكُ، مَنِ السَّفَلَةُ؟

قلتُ: مَن أَكَلَ بِدِينه.

فقال: مَن سَفَلَةُ السَّفَلَة؟

قلتُ: مَن أصلَحَ دِينَ غيره بفساد دِينه.

قال: فصدَّقني" انتهى منه بلفظه[٣].

وقال محييُ السُّنة الشّيخُ سيديَّ باب [٤] ـ رضي الله تعالى عنه ـ:

جـزى اللهُ أربـابَ المَكاسـبِ إنه ـمْ على الحقِّ والتحقيقِ مِـن غـيرِ ما شكِّ

ه ـمُ طَلَبُوا الدُّنيـا مِـنَ ابوابِـها التي ترامُ بِها لا بـالتّحيُّلِ والنُّسْـكِ [١]

---

(١) شعب الإيمان (357/5)، مختصر شعب الإيمان (98)، تاريخ مدينة دمشق (405/48).

(٢) ربيعةُ بن أبي عبد الرحمن (واسمه: فَرُّوخ) التيميُّ مولاهم، أبو عثمان المعروف بـ(ربيعة الرّأي)، مفتي أهل المدينة وشيخُهم، أدرك جماعةً من الصّحابة وبه تخرّج الإمامُ مالك، كان حافظًا للفقه بصيرًا بالرأي (ولهذا سُمِّيَ ربيعة الرأي) جوادًا، وهو ثقةٌ بالاتفاق، توفِّيَ بالأنبار حين قدِمَ إليها قاضيًا وذلك سنة 136هـ. انظر: المنتظم (349/7)، وفيات الأعيان (288/2)، تاريخ الإسلام (417/8)، تذكرة الحفاظ (157/1)، الوافي بالوفيّات (64/14).

(٣) شُعَب الإيمان (357/5)، مختصر شُعَب الإيمان (98)، تفسير القرطبي (24/9)، فتح القدير للشوكاني (493/2).

تنبيه:

في المصدرين الأخيرين نسبةُ هذه المقولة لابن الأعرابيّ.

(٤) سيديَّ باب بن سيديّ محمد بن سيديَّ الكبير الابييري: علاّمةٌ مالكيٌّ متبحّر يميل للاجتهاد والعمل بالدّليل، مولدُهُ في ربيع الأول عام 1277 هـ، ينحدر من أسرة علميّةٍ عريقة، اشتهر عنه التواضُعُ و الحِلْمُ والصّبرُ و الزُّهدُ والأدبُ مع العُلَماء ، وكان محبّبًا موقَّرًا عند الخاصَّة والعامّة ، توفِّيَ سنة 1342هـ، من مصنّفاته: إرشاد المقلّدين عند اختلاف المجتهدين . انظر: بلاد شنقيط: المنارة والرباط (516)، مقدّمة كتاب إرشاد المقلّدين (68).

قلتُ: قد زاد بعضُ أهلِ العصر الذين يَخْتِلُونَ ويَجْتَرُّون الدُّنيا بالدِّين لا بل بالتّديُّن الانتسابَ[٢] إلى غير آبائهم وهم يعلمون؛ لكونِ مَنِ انتسبوا إليه أجلَّ وأعظمَ في صُدور العَجَمِ الذين يُخَادِعُونهم عن أموالهم مِن آبائهم.

أخرج الشَّيخان وأبو داود وابنُ ماجه عن سعدِ بنِ أبي وقاص وأبي بَكرةَ رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: « مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ [ل 171] وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»[٣].

وأخرج الخمسةُ عن عليٍّ ـ كرَّمَ الله وجهَهُ[٤] ـ مرفوعًا -:«مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ

---

(١) البيتان من بحر الطويل.

(٢) "الانتساب" مفعولٌ لـ"زادَ".

(٣) خرّجه البخاريُّ في صحيحه من حديث سعد، كتاب: الفرائض، باب: مَن ادّعى إلى غير أبيه برقم (6385)، ومن حديث أبي بَكرة، كتاب: المغازي، باب: غزوة الطائف في شوّال سنة ثمان برقم (4071).

وخرّجه مسلمٌ في صحيحه من حديث سعدٍ وأبي بَكرة، كتاب: الإيمان، باب: بيان حال إيمان مَن قال لأخيه المسلمِ: يا كافرُ برقم (63)، وأبو داود في سُنَنه من حديث سعد، كتاب: الأدب، باب:في الرَّجُل ينتمي إلى غير مواليه برقم (5113)، وابنُ ماجه في سُنَنه من حديث سعدٍ وأبي بَكرة، كتاب: الحدود، باب: مَن ادّعى إلى غير أبيه، أو تولّى غير مواليه برقم (2610).

(٤) جرت عادة المصنِّف رحمه الله ــ وكثيرين غيره ــ على ان يُعَقِّب بعد ذكره اسمَ (عليٍّ) بخصوصه بعبارة (كرَّم الله وجهَه)، ولعلّ من المناسب الكلام على هذا العِبارةِ مِن جهةِ معناها ومِن جهة حُكْمِها.

<u>أوّلًا: المراد بهذه العِبارة:</u>

يُحتَمَل فيها معنيان:

المعنى الأول: أن يكون المراد الخبر.

ويرتبط هذا المعنى بالسَّبب الذي يورده كثيرٌ مِن العلماء للتَّعليل في تخصيص عليٍّ رضي الله عنه بها، إذ يرون أنّ مرَدَّ ذلك إلى كونه لم يَسْجُدْ لصنمٍ قطّ. انظر مثلاً: السِّيرة الحَلَبِيَّة (435/1)، سمط النُّجوم العوالي (551/2).

وعلى هذا فكأنهم يُخْبِرون بأنّ الله ــ تبارك وتعالى ــ قد مَنَّ الله على عليٍّ بأنْ لم يمرِّغ جبينَهُ لغير الله.

المعنى الثاني: الطَّلَب والإنشاء، سواء قيل بالتَّعليل السّابق أم لا، وعلى التّعليل السّابق فالمعنى مثلَما منّ الله عليه وأَكْرَمَهُ بعصمتِهِ مِن تمريغ جبهتِهِ بالسُّجود للأصنام قبل إسلامه فأدام الله عليه فضلَهُ بإكرامه في الدّنيا بالذِّكْرِ الحسَنِ ونَشْرِ الفضائل ومعرفة المكانة، وفي الآخرة بعُلُوِّ الدَّرَجةِ وظُهُورِ الكرامة.

ولا ريب بأنّ المرادَ بهذا الدُّعاء عُمُومُ الذَّات لا خُصُوصُ الوجه، ولكنه خُصَّ بالذِّكر لأحد احتمالين:

١ -أنَّه لَمَّا كان عليٌّ لم يسجد لصنم، والسَّجود لا يكون إلا على الجبين ومحلُّه الوجهُ ناسَبَ أن يُخَصَّ بالدُّعاء.

٢ -أنَّ الوجه ــ كما في المحرَّر الوجيز لابن عطيّة (414/1) ــ "أشرفُ أعضاء الشَّخص وأجمعُها للحواسِّ".

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (389/13) -:"ربَّما أُطْلِقَ الوجهُ على الذَّاتِ كقولهم : (كَرَّمَ الله وجهَهُ)".

ثانيًا: حكمُها.

أ -حكم هذه العبارة من حيث الأصل:

على الرّغم مِن كثرة تردُّد هذه العبارة على الألسنة فأني لم أعثر ــ مع طول البحث ــ على مَن منع استخدامَها، وعليه فيمكن القولُ إنها جائزة مِن حيث الأصل، إذ لا تخلو من أحد حالين:

1- أن تكون من باب الخبر الذي هو عبارة عن حكاية واقع.

2- أن تكون نوعًا مِن الدُّعاء والأصلُ فيه الجواز، ولهذا استُخدِمت في حقّ كثيرين غير عليٍّ كأبي بكر الصّدّيق كما في الزّواجر للهيثميّ (338/1)، وعُمَرَ بنَ الخطّاب كما في تهذيب الآثار: مسند ابن عبّاس لابن جرير الطّبري (349/1)، ولهما معًا كما في الحاوي الكبير للماوردي (76/3)، وعثمانَ كما في اللُّمع في أصول الفقه للشِّيرازي (27)، وفي حقِّ بعضِ العلماء كما في تاريخ مدينة دمشق (91/51)، واستخدمَها أبو الوفاء ابن عقيل في حقِّ ابنه عَقِيل كما في ذيل تاريخ بغداد (290/17).

فمِثْلُها في ذلك مِثْلُ عبارة (رضي الله عنه) التي تقال عند ذِكْر أيِّ صحابيٍّ مع أنّه لا يوجد دليل معيَّن على ذلك.

ب -حكم تخصيص عليٍّ بها:

سبقت الإشارة إلى أنَّ مَرَدَّ هذا التّخصيص هو ما يذكره بعضُ العلماءِ مِن أنَّ عليًّا لم يَسْجُدْ لصنم قطّ، وقد شاع هذا الأمر عند كثير من الناس وجرى مجرى المسلَّمات.

ومن ذلك قول البوصيريّ في سياق الثّناء عليه ــ كما في ديوانه (67) ــ:

ومَنْ لم يُعَفَّرْ . كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ - جبينٌ لغير الله منه ولا خَدُّ

وقد اجتهدتُ في البحث عن أصلٍ معتبرٍ لهذا التّعليل فلم أجد شيئًا إلا ما أورده ابنُ حجر الهيتميُّ في الصَّواعق المحرِقة (351/2) بقوله -:"أَخْرَجَ ابنُ سعد عن الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ قال : لم يَعْبُد الأوثانَ قَطُّ لِصِغَرِهِ" وهذا الأثر منقطع كما هو ظاهر.

وأورد ابنُ البطريق في العُمْدَة (355) وابنُ طاووس في الطَّرائفِ في معرفة مذاهب الطّوائف (79) وابنُ المطهَّر الحلِّي أثرًا آخرَ في منهاج الكرامة (125) وهو ما رواه ابنُ المغازليِّ الشّافعيُّ في المناقب عن ابن مسعود قال: قال النبي صلّى الله عليه وسلّم: انْتَهَتِ الدَّعوةُ إليَّ و إلى عليٍّ، لم يَسْجُدْ أحدُنا لصنمٍ قطُّ.

غير أنّ "هذا الحديث كَذِبٌ موضوعٌ بإجماع أهل العلم بالحديث". منهاج السُّنة النّبويّة (133/7).

ولا يبعد أن يكون معتَمَدُ ما شاع بين النّاس هو رُؤيا مناميّة، فقد جاء في تاريخ إربل (101) وفتح المغيث (184/2) ـ باختصار ـ عن القاضي أبي الفضل خداذاذ البيلقانيُّ أنه قال -:"كنتُ لا أزالُ أرى في الكُتُبِ عند ذِكْرِ عليٍّ (كرَّمَ الله وجهَهُ)، فقلتُ في نفسي : ما بالهم لم يَكْتُبُوا عند ذِكْرِ سِواهُ من الصَّحابة (كَرَّمَ الله وجهَهُ)؟ ما هذا إلا لشأنٍ! فأُرِيتُ في منامي رجلًا شيخًا مهيبًا وسألتُهُ عن ذلك فقال : إنما اختَصَّ بقولهم: (كَرَّمَ الله وجهَهُ) لأنه - رضي الله عنه - لم يَسْجُدْ لصنمٍ قطّ".

وعلى كلٍّ حال فإنّ هذا التّعليل مناقش مِن وجوه:

1- أنه قد رُوِيَ عن أبي بكر الصِّدِّيق أنه لم يَسْجُد لِصَنَمٍ أيضًا ـ كما في الصَّواعق المحرقة (351/2) وفيض القدير (88/1) وحاشية البجيرمي (281/3) ـ فلماذا يُخَصُّ عليٌّ بذلك دون أبي بكر والعلّة واحدة؟!

2- أنّ كثيرًا مِن الصّحابة وُلِدُوا على الإسلام ولم يَسْجُدوا لصنم قطّ كعبد الله بن الزُّبير فلماذا يُخَصُّ عليٌّ فقط مع أنّ العلَّة واحدة أيضًا؟!

ولا يقتصر الأمرُ على جيل الصّحابة فحسب ولا على صالحي الناس بل "سائرَ الأُمَّةِ لم يسجدوا لصنمٍ كَخَلْقٍ مِن الفُسَّاق". المنتقى من منهاج الاعتدال (439).

3- أنّه مما لا خلاف فيه بين العلماء أنّ عليًّا أسلم صغيرًا حيث كان " ابن عشر سنين ، وقيل: تسع، وقيل: ثمان، وقيل دون ذلك". الصَّواعق المحرقة (351/2).

وقد بيّن الشّوكانيُّ في نيل الأوطار (17/8) ذلك بقوله-:"قد صَحَّ أَنَّ مِن مَبْعَثِ النبي صلّى الله عليه وسلّم إلى وفاته نحو ثلاثٍ وعشْرِينَ سنةً ، وأَنَّ عليًّا رضي الله عنه عاش بعده نحو ثلاثِينَ سنة فيكون قد عُمِّرَ بعد إسلامِهِ فوق الخمسِينَ، وقد مات ولم يَبْلُغْ السِّتِّين فَعُلِمَ أَنَّه أَسلم صغيرًا".

وإذا كان الأمرُ كذلك فهل لعليٍّ منقبةٌ حقيقيّةٌ بذلك تقتضي تخصيصَه؟! ولا سيّما أنّ في صحّة إسلام الصبيِّ خلافًا ذائعًا، والقول بعدم صحّة إسلامه معروف عن الإمام الشّافعيِّ وزُفَرَ وآخرين. انظر: المغني (22/9)، روضة الطّالبين (429/5)، أحكام أهل الذِّمَّة (902/2).

ومما يدلُّ على أنّ عدم سجود الإنسان للأصنام لصغره لا يلزم منه أفضليَّةٌ على غيره تقتضي تخصيصَه بشيء أنّ "عامّةَ الصَّحابة الذين سَجَدُوا للصَّنم أفضلُ مِن أولادِهم باتِّفاقٍ". المنتقى من منهاج الاعتدال (439).

4- أنه لا يوجد مِن جهة الإسناد ما يُثْبِتُ أنّ عليًّا لم يَسْجُدْ لصنم قطّ في صِباه، كما أنه لا يوجد ما يُثْبِتُ أنّ الخلفاء الثّلاثة ــ مثلًا ــ سجدوا لها، وعليه فهم متساوون في هذا الشّأن فلماذا يُخصُّ عليٌّ دون من هم أفضل منه؟!

قال الإمام ابن تيميّة في منهاج السنة النبوية (286/8) -:"أمّا كونُ صبيٍّ مِن الصِّبيان قبلَ النبوَّة سَجَدَ لصنمٍ أو لم يَسْجُدْ فهو لم يُعْرَفْ ، فلا يمكن الجزمُ بأنّ عليًّا أو الزَّبير ونحوَهما لم يسجدوا لصنم ، كما أنه ليس معنا نَقْلٌ بثبوتِ ذلك ، بل ولا مَعَنا نقل معين عن أحد من الثلاثة أنه سَجَدَ لصنمٍ ، بل هذا يقال لأنّ مِن عادة قريش قبل الإسلام أن يسجدوا للأصنام وحينئذ فهذا ممكنٌ في الصِّبيان كما هو العادة في مثل ذلك".

5 - أنّ في تخصيص عليٍّ بعبارة (كرَّم الله وجهَه) ما قد يُوهِم انتقاصًا لبقيَّة الصّحابة، أو تفضيلًا له على مَن هم أفضل منه إذ جُعِل له ما لم يُجعل لهم.

ولأجل هذه الأسباب وغيرها سوّى العُلَماءُ بين الصّحابة بالدُّعاء لهم بــ(رضي الله عنهم) دون تفريق بين أبي بكرٍ وعمر وبين مَن رآه ساعةً مِن نهارٍ مِن أهل الإيمان.

وقد جاء في كتاب الأنساب للسّمعاني (326/1) عن البصيري أنه قال -:" كنتُ أقرأُ يومًا الحديثَ على أبي بكر أحمد بن محمد الْبَرْقِيِّ في آخر عُمُرِهِ أيّامَ اعتقالِ لسانِهِ حديثَ الخليلِ بنِ أحمدَ القاضي فجرى على لساني في ذِكْرِ عليِّ بنِ أبي طالب (كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ) فمنعني بيده عن هذا الثّناءِ، وأشار إلى بويه [لعلّ الصَّواب: يُرِيد] لسانَهُ وجعل يتلو ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [التوبة:100] فعلمتُ أنه يأمُرُني بأَنْ أقولَ: (رضي الله عنه) ولا أقول: (كَرَّمَ الله وجهَهُ)".

وأخيرًا فقد أشار الشّوكانيُّ في فتح القدير (302/4) إلى أنه " جَرَتْ عادةُ جمهورِ هذه الأُمّةِ والسَّوادِ الأعظمِ مِن سَلَفِها وخَلَفِها على التَّرَضِّي عن الصَّحابةِ ، والتَّرحُّمِ على مَن بعدهم والدُّعَاءِ لهم بمغفرةِ الله وعفوِهِ".

فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلًا وَلَا صَرْفًا»[١].

زاد الترمذيُّ بعد قوله: (مَوَالِيْهِ) «رَغْبَةً عَنْهُمْ»[٢].

ومثلُهُ مرفوعًا مِن حديث ابن عبّاسٍ أخرَجَهُ أحمدُ وابنُ ماجه وابنُ حِبّان[٣].

وروى الشَّيخانِ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه مرفوعًا: « لَا تَرْغَبُوا عَـنْ آبَائِكُـمْ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ »[٤].

ولهما مثلُهُ مرفوعًا مِن حديث أبي ذَرّ[٥].

---

(١) خرّجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: المناسك، باب: في تحريم المدينة برقم (2034)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: الوصايا، باب: ما جاء فيمَن تولّى غيرَ مواليه أو ادّعى إلى غير أبيه برقم (2127)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (615).

تنبيه:

وهم المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ في عزو الحديث للنّسائي، كما وهم في عزوِهِ لابن ماجه مِن حديث عليٍّ رضي الله عنه، فهو عنده مِن حديث ابنِ عباس برقم (2609) ومن حديث عمرو بن خارجة برقم (2712).

(٢) خرّجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث عمرو بن خارجة، كتاب: الوصايا، باب: ما جاء لا وصيّة لوارث برقم (2121)، والدارميُّ في سُنَنه، كتاب: السِّيَر، باب: في الذي ينتمي إلى غير واليه برقم (2529).

(٣) خرّجه ابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الحدود، باب: مَن ادّعى إلى غير أبيه، أو تولّى غير مواليه برقم (2609)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (3038)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: البِرّ والإحسان، باب: حقّ الوالدين برقم (417).

(٤) خرّجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الفرائض، باب: مَن ادّعى إلى غير أبيه برقم (6385)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان حال إيمان مَن رَغِبَ عن أبيه وهو يعلم برقم (62).

(٥) خرّجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: نِسْبةِ اليمن إلى إسماعيل برقم (3317)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان حال إيمان مَن رَغِبَ عن أبيه وهو يعلم برقم (61).

وروى أبو داودَ الطيالسيُّ عن عمرَ رضي الله عنه أنه قال -:" كنا نقرأ: (لَا تَرْغَبُوْ ا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ)[1].

وروى أبو داودَ عن أنسِ بنِ مالك رضي الله عنه مرفوعًا -:« مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوِ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ الْمُتَتَابِعَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »[2].

وروى ابنُ حِبّان عن عائشةَ ترفعه-: «مَنْ تَوَلَّى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيْهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[3].

وروى الطـبرانيُّ في الأوسط بسندٍ فيه لِينٌ عن أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه -:«مَنِ

ادَّعَى نَسَبًا لَا يُعْرَفُ وَانْتَفَى مِنْ نَسَبٍ وَإِنْ دَقَّ كَفَرَ بِاللهِ»[4].

وله عاضدٌ مِن حديث عمرو بن شعيب عند أحمد[5].

والأحاديثُ في هذا المعنى كثيرةٌ، وفيما ذكرناهُ لكلِّ مَن تنفعه الذكرى كِفاية.

---

(١) خرّجه أبو داود الطيالسيُّ في مسنده برقم (56).

(٢) خرّجه أبوداود السجستانيُّ في سُنَنه، كتاب: الأدب، باب: في الرَّجُل ينتمي إلى غير مواليه برقم (5115)، وقد صحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن أبي داود، وفي صحيح الترغيب والترهيب برقم (1990) وفي غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام برقم (266).

(**٣**) خرّجه ابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: العِتق، باب: الولاء برقم (4327)، وقد ضعّفه الألبانيُّ بهذا اللَّفْظ في ضعيف الترغيب والترهيب برقم (1232)، وفي التعليقات الحِسان على صحيح ابن حِبّان برقم (4312).

(**٤**) خرّجه عبدُ الرزاق في مصنَّفِه بنحوه، كتاب: الولاء، باب: مَن ادّعى إلى غير أبيه برقم (16316)، والدارميُّ في سُنَنه، كتاب: الفرائض، باب: مَن ادّعى إلى غير أبيه برقم (2861)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (8575).

(**٥**) خرّجه ابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الفرائض، باب: مَن أنكر ولده برقم (2744)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (7019).

الصَّرْفُ: الفريضةُ، والعَدْلُ: التّطوُّع، قاله الثَّوري(١).

وقيل بالعكس.

وقيل: الصَّرْفُ: التّوبة، قاله مكحول(٢).

وقيل: الصَّرْفُ: الاكتساب والوزن، والعَدْلُ: الفِدْيَةُ أو الكيل.

وقيل غير ذلك.

انظر «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذريِّ(٣).

ولقد أجاد العلّامةُ الحبيبُ بنُ أنتف التردغيُّ(٤) ـ رحمه الله تعالى ـ حيث يقول:

---

(١) سُفيانُ بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ الكوفيّ: أبو عبدالله، أحَدُ ساداتِ أهلِ زمانه عِلْمًا وتقىً، مولدُهُ سنة 97هـ، لُقِّبَ بـ(أمير المؤمنين) في الحديث، عُرِضَ عليه القضاءُ مرارًا فأبى وكان له مذهبٌ فقهيٌّ لكنه اندثر، توفِّي بالبصرة سنة 161هـ . من آثاره: الجامع الكبير، والجامع الصغير، وكتاب في الفرائض . وحديثه مخرّج عند السِّتّة. انظر: طبقات ابن سعد (6/ 371)، تاريخ بغداد (151/9)، تهذيب الكمال (154/11)، سير أعلام النبلاء (229/7).

(٢) مكحول بن أبي مسلم (واسمه: شهزاب) بن شاذل الهذليُّ مولاهم: أبو عبد الله الدِّمشقيُّ، فقيهُ أهل الشّام في عصره وأحَدُ قُرّائهم، عِدادُهُ في أوساط التابعين ، مولدُهُ في كابل وهو فارسيُّ الأصل، قال عنه الزُّهري-:" لم يكن في زمنه أبصرَ منه بالفُتيا"، وكان في لسانه عُجْمة ، توفِّي بدمشق سنة 112هـ، وحديثه عند مسلم والأربعة . انظر: ال طبقات الكبرى (7/ 453)، تاريخ مدينة دمشق (197/60)، تهذيب الكمال (464/28)، سير أعلام النبلاء (155/5).

(٣) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (146/1)، تهذيب اللغة (125/2)، كشف المشكل لابن الجوزي (195/1)، الترغيب والترهيب (152/2)، شرح النَّوويّ على صحيحِ مسلم (141/9)، لسان العرب (435/11)، فتح الباري (86/4)، عون المعبود (182/12).

(٤) محمد الحبيب بن المختار بن أنتف الركوني التندغي : فقيهٌ مالكيٌّ من أهل موريتانيا، م ولدُهُ سنة 1230هـ في منطقة السُّهول الساحليّة بالجنوب الغربيِّ الموريتانيِّ، نشأ في وسَطٍ علميٍّ، فـأخذ عن جِلّةٍ من علماء منطقته ما جرت العادةُ بتلقِّيه بالإضافة لعلم الطّب، وبعد ذاك اشتغل بالتعليم، كما مارس الطِّبَّ وحاز شُهرةً فيه، توفِّي سنة 1332هـ. انظر: معجم البابطين، وترجمته على هذا الرابط:

أرى عَـمائِمَ لا تُلـوى علـى وَرَعِ ... وإنما لَيُّها ليٌّ عـلى طَـمَـعِ
زِيُّ المشايخِ مـعْ دعـوى مَـراتِبِهِمْ ... وفي التّزَيِّ به ـا الإشع ـارُ بالخُـــدَعِ
فكيف إذ صَحِبَتْها سُبْ ـحَةٌ جُعِلَتْ ... مِن غيرِ ذِكْ ـــرٍ بها في رُسْ ـــغِ مُبتدِعِ
فتارةً يَدَّعي مِن غَـيِـهِ شَــرَفًا ... وتارةً أنهُ شيـــخٌ علـى شُنَعِ

وفي جوابٍ للفقيهِ أبي عبد الله الحفّار[١] في شأن غُلاة الصُّوفيّة ما نصُّه: [ل 172]

"وبالجملة فَهُمْ قومٌ استخْلَفَهُم الشّيطانُ على حلِّ عُرى الإسلام وإبطالِهِ وهَدْمِ قواعدِه، وهم أعظمُ ضررًا على الإسلام مِن الكُفّار" انتهى منه بلفظه[٢]

ولقد أجاد القائلُ في صِفَةِ هؤلاء:

مَرضى عن الخـيرات في بحـرِ الردى ... غَـرْقى فـلا داعٍ لنه ـجٍ أقـومِ
شُغِفـُوا بكلِّ رذيلـةٍ مَذموم ـةٍ ... صَرَفُوا وجوهَهُـمُ لوج ـهِ الدِّره ـمِ
ناموا عن المقص ـودِ لم يَستيقظُ ـوا ... ستكونُ يقظ ـتُهم بخط ـبٍ أعظَـمِ ![٣]

وقال مُحيي السُّنة الشَّيخُ سِيْدِيَّ باب رضي الله تعالى عنه:

---

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=5726

(١) محمد بن علي الأنصاريُّ، أبو عبد الله الغِرناطيّ المعروف بـ(الحفّار)، فقيه مالكيٌّ، كان محدِّثَ غرناطة ومفتيها، عُمِّر طويلًا فألحق الأحفادَ بالأجداد، توفِّي سنة 811 هـ عن سنٍّ عالية. انظر: شجر النور الزّكيّة (247/1).

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب (42/11).

(٣) الأبيات من بحر الكامل، ولا يُعرف قائلها.

آمِنْ أُخَيَّ واستقِمْ ونهْجَ أحمدَ التزِمْ

واجتَنِبِ السُّبُلَ لا تغرُرْكَ أضغاثُ الحُلُمْ

لا خيرَ في دِينٍ لدى خيرِ ال قُوُونِ قد عُدِمْ

أحدثَهُ مَن لم يَجِبْ قطعٌ بأنَّهُ عُصِمْ

مِن بعدِ ما قد أُنْزِلَتْ : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ﴾ (١)

وبعدِ ما صحَّ لدى جمْعٍ على غديرِ خُمّْ

وادعُ إلى سبيلِهِ وخُصَّ في الناسِ وعُمّْ

واذكُرْ إذا ما أَعْرَضُوا : ﴿عَلَيْكُمُ أَنْفَسَكُمْ﴾ (٢)

أخرج الشيَّخانِ وأحمدُ والترمذيُّ والنسائيُّ والبيهقيُّ في «سُنَنِه» والحُميديُّ وعبدُ بنُ حمُيَد وابنُ حِبّانَ وابنُ المنذر عن طارقِ بنِ شِهابٍ أنَّ يهوديًا قال لعمر : يا أميرَ المؤمنين ، آيةٌ في كتابِكم تقرؤونها، لو علينا معشرَ اليهود نَزَلَتْ لاتَّخَذْنا ذلك اليومَ عيدًا!

قال: أيُّ آيةٍ؟

قال ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣].

قال: قد عرفنا ذلك اليومَ [ل 173] والمكانَ الذي نَزَلَتْ فيه على النبيِّ صلّى الله عليه

---

(١) جزء من الآية رقم 3 في سورة المائدة.

(٢) جزءٌ من الآية رقم 105 في سورة المائدة.

والأبيات من مجزوء الرَّجَز، وقد ضُمَّت ميم الجمع الأُولى في ﴿عَلَيْكُمُ أَنْفَسَكُمْ﴾ على قراءة ورش.

وسلّم وهو قائمٌ بعرفةَ يوم الجمعة(١).

ويشيرُ عمرُ رضي الله عنه إلى أنّ يومَ الجمعة ويومَ عرفـة كلاهما يومُ عيدٍ للمسلمين.

قال الحافظُ ابن حجر في «الفتح» -:"قولُه: (لَاتَّخَذْنَاهُ) أي: لعظَّمْناهُ وجعلناهُ عيدًا لنا في كلّ سَنَةٍ لِعِظَمِ ما حصل فيه من إكمال الدِّين.

والعِيْدُ: فِعْلٌ مِن العَوْد، وإنما سُمِّيَ به لأنه يعود في كلِّ عام.

وقد جزم السُّدِّيُّ (٢) بأنه لم يَنزِل بعد هذه الآية شيءٌ مِن الحلال والحرام"(٣).

"وحاصلُ جوابِ عُمَر إنّا اتخذْنا ذلك اليومَ عِيدًا على وفْقِ ما ذكرتَ" انتهى(٤).

وقال الزُّرقاني(٥) في شرح المواهب-:" وعند الطبرانيِّ وغيرِهِ أنَّ عُمَرَ قال له: نَزَلَتْ

---

(١) خرّجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: زيادة الإيمان ونُقْصانه برقم (45)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: التفسير برقم (3017)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومِن سورة المائدة برقم (3043)، والنسائيُّ في سُنَنه، كتاب: الإيمان وشرائعه، باب: زيادة الإيمان برقم (5012)، والحُميديُّ في مسنده برقم (31)، وأحمدُ في مسنده برقم (188)، وعبدُ بن حُمَيد في مسنده برقم (30)، وابنُ حِبّان في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: فرض الإيمان برقم (185)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: الجمعة، باب: الإمام يمر بموضع لا تقام فيه الجمعة مسافراً برقم (5412).

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الهاشميُّ مولاهم: أبو محمد الكوفيُّ المعروفُ بـ -(السُّدِّيِّ الكبير)، صاحب التفسير والمغازي والسِّيَر، وكان إماما عارفا بالوقائع وأيام الناس ، وهو ثقةٌ وقد يَهِم ، حدَّث عن جماعةٍ من الصّحابة كأنس وابن عبّاس، و قال عنه يحي -:"ما رأيتُ أحدًا يَذْكُرُ السُّدِّيَّ إلّا بخير، وما تَرَكَهُ أحد" غير أنه اتُّهِم بالتشيُّع، توفِّي سنة 128 هـ. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (276/1)، تهذيب الكمال (132/3)، سير أعلام النبلاء (264/5)، توضيح المشتبه (238/9).

(٣) فتح الباري (105/1) باختصار.

(٤) المصدر السّابق (246/13).

(٥) محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزُّرقاني: أبو عبد الله، فقيهٌ مالكيٌّ مشارك في عِدَّة فُنُون، يُعَدُّ خاتمة المحدِّثين بالدِّيار المصريّة، مولدُهُ بالقاهرة سنة 1055هـ، ونسبَتُهُ إلى زُرْقان (مِن قُرى منوف بمصر)، وكان

يومَ جمعةٍ يومَ عرفةَ، وكِلاهما بحمد الله لنا عِيدٌ" انتهى[1]

قلتُ: وأخرجه الطبريُّ[2].

واليهوديُّ الذي قال ذلك لِعُمَرَ هو أبو إسحاقَ كعبُ بنُ ماتعِ بنِ عمرِو بنِ قيسٍ الحميريُّ المشهورُ بكعب الأحبار[3]، وكان قولُه ذلك لِعُمَرَ قبل إسلامه كما في تفسير الطبريِّ[4] وتاريخِ دمشق لابن عساكر[5]، وعزاه الحافظُ ابنُ حجر في مقدِّمةِ الفتح لمسندِ مُسَدَّدٍ وللطبرانيِّ في الأوسط[1].

أبوهُ شيخَ المالكيّة في زمانه، توفِّيَ سنة 1122 هـ، من تصانيفه: شرح موطأ مالك، شرح المواهب اللَّدُنّية، تلخيص المقاصد الحسنة. انظر: عجائب الآثار (122/1)، شجرة النور الزّكية (317/1)، النور الأبهر في طبقات علماء الأزهر (101).

(**١**) شرح المواهب اللدّنية للزرقاني (409/11) باختصارٍ يسير.

تنبيه:

وَهِمَ الزُّرقانيُّ ـ رحمه الله ـ في عزو هذا الأثر بهذا اللّفظ للطبرانيِّ، وإنما هو عند الطّبري في تفسيره (83/6)، وأمّا الذي عند الطبرانيِّ في معجمه الأوسط (253/1) فـ : أنّ عمر قال: إني لأعرفُ في أيِّ يوم أُنْزِلَتْ ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] يوم جمعة يوم عرفة، وهما لنا عيدان.

ولعلّ مردّ وهمه إلى أنه نَقَلَ عن الحافظ ابن حجر في الفتح بلا عزو، وفي صِياغة الحافظ ـ رحمه الله ـ نوعُ إيهامٍ أنّ هذا لفظ الطبرانيّ. انظر: فتح الباري (105/1).

(**٢**) تفسير الطّبري (83/6).

(**٣**) كعب بن ماتع الحميريُّ اليماني : أبو إسحاق، مِن أوعيةِ العلم وكبارِ عُلَماء أهل الكِتاب، يُعرَف بـ(كعب الأحبار)، كان يهوديًّا فأسلم زَمَنَ عمر، ثمّ قَدِمِ إلى المدينة فجالس أصحابَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأخذَ عنهم، وكان يحدِّثهم بالإسرائيليّات ويحفظ عجائب، خرج إلى الشّام وبها توفِّي سنة 32هـ، له رواية في الكتب السِّتة باستثناء ابن ماجه. انظر: تاريخ مدينة دمشق (151/50)، سير أعلام النبلاء (489/3)، تهذيب التهذيب (393/8).

(**٤**) انظر: تفسير الطّبري (82/6).

(**٥**) انظر: تاريخ مدينة دمشق (271/8).

وأخرج الترمذيُّ وصحَّحَهُ والطبريُّ والطبرانيُّ والبيهقيُّ في «الدّلائل» والطيالسيُّ وعبدُ بنُ حُمَيدٍ أنّ يهوديًّا سأل ابنَ عبّاس رضي الله عنهما عن ذلك فقال : نَزَلَتْ في يوم عيدٍ مِن يومِ جمعةٍ ويومِ عرفة[٢].

وقال الواحديُّ في كتابه «أسباب النزول» ما نصُّه -:"نَزَلَتْ هذه الآيةُ يومَ الجمعة، وكان يومَ عرفةَ بعد العصر في حَجَّةِ الوداع سنة عشر ، والنبيُّ صلّى الله عليه وسلّم بِعَرَفَاتٍ على ناقته العَضْبَاء" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وفي تفسير الطبريِّ والجزءِ الثالث مِن «الموافقات» للشّاطبيِّ أنَّ عُمَرَ رضي الله عنه بكى لمَّا نَزَلَتْ.

فقال له النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم: ما يُبْكِيْكَ؟

فقال: كُنَّا فِيْ زِيَادَةٍ مِنْ دِيْنِنَا، وَأَمَّا إِذْ كَمُلَ فَإِنَّهُ لَا يَكْمُلُ شَيءٌ إِلَّا نَقَصَ.

فقال: صَدَقْتَ[٤].

---

(١) انظر: فتح الباري (105/1). وما أشار إليه الحافظُ من تخريج الطبرانيِّ له فهو في المعجم الأوسط (253/1)، وأمّا مسند مسدَّد فهو غير مطبوع.

وانظر للاستزادة أيضًا: تفسير ابن كثير (14/2)، عمدة القاري (42/18)، الدُّرّ المنثور (18/3).

(٢) خرّجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب:تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومِن سورة المائدة برقم (3044)، والطيالسيُّ في مسنده برقم (2709)، والطّبري في تفسيره (82/6)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (12835)، والبيهقيُّ في دلائل النبوَّة (374/5).

تنبيه:

أثر ابن عباسٍ رضي الله عنهما غير موجودٍ في مسند عَبْد بن حُمَيد.

(٣) أسباب النزول (127).

(٤) تفسير الطّبري (80/6)، تفسير البغوي (10/2)، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (154/2)، تنقيح تحقيق أحاديث التعليق (413/3)، تفسير ابن كثير (14/2)، الموافقات (98/1)، الدُّرّ المنثور (18/3).

وعاش عليه الصلاةُ والسلامُ بعدها واحدًا وثمانين يومًا [١]، وتوفِّيَ صلّى الله عليه وسلّم لليلتينِ خلتا [ل 174] مِن ربيعٍ الأوّل، أو اثنتي عشرة خَلَتا منه[٢].

ونَسَبَ الفخرُ الرازي البُكَاءَ إلى أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله تعالى عنه[٣]، فلعلَّهُ وقع لكلٍّ مِن الشيخينِ، والعِلْمُ عند الله تعالى!

قال العُلَماءُ: لم يحصل في الشّريعة بعدَها زيادةٌ ولا نسخٌ ولا تبديلٌ البتّة[٤].

قال ابنُ المَاجِشُون: سمعتُ مالكًا يقول -:"مَن ابتدعَ في الإسلام بدعةً يراها حَسَنَةً فقد زعم أنَّ محمّدًا صلّى الله عليه وسلّم خانَ الرِّسالةَ ؛ لأنَّ الله تعالى يقول ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. فما لم يكن يومئذٍ دِينًا فلا يكون اليومَ دِينًا".

نَقَلَهُ الشاطبيُّ في «الاعتصام»[٥].

وقد جوّد الحافظُ ابنُ كثيرٍ إسنادَ هذه القِصّة. انظر: البداية والنِّهاية (215/5).

(١) انظر: تفسير الطّبري (80/6)، تفسير البغوي (10/2)، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (154/2)، تفسير ابن كثير (14/2)، روح المعاني (60/6).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر (26/3)، دلائل النبوَّة (234/7)، تفسير السَّمْعاني (11/2)، الرَّوْض الأُنُف (439/4)، الاكتفاء بما تضمَّنه مِن مَغَازي رسول الله والثَّلاثةِ الخُلَفاء (432/2)، عمدة القاري (99/16).

(٣) انظر: التفسير الكبير (110/11).

(٤) انظر: شُعَب الإيمان (64/1)، التفسير الكبير (110/11).

(٥) الاعتصام (49/1) و(18/2). وانظر أيضًا: الإحكام لابن حزم (225/6)، الفروق مع هوامشه (355/4).

وقال الشَّوكانيُّ[١] في كتابه «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» ما نصُّه -:"قد أخبر الله في مُحْكَمِ كتابه أنه أكمَلَ دِينَهُ ، فمَن جاءنا بالشَّيء مِن عند نفسِه وزَعَمَ أنه مِن دِيننا ، قلنا له: اذهَبْ فلا حاجةَ لنا في رأيك" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وأخرجَ ابنُ جريرٍ وابنُ المنذر عن ابن عبّاس رضي الله عنهما قال -:"أخبر الله نبيَّهُ والمؤمنين أنه قد أكمَلَ لهم الإيمانَ فلا يحتاجون إلى زيادةٍ أبدًا ، وقد أتمَّهُ فلا ينقصُهُ أبدًا ، وقد رَضِيَهُ فلا يسخطه أبدًا"[٣].

قوله: (وبعدما صحَّ) إلخ[٤]، يشير إلى ما في «صحيح مسلم» عن زيدِ بن أرقمَ رضي الله عنه قال : "قام فينا رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم يومًا خطيبًا بَمـ ـاءٍ يُدعى خُمًّا [٥] بين مكَّةَ والمدينة، فحَمِدَ اللهَ وأثنى عليه، وَوَعَظَ وذكَّرَ ثم قال:

أَمَّا بَعْدُ:

أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا: كِتَابُ اللهِّ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِّ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِّ

---

(١) محمد بن علي بن محمد الشَّوكاني: فقيهٌ أصوليٌّ مجتهد، يُعَدُّ مِن كبار علماء اليمن ومُصْلِحيهم، مولدُهُ بهجرة (شوكان) من بلاد خولان باليمن سنة 1173 هـ، ونشأته بصنعاء، وقد ولِّيَ قضاءها سنة 1229هـ إلى وفاته سنة1250 هـ، ومن آرائه تحريم التقليد، له 114 مؤلَّفًا، منها: نيل الأوطار، فتح القدير، البدر الطالع. انظر: الأعلام للزركلي (298/6)، معجم المؤلِّفين (53/11).

(٢) القول المفيد (64).

(٣) تفسير الطّبري (79/6)، اعتقاد أهل السنة (895/5)، تفسير ابن كثير (13/2)، فتح القدير (12/2).

(٤) الضمير في (وقوله) يرجع إلى أبيات محيي السُّنة سيديّا باب التي سبق ذكرها (ص144).

(٥) خُمّ: اسمُ موضعٍ فيه غَديرٌ منسوبٌ إليه، وهو بين مكَّةَ والمدينة بالجُحفة أو على بعد ثلاثةِ أميالٍ منها على قول آخر. انظر: معجم البلدان (389/2)، لسان العرب (191/12)، عمدة القاري (218/2)، سمط النُّجُوم العوالي (36/3).

وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَّ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَّ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَّ فِي أَهْلِ بَيْتِي"(١).

ورواه ابنُ سعد في الجزء الثاني من «طبقاته» عن أبي سعيد الخُدْريِّ رضي الله عنه بلفظ: "إِنِّيْ أُوْشِكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيْبُ ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيْكُمُ الثَّقَلَيْنِ : كِتَابَ اللهِ وَعِتْرَتِي ، كِتَابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ، وَعِتْرَتِيْ أَهْلُ بَيْتِيْ، وَإِنَّ اللَّطِيْفَ الْخَبِيْرَ أَخْبَرَنِيْ [ل 175] أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَى الْحَوْضِ، فَانْظُرُوْا كَيْفَ تَخْلُفُوْنِيْ فِيْهِمَا"(٢).

(الثَّقَل) محرَّكٌ: النَّفِيسُ المَصُون كما في اللِّسان وغيره(٣).

قال ابنُ الأثير(٤) في «النِّهاية» -:"سمَّاهما (ثقَلَين) لأنَّ الأخْذَ بهما

---

(١) خرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: من فضائل عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (2408).

(٢) خرَّجه ابنُ سعد في طبقاته الكبرى (194/2) من حديث بكر بن عبد الله رضي الله عنه، وابنُ الجعد في مسنده من حديث أبي سعيد رضي الله عنه برقم (2711)، وكذلك الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (11147)، وأيضًا أبو يعلى في مسنده برقم (1021).

وقال الشّيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:" صحيحٌ بشواهده دون قوله (وَإِنَّ اللَّطِيْفَ الخَبِيْرَ أَخْبَرَنِيْ أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ)، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف عطيّةَ العوفي"

وضعّف الشّيخُ حسين سليم أسد إسنادَ أبي يعلى في تخريجه لمسنده.

(٣) انظر: تهذيب اللُّغة (78/9)، لسان العرب (88/11)، القاموس المحيط (1256)، تاج العروس (156/28).

(٤) المبارك بن محمد بن الشَّيبانيُّ الجَزَرِيُّ: أبو السَّعادات، عالِم شّافعيّ متفنِّن يُعْرَف بـ(ابن الأثير)، مولدُهُ في جزيرة ابن عمر سنة 544هـ، انتقل إلى الموصل وجدَّ في الطَّلَب، ثمّ اتّصل بصاحب الموصل فارتقت حالُه، ولمـّا مرِضَ بالنقرس اعتزل الخِدْمة وتفرَّغ للعلم، توفِّيَ سنة 606هـ، له: جامع الأصول، النِّهاية،

ثقيل"[1].

وقال الإمامُ مالكُ بنُ أنس في الموطَّأ :بلغني أنَّ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم قال: «تَرَكْتُ فِيْكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ»[2].

قال ابنُ عبد البرِّ [3] في «التقصّي» -:"وهذا حديثٌ محفوظٌ مشهورٌ عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم عند أهلِ العلم شُهرةً يكاد يُستغنى بها عن الإسناد ، وقد ذكر ناهُ مُسْنَدًا في كتاب التمهيد" انتهى[4].

قلتُ: خُطْبَتُهُ صلّى الله عليه وسلّم بـ(غدير خُمٍّ) المذكورةُ كانت يوم الأحد الثامن عَشَرَ مِن ذي الحِجَّة مرجِعَهُ صلّى الله عليه وسلّم في حَجَّة الوداع مِن مكَّةَ إلى المدينة[1]، وهي التي قال فيها -:«مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»[2].

الشّافي. انظر: تاريخ الإسلام (225/43)، طبقات الشافعية الكبرى (366/8)، البداية والنِّهاية (54/13)، شذرات الذهب (22/5).

(1) تهذيب اللغة (78/9)، النِّهاية في غريب الأثر (216/1)، لسان العرب (88/11)، تاج العروس (156/28).

(2) خرّجه الإمامُ مالكٌ في موطَّئه بلاغًا، كتاب: القَدَر، باب: النّهي عن القول بالقَدَر برقم (1594).

(3) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النّمريُّ القرطبيُّ: أبو عمر، أحَدُ كبار عُلَماء الأندلس وأئمّتُها، مولدُهُ سنة 368هـ قال عنه الذّهبيُّ -:"ليس لأهلِ المغرب أحفظ منه مع الثِّقَة والدِّين والنّزاهةِ والتّبحُّر في الفقه والعربيّة والأخبار"، توفِّيَ سنة 463هـ. من آثاره: التمهيد، الاستذكار، الاستيعاب. انظر: تذكرة الحفاظ (3/ 1128)، العِبَر في خبر من غبر (257/3)، الوافي بالوفيّات (99/29)، شذرات الذهب (314/3).

(4) التقصِّي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك (251). والموضع الذي أشار إليه الإمامُ أبو عمر ابنُ عبد البر هو: التمهيد (331/24).

(١) انظر: منهاج السُّنة النبوية (44/7)، صُبْح الأعشى في صناعة الإنشا (445/2)، تفسير ابن كثير (15/2)، البداية والنِّهاية (208/5)، السِّيرة الحلبيّة (337/3).

(٢) خرّجه الترمذيُّ في سُنَنه ـ دون زيادة " اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ" ـ مِن حديث أبي سريحة الغِفَاري أو زيد بن أرقم، كتاب: المناقب عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ، باب: مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (3713)، وكذلك ابنُ ماجه من حديث سعد بن أبي وقّاص، باب: فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم، برقم (121).

وخرَّجَهُ بتمامِه عن جماعة من الصّحابة كلٌّ مِن:

ابنِ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الفضائل، باب: فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (32091)، والإمامِ أحمدَ في مسندهِ برقم (950)، والبزّارِ في مسنده برقم (492)، والنسائيِّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: الخصائص، باب: ذِكْر توجيه النبيِّ صلى الله عليه وسلم ببراءةٍ مع عليٍّ برقم (8473)، وابنِ حِبّان في صحيحه، كتاب: إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصَّحابة رجالِهِم ونِسَائهم برقم (6932)، والطبرانيِّ في معجمهِ الأوسط برقم (1111)، وفي الكبير برقم (4053)، والحاكمِ في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ومِن مَنَاقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (4576)، والضّياءِ المقدسيِّ في الأحاديث المختارة برقم (479).

والحديث ـ دون الزِّيادة ومعها ـ ممّا اختُلِفَ فيه على النَّحْو التالي:

أ – تضعيفُ الحديث بالكُلِّيّة: نُقِل عن أبي داود السِّجستانيِّ وأبي حاتم الرازي ـ كما في الصّواعق المحرقة (107/1) ـ والبخاريِّ وإبراهيمَ الحربيِّ وطائفةٍ من أهل العلم ـ كما في منهاج السُّنة النبويّة (319/7) ـ، وضعّفَهُ ابنُ حزمٍ في الفصل (116/4)، والزَّيلعيُّ في نَصْب الرّاية (360/1).

وقد أشار شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ في منهاج السُّنة النبويّة (319/7) إلى أنّ زيادة "اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وعَادِ مَنْ عَادَاهُ" كذبٌ بلا ريب.

ب – تحسينُ أو تصحيح حديث -:" مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ ": نُقل عن الإمامِ أحمدَ كما في منهاج السُّنة النبوية (320/7)، ووصفه الترمذيُّ في سُنَنه (633/5) بأنه "حَسَنٌ صحيح"، وفي بعض نُسخ الترمذيِّ -:"حديثٌ حسنٌ غريب" ـ وهذا موافق لما نقله الإمام ابنُ تيميّةَ عنه في منهاج السنة النبوية (320/7) ـ.

جـ – تحسينُ أو تصحيح الحديث مع زيادة "اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وعَادِ مَنْ عَادَاهُ": صحَّحه الحاكمُ في مستدركه (118/3)، وقال أبو القاسم هبةُ الله البغداديُّ ـ فيما نقله عنه الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة (4 /330) ـ-:"هذا حديثٌ حسنٌ صحيحُ المتن"، وقال الذّهبيُّ ـ فيما نقله عنه ابنُ كثير في

أخرج الإمامُ أحمدُ عن البراء بن عازب وزيدِ بنِ أرقم رضي الله عنهما أنَّ عُمَرَ رضي الله عنه لّما سَمِعَ ذلك قال-:"هنيئًا لك يا عليُّ، أمسيتَ مولى كلِّ مؤمنٍ ومؤمنة"[١].

قال ابنُ عبد البَرِّ في «الاستيعاب» -:"روى بُريدةُ وأبو هريرةَ وجابر والبراءُ بن عازب وزيدُ بنُ أرقمَ كلُّ واحدٍ منهم عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم أنه قال يوم غدير خُمٍّ الحديثَ السّابقَ كلَّهُ، قال: وبعضُهم لا يزيد على: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» "[٢].

البداية والنهاية (214/5) ـ -:"صدْرُ الحديث متواترٌ أتيقَّنُ أنّ رسولَ الله قاله ، وأمّا (اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ) فزيادةٌ قويّةُ الإسناد "، وأشار ابنُ حجر العسقلاني في فتح الباري (74/7) إلى أنّ كثيرًا من أسانيدِ هذا الحديث صِحَاحٌ وحِسَان، وابنُ حجر الهيتميُّ في الصّواعق المحرقة (106/1)، وصحَّحه كذلك الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة (330/4) وفي ظِلال الجنَّة (338/2)، وشُعَيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند.

تنبيه:

كلام الحافظ ابنِ حجر في فتح الباري (74/7) ليس صريحًا في كونه يُصَحِّح الحديث مع تلك الزِّيادة وإن كان كان محتملًا لذلك احتمالًا قويًّا.

(١) خرّجه عبدُ الرزّاق في مصنَّفه من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، كتاب: الفضائل، باب: فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (32118)، وكذلك الإمامُ أحمد بن حنبل في مسنده برقم (18502).

والحديث قال عنه البوصيريُّ في إتحاف الخيرة المهرة برقم (6688) -:" رواه أبو بكر بن أبي شَيْبَة وأَبُو يَعْلَى بسَنَدٍ ضعيفٍ مدارُهُ إمّا على أبي هارونَ العبديِّ أو علىٍّ بنِ زيدِ بن جُدْعَان. "، وضعّفه الألبانيُّ في تخريجه لمشكاة المصابيح برقم (6094) وفي سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة برقم (4961)، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث مسند الإمام أحمد -:" صحيحٌ لغيره، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ مِن أجل عليِّ بن زيد- وهو ابن جُدْعَان - وباقي رجالِهِ ثِقاتٌ رِجالُ الشَّيخين، غير حمَّاد بن سَلَمَة، فمِن رِجالِ مسلم" ثمّ أطال في تخريجه وتتبُّع طرقه.

تنبيه:

وهم المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ في عزو هذا اللّفظ للإمام أحمد من رواية زيد بن أرقم رضي الله عنه، والوهم موجودٌ بعينه في ذخائر العُقْبى في مناقب ذوي القُرْبى (67) وفي مشكاة المصابيح (1723/3).

(٢) الاستيعاب (1099/3) باختصارٍ يسير.

وروى ابنُ الأثير عن حَبَّةَ بنِ جُوَينٍ البَجَليِّ ثم العُرَنيِّ [1] قال-:" لَمّا كان يومُ غديرِ خُمٍّ دعا النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم نصفَ النَّهار : (الصَّلاةُ جامعةٌ)[2]، فحَمِدَ الله وأثنى عليه ثم قال: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَتَعْلَمُوْنَ أَنِّيْ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟

قَالُوْا: نَعَمْ.

قال: فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وأَخَذَ بِيَدِ عليٍّ حَتَّى رَفَعَهَا حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى آبَاطِهِمَا"[3].

وروى أيضًا عن عبدِ الرحمن بنِ أبي ليلى[4] قال:

شهـدتُ عليًّا في الرَّحْبَةِ[1] يقـول: أَنشدُ اللهَ مَن سَمِعَ رسـولَ الله صلّى الله عليه وسلّم

---

(١) حَبَّةُ بن جُوَين بن عليٍّ العُرَنِيُّ الكوفيُّ: أبو قُدامةَ، تابعيٌّ معدودٌ مِن شِيْعَةِ عليِّ بن أبي طالب، أدرك جماعةً من الصّحابة رضي الله عنهم جميعًا، وقد ضعّفه غيرُ واحدٍ مِن عُلَماء الحديث، وقال عنه ابنُ حِبّان -:"كان غاليًا في التشيُّع واهيًا في الحديث "، توفِّي سنة 76هـ. انظر: تاريخ بغداد (274/8)، الضُّعَفاء والمتروكين لابن الجوزي (187/1)، أسد الغابة (537/1)، ميزان الاعتدال (188/2)، تاريخ الإسلام (391/5).

(٢) يجوز ضبطُ هاتين الكلمتين بأكثر من شكل. انظر: فتح الباري (533/2)، مرقاة المفاتيح (133/10).

(٣) أسد الغابة (538/1)، الإصابة في تمييز الصّحابة (164/2)، وأشار الحافظُ ابن حجر في الإصابة إلى أنّ ابن عُقْدَةَ أخرَجَهُ في كتاب الموالاة بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا.

(٤) عبدُ الرحمن بن أبي ليلى (واسمُهُ يَسَارٌ ـ على قولٍ ـ) الأنصاريُّ الأوسيُّ الكوفي: أبو عيسى ، مِن كبار فُقَهاء التابعين، قال عنه عبدُ الملك بن عُمَير -:"رأيتُ عبدَ الرَّحمن في حَلَقَةٍ فيها نَفَرٌ مِن الصّحابة فيهم البراءُ يسمعون لحديثه ويُنْصِتُون له"، خَرَجَ مع ابن الأشعث وغَرِقَ سنة 82 هـ. وحديثُهُ مُخَرَّج في الكتب السِّتة. انظر: تاريخ بغداد (199/10)، تاريخ مدينة دمشق (76/36)، تهذيب الكمال (372/17)، سير أعلام النبلاء (262/4).

يقول يوم غدير خُمّ: «مَنْ كُنْتُ [ل 176] مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» لَمَّا قام.

قال عبدُ الرَّحمن: فقام اثنا عَشَرَ بَدْرِيًّا ـ كأني أنظُرُ إلى أحدِهم عليه سراويلُ ـ، فقالوا: نشهد أنّا سَمِعْنا رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم يقول ـ يومَ غَدِيرِ خُمٍّ ـ: أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِيْنَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ؟

قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُوْلَ الله.

فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَن وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»[٢].

ورواهُ الإمامُ أحمدُ عن أبي الطُّفَيل فجعَلَ عِدَّةَ القائمين مِن الصَّحابة ثلاثين[٣].

ويُجمَع بينهما بأنَّ الاثني عَشَرَ مِن أهل بدر، وتتمَّةَ الثلاثين مِن غيرهم.

وروى أحمدُ أيضًا عن زَاذَانَ أبي عمرو الكِنْدِيِّ[٤] وزيادِ بنِ أبي زياد[٥] وسعيدِ بنِ

(١) الرَّحْبَة ـ بتسكين الحاء وفتحِها ـ: محلّةٌ بالكوفة تُعرف بـ(رحْبة خُنَيس)، كانت تقع في وَسْطَ مسجد الكوفة، وكان عليُّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ يقعد فيها ليعظ الناس. انظر: المغرب في ترتيب المعرب (324/1)، معجم البلدان (33/3)، توضيح المشتبه (159/4)، تاج العروس (491/2).

(٢) خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (961)، وأبو يعلى في مسنده برقم (567).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (105/9) -:"رواه أبو يعلى ورجالُهُ وُثِّقُوا"، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"حَسَنٌ لغيره".

(٣) خرّجه الإمام أحمدُ في مسنده برقم (19312).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (104/9) -:"رواه أحمدُ ورجالُهُ رِجالُ الصَّحيح غير فِطْرِ بنِ خليفة وهو ثقة"، وقال الشّيخ شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"إسنادُهُ صحيح".

(٤) خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (641).

والحديثُ قال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"صحيحٌ لغيره، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لجهالة أبي عبدالرحيم الكِنْدِيِّ".

(٥) خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (670).

وهبِ الهمْدانيِّ[١] وزيدِ بن يُثَيعٍ[٢] كلّهم سَمِعَ مُناشدةَ عليٍّ الناسَ ، وشهادةَ أولئك الصَّحابةِ له بذلك.

وقال السُّيوطيُّ في كتابه تاريخ الخلفاء ـ لمّا ذكر هذا الحديث ـ ما نصُّه -:"أخرجه أحمدُ عن عليٍّ وأبي أيُّوب ، والترمذيُّ عن زيدِ بن أرقمَ ، وأبو يعلى عن أبي هريرةَ ، والطبرانيُّ عن ابنِ عمر ومالكِ بنِ الحُوَيرث وحُبْشِيِّ بنِ جُنادةَ وجريرٍ وسعدِ بن أبي وقّاص وأبي سعيد الخدريِّ وأنس، والبزّارُ عن ابن عبّاس وعُمارَةَ وبُريدةَ ، وفي أكثرِها زيادةٌ: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» انتهى كلامُه بلفظه[٣].

قال الحافظ ابن حجر في كتاب «المناقب من الفتح» -:"أخرجه الترمذيُّ والنسائيُّ ، وهو كثيرُ الطُّرُق جدًّا ، وقد استوعبَها ابنُ عُقْدَةَ في كتابٍ مفرد ، وكثيرٌ مِن أسانيدها صِحَاح وحِسان" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

وعزا المُنَاويُّ[٥] في شرح الجامع الصّغير للسُّيوطيِّ أنه قال: هو حديثٌ متواتر[١].

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (107/9) -:"رواه أحمدُ ورجالُه ثقات"، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"صحيحٌ لغيره".

(١) خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (950) وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"صحيحٌ لغيره"، وكذلك برقم (23156) وقال عنه أيضًا-:"إسنادُه صحيح".

(٢) خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (950)، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"صحيحٌ لغيره".

(٣) تاريخ الخلفاء (169).

(٤) فتح الباري (74/7).

(٥) عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن عليِّ بن الحداديُّ: زين الدِّين المُنَاويُّ (بضمِّ الميم)، فقيهٌ شافعيٌّ متصوِّف، مولدُهُ سنة 952 هـ، انزوى عن الناس متفرِّغًا للتّصنيف، وكان قليلَ الطَّعام كثيرَ السَّهر حتى مَرِض، له نحو ثمانين مصنّفًا، توفِّيَ بالقاهرة سنة 1031 هـ. من آثاره: كنوز الحقائق، التيسير في شرح

وروى أبو أحمدَ العسكريُّ عن عُبيد الله بن العَلاء عن الزُّهْريِّ بسنده إلى أبي جُنَيْدَة جُنْدَعِ بن عمرو بن مازن الأنصاريِّ الأوسيِّ قال : سمعتُ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ .

وسمعتُهُ وإلّا صُمَّتا يقول ـ وقد انصرف مِن حَجَّة الوداع ـ، فلمّا نَزَلَ غَدير خُمّ قام في الناس خطيبًا وأخذ بِيَدِ عليٍّ وقال: «مَنْ كُنْتُ وَلِيُّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» .

قال عبيدُ الله : فقلتُ للزُّهريِّ : أَلَا تُحَدِّثُ بهذا بالشَّام وأنتَ تَسمَعُ ملءَ أُذُنَيْكَ سَبَّ عليٍّ؟!

فقال: والله إنَّ عندي مِن فضائلِ عليٍّ ما لو تحدَّثْتُ به لقُتِلْتُ"[2] [ل 177]

وروى البيهقيُّ والدَّارقطنيُّ وابنُ عساكرَ في الجزء الخامس مِن تاريخه لدمشق بأسانيدهم إلى رُزَيق[3] ـ بتقديم الرّاءِ المهملة ـ مولى عليٍّ ـ كرّم الله وجهه ـ قال:

الجامع الصغير، فيض القدير. انظر: خلاصة الأثر (412/2)، الأعلام (204/6)، معجم المؤلِّفين (166/10).

(1) انظر: فيض القدير (218/6)، التيسير بشرح الجامع الصغير (442/2)، البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف (230/2)، نظم المتناثر للكتاني (195)، وممن حَكَمَ له بالتّواتُرِ الشَّيخُ الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة الحديث رقم (1750).

تنبيه:

ما حَكَمَ عليه السُّيوطيُّ بالتواتر هو قولُه صلى الله عليه وسلم -:" مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ"، دون زيادة "اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ".

(2) أسد الغابة (450/1).

(**٣**) رُزَيق القرشيُّ المدنيُّ مولى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفد على عمرَ بن عبد العزيز ، ولم أجد أكثرَ من هذا في ترجمته. انظر: تاريخ مدينة دمشق (137/18)، الوافي بالوفيّات (78/14).

وَفَدْتُ على عمرَ بنِ عبد العزيز [(١)] فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين، إني رجلٌ مِن أهل المدينة، وقد حفظتُ القرآنَ والفرائضَ، وليس لي دِيوان.

قال: ولِمَ يرحمُكَ الله؟! مِن أيِّ الناس أنت؟!

قلتُ: مِن موالي بني هاشم.

فقال: مولى مَنْ؟

فقلتُ: رجل من المسلمين.

فقال: أسألُكَ، ـ وصاح بي ـ: أتكتمني مَن أنتَ؟!

فقلتُ سِرًّا: مَولى عليِّ بن أبي طالب، وكانت بنو أُميّةَ لا يُذْكَرُ عليٌّ بين أيديهم، فبكى عمرُ حتى جرت دموعه إلى الأرض، ثم قال: وأنا مولى عليٍّ، أَتُكاتِمُني ولاءَ عليّ؟!

حدَّثني سعيدُ بنُ المسيّب عن سعدِ بن أبي وقّاص أنَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»

ثم قال: يا مزاحمُ، أعطِهِ خمسين دينارًا لولايتِهِ لعليٍّ، ثم قال: الحَقْ ببلدِكَ، فسيأتيكَ مثلُ ما يأتي نُظَراءَك[(٢)].

---

(١) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأُمَويُّ الدِّمشقيّ: أبو حفص، خليفةٌ صالح زاهد، يُلقَّب بـ(أشجّ بني مروان)، تولَّى الخلافة على كُرْهٍ منه، اشتهر بتحرّي العدل دون محاباةٍ لأحدٍ حتى عُدَّ خامسَ الخلفاء الرّاشدين، توفِّي سنة 101هـ وله أربعون سنة، وكانت مُدَّةُ خلافته سنتين ونِصْف السَّنة، وحديثه مخرَّج في الكتب السِّتة. انظر: تهذيب الكمال (432/21)، سير أعلام النبلاء (114/5)، تاريخ الإسلام (187/7)، البداية والنِّهاية (192/9).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (137/18)، الوافي بالوفيّات (78/14)، ولم أتمكّن من العثور على هذه القِصّة في سُنَن الدارقطني، والسُّنَن الصّغرى والكبرى ومختصر الخلافيّات للبيهقي.

وروى هـذه القِصّةَ ابنُ الجوزيِّ [1] في سيرة عُمَرَ بنِ عبد العـزيز، وجَعَلَ صاحبَهـا معه عُمَرَ بنَ مورق[2].

ورواه أبو نُعَيم وجَعَلَ صاحبَها يزيدَ بنَ عُمَرَ بنِ مُورق[3].

ورواها أبو الفَرَج الأصبهانيِّ[4] في الجزء الثامن من كتابه «الأغاني» في ترجمة عمر بن عبد العزيز فسمَّى صاحبَها يزيدَ بنَ عيسى بن مُورق[5]، والله أعلم بالصحيح من ذلك.

وروى عبدُ الله ابنُ الإمام أحمد ومِن طريقه الحافظُ محمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ وأبو نُعيمٍ وابنُ عبد البَرِّ والحاكمُ في «المستدرك» ـ وصحَّحَهُ ـ وابنُ الأثير عن عمرِو بن شاس بنِ عبدِ بنِ ثعلبةَ الأسلميِّ ـ وكان من أهل الحديبية رضي الله عنه ـ قال: خرجتُ مع عليٍّ إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك حتى وجدتُ عليه في نفسي ، فلمّا قَدِمْتُ أظهرتُ شِكايَتَهُ في المسجد ،

---

(١) عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشيُّ، أبو الفرج: علّامةٌ حنبليٌّ، يُعرف بـ(بابن الجوزي) ، مولدُهُ ببغداد سنة 508 هـ، يرجع نَسَبُه إلى أبي بكر رضي الله عنه، كان أوحَدَ عصره في الوعظ حتى حضر مجلسه الخلفاءُ والوزراءُ والكبار ، له حوالي ثلاث مئةِ مصنّف، توفِّي ببغداد سنة 597 هـ، مِن تآليفه: زاد المسير، المنتظم، تلبيس إبليس. انظر: تاريخ الإسلام (287/42)، الوافي بالوفيّات (110/18)، مرآة الجنان (489/3)، شذرات الذهب (329/4).

(٢) سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز (22)، تاريخ مدينة دمشق (343/45).

وعمر بن مورق لم أجد له ترجمة فيما بين يديّ من المصادر.

(٣) حلية الأولياء (364/5)، تاريخ مدينة دمشق (323/65)، أسد الغابة (467/6).

ويزيد بن عمر بن مورق لم أجد له ترجمةً فيما بين يديّ من المصادر.

(٤) عليُّ بن الحسين بن محمد المروانيُّ الأصبهانيُّ: أبو الفرج، علاّمةٌ في الأدب إخباريٌّ نسّابة، مولدُهُ في أصبهان سنة 284 هـ، نشأ ببغداد فكان من أعيان أُدَبَائها وأفرادِ مصنِّفيها، وهو لونٌ عجيب إذ هو أمويٌّ متشيِّع، وكتابُهُ الأغاني يدلُّ على قِلَّةِ دينٍ وتهتُّك، توفِّي سنة 356 هـ، له: الأغاني، مقاتل الطالبيِّين، جمهرة النَّسَب. انظر: تاريخ الإسلام (143/26)، الوافي بالوفيّات (15/21)، البداية والنِّهاية (263/11)، شذرات الذهب (19/3).

(٥) الأغاني (302/9).

فبلغ ذلك النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم فدخلتُ المسجدَ ذاتَ غَداةٍ ورسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم فيه في ناسٍ مِن أصحابه [ل 178]، فلمّا رآني أمدَّني عينيه، (يقول: حدَّدَ إليَّ النظر).

فلمّا جلستُ قال: يا عمرو، والله لقد آذيتني!

قلتُ: أعوذُ بالله مِن أن أُوذِيَكَ يا رسول الله!

قال: بلى، مَنْ آذَى عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِيْ"(١).

وروى الخبرَ بدون القِصَّةِ البزَّارُ وأبو يعلى من حديث سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه(٢).

---

(١) خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (16002)، وفي فضائل الصّحابة له برقم (981)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه برقم (32108) مختَصَرًا، والبخاريُّ في تاريخه الكبير (306/6) مختَصَرًا، والفَسَوِيُّ في المعرفة والتاريخ (153/1)، والبزّارُ في مسنده مختَصَرًا برقم (3874)، والرُّوْيانيُّ في مسنده مختَصرًا برقم (1470)، وابنُ قانع في معجم الصّحابة مختَصَرًا برقم (700)، وابنُ حِبّان في صحيحه مختَصَرًا، كتاب: إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصّحابة رجالِهم ونسائهم، باب: ذِكْر البيان بأنّ أذى علي بن أبي طالب رضي الله عنه مقرونٌ بأذى المصطفى صلى الله عليه وسلم برقم (6923)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه برقم (4619)، وأبو نُعَيم في معرفة الصّحابة (1996/4)، والبيهقيُّ في دلائل النبوّة (394/5)، وابنُ عبد البرِّ في الاستيعاب (1183/3)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (201/42)، وابنُ الأثير في أسد الغابة (255/4).

والحديث قال عنه الحاكمُ في المستدرك (131/3) -:" هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرّجاه "، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (129/9) -:" رجالُ أحمدَ ثِقات "، ورمز له السُّيوطيُّ في الجامع الصّغير (504) بالصِّحَّة، وصحّحه الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة (2295).

(٢) خرّجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (زوائد الهيثمي)، كتاب: المناقب، باب: فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (983)، والإمامُ أحمد في فضائل الصّحابة مختَصَرًا برقم (1078)، والبزّارُ في مسنده برقم (1166)، وأبو يعلى في مسنده برقم (770)، والمقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (1070).

وروى أحمدُ والحاكمُ وصحَّحه عن أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قالت : سمعتُ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم يقول -:"مَنْ سَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ سَبَّنِيْ"[١].

وروى الطبرانيُّ والحاكمُ عن ابن مسعود[٢]، وهُمَا ووكيعُ بن خَلَفٍ في الجزء الثامن مِن كتابه «أخبار القُضَاة» عن عِمرانَ بن حُصِين [١]، وابنُ عساكرَ عن أبي بكر الصِّدِّيق [٢] وعثمانَ بنِ عفّانَ[٣] ومعاذِ بن جبل[٤] وأنسِ بن مالك[٥] وثوبانَ[٦] وجابرٍ[٧] وعائشةَ[٨] رضي الله عنهم أنّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «النَّظَرُ إِلَى عَلِيٍّ عِبَادَةٌ»[٩].

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (129/9) -:"رجالُ أبي يعلى رجالُ الصَّحيح غير محمودِ بن خِدَاشٍ وقَنَان وهما ثقتان"، وحسَّن الألبانيُّ إسنادَه في السِّلسلة الصَّحيحة برقم (2295).

(١) خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (26791)، وفي فضائل الصّحابة له برقم (1011)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: الخصائص، باب: ذِكْر قول النبي صلى الله عليه وسلم "مَنْ سَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ سَبَّنِيْ" برقم (8476)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذِكْر إسلام أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله تعالى عنه برقم (4615).

والحديث قال عنه الحاكمُ ـ عقب إخراجه ـ -:" هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرِّجاه "، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (130/9) -:"رواه أحمدُ ورجالُهُ رجالُ الصّحيح ، غير أبي عبدالله الـجَدَليِّ وهو ثقة"، ورمز له السُّيوطيُّ في الجامع الصغير (529) بالصِّحَّة، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند -:"إسنادُه صحيح"، وقد استوعب طرقَهُ الشيخُ الألباني في السِّلسلة الصَّحيحة برقم (1299)، وفي السلسة الضعيفة والموضوعة برقم (2310).

(٢) خرّجه ابنُ شاهين في الكتاب اللَّطِيف برقم (104)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (10006)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذِكْر إسلام أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله تعالى عنه برقم (4682) و (4683)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (351/42).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (119/9) -:"رواه الطبرانيُّ، وفيه أحمدُ بنُ بُدَيلٍ اليامِيُّ وثّقَهُ ابنُ حِبّانَ وقال : مستقيم الحديث ، وابنُ أبي حاتم وفيه ضعفٌ ، وبقيَّةُ رجالِهِ رجالُ الصَّحيح "، وقال ابنُ حجر الهيتميُّ في الصواعق المحرقة (360/2) -:"إسنادُه حَسَنٌ"، وقال الحافظُ الذّهبيُّ ـ كما في التيسير بشرح الجامع الصغير (464/2) ـ -:"بل موضوع".

قال الزّمخشريُّ[10] في «الفائق» -:

([1]) خرّجه وكيعٌ في أخبار القُضاة (123/2)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (207)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة باب: ذِكْر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه برقم (4681)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (353/42).

وقال الحاكمُ عقب إخراجه -:" هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ، وشواهدُهُ عن عبد الله بن مسعود صحيحة"، وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (119/9) -:"رواه الطبرانيُّ، وفيه عمرانُ بن خالد الخزاعيُّ وهو ضعيف".

([2]) خرّجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (350/42).

([3]) المصدر السابق (350/42).

([4]) المصدر السابق (352/42).

([5]) المصدر السابق (355/42).

([6]) المصدر السابق (355/42).

([7]) المصدر السابق (355/42).

([8]) خرّجه أبو نُعَيم في حلية الأولياء (182/2)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (9/40) و(355/42).

([9]) انظر الكلام على حكم الحديث في:

المجروحين (241/1)، معرفة التذكرة لابن القيسرانيّ (269/1)، الموضوعات لابن الجوزيّ (267/1)، تلخيص كتاب الموضوعات للذهبي (120)، ميزان الاعتدال (286/5) و(55/6) و(73/6) و(445/6) و(60/7) و(185/7) و(211/7)، تاريخ الإسلام (513/18)، البداية والنّهاية (358/7)، الكشف الحثيث (219) و(270)، اللآلىء المصنوعة (314/1)، تذكرة الموضوعات لِلفتني (9)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (371)،كشف الخفاء (421/2)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (359)، أسنى المطالب (311)، اللؤلؤ المرصوع (210)، السلسلة الضعيفة والموضوعة (239/10).

(١٠) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزّمخشريّ: أبو القاسم، فقيهٌ حنفيٌّ بارع في اللُّغة وعلومها، مولدُهُ بزمخشر (إحدى قُرى خوارزم)، سنة 467هـ، اشتهر بمعرفة الأدب وشدّة الانتصار للاعتزال وكان رأسًا فيه، توفِّي سنة 538هـ. من آثاره: الكشّاف، والفائق وأساس البلاغة. انظر: تاريخ الإسلام

"قال ابنُ الأعرابيُّ[1]: تأويلُهُ أنّ عَلِيًّا كان إذا بَرَزَ قال الناس : لا إله إلا الله، ما أشرفَ هذا الفتى، لا إله إلا الله ما أشجَعَهُ، لا إله إلا الله ما أعلَمَهُ، لا إله إلا الله ما أكرَمَهُ!"[2].

وروى مسلمٌ في «صحيحه» عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: خرج النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم ذاتَ غَداةٍ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِن شَعْرٍ أسودَ، فجاء الحسنُ بنُ علي فأدخله، ثم جاء الحسينُ فأدخلَه معه، ثم جاءت فاطمةُ فأدخلها ، ثم جاء عليٌّ فأدخله، ثم قال ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴾[3] [الأحزاب: ٣٣].

وأخرج الشّيخانِ عن سعدِ بن أبي وقّاص رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم لعليٍّ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُوْنَ مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى ؟!"[1]

(486/36)، سير أعلام النبلاء (151/20)، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية (160/2)، بُغية الوعاة (279/2).

(1) أحمد بن محمد بن زياد العَنَزيُّ البصريّ: أبو سعيد، إمامٌ محدّث متعبّد، يُعرف بـ(ابن الأعرابي)، مولدُهُ في البصرة سنة 246هـ، أخذ عن الجُنَيد وغيرِه في البصرة، ثمّ ارتحل إلى مكة فسكنها وكان في وقته شيخَ الحرم، توفّيَ سنة 340 هـ، من تصانيفه: المعجم، طبقات النسَّاك، معاني الزُّهد. انظر: حلية الأولياء (375/10)، تاريخ الإسلام (184/25)، سير أعلام النبلاء (407/15)، طبقات الحفاظ (354).

(2) الفائق (446/3) بتصرُّفٍ يسير. وانظر للاستزادة: النِّهاية في غريب الأثر (76/5)، المعجم في أصحاب القاضي الصّدفي (317)، لسان العرب (215/5)، محاضرات الأدباء (495/2)، مرقاة المفاتيح (97/9).

(3) خرّجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة رضي الله عنهم، باب: فضائل أهل بيت النبيِّ صلى الله عليه وسلم برقم (2424).

والمِرْط: كساءٌ من صوف أو خزٍّ يؤتزر به، وتتلفَّع المرأةُ به، والجمع مُرُوط . المصباح المنير (569/2).

المرحَّل: ضَرْبٌ موشّى من بُرُود اليمن، وسُمِّي (مُرَحَّلًا) لأنّ عليه تصاويرَ الرِّحال. انظر: الفائق (360/3)، لسان العرب (278/11).

وزاد أحمدُ والطبرانيُّ والبزّارُ عن جماعةٍ من الصَّحابة «غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»[2].

([1]) خرّجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: غزوة تبوك وهي غزوة العُسرة برقم (4154)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة رضي الله عنهم، باب: مِن فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (2404).

([2]) ورد هذا الحديثُ في غير الصَّحيحين بألفاظٍ متقاربةٍ عن عددٍ من الصّحابة، منهم:

- أبو بكر الصّديق رضي الله عنه: خرّجه البزّارُ في مسنده برقم (1200).
- عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: خرّجه البزّارُ في مسنده برقم (817).
- أسماء بنت عُميس رضي الله عنها: خرّجه إسحاقُ بن راهويه في مسنده برقم (2139) والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (27126) ورقم (27507)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (384).

والحديثُ الأوّلُ في مسند الإمام أحمدَ قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (109/9) -:"رِجالُ أحمدَ رجالُ الصّحيح غير فاطمةَ بنت علي وهي ثقةٌ "، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند –:"إسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثِقَاتٌ رِجالُ الصَّحيح غير فاطمةَ بنتِ عليٍّ وهو ابنُ أبي طالب"، وقال (أي: الأرنؤوط) عن الثاني -:"إسنادُهُ صحيحٌ".

- أبو سعيد الخدريّ رضي الله عنه: خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (11290)، والبزّارُ في مسنده برقم (1065).

قال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (109/9) -:"فيه عطيَّةُ العَوْفِيُّ وثَّقَهُ ابنُ معين وضعَّفَهُ أحمدُ وجماعةٌ، وبقيَّةُ رجال أحمدَ رجالُ الصحيح "، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند -:"صحيحٌ لغيره، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف عطية العوفي".

- جابر بن عبد الله رضي الله عنه: خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (14679)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (2035).

قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند -:"صحيحٌ لغيره وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، شَرِيك – وهو ابن عبد الله النَّخَعيُّ – سيءُ الحفظ، وعبدُ الله بن محمد بن عَقِيْلٍ ليس بذاك القويّ".

- عبد الله بن عباس رضي الله عنه: خرّجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (3062)، والطبرانيُّ في معجمه الوسط برقم (7894)، وفي معجمه الأوسط برقم (11087).

قال الشّيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند ـ باختصارٍ يسير ـ -:" إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السِّياقة ... وفي متنِ حديثه هذا ألفاظٌ منكرةٌ بل باطلة لمنافرتها ما في الصّحيح، ولبعضه الآخرِ شواهدُ". وقد أطال الكلامَ عليه بما يحسُن الرجوعُ إليه.

وروى ابنُ عساكرَ عن سعيدِ بن المسيّب قال:

"قلتُ لسعد بن أبي وقاص : هل سمعتَ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول لعلي: «أَنْتَ مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي؟

قال: نعم، سمعتُهُ منه، ثم أدخل إصبعيه في أذنيه وقال: نعم وإلّا فَاسْتَكَّتَا"[1].

وفي الجزء الثّاني «الحاوي للفتاوي» للسُّيُوطيِّ ما نصُّه -:"حديثُ (أَنَا مَدِيْنَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا) أخرجه الترمذيُّ مِن حديث عليٍّ[1]، والطبرانيُّ والحاكمُ ـ وصحَّحه ـ مِن حديث ابنِ عبّاس[2].

• أمّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: خرّجه أبو يعلى الموصليُّ في مسنده برقم (6883).

قال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (109/9) -:"رواه أبو يعلى والطبراني ، وفي إسناد أبي يعلى محمدُ بن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ وثَّقَهُ ابن حِبّان وضعَّفَهُ غيرُه، وبقية رجاله رجالُ الصحيح".

• حُبْشيُّ بن جُنَادةَ رضي الله عنه: خرّجه الطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (7592)، وفي معجمه الصغير برقم (918).

والحديث أشار الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (110/9) إلى أنّ في إسناده عبدَ الغفور بن سعيد الأنصاريَّ وهو متروك.

• أبو أيّوب الأنصاريّ رضي الله عنه: خرّجه الطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (4087).

• البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما: خرّجه الطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (5094).

• ابن عمر رضي الله عنه: خرّجه الطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (1465).

وانظر الكلام على الحديث بطرقه ورواياته في إرواء الغليل (127/8)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (169/6) و (623/10) وما بعدها.

تنبيه:

هذه الزِّيادةُ موجودةٌ في الصَّحيحين في بعض المواضع دون بعض، وقد سبقت الإشارةُ إليها عند تخريج الحديث عندهما، فلعلّ المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ لم يستحضر منها إلاّ ما كان دون زيادة. والله أعلم

(1) تاريخ مدينة دمشق (151/13).

وحسَّنَهُ الحافظان العَلائيُّ[3] وابنُ حجر"انتهى منه بلفظه[4].

وأخرج الشّيخانِ عن سهلِ بن سعد [ل 179] رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم قال يوم خيبر: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُوْلَهُ ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُوْلُهُ ، يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ.

فبات الناسُ يَدُوْكُونَ (أي: يخوضون ويتحدّثون) ليلتَهم: أيُّهم يُعطاها؟

([1]) خرّجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (3723)، وقال ـ عقب إخراجه ـ -:" هذا حديثٌ غريبٌ منكر".

([2]) خرّجه الطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (11061)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذِكْر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه برقم (4637).

والحديثُ وإن صحّحه الحاكمُ فقد قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (114/9) -:"رواه الطبرانيُّ، وفيه عبدُ السَّلام بن صالح الهَـرَوِيُّ وهو ضعيف"، كما حَكَم ببُطلان الحديث أكثرُ أهل العلم. انظر: الموضوعات لابن الجوزي (261/1)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (410/4) و (123/18و 377)، أحاديث القُصَّاص له (78)، التذكرة في الأحاديث المشتهرة (163)، المغني عن حمل الأسفار (483/1)، اللآلىء المصنوعة (304/1)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (118)، الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة (94)، كشف الخفاء (235/1).

وانظر تحسينَ العلائيِّ له وكذلك ابن حجر العسقلاني في : اللآلىء المصنوعة (306/1)، فيض القدير (46/3)، مرقاة المفاتيح (253/11)، الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة (94)، كشف الخفاء (235/1)، التراتيب الإدارية (370/2).

(**3**) خليلُ بن كَيْكَلْدِي بن عبد الله العَلائيُّ الدّمشقيُّ ثم المقدسي: أبو سعيد، محدِّثٌ متقنٌ وأصوليٌّ محقِّق شافعيُّ المذهب، مولدُهُ بدمشق سنة 694 هـ، كان أعجُوْبةً في كثرة عُلُومِه وشِدَّةِ تحقيقه، أقام بالقُدْس مدّةً طويلة يُدَرِّس ويُفْتي ويُحَدِّث ويصنِّف إلى أن توفِّيَ سنة 761 هـ، قال الشّوكانيُّ في حقِّهِ -:"مصنّفاته تُنْبِئُ عن إمامته"، من آثاره : القواعد المشهورة ، تلقيح الفهوم ، الوَشْيُ المعلم. انظر: الوفيّات (226/2)، الوافي بالوفيّات (256/13)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (212/2)، شذرات الذّهب (190/6)، البدر الطالع (245/1).

([4]) الحاوي للفتاوي (51/2).

فلمّا أصبح الناسُ غَدَو ا على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كلُّهم يرجو أن يُعطاها ، فقال: أَيْنَ عَلِيٌّ؟

فقيل: هو يشتكي عينيه.

قال: فأَرْسِلُوا إليه، فأُتِيَ به فبَصَقَ في عينيه ودعا له فيها حتى كأن لم يكن به وجَعٌ، فأعطاهُ الراية"[١].

وأخرج مسلمٌ عن علِيٍّ ـ كرَّمَ الله وجْهَهُ ـ أنه قال-:"والذي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ إنّه لعهْدُ النّبِيِّ الأُمّيِّ إليَّ، أنه لا يُحِبُّنِي إلّا مؤمن، ولا يُبْغِضُني إلّا مُنافق"انتهى[٢]

وروى الترمذيُّ عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه قال -:"كُنَّا نَعْرِفُ المنافقين ببُغْضِهم عليًّا" انتهى[٣]

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر برقم (3973)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة رضي الله عنهم، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (2406).

(٢) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدّليل على أنَّ حُبّ الأنصارِ وعليٍّ رضي الله عنه مِن الإيمان وعلاماتِه، وبُغْضهم مِن علامات النِّفاق برقم (78).

(٣) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه بنحو هذا اللّفظ، كتاب: المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (3717)، وقال -:"هذا حديثٌ غريبٌ"، وقال الألبانيُّ في ضعيف سُنَن الترمذيِّ -:"ضعيفُ الإسناد جدًّا".

وقد ورد نحوُهُ عن جابرٍ عند الإمام أحمدَ في فضائل الصّحابة برقم (1086) و(1146)، والطبرانيِّ في المعجم الأوسط برقم (2125). وانظر للاستزادة: تاريخ مدينة دمشق (285/42).

قال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (132/9) -:"رواه الطبرانيُّ في الأوسط والبزّارُ بنحوه إلّا أنه قال : (مَا كُنَّا نَعْرِفُ مُنَافِقِيْنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ) بأسانيدَ كلُّها ضعيفة".

وروى الحاكمُ عن أحمدَ والنّسائيِّ وإسماعيلَ القاضي [١] وأبي علي النيسابوريِّ [٢] أنهم قالوا-:"ما ورد لأحدٍ مِن أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مِن الفضائل بالأسانيد الجياد ما ورد لعليٍّ رضي الله عنه"[٣].

وروى ابنُ عساكرَ أنَّ عامرَ بنَ عبد الله بن الزُّبير [٤] كان يقول -:"إنَّ الله لم يرفع شيئًا فاستطاع الناسُ خَفْضَهُ، انظروا إلى ما يَصْنَعُ بنو أميّةَ يخفضون عليًّا ويُغْرُون بشتمه، وما يزيدُهُ الله بذلك إلّا رِفعة"[٥].

قولُه: (واذْكُرْ إذا ما أعْرَضُوا) إلخ[٦]، يشير إلى ما أخرجه أبو داود والترمذيُّ وحسَّنَهُ

---

(١) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزديُّ مولاهم، أبو إسحاق البصريُّ ثم البغداديُّ ، قاضي بغداد وشيخُ المالكيّة بالعراق ، مولدُهُ في البصرة سنة 200 هـ يعرف بـ(إسماعيل القاضي) لكونه وليَ القضاء طويلًا، اشتهر بكونه شَرَحَ مذهبَ مالك ولخّصه واحتجَّ له، توفّي سنة 282 هـ، له: المسند، الرَّدّ على أبي حنيفة، الرَّدّ على الشّافعي. انظر: تاريخ بغداد (284/6)، تاريخ الإسلام (122/21)، تذكرة الحفاظ (625/2)، طبقات الحفّاظ (278).

(٢) الحسين بن محمد بن زياد العبدي النيسابوري: أبو علي، أحَدُ كبار الحُفّاظ وأركانِ الحديث بنيسابور، يُعرف بـ(القبّاني) كآبائه، نِسْبَةً إلى قبّانٍ (أي: ميزان) كان لجدِّه، رحل وأكثرَ مِن السّماع وصنّف، توفّي سنة 289 هـ، من تآليفه: المسند، والتاريخ، والكنى. انظر: تهذيب الكمال (476/6)، تاريخ الإسلام (165/21)، سير أعلام النبلاء (499/13)، طبقات الحفاظ (300).

(٣) فتح الباري (71/7و74)، مرقاة المفاتيح (238/11)، شرح الزرقاني (241/1)، تحفة الأحوذي (144/10).

(٤) عامر بن عبد الله بن الزُّبير بن العوّام القرشيُّ المدنيُّ: أبو الحارث، ثقةٌ عابدٌ كبيرُ القَدْر، قال عنه الخليليُّ-:"أحاديثُهُ كلُّها يُحْتَجّ بها"، توفّي قريبًا من سنة 124هـ، وحديثه مخرَّج في الكتب السِّتة. انظر: الجرح والتعديل (325/6)، تهذيب الكمال (57/14)، الكاشف (523/1)، تهذيب التهذيب (64/5).

(٥) تاريخ مدينة دمشق (68/13)، سمط النُّجُوم العوالي (125/4).

(٦) الضمير في (وقوله) يرجع إلى أبيات محيي السُّنة سيدي باب المذكورة (144).

عن أبي أُميّةَ الشَّعْبَانِيِّ قال:أتيتُ أبا ثَعْلبةَ الخُشَنِيَّ رضي الله عنه فقلتُ:كيف نصنَعُ بهذه الآية؟

قال:أيُّ آية؟

قلتُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ ﴾ [المائدة: ١٠٥].

قال:أمَا والله لقد سألتَ عنها خبيرًا!

سألتُ عنها رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم فقال: «بَلْ ائْتَمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنَاهَوْا عَنْ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا وَهَوًى مُتَّبَعًا وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَوَامِّ، إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيْهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِيْنَ رَجُلًا يَعْمَلُوْنَ [ل 180] عَمَلَكُمْ.

قال عبدُ الله بنُ المبارك(١) راوي الحديث: وزادَني غيرُ عُتْبَةَ:

قيل: يا رسول الله، أجرُ خمسين مِنّا أو منهم؟

قال: لَا، بَلْ أَجْرُ خَمْسِيْنَ مِنْكُمْ ؛ لِأَنَّكُمْ تَجِدُونَ عَلَى الْخَيْرِ أَعْوَانًا وَهُمْ لَا يَجِدُونَ عَلَيْهِ أَعْوَانًا»(٢).

---

(١) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظليُّ مولاهم: أبو عبد الرحمن المروزيُّ، أحدُ حفّاظ الإسلام وفُقَهائه وزُهّاده، اجتمع فيه مِن خصال الخير ما لم يكد يجتمع في غيره، مولدُهُ سنة 118هـ وهو تركيُّ الأب خوارزميُّ الأمّ، قال عنه شعيبُ بن حرب -:"ما لقي ابنُ المبارك مِثْلَ نفسِه "، توفِّي مُنصرِفًا من الغزو سنة181هـ، وحديثه في الكتب السِّتّة. انظر: الثقات (7/7)، تهذيب الكمال (5/16)، سير أعلام النبلاء (378/8)، تهذيب التهذيب (334/5).

(٢) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: الملاحم، باب: الأمر والنهي برقم (4341)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومِن سورة المائدة برقم (3058)، وقال- :"حديث حَسَنٌ غريب"، وابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الفِتَن، باب: قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ

انظر: أحكام القرآن لابنِ العربيِّ في الكلام على الآية المذكورة حين ذَكَرَ حديثَ أبي ثعلبةَ هذا[١].

قلتُ: عُتْبَةُ المذكورُ هو أبو العبّاس بن أبي حكيم الهمْ دانيُّ الشّاميُّ، وثّقَهُ غيرُ واحد ، وتكلَّمَ فيه غيرُ واحد كما في اختصار السُّنن للحافظ المنذري[٢].

وأبو أُمَيَّةَ: اسمُهُ ناشِرٌ أو ناشِبٌ أو جُرْهُمُ أو يُحْمِ د ـ بضمِّ الياء، وقيل بفتحها، وسكونِ الحاءِ وكسرِ الميم ـ الشَّاميُّ الشَّعْبانيُّ نسبةً إلى شَعبانَ بنِ عمرو بن قيس قبيلة مِن حِمْيَر[٣].

أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] برقم (4014)، والحاكمُ في مستدركه بنحوه، كتاب: الرّقاق برقم (7912) وقال-:"حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرِّجاه"، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (587)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: آداب القاضي، باب: فضل المؤمن القويِّ الذي يقوم بأمر الناس ويصبر على أذاهم برقم (19980).

والحديث ضعّفه الألبانيُّ في ضعيف سُنَن أبي داود والترمذيّ وابن ماجه إلاّ فقرة (أَيَّام الصَّبْرُ ...) فهي ثابتة.

تنبيه:

ليس في شيء من مصادر السُّنة المسنَدَةِ زيادةُ " لِأَنَّكُمْ تَجِدُونَ عَلَى الْخَيْرِ أَعْوَانًا وَهُمْ لَا يَجِدُونَ عَلَيْهِ أَعْوَانًا" وإن كان يعزوها إلى السُّنَن كثيرٌ من المصنِّفين، فهي مدرجةٌ في الحديث. والله أعلم

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (226/2).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (370/6)، الضُّعَفاء والمتروكين لابن الجوزي (166/2)، مختصر سُنَن أبي داود للمنذري (189/6)، تهذيب الكمال (300/19)، تهذيب التهذيب (87/7).

(٣) انظر: الإكمال لابن ماكولا (326/7)، اللُّباب في تهذيب الأنساب (197/2)، تهذيب الكمال (53/33)، تهذيب التهذيب (17/12)، الإصابة في تمييز الصّحابة (28/7).

تنبيه:

اختُلِفَ في اسم أبي أميّةَ على قولين: (يحْمِد) ـ وهو قول الأكثرين ـ أو (عبد الله)، وأمّا ناشب وناشر فقد ذُكِرا في معرض سَرْدِ ما قيل في اسم أبي ثعلبة الخُشَني رضي الله عنه لا الشَّعباني، فذِكْرُها هنا وهمٌ مِن

واسمُ أبي ثَعْلَبَةَ : جُرْثُوم ، ويقال : جُرْثُم بن ناشب ، ويقال : ابنُ قيس كما في جامع الترمذي[١].

قال النّوويُّ[٢]..

في شرح الأربعين[٣].

وفـي اسمِه واسمِ أبيه اختلافٌ كثير، وهو مِن أهل بيعة الرِّضوان، ضُرِبَ له بسهمِهِ

المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ. انظر: تاريخ مدينة دمشق (98/66)، تهذيب الأسماء واللُّغات (487/2)، فتح الباري (606/9)، الإصابة في تمييز الصّحابة (58/7).

(١) سُنَن الترمذي (64/4).

(٢) يحيى بن شرف بن حسن النّوويُّ: أبو زكريا، محدِّث مِن كبار فُقَهاء الشّافعيّة في زمانه مع كمال الزُّهْد، مولدُهُ بـ(نوى) سنة 631هـ، كان لا يضيع شيئًا من أوقاته دون اشتغال ، وَلِيَ مشيخةَ دار الحديث الأشرفيّة، وقد رُزقت كتبُه القبول ، توفِّيَ سنة 676هـ. من تصانيفه: شرح صحيح مسلم، المجموع شرح المهذّب، الأذكار. انظر: العِبَر في خبر من غبر (312/5)، طبقات الشّافعية الكبرى (395/8)، البداية والنِّهاية (278/13)، طبقات الحفّاظ (513).

(٣) كذا في الأصل!

ولا أدري هل كان المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ ينوي أن ينقل عن النوويِّ في شرح أربعينه شيئًا ثمّ ذهل عنه؟! أم أنّ الصّواب (قاله النوويُّ في شرح الأربعين)؟! غير أنه يُشكل على هذا الأخير أنّ النَّقلَ المذكور في المتن غير موجودٍ في الشّرح المنسوب للنوويّ على أربعينه.

وعلى كلٍّ انظر استقصاء محيي الدِّين النَّوويِّ للخلاف في اسم أبي ثعلبةَ ـ رضي الله عنه ـ في تهذيب الأسماء واللُّغات (487/2).

فائدة:

الظاهر أنّ هذا الشَّرحَ المنسوبَ للنوويِّ لا تصحُّ نِسْبَتُهُ إليه.

قال ابنُ العطّار ـ وهو تلميذُهُ وصاحب أوّل شرح للأربعين النووية ـ في شرحه لها (35) ـ -:"وعَزَمَ ـ رحمه الله تعالى ـ [يعني: النوويّ] على شرحِها، وتبيينِ الحِكْمةِ في اختيارها دون غيرها فلم يُقَدَّرْ له ـ رحمه الله تعالى ـ ذلك، واخترمتْهُ المنيّة".

يومَ خيبر ، وأرسلَهُ النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم إلى قومه فأسلموا ، نزل الشّام ، وماتَ في أوّلِ إمرةِ معاوية كما في الاستيعاب[١].

والخُشَنِيُّ: نسبةً إلى بني خُشَين قبيلةٌ مِن قُضاعةَ بنِ مالك بن حمير ، كما في الجزء الثاني من فتح الباري لابن حجر[٢].

قال أبو تمّام حبيب بن أوس الطائي[٣]:

خَشُنْتِ عليهِ أختَ بني خُشَينِ وأنجَحَ فيكِ قولُ العاذِلَينِ [٤]

قال أبو القاسم هِبَةُ الله بن سَلَامة المُفَسِّرُ[٥] في كتابه النّاسخ والمنسوخ في الكلام على

---

(١) انظر: الاستيعاب (1618/4)، أسد الغابة (405/1)، تهذيب الأسماء واللُّغات (487/2)، تاريخ الإسلام (547/5)، البداية والنِّهاية (11/9).

(٢) انظر: الإكمال (467/2)، الأنساب (370/2)، توضيح المشتبه (235/3)، فتح الباري (605/9)، عمدة القاري (249/20) و(95/21)، تاج العروس (93/2).

(٣) حبيبُ بن أوس بن الطائي الحوراني: أبو تمّام، حاملُ لواء الشِّعر في زمانه، مولدُهُ سنة 190هـ، وهو شاميُّ الأصل، كان أبوهُ أوس نصرانيًّا فأسلم هو ومَدَحَ الخلفاءَ والأمراءَ، وقد سار شعرُهُ في الدُّنيا وتنافَسَ الأدباءُ في تحصيل ديوانه، وكان موصوفاً بالظُّرْف وحُسْنِ الأخلاق، توفِّيَ سنة 231 هـ، له: فُحُول الشعراء، ديوان الحماسة، مختار أشعار القبائل. انظر: المنتظم (130/11)، وفيات الأعيان (11/2)، تاريخ الإسلام (125/17)، البداية والنِّهاية (299/10).

(٤) ديوان أبي تمّام الطائي (321).

(٥) هِبَةُ الله بن سَلَامَةَ بن نصر البغداديُّ : أبو القاسم الضَّرير ، مقرئٌ مفسِّرٌ نحويّ، قال عنه ياقوت – :"كان مِن أحفظِ الناس لتفسيرِ القرآن والنّحوِ والعربيّة ، وكان له حَلْقةٌ في جامع المنصور "، توفِّيَ سنة 410 هـ، من تصانيفه: الناسخ والمنسوخ في القرآن، الناسخ والمنسوخ في الحديث، المسائل المنثورة. انظر: تاريخ بغداد (70/14)، معجم الأدباء (588/5)، تاريخ الإسلام (215/28)، البداية والنِّهاية (8/12)، بُغْية الوعاة (323/2).

هـذه الآية ما نصُّه -:"والنّاسخ منهـا قوله ﴿إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، والهُدى هنا الأمـرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وأخرج الترمذيُّ وصحَّحَهُ عن أبي بكر الصّدِّيق رضي الله عنه أنه قال -:"يا أيها الناسُ، إنكم تقرؤون هذه الآيةَ وتضعونها في غير موضعها ، إني سمعتُ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا ظَالِمًا فَلَمْ يَأْخُذُوْا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعَقَابٍ»[٢].

قال ابنُ القيِّم[٣] في الإعلام - بعد أن ذَكَرَ كلام الصِّدِّيق هذا - ما نصُّه -:"وضعُهم [ل 181] إيّاها في غير موضعِها فَهْمُهم منها خلافَ ما أُريدَ بها" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

وفي الجزء الأوّل مِن كشف الظُّنُون أنّ عبد الله بن المباركِ قال -: "إنّ هذه الآيةَ آكَدُ آيةٍ في وجوبِ الأمر بالمعروف والنهيِ عن المنكر"[١].

---

(١) الناسخ والمنسوخ (42)، نواسخ القرآن (149)، تفسير القرطبي (345/6).

(٢) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: الملاحم، باب: الأمر والنهي برقم (4338)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: الفِتَن، باب: ما جاء في نُزُول العَذَاب إذا لم يُغَيَّرِ المنكر برقم (2168)، وعبدُ بن حُمَيد في مسنده برقم (1)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (30)، والبزّارُ في مسنده برقم (65)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: البِرِّ والإحسان، باب: الصِّدْق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر برقم (304).

والحديث قال عنه الترمذيُّ -:"حَسَنٌ صحيح"، وصحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن أبي داود وصحيح سُنَن الترمذيِّ و التعليقاتِ الحِسان على صحيح ابن حِبّان، وقال شعيب الأرناؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"إسنادُهُ صحيحٌ على شرط الشّيخين".

(**٣**) محمد بن أبي بكر بن أيوبَ الزُّرَعيُّ الدِّمشقيُّ: أبو عبد الله، علاّمةٌ حنبليٌّ متبحِّر، يُعرَف بـ(ابن قيِّم الجوزيّة)، مولدُهُ سنة 691هـ، لازم الإمام ابنَ تيميّة وأَخَذَ عنه عِلْمًا جمًّا، و كان جريءَ الجَنان واسعَ العلم عارفًا بالخلاف ومذاهب السّلف ، وقد واصل السَّيرَ على نهج الإصلاح الذي بدأهُ شيخُه فأوذيَ كثيرًا، توفي سنة 751 هـ، له: الهدْي، شِفاء العليل، إعلام الموقِّعين. انظر: البداية والنِّهاية (234/14)، الدُّرر الكامنة (137/5)، شذرات الذهب (168/6).

(٤) إعلام الموقِّعين (353/1) بتصرُّفٍ واختصارٍ يسير.

وفي شرح تقيِّ الدِّين أبي الفتح بن دقيقِ العيد للأربعين حديثًا النَّوويّة ما نصُّه - :"والمذهبُ الصّحيح عند المحقِّقين في معنى الآية الكريمة أنكم إذا فعلتُم ما كُلِّفْتُم به لا يَضُرُّكم تقصيرُ غيرِكم، وإذ كان كذلك فمِمَّا كُلِّفَ به المسلمُ الأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر، فإذا فَعَلَهُ ولم يمتثِلْ المُخاطَبُ فلا عَتَبَ عليه بعد ذلك، فإنما عليه الأمرُ والنهيُ لا القبولُ، والله أعلم"انتهى منه بلفظه[٢].

وقال ابنُ الأثير في النِّهاية ما نصُّه -:"الشُّحُّ المُطاع: هو أن يُطيعَه صاحبه في مَنْعِ الحقوق التي أوجبَها الله عليه في ماله ، يقال: أطاعَهُ يُطيعُهُ فهو مُطيعٌ، وطَاعَ له يَطوعُ ويَطيعُ فهو طائعٌ: إذا أذعن وانقاد، والاسمُ الطّاعة" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

قلتُ: مِن أفظعِ مقالات أهلِ الوُحْدة وأخبثِها وأوضحِها فسادًا قولُهم ليس في الوجود إلّا الله، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا! فإنها مقالةٌ أَعْرَبَتْ مع كونها بكرًا عن كُفرِ قائلها، وعن خِسَّةِ عقل معتقدِها، وكيف لا؟! وهي مقالة مصادمة لِمَا جاءت به الكُتُبُ والرُّسُل من عند الله تعالى، ومخالفةٌ لِمَا أجمع عليه جميعُ أهلِ المِلَل، ومستلزمةٌ إبطالَ الحقائقِ كلِّها وتكذيبَ العقولِ جميعِها ورَفْعِ التكاليف بأسرِها.

قال العلّامةُ محمودُ البشبيشي [٤] في كتابه الفِرَق الإسلاميّة ما نصُّه -:"يلزم مِن القول بوُحدة الوجود نفيُ التكاليف؛ لأنه لا معنى لها ما دام القومُ يقولون: إنه لا موجودَ سِوى الله، وكيف يُتَصَوَّرُ أن يُرْسِلَ اللهُ رُسُلًا يرسلهم مِن نفسه إلى نفسه؟!

وكيف يكون مِن خَلْقِهِ البَرُّ والفاجر؟! ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]".

---

(١) التفسير الكبير (93/12)، كشف الظُّنُون (93/1)، السنن والمبتدعات (403).

(٢) شرح الأربعين حديثًا النوويّة لابن دقيق العيد (87) باختصارٍ يسير.

(٣) النِّهاية في غريب الأثر (142/3). وانظر أيضًا: تاج العروس (462/21).

(٤) لم أعثر له على ترجمةٍ فيما بين يديَّ من المراجع.

انتهى كلامُه بلفظه[١].

أخبرني شيخُنا محمد المصطفى بن أبي الابييري [٢] ـ رحمَهُ الله تعالى ـ: أنه سَمِعَ بعضَ أكابر أهلِ هذه المقالة يقول: العالَمُ بأسرِهِ سيذوب في ذاتِ الله تعالى.

فقال له: بَيِّنْ لنا ـ هداكَ الله ـ كيفيَّةَ هذا الذَّوْب الذي زعمتَ!

فقال كَذَوْبِ سُكَّرٍ جعلتَهُ في ماء. انتهى

وأخبرني ابنُ عمِّنا الرِّضى أحمدُ سالم بنُ محمد امبارك بن سليمان ال دَّيماني[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ: أنَّ العلّامة محمد بن الخليل الغلاويّ [٤] ـ رحمه الله تعالى ـ أخبَرَهُ أنه قَصَدَ بعضَ أكابر أهلِ هذه المقالة ليُعِينَهُ في مهمّةٍ له، فذهب معه فلمّا توسَّطَا بين حيَّيهما ـ وكان ذلك الموضعُ كثيرَ القَتَاد[٥] ـ التفَتَ إليه وقال له:

كلُّ ما ترى من القَتَادِ سيذوَّت[٦]، وهذا الذي قلتُ لك كُفْرٌ عند [ل 182] أهلِ السُّنة!

فلم يُجِبْهُ، فأعادَهُ عليه مرّةً أخرى فقال له: أَسْرِعْ إلى ما قصدتُكَ له ودَعْ عنك هذا.

فانظرْ ـ رَحِمَكَ الله تعالى ـ قضاءَ هذا الرَّجُلِ بالكُفْر على نفسه، وعلى مَن يقول بقوله

---

(١) الفِرَق الإسلامية (81).

(٢) لم أعثر له على ترجمةٍ فيما بين يديّ من المراجع سوى أنه قرأ عليه القرآن في طفولته.

(٣) لم أعثر له على ترجمةٍ فيما بين يديّ من المراجع.

(٤) لم أعثر له على ترجمةٍ فيما بين يديّ من المراجع.

(٥) القَتَاد: شَجَرٌ له شَوْكٌ أمثالُ الإبر يُستخرَج منه أجود الصَّمغ، ومفردُهُ (قَتَادَة) وبه سُمِّي بعضُ الناس. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (298/6)، لسان العرب (342/3)، القاموس المحيط (393)، المعجم الوسيط (714/2).

(٦) الظاهر أنّ هذه الكلمة مشتقّةٌ من لفظ (الذّات)، وكأنّ مقصود هذا الاتحاديّ أنّ ما يريانه مِن القَتَاد سيصبح جزءاً من الذات الإلهيّة، والله أعلم.

عند أهل السُّنّة ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾ [آل عمران]

وأخبرني الثِّقَةُ أحمدُ بن اعْلِ خَمْلَشْ[1] ـ رحمه الله تعالى ـ: أنه صلى صلاةَ الصُّبح خَلْفَ بعض أهل هذه المقالة ـ وهو لا يَشعر بكونه من أهلها ـ، فلمّا صَلَّيَا أقبلا على الذِّكْر حتى طَلَعَتِ الشَّمسُ ـ كما يُنْدَبُ[2] ـ، فلمّا طَلَعَتِ التفتَ إليه وقال له: أشعرتَ أنَّ ذاتَ هذه الشَّمس هي ذاتُ الله تعالى؟

فقال له: لم أَشْعُرْ ولن أَشْعُرَ إن شاء الله تعالى ، وبادرَ فأعاد صلاتَه لقول خليلٍ (وَبَطَلَتْ بِاقْتِدَاءٍ بِمَنْ بَانَ كَافِرًا)[3]، ثم ذهب إلى الشّيخ سيدي المختار بن الشَّيْخِ سيديَّ[4] فقصَّ عليه ما

---

(١) رجلٌ من أعيان الترارزة، معروفٌ بالعِبادة وصِدْق اللَّهجة وحصافة الرّأي وكمال العقل، ذهب إلى الشّيخ سيديَّا الكبير عند اغتيال أمير الترارزة محمد الحبيب، وقد أمضى بقيّة حياته ساكنًا بجوار الشّيخ سيديّا الكبير، وقد عُمِّر طويلًا إذ توفِّيَ بعد وفاة العلامة سيديّا باب بقليل. من الإفادات الشّخصيّة للشّيخ إبراهيم بن يوسف بن الشّيخ سيديّا باب.

(٢) الأصل في المسألة ما أخرجه مسلمٌ في صحيحه برقم (1075) من حديث جابر بن سَمُرَة رضي الله عنه أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

وفي سُنَن الترمذي برقم (535) من حديث أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلّم قال –:"مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَامَّةٍ تَامَّةٍ تَامَّةٍ".

والحديثُ قال عنه الترمذيُّ ـ عَقِبَ إخراجه ـ –:" هذا حديثٌ حَسَنٌ غَرِيب "، وحسَّنه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذي وفي السِّلسلة الصَّحيحة برقم (3403).

وفي الباب أحاديثُ أخرى اختُلِف في درجتِها.

(٣) مختصر خليل (40).

(٤) المختار ولد الشيخ سيديَّ محمد وُلْد الشَّيخ سيديَّ (أَبَّاهْ): فقيهٌ مالكيٌّ ومصلحٌ اجتماعي مِن أهل موريتانيا، مولدُهُ سنة 1279هـ، ينحدر من عائلةٍ علميّةٍ مرموقة، دَرَسَ في محضرة أُسرتِهِ العُلُومَ السّائدةَ في وقته وأتقَنَها إتقانًا بالغًا، وكان معروفًا بسُرْعة الفَهْم وحضورِ البديهة و شدَّةِ الضَّبطِ وقوّةِ الذاكرة، ثم اشتغلَ

جرى بينهما فقال له: قد دخل عليَّ صاحبُكَ هذا منذ أيامٍ، فوَجَدَني وحْدِي وسطَ قُبَّةٍ، فقال لي في تلك القُبَّةِ ما قال لكَ في الشَّمس فلم أُجِبْهُ. انتهى

قال أبو حيّانَ[١] في البحر في الكلام على قوله تعالى ﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ﴾ [المائدة: ١٧] ما نصُّه -: "ومِن بعض اعتقادات النّصارى استنبَطَ مَن تستَّرَ بالإسلام ظاهرًا وانتمى إلى الصُّوفيّة حُلُولَ الله في الصُّوَر ، فهم شيءٌ مِن الفلاسفة الذين يُكَذِّبون الله ورُسُلَه، ويقولون بقِدَمِ العالَم[٢]، وينكرون البعث" كلامُه بلفظه[٣].

وأخبرني الشَّيخُ عبدُ الله بن القاضي سيد ي محمد بن دادّاه الانتشائي[٤] ـ رحمه الله تعالى ـ أنه حدَّثَهُ الثِّقَةُ عنده أنه وَجَدَ بعضَ أمثال هذه المقالة يومًا يقول لأهل مجلسه: كلُّ ما ترون فهو الله، وليس في العالَم سِواه .

بالتدريس مع القيام بأعباء سيادة قبيلته، توفِّي سنة 1370هـ. انظر كتاب: سيديّ المختار ولد الشيخ سيديّ ... ترجمة عامة.

(١) محمد بن يوسف بن عل ي بن يوسف الغرناطيّ : أبو حيّان ، أحَدُ كِبارِ العُلَماء بالعربية والتّفسير والقراءات واللُّغَات مع التعبّد وكثرة الخشوع، مولدُهُ في غرناطة سنة 654هـ، استقرّ في القاهرة بعد ترحال، وقد اشتهر وبَعُدَ صيتُه، وقُرِئَ عليه كثيرٌ مِن كتبه. من آثاره: البحر المحيط، النّهر المادّ، ارتشاف الضَّرَب. انظر: مِن ذيول العِبَر (243/6)، البدر الطّالع (288/2)، الأعلام للزّركلي (152/7)، معجم المؤلِّفين (130/12).

(٢) المقصود بـ(قِدَم العالَم): هو القولُ بأزليّة وجودِه ونفيُ حُدُوثه، ومن المعلوم بداهةً أنه يلزم من ذلك إنكار الصّانع عزّ وجلّ.

(٣) تفسير البحر المحيط (464/3)، مصرع التصوُّف (156) باختصار.

(٤) عبدالله بن محمد بن دادّاه الانتِشائي الابييريُّ: فقيهٌ مالكيٌّ متضلِّع، مولدُهُ سنة 1323هـ في قرية بوتيلميت، حَفِظَ القرآن الكريم، ثم تلقّى عُلُومَه الدينية والعربيَّةَ عن أجلّةٍ مِن عُلَماء عصره حتى وصل إلى درجة الإجتهاد، ثمّ اشتغل بالتدريس والإفتاء، وكان له نشاطٌ دينيٌّ وسياسيٌّ، وله أعوانٌ وأتباعٌ كُثُر، توفِّي سنة 1394هـ في قرية تندوجه، له: القول المعتام، القول المسدَّد، رسالة في الشّهادة. انظر: معجم البابطين، وترجمته على هذا الرابط:

فقال له: أخبِرْنا أيها المتنطِّعُ عن اعتقادك في عيسى عليه السلام ، هل هو عندك اللهُ أم لا ؟ ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

قال: وإنما قصدتُ بسؤاله عن عيسى عليه [ل 183] السلام خاصَّةً سرعةَ تعجيزه؛ لأنَّ الله تعالى قال ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ١٧] فلو قال لي: نعم؛ لقال له أهلُ مجلسه: كذبتَ وكفرتَ بشهادة ربِّ العزَّةِ جلَّ وعلا.

ولو قال لي: لا ؛ لقالوا له أيضًا: ما أسرعَ ما أكذبتَ نفسَك ! إذ لا فرْقَ بين عيسى عليه السلام وغيرِه من سائر الخَلْق في كون الجميع خَلْقًا لله تعالى قال لهم كونوا فكانوا، قال تعالى ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ [النحل].

وقال تعالى ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [آل عمران].

وقال تعالى ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ ﴾ [النساء: ١٧٢].

لطيفة:

الفاءُ مِن قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ للترتيب العقليِّ لا الزَّماني، كقولهم: وُجِدَ السَّوادُ فقام بالمَحَلّ، فإنَّ وُجودَ السَّواد وقيامَهُ بالمَحَلّ لم يترتَّب في الزّمان بل حصلا في آنٍ واحد،

قاله العلّامة محمد بن أبي محمد الدَّيماني[1] في كتابه «ترياق اللَّسْع في جواب المسائل

---

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=4303

(١) محمد فال بن محمذ بن أحمد بن محمد العاقل الأبهميُّ الدَّيماني : فقيهٌ مالكيٌّ من أهل موريتانيا، م ولدُهُ في قرية أبير أتورس سنة 1242هـ، دَرَسَ عُلُومَ الشَّريعةِ والعقيدة وعُلُومَ اللُّغة العربية وآدابَها على عددٍ من العلماء وعلى رأسهم والدُهُ، تولّى القضاءَ واشتغل بالفتوى والتدريس في محضرة أُسْرَتِه، توفِّي سنة 1334هـ،

التِّسْع»[١].

وفي الجزء الأول من «العُهُـود المحمّـديّة» للشّـعراني ـ بعد ذِكْرِهِ لمناقب بعض الأولياء ـ ما نصُّهُ -:"وفائدةُ ذِكْرِنا لمناقب هؤلاء الأجلاَّء إنما هو لتنبيه بعض الفقراء لتخلِّيهِ عن مَقامات الرِّجال ، فيعـرف نقْصَ نفسه عن العمـل بأخلاقهم ، ولا يَقْـنَع بلُـبْسِ الصُّوف والجلـوسِ على السَّجَّـادة يخبـط في دِين الله ، تارةً بالرأي ، وتارةً بالوهم، وتارةً يتكلَّمُ في دِين الله بما لا يليق بجلاله وعَظَمَتِه، حتى إني سمعتُ بعضَهم يقول: ما ثَمَّ موجودٌ إلاَّ الله.

فقلتُ له: أنتَ أيُّ شيء؟

فقال لي كلامًا ، واللهِ لـو كان معـي شاهـدٌ آخَـرُ لذهبتُ به إلى حُكَّـام الشَّريعـة يَضْرِبُون عُنُقَه، ولم يكـن هذا في الأشيـاخ الذين أدركنـاهم، إنما هـو الزُّهْـدُ والوَرَعُ و اتّبـاعُ السُّنّـة المحمَّـديَّة ـ رضـي الله عنـهم أجمعين ـ، فإيّاكَ يا أَخِـيْ أن تُجالِـسَ مَن يَتَكَلَّم في الـذّاتِ والصِّفـات بغير ما صَـرَّحَتْ به الشّـريعةُ أو تُصْغي لقوله" انتهى المراد منه بلفظه[٢].

ولمحيي السُّنةِ الشَّيخِ سِيْدِيَّ باب رضي الله تعالى عنه:

كن للإلهِ ناصِرًا	وأَنْكِرِ المَنَاكِرا
وكن مع الحقِّ الذي	يرضاهُ منكَ دائِرا
ولا تَـعُـدَّ نـافعًا	سَوَاءَهُ[٣] أو ضائِرا
واسلُكْ سبيلَ المصطفى	ومُتْ عليهِ سائِرا

من مصنّفاته: أهبة المنتطق في علم المنطق، تحفة الأطفال في توكيد الأفعال، ترياق اللّسْع في المسائل التسع. انظر: حياة موريتانيا (74/2)، الشعر والشعراء في موريتانيا (80).

(١) الكتاب ما زال مخطوطًا.

(٢) العهود المحمّدية (163).

(٣) سَواءَ ـ بفتح السِّين ومدِّ الهمزة ـ لُغَةٌ في سِوى. انظر: لسان العرب (413/14)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (226/2)، التيسير بشرح الجامع الصغير (271/2)، تاج العروس (322/38).

فما كفى أوَّلَنا | أليسَ يَكفي الآخِرا؟!
وكن لقوم أحدَثُوا | في أمرِهِ مُهاجِرا
قد موَّهُوا بشُبَهٍ | واعتَذَرُوا مَعاذِرا
وزَعَمُوا مَزَاعِمًا | وسوَّدُوا دَفاتِرا
واحتنكوا[١] أهلَ الفلا | واحتنكُوا الحواضِرا
وأورَثَتْ أكابِرٌ | بِدْعَتَها أصاغرا
واحكُمْ بِما قد أظهَرُوا | فما تلي السَّرائرا
وإنْ دَعَا مُجادِلٌ | في أمْرِهِمْ إلى مِرَا
﴿فَلَا تُمَارِ فِيْهِمُ | إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾ [٢]

قال الخازن[٣]-:"إلّا بظاهرِ ما قَصَصْنا عليك، فقِفْ عنده ولا تَزِدْ عليه"[٤]. انتهى

وقال الجَلالُ[١]-:"﴿فَلَا تُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢] أي: لا تُجادِل فيهم إلّا مِراءً ظاهرًا

---

(١) الاحتناكُ مأخوذٌ من قولهم: "احْتَنَكَ الدّابَّةَ" إذا جَعَلَ في حَنَكِها الأسفلِ حَبْلًا يقودُها به . انظر: لسان العرب (416/10)، تاج العروس (128/27)، المعجم الوسيط (203/1).

ومعنى البيت: أنّ هؤلاء المخادعين قد سيطروا على عقول أهل البادية وأهل الحاضرة وجعلوا يتحكَّمون فيهم كيفما شاؤوا.

(٢) جزءٌ من الآية رقم (22) في سورة الكهف، وقد جاء ضمُّ ميم الجمع على قراءة ورش.

(**٣**) علي بن محمد بن إبراهيم البغداديُّ ثم الشّيحي: علاء الدِّين، فقيهٌ شافعيٌّ عالِمٌ بالتفسير والحديث يُعرَف بـ(الخازن)، مولدُهُ ببغداد سنة 678هـ، ونسبَتُهُ إلى (شيحةَ) مِن أعمال حلب، سَكَنَ دمشقَ مُدَّةً وكان خازنَ الكتب بالمدرسة السميساطية فيها، فلقِّب بـ(الخازن)، توفِّيَ بحلب سنة 741 هـ، له: لباب التأويل، شرح عُمْدة الأحكام. انظر: شذرات الذهب (131/6)، طبقات المفسرين للداودي (267)، الأعلام للزركلي (5/ 5).

(٤) لباب التأويل في معاني التنزيل (207/4)، ونحوه في: تفسير البغوي (157/3).

بما أُنزِلَ عليك"(٢).

وله ـ رضي الله تعالى عنه ـ أيضًا:

حقيقةُ الصُّـوفيِّ عن ـدَ القَـوْمِ أهلِ الصَّفـاءِ مِـن دَواعِـي اللَّـوْمِ

العالِمُ العامِـلُ فـي إخـلاصِ لا غيـر يا مبتـغِـيْ الخَـلاصِ

---

(١) المقصود به جلالُ الدِّين المَحَلِّيُّ لا السُّيُوطيُّ، ذلك أنّ المَحَلِّيَّ ابتدأ التفسير مِن سورة الناس إلى آخر سورة الكهف بالإضافة إلى سورة الفاتحة، وأمّا السُّيوطيُّ فقد أتمَّه مُبتدِأً بسورة البقرة حتى سورة الإسراء، وقد وَهِمَ رياض زاده في أسماء الكُتُب (125)، وحاجي خليفة في كشف الظُّنُون (445/1) فعَكسَا الأمر.

ومما يدلُّ على ذلك أنّ السُّيُوطيَّ قال في ديباجة هذا التفسير وقَبْلَ كلامه على سورة البقرة -:"هذا ما اشتدَّتْ إليه حاجةُ الرّاغبين في تكملة تفسير القرآن الكريم، الذى أَلَّفه الإمامُ المحقِّقُ جلالُ الدِّين محمدُ بنُ أحمد المَحَلِّيُّ الشافعيُّ ـ رحمه الله ـ، وتتميمِ ما فاته مِن أوَّل سورة البقرة إلى آخر سورة الإسراء".

وقال في نهاية تفسيره لسورة الإسراء -:" قال مؤلِّفُهُ: هذا آخرُ ما كمَّلْتُ به تفسيرَ القرآن الكريم الذي أَلَّفَهُ الشيخُ الإمامُ العالم المحقِّقُ جلالُ الدِّين المحليُّ الشافعيُّ ـ رضي الله عنه ـ". تفسير الجلالين (379).

وأشار إلى أنه تَبِعَ الجلالَ المَحَلِّيَّ الذي عرّف (الرّوح) في تفسيره لسورة ص بأنها: جسمٌ لطيفٌ يَحيا به الإنسانُ بنفوذِهِ فيه ، وذلك عند تفسيره لسورة الحِجْر، ولكنه رَجَعَ عن هذا التعريف في سورة الإسراء عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٥﴾ ﴾ انظر: تفسير الجلالين (380).

ترجمة المَحَلِّي:

محمّد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلِّيُّ الشّافعيُّ: أبو عبد الله، فقيهٌ أصوليٌّ مفسِّر، مولدُهُ بالقاهرة سنة 791هـ، يُعرف بالجلال المَحَلِّي (نسبةً إلى المَحَلّةِ الكبرى بفتح الحاء المهملة)، كان مفرِطَ الذكاء قوِّيَّ المباحثة صدّاعًا بالحقّ على حِدَّةٍ فيه، توفِّيَ بالقاهرة سنة 864 هـ، له: تفسير ـ ولم يتمّ ـ.، كنز الراغبين، البدر الطالع في حلِّ جمع الجوامع. انظر: الضّوء اللّامع (39/7)، شذرات الذهب (303/7)، طبقات المفسرين للداودي (336)، البدر الطالع (115/2).

(٢) تفسير الجلالين (384)، ونحوه في: تفسير الواحدي (658/2).

والشَّيخُ في هذا الزَّمانِ الحاضِرِ   ليس كما تَسْمَعُ في ابنِ عاشِرِ [ل 184]

يصحَبُ شَيخًا عارِفَ المَسالِكْ   يَقِيْهِ في طريقِهِ المَهالِكْ (١)

ثم أنشأ يصف مَن غَلا مِن متصوِّفةِ زمانِه فقال:

آكِلُ مالِ الناسِ بالباطلِ   مُزْخَرِفُ القولِ بِلا طائلِ

مُمِيلُهمْ عن سُنَّةِ المصطفى   إلى طريقِ البِدْعةِ المائلِ

مُحَصِّلُ المالِ بِلا فَتْرةٍ   في جمعِهِ المانِعِ للحاصلِ

عَجْلانُ في حظٍّ له عاجلٍ   كَسْلانُ في منفعةِ الآجِلِ

هذا هو المعروفُ بينَ الورى   في عصرِنا بـ(العارفِ الكاملِ)!

يَصْبُو إلى زُخْرُفِهِ عاقلٌ   كأنه مَن ليسَ بالعاقلِ

ووقْعَةُ العالِمِ في فَخِّهِ   شَبِيْهَةٌ بوقْعَةِ الجاهلِ

اتَّسَعَ الخرْقُ على راقعٍ   واختَلَطَ الحابلُ بالنّابلِ

هذا وذو التوحيدِ عُنوانُهُ   إسنادُهُ الفعْلَ إلى الفاعلِ (٢)

وله ـ رضي الله تعالى عنه ـ أيضًا:

(الشَّيخُ) لفظٌ وحدَهُ لا يُجْدي   وإنما التّقوى مِلاكُ المَجْدِ

أما سمعتَ (الشَّيخَ) قبلَ (النَّجدي)؟!(١)

---

(١) الأبيات من بحر الرجز.

(٢) الأبيات من بحر السَّريع.

وهو يشير إلى ما اشتهر عند المتصوِّفة في زمانه من نسبتِهم بعضَ الأفعال التي هي من خصائص الله تعالى للأولياء والأقطاب، فيقولون ـ مثلًا ـ: سيسلبُكَ الوليُّ فلانٌ إيمانَك أو كذا وكذا، فأشار ـ رحمه الله ـ إلى أنّ منهج المؤمن الموحِّد هو نسبة هذه الأفعال لفاعلها الذي هو الله تعالى لا إلى غيره.

ولأستاذنا محمّد يحيى بن محمّد الأمين بن ابُّوْه اليعقوبيِّ[٢] ـ رحمه الله تعالى ـ:

وليسَ لَفـْظُ (الشَّيـخِ) دونَ العِلْـمِ بنافـعٍ، بل ه ـوَ عَي ـنُ الظُّ ـلْمِ

و(الشَّيـخُ) غ ـالبًا به ـذي الأرضِ ليـس يَمِيـْزُ سُـنّةً م ـن فَـرْضِ[٣]

ولأستاذنا محمد عال بن عبد الودود المباركي[٤] ـ حفظه الله تعالى ـ:

---

(١) الأبيات من بحر الرَّجَز.

وهو يشير إلى ما يذكره كثيرٌ من أرباب التفسير وأهلِ السِّيَر من أنّ قريشًا اجتَمَعَتْ في دار النَّدْوة للتشاوُرِ في قتال النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ف حَضَرَ إبليسُ في صورة شيخٍ نجديٍّ وأشار عليهم بقتاله، والشّاهد أنّ مجرَّد التسمِّي بـ(الشَّيخ) لا يكفي وحده في تزكية الإنسان أو قبول ما عنده بإطلاق، كما أنّ (إبليس) وهو رأس الشَّـرِّ وأسُّ البلاء وُصِفَ بكونه (شيخًا). انظر القِصَّة في: الطبقات الكبرى (227/1)، تفسير مقاتل بن سليمان (197/3)، تفسير الطّبري (227/9)، تفسير ابن زمنين (174/2)، التفسير الكبير (124/15)، تخريج الأحاديث والآثار للزيلعي (25/2)، الدُّرّ المنثور (51/4).

(٢) محمد يحيى بن محمد الأمين بن محمد المختار (ابُّوْه) اليعقوبيُّ: فقيهٌ مالكيٌّ من أهل موريتانيا، م ولدُهُ في مدينة تارقة (شمالي شرق نواكشوط) سنة 1310هـ، تلقَّى العلومَ الشَّرعيّةَ واللُّغوية في محضرة والدِهِ البدويّة ثم تنقَّل بين عِدَّة محاضر، وبعد أن تأهّل عَمِلَ بالتدريس المحضريِّ وكانت حياتُهُ حافلةً بالنَّشاط العِلْمي، توفِّيَ في مكة المكرمة سنة 1349هـ. انظر: معجم البابطين لشعراء العربية، وترجمته على هذا الرابط :

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=6976

(٣) الأبيات من بحر الرجز.

(٤) محمد عالي بن عبدالودود المباركي : علاّمةٌ مالكيٌّ متفنِّن، يُعَدّ من كبار عُلَماء موريتانيا، م ولدُهُ سنة 1307هـ في اعكَيلة (الدبش) شمال شرقي الترارزة، أخذ عن جماعاتٍ مختلفَ العُلُوم المتداولةِ في عصره، ثمّ اشتغل بالتدريس في محضرته وفي معهد أبي تلميت، كما وَلِيَ القَضَاء، كان يتمتَّعُ بمكانةٍ اجتماعيّة مرموقةٍ بين الناس وعلاقةٍ جيّدة بالسُّلطة السياسيّة فأفاد منها في الدِّفاع عن مصالح الناس ورعايةِ الطُّلاب الفُقَراء ، توفِّيَ في نواكشوط سنة 1402هـ، له: رسالة في لفظ ومعنى البسملة ، شرح على إضاءة الدُّجنّة. انظر: معجم البابطين، وترجمته على هذا الرابط:

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=6535

مَـن ادَّعَ ـى مَ ـحَـبَّةَ الل ـه وَلَ ـمْ   يَسِرْع ـلى مَنْهَ ـجِ سَ ـيِّ الأُمَ ـمْ
فـذاكَ ك ـــذَّابٌ أخ ـــو مَ ـــلَاهِ   كـذَّبَ دَعْ ـــواهُ كِت ـــابُ اللهِ (١)

يشير إلى قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]

قال ابنُ كثير في تفسيره ما نصُّه -:" هذه الآيةُ الكريمة حاكمةٌ على كلِّ مَن ادَّعى محبَّةَ الله وليس هو على الطّريقةِ المحمَّدية بأنه كاذبٌ في نفس الأمر ، حتى يتَّبعَ الشَّرعَ المحمّديَّ [ل 185] والدِّينَ النَّبَوِيَّ في جميع أقواله وأفعاله" انتهى كلامُه بلفظه(٢).

وللعلاّمة المختار بن حامد بن محمد بن محنض باب الدَّيماني(٣) ـ حفظه الله تعالى ـ:

والشيَّخُ مَن سُنَّةُ ا لهادي طريقتُهُ   ومَن تجمَّعَ فيهِ العِلْمُ والوَرَعُ
إلّا يكن عا لِمًا للعِلْمِ مُتَّبِعًا   فإنما هَمُّهُ التّمويهُ والخُدَعُ
أَحْرَى إذا كان جَمْعُ المالِ ديدنَهُ   فما ه نالِكَ إلّا الحِرْصُ والجَشَعُ
والسَّالِكُ الحقُّ فَرْضُ ال عَيِنِ مَطلَبُهُ   قبلًا، وبَعْدُ فَمَا يَعْلَمْهُ يَتَّبِعُ (٤)

وللعلّامةِ أحمدَ بنِ الشّيخ محمّد بن أحمذي الحسنيِّ (١) ـ رحمه الله تعالى ـ:

---

(١) الأبيات من بحر الرجز. وانظرها في: الصوارم والأسِنّة في الذّب عن السُّنّة للمؤلّف (171).

(٢) تفسير ابن كثير (359/1).

(٣) المختار ولد حامد بن محمذن بن محنض بابه الدَّيماني ، أديبٌ مؤرِّخٌ بحّاثة، مولدُهُ بمنطقة إكيدي سنة 1315هـ، تلقّى معارفه الشَّرعيّة واللُّغويّة في سنٍّ مبكِّرةٍ وكان آيةً في الحفظ والذَّكاء ، تنقّل في عِدَّة وظائفَ حكوميّة حتى استقرّ في آخر حياته بالمدينة المنوّرة منصَرِفًا للعِبَادة، توفِّي في محرم سنة 1415هـ ودُفِن بالبقيع، من تصانيفه: حياة موريتانيا، تكميل السُّلَّم المرونق ، معجم اللَّهجة الصِّنهاجيّة . انظر: السلفية وأعلامها في موريتانيا (332)، أعلام الشناقطة في الحجاز والمشرق (405).

(٤) الأبيات من بحر البسيط.

مَـن ادَّعَ ـى نـوعـًا مِ ـن العُ ـلُومِ ... لَيـس بمـ ـعهـودٍ و لا معـلـومِ

كنُقْطَةٍ وكَ ـكَـذَا وكَ ـكَـذا ... لا ينبغ ـي إنك ـارُنا لِ ـمِثْلِ ذَا

عليـهِ إنْ كَت ـمَ م ـا قَ ـدْعَ ـرَفَـهْ ... للهِ م ـا أوسَـعَ بح ـرَ المَعْ ـرِفَـهْ!

أمَّـا إذا غَلَ ـبَهُ الكِتْم ـانُ ... فظاهِـرُ الشَّ ـرْعِ هُ ـوَ المِي ـزانُ

إنْ ح ـادَ عن ـهُ باط ـنٌ فباطِ ـلُ ... مـا حـادَ عـن دِيْنِ الـهُـدى أَباطِـلُ

وإنْ يكـن مـع ظاهِـرِ الشَّـرْعِ اتَّفَـقْ ... فكـلُّ مـا وافـقَ حقًّا فَهْوَ حَقّْ [٢]

قلتُ: مِن أهلِ وحْدةِ الوُجُود مَن يدَّعي أنَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قديمٌ ، وفي ذلك يقول بعضُ دجاجلتهم:

مَـن قـالَ: إنَّ الرَّسـولَ أَصْلُـهُ عَـدَمْ ... نَفَى شفاعَتَهُ، وبِيْسَ [٣] مـا فـعَـلا![٤]

وهذا الذي قال فرعٌ مِن مقالتهم المتقدِّمةِ مِن قِدَمِ العالَـمِ بأسْرِه عندهم ؛ لأنّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم مِن العالَـمِ، لكن حاوَلَ هذا الدَّجَّالُ أن يُمَوِّهَ على ضُعَفاء العُقول فـطَوَى ذِكْرَ

---

(١) أحمدُ بن محمدُّ ابن أحمذي الحسني : فقيهٌ مالكيٌّ متصوِّف من أهل موريتانيا، مولدُه سنة 1219هـ في بلدة تُسمّى (أم تويشطية)، أخذ العُلُوم الشّرعية واللُّغوية عن جماعةٍ من عُلُماء بلده وغيرِهم، وبعد أن تأهّل تصدَّرَ للتدريس في محضرة أبيه، كان غايةً في الزُّهد والصّلاح والورع يَكْرَهُ أن يُنادى بـ(الشَّيْخ)، وكان حَسَنَ الخطّ جدًّا فكتب 23مصحفًا بيده، توفيِّ سنة 1388هـ، من مصنّفاته: مراقي الأوّاه إلى تَدَبُّرِ كتاب الله (في أكثر من 8 آلاف بيت)، شرح شواهد الطّبري في تفسيره، شرح البُرْدة لكعب بن زهير رضي الله عنه. انظر: معجم البابطين، وترجمته موجودة على هذا الرابط :

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=666

(٢) الأبيات من بحر الرَّجَز.

(٣) بيس ـ بالياء ـ لغةٌ في بئس بالهمز على الإبدال. انظر: الخصائص (152/3)، المحكم والمحيط الأعظم (588/8)، لسان العرب (32/6)، تاج العروس (476/15).

(٤) البيت من بحر البسيط، ولا يُعْرَفُ قائله.

العالَـمِ عَمْدًا منه ، مع كونه لا يُحَاوِلُ غيرَ ذلك ؛ لئلَّا يُنْكِرَ عليه العوامُّ بديهةً ، وصرَّحَ بِقِدَمِ بعضِه، ولا فَرْقَ بين البعض والكُلِّ في هذا ، زاعمًا أنه مع ظَنٍّ بذلك لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم، لِيوقِعَ العوامَّ في قِدَمِ العالَم من حيث لا يشعرون [ل 186]

﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [التوبة: ٣٢].[1]

قيل لابن المبارك: هذه الأحاديثُ الموضوعة؟

فقال: تعيشُ لها الجهابذةُ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحِجْر][2].

وإنَّ لله عند كلِّ بدعةٍ كِيْدَ بها الإسلامُ وليًّا يَذُبُّ عنها ويَنْطِقُ بعَلامَتِها، فعن الحسنِ البصريِّ -:"لن يَزال لله نُصَحَاءُ في الأرض مِن عِبادِهِ، يَعرِضُون أعمالَ العِباد على كتابِ الله، فإذا وافقوهُ حَمِدُوا الله، وإذا خالفوهُ عَرَفُوا بكتابِ الله ضلالةَ مَن ضَلَّ، وهُدى مَنِ اهتدى، فأولئك خُلَفَاءُ الله" نقَلَهُ صاحبُ «الإبداع في مضارِّ الابتداع»[3]

وأخرجَ ابنُ عساكرَ في الجزء الثاني من «تاريخه لدمشق» عن ابن عُلَيَّةَ[4] قال-:"أخَذَ

الرّشيدُ[1] زنديقًا فأَمَرَ بضرْبِ عُنُقِه، فقال له الزِّنديقُ: لِمَ تَضْرِبُ عُنُقِي؟

---

(١) وهناك احتمالٌ آخر غير الاحتمال الذي ذكره المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ، وهو أن يكون قائل هذا الكلام (أي: دعوى قِدَم النبيِّ صلى الله عليه وسلّم) جاهلًا بحقيقة اعتقاد الحُلوليّة وقولِهم بـ(قِدَمِ العالَم) بأسره، وإنما كان يَقصِد بما قاله الإشارةَ إلى ما يُرَدِّدُه كثيرٌ من الصُّوفيّة مِن كون النبيِّ صلى الله عليه وسلّم مخلوقًا مِن نُور الله، ومعلومٌ أنّ (نور الله الذي هو صفته) قديمٌ، فمن خُلِقَ منه كان قديمًا بهذا الاعتبار.

قال عبدُ الحيّ اللكنوي في الآثار المرفوعة (42) -:"ومنها ما يذكرونه [يعني الصوفيّة] في ذِكْر المولد النبويِّ أنّ نورَ محمَّدٍ خُلِقَ مِن نُورِ الله ، بمعنى: أنّ ذاتَهُ المقدَّسةَ صارت مادَّةً لذاتِهِ المنوَّرة ، وأنه تعالى أَخَذَ قبضةً مِن نوره فخُلِقَ مِن نوره، وهذا سَفْسَطَةٌ من القول".

(٢) الموضوعات (21/1)، الشَّذا الفيَّاح (226/1)، فتح المغيث للسَّخاوي (260/1)، تدريب الراوي (282/1)، تنزيه الشريعة (16/1).

(٣) الاعتصام (34/1)، الإبداع في مضارِّ الابتداع (19) لعلي محفوظ.

(٤) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسديُّ مولاهم : أبو بشر البصري، فقيه محدِّث ثقة، يُعْرَفُ بـ(ابن عُلَيَّة) وهي أُمّه، مولدُهُ سنة 110هـ، ولِيَ القضاء ببغداد أيام الرشيد ثم تركه، تُكُلِّمَ فيه لأجل كلامِه في القرآن ولكنه تاب منه، توفّي سنة 193 هـ، وحديثه مخرَّج عند السِّتة. انظر: تاريخ بغداد (229/6)، المنتظم (225/9)، تاريخ الإسلام (98/13)، سير أعلام النبلاء (107/9)، تهذيب التهذيب (241/1).

فقال له: أُرِيحُ العِبادَ منك!

قال: فأين أنتَ مِن ألف حديثٍ وضعتُها على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، كلُّها ما فيها حَرْفٌ نَطَقَ به؟!

قال: فأين أنتَ يا عدوَّ الله مِن أبي إسحاقَ الفَزَاريِّ[٢] وعبدِ الله بنِ المبارك، يَنْخُلانها فيُخْرِجَانِها حَرْفًا حرفًا؟!"[٣].

قلتُ:

الفَزَاريُّ: هو إبراهيمُ بنُ محمد بن أبي حِصْن بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر، أحدُ أئمّة المسلمين، وعَلَمٌ مِن أعلام الدِّين.

روى عنه ابنُ المبارك والثّوريُّ والأوزاعيُّ وطبقتُهم.

مات سنةَ خمسٍ وثمانين ومائة.

ولّما مات بكى عطاءُ بنُ أبي رباح[٤] وقال-:"ما دَخَلَ على أهل الإسلام مِن موت أحدٍ

---

(١) هارون بن محمد بن عبد الله بن محمد الهاشميُّ: أبو جعفر الملقَّب بـ(الرّشيد)، أحدُ أعظم خُلَفاء العبّاسيّين وأجلِّ ملوك الدّنيا، مولدُهُ سنة 149هـ، استُخْلِفَ بعهدٍ من أبيه بعد أخيه الهادي سنة 170هـ، كان كثيرَ الغزو والحجّ، جمَّ المحاسن، شديدَ البطش إذا غضب، توفِّي بطوس سنة 193هـ وله خمسٌ وأربعون سنة، ومدّة خلافته ثلاث وعشرون سنة. انظر: تاريخ بغداد (5/14)، سير أعلام النبلاء (286/9)، تاريخ الخلفاء (283)، مآثر الإنافة (192/1).

(٢) إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاريُّ: أبو إسحاق الكوفيّ نزيلُ الشّام، أحدُ أئمّة الحديث ونقّادِه، قال عنه سفيانُ بن عيينة -:"والله ما رأيتُ أحدًا أُقدِّمُه على أبي إسحاقَ الفَزَاريِّ"، سكن المِصِّيصَةَ (وهي قريةٌ في بحر عُمَان) مرابِطًا حتى توفِّي سنة 188 هـ ـ على قولٍ ــ، وحديثه مخرّجٌ في الكتب السّتة، من تصانيفه: كتاب السِّيَر. انظر: تاريخ مدينة دمشق (119/7)، تذكرة الحفّاظ (273/1)، سير أعلام النبلاء (539/8)، تهذيب التهذيب (131/1).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (127/7)، تاريخ الإسلام (58/12)، سير أعلام النبلاء (542/8)، تذكرة الحفَّاظ (273/1)، تهذيب التهذيب (132/1)، تاريخ الخلفاء (293)، تنزيه الشريعة (16/1).

(٤) ورد اسمُ عطاء في هذه الرِّواية غُفلًا عن التمييز، وقد وهم المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ في جعْلِهِ عطاءَ بن أبي رباح، إذ كيف يبكي عطاءُ على رجلٍ مات بعده بما يقرب من 74 سنة؟! ذلك أنّ عطاء المكِّيَّ توفِّي سنة 114هـ وأما أبو إسحاق فتوفِّي سنة 188هـ.

والصّواب أنه عطاء بن مسلم لأمرين:

ما دَخَلَ عليهم مِن موتِ أبي إسحاق!"[١].

وقال الفُضَيلُ بن عِياض -:"رأيتُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في المنام، وإلى جَنْبِهِ فُرْجةٌ فذهبتُ لأجلِسَ فيها فقال: هذا مجلسُ الفَزَاريِّ"[٢].

انظر ترجمتَهُ في التاريخ المذكور[٣].

الأمر الأول: أنّ الحافظ الذّهبيّ في سير أعلام النبلاء (543/8) ساق الرّواية على النحو التالي:

"قال عُبَيدُ بن جناد: قال عطاء بن مسلم:

قلتُ لأبي إسحاقَ الفزاريِّ: ألَا تَسُبُّ مَن ضَرَبَك؟!

قال: اذاً أُحِبُّه!

فلمّا مات أبو إسحاقَ قال عطاء: ما دخل على الأُمَّةِ مِن موت أحدٍ ما دخل عليهم مِن موتِ أبي إسحاق".

وهذه الرّواية في غاية الصَّراحة.

الأمر الثاني: أنّ عطاء بن مسلم توفِّي سنة 190 هـ أي بعد وفاة أبي إسحاق، كما أنه سكن الشّام خلافًا لعطاء بن أبي رباح المكّي. انظر: تاريخ بغداد (294/12)، المنتظم (187/9)، تهذيب التهذيب (189/7)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (267).

ترجمته:

عطاء بن مسلم الخَفَّاف (نِسبةً لعمل الخِفَاف التي تُلْبَس): أبو مخلد الكوفيُّ نزيل حلب، رجلٌ صالح في نفسه غيرَ انه دَفَنَ كتُبَهُ ثم حدَّث من حِفظه فكثر الوهمُ والاضطراب في حديثه، توفِّي سنة 190 هـ، وحديثه مخرَّجٌ عند الترمذيِّ في الشّمائل والنّسائيِّ وابنِ ماجه. انظر: الكامل في ضُعَفاء الرِّجال (367/5)، تاريخ بغداد (294/12)، الأنساب (386/2)، المنتظم (187/9)، تهذيب التهذيب (189/7).

(١) حلية الأولياء (254/8)، تاريخ مدينة دمشق (133/7)، صفة الصَّفوة (260/4).

(٢) حلية الأولياء (254/8)، تاريخ مدينة دمشق (133/7)، صفة الصَّفوة (259/4)، تاريخ الإسلام (57/12)، تذكرة الحفاظ (274/1)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (20).

(٣) انظر: تاريخ مدينة دمشق (119/7)، تهذيب الكمال (167/2)، تاريخ الإسلام (54/12)، تهذيب التهذيب (131/1).

وقيل لأبي بكر بن عيَّاش[(١)] -:"إنَّ بالمسجد قومًا يجلسون للناس ويتكلَّمونَ بالبدعة ؟

فقال: مَن جَلَسَ للناس جَلَسَ الناسُ إليه ، لكنّ أهلَ السُّنة يموتون ويَبْقى ذِكْرُهم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذِكْرُهم".

نقله ابنُ تيميّةَ في كتابه «الفُرْقَان بين أولياء الرّحمن وأولياء الشّيطان»[(٢)].

وهذا الدَّجَّالُ [ل 187] في الحقيقة غير معظِّمٍ لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، ولا ممتثلٍ أمرَهُ المتواترَ عنه: «لَا تُطْرُوْنِيْ كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُوْلُوْا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُوْلُهُ»

أخرجه الإمامُ أحمدُ والبخاريُّ والترمذيُّ مِن حديث عمر[(٣)]، ومالكٌ في الموطّأ رواية القَعْنَبِيِّ عن ابن عبّاس عن عمر[(١)].

---

(١) شُعْبة بن عيّاش بن سالم الأسديُّ مولاهم: أبو بكر الكوفيُّ، مقرئٌ فقيهٌ محدِّث، مولدُهُ سنة 95هـ قرأ القرآن على عاصم وجوَّدَهُ، قال عنه ابنُ المبارك -:"ما رأيتُ أحدًا أسرعَ إلى السُّنة من أبي بكر بن عيَّاش"، وقال أحمدُ -:"ثقةٌ ربمَّا غَلِطَ"، توفيِّ سنة 193هـ، وقد خرّج حديثَهُ البخاريُّ ومسلمٌ في مقدّمته والأربعة. انظر: تاريخ بغداد (371/14)، تهذيب التهذيب (37/12)، سير أعلام النبلاء (495/8)، تهذيب الكمال (129/33).

(٢) هذا الأثر غير موجودٍ في كتاب: "الفُرْقان بين أولياء الرَّحمن وأولياء الشّيطان"، وإنما في رسالةٍ أُخْرى له تُسمَّى "الفُرْقان بين الحقِّ والباطل" فكأنه اشتبه الأمرُ على المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة (172/13) وكذلك (528/16).

(٣) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الأنبياء، باب: قوله ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ١٧١ ﴾ [النساء]. برقم (3216)، وعبدُ الرّزاق في مصنّفه، كتاب:، باب: المدح رقم (20524)، والحُميديُّ في مسنده برقم (27)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (164)، والدراميُّ في سُنَنه، كتاب: الرّقاق، باب: قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم -

قال ابنُ عبدِ البَرِّ في «التقصِّي» -: "هو عند القَعْنَبِيِّ وحْدَهُ في الموطأ وليس عند غيره ، وهو محفوظٌ مِن حديث ابن شِهاب، رواه عنه جماعةٌ مِن أصحابه" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وقال عليُّ بنُ الـمَديني -: "هذا حديثٌ صحيحٌ مُسْنَدٌ"، نَقَلَهُ ابنُ كثيرٍ في تفسير قوله تعالى ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾[النساء: ١٧١][٣].

قال الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» ما نصُّه -: "قوله: (لَا تُطْرُوْنِيْ) بضمِّ أوّلِه.

والإطراءُ: المدحُ بالباطل، تقول: أَطْرَيْتُ فُلانًا مدحتُه فأفرطتُ في مَدْحِه.

قولُه: (كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ) أي: في دعواهم فيه الإلهيّة وغيرَ ذلك"[٤].

قال ابنُ الجوزيِّ-: "لا يلزم مِن النَّهيِ عن الشّيء وقوعُهُ؛ لأنّا لا نعلم أحدًا ادَّعَى في نبيِّنا ما ادَّعَتْهُ النّصارى في عيسى ، وإنما سَبَبُ النّهيِ ـ فيما يظهرـ ما وقع في حديثِ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ لَـمَّا استأذَنَهُ في السُّجود له فامتنع ونهاه[٥]، فكأنه خَشِيَ أن يبلغ غيرُهُ به ما هو

: "لَا تُطْرُوْنِي" برقم (2784)، والترمذيُّ في الشَّمائل المحمَّديَّة، باب: ما جاء في تواضُع رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (331)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: بدء الخلق برقم (6239).

(١) أخرجه مالك في الموطأ (رواية القَعْنَبِي) برقم (190).

(٢) التقصِّي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك (264).

(٣) تفسير ابن كثير (591/1).

(٤) فتح الباري (490/6). وانظر بنحوه في: عمدة القاري (37/16).

(٥) يُشِيرُ إلى ما أخرجه ابنُ ماجه برقم (1843) ـ واللَّفظُ له ـ، وأحمدُ في مسنده برقم (18591) وغيرُهما عن عبد الله بن أبي أوفى أنه قال -: "لَمَّا قَدِمَ مُعَاذٌ مِنْ الشَّامِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ: مَا هَذَا يَا مُعَاذُ؟!

قَالَ: أَتَيْتُ الشَّامَ فَوَافَقْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ فَوَدِدْتُ فِي نَفْسِي أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَلَا تَفْعَلُوا ، فَإِنِّي لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا".

فوقَ ذلك، فبادَرَ إلى النَّهيِ تأكيدًا للأمر" انتهى كلامُه بلفظه[1].

وقال ابنُ الأثير في «النّهاية» -:"الإطراءُ: مجاوزةُ الحدِّ في المدحِ والكَذِبُ فيه" انتهى[2]

وقال محمّدُ بنُ سعيد اليَدَاليّ[3] في كتابه «الحُلَّة السِّيَرا في أنساب العَرَب وسيرةِ خيرِ الورَى» ما نصُّه -:"قولُهُ: « لَا تُطْرُوْنِيْ» أي: لا تُجاوِزوا الحدَّ في مدحي بغير الواقع، فيجرُّكم ذلك إلى الكُفْر كما جَرَّ النّصارى إليه لمّا تَجَاوَزوا الحدَّ في مَدح عيسى بغير الحقِّ فاتّخذوهُ إلهًا" انتهى كلامُه بلفظه[4].

وفي «هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري» للطّهْطاوي ما نصُّه -:"الإطراء: الإفراطُ في الثَّناءِ، أي: لا تُجَاوِزُوا الحدَّ في مدحي كما جاوزتِ النّصارى الحدَّ في ابنِ مريم

والحديث صحَّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن ابن ماجه وفي سلسلة الأحاديث الصّحيحة برقم (1203)، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:" حديثٌ جيِّدٌ". وانظر الكلامَ على طُرُقِهِ ومخرِّجيه في إرواء الغليل برقم (1998).

(١) فتح الباري (149/12).

(٢) مشارق الأنوار (319/1)، النِّهاية في غريب الأثر (123/3)، لسان العرب (6/15)، عمدة القاري (37/16)، تاج العروس (488/38).

(٣) محمد بن المختار بن محمد سعيد اليَدَالي الدَّيماني: أحدُ كبار عُلَماء شنقيط، يُعرف بـ(محمَّذ) ــ بالذّال المعجمة ــ، مولدُهُ سنة 1096هـ، وهو أحَدُ عُلَماء أربعة لم يبلُغ أحدٌ مبلغَهم مِن العلم في تلك البلاد، كان مشهورًا بالحفظ والفهم والصّلاح، توفِّي سنة 1166هـ، من مصنَّفاته: الحُلَّة السِّيَرا في السيرة، الذّهب الإبريز في تفسر الكتاب العزيز. انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (223)، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء تكرور (122)، بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (529)، التفسير والمفسرون ببلاد شنقيط (230).

(٤) الكتاب ما زال مخطوطًا.

وقالوا ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ ﴾ الآية [التوبة: ٣٠]" انتهى منه بلفظه[1].

قال الحافظُ ابنُ رجب الحنبليُّ [2] في رسالةٍ له ـ لمّا ذَكَرَ هذا الحديثَ ـ ما نصُّه -:

"وكان صلّى الله عليه وسلّم يُنْكِرُ على مَن لا يتأدَّبُ معه في الخِطاب بهذا الأدب ، كما قال: (لَا تَقُوْلُوْا مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، بَلْ قُوْلُوْا مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ مَا شَاءَ مُحَمَّدٌ)، وقال لِمَن قال له: ما شاء الله وشئتَ: (أَجَعَلْتَنِيْ لِهد نِدًّا؟! بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ)" انتهى كلامُه بلفظه[3].

فلو عظَّمَهُ[4] أو امتثَلَ أَمْرَهُ أو رجا [ل 188] الدّخولَ في شفاعتِه لاعتَقَدَ حُدوثَ جميعَ ما سِوى الله تعالى..

---

(١) هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري (292/2).

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسين البغداديُّ ثم الدّمشقيُّ : أبو الفرج ، حافظٌ بارع، وفقيهٌ حنبليٌّ تامُّ المعرفة بالمذهب، مولدُهُ ببغداد سنة706هـ، كان مع تبحُّره زاهدًا متقلِّلًا لا يَعرف شيئًا مِن أمور الناس، ولا يتردّد على أرباب الولايات، توفّي سنة 795 هـ، من آثاره: جامع العُلُوم والحِكَم، لطائف المعارف، شرح صحيح البخاري. انظر: المقصد الأرشد (81/2)، ذيل تذكرة الحفّاظ (180)، الدُّرر الكامنة (108/3)، البدر الطالع (328/1).

(٣) رسالة: شَرْح حديث "ما ذئبان جائعان" (33).

(٤) الضمير يعود إلى مَن ادّعى قِدَم النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقد سبقت الإشارةُ إليه (ص186)

فـلا قدي ـمَ[1] غــير ذي الجِ ـلالِ نَفسأَلُهُ الأمْ ـنَ مِ ـن الضَّ ــلالِ

فتع

ظيمُ الرَّسول صَلَواتُ الله وسلامُه عليه أن تُطاعَ أوامرُه، وتُصَدَّقَ أخبارُه، ولا يُقدَّم على ما جاء به غيرُهُ، فمَن لم يفعل ذلك وزَعَمَ مع مخالفته أنه معظِّمٌ له صلّى الله عليه وسلّم فهو كاذبٌ وغالٍ، ولهذا لم يكن النّصارى معظِّمين لعيسى عليه الصّلاة والسّلام بما ادَّعَوا له ، ولم تكن الرّافضةُ معظِّمين لعليٍّ كرَّم الله وجهَهُ بما ادَّعَوا له.

أخرج الإمامُ أحمدُ بإسنادٍ صحيح على شرطِ مسلم ، عن أنسٍ رضي الله عنه : أنَّ رجلًا قال: يا محمَّدُ، يا سيِّدَنا وابنَ سيِّدِنا، يا خيرَنا وابنَ خيرِنا.

فقال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم -:«عَلَيْكُمْ بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ،

---

(١) وصْفُ الله تعالى بـ(القِدم) تعبيرٌ مشهور على ألسنة المتكلِّمين، ويقصدون به إثباتَ سابقيّة الله تعالى للمخلوقات، غير أنّ التعبير بـ(الأوّل) و(الأوَّليّة) هو الأَولى؛ لأنه الوارد في النصّ، ولأنه أبلغ في أداء المعنى الذي يريدونه.

ثمّ إنّ في هذا إطلاق لفظ (القديم) على وجه التسمية أو الوصف ـ لا مطلق الإخبار ـ محاذير:

المحذور الأول: أنه مما لم يَرِدْ في الكتاب والسُّنة، فيكون في إثباته تعدٍّ على النَّصّ.

المحذور الثاني: أنّ لفظ (القديم) ليس خالصًا في باب المدح ـ كما هو الشَّأن في أسمائه وصفاته تعالى ـ، بل تارةً يراد به المدح وتارةً يراد به مجرَّد الخبر، وتارةً يراد به الذّم، ومن المعلوم أنّ أسماء الله وصفاته لا تكون إلّا أسماءَ ثناءٍ محضٍ وصفاتِ مدحٍ خالصٍ.

المحذور الثالث: أنّ الوصف بـ(القِدَم) لا يلزم منه الأوّليّةُ المطلقة التي يقصدها المتكلِّمون؛ لأنه (أي: القِدَم) أمرٌ نسبيّ كما قال تعالى ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ٣٩ ﴾ [يس]، فقد وصف الله تعالى العُرْجُونَ بـ(القديم) ومن المعلوم بداهةً أنّ هناك ما هو موجودٌ قبله. انظر : درء تعارض العقل والنقل (374/1)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (10/2)، الصفدية (84/2)، شرح الطحاوية لابن أبي العز (114)، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (18)، الإمام البيهقي وموقفه من الالهيات (138).

أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَبْدُ اللهِ وَرَسُوْلُهُ ، مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُوْنِيْ فَوْقَ مَنْزِلَتِيْ الَّتِيْ أَنْزَلَنِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ "[1].

وأخرج أبو داودَ عن مُطَرِّفِ بنِ عبد الله بن الشِّخِّيرِ قال:

قال أبي: انطلقتُ في وَفْدٍ مِن بني عامرٍ إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، فقلنا: أنتَ سيِّدُنا، فقال: السَّيِّدُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

قلنا: وأفضَلُنا فَضْلًا، وأعظَمُنا طَوْلًا.

فقال: قُوْلُوْا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ»[2].

ورواه البيهقيُّ في «الدّلائل» عن زَيْدِ[3] بن عبد الله بن العَلاء قال: وَفَدَ أبي في وَفْدٍ مِن بني عامرٍ إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم فقالوا: أنتَ سَيِّدُنا وذو الطَّول علينا.

فقال: مَهْ مَهْ! قَوْلُوا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْخَرَنَّ بِكُمُ الشَّيْطَانُ»[1].

---

(1) أخرجه عبدُ بن حُمَيد في مسنده برقم (1309) و(1337)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (12573) إلاّ أنّ الموجودَ في المسند في هذا الموضع "عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ" لا "بِقَوْلِكُمْ"، و النّسائيُّ في سُنَنه الكبرى، باب: ذِكْر اختلاف الأخبار في قول القائل سيّدنا وسيّدي برقم (10078)، والضياءُ المقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (1628).

والحديثُ المشار إليه عند الإمامِ أحمدَ قال عنه الألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الصحيحة (101/4) –:"هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط مسلم"، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند –:" إسنادُهُ صحيحٌ على شرط مسلم، رِجالُهُ ثِقاتٌ رِجالُ الشيخين غير حمّاد بن سَلَمَةَ فمِن رجال مسلم".

(2) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: الأدب، باب: في كراهية المدح برقم (4806)، والإمامُ أحمد في مسنده برقم (16354).

والحديث صحَّحَهُ الألبانيُّ في صحيح سُنَن أبي داود، وفي تخريجه لأحاديث مشكاة المصابيح برقم (4900)، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند –:" إسنادُهُ صحيحٌ على شرط مسلم، رِجالُهُ ثقاتٌ رِجال الشَّيخين إلّا صحابيَّه لم يُخَرِّج له سوى مسلم".

(3) كذا في الأصل، والصواب: يزيد.

ورواه ابنُ سعد في السّابع من «طبقاته»، ولفظُهُ عنده: «وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، السَّيِّدُ اللهُ، السَّيِّدُ اللهُ، السَّيِّدُ اللهُ» انتهى(٢).

وقال السُّهَيليُّ(٣) في الجزء الثّاني من كتابه «الرَّوْض الأُنُف» ـ في الكلام على غزوة أُحُد ـ ما نصُّه -:"وقد قال عليه الصّلاة والسّلام: (لَا تُطْرُوْنِيْ ...)الحديث(٤).

وقال لرجلٍ قال: أنتَ سيِّدُنا وأطولُنا طَوْلًا [ل 189]، وأنتَ الجَفْنَةُ الغَرَّاء: (قُوْلُوْا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ)(٥).

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في دلائل النبوَّة (318/5)، عير أنّ الموجود في النُّسْخَةِ المطبوعة "يَسْتَجِرَّنَّكُمُ الشَّيْطَانُ".

(٢) أخرجه ابنُ سعد في الطَّبَقات الكبرى (34/7)، والبيهقيُّ في المدخل إلى السُّنَن الكبرى، باب: ما يُكْرَهُ لأهل العلم وغيرِهم مِن التكبُّر والتجبُّر وإلزامِ الناس مخاطبتَهم بما يُخَاطَبُ به الجبابرةُ والسُّكوتُ إليه والسُّرورُ به برقم (538) بلفظ "ولا يَسْتَخْزِيَنَّكُمُ"، ومثلُهُ ابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (70/4).

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخَثْعَمِيُّ السُّهَيليُّ: أبو زيد الأندلسيُّ المالقي، علّامةٌ متفنِّن واسع الاطِّلاع، مولدُهُ سنة 508هـ، كفَّ بصرُهُ وهو ابن سبع عشرة سنة، تصدَّر للإقراء والتدريس فبعُدَ صيتُهُ ورحل النّاسُ إليه، تُوفِّيَ بمرّاكش سنة 581 هـ، من تصانيفه: الرَّوض الأُنُف، نتائج النَّظَر، ومسألة رؤية الله عزّ وجلّ في المنام. انظر: تاريخ الإسلام (113/41)، الوافي بالوفيّات (100/18)، البلغة (131)، شذرات الذهب (271/4).

(٤) يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم -:" لَا تُطْرُونِي كما أَطْرَتِ النَّصَارَى بْنَ مَرْيَمَ ، فَإِنَّمَا أنا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"، وقد أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ في كتاب: الأنبياء، باب: باب قول الله تعالى ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ ﴾ [مريم] برقم (3261).

(٥) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: الأدب، باب: في كراهية التمادُح ـ بلفظٍ أخصر منه ـ برقم (4806)، وكذلك الإمام أحمد في مسنده ـ بلفظٍ أطول منه ـ برقم (16354)، وابنُ شبّه في أخبار المدينة برقم (901)، وابنُ أبي عاصم في الآحاد والمثاني برقم (1482)، وأبو نُعَيم في معرفة الصّحابة برقم

أي: قولوا بقولِ أهل دِينكم وأهلِ ملّتِكم، كذا فسّرَه الخطَّابي[1].

ومعناه عند ي: قولوا بقولكم لا بقول الشَّيطان؛ لأنه قد جَعَلَهُم جَرِيًّا (أي: وكيلًا ورسولًا)، وإذا كانوا جَرِيًّا له وقالوا ما يُرضيهِ من الغُلُوِّ في المنطق فقد قالوا بقوله.

و(يَسْتَجْرِيَنَّكُمْ) مِن قولهم: جَرَيْتُ جَرِيًّا، أي: وكيلًا.

وقال له رجلٌ آخر: أنتَ أشرَفُنا حَسَبًا، وأكرَمُنَا أمًّا وأبًا.

فقال: كَمْ دُوْنَ لِسَانِكَ مِنْ طَبَقٍ؟

فقال: أربعةُ أطباق.

فقال: أَمَا كَانَ فِيْهَا مَا يَزَعُ عَنِّيْ غَرْبَ لِسَانِكَ؟!. رواه ابنُ وهب في جامعه[2]" انتهى كلامُه بلفظه[3].

(3748)، والضِّياءُ المقدسي في المختارة برقم (446) وغيرُهم من حديث عبد الله بن الشخِّير رضي الله عنه.

والحديث قال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه للمسند -:" إسنادُهُ صحيحٌ على شرط مسلم ، رجالُه ثقاتٌ رجال الشّيخين إلّا صحابيّه لم يُخرِّج له سوى مسلم".

(١) حَمْد ـ بفتح الحاء وسكون الميم ـ (وقيل: أحمد) بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب البُستي: أبو سليمان الخطّابي، فقيهٌ شافعيٌّ متمكِّن في الحديث و علمِ العربية والأدب ، توفِّيَ سنة 388هـ. من آثاره: معالم السُّنَن، غريب الحديث، كتاب العُزلة. انظر: سير أعلام النبلاء (23/17)، الوافي بالوفيّات (207/7)، طبقات الشّافعية الكبرى (282/3)، طبقات الشّافعية لابن قاضي شُهْبة (156/2).

(٢) أخرجه ابنُ وهب في جامعه، كتاب: الصّمت، باب: العُزلة برقم (426) ولفظُه -:"مَا كَانَ فِي واحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَرُدُّ عَنَّا غَيْبَ لِسَانِكَ؟!".

والحديث معضل لأنه من رواية عبد الله بن وهب عن عبد الحميد بن جعفر أنّ رجلاً قال: يا رسول الله ...إلخ. وعبدُ الحميد بن جعفر متوفًّى سنة 153هـ كما في الثقات (122/7)، تهذيب الكمال (419/16).

(٣) الرّوض الأُنُف (250/3). وانظر كلام الخطّابيِّ في كتابه: غريب الحديث (416/1).

(الجَرِيُّ) كـ(غَنِيّ): الوكيلُ ـ للواحدِ والجمعِ ـ والرَّسولُ والأميرُ والضَّامِنُ ، قاله في القاموس[١].

وقال الزّمخشريُّ في الجزء الأول من كتابه «الفائق» ما نصُّه -:"شبَّهُوهُ بـ(الجَفْنَة الغَرَّاء) ـ وهي البيضاءُ مِن الدَّسَم ـ نعتًا له بأنه مِضيافٌ مِطعامٌ، أو أرادوا أنتَ ذو الجَفنةِ.

(بِقَوْلِكُمْ): أي بما هو عادَتُكم مِن القَول المُسْتَرْسَلِ فيه على السّجيَّة ، دون المتكلَّفِ المُتَعَمَّلِ للتزيُّن في الثناء.

وقيل: بقولِ أهلِ الإسلام ومخاطبتِهم بالنبيِّ والرّسولِ ؛ لأنّ ما خاطبوهُ به مِن تحيَّةِ أهل الجاهليّة لِمُلُوكِهم.

(اسْتَجْرَيْتُ جَرِيًّا) أي: اتخذتُ وكيلًا، وهو مِن الجري؛ لأنه يجري مجرى موكِّلِه، والمعنى لا يتّخِذَنّكم كالأجرياء في طاعتكم له و اتّباعِكم خطواته"انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وقال ابنُ الأثير في الجزء الأوّل من «النهاية» ما نصُّه -:"كانت العربُ تدعو (السَّيِّدَ المِطعامَ) جفنةً؛ لأنه يَضَعُها ويُطْعِمُ الناس فيها، فسُمِّيَ باسمها.

والغَرَّاء: البيضاءُ، أي: أنها مملوءةٌ بالشَّحْم والدُّهْن"[٣].

"وفي حديثِ أُمِّ إسماعيلَ عليه السلام (فَأَرْسَلُوْا جَرِيًّا) أي: رسولًا.

(١) انظر: تهذيب اللُّغَة (118/11)، لسان العرب (142/14)، القاموس المحيط (1639)، عمدة القاري (257/15).

(٢) الفائق (220/1).

(٣) النِّهاية في غريب الأثر (280/1).

ومنه الحديث: (قُوْلُوْا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ) أي: لا يستغلبنّكم فيتّخذكم جَرِيًّا، أي: رسولًا ووكيلًا، وذلك أنهم كانوا مَدَحُوهُ فَكَرِهَ لهم المُبالغةَ في المدح فنهاهم عنه، يُريد تَكَلَّمُوا بها [ل 190] يحضرُكم مِن القول، ولا تَتَكَلَّفُوهُ كأنكم وُكَلاءُ الشَّيطان ورُسُلُه تنطِقُون عن لسانه" انتهى كلامُ ابن الأثير بلفظه[١].

وروى أحمدُ والترمذيُّ وصحَّحَهُ عن أنسِ بنِ مالك الذي خَدَمَ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم عَشْرَ سنين أو تسعًا قال -: "لم يكن شخصٌ أَحَبَّ إليهم مِن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وكانوا إذا رأوهُ لم يَقوموا له لِمَا يَعلمون مِن كراهتِه لذلك" انتهى[٢].

وترجم عليه الترمذيُّ، باب: كراهة قيام الرَّجُل للرّجُل[٣].

وأخرج أحمدُ في المسند والحاكمُ في المستدرك وقال: صحيح الإسناد، عن عليٍّ كرم الله وجهه قال: قال لي رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم -: "فِيْكَ مَثَلٌ مِنْ عِيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَبْغَضَتْهُ يَهُوْدُ حَتَّى بَهَتُوْا أُمَّهُ، وَأَحَبَّتْهُ النَّصَارَى حَتَّى أَنْزَلُوْهُ بِالمَنْزِلَةِ الَّتِيْ لَيْسَ بِهَ.

---

(١) النِّهاية في غريب الأثر (264/1).

(٢) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في كراهية قيام الرَّجُل للرَّجُل برقم (2754)، وعبدُ الرّزاق في مصنَّفه، باب: في الرَّجُل يقوم للرَّجُل إذا رآه برقم (25583)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (12367)، وأبو بكر الدِّينوريُّ في المجالسة وجواهر العلم (45)، والبيهقيُّ بنحوه في شُعَب الإيمان، فصلٌ: فيمن كَرِهَ القِيامَ له تورُّعًا مخافةَ الكِبْر برقم (8936).

والحديثُ قال عنه الترمذيُّ -: "حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ مِن هذا الوجه"، وأشار الألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (3 / 248) إلى أنّ الترمذيَّ أخرجه بإسنادٍ صحيحٍ على شرطِ مسلم.

وأشار ابنُ عبد الهادي في الصّارم المُنْكي في الرَّدِّ على السُّبكي (105) إلى أنّ الحديث المخرَّج في المسند إسنادُهُ صحيح، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -: "إسنادُهُ صحيحٌ على شرط مسلم".

(٣) سُنَن الترمذي (90/5).

ثم قال: يَهْلِكُ فيَّ رجُلانِ ، مُحِبٌّ مُفْرِط بما ليس فيّ ، ومُبْغِضٌ يحمله شَنَآني على أن يَبْهَتَنِي ، أَلَا وإني لستُ بنبيٍّ ولا يُوحى إليَّ ، ولكني أعمَلُ بكتاب الله وسُنّةِ نبيِّه صلّى الله عليه وسلّم ما استطعتُ، فما أَمَرْتُكُم به مِن طاعة الله تعالى فحقٌّ عليكم طاعتي فيما أحببتم أو كَرِهتم ، وما أمرتُكُم به مِن معصيةٍ أنا وغيري فلا طاعةَ لأحدٍ في معصية الله عزَّ وجلَّ ، إنما الطّاعةُ في المعروف»[1].

الشَّنَآن: البُغْضُ[2]، والبُهتان: الكَذِب[3].

قال ابنُ كثير في الجزء الأول من «تاريخه» ما نصُّه -:"بيَّنَ الله تعالى حالَ المسيح وأُمِّهِ ، وأنه عَبدٌ رسولٌ ، وأنَّ أُمَّهُ صِدِّيقةٌ ، أي: ليست بفاجرة كما يقوله اليهودُ لعنهم الله تعالى ، وفيه دليلٌ على أنها ليست بنبيَّةٍ كما زعمه طائفةٌ من علمائنا.

وقوله ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ [المائدة: ٧٥] كنايةٌ عن خروجه منهما كما يخرج من غيرهما، أي: ومَن كان بهذه المثابة كيف يكون إلهًا ؟! تعالى الله عن قولِهم وجهلِهم علوًّا كبيرًا!"[1].[ل 191]

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (1377)، وفي فضائل الصّحابة برقم (1087)، وعبدُ الله بن الإمام أحمد في السُّنة برقم (1262)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى مختَصَرًا، كتاب: الخصائص، باب: ذِكْر المَـثَل الذي ضَرَبَهُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب برقم (8488)، وأبو يعلى في مسنده مختَصَرًا برقم (534)، وابن عساكرَ في تاريخ مدينة دمشق (293/42)، والحاكمُ في مستدركه ـ واللَّفْظ له ـ، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه برقم (4622).

والحديث ضعَّفه الألباني في تخريجه لأحاديث المشكاة برقم (6093)، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند –:"إسناده ضعيف"، وقد تتبّع طرقه بعضُ الباحثين وانتهى إلى أنّ الحديث منكر. انظر: النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (152/2).

(٢) انظر: جمهرة اللُّغَة (1108/2)، زاد المسير (275/2)، تفسير البحر المحيط (426/3).

(٣) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (261)، المصباح المنير (63/1)، التبيان في تفسير غريب القرآن (310).

وقال تقيُّ الدّين ابنُ تيميّة في كتابه «اقتضاء الصِّراط المستقيم مخالفةَ أصحاب الجحيم» ما نصُّه -:"ودِينُ الله تعالى بين الغالي فيه والجافي عنه ، فإنَّ النّصارى عظَّمُوا الأنبياءَ حتى عبدوهم وعبدوا تماثيلَهم ، واليهودَ استَخَفُّوا بهم حتى قتلوهم ، والأُمَّة الوَسَط عرفوا مقاديرَهم فلم يغلوا فيهم غُلُوَّ النّصارى، ولم يَجْفُوا عنهم جفاءَ اليهود" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

ونحوُهُ في «تفسير غرائب القرآن» لنِظام الدِّين الحسنِ بنِ حسين القُمِّي النيسابوريِّ في الكلام على قوله تعالى ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٣] [الفاتحة: ٧]. انتهى

قلتُ: وبَيْتُ هذا الدّجّالِ الذي قال[٤] ـ مع كونه كُفْرًا ـ متناقضٌ؛ لأنَّ مَن اعتَقَدَ قِدَمَ الرَّسُول فقد جَعَلَهُ إلهًا ، والإلهُ لا يَشْفَعُ إنما يُشْفَعُ إليه ، ومَن مات على هذا الاعتقادِ لا تنفَعُهُ شفاعةُ الشافعين لأنه كافر.

أجـارَنـا الـلـهُ مِـن الضَّـلالِ ... فـي العَـقْـدِ والأَفعـالِ والأقـوالِ[٥]

اللَّهُم إنّا نقول ونعتقِدُ أنّ ما سِواكَ أصلُهُ العَدَم، وأنكَ أوجَدْتَهُ بِـ(كُـن) بعد أن لم يكن، ونعتقِدُ ما شرَّفْتَ به عَبْدَكَ وخاتمَ رُسُلِكَ مِن الشّفاعات وعُمومِ الرِّسالة ، ونسأَلُكَ أن تُشَفِّعَهُ فينا يا أرحم الراحمين ويا رب العالمين.

وللعلّامةِ المختارِ بنِ حامد:

---

(١) البداية والنِّهاية (73/2).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (335).

(٣) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (143/1).

(٤) يعني: قول بعض أهل وحدة الوجود:

مَن قالَ : أنّ الرَّسولَ أَصْلُهُ عَدَمٌ ... نَفَى شفاعَتَهُ ، وبِئْسَ ما فعلا !!

وقد مرّ (ص186)

(٥) البيت من بحر الرجز.

والرُّسْـلُ حـقٌّ مِـنَ امـلاكٍ ومِـن بَشَـرٍ   وكلُّهـمْ بالـذي قـد أُرْسِلُـوا صَدَعُـوْا
والأنبيـا بَشَــرٌ وأَصْلُـهُـمْ عَ ــدَمٌ   لكنّهـمْ رُتْـبَـةً فـوقَ الـوَرى رُفِعُـوا[1]

قال القاضي أبو بكر بن العربيِّ [2] في كتابه «العواصم من القواصم» ـ بعد ذِكْرِهِ بعضَ مقالاتِ هؤلاء الخُبَثاء ـ ما نصُّه -:"ولولا أنَّ الله سبحانه ذَكَرَ المقالةَ الفاسدة تحذيرًا منها وإقامةً للدّليل عليها ما قُلْنا هذا أبدًا ولا رَضِينا بذِكْرِه ، وما ضلَّ مَن ا قتدى، وما قَصَّرَ مَن ناضَلَ عن دِين الله بالـهُدى" انتهى كلامُه بلفظه[3].

وقال القاضي عِياضٌ في الجزء الثاني من كتابه «الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى» ما نصُّه -:"وأجمَعَ [ل 192] السَّلَفُ والخَلَفُ مِن أئمّة الـ ـهُدى على حكاياتِ مقالاتِ الكَفَرَةِ والملحـدين في كُتُبِهم ومَجالسِهم، ليبيِّنُوها للنّاس ويرقُّضوا شُبَهَهَا عليهم، وإن كان ورد لأحمدَ بنِ حنبل إنكارٌ لبعض هذا على الحارث بن أسد[4] فقد صَنَعَ أحمدُ مِثْلَهُ في ردِّهِ على الجهميَّةِ[1] والقائلين بالمخلوق" انتهى كلامُه بلفظه[2].

---

(١) البيتان من بحر البسيط.

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن العربيِّ الأندلسي : أبو بكر، فقيهٌ مالكيٌّ متبحِّر قيل فيه إنه بَلَغَ مرتبةَ الاجتهاد، مولدُهُ سنة 468هـ، رَحَلَ للمشرق لطلب العلم ثم عاد مُتَضَلِّعًا منه، تولَّى قضاء سِبْتَةَ فحُمِدَت سيرتُهُ، وكان وافرَ العقل والمال فصيحًا، توفِّي بفاس سنة 543هـ مِن آثاره: عارضة الأحوذيّ، العواصم، أحكام القرآن. انظر: سير أعلام النّبلاء (197/20)، طبقات المفسرين للداودي (180)، نفح الطِّيْب (28/2)، شذرات الذّهب (141/4).

(٣) العواصم من القواصم تحقيق عمار الطالبي (58).

(٤) الحارث بن أسد البغدادي : أبو عبد الله، شيخ الجُنَيد وأحَدُ العُبّاد الزُّهاد، عُرِف بـ(المحاسبي) لكثرة محاسبته نفسه، مولدُهُ بالبصرة، صنَّف كتبًا كثيرةً في الزُّهد والرَّد على المعتزلة والرافضة ، قال عنه الذّهبيُّ –:"كان الحارثُ كبيرَ الشأن، قليلَ المثل، لكنه دَخَلَ في شيءٍ يسيرٍ مِن الكلام فنقموه عليه "، توفِّي ببغداد سنة 243هـ، له: آداب النُّفُوس، الرّعاية. انظر: تاريخ بغداد (211/8)، تاريخ الإسلام (205/18)، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (438/1).

ومِن مقالاتهم الصَّريحة في كُفْرِهم قولُهم: (مَن وحَّدَ فقد ألحد)[٣]، ومعنى هذه الكلمة عندهم ـ كما في «الفُرقان» لابن تيميّةَ وغيرِهِ ـ أنَّ مَن وحَّدَ الله تعالى بالعِبادة دون خَلْقِه أو وَحَّدَ الخَلْقَ بالعِبادة دونه أو خَصَّ بها بعضَ الخلق دون بعض فقد كفر[٤].

قالوا: وإنما كَفَرَ فِرعونُ في قوله: ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي ﴾ [القَصَص: ٣٨] لأنه خصَّ نفسَهُ بالأُلوهيّة دون غيره، فلو ادَّعاها -عندهم- لسائرِ العالَم لم يَكْفُرْ في زعمهم الكاذب[٥].

وقالوا في عَبَدَةِ الأصنام: إنما كَفَرُوا لأنهم قَصَرُوا العِبادةَ على أفرادٍ مِن العالَم، فلو عَبَدُوهُ كُلًّا لم يَكْفرُوا عندهم[٦].

وهذا الذي قالوهُ كُفْرٌ بإجماع المسلمين، وجنونٌ بإجماع العقلاء!

وتالله لولا أنّا سَمِعْنا هذا منهم ومِن الثِّقَات الذين سَمِعُوهُ منهم ورأينا نِسْبَتَهُ إليهم في كُتُبِ الأئمَّةِ الأثبات ما صدَّقْنا أنّ في الدّنيا عقلًا يَسَعُ هذا الجنونَ!

وبالجملة فإنّ فَسادَ أقوال هؤلاء الخُبَثَاء أظهرُ مِن أن يَحتاجَ إلى دليل:

---

(١) الجهميّة: فِرْقةٌ من فِرَق التعطيل، يُنسبون إلى الجهم بن صفوان الترمذيِّ المقتولِ بمروٍ على يد سَلْم بن أحوز المازني، مِن أشهر مقالاتهم: القولُ بالجبر الخالص، ونفيُ الصِّفات عن الله تعالى، وأنّ الإيمان هو المعرفة بالله فقط، وأنّ عِلْمَ الله محدَثٌ، وأنّ الجنةَ والنارَ تَفْنَيانِ. انظر: مقالات الإسلاميين (279)، الفَرْقُ بين الفِرَق (199)، الملل والنحل (86/1)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين (68).

(٢) الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى (245/2).

(٣) انظر: جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التجاني (312/2).

(٤) انظر: الهدية الهادية إلى الطائفة التجانية (42)، ولم أجد شيئًا في كتاب الفُرْقان للإمام ابن تيميّة.

(٥) انظر قريبًا من هذا المعنى في: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (127/2و186 و348).

(٦) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (468/2).

قوليس يصِحُّ في الأذهانِ شيءٌ إذا احتاجَ النَّهارُ إلى دليلِ (١)

ال

ابنُ تيميّةَ في كتابه «بُغية المُرتاد ، في الرَّدِّ على الباطنيّة أهلِ الإلحاد ، مِن القائلين بالحُلول والاتِّحاد» ما نصُّه -:"ومعلومٌ أنّ هذه الأقوال لولا أنه يقولُها بعضُ المسرفين مِن الشُّيوخ ويُضِلُّونَ بها كثيرًا مِن الناس لكان المؤمنُ في غُنيةٍ عنها وعن حكايتها ؛ لظُهورِ فسادِها لكلِّ أحد" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

ومِن مقالاتهم المُؤذِنةِ بكُفْرِهم إنكارُهم وجودَ الملائكةِ والجنِّ، وزعمُهم أنَّ الجميع عبارةٌ عن صفاتٍ وأعراضٍ تقوم بالإنس لا حقيقة لها في الخارج.

قلتُ: هذه مقالةٌ قديمةٌ لبعض النّصارى والفلاسفةِ[٣][ل193] والزَّنادقةِ[٤]

---

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لأبي الطيِّب المتنبي. انظر: ديوانه بشرح العكبري (19/3).

(٢) بُغْية المرتاد (379).

(٣) جمع فيلسوف، ومعناه: مُحِبُّ الحِكْمة، وهي في الأصل كلمةٌ يونانيّةٌ مركَّبةٌ من شقَّين: (فيلا) أي: مَحَبَّة، و(سوفا) أي: الحِكْمة. انظر: الملل والنحل (58/2)، الصفدية (323/2)، تاج العروس (476/23)، دستور العلماء (32/3)، أبجد العلوم (416/2).

(٤) الزَّنادقة: جمعُ (زنديق)، وهي كلمةٌ فارسية معرَّبة. انظر: لسان العرب (147/10)، المصباح المنير (256/1)، دستور العلماء (113/2).

وللزندقة استعمالان:

الاستعمال الأول: ما يجري على ألسنة الفُقَهاء عند الكلام على قبول توبته في الظّاهر ، فالمراد به: المنافق الذي يُظْهِرُ الإسلامَ ويُبْطِنُ الكفر ، سواء كان في باطنه يهوديًّا أو نصرانيًّا أو مشركًا أو وثنيًّا ، وسواء كان معطِّلًا للصّانع وللنبوّات، أو للنبوّات فقط، أو لنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم فقط.

قال الموفَّقُ ابنُ قدامةَ في المغني (248/6) -:"الزّنديقُ هو الذي يُظْهِرُ الإسلامَ ويستسِرُّ بالكفر وهو المنافقُ، كان يُسَمَّى في عصر النبيِّ صلى الله عليه وسلم منافِقًا ، ويُسَمَّى اليومَ زنديقًا". وانظر للاستزادة: المطلع على أبواب المقنع (378)، بغية المرتاد (338)، المبدع (235/6).

والقَدَريّة[1] مكذِّبةٌ للآيات الكثيرةِ الصّريحةِ والأحاديثِ المتواترة،

الاستعمال الثاني: ما هو الدّارجُ على ألسِنَةِ الناس فالمراد به: الدَّهْري ومَن لا ينتحِل دِينًا. انظر: في التعريب والمعرب لابن برّي (99)، المصباح المنير (256/1)، كشّاف القناع (177/6)، فتح الباري (271/12).

(١) القَدريّة: هم المعتزلة الذين يُنْكِرون القَدَر، ويقولون بأنّ الله لا يريد الشَّرَّ ولا يَقْدِر عليه أصلًا، ويزعمون أنّ العِبَاد هم خالقو أفعالهم، وقد حدثت بدعتُهم في أواخر عهد صِغَار الصّحابة فتبرّأوا منهم، كما اشتَهَرَ بالقول بالقَدَرِ أهلُ البصرة.

وغُلاة القَدَرِيّة هم الذين يُنْكِرون عِلْمَ الله بالأشياء قبلَ وقوعها، وأمّا عامَّتُهم فيقرُّون بالعِلْم غير أنهم ينكرون قُدرتَهُ على كلِّ شيء. انظر: الاعتقاد للبيهقي (237)، الانتصار في الرَّدِّ على المعتزلة القدريّة الأشرار (181/1)، التبصير في الدِّين وتمييز الفِرْقَةِ الناجية (67)، منهاج السُّنة النبويّة (140/3)، شرح العقيدة الطحاويّة (279) و (305).

تنبيه:

ما ورد بعد كلمةِ (النَّصارى) معطوفٌ عليها، والمعنى أنه ليس كلُّ الفلاسفة ولا كلُّ الزَّنادقة لا كلُّ القدريّة منكرين لوجود الجِنّ، وهذا يستقيم في الجنّ، وأمّا الملائكة فيستقيم التبعيض فيهم باستثناء المعتزلة (القدريّة) فإنه لا يحفظ عن أحدٍ منهم إنكارُ وجود الملائكة، بل قد حكى أبو الحسن الأشعريُّ في مقالات الإسلاميين (226) إجماعَ المعتزلة على أنَّ الملائكة أفضلُ مِن الانبياء، وهذه المسألة وإن كانت مختلفةً عن مسألة الوجود إلاّ أنها مفيدةٌ في إثبات عدم اختلافهم في وجودِهم بتاتًا.

وعلى كلٍّ فهذا المقام يحتاج تحريرُه إلى شيء من التفصيل على النَّحو التالي:

الأول: إنكارُ وُجُودِ الملائكة.

وُجُودُ الملائكة مما لا يختلف فيه أحدٌ من المسلمين لا مِن المعتزلة (القَدَرِيَّة) ولا من غيرهم ، بل هم متفقون على وجودِهم وعلى أنهم أجسامٌ ، باستثناء بعض ملاحدة الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام الذي حاولوا الجمع بين الشّريعة الرّبانيّة والفلسفة اليونانيّة. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (228/11) و (329/17).

وأمّا جماهيرُ الفلاسفة وطوائفُ مِن النَّصارى فقد أثبتوا الملائكة أيضًا، ولكن على مفهومٍ آخرَ مخالفٍ لمفهوم أهل الإسلام فقالوا عنهم بأنهم: ذواتٌ قائمةٌ بأنفسها وليست بمتحيِّزةٍ ولا بأجسامٍ ، وهي التي يسمِّيها الفلاسفةُ (الأرواح السّماوية) أو (العقول والنفوس)، وهي غير الملائكة الذين أخبر الله عنهم.

انظر: التفسير الكبير للرازي (209/2) و (148/2)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (329/17 و337).

وعليه فيمكن القولُ بأنّ مَن نَسَبَ إليهم القولَ بإثبات وُجُودِ الملائكة أو إنكارِه فكلٌّ ذلك صحيح ولكن اختلاف الاعتبارات.

وأمَّا إنكارُ وجُودهم مطلقًا (أي بجميع الاعتبارات) فهو قول بعضِ الملاحدة ـ كما في فتح الباري (306/6) ـ وقولُ بعضِ زنادقة الفلاسفة ـ كما في عمدة القاري (67/1).

الثاني: إنكار وجود الجِنِّ.

ذهب أكثرُ الناس إلى إثبات وُجُود الجنِّ، وقد أنكر وجودَهم بعضُ الفلاسفة كما في أحكام القرآن لابن العربي (141/3) وتفسير القرطبي (142/10)، وكثيرٌ من من الفلاسفة الإسلاميِّين كما في بدائع الفوائد (471/2).

وأمَّا أهل الملّة المحمّدية فلَم يخالف في ذلك أحدٌ مِن طوائفِ المسلمين باستثناء بعض المعتزلة.

وأمّا التعميمُ ونِسْبَةُ القولِ بجحد وُجُودِهم إلى عُمُوم المعتزلة أو جماهيرِهم فالظاهر أنه ليس بصوابٍ، وإن ذكره بعضُ الفضلاء كإمامِ الحرمين ـ فيما نَقَلَهُ عنه السُّبكيُّ في فتاواه (2/ص620) والشِّبْليُّ في آكام المرجان (19) والعَيْنيُّ في عمدة القاري (38/6) ـ، وكأبي القاسم الأنصاري ـ كما في آكام المرجان (19) وعمدة القاري (183/15)، وكالخازنِ الذي قال في لُبَاب التأويل في معاني التنزيل (349/4) ـ -:"وشذَّ تأويلُ المعتزلةِ مِن هذه الأُمَّةِ فأنكروا وُجُودَ الجِنِّ"، وذلك للأسباب التالية:

١ - أنّ هذا معارضٌ بكلام غيرهم ممَّن هم أحقُّ بالترجيح، ومن هؤلاء أبو الحسن الأشعريُّ الذي أشار إلى خلافهم في مسائل جزئية كثيرة كما في مقالات الإسلاميين (437) و (440) و (441) وستأتي الإشارة إلى بعضها قريبًا بإذن الله تعالى، وتنبع أهمِّية نقولاتِ أبي الحسن مِن خبرته الطويلة بأقوال أساطين المعتزلة باعتبار أنه كان واحدًا منهم مدَّةً طويلةً من عمره.

وكذلك الجبائيُّ ـ وهو من أئمَّة المعتزلة ـ الذي زعم ـ كما نقل عنه الآلوسيُّ في روح المعاني (204/23) ـ "أنَّ الشَّيطانَ كان كثيفَ الجسم في زَمَنِ سُلَيمان ـ عليه السَّلام ـ ويشاهِدُهُ الناس، ثُمَّ لمَّا تُوُفِّيَ ـ عليه السَّلامُ ـ أمات الله عزَّ وجلَّ ذلك الجنَّ وخَلَقَ نوعًا آخَرَ لطيفَ الجسمِ بحيث لا يُرَى ولا يَقْوَى على الأعمال الشاقَّة ..."

ومثلُهُ القاضي عبد الجبّار بن أحمد الهمدانيُّ ـ شيخُ المعتزلة ورأسُ نُظَّارِهم في زمانه ـ فقد نَقَلَ عنه الحافظُ ابن حجر العسقلانيُّ في فتح الباري (344/6) والشِّبليُّ في آكام المرجان (20) أنه قال -:"الدّليلُ على إثباتهم السَّمْعُ دون العقل، إذ لا طريقَ إلى إثبات أجسامٍ غائبةٍ؛ لأنَّ الشيء لا يَدُلُّ على غيرِهِ مِن غيرِ

أن يكون بينهما تعلُّقٌ، ولو كان إثباتُهم باضطرارٍ لِمَا وقع الاختلافُ فيه، إلَّا أنَّا قد عَلِمْنا بالاضطرارِ أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يتديَّنُ بإثباتهم، وذلك أشهر مِن أن يُتَشاغَلَ بإيراده".

وقال أيضًا ـ كما آكام المرجان (62) و فتح الباري (344/6) ـ -:"لا نعلم خلافًا بين أهل النَّظَر في أنَّ الجنَّ مكلَّفون".

وقال أيضًا ـ كما في آكام المرجان (35) وعمدة القاري (183/15) ـ -:" أجسامُ الجِنِّ رقيقةٌ، ولضعْفِ أبصارِنا لا نراهم لا لِعِلَّةٍ أخرى"

فهل يمكن أن يصدر مثل هذا الكلام عمَّن يُنْكِرون وُجُودَ الجِنّ؟!

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ الذي قال في مجموع فتاواه (10/19) -:"لم يخالِف أحدٌ من طوائف المسلمين في وجُود الجنِّ ولا في أنَّ الله أرسلَ محمّدًا إليهم، وجمهورُ طوائف الكفّارِ على إثبات الجنِّ.

أمَّا أهلُ الكتاب من اليهود والنَّصارى فهم مُقِرُّونَ بهم كإقرار المسلمين وإن وُجِدَ فيهم من يُنكِرُ ذلك، وكما يوجد في المسلمين مَن يُنْكِرُ ذلك كما يوجد في طوائفِ المسلمين كالجهميَّة والمعتزلة مَن يُنْكِرُ ذلك ، وإن كان جمهورُ الطَّائفة وأئمَّتُها مقرِّين بذلك".

وقال أيضًا في مجموع فتاواه (12/19) -:"المقصودُ هنا أنَّ جميعَ طوائف المسلمين يُقِرُّون بوُجُودِ الجِنِّ، وكذلك جمهورُ الكُفَّارِ كعامَّة أهلِ الكتاب وكذلك عامَّةُ مشركي العرب وغيرِهم مِن أولادِ سام والهندِ وغيرِهم مِن أولاد حام، وكذلك جمهورُ الكنعانيِّين واليونانيِّين وغيرِهم مِن أولاد يافث ، فجماهيرُ الطَّوائفِ تُقِرُّ بوُجُودِ الجِنِّ".

وقال أيضًا في النبوات (24) -:"والإقرارُ بالملائكة والجنِّ عامٌّ في بني آدم ، لَم يُنْكِرْ ذلك إلّا شواذّ من بعض الأُمَم".

وقال أيضًا في مجموع فتاواه (12/19) -:"أنكر طائفةٌ من المعتزلة كالجُبَّائِيِّ وأبي بكر الرازي وغيرِهما دخولَ الجِنِّ في بدن المصروع ولم يُنْكِرُوا وُجُودَ الجِنِّ ؛ إذ لم يكن ظهورُ هذا [يعني: أدلّة تلبُّسهم] في المنقول عن الرَّسُول كظُهُورِ هذا [يعني: أدلّة وجودِهم]، وإن كانوا مخطئين في ذلك "، ولهذا كان إنكارُ الأوّل بدعةً، وكان إنكارُ الثّاني كُفْرًا وإلحادًا ظاهرًا. انظر: جامع المسائل لابن تيميَّة (1/ 96)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (9/5)، نظم المتناثر (221).

وقال الشِّبليُّ في آكام المرجان (42) -:"مذهبُ المعتزلة أنَّ الجنَّ أجسامٌ رِقاقٌ، ولِرِقَّتِها لا نراها".

٢ - أنّ العلماءَ كثيرًا ما ينقلون خلافَ المعتزلة في عدَدٍ من المسائل المترتِّبة ـ بلا أدنى ريبٍ ـ على القول بوجود الجنِّ، ولا معنى لثُبُوت خلافهم فيها إلاّ كونهم مقرِّين بوجود الجنِّ وإلاّ كان ذِكْرُ خلافِهم ضربًا من العَبَث لا معنى له.

ومن هذه المسائل:

أ –هل يمكن تلبُّس الجنيِّ بالإنسيِ؟ انظر: التفسير الكبير (75/1)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (12/19)، روح المعاني (49/3).

ب -هل يمكنهم أن يخبروا الناس بشيءٍ أو يخدموهم؟ انظر: مقالات الإسلاميين (437).

جـ – هل هم مكلَّفون أم مضطرُّون؟ انظر: مقالات الإسلاميين (440)، طريق الهجرتين (619)، فتح الباري (344/6).

د – هل يمكنهم التشكُّل بصُوَرٍ شتى؟ انظر: مقالات الإسلاميين (441).

ثمّ أنه مِن المـُحال على أمثال المعتزلة ـ وهم رؤوس أهل الكلام وصدورُ أرباب الجدل ـ أن يختلفوا في جزئيّاتِ أمرٍ كلِّيٍّ قد أطبقوا على إنكاره أساسًا دون ان ينتبهوا إلى خطئهم في ذلك والذي يُعَدُّ مِن البدهيَّات في علم الجدل.

ثمّ إنهم لو كانوا منكرين بالفعل لوجود الجِنّ لاحتجَّ عليهم خصومُهم مِن أهل السُّنة بأنّه يلزم من قولكم في هذه المسائل إقرارُكم بوُجُود الجنِّ وهو ما لم يفعله أحدٌ من أهل السّنة مع ظهوره باستثناء المقريزيّ ـ فيما وقفتُ عليه ـ الذي قال في إمتاع الأسماع بما للنبيِّ مِن الأحوال والأموال والحفدة والمتاع (12/ 145) ـ تعليقًا على إحدى تلك المسائل ـ –:"هذا مبنيٌّ على ما أصّله المعتزلةُ من امتناع رؤية الجنِّ أو امتناعِ وجودهم".

٣ – أنّ المعتزلة أو أكثرهم كانوا يستدلُّون على كلِّ مسألةٍ تتعلَّق بالجنّ بدليل خاصٍّ أو تعليلٍ مستقلٍّ، ومن ذلك مثلاً: أنّ الناسَ اختلفوا في الجنِّ هل يمكن أن يخبروا الناس بشيءٍ أو يخدموهم؟

"فقال النَّظَّامُ وأكثرُ المعتزلة وأصحابُ الكلام: لا يجوز ذلك ؛ لأنَّ في ذلك فسادَ دلائلِ الأنبياء ، لأنَّ مِن دلالتِهم أن يُنَبِّئوا بما نأكل وندَّخِر". مقالات الإسلاميين (437).

وظاهرٌ من هذا التعليل أنهم يقولون بوجود الجنِّ.

فائدة: نصّ الشِّهرستانيُّ في الملل والنِّحَل (58/1) على أنّ إبراهيم بن سيّار المشهور بـ(النَّظَّام) "قد أنكر الجِنَّ رأسًا".

والظّاهر أنّ هذا لا يثبُت عن النَّظَّام بحسب النَّص الذي نقلتُه من مقالات الإسلاميين (437)، وكأنّ الأدقَّ هو ما نقله الإسفراييِنيُّ في الفَرْقِ بين الفِرَق (135) من أنَّ النَّظَّامَ كان يُنكر رؤية الجنِّ.

٤ –أنه مِن البعيد جدًّا أن تُجمِع طائفةٌ كاملةٌ من أهل الإسلام على خِلاف ما قامت عليه الأدلةُ المتواترة الجلِّيّة، وإلى هذا أشار شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة رحمه الله تعالى في مجموع فتاواه (10/19) حيث قال –:"لمَّا كان أَمْرُ الجنِّ متواترًا عن الأنبياء تواتُرًا ظاهرًا تَعْرِفُهُ العامَّةُ والخاصَّةُ ل ـم يمكن طائفةً كبيرةً مِنَ

وخارقةٌ لإجماعات جميعِ الأمم [1]، وجاحدةٌ لِمـَا عُلِمَ مِن الدِّين بالضَّرورة ، ومستلزمةٌ نفيَ الشَّرائع بأسْرِها ؛ لأنّ السَّفَرَة الكِرام البررةَ هم الوسائطُ بين الله سبحانه وأنبيائه ، فإنكارُ وجودِهم يستلزمُ إنكارَ ما جاءت به الأنبياء.

الطَّوائفِ المؤمنين بالرُّسُل أن تنكِرَهم ،كما لم يمكن لطائفةٍ كبيرةٍ مِن الطَّوائف المؤمنين بالرُّسُل انكارُ الملائكة ولا إنكارُ مَعَادِ الأبدان ...".

ولأجل وضوح أدلّة وجود الجِنّ وتواتُرِها فإنّ إمام الحرمينِ حين حكى إنكارَ المعتزلة لوجُود الجِنّ تعجَّب من ذلك وعقَّبَ عليه بقوله ـ كما في عمدة القاري (182/15) ـ-:"ولا يبعُدُ لو أنكرَ ذلك مَن لا يتديَّنُ ولا يتشبَّثُ بالشَّريعة ، وإنما العَجَبُ مِن إنكارِ القَدَرِيَّةِ مع نُصُوصِ القرآن وتواتُرِ الأخبار واستفاضة الآثار".

وقال الدَّميريُّ في حياة الحيوان (295/1) -:"فإن قيل : ما تقول فيما حُكِيَ عن بعضِ المعتزلة أنه يُنْكِرُ وُجُودَ الجِنِّ؟ قلنا: عجيبٌ أن يَثْبُتَ ذلك عمَّن يُصَدِّقُ بالقرآن، وهو ناطقٌ بوجودهم!".

وأخيرًا فإنه لا يُعَكِّر على ما سبق تقريرُه نسبةُ بعضِ العلماء ـ كالعمرانيِّ في الانتصار في الرَّدِّ على المعتزلة القدريّة الأشرار (803/3) واللالكائيِّ في اعتقاد أهل السنة (1217/7) وأبي القاسم الأصفهانيِّ في الحُجَّة في بيان المحَجَّة (417/2) ـ القولَ بإنكار الجنِّ إلى المبتدعة، ذلك أنهم لم يُعيِّنوا أحدًا أو يُسمُّوا طائفةً، وأغلبُ الظنّ أنّهم يقصدون كلَّ مَن خالَف الحقَّ في هذه المسألة أيًّا كان. والله أعلم.

ومحصَّل هذا البحث كلِّه أن يقال: إنّ في المعتزلة وغيرِهم ـ بلا ريب ـ مَن يُنْكِرُ وُجُودَ الجِنّ، غير أنّ ذلك لا يَصِحُّ أن يجعل مذهبًا عامًّا لهم بل ولا عن أكثرهم أيضًا. والعلمُ عند الله تعالى.

وانظر للاستزادة في المسألة عمومًا: التفسير الكبير (69/1) و (147/2) و (131/30)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (301/3) و(293/17) و(10/19)، درء التعارض (35/1)، بدائع الفوائد (470/2)، فتاوى السُّبْكي (620/2)، آكام المرجان (19)، فتح الباري (343/6)، عمدة القاري (38/6).

([1]) لعلّ عبارَة شيخ الإسلام ابنِ تيميّة أدقّ حيث قال في مجموع فتاواه (10/19) -:"لم يخالف أحدٌ من طوائف المسلمين في وجود الجنِّ ... وجمهورُ طوائفِ الكفّار على إثبات الجنِّ، أمّا أهلُ الكتاب من اليهود والنصارى فهم مقرُّون بهم كاقرارِ المسلمين و إن وُجِدَ فيهم مَن يُنْكِرُ ذلك ، وكما يوجد في المسلمين مَن يُنْكِرُ ذلك ... وإن كان جمهورُ الطائفة وأئمَّتُها مقرِّين بذلك ". باختصارٍ يسير. وانظر أيضًا: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (9/5)، الصَّفَدِيَّة (192/1)، الرَّدّ على المنطقيِّين (471).

وإن قالوا: نحن نُقِرُّ بما جاءت به الأنبياءُ، لكن نُنْكِر أن تكون واسطةً بينهم وبين ربِّهم.

قلنا: إقرارُكم بما جاءت به الأنبياءُ يوجب عليكم الأيمانَ بوجود الملائكة الكرام ، وأنهم عِبادُ الله المكرمون، لا يعصون الله ما أَمَرَهم ويفعلون ما يؤمرون.

فالقرآنُ العزيز مصرِّحٌ بوجود الملائكة ، وبوجوب الإيمان بهم ، وبأنَّ الله تعالى عَدُوٌّ عَدُوِّهم، وبوجودِ الجنِّ ، وأنهم يروننا مِن حيث لا نراهم ، فالمدّعِي تصديقَ الأنبياء مع هذا الاعتقاد كاذبٌ في دعواه كافرٌ باعتقاده.

قال شمسُ الدِّين ابنُ القيِّم في كتابه «التبيان في أقسام القرآن» ـ في الكلام على سورة التكوير ـ ما نصُّه -:"ثمّ أخبر عن رؤيته صلّى الله عليه وسلّم لجبريلَ عليه السَّلام ، وهذا يتضمَّنُ أنه مَلَكٌ موجود في الخارج ، يُرَى بالعَيان ويُدْرِكُهُ البَصَر ، لا كما يقوله المتفلسفةُ ومَن قلَّدَهم أنه العَقْلُ الفعَّال، وأنه ليس مما يُدْرَكُ بالبَصَر.

وحقيقتُهُ عندهم أنه خيالٌ موجودٌ في الأذهان لا في العيان ، وهذا مما خالفوا به جميعَ الرُّسُل وأتباعِهم، وخرجوا به عن جميع المِلَل، ولهذا كان تقريرُ رؤية النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم لجبريلَ أهمَّ مِن تقرير رؤيتِهِ لربِّه تعالى ؛ فإنَّ رؤيتَهُ لجبريلَ عليه السلام هي أصلُ الإيمان الذي لا يَتِمُّ إلّا باعتقاده، ومَن أنكرَه ا كَفَرَ قطعًا، وأمّا رؤيتُهُ لربِّه تعالى فغايتها أن تكون مسألةَ نزاع لا يَكْفُرُ جاحدُها بالاتفاق، وقد صرَّحَ جماعةٌ مِن الصّحابة بأنه لم يَرَهُ، وحكى عثمانُ بنُ سعيد الدّارميُّ [1] اتِّفاقَ الصّحابة على ذلك، فنحن إلى تقرير رؤيتِهِ لجبريلَ أحوجُ مِنّا إلى تقرير رؤيتِهِ

---

(١) عثمان بن سعيد بن خالد التميميُّ الدارميُّ السّجستانيُّ: أبو سعيد، محدِّثُ هراةَ الإمامُ الحُجَّة، مولدُهُ سنة 200هـ، قال أبو الفضل القراب -:"ما رأينا مثلَ عثمانَ بنِ سعيد ، ولا رأى هو مِثْلَ نفسه "، وهو الذي طَرَدَ ابنَ كَـرَّامٍ مِن هَرَاةَ فيما قيل، توفِّي سنة 282هـ، من تصانيفه: مسندٌ كبير، سؤالاتٌ في الرِّجَال، الرَّدّ على الجهميّة. انظر: تاريخ مدينة دمشق (361/38)، سير أعلام النبلاء (319/13)، تذكرة الحفاظ (621/2)، طبقات الحفاظ (277).

[ل 194] لرَبِّهِ تعالى، وإن كانت رؤيةُ الرّبِّ أعظمَ مِن رؤية جبريل ومَن دُونه ، فإنَّ النبوءةَ لا يتوقَّفُ ثبوتُها عليها البتَّة" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال القاضي ابنُ العربيِّ في الجزء الثالث من كتابه «أحكام القرآن» ـ في الكلام على بِلْقِيسَ ـ ما نصُّه : -:"قال علماؤنا : هي بنتُ شرحبيلَ مَلِكَةُ سَبَأَ ، وأُمُّها جنيَّةٌ بنتُ أربعين مَلِكًا[٢]، وهذا أَمْرٌ تنكِرُهُ الملاحدةُ ويقولون: إنَّ الجنَّ لا يأكلون ولا يلدون.

وكَذَبُوا ـ لَعَنَهُم الله أجمعين ـ ذلك صحيحٌ ، ونكاحُهم مع الإنس جائز عقلًا، فإن صحَّ نقْلًا فبها ونِعْمَتْ، وإلّا بَقِينا على أصل الجواز العقليِّ" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن (77).

(٢) قال ابنُ عطيَّة الأندلسيُّ في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (256/4) ـ تعليقًا على هذا الخبر وأمثالِهِ ـ -:"وأكثَرَ بعضُ النَّاس في قصصها بما رأيتُ اختصاره لعدم صحّته".

وقال أبو حيّان الأندلسيُّ في تفسير البحر المحيط (64/7) -:"قد طوّلوا في قصصها بما لم يثبت في القرآن ولا الحديث الصَّحيح".

وقال الآلوسيُّ في روح المعاني (189/19) -:"والذي ينبغي أن يُعوَّل عليه عدمُ صحّة هذا الخبر " مشيرًا إلى "أنّ ما ذُكر من الحكايات أشبهُ شيءٍ بالخُرافات!".

وقال الماورديُّ ـ تعليقًا على دعوى كون أُمِّها جنيَّةً ـ ما نصُّه -:" القولُ بأنّ أمّ بِلْقِيسَ جِنيّةٌ مستنكرٌ من العقول لتباين الجنسين واختلافِ الطبعين وتفارُقِ الحسّينِ ؛ لأنّ الآدميَّ جسمانيٌّ والجنَّ رُوحانيّ ، وخلقَ اللهُ الآدميَّ من صلصال كالفخّار ، وخلقَ الجانَّ من مارج من نار ، ويُمنع الامتزاجُ مع هذا التبايُن ويستحيلُ التناسُلُ مع هذا الاختلاف". تفسير القرطبي (213/13).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (481/3).

إضافة: اختلف العلماءُ في مسألتين متعلِّقتين بالتناكح بين الجنِّ والإنس.

إحدهما: في إمكانيّة ذلك ووقوعه.

ثانيهما: في حُكْمِه الشَّرعيِّ إن كان يمكن أن يقع.

والحقيقة أنّ هاتين المسألتين من فضول فضول مسائل العلم التي لا ينبغي التشاغل بها، حتى قال الشّيخُ أحمدُ بنُ عليٍّ ـ وهو أحد فضلاء الحنفيّة ـ لمَّا سُئل عن التزوّج بامرأةٍ مسلمة من الجنِّ ، هل يجوز إذا تُصُوِّرَ ذلك أم يختصّ الجواز بالآدميّين؟ فقال: يُصْفَعُ هذا السَّائلُ لحماقته وجهل ه! انظر: غمز عيون البصائر (408/3)، روح المعاني (189/19).

وعلى كلٍّ فهذا عرضٌ موجز لكلٍّ واحدةٍ منهما:

المسألة الأولى: هل يمكن أن يقع ذلك أم لا؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: أنّ ذلك غير ممكنِ الوقوع، واستدلُّوا على قولِهم بأدلَّة، منها ما يلي:

١ –قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا ﴾ [النحل : 72]، وقوله تعالى ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا ﴾ [الروم : 21]، ومفهوم الآيتين يمنع من إمكانيّة وقوع التناكح بين الجنِّ والإنس؛ لأنّ الله امتنّ على العِباد بأنّ جعل أزواجَهم مِن نوعِهم وعلى خلق هم، ومعلومٌ أنّ الجنِّ ليسوا كذلك بالنسبة للإنس، وأنّ الإنسَ ليسوا كذلك بالنِّسبة للجنّ. انظر: آكام المرجان (108) و (114)، الأشباه والنظائر للسُّيُوطيِّ (256/1)، الإكليل في استنباط التنزيل (163)، الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (50)، أضواء البيان (412/2).

وقد أُجِيبَ عن هذا الاستدلال ـ كما في تحفة الحبيب على شرح الخطيب (4/ 164) و إعانة الطالبين (284/3) ـ بأنَّ نكاحَ الجنيَّةِ لا يفوِّتُ الامتنانَ بل كمالَه فلا ينافي جواز الآخر.

٢ –أنّ تبايُنَ الجنسينِ واختلافَ الطَّبْعين بين الآدميِّ الذي هو جِسْمَانِيٌّ مخلوقٌ مِن تراب، وبين الجنيِّ الذي هو روحانِيٌّ مخلوقٌ من نارٍ يمنع من أن يكون بينهما شهوةٌ ونَسْلٌ. انظر: تفسير السمرقندي (584/2)، آكام المرجان (105)، فيض القدير (186/1).

وقد أجيب عن هذا الاستدلال ـ كما في آكام المرجان (106) وتفسير روح البيان (5/ 58) ـ بأنَّ الجنَّ "وإن خُلِقُوا من نارٍ فليسوا بباقين على عنصرهم الناريِّ، بل قد استحالوا عنه بالأكلِ والشُّرْب والتوالُدِ والتناسُلِ كما استحال بنو آدم عن عنصرهم الترابِيِّ بذلك ، على أنَّ الذي خُ لِقَ مِن نارٍ هو أبو الجنِّ كما خُلِقَ آدمُ أبو الإنس مِن ترابٍ ، وأمّا كلُّ واحدٍ من الجن غير أبيهم فليس مخلوقاً من النار كما أنّ كلَّ واحدٍ من بني آدم ليس مخلوقاً من تراب".

القول الثاني: أنّ التناكح بينهما ممكن، وهذا هو المشهور كما في التفسير الكبير (114/29).

وقد استدلَّ هؤلاء بأدلَّةٍ منها ما يلي:

---

١ - قوله تعالى ﴿وَشَارِكۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ﴾ [الاسراء: 64]

وقد أجيب عن الاستدلال بهذه الآية بأنها ليست نصًّ في المراد كما لا يخفى، فقد قيل في معناها بأنّ مشاركتَهُ لهم في أولادههم هو أنه ي أمرهم بالزّنى و يُحَسِّنُهُ لهم فيجيء أولادُهم من غير رشدة، ويؤيِّد هذا التفسيرَ قولُهُ ﴿وَشَارِكۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ﴾ ومن المعلوم أنه لا يمكن أن يكون شريكًا حقيقيًّا للناس في أموالهم. انظر: النِّهاية في غريب الأثر (349/3)، روح المعاني (119/27).

٢ -قوله تعالى ﴿لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٌ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن : 56]

قال ابنُ الجوزيِّ في زاد المسير (122/8) -:"في الآية دليلٌ على أنَّ الجنيَّ يغشى المرأةَ كالإنسيِّ".

والظّاهر أنّ وجه الدّلالة من الآية عند هؤلاء أنّ الله نفى عن حوريّات الجنة أن يكون قد عاشرهنَّ من قبل أحدٌ من الإنس أو الجنِّ وهم من غير جنسِهنّ، ولو لم يكن التناكحُ بين جنسين مختلفين ممكنًا لم يكن للنفي المذكور في الآية الكريمة معنى، وإذا كان هذا ممكنًا مع اختلاف جنسٍ الحور فالتناكح بين الإنس والجنّ ممكنٌ أيضًا. انظر: تفسير القرطبي (181/17).

وقد أُجيب عن ذلك بما قاله حبيبُ بنُ ضَمْرَةَ -:" للجنِّ الجنيّاتُ، وللإنس الإنسيّاتُ". انظر: تفسير الطبري (151/27)، تفسير ابن كثير (279/4)، الدُّرّ المنثور (711/7).

٣ -ما رويَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم -:"إنَّ فِيْكُمْ مُغَرِّبِيْنَ.

فقالت له عائشةُ: يا رسولَ الله، ما المغرِّبون؟

قال: الَّذِيْنَ يَشْتَرِكُ فِيْهِمُ الجِنُّ ". ذكره الحكيمُ الترمذي في نوادر الأصول في أحاديث الرسول (360/2).

والجواب عنه أن يقال بأنّ هذا الحديث لا أصلَ له في شيء من كتب السُّنة المعتمدة، وقد ذكره الحكيمُ في نوادره بلا سند.

٤ -ما ورد عن مجاهدٍ أنه قال: إذا جامعَ الرَّجُلُ أهلَهُ ولم يُسَمِّ انطوى الجانُّ على إحليله فجَامَعَ معه " أخرجه الطبريُّ في تفسيره (151/27).

وقد أُجيب عنه بجوابين:

أ -أنه منكرٌ مقطوع. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم (5777).

ب -أنه واردٌ عن تابعي، ومن ثَمَّ فلا حُجَّة في كلامه لو ثبت عنه، فكيف وهو لم يثبت؟!

٥ -أنّ أمَّ بِلْقيسَ ـ ملكةِ اليمن ـ كانت جنيَّةً واسمُها بلقمة بنت شيصان أو غيره. انظر: تفسير ابن كثير (361/3)، الدُّرّ المنثور (352/6)، روح المعاني (189/19).

والجواب عن هذا أن يقال: إنّه لم يأتِ دليلٌ يصحُّ التعويلُ عليه يثبتُ ذلك، وأمّا المرويّات الإسرائيليّة فإنه لا يصحُّ الاعتمادُ عليها بمجرَّدها كما هو معلوم.

والذي يظهر أيضًا أنّ الحسن البصريَّ كان ينكر كون أُمِّها جنيَّةً لأنه سُئِلَ عن مَلِكَةِ سبأ وقيل له: إنَّ أحَدَ أبويها جنيٌّ!

فقال: لا يتوالدون . أي: أنَّ المرأة مِن الأنس لا تَلِدُ مِن الجِنِّ . انظر: تاريخ مدينة دمشق (67/69)، تهذيب الأسماء واللُّغات (601/2)، الدُّرّ المنثور (352/6).

٦ -مما يتداوله كثيرٌ من الناس من القصص والحكايات حول تزوُّجهم من جنيّات أو معرفتهم بمن تزوَّج منهنّ، فمن ذلك أنَّ أحمد بن علي القَمُولِي المتوفَّ سنة 727 هـ ـ وهو فقيهٌ شافعيٌّ ـ قال: وقد رأيتُ شيخًا كبيرًا صالحًا أخبرني أنه تزوَّجَ جنيَّةً ، وقال الدَّمِيريُّ: وقد رأيتُ أنا آخَرَ مِن أهل القرآن والعِلْمِ أخبرني أنه تزوَّجَ أربعًا واحدةً بعد واحدة. انظر: حاشية الرملي (162/3).

وقد انقسم العلماءُ ـ رحمهم الله ـ في موقفهم حيال قبول هذه الحكايات من رفضها، فقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في مجموع فتاواه (39/19) -:"قد يتناكح الإنسُ والجِنُّ ويولَدُ بينهما وَلَدٌ ، وهذا كثيرٌ معروف "، وأمّا السفّارينيُّ فقال في لوامع الأنوار البهية (225/2) -:"وقد حدَّثني بوقوعِهِ جماعةٌ معهم أنفسهم، فالله أعلم بصحَّة ذلك، وإن ظهر مخايِلُ ثُبُوتِه، فأنا على شكٍّ منه "، وقد أنكر الشيخُ الألبانيُّ بشدَّة كلامَ الإمامِ ابنِ تيميّة المذكورَ آنفًا فقال في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (12/ 608) -:" نعم، هو معروفٌ بين بعض النِّسوةِ الضَّعِيفات الأحلام والعقول، ولكن أ ين الدّليلُ الشَّرعيُّ والعقليُّ على التوالُدِ أوّلًا، وعلى التز اوُج الشَّرْعِيِّ ثانيًا؟! هيهات هيهات!".

والحقيقة أنَّ في كلام الشيخِ الألبانيِّ تجوُّزًا ظاهرًا فإنه معروف بين كثير من النساء وكثير من الرِّجال حتى من العلماء والعُبَّاد.

ولا ينبغي أن يغيب عن القارئ أنَّ كلَّ من قال بعدم جواز المناكحة بين الإنس والجنِّ مِن الفقهاء أو بكراهته مِن التابعين قائلون بالضّرورة بإمكانه وبوقوعه؛ لأنَّ غيرَ الممكن لا يحكم عليه بجوازٍ ولا بعَدَمِهِ في الشَّرْع. انظر: آكام المرجان (105).

المسألة الثانية: هل يجوز التناكح بين الجنِّ والإنس أم لا؟

وقد اختُلِف في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الإباحة، وهو الأصحُّ عند الشافعيَّة. انظر: حاشية قليوبي (247/3).

القول الثاني: الكراهة، وهو قولُ الإمام مالك رحمه الله، فقد روي عنه أنه أجازه ولكنه كرهه لئلا يدعي الحَبَالى مِن الزِّنى أنه مِن الجنِّ. انظر: الفروع (537/1)، حاشية الدسوقي (128/1)، الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (50).

وقد عزا شيخُ الإسلام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (39/19) الكراهةَ لأكثر العلماء، ولا أدري هل يقصد الكراهة فقط أم الكراهة الشاملة للتحريم أيضًا!

ثمَّ إنَّ العلَّةَ التي كَرِهَ لأجها الإمامُ مالكٌ هذا النِّكاحَ مع إباحته له ظاهرةٌ في كلامه السّابق.

ويمكن جمع استدلالات القائلين بالإباحة والقائلين بالكراهة بلا تحريم فيما يلي:

١ -أنَّ الأصل في الأشياء الإباحة، ولا يوجد دليلٌ ينقلُ عن هذا الأصل.

والجواب عن هذا أن يقال: إنَّ هذا غير مسلَّم، فالأدلّة المانعة من ذلك كثيرة، وسيأتي ذكرها في معرض سرد أدلّة المحرِّمين.

٢ -أنّ سليمان ـ عليه السّلام ـ تزوَّج بِلْقيسَ ملكة اليمن بعدما أسلمت وقد كانت جنيَّةً واسمُها بارعة، فلولا أنه يجوز نِكاحُ الجِنِّ لِمَا جاز نِكاحُها. انظر: حاشية الرملي (162/3).

والجواب عن هذا من ثلاثة وجوه:

أ -أنّ هذا الادِّعاء مما تفرَّد به صاحبُ حاشية الرَّملي ـ فيما وقفتُ عليه ـ، والمعروف تردُّد ذِكْرِ هذا الادِّعاء في أمِّها لا فيها هي. انظر: تفسير مجاهد (473/2)، تفسير ابن أبي حاتم (2893/9)، تفسير الطبري (169/19)، الكامل في التاريخ (176/1).

ب -أنه لم يقم دليلٌ معتبر على صحَّة ادِّعاء كونها أو كون أُمِّها جنيَّة، وكلُّ ما رُوِيَ في هذا الباب هو من باب الإسرائليّات التي لا يصحُّ التعويل عليها بمجرَّدها.

ت -أنه على فرض التسليم بصحّة هذه الإسرائيليّات، فإن هذا داخلٌ في شرع من قبلنا، وفي العمل به خلافٌ معروفٌ بين علماء الأصول من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم. انظر: المنخول (233)، روضة الناظر (160)، المسوَّدة (174)، البحر المحيط في أصول الفقه (348/4).

القول الثالث: التحريم، وهو قول الإمام أحمد، والظاهر أنه المذهب عند الحنفية. انظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (8/14)، حاشية ابن عابدين (5/3).

وقد روي كذلك عن الحسن البصريِّ وقتادةَ والحَكَمِ بن عُيَينةَ وإسحاقَ بنِ راهويه وعُقْبَةَ الأصمِّ والجمال السجستاني من الحنفية وغيرهم. انظر: الفروع (537/1)، آكام المرجان (112)، الأشباه والنظائر للسيوطيّ (257).

وقد استدلَّ المانعون بأدلَّةٍ منها:

١ - قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: 128] قالوا: ولا ريب بأنَّ التناكُحَ بين الإنس والجنِّ نوعٌ من الاستمتاع.

٢ – أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم –:"نَهَى عَنْ نِكَاحِ الجِنِّ" وقد أُجِيبَ عن هذا الحديث بجوابين:

أ – أنّ النهيَ للتنزيه. انظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب (4/ 164)، حاشية البجيرمي (359/3).

ب – أنّ الحديثَ لا يثبت بل هو منكر. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم (6559).

٣ –أنَّ النكاحَ شُرِعَ للألفة والسُّكون والاستئناس والمودَّة، وذلك مفقودٌ في الجنِّ.

ويمكن أن يقال في الجواب عنه إنّ هذا هو المقصود الأساس للنِّكاح وقد يتخلَّف حتى في الإنس مع بعضهم لبعض، ومن المعلوم أنَّ تخلُّفه لا يؤثِّر في صحَّة نكاحِهم، فكذلك نكاحهم مع الجنّ.

٤ – أنه لم يرد الإذنُ من الشرع في ذلك، فإن الله تعالى قال ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: 3] قالوا: والنِّساءُ: اسمٌ لإناث بني آدم خاصَّةً، فبقي ما عداهُنَّ على التحريم، لأنَّ الأصلَ في الأبضاع الحُرْمة حتى يرد دليلٌ على الحِلّ. انظر: آكام المرجان (108)، حاشية ابن عابدين (5/3).

٥ – أنه قد مُنِعَ مِن نِكاح الحُرِّ للأَمَة لِمَا يحصل للولد مِن الضَّرَر بالإرقاق، ولا شكَّ أنَّ الضَّرَر بكونه مِن جنيَّةٍ وفيه شائبةٌ مِن الجنِّ خَلْقاً وخُلُقاً، وله بهم اتِّصالٌ ومخالطةٌ أشدُّ مِن ضَرَرِ الإرقاق الذي هو مرجوُّ الزَّوالِ بكثير، وإذا تقرر المنعُ فالمنعُ مِن نكاح الجنيِّ الأنسيَّةَ أولى وأحرى.

٦ –أنَّ مِن شروط النِّكاحِ الكفاءةَ في الدِّينِ على الأقلّ، فلا يجوز تزويج مسلمة بكافر بل ولا بفاسق، فمن أين لوليِّها وللشُّهُود أيضًا أن يعلموا أنَّ هذا الجنيَّ كفؤٌ لها وهم لا يعرفونه؟! فإنه قد ظهر لهم بصورةِ رجلٍ خاطبٍ وجميلٍ! ولا يمكن رؤيتُهُ على حقيقته بنصِّ القرآن . سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (12/ 607).

٧ – أنَّ فيه سدًّا لذريعة الفساد، ذلك أنه تترتَّب عليه على فرض إمكانيّة وقوعه مفاسد كثيرة منها:

أ –أنَّ المرأة الفاجرة قد تتذرَّع بأنها قد حمَلَت مِن جنيٍّ لتدرأ عن نفسها الحدَّ، ومن المعلوم أنه لا يمكن التحقُّق من صدق دعواها بحالٍ فيكثر الفساد وتنتشر الفواحش.

ب –أنّ للجنِّ قُدرةً على التشكُّل، فكيف يأمن الإنسيُّ بأنّ مَن يجامعها هي زوجته أو أنه ذكرٌ قد تشكَّل بصورة أنثى، وكيف تأمن الإنسيّة أن مَن يعاشرها هو زوجها؟! انظر: حاشية ابن عابدين (5/3).

ثمّ انظر إلى أيِّ مدى بلغ المجيزون لـمَّا أرادوا الاطِّراد مع قولهم بالجواز، إذ نصُّوا ـ كما في حاشية الجمل على شرح المنهج (177/4) ـ على أنَّ "للآدميَّةِ تمكينَ زوجِها الجنيِّ ولو على صورةِ نحوِ كلبٍ حيث ظنَّتْ زوجيَّتَه، وللآدميِّ وطءَ زوجتِهِ الجنّيةِ ولو على صورةِ نحوِ كلبةٍ حيث ظَنَّ زوجيَّتَها".

وقال ابنُ حزمٍ في الجزء الأوّل من «المحلّى» ـ في عَدِّ ما يجب اعتقادُهُ ـ ما نصُّه -:"وأنَّ الملائكةَ حقٌّ، وهم خَلْقٌ مِن خَلْق الله عزّ وجلّ ، كلُّهُم رُسُلُ الله قال تعالى ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴾ [الرعد: ٢٣]، وقال تعالى ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]

وقال تعالى ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا ﴾ [فاطر: ١]

وقال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «خُلِقَتِ المَـلَائِكَةُ مِنْ نُوْرٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ »(1)، قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ [المؤمنون].

وأنّ الجنَّ حقٌّ ، وهم خَلْقٌ مِن خلق الله عز وجلّ ، فيهم الكافرُ والمؤمن ، يروننا ولا نراهم، يأكلون وينسلون ويموتون ، قال ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وقال تعالى ﴿ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الحجر] وقال تعالى ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٧]، وقال تعالى ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى ﴾ [الكهف: ٥٠]،

وقد رجَّح القولَ بالمنع العزُّ بن عبد السَّلام ـ كما في نهاية المحتاج (271/6) ــ، والسُّيُوطيُّ حيث قال في الأشباه والنظائر (256) -:" الذي أعتقدُهُ التحريم "، وابنُ حجر الهيتميُّ ـ كما في إعانة الطالبين (284/3) ـ، والشّيخُ محمد الأمين الجكنيُّ الشّنقيطيُّ حيث قال في أضواء البيان (415/2) -:"لا أعلم في كتابِ الله ولا في سُنَّةِ نبيِّه صلى الله عليه وسلم نصًّا يَدُلُّ على جواز مُنَاكَحَةِ الإنسِ الجنَّ، بل الذي يُسْتَرْوَحُ مِن ظواهرِ الآيات عَدَمُ جوازه "، وقال الشَّيخ ابنُ باز ـ كما في فتح الحقِّ المبين في علاج الصَّرَع والسِّحْر والعَين (31) ــ -:"هذا هو الصَّوابُ، ولا يجوز لأسبابٍ كثيرة".

ولعلّ القولَ الأرجح ـ على فرضيّة إمكان وقوعِ التناكُحِ بين الجنِّ والإنس ــ هو القولُ بالتحريم والمنع إذ هو الأنسب لروح الشّريعة، كما أنه يُغلِقُ باب الفساد ويقطع الطريق على أهل الدَّجل والشّعوذة. والعلم عند الله تعالى.

(1) أخرجه مسلمٌ في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها، كتاب: الزّهد والرَّقائق، بابٌ: في أحاديثَ متفرِّقة برقم (2996).

وقال تعالى حاكيًا عنهم أنهم قالوا ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾﴾ [الجنّ].

وقال صلّى الله عليه وسلّم -:«لَا تَسْتَنْجِوُا بِالْعِظَامِ وَلَا بِالرَّوْثِ ، فَإِنَّهُمَا زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ»[(١)]" انتهى كلامُه بلفظه[(٢)].

وفي «المعيار» ما نصُّه -:" قال المازريُّ[(٣)]: الصّوابُ أنّ حُكْمَ مَن أنكر وجودَ الجنِّ مِن المعتزلة[(٤)] الكُفْرُ؛ لأنه جَحَدَ نصَّ القرآنِ والسُّنَنِ المأثورةِ والإجماعَ الضّروريَّ، [ل 195]، فآيةُ الأحقاف[(١)] وسورةُ قل أوحيَ ، وخِطابُ الجِنِّ والإنسِ معلومٌ بالضرورة" انتهى منه بلفظه[(٢)].

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، كتاب: أبواب الطَّهارة، باب: ما جاء في كراهية ما يُستنجى به برقم (18)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه برقم (197)، والإمامُ أحمدُ في مسنده ـ بسياقٍ طويل ـ برقم (4149)، وابنُ خزيمة في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: ذِكْر العِلّة التي من أجلها زُجِرَ عن الاستنجاء بالعِظَام والرَّوْث برقم (82).

والحديث صحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذيِّ، وفي إرواء الغليل (85/1)، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"إسنادُهُ صحيحٌ على شرط مسلم".

(٢) المحلى (13/1) باختصار.

(٣) محمد بن علي بن عمر التميميُّ المازري: أبو عبد الله، محدِّثٌ من فُقَهاء المالكيّة، نِسبتُهُ إلى (مازَر ـ بفتح الزاي وكسرها ـ) مدينة بجزيرة صقليّة، مولدُهُ سنة 453 هـ، يُعرف عند المالكيّة بـ(الإمام)، نزل المهديّة بأفريقيا وكان آخرَ المشتغلين من شيوخها بتحقيق الفقه والاجتهاد، توفِّي بالمهديّة سنة 536 هـ، له: المُعْلِم بفوائد مسلم، التلقين، الكشف والإنباء. انظر: وفيات الأعيان (285/4)، تاريخ الإسلام (425/36)، الدِّيباج المُذَهَّب (279)، شذرات الذهب (114/4).

(٤) المعتزلة: إحدى الفِرَق الكلاميّة، سمِّيت بذلك لأنَّ عمرو بن عُبيد وواصلَ بنَ عطاء اعتزلا حَلْقة الحسنِ البصريِّ في مسألة الفاسق المِلِّيِّ، ويُسَمَّوْن أيضًا بـ(العَدْليّة).

وقال الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» ـ في شرح قول البخاريِّ ، باب : ذِكْر الجِنِّ وثوابِهم وعِقابِهم ـ ما نصُّه -:"أشار بهذه التّرجمة إلى إثباتِ وُجُود الجنِّ وإلى كونهم مكلَّفين ، أمّا وُجُودُهم فقد نَقَلَ إمامُ الحرمين[٣] في الشّامل عن كثيرٍ مِن الفلاسفة و الزَّنادقة والقَدَرِيّة إنكارَ وجودهم رأسًا، قال: ولا يُتَعَجَّبُ ممّن أنكرَ ذلك مِن غير المشرعين ، إنما العَجَبُ مِن المشرعين مع نصوصِ القرآنِ والأخبارِ المتواترة"انتهى كلامُه بلفظه[٤].

وقال القسطلَّانيُّ[٥] في شرح الموضع المذكور ما نصُّه -:"وقد دلّتْ على وُجُودِهم نصوصُ الكتاب والسُّنة، مع إجماع كافّةِ العُلَماء في عصر الصّحابة والتابعين عليه ، وتواتُرِ نَقْلِهِ

وقد انقسموا إلى فِرَق كثيرة غيرَ أنهم م تّفقون على نفي صفات الله ، وأنّ القرآنَ مُحْدَثٌ ومخلوق ، وأنّ الله ليس خالقًا لأفعال العبد . انظر: مقالات الإسلاميين (155)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (146/4)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين (38)، الملل والنِّحَل (43/1).

(١) يشير إلى قوله تعالى ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٢﴾﴾ [الأحقاف].

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب (309/12).

(**٣**) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجُوَيْنيُّ: أبو المعالي، متكلِّمٌ من كبار الشافعيّة، يُعرف بـ(إمام الحرمين) لكونه جاوَرَ فيهما ودرَّس، م ولدُهُ في جُوَين (من نواحي نيسابور) سنة 419هـ، درّس في المدرسة النِّظاميّة وكان يحضر دَرْسَهُ الأكابر، واشتهرت تصانيفُهُ، توفِّيَ سنة 478 هـ، له: غِيَاث الأُمَم، الشّامل، الإرشاد. انظر: تاريخ الإسلام (229/32)، ذيل تاريخ بغداد (85/16)، الوافي بالوفيّات (116/19)، طبقات الشافعية الكبرى (165/5).

(٤) فتح الباري (343/6). وانظر أيضًا: عمدة القاري (38/6).

(٥) أحمد بن محمد بن أبي بكر القتيبيُّ المصريُّ: أبو العباس القسطلّاني (بتشديد اللّام، نسبة إلى قسطلينة من إقليم أفريقية): محدِّثٌ مقرئٌ شافعيُّ المذهب، مولدُهُ بالقاهرة سنة 851هـ، سارت بتصانيفه الرُّكبان، ولم يكن له نظيرٌ في الوعظ ، توفِّيَ بـالقاهرة سنة 923 هـ، من تصانيفه: إرشاد السّاري، المواهب اللدنية،

عن الأنبياءِ صلواتُ الله وسلامُه عليهم تواترًا ظاهرًا يعلَمُهُ العامُّ والخاصُّ ، فلا عِبْرَةَ بإنكار الفلاسفة والباطنيِّة وغيرِهم ذلك" انتهى كلامُه بلفظه(١).

وقال الشّيخُ عليٌّ في كتابه «الإبداع في مَضَارِّ الابتداع» ما نصُّه -:"والجِنُّ نوعٌ مِن العالَم، سُمُّوا بذلك لاجتنابِهم عن الأبصار، والجِنِّيُّ منسوبٌ إلى الجِنِّ، والجِنَّةُ بالكسر: الجِنُّ.

والجانُّ: أبو الجنِّ خُلِقَ مِن نارٍ ثُمّ خُلِقَ منه نسلُهُ.

والشّيطانُ كلُّ عاتٍ متمرِّدٍ مِن أنسٍ أو جنٍّ أو دابّة.

والجِنُّ والشّياطينُ والعفاريتُ في لسان الشَّرع أجسامٌ حيّةٌ ناريّةٌ ، قادرةٌ على التشكُّل بأيِّ شكلٍ كان، وعلى أن تنفُذَ في الأجسام نُفُوذَ الهواء المستنشَق ، مكلَّفُون، منهم المؤمنُ والكافرُ والخيِّرُ والشِّرِّيرُ، والمؤمنُ منهم يثاب والعاصي يُعَذَّب بالنار، ووجودُ هذا النّوع مقطوعٌ به يدُلُّ عليه الكتابُ والسُّنة" انتهى كلامُه بلفظه(٢).

قلتُ: قد حكى القاضي الشّبليُّ الحنفيُّ (٣) في الباب الأول من كتابه « آكام الُمرجان في أحكام الجانّ» عن إمام الحرمين والباقِلَانيِّ (١) وابنِ تيميَّةَ وغيرِهم مِن علماء هذه الأُمّة مِن

لطائف الإشارات. انظر: شذرات الذهب (121/8)، الرسالة المستطرفة (123)، الأعلام للزركلي (232/1).

(١) إرشاد الساري (303/5). وانظر أيضًا: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (10/19)، نظم المتناثر (221).

(٢) الإبداع في مضارِّ الابتداع (373). وانظر للاستزادة في مجموع ما ذُكِر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (398/2)، أحكام القرآن لابن العربي (280/2)، التفسير الكبير (27/28)، تفسير القرطبي (169/17)، عمدة القاري (185/15)، مرقاة المفاتيح (62/3)، حجة الله البالغة (203/1)، أضواء البيان (240/7).

(٣) محمد بن عبد الله الشّبليُّ الدمشقيُّ: أبو عبد الله، فقيهٌ حنفيٌّ متفنِّن، مولدُهُ بدمشق سنة 712هـ، وكان أبوه (قَيِّمَ الشّبليَّة) فيها فنُسِب إليها، ولِّي قضاء طرابلس الشّام سنة 755 هـ، واستمرَّ في القضاء إلى أن توفِّي بها سنة 769هـ، من تصانيفه: آكام المرجان في أحكام الجانّ، محاسن الوسائل إلى معرفة الأوائل،

حكايات الإجماع على تكفير مُنْكِرِ وُجُود الجنِّ ما يكفي في رَدِّ مقالات هؤلاء ، فطالعْهُ إن شئتَ[٢].[ل 196]

كما جَمَعَ الحافظُ عمادُ الدّين ابنُ كثير في الجزء الأول من تاريخه «البداية والنِّهاية» الآيات التي فيها ذِكْرُ الجانِّ وخَلْقِ الشّياطين والأحاديثَ الواردةَ في ذلك ، فأجاد وأفاد فراجعْها تستفِدْ[٣].

وقال ابنُ العربيِّ في الجزء السّابع من «عارضته» ما نصُّه -:"الشّياطينُ والجِنُّ يأكلون ويشربون ويَنكِحُون ويُولَد لهم ، وذلك جائزٌ في العقل ، ووردَ به الشّرعُ ، وتظاهَرَتْ به الأحاديثُ، فلا يخرج عن هذا المضمار إلّا حمار" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

زهو البديع في زهر الربيع . انظر: معجم المحدِّثين (237)، الوفيّات للسلامي (323/2)، الأعلام للزركلي (234/6).

(١) محمد بن الطَّيِّب بن محمد بن جعفر البغدادي: أبو بكر الباقلانيُّ، رأس المتكلِّمين على مذهب الأشعريِّ، كان في غاية الذَّكاء والفِطْنة ، وهو من أكثرِ الناس كلامًا وتصنيفًا في الكلام ، فقد صنّف في الرّدّ عل الرّافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية ، توفِّي سنة 403هـ. من آثاره: التمهيد، التبصرة، ودقائق الحقائق . انظر: تاريخ بغداد (379/5)، سير أعلام النبلاء (190/17)، الوافي بالوفيّات (147/3)، البداية والنِّهاية (350/11).

(٢) انظر: آكام المرجان (19) و (21).

قال شيخُ الإسلام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (10/19) -:"وجُوْدُ الجِنِّ تواترت به أخبارُ الأنبياء تواترًا معلومًا بالإضطرار"، وقال (276/24) -:"وجُودُ الجِنِّ ثابتٌ بكتابِ الله وسُنَّة رسولِه واتِّفاقِ سَلَفِ الأُمَّة وأئمَّتِها" وقال في الرد على المنطقيين (470) -:"اتفقوا [يعني: أئمة الأسلام] على وجود الجنِّ".

وقال ابنُ حزم في الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (9/5) -:"مَن أنكَرَ الجِنَّ أوْ تأوَّلَ فيهم تأويلًا يخرجهم به عن هذا الظَّاهر فهو كافرٌ مشركٌ حلالُ الدَّمِ والمال ". وانظر للاستزادة في حكم من أنكر وجود الجنِّ: جامع المسائل لابن تيميَّة (1/ 96)، نظم المتناثر (221).

(٣) انظر: البداية والنِّهاية (55/1).

(٤) عارضة الأحوذيّ (304/7).

وللعلّامة المختارِ بنِ حامد:

والجِنُّ حـقٌّ، ومنهـمْ قـد أتى نَفَـرٌ إلى نبيِّ الهُدى، ولهُ ـدى استَمَـعُوا
فإنْ سمعتـمْ بقـومٍ يُنْكِـرُونهـمُ فَشَنِّعُـنَّ عليهـمْ بالـذي صَنَـعُوا

وفي «التبيان» لابن القيِّم ـ في الكلام على سُورة والنازعات ـ ما نصُّه -:"فالدّنيا وما فيها والجَنَّةُ والنارُ والموتُ وأحكامُ البرزخ[١] قد وَكَّلَ الله بذلك كلِّهِ ملائكةً يُدَبِّرون ما شاء الله مِن ذلك ، ولهذا كان الإيمانُ بالملائكة أحَدَ أركان الإيمان الذي لا يتِمُّ الإيمانُ إلّا به"انتهى منه وبلفظه[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» ـ في شرح قول البخاريِّ باب : ذِكْر الملائكةِ صلوات الله وسلامُه عليهم بعد ذِكْرِهِ كثيرًا من الأحاديث الدّالةِ على وُجُودِهم ـ ما نصُّه – :"وفي هذا وما وَرَدَ مِن القرآن رَدٌّ على مَن أنكَرَ وُجُودَ الملائكة مِن الملاحدة "انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وقال العلّامةُ ابنُ زكْري[٤] في نظمه المسمّى «محصل المقاصد»:

---

(١) البرزخ في اللُّغَة: هو الحاجز بين الشيئين، وأمَّا في الاصطلاح فيقصد به: المُدَّة الفاصِلةُ بين الحياتين المادِّيَّتين، أي: ما بين موت الإنسان حتى بعثه. انظر: تفسير القرطبي (150/12)، لسان العرب (8/3)، حاشية الجمل على شرح المنهج (263/3)، صراع مع الملاحدة حتى العظم (453).

(٢) التبيان في أقسام القرآن (86).

(٣) فتح الباري (306/6).

(٤) أحمد بن محمد بن زِكْرِي المغراوي ثم التلمسانيّ: أبو العبّاس، عالِمُ تلمسان ومُفتيها، فقيهٌ أصوليٌّ بياني، يُعرف بـ(ابن زُكْري)، نشأ يتيمًا، وتعهَّدَهُ العلّامةُ ابنُ زاغو بالتأديب والتعليم بعد أن أعجبه ذكاؤه إلى أن نبغ واشتهر، توفِّي سنة 899 هـ، له: منظومة محصَّل المقاصد، مسائل القَضَاء والفُتْيا، بُغية الطالب. انظر: كفاية المحتاج لمعرفة مَن ليس في الدِّيباج (125/1)، ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي (418)، شجرة النور الزَّكية (267/1)، الأعلام للزركلي (231/1).

وُجُـودهم والجِ ـنّ مقط ـوعٌ ب ـِهِ فمَـنْ نَ ـفَـى ك فَــرَ ذا بِ ـرَبِّهِ

لأنَّهُ مُ ـكَــذِّبُ الق ــرآنِ وخَـبَرِ الرَّس ــولِ بالإم ـعــانِ

كالحُـكْـمِ فـي مَـلائكِ الرّح ـمــنِ وُجُودُه ـمْ مِـن جُـملــةِ الإيمــانِ[(١)]

قال شارحُه المَنْجُور[(٢)]-:"الضّميرُ في (وُجُودهم) أوّلَ البيت للشّياطين.

وكلامُه [ل 197] يقتضي أنّ الجِنَّ والشّياطينَ متغايران، وقد اختُلِفَ في ذلك.

وقال بعضُ العلماء: الحقُّ أنّ الجِنَّ منهم خيارٌ وأشرارٌ ، والشّياطين اسمٌ لأشرارِهم ، فيكون الجِنُّ أعمَّ" انتهى كلامُه بلفظه[(٣)].

وقال ابنُ العربيِّ في الجزء الأول مِن «العارضة» ما نصُّه -:وقد بيّنا في كُتُبِ الأُصول أنّ الجِنّ خَلْقٌ مِن خَلْقِ الله، يأكلون ويَشربون ويَنْكِحُون بإجماعٍ مِن المسلمين، رَدًّا على الفلاسفة الذين نَفَوْا وجودَهم وجَهِلُوا حقائِقَهم" انتهى كلامُه بلفظه[(٤)].

وممّا كفَّرَهم به علماءُ المسلمين أيضًا زعمُهم أنّ النار تفنى فيستوي العاصي والمطيع[(٥)].

---

(١) الأبيات من بحر الرَّجَز، وهي مِن منظومةٍ طويلةٍ في علم الكلام تقع في 1500 بيت لم تطبع بعدُ، واسمها: مُحَصَّل المقاصد ممّا به تعتبر العقائد. انظر: الأعلام للزركلي (231/1).

(**٢**) أحمد بن علي بن عبد الرحمن المكناسي ثُمّ الفاسي: أبو العباس، فقيهٌ مالكيٌّ متمكِّن من علم الأصول، وله علمٌ بالأدب، يُعرَف بـ(المَنْجُوْر)، مولدُهُ في مكناسة سنة926 هـ، سَكَنَ مدينةَ فاس وتوفِّيَ بها سنة 995 هـ، من تصانيفه: شرح المنهج المنتخب، مراقي المجد لآيات السَّعد، حاشيةٌ على السَّنُوْسِيَّة الكبرى. انظر: فهرس الفهارس والأثبات (566/2)، شجرة النور الزكية (287/1)، الأعلام للزركلي (180/1).

(٣) الكتاب لم يُطْبَع بعد، واسمه (نظم الفرائد، ومبتدأ الفوائد، في شرح محصَّل المقاصد).

(٤) عارضة الأحوذيّ (34/1).

(٥) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (483)، الرد على القائلين بوحدة الوجود للقاري (56).

قلتُ: هذا زعمٌ لا دليلَ عليه مِن كتابٍ ولا مِن سُنّة ، وكلُّ ما كان هذا حالُهُ كان دعوى لا يتَعَذَّرُ مِثْلُها على أحد:

والدّعـاوى مـا لـم تُقيـمــوا عليــها بيـنّــاتٍ، أبن ــاؤه ــا أدعي ـــاءُ[1]

وسيرد هؤلاء فيعلمون.

أخرجَ الإمامُ أحمدُ والشّيخانِ والترمذيُّ والنسائيُّ عن أبي سعيد الخدريِّ وأبي هريرةَ رضي الله عنهما قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم -: «إِذَا صَـارَ أَهْلُ الجَنَّةِ إِلَى الجْنَّةِ ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ جِيءَ بِالْمـَوْتِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الجْنَّةِ وَالنَّارِ ، ثُمَّ يُذْبَحُ ، ثُمَّ يُنَادِيْ مُـنَادٍ: يَا أَهْلَ الجْنَّةِ خُلُوْدٌ فَلَا مَوْتٌ ، يَاأَ هْلَ النَّارِ خُلُوْدٌ فَلَا مَوْتٌ ، فَيَزْدَادُ أَهْلُ الجَنَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ ، وَيَزْدَادُ أَهْلُ النَّارِ حُزْنًا إِلَى حُزْنِهِمْ ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُوْلُ الله صلّى الله عليه وسلّم ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ وَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٣٩﴾ [مريم] وأشـار بيده

إلى الدّنيا"[2].

وفي روايةٍ للشّيخين والترمذيِّ-:«فَيَشْرَئِبُّونَ، فَيُقَالُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟!

---

(١) انظر: المِنَح المكيّة في شرح الهمزيّة (869/2). والبيت من بحر الخفيف.

(**٢**) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي سعيد، كتاب: التفسير، باب: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ﴾ [مريم: ٣٩] برقم (4453)، وكذلك مسلم في صحيحه، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب: النار يدخلها الجبّارون والجنة يدخلها الضُّعَفاء برقم (2849)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومِن سورة مريم برقم (3156)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما، كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ﴾ [مريم: ٣٩] برقم (11316) و (11317)، والإمام أحمدُ في مسنده برقم (11081).

فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، فَيُضْجَعُ فَيُذْبَحُ، فَلَوْلَا أَنَّ اللهَّ قَضَى لِأَهْلِ الْجَنَّةِ الْحَيَاةَ فِيهَا وَالْبَقَاءَ لَمَاتُوا فَرَحًا، وَلَوْلَا أَنَّ اللهَّ قَضَى لِأَهْلِ النَّارِ الْحَيَاةَ فِيهَا وَالْبَقَاءَ لَمَاتُوا تَرَحًا"(١).

التَّرَحُ: محرَّكةً الهَمُّ، وقد تَرِحَ كفَرِحَ كما في القاموس(٢).

قوله: "(فَيَشْرَئِبُّونَ) بشينٍ معجمة ساكنة ، ثم راءٍ ، ثم همزةٍ [ل 198]مكسورةٍ، ثم باءٍ موحَّدةٍ مشدَّدَةٍ، أي: يَمُدُّونَ أعناقَهم لِيَنْظُرُوا"، قاله الحافظُ المنذريُّ(٣) في «الترغيب والترهيب»(٤).

قوله (أَمْلَحُ) أي: الذي يُخَالِط بياضُهُ سوادَه(٥).

قال القرطبيُّ (٦)-:"الحِكمةُ في ذلك أن يجمع بين صفتي أهلِ الجنة والنارِ البياض والسّواد"(١) نقله الحافظُ في «فتح الباري»(٢).

---

(١) سُنَن الترمذي (315/5).

(٢) القاموس المحيط (274)، تاج العروس (325/6).

(٣) عبد العظيم بن عبد القويِّ بنِ عبد الله المنذريُّ الشّاميُّ ثم المصريُّ: أبو محمّد الشّافعيُّ، حافظٌ مؤرِّخ عالِمٌ بالعربيّة، مولدُهُ بمصر سنة 581هـ، وأصلُهُ من الشّام، تولّى مشيخةَ دارَ الحديث الكامليّة (بالقاهرة) وانقطع بها نحو عشرين سنة مُكِبًّا على التّصنيف والتخريجِ والإفادةِ والرِّواية، توفِّيَ سنة 656هـ، من تصانيفه: الترغيب والترهيب، التكملة لوفيّات النَّقَلَة، مختصر صحيح مسلم. انظر: تاريخ الإسلام (268/48)، الوافي بالوفيّات (10/19)، طبقات الشافعية الكبرى (259/8)، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبة (111/2).

(٤) الترغيب والترهيب (317/4).

(٥) انظر: غريب الحديث لابن سلّام (206/2)، تهذيب اللغة (66/5)، غريب الحديث لابن الجوزي (371/2)، النِّهاية في غريب الأثر (354/4)، عمدة القاري (151/21)، تاج العروس (146/7).

(٦) أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاريُّ القرطبيُّ: أبو العبّاس، محدِّثٌ مالكيٌّ، مولدُهُ بقرطبة سنة 578هـ، يُعْرَف في بلاده بـ(ابن المزين)، قَدِمَ الدِّيار المصريّة وحدّث بها وطار صيتُه وانتُفِع به، نَزَلَ بالإسكندرية

وفي الحاشيةِ المطبوعةِ على بعض نُسَخ «صحيح مسلم» ما نصُّه -:"قوله تعالى: ﴿إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩] قال في «الكشَّاف» : فُرِغَ مِن الحِساب وتصادَرَ الفريقانِ إلى الجنَّةِ والنّار ، وعن النَّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم أنه سُئِلَ عن قضاء الأمر فقال: «حَيْنَ يُذْبَحُ الْكَبْشُ وَالْفَرِيْقَانِ يَنْظُرَانِ»" انتهى[٣].

وفي «حياة الحيوان» للدَّمِيريِّ - في الكلام على الكبش - ما نصُّه -:"ونَقَلَ القرطبيُّ[٤] أنّ الذّابحَ للكبش بين الجنّة والنّار يحيى بنُ زكريّا عليهما الصّلاة والسّلام بين يدي النّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم ، إذ في اسمِهِ إشارةٌ إلى الحياة الأبديّة ، وذَكَرَ صاحبُ كتابِ «الفردوس» أنّ الذي يذبَحُهُ جبريلُ عليه السّلام" انتهى منه بلفظه[٥].

فكان يدرِّس بها حتى توفِّي سنة 656 هـ، من تصانيفه: تلخيص صحيح مسلم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. انظر: تاريخ الإسلام (224/48)، الوافي بالوفيّات (173/7)، البداية والنِّهاية (213/13)، نفح الطِّيْب (615/2).

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم (190/7).

(٢) فتح الباري (428/8).

(٣) الكشّاف (19/3). والحديثُ الذي أورده الزمخشريُّ في كشّافه قال عنه الزّيلعيُّ في تخريج الأحاديث والآثار (325/2) -:"غريبٌ بهذا اللَّفْظ" ثم استطرد في الكلام عليه بإيراد الثابت.

(٤) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح (بسكون الراء) الخزرجيُّ القرطبيُّ: أبو عبد الله، فقيهٌ مالكيٌّ متفنِّن متعبِّد، يُعَدُّ مِن كبار المفسِّرين ، أصلُهُ مِن أهل قرطبة ، رحل إلى المشرق واستقرَّ بـ(مُنْيَة ابن خَصِيب) في شمالي أسيوط وهي المسماة الآن بـ(المِنْيا)، تصانيفه تدلُّ على اطِّلاعه ووفورِ فضلِه، توفِّي سنة 671 هـ، له: الجامع في التفسير، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، التذكرة. انظر: الدِّيباج المُذَهَّب (317)، تاريخ الإسلام (75/50)، الوافي بالوفيّات (87/2)، نفح الطِّيْب (211/2).

(٥) حياة الحيوان الكبرى (367/1). وانظر كلام القرطبي في: التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة - طبعة دار الكتب العلمية - (529).

تنبيهان:

التنبيه الأول: في الأصل المخطوط "صاحب الفردوس" نقلًا عن الدَّمِيري في حياة الحيوان الكبرى، وهو موجودٌ هكذا عند الدَّميري، والذي في التذكرة طبعة دار الكتب العلميّة (529) وطبعة مكتبة دار المنهاج (928/2) –:"صاحب العروس"، وهو الصّواب؛ لأنّ القرطبيَّ نقل في ثلاثة مواضعَ من تفسيره هي (44/9) و (15/11) و (127/16) عن الكتاب المذكور قائلًا –:"قال صاحبُ كتاب العروس"، ولم يقل في موضع واحد "صاحب الفردوس".

وأمّا بالنسبة لتعيين صاحبِ كتاب العروس فقد قال د. الصّادق بن محمد بن إبراهيم في تحقيقه لكتاب التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ـ طبعة مكتبة دار المنهاج ـ (928/2) حاشية رقم (6) –:"هو الثعلبيُّ، وكتابُه مخطوط".

والذي يظهر أنّ ما ذهب إليه د. الصّادق غير صحيح لما يلي:

أنّ اسم كتاب أبي إسحاق الثعلبيّ هو (عرائس المجالس في قَصَص الأنبياء) ـ وهو مطبوع ـ، وقد يُسمّى (العرائس في قَصَص الأنبياء) ويشار إليه اختصارًا بـ(عرائس المجالس) و (العرائس)، ولكن أحدًا لم يُسمِّه بـ(العروس) ـ فيما وقفتُ عليه ــ. انظر: كشف الظنون (1131/2)، اكتفاء القنوع (272)، الرسالة المستطرفة (78).

وقد عزا القرطبيُّ إليه في تفسيره في مواضع متعدِّدة وسمّاه بـ(العرائس)، فانظر على سبيل المثال: (22/7) و (31/9) و (15/11 و19 و28 و43) و (202/19) و (13/20).

أنّ ظاهر صنيع القرطبيِّ أنّ (العروس) و (العرائس) كتابان مختلفان لمؤلِّفَينِ مختلفَينِ، فقد قال في تفسيره (44/9) ــ عند كلامه على قصّة نوح وقومِه ــ –:" وذكر صاحبُ كتاب (العروس) وغيرُه أنّ نوحًا ـ عليه السّلام ـ لمّا أراد ... وذكر الثعلبيُّ أنه بعث بعد الغُراب ...".

وقال أيضًا في تفسيره (15/11) ــ عند كلامه على قصّة موسى والخضرـ –:" وذكرَ صاحبُ كتاب (العروس) أنَ موسى ـ عليه السّلام ـ توضّأ من عين الحياة ..."، ثم قال بعدها بقليل–:" وقال الثعلبيُّ في كتاب (العرائس): إنّ موسى وفتاهُ وجَدَا الخَضِرَ ...".

وقال أيضًا في تفسيره (127/16) –:"... ذكره الثعلبيُّ، وخرَّجَ الترمذيُّ بمعناه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ..."، ثم قال بعدها بقليل–:" قلتُ: وقد ذكر حديثَ عائشة مطوَّلًا صاحبُ كتاب العروس".

وهذه النُّقُول مشعرةٌ بأنهما كتابان مختلفان لمؤلِّفَينِ اثنين لا واحد، ولا سيّما أوسط هذه النُّقُول فإنه نصٌّ أو كالنَّصِّ في المسألة، والغريب أنّ القرطبيَّ لم يصرِّح باسم مؤلِّف العروس في تفسيره كلِّه مع أنه نقل

وفي «شرح القسطلَّانيِّ للبخاري» ما نصُّه -: لم يُذْكَرِ الذّابح، فقيل ـ فيما نقله القرطبيُّ عن بعض الصُّوفيّة ـ: إنه يحيى بن زكرياءَ ـ عليهما السّلام ـ بِحَضْرَةِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم إشارةً إلى دوام الحياة.

وفي تفسير إسماعيلَ بنِ أبي زيادٍ الشاميِّ أحدِ الضُّعفاء في آخِرِ حديث الصُّوْرِ الطويلِ[1] أنه جبريلُ عليه السّلام[2].

قال في «المصابيح» : على تقدير كونِهِ يحيى ففي اختصاصِهِ مِن بين الأنبياء ـ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ بذلك لطيفةٌ، وهي مناسبةُ اسمِهِ لإعدام الموت، وليس فيهم مَن اسمُهُ يحيى غيرُهُ، فالمناسبةُ فيه ظاهرة.

وعلى تقديرِ كونِهِ جبريلَ فالمناسبةُ لاختصاصِهِ بذلك لائحةٌ أيضًا، مِن حيث هو معروفٌ بالرُّوح الأمين، وليس في الملائكة مَن يطلق عليه ذلك غيرُهُ ، فجُعِلَ أمينًا على هذه القضيَّةِ المهمَّةِ، فكان في ذَبْحِ الرُّوحِ للموتِ المضادِّ لها مناسبةٌ حَسَنَةٌ ، يمكِنُ رِعايتُها والإشارةُ بها إلى

منه ثلاث مرّات، وإنما كان يلقّبه بـ(صاحب كتاب العروس)، بخلاف كتاب (العرائس) فإنه لا ينقل منه ـ وذلك في تسعة مواضع ـ إلا مصرِّحًا باسم مؤلِّفه باستثناء موضع واحد.

جـ - أني راجعتُ مظانَّ الكلام عن المعلومة التي ساقها القُرطبيُّ في تذكرته في كتاب (عرائس المجالس) للثعلبيِّ وعلى الأخص ما له علاقةٌ بيحيى ـ عليه السّلام ـ فلم أجد شيئًا.

التنبيه الثاني: أنّ هذين القولين لا مستند لهما يمكن الاعتماد عليه، ومِن ثَمّ فإنّ الواجب هو الوقوف حيث وقف النصُّ، كما قال تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: ٣٦]

(١) انظر الكلامَ على الحديث وطُرُقِهِ في: فتح الباري لابن حجر (368/11).

(٢) انظر: إرشاد السّاري (233/7). وانظر للاستزادة: فتح الباري (420/11)، عمدة القاري (52/19)، السِّيرة الحلبيّة (116/2).

بقاءِ كلِّ روحٍ مِن غير طُرُوِّ الموت عليها بِشارةٌ للمؤمنين ، وحَسْرَةٌ على الكافرين " انتهى منه بلفظه(١).

وفي «الدُّرِّ المنثور في [ل 199] التفسير بالمأثور» للسُّيوطيِّ ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥] ـ ما نصُّه -:"أخرج عبدُ بنُ حُمَيد وابنُ ماجه بسندٍ صحيحٍ والحاكمُ وصحَّحَه وابنُ مَرْدَوِيه عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ فِيْ صُوْرَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ ، فَيُوْقَفُ عَلَى الصِّرَاطِ ، فَيُقَالُ : يَا أَهْلَ الجَنَّةِ ، فَيَطَّلِعُونَ خَائِفِينَ وَجِلِيْنَ مَخَافَةَ أَنْ يُخْرَجُوْا مِمَّا هُمْ فِيْهِ، فَيُقَالُ: أَتَعْرِفُوْنَ هَذَا؟

فَيَقُوْلُوْنَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ.

فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَطَّلِعُوْنَ مُسْتَبْشِرِيْنَ فَرِحِيْنَ أَنْ يُخْرَجُوْا مِمَّا هُمْ فِيْهِ ، فَيُقَالُ: أَتَعْرِفُوْنَ هَذَا؟

فَيَقُوْلُوْنَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيُذْبَحُ عَلَى الصِّرَاطِ، فَيُقَالُ لِلْفَرِيْقَيْنِ: خُلُوْدٌ فِيْمَا تَجِدُوْنَ لَا مَوْتَ فِيْهِ أَبَدًا»(٢).

وأخرجَ الطَّبَرانيُّ والحاكمُ في «المستدرك» وصحَّحَهُ عن معاذ بن جبل رضي الله عنه : أنَّ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم بَعَثَهُ إلى اليمن فقال: يا أيُّها الناسُ ، إني رسولُ رسولِ الله صلّى

---

(١) لم أتمكّن من معرفة الكتاب المقصود.

(٢) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب:الزُّهد، باب: صفة النار برقم (4327)، وعبدُ بنُ حُمَيد في مسنده برقم (430)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (7537)، والحاكمُ في مستدركه وصحّحه، كتاب: الإيمان، برقم (278)، وابنُ حِبّان في صحيحه، باب: وصف الجنّة وأهلها برقم (7450).

والحديث قال عنه البوصيريُّ في مصباح الزُّجاجة (264/4) -:"هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثِقات، روى البخاريُّ في صحيحه طَرَفًا منه من حديثِ أبي هريرة ، وله شاهدٌ في الصَّحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه "، وصحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن ابن ماجه، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"صحيحٌ، وهذا إسنادٌ حسن"

الله عليه وسلّم إليكم ، إنّ المَرَدَّ إلى الله إلى جنَّةٍ أو نارٍ ، خلودٌ بلا موتٍ ، وإقامةٌ بلا ظَعْنٍ في أجسادٍ لا تموت(١).

وأخرج الطبرانيُّ وابن مَرْدَوَيه وأبو نُعَيم عن ابنِ مسعود رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «لَوْ قِيْلَ لِأَهْلِ النَّارِ: إِنَّكُمْ مَاكِثُوْنَ فِيْ النَّارِ عَدَدَ كُلِّ حَصَاةٍ فِيْ الدُّنْيَا لَفَرِحُوْا بِهَا، وَلَوْ قِيْلَ لِأَهْلِ الجَنَّةِ إِنَّكُمْ مَاكِثُوْنَ عَدَدَ كُلِّ حَصَاةٍ لَحَزِنُوْا، وَلَكِنْ جُعِلَ لَهُمُ الأَبَدُ»(٢)" انتهى منه بلفظه(٣)

وأخرج الترمذيُّ وصحَّحَه عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه يرفعه: «إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ أُتِيَ بِالْمَوْتِ كَالْكَبْشِ الْأَمْلَحِ ، فَيُوْقَفُ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ ، فَيُذْبَحُ وَهُمْ يَنْظُرُوْنَ ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مَاتَ فَرَحًا لَمَاتَ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مَاتَ حُزْنًا لَمَاتَ أَهْلُ النَّارِ»(٤).

---

(١) أخرجه ابنُ المبارك في الزُّهد ـ بسياقٍ أطولَ منه ـ برقم (1566)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (375)، والحاكمُ في مستدركه ـ واللفظ له ـ وصحَّحه، كتاب: الإيمان، باب: برقم (281).

والحديثُ قال عنه المنذريُّ في الترغيب والترهيب (316/4) -:"رواه الطبرانيُّ في الكبير بإسنادٍ جيّد إلاّ أنّ فيه انقطاعًا "، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في صحيح الترغيب والترهيب برقم (3770)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (3709).

(٢) أخرجه أبو نُعَيم في حلية الأولياء (168/4)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (10384).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (396/10) -:"رواه الطبرانيُّ، وفيه الحَكَمُ بن ظُهَيْر وهو مجمَعٌ على ضعفه "، وحَكَمَ عليه الألبانيُّ بالوضع. انظر: صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته برقم (10298)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (70/2).

(٣) الدُّرّ المنثور (102/1).

(٤) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: صفة الجنة، باب: ما جاء في خُلُود أهلِ الجنة وأهلِ النار برقم (2558)، وابنُ المبارك في مسنده برقم (123)، وفي كتاب الزُّهد له برقم (281)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (184/8).

وفي «الذَّهَب الإبريز» للشّيخ محمد اليَدَالي ما نصُّه -:"قال ابنُ عباس: خَلَقَ الله الموتَ على صُورة كبشٍ أملحَ ، لا يَمُرُّ بشيء ولا يجد ريحَهُ إلّا مات ، وخَلَقَ الحياةَ على صورة فرسٍ بَلْقَاءَ[(١)]، وهي التي كان جبريلُ والأنبياءُ يركبونها ، لا تَمُرُّ بشيءٍ ولا يجد ريحَها إلّا حَيِيَ، فهي التي أَخَذَ السّامريُّ قبضةً مِن [ل 200] أَثَرِها، فوَضَعَها على العِجْل فَحِيِيَ" منه بلفظه[(٢)].

وفي «الجواهر الحِسان» للثعالبيِّ ما نصُّه -:"الموتُ والحياة معنيان يتعاقبان جِسْمَ الحيوان، يرتفع أحدُهما بحُلُول الآخر ، وما جاء في الحديث الصّحيح مِن قوله عليه الصّلاةُ والسّلامُ: «يُؤْتَى بِالْمَـوْتِ يَوْمَ القِيَامَةِ فِيْ صُوْرَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ ، فَيُذْبَحُ عَلَى الصِّرَاطِ ...» الحديث، فقال العلماءُ: إنما ذلك كبشٌ يوقِعُ الله العِلْمَ الضّروريَّ لأهل الدّارينِ أنه الموتُ الذي ذاقوهُ في الدّنيا، ويكونُ ذلك التِّمثالُ حاملًا للموت ، لا على أنه يَحِلُّ الموتُ فيه فتذهب عنه حياةٌ ، ثُمّ يَقرِنُ الله تعالى بذبح ذلك التّمثالِ إعدامَ الموت" انتهى منه بلفظه[(٣)].

ونحوه في «العُلُوم الفاخرة في النَّظَر في أمور الآخرة» له أيضًا[(٤)].

والحديث قال عنه الترمذيُّ -:"حَسَنٌ صحيح"، وضعّفه الألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم (2669) وفي ضعيف الترغيب والترهيب برقم (2248)، وقال في صحيح وضعيف سُنَن الترمذيّ -:" صحيحٌ – دون قوله: "فلو أنَّ أحدًا ...".

(١) البَلَقُ: سواد وبياض، وفرسٌ بلقاء أي فيها سواد وبياض. انظر: لسان العرب (25/10)، القاموس المحيط (1122)، تاج العروس (94/25).

(٢) كتاب: "الذَّهَبُ الإبريز في تفسير كتاب الله العزيز" لم يُطْبَعْ بعد.

وانظر هذا الأثر في : تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (478)، تفسير الثعلبي (355/9)، تفسير البغوي (369/4)، تفسير القرطبي (206/18)، عمدة القاري (52/19).

وقد وصف الحافظُ ابنُ حجر في فتح الباري (207/7) هذا الأثر بأنه "من الأخبار الواهية"، وقال الآلوسيُّ في روح المعاني (4/29) -:"هو أشبَهُ بكلامِ الصُّوفيّة".

(٣) المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (337/5)، وعنه بلا عزو الثعالبيُّ في تفسيره (456/5).

(٤) انظر: العُلُوم الفاخرة في النَّظَر في أُمُور الآخرة (106/2).

وقال المازريُّ-:"الموتُ عند أهل السُّنة عَرَضٌ يُضَادُّ الحياة.

وقال بعضُ المعتزلة : ليس بعَرَضٍ ، بل معناه عَدَمُ الحياة . وهذا خطأٌ لقوله تعالى ﴿ خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ ﴾ [الملك: ٢]، فأثبتَ الموتَ مخلوقًا.

وعلى المذهبين ليس الموتُ بجسمٍ في صُورةِ كبشٍ أو غيرِه ، فيُتَأَوَّلُ الحديثُ على أنّ الله يَخْلُقُ هذا الجِسْمَ ثُمّ يُذْبَح مِثالًا؛ لأنّ الموتَ لا يطرأ على أهل الآخرة"

نقله النّوويُّ في «شرح مسلم» وأقرَّهُ(١).

ونقله أيضًا السُّيوطيُّ في كتابه «رفع الصَّوت بذبح الموت» وقال عِقِبَهُ ما نصُّه - :"قال القرطبيُّ في «التذكرة»: الموتُ معنىً والمعاني لا تَنْقَلِبُ جوهرًا، وإنما يخلُقُ الله أشخاصًا مِن ثواب الأعمال، وكذا الموتُ يَخْلُقُ الله كبشًا يُسَمِّيهِ الموتَ ، ويُلْقي في قلوب الفريقينِ أنّ هذا الموتُ، ويكون ذبحُهُ دليلًا على الخُلُود في الدّارين.

وقال غيرُهُ: لا مانع أن يُنَشِّئ الله تعالى مِن الأعراض أجسادًا يجعلُها مادّةً لها ، كما ثبت في صحيح مسلم في حديث: «إِنَّ الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ يَجِيْئَانِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ» ، ونحو ذلك مِن الأحاديث" انتهى كلام السُّيوطي بلفظه(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حجر في الجزء الأول من «فتح الباري» ـ في الكلام على قول الله عزَّ وجلَّ للملائكة : [ل 201]:أَخْرِجُوْا مَنْ كَانَ فِيْ قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ...» الحديثَ ـ ما نصُّه -:"قال الخطّابيُّ: هو مَثَلٌ ليكون عِيارًا في المعرفة لا في الوزن ؛ لأنّ ما يُشْكِلُ في المعقول يُرَدُّ إلى المحسوس ليُفْهَمَ.

---

(١) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (184/17)، تحفة الأحوذي (235/7).

(٢) رفع الصَّوت بذَبْحِ الموت [ضمن الحاوي للفتاوي] (90/2)، فتح الباري (421/11)، تحفة الأحوذي (235/7). وانظر كلام القرطبيِّ في: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ (166).

وقال إمامُ الحرمين : الوزنُ للصُّحُف المشتمِلَةِ على الأعمال ، ويقع وزنُها على قَدْر أُجورِ الأعمال.

وقال غيرُهُ: يجوز أن تُجَسَّدَ الأعراضُ فتوزَن ، وما ثَبَتَ مِن أُمور الآخرة بالشَّرع لا دَخْلَ للعقل فيه" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وأخرج الشّيخانِ ـ واللَّفظُ لمسلم ـ عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «يُدْخِلُ اللهُ أَهْلَ الجَنَّةِ الْجَنَّةَ ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُومُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ فَيَقُوْلُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، كُلٌّ خَالِدٌ فِيمَا هُوَ فِيْهِ»[٢].

وأخرج الترمذيُّ وصحَّحَهُ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «إِذَا أَدْخَلَ اللهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلَ النَّارِ النَّارَ أَتَى بِالمَوْتِ مُلَبَّبًا فَيُوْقَفُ عَلَى السُّوْرِ الَّذِيْ بَيْنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ: هَلْ تَعْرِفُوْنَ هَذَا؟

فَيَقُوْلُوْنَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ: قَدْ عَرَفْنَاهُ ، وَهُوَ المَوْتُ الَّذِيْ وُكِلَ بِنَا ، فَيُضْجَعُ فَيُذْبَحُ ذَبْحًا عَلَى السُّوْرِ الَّذِيْ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُوْدٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُوْدٌ بِلَا مَوْتَ»[٣].

---

(١) فتح الباري (73/1).

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الرِّقاق، باب: صفة الجنة والنار برقم (6182)، ومسلمٌ في صحيحه ـ واللّفظُ له ـ كتاب: الجنة وصِفة نعيمها وأهلِها، باب: النار يدخلها الجبّارون، والجنّة يدخلها الضُّعَفاء برقم (2850).

(٣) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: صِفة الجنة، باب: ما جاء في خُلُود أهل الجنّة وأهلِ النار برقم (2557)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى مختَصَرًا، كتاب: التفسير، باب: السُّوْر برقم (11569)، وابنُ ماجه

قال الشّيخُ منصورٌ [١] في تعليقه على «التاج الجامع للأصول» ما نصُّه -:"وهذا الذّبحُ وهذا النِّداءُ إذا استقرَّ أهلُ الجنة فيها وأهلُ النار فيها ، وخَرَجَ منها العُصاةُ الموحِّدون وبقيَ أهلُ النار الخالدون" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وفي كتاب «شرح الصُّدُور بشرح حال الموتى والقُبُور» للسُّيوطيِّ ما نصُّه -:

"فائدةٌ: أخرج ابنُ أبي حاتم [٣] عن قَتَادةَ [٤] في قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ ﴾ [الملك: ٢] قال: الحياةُ فَرَسُ جبريلَ، والموتُ كبشٌ أملح[٥].

في سُنَنه، كتاب: الزُّهد، باب: صفة النار برقم (4327)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (7537) و(8803).

والحديث قال عنه الترمذيُّ-:"حديثٌ حَسَنٌ صحيح"، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذيّ، وفي صحيح وضعيف الجامع الصّغير برقم (13985)، وشعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند .

(١) منصور بن علي ناصف: عالمٌ مصريٌّ مِن المعتنين بالحديث، كان مدرِّسًا في الجامع الزينبيِّ بالقاهرة، توفِّيَ بعد سنة 1371 هـ، من تصانيفه: التاج الجامع للأصول، في أحاديث الرسول. انظر: الأعلام للزركلي (301/7).

(٢) لم أجد هذا النَّقْل عند الكلام على هذا الحديث في التاج الجامع للأصول (445/5).

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن إدريسَ الحنظليُّ: أبو محمدٍ الرّازي، إمامٌ حافظٌ ثقةٌ، كان رأسًا في علم الحديث ومعرفة الرّجال مع كثرة الابتهال والتّعبّد، توفِّيَ سنة 327هـ وله بضع وثمانون سنة، من آثاره: كتاب الجرح والتعديل، الرّدّ على الجهميّة، كتاب التفسير. انظر: التدوين في أخبار قزوين (153/3)، سير أعلام النبلاء (263/13)، تاريخ الإسلام (206/24)، البداية والنِّهاية (191/11).

(٤) قَتَادةُ بن دِعامَةَ بن قَتَادةَ بن عَزِيزٍ السَّدوسي البصريُّ: أبو الخطَّاب، أحَدُ الأئمّة الأعلام، مولدُهُ سنة 60 هـ، قيل بأنه وُلِد أكمه، اشتهر بجودة الحفظ وسَعَةِ العلم إلّا أنه رُمي بالقَدَر، قال عنه ابنُ سعد -:"كان ثقة مأمونًا، حُجَّة في الحديث"، توفِّيَ سنة 117 هـ، وحديثُهُ مخرَّج عند الجماعة. انظر: الطَّبَقات الكبرى (229/7)، سير أعلام النّبلاء (269/5)، تهذيب الكمال (498/23)، تهذيب التهذيب (315/8).

(٥) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (3363/10).

وقال مُقَاتِل[1] والكلبيُّ[2]: خَلَقَ الموتَ في صُورةِ كبشٍ لا يَمُرُّ على شيء إلّا مات،

وخَلَقَ الحياةَ في صُورةِ فَرَسٍ لا يَمُرُّ على شيءٍ إلّا حَيِيَ[3].

وأخرج أبو الشّيخ وابنُ حِبّان في كتاب «العَظَمَة» عن وهب بن مُنَبِّه[4] قال: خَلَقَ اللهُ الموتَ كبشًا أملحَ مُسْتَتِرًا بسواد وبياضٍ، وله أربعةُ [ل 202] أجنحةٍ، جناحٌ تحت العرش،

---

(١) مُقَاتِل بن سليمان بن بشير الأزديُّ مولاهم، أبو الحسن الخراسانيُّ، أحَدُ أوعية العلم وبحورِ التفسير، أصلُهُ من بلخ، انتقل إلى البصرة ثم بغداد فحدَّثَ بها، قال عنه الإمام أحمد -:" ما رأيتُ أحدًا أعلمَ بالتفسير مِن مُقَاتِل"، غير أنه لم يكن يضبط الحديث كما رُمي بالتشبيه، توفِّيَ بالبصرة سنة 150هـ، له: التفسير الكبير، نوادر التفسير، الرَّدُّ على القدريّة. انظر: تاريخ بغداد (160/13)، تهذيب الكمال (434/28)، تذكرة الحفاظ (174/1)، المقصد الأرشد (162/1).

(٢) محمد بن السّائب بن بِشْر الكلبيُّ الكوفيّ: أبو النَّضر، نسَّابةٌ إخباريٌّ عالمٌ بالتفسير، مولدُهُ بالكوفة، شهد وقعة دَيْر الجماجم مع ابن الأشعث، قال عنه الذّهبيُّ -:" أجمعوا على تَرْكِهِ [أي: في الحديث]، وقد اتُّهِمَ بالكذب والرَّفْض"، توفِّيَ بالكوفة سنة 146هـ، من تصانيفه: تفسير القرآن. انظر: وفيات الأعيان (309/4)، سير أعلام النبلاء (248/6)، العِبَر في خبر من غبر (206/1)، تهذيب التهذيب (157/9).

(٣) انظر: تفسير السَّمْعاني (6/6)، تفسير البغوي (369/4)، تفسير العِزّ بن عبد السلام (340/3)، تفسير القرطبي (206/18)، فتح الباري (420/11)، روح المعاني (4/29).

(٤) وهب بن منبّه بن كامل الأبناوي الذّماريُّ ثمّ الصنعاني: أبو عبد الله، علّامة إخباريٌّ متعبِّد، أدرك جماعةً من الصّحابة رضي الله عنهم، وكان يُشبَّه بـ(كعب الأحبار) في عِلْمِهِ بكُتُبِ الأوّلين والإسرائيليّات، مولدُهُ سنة 34هـ، وأصله فارسيٌّ من أهل هَرَاة، ولّاه عمرُ بن عبد العزيز قضاء صنعاء، توفِّيَ سنة 114هـ. انظر: تاريخ مدينة دمشق (366/63)، تاريخ الإسلام (497/7)، سير أعلام النبلاء (544/4)، شذرات الذهب (150/1).

وجناحٌ في الثّرى ، وجناحٌ في المشرق ، وجناحٌ في المغرب ، قال له: كن فكان، ثُمَّ قال له: ابْرُزْ فَبَرَزَ لعزرائيل(١).

وبهذه الآثار عُرِفَ أنّ الموتَ جِسْمٌ خُلِقَ في صُورةِ كبشٍ لا عَرَض ، واتّضح ما ورد في حديث الصّحيحين: «يُجَاءُ بِالمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيْ صُوْرَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ ، فَيُوْقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: هَلْ تَعْرِفُوْنَ هَذَا؟

فَيَقُوْلُوْنَ: نَعَمْ ـ وَكُلٌّ قَدْ رَآهُ ـ، هَذَا المَوْتُ فَيُذْبَحُ»(٢).

زاد أبو يعلى في روايةٍ عن أنس: «كَمَا تُذْبَحُ الشَّاةُ»" انتهى منه بلفظه(٣).

قلتُ: حديثُ أنسٍ الذي أشار إليه رواه أبو يعلى كما قال واللَّفظُ له، ورواه الطّبرانيُّ

والبزّارُ بأسانيدَ صحيحةٍ(٤) وزاد في آخره-:" فَيَأْمَنُ هَؤُلَاءِ، وَيَنْقَطِعُ رَجَاءُ هَؤُلَاءِ"(٥).

---

(١) العَظَمَة (900/3).

(٢) سبق تخريجُه (ص230).

(٣) شرح الصُّدُور بشرح حال الموتى والقُبُور (43).

(٤) أخرجه الطبرانيُّ في المعجم الأوسط مختَصَرًا برقم (3672)، ولم أتمكّن من العُثُور عليه في مسند البزّار.

والحديث قال عنه المنذريُّ في الترغيب والترهيب (317/4) -:"رواه أبو يعلى ـ واللَّفظُ له ـ والطبرانيُّ والبزّارُ وأسانيدُهم صِحَاح "، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (395/10) -:"رواه أبو يعلى والطبرانيُّ في الأوسط بنحوه والبزّارُ، ورجالهُم رِجالُ الصحيح غير نافع بن خالد الطاحيِّ وهو ثقة "، وصحّحه الألبانيُّ في صحيح الترغيب والترهيب برقم (3774).

(٥) أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم (2898)، والضِّياءُ في الأحاديث المختارة برقم (2446).

قال النّوويُّ في «شرح مسلم» ما نصُّه -: "مذهبُ أهلِ السُّنة أنّ تَنَعُّمَ أهلِ الجنة على هيئة تَنَعِّمِ أهلِ الدّنيا إلّا ما بينهما مِن التفاضُل في اللّذَّة ، ودلّ الكتابُ والسُّنة على أنّ نعيمَهم لا انقطاعَ له" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال القرطبيُّ -:"في هذه الأحاديثِ التَّصْرِيحُ بأنّ خُلُودَ أهل النار فيها لا إلى غايةِ أَمَ دٍ، وإقامتَهم فيها على الدَّوامِ بلا موتٍ ولا حياةٍ نافعة ولا راحة ، كما قال تعالى ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ﴾ [فاطر: ٣٦]، وقال تعالى ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا ﴾ [السجدة: ٢٠]

فمَن زَعَمَ أنهم يخرجون منها و أنها تبقى خاليةً ، أو أنها تَفنى وتزول فهو خارجٌ عن مقتضى ما جـاء به المرّسولُ صلى الله عليه وسلم، وأجمَعَ عليه أهلُ السُّنة". انتهى، نَقَـلَـهُ

الحافظُ في «فتح الباري»[٢].

وقال ابنُ حـزمٍ في الـجـزء الأول من «المحـلَّى» ما نصُّه -:"وأنّ الجنّةَ حقٌّ دارٌ مخلـوقةٌ للمؤمنين، ولا يدخُـلُها كافـر، وأنّ النّـار حـقٌّ دارٌ مـخلوقةٌ لا يَخْلُـدُ فيها مؤمـن، ولا تفـنى الجنّةُ ولا النّارُ ولا أحـدٌ مـمّـن فيهـما أبدًا" انتهى كـلامُـه بلفـظه[٣].

---

(١) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (173/17) باختصار.

تنبيه:

ما نقله المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ عن النوويِّ موجودٌ بحروفه في فتح الباري (325/6)، عمدة القاري (155/15)، تحفة الأحوذي (206/7)، فالظاهر أنه نَقَلَهُ بواسطة فتح الباري لأنه يكثر من النقل عنه.

(٢) فتح الباري (421/11). وانظر كلام القرطبيِّ في: التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ (527).

(٣) المحلى (10/1و 11) باختصار.

وقال القلْشَانيُّ [1] في «شرح الرِّسالة» ما نصُّه -:"قولُه (دار خُلُود) الخُلُودُ : الدّوامُ والبقاء، وهذا الخُلُودُ لأهل الجنة خُلُودُ التأبيد بإجماع المسلمين ، وكذلك خُلُودُ المشـركين في النار" انتهى كلامُه بلفظه[2].

وقال النّوويُّ في «شرحه [ل 203] لمسلم» -:"هذا جارٍ على مذهب أهلِ الحقِّ أنّ نعيم أهل الجنّة دائم، وأنّ عذابَ أهل الخُلُود في النار دائم"[3].

ولبعضهم:

فـائـدةٌ : نـعـيـمُ أهـــلِ النَّـــار[4] ـ أخزاهــمُ ربُّ العِبــادِ البَــاري ـ

---

(١) أحمد بن محمّد بن عبد الله القلشاني : أبو العباس، قاضٍ تونسيٌّ مِن فُضَلاء المالكيّة، نِسبتُهُ إلى (قلشان) قريةٌ من نواحي تونس، تولّى قضاء قُسَنْطِينة سنة 822 هـ طويلًا، ثمّ قضاءَ الجماعة بتونس، وانقطع للإمامة بالزَّيتونة إلى أن توفِّي سنة 863 هـ وقد حضر جنازتَهُ السُّلطانُ فمَن دونه، من تصانيفه: تحرير المقالة في شرح الرِّسالة، شرح مختصر ابن الحاجب، شرح المدوَّنة. انظر: الضّوء اللّامع (137/2)، نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج (116)، شجرة النّور الزكيّة (258/1)، الأعلام للزركلي (229/1).

(٢) تحرير المقالة في شرح الرِّسالة (156) باختصارٍ يسير.

(٣) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (38/3).

(٤) معنى هذه الأبيات أنّ مَن ادّعى تنعُّمَ أهلِ النار في النار فهو كافرٌ، ومَن شكّ في كُفْرِه فهو كافرٌ مثله؛ لأنّ هذا الاعتقاد مخالفٌ لصريح الكتاب والسُّنة، ومن ذلك قوله تعالى ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾[البقرة : 162]، وقولُه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء : 56]، وقولُه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ﴾ [النساء : 168-

169]، وقولُه ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾ ﴾ [المائدة]، وقولُهُ ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾ [السجدة: 20]، وقولُهُ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [الأحزاب]، وقولُهُ ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ ﴾ [فاطر: 36]، وقولُهُ ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الجاثية: 35]، وقوله ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ [الجنّ : 23]، وقولُهُ ﴿ فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾ ﴾ [النبأ] وغير ذلك من الآيات.

وفي صحيح البخاريِّ برقم (6182) وصحيحِ مسلمٍ برقم (5088) عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يُدْخِلُ اللهُ أَهْلَ الجَنَّةِ الجَنَّةَ ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ ، ثُمَّ يَقُومُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ فَيَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ لا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ لا مَوْتَ، كُلٌّ خَالِدٌ فِيمَا هُوَ فِيهِ".

وفي صحيح البخاريِّ برقم (6548) وصحيح مسلمٍ برقم (5089) عن ابن عمر أنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم -:"إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ جِيءَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ثُمَّ يُذْبَحُ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ ، فَيَزْدَادُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ، وَيَزْدَادُ أَهْلُ النَّارِ حُزْنًا إِلَى حُزْنِهِمْ" إلى غير ذلك من الأحاديث الشّريفة.

وعلى الرغم من مصادمة هذا الاعتقاد الباطل لكتاب الله بصورةٍ جليّة إلا أنه كان وما زال يتردَّد على ألسنة كثيرٍ مِن ضُلّال الصُّوفيّة وزنادقتهم، وعلى رأسهم ابنُ عربيٍّ الحاتميُّ المعروف بـ(الشّيخ الأكبر) إذ يقول في فُصُوص الحِكَم (114) ـ في معرض تسويغه التعبُّد بكافَّةِ الدِّيانات والاعتقادات الباطلة ـ – :"فقد بانَ لك عن الله تعالى أنه في أينيّة كلِّ وجهةٍ، وما ثَمَّ إلّا اعتقادات، فالكلُّ مصيبٌ، وكلُّ مصيبٍ مأجور، وكلُّ مأجورٍ سعيد، وكلُّ سعيدٍ مَرْضِيٌّ عنه وإن شقيَ زَمَاناً ما في الدار الآخرة، فقد مرض وتألَّم أهل العِناية ـ مع علمنا بأنهم سُعَداءُ أهلُ حقٍّ ـ، في الحياة الدُّنيا، فمِن عِبَاد الله مَن تدركهم تلك الآلامُ في الحياة الأخرى في دارٍ تُسَمَّى جهنّم، ومع هذا لا يقطع أحدٌ مِن أهل العلم الذين كشفوا الأمر على ما هو عليه أنه لا يكون لهم في تلك الدّار نعيمٌ خاصٌّ بهم، إمّا بفقد ألَمٍ كانوا يجدونه فارتفع عنهم، فيكون نعيمُهم راحتَهم عن وُجْدان ذلك الألـم، أو يكون نعيمٌ مستقلٌّ زائدٌ كنعيمِ أهل الجِنَان في الجِنَان".

ويقول فيه أيضًا (169) –:"وأمّا أهلُ النّارِ فمآلُهم إلى النَّعيم".

ويقول في الفُتُوحات المكيّة (58/1) –:" لا يلزم مَن كان مِن أهلِ النّار الذين يعمرونها أن يكونوا معذَّبينَ بها، فإنّ أهلَها وعُمَّارَها مالِكٌ وخزنتُها وهم ملائكةٌ وما فيها مِن الحَشَرات والحيَّات وغيرِ ذلك مِن الحيوانات التي تُبْعَثُ يومَ القيامة ولا واحدٌ منهم تكون النَّارُ عليه عذابًا ، كذلك مَن يبقى فيها لا يموتون

فيها ولا يحيون ، وكلُّ مَن أَلِفَ موطِنَهُ كان به مسرورًا ، وأشدُّ العذابِ مُفَارَقةُ الوَطَن ، فلو فارقَ النَّارَ أهلُها لتعذَّبُوا باغترابهم عمّا أُهِّلُوْا له، وإنَّ الله قد خَلَقَهُم على نَشْأةٍ تألَفُ ذلك الموطن، فعُمِرَتِ الدّاران، وسَبَقَتِ الرّحمةُ الغَضَبَ، ووَسِعَتْ كلَّ شيءٍ جهنَّمَ ومَن فيها، والله أرحم الراحمين!".

ويقول أيضًا (188/2) -:"فيأخذ جزاءُ العُقُوبةِ الألَمَ مُوازيًا لمُدَّةِ المُعَمَّر في الشِّرك في الدُّنيا، فإذا فرَغَ الأمدُ جُعِلَ لهم نَعيمٌ في النّار بحيث إنهم لو دخلوا الجنَّةَ تألَّمُوا لعدم موافقة المِزاجِ الذي ركَّبَهم اللهُ فيه ، فهم يتلذَّذون بِما هم فيه مِن نارٍ وزمهريرٍ وما فيها مِن لَدْغِ الحيَّات والعقاربِ كما يَلْتَذُّ أهلُ الجنَّةِ بالظِّلَالِ والنُّورِ ولَثْمِ الحور الحِسَان؛ لأنّ مِزاجَهم يقضي بذلك".

ويقول أيضًا (194/2) -:"أمّا كِتابُ الفُجَّار ففي سِجِّين ، وفيهِ أُصُول السِّدْرةِ التي هي شجرة الزَّقّوم، فهناك تنتهي أعمالُ الفُجَّارِ في أسفلِ سافلين ، فإنْ رَحِمَهُم الرّحمنُ مِن عرش الرّحمانية ــ بالنَّظْرَة التي ذكرناها ــ جَعَلَ لهم نَعيمًا في منزلهم ، فلا يموتون فيه ولا يحيون، فهم في نَعيمِ النّارِ دائمون مؤبَّدون كنعيم النائم بالرؤيا التي يراها في حالِ نومه مِن السُّرُور".

ويقول علي حرازم في جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سِيْدي أبي العبّاس التِّجاني (140/1) ما نصُّه -:"وما ورد في قوله تعالى مما يُناقض عُمُومَ الرَّحْمة في قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِي وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [العنكبوت] فالرحمةُ في هذه الآية التي يئسوا منها هي الجنة فقط، فإنها محرَّمةٌ على كلِّ كافر، وليست الجنةُ هي غايةَ رحمةِ الله تعالى؛ فإنَّ رحمةَ الله لا تحيط بها العُقُول، يرحم الكفَّارَ حيث يشاء، وقد ذَكَرَ بعضُ أهلِ الحقائق أنَّ بعضَ أحوال الرَّحْمة في أهل النار مِن الكفار أنه يُغمى عليهم في بعض الأوقات فيكونون كالنائم لا يُحِسُّونَ بأليمِ العذاب، ثم تُحْضَرُ بين أيديهم أنواعُ الثِّمار والمآكل، فيأكلون في غاية أغراضهم، ثم يُفِيقون من تلك السَّكْرة فيرجعون إلى العذاب، فهذا من جُمْلة الرَّحْمة التي تَنال الكفَّارَ".

ويقول عبدُ الكريم الجيليُّ في كتابه الإنسان الكامل (66/2) -:"اعلم أنّ لأهل النار لذّةً فيها تُشْبِه لذّةَ المُحارَبَةِ والمُضارَبَة عند مَن خُلِق لذلك ... ولهم : أي لأهل النار لذّةٌ أخرى تُشبِه لذَّةَ العاقل بعقلِه عند تخطئته للجاهل الذي وافقتْه الأقدارُ وساعَدَه تقلُّبُ الليلِ والنّهار". باختصار.

ويقول في أيضًا (68/2) -:"اعلم أنَّ مِن أهلِ النّار أُناساً عندَ الله أفضلُ مِن كثيرٍ مِن أهل الجنّة، أدخَلَهُم دارَ الشَّقَاء ليتجلَّى عليهم فيها ، فيكونون مَحَلَّ نَظَرِهِ مِن الأشقياء، وهذا سِرٌّ غريبٌ وأمرٌ عجيب، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد!".

مَـن شَـكَّ في كُـفْرِ الـذي حَـكَـاهُ ـ نعـوذُ بـالـلـهِ ـ فـقـد حَاكَـاهُ

مسـألـةٌ غِـطـاؤه ـا أَزَالَـهْ إمـامُـنَا الـلَّمْـطِيُّ(١) في الإزالـهْ(٢)

قال محمّدُ بنُ جعفر بن إدريسَ الكِتّانيُّ(٣) في الجزء الثاني في تاريخه المسمَّى «سَلوة الأنفاس، ومحادثة الأكياس، بِمَن أُقْبِرَ مِن العُلماء والصُّلَحاء بفلس» ما نصُّه -:"اللَّمَطِي أحمد

وما أجمل ما كتبه العلاّمةُ المفسِّرُ أبو الثّناء الآلُوسيُّ تعليقًا على هذا الكلام ـ كما في جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (488) ـ -:"وأنتَ تعلم أنَّ الله تعالى قال: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: 192] أفَتَرى مَن أخزاهُ اللهُ تعالى يَفْضُلُ مَن أَحَلَّهُ دارَ رحمته ورضاه؟! سبحانك هذا بهتانٌ عظيم!

فإن كان لصاحِب (الإنسانِ الكامل) جوابٌ عن ذلك بزعْمِهِ فنسأل اللهَ تعالى أن يجعله مِن أولئكَ الأُناسِ يومَ الجزاء ليكونَ مَحَلَّ نَظَرِهِ عزَّ وجلَّ مِن الأشقياء".

وفي الختام لا بُدّ من التنبيه على أنّ هؤلاء الضُّلّال من الصُّوفيّة وإن قالوا ما قالوه فإنَّ هذا لا يعني عندهم أنّ أهلَ النّار من الكُفّار سيخرجون منها، بل هم متفقون على أنهم باقون فيها أبد الآباد، ولكنهم بعد أن يفرغوا مِن نيلِ جَزَائهم في جهنّم يفقدون الإحساس بألم العذاب أو تنقلِبُ طبائعهم فتتلذّذ بالعذاب بدلًا من تتألّم منه ... إلخ

قال ابنُ عربيٍّ في الفتوحات المكيّة (188/2) -:"واتفقوا [يعني: أهل الكشف ـ بحسب الصُّوفيّة ـ] في عَدَمِ الخروجِ منها، وإنهم بها ماكثون إلى ما لا نهاية له ، فإنّ لكلِّ واحدةٍ مِن الدّارين ملؤها ، وتتنوَّعُ عليهم أسبابُ الآلامِ ظاهرًا لا بُدَّ مِن ذلك ، وهم يجدون في ذلك لذَّةً في أنفسهم ـ بالخلاف المتقدِّم ـ باطنًا بعدَما يأخُذُ الألمُ منهم جزاءَ العُقُوبة".

وقال أيضًا (223/2)-:"ولا بُدَّ لأهل النار مِن فَضْلِ الله ورحمتِهِ في نَفْسِ النار بعد انقضاء مُدَّة موازنة أزمانِ العمل، فيفقدون الإحساسَ بالآلام في نفس النار؛ لأنهم ليسوا بخارجين من النار أبدًا فلا يموتون فيها ولا يحيون فتتخدَّر جوارِحهم بإزالة الرُّوح الحسَّاس منها، وثَمَّ طائفةٌ يعطيهم الله بعد انقضاء مُوَازنة ال مُدَدِ بين العذاب والعمل نعيمًا خياليًا مثل ما يراهُ النائم".

(١) هو أحمد بن المبارك اللمطيّ، وستأتي ترجمتُهُ إن شاء الله تعالى.

(٢) المقصود كتابه: إزالة اللَّبْس عن المسائل الخَمْس، وهو مخطوط.

(**٣**) محمد بن جعفر بن إدريس الكتَّاني الحسني الفاسي: أبو عبد الله، مؤرِّخ محدِّث، مكثِرٌ من التصنيف، مولدُهُ بفاس سنة 1274هـ، رحل إلى الحجاز مرّتين، وهاجر بأهله إلى المدينة سنة 1332 هـ فأقام إلى سنة

بن مبارك، نُسِبَ إلى (لَمَط) بالتّحريك: قريةٌ بالمدينة العامرة مِن سجلماسة ، خَرِبَتْ فيما قبل اليوم" انتهى كلامُه بلفظه[1].

قلتُ: قولُه (بالتحريك) يُنْظَـرُ مع ما في «معجم ياقوت» مِن سُكون الميم ، وهو مقتضى القاموس. انتهى[2].

ومِن مقالاتهم الكاذبةِ وخُرافاتِهم الواهيةِ زعمُهم أنّ الجنّةَ التي أُمِرَ آدمُ عليه ـ الصّلاةُ والسّلامُ ـ بسُكناها هو وزوجُهُ ثُمّ اهْبِطَ منها إلى الأرض غيرُ الجنّةِ التي أُعِدَّتْ للثواب في الآخرة.

ويقولون: هي جنّةٌ بإزاءِ جبل الياقوت الذي أثبتَهُ أهـلُ الكشف[3]، أو جنّةٌ بأرض

1338 هـ، ثمّ انتقل إلى دمشق فسكنها إلى سنة 1345هـ، ثم عاد إلى المغرب، فتوفِّيَ في بلده فاس سنة 1345 هـ، من تصانيفه: نظم المتناثر، الرّسالة المستطرفة، سَلْوة الأنفاس. انظر: الأعلام للزركلي (72/6).

(١) سَلْوة الأنفاس (268) باختصارٍ يسير.

(٢) انظر: معجم البلدان (23/5)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (164/5)، القاموس المحيط (886)، تاج العروس (83/20).

(٣) انظر: روح المعاني (233/1).

والمراد بـ(الكَشْف) عند الصُّوفيّة:" هو الاطّلاع على وراء الحِجاب من المعاني الغيبيّة والأمورِ الحقيقيّة وُجُودًا أو شُهُودًا" قواعد الفقه للبركتي (443)، وبعبارةٍ أخرى -:" انكشافُ الحقائق والعُلُوم للعبد مِن غير واسطةٍ ولا وَحْيٍ" المصادر العامة للتلقِّي عند الصُّوفيّة لصادق سليم (207).

وهناك تعاريفُ أخرى كلُّها تدور في فَلَكِ هذا المعنى.

والكَشْفُ ـ عندهم ـ أحدُ مصادر التلقِّي المعتبرة، بل " هو مفتاحُ أكبر المعارف " على حدِّ تعبير أبي حامد الغزالي ـ كما في مجموع الفتاوى (55/2) ـ، ولا غرابة في ذلك ما دام "الوليُّ يرتقي إلى عالَمِ الغيب فيشاهد اليمينَ ماسكةً قَلَمَها وهي تخطِّطُ في اللَّوح" بحسب دعوى ابن عربيٍّ . انظر: التصوُّف، المنشأ والمصادر (183).

عَدَن مقتفين في هذه الدّعوى سَلَفَهم مِن المعتزلة[١].

واحتجَّ الجميعُ بأنّ الله تعالى وَصَفَ جنّةَ أوليائه بدار الخلد ، وأنها لا خَوْف فيها ولا نَصَب، ولا لَغْو ولا تأثيم ولا حَسَد ، وهذه الصِّفات منفيّةٌ عن جنّةِ آدم ؛ لأنه أُخْرِجَ منها ، وكَذَبَ فيها إبليسُ و أَثِمَ وتكبَّر وحَسَد ، قالوا: ويستحيل وصْفُهُ تعالى لها بصفةٍ هي على خلافِها.

والجوابُ عند أهل السُّنة مِن جِهَةِ العقل : أنّ صِفات الجنّةِ المذكورة ليست ذاتيّةً لها ، بل يجوز وصْفُها بها في وقتٍ دون وقت ، أو يكون وصْفُها بها موقوفًا على شرط ، فلا توصف بها قَبْلَه.

ومِن جِهةِ النّقل قولُه تعالى ﴿ وَيَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [الأعراف: ١٩].

وقد نصّ أبو إسحاقَ الشاطبيُّ في الاعتصام (212/1) على "أنهم يعتمدون في كثيرٍ من الأحكام على الكَشْف والمُعَاينة وخَرْق العادة، فيَحْكُمون بالحِلِّ والحُرمة".

ثمّ هم يُقدِّمون الكَشْفَ على النَّصِّ عند التعارض، قال الغزاليُّ ـ كما في مجموع الفتاوى (55/2) ـ -:"مَن ظنّ أنّ الكشْفَ موقوفٌ على الأدلّة المجرَّدة فقد ضيَّقَ رحمةَ الله الواسعة".

ولا يقتصر الأمرُ على تقديمه على النُّصوص، بل ربّما قدَّموهُ على قطعيّات العقل الجليّة، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ في بيان تلبيس الجهميّة (332/1) -:"مَن كان حاذقًا في هذه الأمور منهم يقول : ثَبَتَ عندنا في الكَشْف ما يناقض صرائح العُقُول".

ومن التطبيقات العمليّة لنظريّة الكَشْف عند الصُّوفيّة أنّ ابنَ عربي الحاتميَّ يقول عن أحد الأحاديث الموضوعة -:"هذا الحديثُ و إن لم يصحَّ مِن طريق الرِّواية فقد صحَّ عندنا مِن طريق الكَشْف ". كشف الخفاء (343/2).

(١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحل (68/4)، تفسير القرطبي (302/1)، شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (31/13)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (347/4)، تفسير البحر المحيط (308/1)، حادي الأرواح (19)، آكام المرجان (265)، البداية والنِّهاية (75/1)، الفواكه الدواني (83/1)، روح المعاني (233/1).

ولعلّ الإمامَ ابنَ القيم ـ رحمه الله تعالى ـ هو أطولُ مَن تكلّم عن هذه المسألة في حادي الأرواح.

قال ابنُ جُزَيٍّ[(١)]: هي جنّةُ الخُلْد عند أهل السُّنة والجماعة[(٢)].

وقال الخازنُ -: "والقولُ الصّحيحُ أنها الجنَّةُ التي هي دارُ الجزاء والثّواب ؛ لأنّ الأَلِفَ والّلامَ للعَهْدِ، والجنّةُ بين المسلمين وفي عُرْفِهم هي دار الجزاء والثواب" انتهى[(٣)]. [ل 204]

ونحوه في «حادي الأرواح إلى بلاء الأفراح» لابن القيِّم[(٤)].

وأخرج مسلمٌ في «صحيحه» عن حُذَيفةَ بنِ اليَمان وأبي هريرةَ رضي الله عنهما قالا : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «يَجْمَعُ اللهُ النّاسَ حَتَّى يُزْلِفَ لَهُمُ الْجَنَّةَ ، فَيَأْتُوْنَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُوْلُوْنَ: يَا أَبَانَا، اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ.

فَيَقُوْلُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيْئَةُ أَبِيْكُمْ ...»[(٥)] الحديث.

قال ابنُ القيِّم في كتابه «مفتاح دار السّعادة» ما نصُّه -: "فهذا يدُلُّ على أنّ الجنّةَ التي أُخْرِجَ منها آدمُ هي بعينها التي يُطْلَبُ منه أن يَسْتَفْتِحَها لهم"[(٦)].

وقال الحافظُ زينُ الدِّين أبو الفضل عبدُ الرّحيم بنُ الحسين العراقي [(١)] في الجزء الثامن من كتابه «طرح التثريب في شرح التقريب» ـ في الكلام على قول موسى عليه السَّلامُ لآدمَ عليه

---

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن جُزَيّ الكلبي الغرناطي: أبو القاسم، فقيهٌ مالكيٌّ متفنِّن، مولدُهُ سنة 693هـ، كان على طريقة مُثْلَى من العُكُوف على العِلْم والاشتغالِ بالنَّظَر والتقييد والتدوين ، استُشْهِدَ في معركة طريف سنة 741هـ، من تصانيفه: التسهيل لعلوم التنزيل، القوانين الفقهيّة، تقريب الوصول. انظر: الدِّيباج المُذَهَّب (295)، نفح الطِّيب (514/5)، فهرس الفهارس والأثبات (306)، شجرة النور الزكية (213/1).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (44/1). بتصرُّفٍ يسير.

(٣) لباب التأويل في معاني التنزيل (49/1).

(٤) انظر: حادي الأرواح (19).

(٥) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلةً فيها برقم (195).

(٦) مفتاح دار السعادة (15/1).

السلام: أَنْتَ الَّذِيْ أَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ. . الحديثَ ـ ما نصُّه -:"المرادُ بها جنَّةُ الخلد وجنّ ةُ الفردوس التي هي دار الجزاء في الآخرة، وهي موجودةٌ مِن قَبْل آدم، وهذا مذهبُ أهلِ الحقّ.

وذهبت المعتزلةُ إلى أنها جنّةٌ أخرى غيرها ، وقالوا: إنّ جنّةَ الجزاء لم تُخْلَقْ إلى الآن ، ولكنها تخلق بعد ذلك، والأحاديثُ الصّحيحةُ تُبْطِلُ قولَهم في ذلك، والله أعلم" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وقال الزُّرقانيُّ في «شرح المواهب» ما نصُّه -:"قال القرطبيُّ: هي جنّةُ الخلد، ولا التفاتَ إلى ما ذهب إليه المعتزلةُ والقدريّةُ مِن أنه لم يكن فيها، وإنما كان في جنّةٍ بِعَدَن" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وقال الشّيخُ عبدُ القادر الجيلانيُّ[٤] في الجزء الأول من «الغُنية» -:"ويعتقد أهلُ السُّنة أنّ الجنّةَ والنار مخلوقتان، وهما دارانِ أَعَدَّهما اللهُ تعالى ، إحداهما للنّعيم لأهل الطّاعة ، والأخرى

---

(١) عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقيُّ ثمّ المصري: زينُ الدِّين الشافعيُّ، محدِّث الدِّيار المصريّة، مولدُهُ في سنة 725هـ وهو كرديُّ الأصل، انفرد بالتحقيق في علم الحديث وعليه تخرَّجَ غالبُ أهلِ عصره، ولِيَ قضاء المدينة سنة 788هـ فأقام بها نحو ثلاثِ سنين ثم سكن القاهرة وبها توفِّيَ سنة 806 هـ، من تصانيفه: تخريج الإحياء، ألفيّة الحديث، تقريب الأسانيد. انظر: لحظ الألحاظ (220)، طبقات الشافعية لابن شهبة (29/4)، الضّوء اللّامع (171/4)، شذرات الذهب (55/7).

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب (236/8).

(٣) شرح الزرقانيّ على المواهب اللّدُنِّية (118/1). وانظر كلام القرطبيِّ المنقول في: تفسير القرطبي (302/1)، وكلامًا قريبًا منه في: التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ (470).

(٤) عبد القادر بن موسى بن عبد الله الحسيني: أبو محمد الجِيلي (الجِيلاني/ الكِيلاني)، من كبار الزُّهاد والمتصوِّفين، وإليه تُنسَب الطريقة القادريّة، مولدُهُ في جِيلان (بكسر الجيم، من بلاد وراء طبرستان) سنة 470هـ، دخل بغداد فانتفع الناسُ بوعظه وبحُسْن سَمْتِهِ وكان أمّارًا بالمعروف نهّاءً عن المنكر، له أحوالٌ ومكاشفات، وللناس في هذا مُغَالاة، توفِّيَ سنة 561 هـ، له الغُنية، فتوح الغيب. انظر: معجم البلدان

للعقاب لأهل المعاصي ، وهما منذ خَلَقَهُما الله تعالى باقِيتانِ لا تَفنيان أبدًا ، وهي الجنة التي كان فيها آدمُ وحوّاءُ عليهم السّلامُ وإبليسُ اللّعين ، ثم أُهْبِطوا [ل 205] منها، القِصّة المشهورة ، وقد أنكرت المعتزلةُ ذلك" انتهى كلامُه بلفظه(١).

وقال السُّيُوطيُّ في «النقاية» وشرحها ما نصُّه -:"ونعتقد أنّ الجنّةَ والنارَ مخلوقتان اليوم قبل يوم الجزاء ، للنُّصوص الدّالَّةِ على ذلك ، نحو ﴿ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، ﴿ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣١]، وقِصّةُ آدمَ وحوّاءَ في إسكانهما الجنّةَ وإخراجِهما منها ، وأحاديثُ الإسراء وفيها أُدْخِلْتُ الجنة وأُرِيتُ النار، وفي حديث الشّفاعة قولُ آدمَ : وهل أخرجكم من الجنة إلاّ خطيئة أبيكم؟! وغير ذلك" انتهى كلامُه بلفظه(٢).

وقال أبو الحسن (٣) في «شرح الرِّسالة» ـ عند قولها : (وهي التي أُهْبِطَ منها آدَمُ نبيُّهُ وخليفَتُهُ إلى أرضِهِ) ـ ما نصُّه -:"وفي هذا ردٌّ على مَن يقول: إنّ الجَنَّةَ التي أُهبِطَ منها جَنَّةٌ في أرضِ عَدَن"(٤).

قال العَدَويُّ(١)-:"قولُه (ردٌّ على مَن يقول ...)إلخ، وهُمُ المعتزلةُ كما في التتائي"(١).

(201/2)، سير أعلام النبلاء (439/20)، فوات الوفيّات (702/1)، الوافي بالوفيّات (26/19)، البداية والنِّهاية (252/12).

(١) الغُنْية لطالبي طريق الحقّ (107/1) باختصارٍ يسير.

(٢) إتمام الدّراية لقُرّاء النّقاية (14).

(٣) علي بن محمد بن محمد بن يخلف المنوفي الشاذلي: أبو الحسن، فقيهٌ مالكيٌّ، مولدُهُ بالقاهرة سنة 857هـ، قرأ على جماعةٍ منهم الجلالُ السُّيوطيُّ ولازَمَهُ، وكان له عنايةٌ برسالة أبي زيدٍ فشرحها ستَّ مرات، توفِّيَ بالقاهرة سنة 939 هـ، من تصانيفه: عمدة السالك على مذهب مالك، معونة القاري، كفاية الطالب الربّاني. انظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج (344)، شجرة النور الزكية (272/1)، الأعلام للزركلي (11/5).

(٤) كفاية الطالب الرباني (107/1).

وقال جَسُّوس(٣): وما ذَكَرَهُ المصنِّفُ هو مذهب الجمهور، ومقابِلُهُ نُسِبَ للمعتزلة(٤).

وقال ابنُ ناجي(٥) -:"ما ذَكَرَ الشّيخُ [يعني: ابن أبي زيد القيراونيّ] مِن أنها الجنّةُ التي أُهْبِطَ منها آدمُ هو مذهبُ أهل السُّنة، خلافًا لِـمَن زعم أنها جنّةٌ بأرضِ عَدَن، ولهذا القولِ ذَهَبَ منذرُ بنُ سعيد(٦) حكاهُ عنه ابنُ عطيّة(١).

---

(١) علي بن أحمد بن مكرم الصَّعِيدي العَدَوي: أبو الحسن، شيخُ شيوخ المالكيّة في عصره، مولدُهُ في بني عَدِي (بالقُرْب من منفلوط) وإليها يُنسَب، كان صدّاعًا بالحقِّ شريفَ النَّفْس مشتغِلًا بما يَعنيه، ولم يزل مواظبًا على الإقراء حتى توفِّيَ في القاهرة سنة 1189 هـ، من تصانيفه: حاشية على شرح العِزّية للزرقاني، حاشيةٍ على كفاية الطالب الربّاني، حاشية على شرح السُّلَّم للأخضريّ. انظر: شجرة النور الزكية (341/1)، الأعلام للزركلي (260/4).

(٢) حاشية العدوي (107/1).

(٣) محمد بن قاسم بن محمد جَسُّوس الفاسي: أبو عبد الله، علّامة متفنِّن، كان شيخَ المالكيّة في وقته، مولدُهُ سنة 1089هـ، يُعرَف بـ(جسُّوس) كأهله، توفِّي سنة 1182هـ، من تصانيفه: شرح مختصر خليل، شرح الرِّسالة للقيرواني، شرح شمائل الترمذي. انظر: شجرة النور الزكية (355/1)، سلوة الأنفاس (371/1)، الأعلام للزركلي (8/7).

(٤) شرح جسُّوس على رسالة ابن أبي زيد (الملزمة 32 ص1) طبعة حجرية.

(٥) قاسم (أو أبو القاسم) بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني: أبو الفضل، فقيهٌ مالكيٌّ، مولدُهُ في القيروان سنة 857 هـ، وَلِيَ القضاء في جِهاتٍ كثيرةٍ كباجَةَ وجربةَ والقيروان، وكان ذا قيامٍ تامٍّ على المدوّنة، توفي سنة 939 هـ، من تصانيفه: شرح المدوَّنة، زيادات على معالم الإيمان في علماء القيروان، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. انظر: تعريف الخلف برجال السلف (87/1)، شجرة النور الزّكية (244/1)، الأعلام للزركلي (179/5).

(٦) منذر بن سعيد بن عبد الله البلوطي الأندلسيُّ: أبو الحَكَم، قاضي الجماعة بقرطبة، مولدُهُ عام 265هـ، كان مناظرًا ذكيًّا، وخطيبًا مفوَّهًا، وشاعرًا مُجيدًا، مائلًا في الفقه إلى رأي الظاهريّة، كما كان قوّامًا بالحقّ فلم تُحفظ له قضيّةُ جَوْرٍ واحدةٌ طوالَ حُكْمِه، توفِّي سنة 355هـ. له: كتاب الأحكام، والناسخ والمنسوخ. انظر: تاريخ العلماء بالأندلس (142/2)، سير أعلام النبلاء (173/16)، البُلْغة للفيروزآبادي (226)، نفح الطِّيب (372/1).

وهي نُكتةٌ اعتزاليّة.

قال بعضُهم: كان مشى إلى المشرق وخالَطَهُ بعضُ المعتزلة فدسَّ له ذلك، وهو مسبوقٌ بالإجماع ومحجوجٌ به"[٢].

وقال النَّفَراويُّ[٣]-:"وحَمْلُ الجنّةِ في قِصّة آدمَ على بُستانٍ مِن بساتين الدّنيا ، وآدمَ على رجلٍ يُسَمّى بذلك كان في حديقةٍ له على رَبْوةٍ أي : محلّ مرتفع فعصى فيءا فأه بِطَ منها إلى بطن الوادي تلاعُبٌ بالدِّين، كما يُشير إلى رَدِّهِ بقوله: (وهي التي أُهْبطَ منها آدَمُ ...)إلخ" انتهى[٤].

وقال القَلْشَاني-:"ما ذَكَرَهُ هو مذهبُ أهل الحقّ ، خلافًا لِمـَن زَعَمَ أنّ الجنّةَ التي أُهْبِطَ منها آدمُ جنةٌ في الدّنيا بأرضِ عَدَن" انتهى[٥].

---

(١) عبد الحقّ بن غالب بن عبد الملك المحاربيُّ نسبًا: أبو محمد الغرناطيُّ، مفسِّرٌ حافظٌ ناقد حُجّة، يُعرف بـ(ابن عطيّة) وهو جدُّهُ، مولدُهُ سنة 480هـ، قال ابنُ بَشْكُوَال -:" كان واسعَ المعرفة قويَّ الأدب متفنِّناً في العلوم"، وَلِيَ قضاء المرية، وكان كثيرَ الغَزَواتِ في جيوش الملثَّمين، توفِّيَ بحِصن لورقة سنة 541هـ، من تصانيفه: المحرَّر الوجيز في التفسير. انظر: تاريخ الإسلام (73/37)، الوافي بالوفيّات (40/18)، طبقات المفسرين (60)، نفح الطِّيْب (526/2).

(٢) شرح ابن ناجي على الرِّسالة (53/1)، شرح زرُّوق على الرِّسالة (52/1).

وانظر حكايةَ ابنِ عطيّةَ لقول المنذرِ بنِ سعيد في هذه المسألة في: المحرَّر الوجيز (108/1 و509).

(٣) أحمد بن غنيم (أو غانم) بن سالم الأزهري النَّفَراوي: شهاب الدِّين، فقيهٌ مالكيٌّ، مولدُهُ ببلدة نَفَرَى ـ محرَّكةً ـ (وهي قريةٌ من أعمال قُوَيْسَنَا بمصر) سنة 1044هـ وإليها يُنسب، انتهت إليه الرِّئاسةُ في مذهبه مع كمال المعرفة للعُلُوم العقليّة لا سيّما النحو ، توفِّيَ بالقاهرة سنة 1126هـ، له: الفواكه الدّواني، رسالة على البسملة، شرح على النورية. انظر: تاج العروس (272/14)، عجائب الآثار (127/1)، شجرة النور الزَّكية (318/1)، الأعلام للزركلي (192/1).

(٤) الفواكه الدواني (83/1).

(٥) تحرير المقالة ي شرح الرسالة (163).

وقال ابنُ العربيِّ في الجزء العاشر مِن «عارضته» ما نصُّه –"الجنَّةُ المأوى ودارُ [ل 206] المُقامة أَعَدَّها الله لأوليائه مخلوقة الهيئة بما فيها، سقفُها عرشُ الرّحمن، وهي خارجةٌ عن أقطار السّماوات والأرض، وكلُّ مخلوقٍ يَفْنَى ويجدّد أو لا يجدّد إلّا الجنة والنار، وقد رآهما النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم ودَخَلَ الجنّةَ وطاف بها، ورأى منزلَهُ ومنازِلَ أصحابه وأُمَّتِه فيها، وتظاهرت بذلك الأخبارُ وأجمع عليه المقصرون والأحبار، حتى جاء الجُبَّائيُّ [1] ـ رضي الله عن سِواه ـ فقال: إنها لم تُخْلَقْ بعدُ، وأيُّ فائدةٍ في خَلْقِها؟ كلُّ ذلك تكذيبٌ للأحاديث، وتطريقُ الخَلَلِ إلى الشريعة، وإدخالُ الخَبَلِ على المسلمين!

وقد رَدَدْنا عليه في غيرِ موضعٍ، والأمر أبينُ مِن ذلك كلِّه لولا العَمَى واتِّباعُ الهوى" انتهى كلامُه بلفظه[2].

وقال الفقيهُ محمدُ بنُ المختار بن الأعمش العلويُّ الشنجيطيُّ [3] في شرحه لـ«لإضاءة» عند قول صاحبها:

---

(1) محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد الجُبَّائي (نسبةً إلى قرية مِن قُرى البصرة): أبو عليٍّ، أحد رؤوسِ المعتزلة الكبار، مولدُهُ سنة 235هـ، كان ذكيًّا واسعَ العلم، وعنه أخذ الأشعريُّ علم الكلام ثم خالفه ونابذَه، توفِّي بالبصرة سنة 303هـ. مِن آثاره: كتاب الأصول، وكتاب النّهي عن المنكر، وكتاب التّعديل والتّجويز. انظر: وفيات الأعيان (267/4)، سير أعلام النبلاء (183/14)، الوافي بالوفيّات (55/4)، البداية والنِّهاية (125/11).

(2) عارضة الأحوذيّ (2/10).

(3) محمد بن المختار بن الأعمش العلويُّ: مفتي مدينةِ شنقيط وعَلّامتُها، مولدُهُ سنة 1036هـ، أخذ عن جماعةٍ من علماء بلده وغيرهم وتفقَّهَ حتى صارت إليهِ الرئاسةُ الدِّينيةُ والدّنيوية في شنقيط، وهو أوّلُ مَن أجادَ من أهل تلك البلاد في تصنيف النوازل، توفِّي سنة 1107هـ، من مصنَّفاته: نوازل فقهيّة، فتوحات ذي الرحمة والمنة في شرح إضاءة الدُجُنّة، المنن العديدة في شرح الفريدة للسيوطي في النحو، روضة الأزهار في معرفة الليل والنهار. انظر: بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (527)، الفتاوى والتاريخ دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مُوريتانيا مِن خلال فقه النوازل (48).

والجنـةُ الت ـــي أَعَ ـــدَّ الل ـــهُ ح ـــقٌّ لِمَ ـَــنْ إنعامُ ـــهُ أولَاهُ [١]

ما نصُّه -:"ومما يجب الإيمانُ به الجنّةُ والنّارُ ، وأنهما موجودتان الآن ، وإنما ذَكَرَ ذلك ردًّا لمذهب المعتزلة في قولهم : إنهما ما خُلِقَتَا ، وحَمَلُوْا الجنّةَ في قِصّة آدمَ على بُستانٍ مِن بساتين الأرض.

قال ابنُ التلمسانيِّ[٢]: ونحـوُهُ لإمـام الحرمين، وهـذا تلاعبٌ بالدِّين، وخروجٌ عن إجماع المسلمين"انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» ـ في الكلام على حديث: «اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: رَبِّ، أَكَلَ بَعْضِيْ بَعْضًا ! فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ : نَفَسٍ فِيْ الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ فِيْ الصَّيْفِ، فَأَشَدُّ مَا تَجِدُوْنَ مِنَ الْحَرِّ وَأَشَدُّ مَا تَجِدُوْنَ مِنَ الزَّمْهَرِيْرِ» [٤] ـ ما نصُّه -:"وهذا مِن أقوى الأدلّة على ما ذَهَبَ إليه الجمهورُ مِن أنّ جهنّم موجودةٌ الآن"انتهى كلامُه بلفظه[٥].

وقال النَّوويُّ في «شرح صحيح مسلم» ـ في الكلام على حديث: «إِنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِيْ أَجْوَافِ طُيُوْرٍ خُضْرٍ ، تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ ، ثُمَّ تَأْوِيْ إِلَى قَنَادِيْلَ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ

---

(١) إضاءة الدُّجُنّة في اعتقاد أهل السُّنة [ومعها شرح الدّاه الشنقيطي] (81)، والبيت من بحر الرجز.

(٢) عبد الله بن محمد بن علي الفِهْري التلمساني: شَرَفُ الدِّين، فقيهٌ شافعيٌّ متمكّن من الأصلين، يُعرف بـ(ابن التلمساني)، مولدُهُ سنة 567 هـ، وأصلُه من تلمسان، تصدَّرَ للإقراء بمصر فانتفع الناس به واشتهر بها، توفِّي سنة 644 هـ، من تصانيفه: شرح المعالم في أصول الدِّين والمعالم في أصول الفقه، شرح التنبيه. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (160/8)، طبقات الشافعية لا بن قاضي شُهْبة (107/2)، الأعلام للزركلي (125/4).

(٣) اسم هذا الشرح: فُتُوحات ذي الرَّحْمة والمِنَّة في شرح إضاءة الدُجُنَّة، ولم يُطْبَعْ حتى الآن.

(٤) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: بدء الخَلْق، باب: صفة النار وأنها مخلوقة برقم (3087)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الصّلاة ومواضع الصّلاة، باب: استحباب الإبراد بالظُّهْر في شِدَّةِ الحَرِّ لمن يمضي إلى جماعة ويناله الحرُّ في طريقه برقم (617).

(٥) فتح الباري (333/6).

بِالْعَرْشِ...»[1] [ل 207] الحديث ـ ما نصُّه -:" فيه بيانُ أنّ الجنّةَ مخلوقةٌ موجودةٌ ، وهو مذهبُ أهلِ السُّنة ، وهي التي أُهْبِطَ منها آدمُ ، وهي التي يُنَعَّمُ فيها المؤمنون في الآخرة ، هذا إجماع أهل السُّنة" انتهى كلامُه بلفظه[2].

وقال العلّامةُ المختارُ بنُ بونَ الجكنيُّ[3] ـ رحمه الله تعالى ـ في نظمه المسمّى «وسيلة السَّعادة»:

وهْـيَ التـي أُهْـبِطَ منـهـا آدَمُ ولـم يقـلْ بغـيرِ ذاكَ عـالِـمُ[4]

قال العلّامةُ عبدُ القادر بن محمد بن محمد سالم في كتابه «المباحث الجليلة في تحرير مقاصد الوسيلة» ما نصُّه -:"يعني أنه لا خلافَ بين العلماء في أنّ الجنّةَ المُعَدَّةَ لثواب المؤمنين في الآخرة هي التي كان فيها آدمُ وأُهْبِطَ منها" انتهى كلامُه بلفظه[5].

وفي الجزء الأول من «الفتح» للحافظ ابنِ حجر ما نصُّه -:"ذهب قومٌ مِن الزّنادقة إلى سُلُوك طريقةٍ تستلزم هَدْمَ أحكام الشريعة فقالوا: إنه يُسْتَفَادُ مِن قِصَّةِ موسى والخَضِرِ عليهما

(1) أخرجه مسلمٌ في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كتاب: الإمارة، باب: بيان أنّ أرواح الشُّهَداء في الجنّة وأنهم أحياءٌ عند ربهم يُرْزَقُون برقم (1887)، ولفظُه فيه -:"أَرْوَاحُهُمْ فِيْ جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، لَهَا قَنَادِيْلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ ثُمَّ تَأْوِيْ إِلَى تِلْكَ القَنَادِيْلِ".

(2) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (31/13).

(3) المختار بن سعيد (بُونَ) الجكنيُّ: أحَدُ كبار علماء القُطر الموريتاني، مولدُهُ سنة 1080هـ، يعتبر أبرز النُّحَاة في تلك البلاد، وقد تعلّمَ على كِبَرٍ بعدما عُيِّرَ بالجهل، وبعدما نَبَغَ انهال عليه الناسُ، وكان حَسَنَ التعليم محسنًا للطلبة جوادًا بما يملك، وقد ألّف في أكثر الفُنُون ورُزِق القُبُول فيها، توفِّي سنة 1220هـ، من مصنَّفاته: الإحمرار على ألفيّة ابن مالك وطُرَّتُها، ووسيلة السَّعادة، تبصرة الأذهان. انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (277)، فتح الشكور في معرفة أعيان بلاد التكرور (141)، بلاد شنقيط: المنارة والرباط (530)، الشِّعْر والشُّعَراء في موريتانيا (83).

(4) وسيلة السَّعادة مع شرحها الفوائد الكفيلة (182)، والبيت من بحر الرّجز.

(5) الكتاب لم يُطْبَعْ بعد.

السّلام أنّ الأحكام الشّرعيّةَ العامَّةَ تختصُّ بالعامّةِ والأغبياء ، وأمّا الأولياءُ والخواصُّ فلا حاجة بهم إلى تلك النُّصوص، بل إنما يُراد منهم ما يقع في قلوبهم، ويُحْكَمُ عليهم بما يَغْلِبُ على خواطرهم لصفاء قُلُوبِهم عن الأكدار، وخُلُوِّها عن الأغيار ، فتنجلي لهم العُلُومُ الإلهيّةُ والحقائقُ الرّبانيّةُ، فيقفون على أسرار الكائنات ، ويعلمون الأحكامَ الجزئيات ، فيستغنون بها عن أحكام الشّرائع الكلّيّات ، كما اتَّفَقَ للخَضِرِ فإنه استغنى بما ينجلي له مِن تلك العُلُوم عمّا كان عند موسى، ويؤيِّدُهُ الحديثُ المشهور: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ وَإِنْ أَفْتَوْكَ»(1).

قال القرطبيُّ: وهذا القولُ زندقةٌ وكُفْرٌ ؛ لأنه إنكارٌ لِمَا عُلِمَ مِن الشّرائع ، فإنّ الله قد أجرى سُنَّتَهُ وأنفذَ كلمتَهُ بأنَّ أحكامَه لا تُعْلَمُ إلّا بواسطةِ رُسُلِه السُّفَراء بينَهُ وبين خلقه ، المثبتين لشرائعه وأحكامه، كما قال تعالى ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وأَمَرَ بطاعتهم في كلِّ ما جاءوا به، وحثَّ على [ل 208] طاعتِهم والتمسُّكِ بما أَمَرُوا به فإنّ فيه الهدى ، وقد حَصَلَ العِلْمُ اليقينيُّ وإجماعُ السَّلَف على ذلك ، فمَن ادّعى أنّ هناك طريقًا أخرى يُعْرَفُ بها أمرُهُ ونهيُهُ غير الطُّرُق التي جاءت بها الرُّسُل يُستغنى بها عن الرّسول فهو كافرٌ، يُقْتَلُ ولا يُستتاب.

قال: وقد بَلَغْنا عن بعضِهم أنه قال: أنا لا آخُذُ عن الموتى ، وإنما آخذ عن الحيِّ الذي لا يموت.

---

(1) أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مسنده من حديث وابِصة بن مَعْبَد رضي الله عنه برقم (753)، والإمامُ أحمد في مسنده برقم (18030)، والدارميُّ في سُنَنه، كتاب: البيوع، باب: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك برقم (2533)، وأبو يعلى في مسنده برقم (1586)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (24/2) كلُّهم بلفظٍ أطولَ مِن هذا.

والحديث حسَّنَ إسنادَهُ المنذريُّ في الترغيب والترهيب (351/2)، والنوويُّ في رياض الصالحين (130) وفي المجموع (141/9)، وابنُ رجب الحنبليُّ في جامع العلوم والحكم (249)، والألبانيُّ في صحيح الترغيب والترهيب برقم (1734).

وكذا قال آخر: أنا آخُذُ عن قلبي عن ربي.

وكلُّ ذلك كُفْرٌ باتّفاق المسلمين، ونسأل الله الهداية والتوفيق.

وقال غيرُهُ: مَن استدَلَّ بقِصّةِ الخَضِرِ على أنّ الوليَّ يجوز أن يَطَّلِعَ مِن خفايا الأمور على ما يخالف الشَّريعةَ ويجوز له فِعْلُهُ فقد ضلّ، وليس ما تمسَّكَ به صحيحًا فإنّ الذي فَعَلَهُ الخَضِرُ ليس في شيء منه ما يناقض الشّرعَ، فإنّ نَقْضَ لَوْحٍ مِن ألواح السّفينة لدفع الظّالِمِ عن غصْبِها ثُمّ إذا تَرَكَها أُعيد اللَّوْحُ جائزٌ شرعًا وعقلًا، ولكنّ مبادرةَ موسى بالإنكار بحَسَبِ الظّاهر، وقد وقع ذلك واضحًا في روايةِ أبي إسحاقَ [1] التي أخرجها مسلمٌ، ولفظُهُ: "فَإِذَا جَاءَ الّذِيْ يَأْخُذُهَا فَوَجَدَهَا مُنْخَرِقَةً تَجَاوَزَهَا، فَأَصْلِحْهَا"[2].

فيُستفاد منه وجوبُ التأنّي عن الإنكار في المحتملات.

وأمّا قَتْلُهُ الغلامَ فلعلّه كان في تلك الشّريعة.

وأمّا إقامةُ الجدار في مقابلة الإساءة بالإحسان" انتهى منه بلفظه[3].

قلتُ: ما نَقَلَهُ الحافظُ هنا عن قومٍ مِن الزّنادقة وما نَقَلَهُ عن القرطبيّ مِن تكفيرهم بعْدُ نَقَلَهُ كلَّهُ الشِّهاب الخفاجيُّ[1] في شرحه «للشِّفاء»[2].

---

(١) هو أبو إسحاق السَّبيعيّ.

(**٢**) خرّج هذه الرِّواية مسلمٌ في صحيحه من حديث أُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل الخضر عليه السّلام برقم (2380)، ولفظ الرِّواية الموجودة في المطبوع من صحيح مسلم:" فإذا جَاءَ الذي يُسَخِّرُهَا وَجَدَهَا مُنْخَرِقَةً فَتَجَاوَزَهَا فَأَصْلَحُوهَا".

(**٣**) فتح الباري (221/1) باختصارٍ وتصرُّفٍ يسيرٍ، وما نقله الحافظُ عن القرطبيِّ موجودٌ في كتابه المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم (218/6).

وانظر للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (266/13)، الإصابة في تمييز الصّحابة (288/2)، عمدة القاري (196/2)، روح المعاني (333/15).

وفي «الفُرقان» لابن تيميّةَ ما نصُّه -:"ومَن ظنّ أنّ لأحدٍ مِن أولياء الله طريقًا إلى الله غير متابعةِ محمَّدٍ صلّى الله عليه وسلّم باطنًا وظاهرًا فهو كافر.

ومَن احتجَّ في ذلك بقِصَّةِ موسى مع الخَضِرِ كان غالطًا من وجهين:

أحدهما: أنّ موسى لم يكن مبعوثًا إلى الخَضِر ، ولا على الخَضَر اتِّباعُه ، فإنّ موسى كان مبعوثًا إلى بني إسرائيلَ، ولهذا قال له الخَضِرُ: أنا على عِلْمٍ مِن عِلْمِ الله عَلَّمَنيهِ لا تعلمه ، وأنت على عِلْمٍ مِن عِلْمِ الله عَلَّمَكُه لا أعلمه.

وليس لأحدٍ مِن الثَّقَلَينِ الذين بَلَغَتْهم رسالةُ محمد صلّى الله عليه وسلّم أن يقول مثلَ هذا؛ لأنّ رسالتَهُ عامّةٌ لجميع الثقلين الجنِّ والإنس، ولو أدرَكَهُ مَن هو أفضَلُ مِن الخَضِرِ كإبراهيمَ وموسى وعيسى [ل 209] عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ لوَجَبَ عليهم اتِّباعُهُ ، فكيف بالخَضِرِ سواء كان نبيًّا أو وليًّا؟!

الثاني: أنّ ما فَعَلَهُ الخَضِرُ لم يكن مخالفًا لشريعة موسى عليه الصّلاة والسّلام ، وموسى لم يكن عَلِمَ الأسبابَ التي تُبيح ذلك ، فلمّا بيَّنَها له وافقَهُ على ذلك ، فإنَّ خَرْقَ السّفينة ثُمَّ ترقيعَها لمصلحة أهلِها خوفًا من الظالِمِ أن يأخُذَها إحسانٌ عليهم، وذلك جائز.

ومَن كان تكفيرُهُ لأبويه لا يندفع إلاّ بقتله جائزٌ قَتْلُهُ.

---

(١) أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي: شهاب الدِّين، قاضي قُضَاة الحنفيّة، وصاحبُ التصانيف الماتعة في الأدب واللُّغة، يُعرف بـ(الشِّهاب الخفاجي) نسبةً إلى قبيلة خَفَاجة، مولدُهُ بمصر سنة 977هـ، ولِيَ قضاء سلانيك ثم مصر، ولمّا عُزِلَ عنها تنقّل في البُلدان، ثمّ وُلِّيَ قضاءً في مصر يعيش منه حتى توفِّيَ سنة 1069 هـ، له: شفاء العليل، خبايا الزوايا، نسيم الرياض. انظر: انظر: خلاصة الأثر (331/1)، الأعلام للزركلي (238/1).

(٢) نسيم الرياض في شرح شِفا القاضي عياض (335/5).

قال ابنُ عبّاسٍ لنَجْدَةَ الحروريِّ(١) لمـّا سأَلَهُ عن قَتْل الغِلْمان: "إن كنتَ عَلِمتَ منهم ما عَلِمَهُ الخَضِرُ مِن ذلك الغُلام فاقتلْهم، وإلّا فلا تقتلهم"(٢) رواه البخاري.

وأمّا الإحسان إلى اليتيم بلا عِوَضٍ والصّبْرُ على الجوع فهذا مِن صالح الأعمال ، فلم يكن في ذلك شيءٌ مخالفًا شرْعَ الله"(٣) انتهى منه بلفظه.

وفي «المواهب» ـ ممزوجًا بكلام شارحها الزُّرقاني ـ ما نصُّه -:"وأمّا قِصَّة موسى مع الخَضِر فالتعلُّقُ بها في جواز الاستغناء بالعِلْم اللَّدُنِّي (٤) إلحادٌ وكُفْرٌ يُخْرِجُ عن الإسلام، موجبٌ لإراقة الدّم.

---

(١) نَجْدَةُ بن عامر الحنفيُّ (نِسْبةً إلى بني حنيفة من بكر بن وائل): أحَدُ رُؤُوسِ الخوارج ومشاهيرِ ثوّارِهم، وإليه تُنْسَب إحدى فِرَقهم وتُعرف بـ(النَّجَدَات)، كان في أوّل أمره مع نافع بن الأزرق ثمّ فارَقَهُ، له مقالاتٌ انفرد بها وأتباعٌ انقرضوا، استولى على عددٍ مِن البلاد وتسمّى بـ(أمير المؤمنين)، قُتِل على يد أصحاب عبدالله بن الزُّبير سنة 69هـ، وقيل: قَتَلَهُ بعضُ أصحابه. انظر: تاريخ الإسلام (68/5)، الأعلام للزركلي (10/8).

(٢) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الجهاد والسِّيَر، باب: النِّساء الغازيات يُرْضَخُ لهنَّ ولا يُسْهَم، والنّهي عن قَتْل صِبيان أهل الحرب برقم (1812).

تنبيه:

الحديث غير موجودٍ في صحيح البخاريّ، ونسبتُهُ إليه موجودةٌ في بعض النُّسَخ المخطوطة من كتاب (الفُرْقان بين أولياء الرَّحمن وأولياء الشّيطان) دون بعض. انظر مثلًا: كتاب الفُرْقان. بتحقيق: عبد الرحمن اليحي (272).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة (263/11) باختصارٍ يسير.

(٤) المقصودُ بـ(العِلْم اللَّدُنِّيِّ): هو ما يُلقيه الله في قلْبِ العبد مِن المعارف بلا سببٍ منه، فهو علمٌ وهبيٌّ لا كسبيٌّ، والأصلُ فيه قولُهُ تعالى ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ٦٥ ﴾ [الكهف]. انظر: تفسير السعدي (484)، معجم المناهي اللّفظيّة (397).

والعِلْمُ اللَّدُنِّيُّ الحقُّ ـ كما يقول ابنُ القيّم في مدارج السالكين (475/2) ـ "ثمرةُ العُبُوديَّة والمتابعةِ والصِّدْقِ مع الله والإخلاصِ له وبَذْلِ الجهد في تلقِّي العلمِ مِن مِشْكاةِ رَسُولِهِ وكمالِ الانقيادِ له فيُفْتَحُ لَهُ

مِن فهم الكتاب والسُّنّة بأمرٍ يَخُصُّهُ به، كما قال عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه وقد سُئِلَ هل خَصَّكُم رسولُ الله بشيءٍ دونَ الناس فقال:

لا والَّذي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسْمَة، إلَّا فَهْمًا يؤتيه اللهُ عبدًا في كتابه".

وقد اختلفَ الناسُ في موقفِهم منه، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في مجموع فتاواه (246/13) – :"والنّاسُ في هذا الباب على ثلاثةِ أقسام: طرفان ووسَط.

فقومٌ يزعمون أنَّ مجرَّدَ الزُّهْدِ وتصفيةِ القلب ورياضةِ النَّفْس توجِبُ حُصُولَ العِلْمِ بلا سببٍ آخر.

وقومٌ يقولون لا أثر لذلك، بل الموجِبُ للعِلْمِ العِلْمُ بالأدلَّةِ الشَّرعيّةِ أو العقليّة.

وأمّا الوَسَطُ فهو أنَّ ذلك مِن أعظمِ الأسباب مُعَاوَنةً على نيلِ العِلْمِ، بل هو شَرْطٌ في حُصُولِ كثيرٍ مِن العلم، وليس هو وحْدَهُ كافيًا بل لابُدَّ مِن أمرٍ آخرَ إمَّا العِلْمُ بالدَّليلِ فيما لا يُعْلَمُ إلّا به، وإمَّا التَّصَوُّرُ الصَّحيح لطرفي القضيَّةِ في العلوم الضروريّة.

وأمَّا العِلْمُ النَّافعُ الذي تحصل به النَّجَاةُ مِن النارِ ويَسْعَدُ به العِبادُ فلا يحصل إلَّا باتِّباع الكُتُبِ التي جاءت بها الرُّسُل".

وللصُّوفيَّة لهجٌ كثيرٌ بِذِكْرِ هذا العِلْم، وقد عرَّفوه بتعاريفَ كثيرة، منها:

أنَّ العِلْم اللَّدُنِّيِّ: علمٌ بلا واسطةٍ للكشوف، ولا بتلقينِ الحروف.

وقيل: ما وقع على حِسِّهِ بالاستيفاء بلا واسطة.

وقيل: إلهامٌ أخلد الحق الأسرار فلم يملكها الانصراف.

وقيل: هو الاطِّلاعُ على الأسرار مِن غير ظنٍّ فيه ولا خلافٍ واقع، لكنه مُكَاشَفَاتُ الأنوار عن مَكْنُونِ المغيَّبات، وذلك يقع للعبد إذا حَفِظَ جوارحَهُ عن جميع المخالفات، وأفنى حَرَكَاتِهِ عن كلِّ الإيرادات، وكان شَبَحًا بين يدي الحقِّ بلا تَمَنٍّ ولا مُرَاد.

وقيل: هو الذي يَحْكُمُ على الخلْقِ بمواقع التوفيقِ والخذلان.

ولأهمِّيته فإنهم يسمُّونه بـ(علم الحقيقة) و(العلم الباطن) و(علم المكاشفة) و(علم الموهبة) و(علم الأسرار) و(العلم المكنون) و(علم الوراثة)، كما يُسمُّون هذا التلقِّي بـ(الكَشْف). انظر: تفسير السُّلَمي (414/1)، تفسير النَّسَفِي (21/3)، مدارج السالكين (475/2)، روح المعاني (78/13) و (330/15) و (22/16) و (19/16)، مرقاة المفاتيح (405/1).

وعلى ضوء هذه التعاريف يتَّضِحُ المقصود بـ(العِلْم اللدُنِّ) في الفكر الصُّوفِي وتتجلى أهمِّيَّتُه، وهو أنه : انفتاحُ أبوابِ عِلْمِ الغَيبِ عليهم وانكشافُ حقائقِ الدُّنيا والآخرة لهم حتى الحكم على الخَلْقِ بمواقع التَّوفيق والخذلان. انظر: الفكر الصُّوفي في ضوء الكتاب والسُّنة (97) هامش (1)

وإذا كان الأمر كذلك فلا عَجَبَ إذن أن يكون للصُّوفيَّة ولَعٌ عظيمٌ بهذا العِلْمِ وسعيٌ دؤوب في سبيل تحصيله والتحلِّي به، إذ هو عندهم مِن أعظم مصادر المعرفة والتلقِّي إن لم يكن أعظَمَها، بناءً على ما أصَّلوهُ مِن أنّ الإلهام ينوب عن الوحي. انظر: عرائس البيان في حقائق القرآن (593/1).

وقد نتج عن مُغَالاتهم في قبول كلِّ ما يعتلج في نفوسهم من الوساوس والأوهام، وظنِّهم المطلق بأنها من نوع (العِلْم اللَدُنِّي) الذي خصَّهم الله بتلقِّيه منه رأسًا عنه بعد انكشاف حِجَابِ الغَفْلةِ عنهم ـ بزعمهم ـ، أمورٌ في غاية الخطورة، ومنها:

أ -تفضيلهم عِلْمَ الباطن على علم الظاهر، لأنّ الأوَّلَ يقع لهم بلا واسطةٍ بخلاف الثاني، قال أبو حامد الغزالي في الرِّسالة اللَّدُنِّيَّة (249) [مطبوعة ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي] -:"العِلْمُ الحاصل عن الوحي يُسَمَّى عِلْمًا نبويًّا، والذي يحصل عن الإلهام يُسَمَّى عِلْمًا لَدُنِّيًّا، والعِلْمُ اللَّدُنِّيُّ الذي لا واسطة في حصولِهِ بين النَّفْس وبين الباري".

وقال آخرُ ـ كما في إحياء عُلُوم الدِّين (24/3) ـ -:"هو [يعني: العلم الباطن] سِرٌّ من أسرار الله يقذِفُهُ الله تعالى في قُلُوبِ أحبابه لـم يُطْلِعْ عليه مَلَكًا ولا بشرًا".

وقال ابنُ عربيٍّ في الفتوحات المكيّة (41/2)-:"العُلَماءُ بالله لا يأخذون مِن العُلُوم إلاَّ العِلْمَ الموهوب، وهو العِلْمُ اللَّدُنِّ عِلْمُ الخضر وأمثالِهِ، وهو العِلْمُ الذي لا تَعَمُّلَ لهم فيهِ بخاطرٍ أصلًا حتى لا يشوبَهُ شيءٌ مِن كدورات الكسب".

وما دام الأمر كذلك فلا غرابة إذن أن يكون هذا العلمُ هو علم الخواصّ فقط، بخلاف علم الظاهر إذ هو علم العوامّ.

ب -الإعراضُ عن طَلَبِ العِلْمِ الدِّينيِّ و التزهيدُ في عُلَماء الشّرع الذين يسمُّونهم (علماء الظّاهر) و(علماء الرسوم) خلافًا لـ(علماء الباطن) و(علماء الحقائق)، كما قال أبو يزيدَ وغيرُهُ -:"ليس العالِمُ الذي يَحْفَظُ مِن كتاب، فإذا نَسِيَ صار جاهلاً، إنما العالِمُ الذي يأخذ عِلْمَهُ مِن ربِّه أيَّ وقتٍ شاء بلا حفظٍ ولا درس". انظر: إحياء علوم الدين (24/3)، فيض القدير (8/2).

وقال هو أو غيرُهُ -:"أخذتم عِلْمَكم ميِّتًا عن ميِّت، وأَخَذْنا عِلْمَنا عن الحيِّ الذي لا يموت ". التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف (6)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (218/13)، مدارج السالكين (468/2).

وعليه فقد قالوا بأنه يجب على علماء الظاهر اتِّباع علماء الباطن كما وجب على موسى أن يتَّبع الخضرَ!

قال ابنُ أبي العزِّ في شرح العقيدة الطحاوية (577) -:"أمَّا مَن يتعلَّقُ بقِصَّةِ موسى مع الخضرِ ـ عليه السَّلام ـ في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعِلْمِ اللَّدُنِّيِّ الذي يدَّعيهِ بعضٌ مِن عدم التوفيقِ فهو مُلْحِدٌ زنديق".

جـ ـ تقديم ما تلقَّوه ـ بظنِّهم ـ عن طريق الكشف على ما سواه مِن أحكام الدِّين، دون احتكام إلى نصٍّ ثابث أو التفاتٍ إلى إجماعٍ قطعي، كما قال شاعرُهم:

يا رُبَّ جوهرِ علمٍ لو أبوحُ ب هِ لقيل لي: أنت ممّن يَعْبُدُ ا لوثنا

ولاسْتَحَـلَّ رجـ ـالٌ مسلم ـون دمـ ـي يرون أقبحَ ما يأتونه حسنا

قال عبد الحيِّ اللَّكنويُّ في الآثار المرفوعة (121) -:"ومِن منكرات هؤلاء جَعْلُ الشَّرِيعةِ مخالفةً للطَّرِيقةِ، وظنُّهم أنَّ مَسْلَكَ عُلَماء ظاهرِ الشَّريعة غيرَ مَسْلَكِ عُلَماء الحقيقة، ومِن ثَمَّ تراهم يقولون: هذه الصَّلاةُ أو هذا الوِرْدُ أو هذا العَقْلُ الفُلانيُّ ثابتٌ ممَّن أوتيَ العِلْمَ اللَّدُنِّيَّ فيكفينا ذلك وإن لم يوافِقْهُ ظاهرُ الشَّرْع، أو وَرَدَ ما يخالِفُهُ فيما هنالك.

وكثيرًا ما يتفوَّهون بمثل هذا في بحث المزامير [يعني: المعازف] عند عَرْضِ الأحاديث الصحيحة الواردة في حُرْمَتِها عليهم وإلزامِهم بأحسَنِ التقارير".

ولا ريب بأنّ التهويل من شأن (العلم اللَّدُنِّي) والتعويل عليه على النَّحو الذي يدّعيه الصُّوفيّة مودٍّ إلى إبطال الشّريعة شعروا بذلك أم لم يشعروا، ومن العجائب أن يكون (العِلْمَ اللَّدُنِّيُّ) المنحول مقدَّمًا على ما جاء عن الله وعن الرَّسُول!

قال الحافظُ ابنُ حجر في فتح الباري (221/1) -:"ذهب قومٌ مِنَ الزَّنادقةِ إلى سُلُوكِ طريقةٍ تستلزِمُ هَدْمَ أحكامِ الشَّريعةِ فقالوا: إنه يُستفاد مِن قِصَّةِ موسى والخضرِ أنَّ الأحكام الشَّرعيَّةَ العامَّةَ تختصُّ بالعامَّةِ والاغبياء.

وأمَّا الأولياءُ والخواصُّ فلا حاجةَ بهم إلى تلك النُّصُوص ، بل إنما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرهم لِصَفاءِ قلوبهم عن الاكدار ، وخُلُوِّها عن الاغيار ، فتنجلي لهم العُلُومُ الإلهيَّةُ

والحقائقُ الرَّبَّانيَّةُ فيقفون على أسرار الكائناتِ ، ويعلمون الأحكامَ الجزئيَّات ، فيستغنون بها عن أحكامِ الشَّرائع الكليَّات، كما اتَّفَقَ للخَضِرِ فإنه استغنى بما ينجلي له من تلك العُلُومِ عمَّا كان عند موسى".

وقد كَثُرَت دعاوى القوم في حُصُولِ الفتح والكَشْفِ لهم ونُزُولِ الفَيضِ عليهم حتى أصبحت سِمَةً فارقةً لهم، وقد أشار بعضُ الفُضَلاء ــ كما في تفسير البحر المحيط (139/6) ــ إلى أنه -:"قد أولعَ كثيرٌ ممَّن ينتمي إلى الصَّلاح بادِّعاءِ هذا العِلْمِ ... وأنه يُلْقَى في رَوْعِ الصَّالح منهم شيءٌ مِن ذلك حتى يُخْبِرَ بأنَّ مَن كان مِن أصحابه هو مِن أهل الجنَّةِ على سبيل القطع!".

وقال ابن القيِّم في مدارج السَّالكين (432/3) -:"وقد انبثقَ سدُّ العلم اللّدُنِّيِّ ورخُصَ سعرُه حتى ادّعَتْ كلُّ طائفة أنّ علمَهم لَدُنِّيٌّ، وصار من تكلَّمَ في حقائق الإيمان والسُّلُوك وباب الأسماء والصّفات بما يَسْنَح له ويُلقيه شيطانُه في قلبه يزعم أنّ علمه لَدُنِّيٌّ، فملاحدةُ الاتِّحاديّة وزنادقةِ المنتسبين إلى السّ لوك يقولون: إنّ علمَهم لَدُنِّيٌّ.

وقد صنّف في العلم اللّدُنِّيِّ متهوِّكُو المتكلِّمين وزنادقةُ المتصوِّفين وجهلةُ المتفلسفين، وكلٌّ يزعم أنّ علمَه لَدُنِّيٌّ".

ومن النماذج التطبيقيّة لما أشار إليه هؤلاء الأعلامُ مِن كثرة ادِّعاء القوم حُصُولَ الكَشْفِ لهم والفتحِ عليهم ما ذكره الجيليُّ في الإنسان الكامل (122/2) حيث قال -:" وفي هذا المشهد (يعني : مشهد اتصال الصُّوفيِّ المكاشف بأرواح الأموات وأرواح من لم يخلقوا بعد)، اجتماعُ الأنبياءِ والأولياءِ بعضِهم ببعضٍ، أقمتُ فيه بزَبِيد (مدينة من مدن اليمن المشهورة) بشهر ربيع الأول في سنة ثمانمائة من الهجرة النبوية فرأيتُ جميعَ الرُّسُلِ والأنبياءِ ــ صلواتُ الله وسلامُهُ عليهم أجمعين ــ والأولياءِ والملائكةِ العالين والمقرَّبين وملائكةِ التسخير، ورأيتُ رُوْحانيَّةَ الموجودات جميعِها، وكَشَفَتُ عن حقائق الأمور على ما هي عليه مِن الأزَلِ إلى الأبد، وتحقَّقْتُ بعلوم إلهيَّةٍ لا يَسَعُ الكونَ أن نذكُرَها فيه".

وأشار في (69/2) إلى أنه رأى الجِنانَ وساكنيها ...إلخ هذا الهذيان.

وانظر للاستزادة من هذه العجائب: الكواكب الدُّرِّيَّة في تراجم السّادة الصُّوفيّة (635/1) و (31/2و 107 و121 و161).

والذي يظهر ـ والعلم عند الله ـ أنَّ مصطلح (العِلْم اللَّدُنِّي) لم يكن معروفًا لدى أحدٍ من السّلف الصّالح في القُرُون الثلاثة المفضَّلة أبدًا، ولا لدى أتباع منهجِهم إلاّ نادرًا، غير أنه يكثر تردُّدُه وجريانُهُ على ألسنة المخالفين لهم مِن الباطنيّة والصُّوفيّة وغيرهم.

ولئن كان المقرَّرُ عند العُلَماء من جهة المبدأ أنه (لا مشاحَّة في الاصطلاح) إلاّ أنّ كثرة خوضِ أهلِ البدع والأهواء فيه قد أدَّت إلى اختلاط الحقِّ والباطل واشتباهِ الأمر على كثيرين.

ومن هنا كان الواجبُ على أهل العلم أن يبيِّنوا الحقَّ للناس بيانًا لا يقع لهم التباسٌ فيه ولا يحصل عليهم اشتباهٌ بعده، وقد جلَّى ذلك العلاّمةُ ابنُ القيِّم بأحسن بيان، حيث جَعَلَ الوحيَ هو المحكَّ في معرفة الخاطر الرحّماني مِن الهاجس الشّيطاني، ولا وحيَ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، وقال ابنُ الجوزيِّ في تلبيس إبليس (392) -:"وليس الإلهامُ من العلم في شيء ، إنما هو ثمرةُ العلم والتقوى، فيوفَّقُ صاحبُهما للخير ويُلْهَمُ الرُّشْد، فأمَّا أن يَتْرُكَ العلمَ ويقول: إنه يعتمد على الإلهام والخواطر فليس هذا بشيء ، إذ لولا العلمُ النَّقليُّ ما عرفنا ما يقع في النَّفْس أَمِنَ الإلهامِ للخير؟ أوِ الوسوسةِ مِن الشيطان؟".

وقد قسَّمَ ابنُ القيِّم في مدارج السَّالكين (475/2) و (432/3) (العِلْمَ اللَّدُنِّيَّ) إلى قسمين -:

القسم الأول: (عِلْمٌ لدُنِّيّ رحماني).

وهو ما قام الدَّليلُ الصَّحيحُ عليه أنه جاء مِن عند الله على لسانِ رُسُلِهِ.

وذلك العلمُ في حقيقته ثَمَرَةُ العُبُوديَّةِ والمتابعةِ والصِّدْقِ مع الله والإخلاصِ له وبَذْلِ الجهْدِ في تلقِّي العِلْمِ من مشكاة رسولِه وكمالِ الانقيادِ له، فيُفْتَحُ لَهُ مِن فهم الكتاب والسُّنّة بأمرٍ يَخُصُّهُ به، كما قال عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه وقد سُئِلَ هل خَصَّكُم رسولُ الله بشيءٍ دونَ الناس فقال: لا والّذي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَة، إلَّا فَهْمًا يؤتيه اللهُ عبدًا في كتابه".

القسم الثاني: (عِلْمٌ لدُنِّيّ شيطاني).

وهو ما خالف ما جاء به الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم عن ربِّهِ عزَّ وجلَّ، و ذلك عِلْمُ مَن أعرض عن الكتاب والسُّنّة ولم يتقيَّدْ.

وقال ابنُ الجوزيِّ في تلبيس إبليس (392) -:"الملهَمُ لو أُلْهِمَ ما يخالف العلمَ لم يَجُز له أن يعمل عليه".

وانظر للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (245/13)، جامع الرّسائل له أيضًا (2/ 102)، الموافقات للشّاطبي (508/2).

والفَرْقُ أنّ موسى عليه السلام لم يكن مبعوثًا إلى الخَضِرِ مأمورًا بمتابعته ، ولو كان مأمورًا بها لوجَبَ عليه أن يُهاجِرَ إلى موسى ويكون معه ، ولهذا قال له: أنتَ موسى نبي بني إسرائيل؟ قال: نعم.

ومحمدٌ صلّى الله عليه وسلّم مبعوثٌ إلى جميع الثَّقَلَينِ ، فرِسالتُهُ عامّةٌ للإنس والجِنِّ في كلِّ زمان، ولو كان موسى وعيسى عليهما السّلامُ حيَّينِ لكانا مِن أتباعه ، فمَن ادَّعى أنه مع محمد صلّى الله عليه وسلّم كالخَضِرِ مع موسى عليه السّلامُ أو جوَّزَ ذلك لأحدٍ مِن الأُمّة فليُجَدِّدْ إسلامَهُ وليَشْهَدْ شهادةَ الحقِّ ، فإنه مُفارقٌ لدِين الإسلام بالكلّيّة ، فضلًا عن أن يكون مِن خاصَّةِ أولياء الله تعالى، وإنما هو مِن أولياء الشّيطان وخُلَفائه ونُوَّابِه" منهما بلفظهما[1].

وقال ابنُ كثير في الجزء الأول مِن «تاريخه» ـ لمَّا تكلَّم على قِصّة الخَضِر ـ ما نصُّه -:"وقد دلّ سياقُ القِصّة على [ل 210] نُبُوَّتِه مِن وجوهٍ[2]، وأطال فيها...

وهذا المسلك الذي سلكه ابنُ القيِّم وغيرُه مِن جَعْل الوحي هو المحكَّ أفضل وأصحُّ من المسلك الذي اختاره آخرون وحاصلُه أنَّ الوليَّ قد يرى الحقيقة على خلاف ظاهر الشّريعة وأنه يجب عليه أن ينفِّذ الحكم الظّاهر مع كون ما رآه حقيقةً.

ففي الخصائص الكبرى (328/2) -:"قال الشَّيخُ سِراجُ الدِّين البلقينيُّ في شرح البخاريِّ ...: لا يجوز للوليِّ التابعِ للنبيِّ صلى الله عليه وسلم إذا اطَّلَعَ على حقيقةٍ أن يُنَفِّذَ ذلك بمقتضى الحقيقةِ ، وإنما أن يُنَفِّذَ الحُكْمَ الظَّاهِرَ" باختصارٍ يسير.

والفرْقُ بين المسلكين ظاهر.

(١) المواهب اللدنّية للقسطلّاني (492/2). والظاهر أنَّ القسطلانيَّ قد نقل ما في المتن من مدارج السالكين (476/2) للعلاّمة ابن القيّم فهو موجودٌ فيه بحروفه.

(٢) استدلَّ القائلون بنبوَّة الخضر بوجوه، منها:

الوجه الأوَّل: ما يُستفاد مِن قوله تعالى ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾

وَكَيۡفَ تَصۡبِرُ عَلَىٰ مَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ خُبۡرٗا ﴿٦٨﴾ قَالَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرٗا وَلَآ أَعۡصِي لَكَ أَمۡرٗا ﴿٦٩﴾ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعۡتَنِي فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي عَن شَيۡءٍ حَتَّىٰٓ أُحۡدِثَ لَكَ مِنۡهُ ذِكۡرٗا ﴿٧٠﴾ ﴾ [الكهف] ، وذلك من جهتين:

أ – أنّ الأظهر أنّ الرحمة المذكورة في قوله عزَّ وجلَّ ﴿ ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا ﴾[الكهف: 65] هي رحمة النبوَّة، ولذلك نظائرُ في القرآن الكريم، منها قولُهُ تعالى في حقِّ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم ﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ ﴾ [الزخرف: 31 و32]، وقولُه ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ مِنۢ بَيۡنِنَاۚ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّن ذِكۡرِيۚ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴿٨﴾ أَمۡ عِندَهُمۡ خَزَآئِنُ رَحۡمَةِ رَبِّكَ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡوَهَّابِ ﴿٩﴾ ﴾ [ص]، وقولُهُ تعالى ـ حكايةً عن صالحٍ عليه السَّلام ــ ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي مِنۡهُ رَحۡمَةٗ ﴾ [هود: 63] وهي رحمةُ النبوَّة التي أنكرها قومُه. انظر: التفسير الكبير (126/21)، تفسير الجلالين (294)، أضواء البيان (322/3).

ب – ما يستفاد من مجموع قِصَّة موسى والخضر، قال ابنُ كثيرٍ في البداية والنِّهاية (328/1) –:"لو كان [يعني: الخضر] وليًّا وليس بنيٍّ لم يُخَاطِبْهُ موسى بهذه المخاطَبَة ، ولم يَرُدَّ على موسى هذا الرَّدَّ ، بل موسى إنما سأل صُحْبَتَهُ لينال ما عنده مِن العِلْمِ الذي اختصَّهُ الله به دونَه ، فلو كان غيرَ نبيٍّ لم يكن معصومًا ولم تكن لموسى ــ وهو نبيٌّ عظيمٌ ورسولٌ كريمٌ واجبُ العِصْمَةِ ــ كبيرَ رغبةٍ ولا عظيمَ طِلْبَةٍ في عِلْمِ وليٍّ غيرِ واجبِ العِصْمة ، ولَمَا عَزَمَ على الذَّهابِ إليه والتفتيشِ عليه ولو أنه يمضي حُقُبًا مِن الزَّمان قيل ثمانين سنة.

ثم لمَّا اجتمَعَ به تواضَعَ له وعظَّمَهُ واتَّبَعَهُ في صورةِ مستفيدٍ منه دلَّ على أنه نبيٌّ مثلُهُ يوحى إليه كما يوحى إليه".

الوجه الثاني: ما يُفْهَمُ مِن قَولِ الخَضِرِ ـ فيما حكاه الله عنه ـ ﴿ وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِيۚ ﴾ [الكهف: 82] إذ المعنى: ما فعلتُه عن رأيي واجتهادي وإنما عن رحمةِ الله وأمره، وهذا يدُلُّ على أنّ ما فعله كان بوحي، ذلك أنّ ما فعله لا يخلو من أمور:

أ –أن يكون تلقّاه عن الله بواسطة الوحي الذي يحصل للأنبياء.

ب –أن يكون فعل ما فعله من تلقاء نفسه، وهذا باطلٌ بنصِّ الآية الكريمة.

جـ – أن يكون تلقّاه عن الله بواسطة نبيٍّ آخر لم يُذكر، وهذا احتمالٌ بعيدٌ كما يقوله الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني في الإصابة في تمييز الصحابة (288/2)، والآلوسيُّ الكبير في روح المعاني (17/16)، وما الحاجةث إليه مع وجود احتمالٍ أقرب وأوجه وأقوى وهو كونه نبيًّا؟!

د – أن يكون تلقّاه بواسطةِ الإلهام الذي يحصل لغير الأنبياء، وهذا أبعَد من الذي قبله بلا ريب، فكيف يَقْتُلُ النَّفْسَ الحرامَ قبل إتيانها بما يوجب ذلك، ومن المعلوم أنّ الحدود لا تجب إلا بعد الوقوع ؟! وكيف يعتدي على السَّفينة بتخريبها وهي غير مملوكةٍ له؟! وكيف يُعرِّضُ أهلها للغَرَق بدون وجه حقّ؟! كيف يُقْدِمُ على هذا كلِّه عملًا بما ليس وحيًا من الله؟! انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (288/2)، عمدة القاري (196/2).

ولا خروج من هذا الإشكال إلاّ بالقول بأنه نبيّ.

وممن صرَّحَ من الصُّوفية بأنَّ الإلهامَ ليس بحجة الشعرانيُّ. انظر: روح المعاني (17/16).

وما دام الاحتمالُ الثاني باطلًا والثالث والرابع بعيدين فالواجب المصير إلى الأوّل.

قال ابنُ حزمٍ في الإحكام لابن حزم (126/5) –:"الخَضِرُ نبيٌّ موحى إليه، ولم يفعل شيئًا مِن كلِّ ما فَعَلَ باجتهادٍ كما يَظُنُّ مَن لا عَقْلَ له، وإنما فَعَلَ كلَّ ذلك بوحيٍ أوحاهُ الله إليه".

وقال القرطبيُّ في تفسيره (16/11) –:"والآية تشهد بنبوَّتِه؛ لأن بواطنَ أفعاله لا تكون إلا بوحيٍ".

الوجه الثالث: أنه يلزم من القول بعدم نبوّة الخَضِر أن يكون النبيُّ تابعًا لغير نبيٍّ ، وهذا من البُعْد بمكان لا يخفى. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (288/2).

الوجه الرابع: أنه يلزم من القول بعدم نبوّة الخَضِر أن يكون غيرُ النبيِّ أعلمَ مِنَ النبيِّ ، ففي صحيح البخاريِّ برقم (3400) من حديث ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما مرفوعًا –:" بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَإٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ ؟ قَالَ : لَا . فَأَوْحَى اللهُ إِلَى مُوسَى : بَلَى ، عَبْدُنَا خَضِرٌ".

قال القاضي عياض في الشفا بتعريف حقوق المصطفى (2/ 143) –:"ولا يكون الوليُّ أعلمَ مِن النبيِّ".

وانظر للاستزادة: شرح النَّوويّ على صحيحِ مسلم (136/15)، الإصابة في تمييز الصحابة (288/2)، شرح سُنَن ابن ماجه (292)، مِرْقَاة المفاتيح (383/10).

الوجه الخامس: أنّ فيه سدًّا للباب الذي يدلف منه زنادقةُ الصُّوفيّة وغيرُهم في الترويج لدعاواهم الباطلة في هذا الباب.

قال الحافظ ابنُ حجر في فتح الباري (220/1) –:"ينبغي اعتقادُ كونِهِ نبيًّا لئلَّا يتذرَّعَ بذلك أهلُ الباطل في دعواهم أنَّ الوليَّ أفضلُ مِن النبيِّ، حاشا وكلَّا!".

وقال ابنُ كثير في البداية والنِّهاية (328/1) -:"إذا ثبـَتَتْ نبوَّتُهُ ـ كما ذكرناه ـ لم يَبْقَ لِمَن قال بولايته وإنَّ الوليَّ قد يَطَّلِعُ على حقيقة الأمور دون أرباب الشَّرعِ الظَّاهرِ مستَنَدٌ يستندون إليه ، ولا معتَمَدٌ يعتمدون عليه".

وما أجملَ ما نَقَلَهُ الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ في الزَّهْر النضر في أخبار الخضر (67) عن بعضهم بقوله-:"كان بعضُ أكابر العُلَماءِ يقول : أوَّلُ عُقْدَةٍ تُحَلُّ مِن الزَّندقةِ اعتقادُ كون الخضر نبيًّا ؛ لأنَّ الزَّنادقةَ يتذرَّعون بكونه غيرَ نبيٍّ إلى أنَّ الوليَّ أفضلُ من النبيِّ"

والقول بنبوَّة الخضر هو قول الجمهور كما في تفسير القرطبي (16/11) و تفسير البحر المحيط (139/6) و طرح التثريب في شرح التقريب (146/8) و عمدة القاري (299/15) و فيض القدير (90/1) وفتح القدير (304/3)، وإن كان بعضُ أهل العلم قد عكسوا الأمر، فقال البغويُّ في تفسيره (173/3) -:" لم يكن الخَضِرُ نبيًّا عند أكثر أهل العلم "، وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في مجموع فتاواه (338/4)-:"وأكثرُ العُلَماء على أنه لم يكن نبيًّا"، وقال في مختصر الفتاوى المصرية (560) -:"والجمهورُ على أنه ليس بنبيٍّ"، وكذلك والبرهانُ البقاعيُّ في نظم الدُّرَر في تناسب الآيات والسُّوَر (2/ 311).

وانظر تعليقَ الشَّيخ بكر أبو زيد على كلام الإمام ابنِ تيميّة في: التحذير من مختصرات الصَّابوني في التفسير [ضمن كتاب: الرُّدود] (357).

ومِمّن رجَّح القولَ بنبوّته: ابنُ عباس رضي الله عنه ووهبُ بن مُنَبِّه ومقاتلُ بن سُلَيمان ـ كما في الإصابة في تمييز الصَّحَابة (288/2)، وفي عُمْدة القاري (62/5) ـ، وأبو إسحاقَ الثعلبيُّ المفسِّرُ في كتابه: العرائس ـ كما في تفسير القرطبي (43/11) ـ، والعلاّمةُ ابنُ حزمٍ في المحلى (50/1) وفي الإحكام (126/5)، وابنُ الصّلاح في فتاواه (186/1)، والوزيرُ ابنُ هُبيرة ـ كما في شَذَراتِ الذَّهَب (195/4) ـ، وأبو الفرج ابنُ الجوزيِّ ـ كما في الإصابة في تمييز الصَّحابة (288/2) وفي عمدة القاري (62/5) ـ، وأبو البركات النَّسَفِيُّ في مدارك التنزيل (24/3)، وابنُ جُزَيٍّ في التسهيل لعلوم التنزيل (192/2)، والحافظُ ابنُ كثير في البداية والنِّهاية (328/1)، والعلاّمةُ الشّاطبيُّ في الموافقات (507/2)، والعلاّمةُ القرطبيُّ في الجامع لأحكام القرآن (29/11)، والحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ في الزَّهْر النَّضِر في أخبار الخَضِر (66) وفي الإمتاع بالأربعين المتباينة السَّمَاع (98)، والعلاّمةُ العينيُّ في عمدة القاري (299/15)، والبرهانُ البقاعيُّ في نظم الدُّرَر في تناسب الآيات والسُّوَر (2/ 311)، وشهاب الدِّين الرمْليُّ الشّافعيُّ في فتاواه (222/4)، وابنُ حجر الهيتميُّ في الفتاوى الحديثية (93)، والبرهانُ الحلبيُّ في السِّيرة الحلبيَّة (703/2)، وأبو السُّعُود في إرشاد العقل السَّليم (234/5)، والعلاّمةُ ملّا علي القاري في مرقاة المفاتيح (339/8) و (202/11)، والعلّامة الآلوسيُّ الكبيرُ في روح المعاني (333/15)، والدّسوقيُّ في حاشيته على الشَّرح

ثمّ قال: وإذا ثَبَتَتْ نُبُوَّتُه كما ذكرناهُ لم يَبْقَ لِمَن قال بولايته وأنَّ الوليَّ قد يَطَّلِعُ على حقيقة الأمور دون أرباب الشّرع الظاهرِ مُسْتَندٌ يستندون إليه، ولا معتمدٌ يعتمدون [إليه]" انتهى كلامُه بلفظه(١).

وقد كنتُ نظمتُ ملخَّصَ ما قالوه في هذه القِصّة فقلتُ:

ومَـن يَخَـلْ مِـن مُـدَّعِـي وَلايـهْ ... أنّ لـهُ مِـن رَبِّـهِ عِن ـايهْ

دون اتِّباعِ المصطـفى خـيرِ البَشَـرْ ... فـي باطـنٍ وظـاهـرٍ فقـدْ كَـفَرْ

وقِصَّـةُ الـخَـضِـرِ والكَلِيـمِ لَـمْ ... يكن لهـمْ في هـا احتجـاجٌ قـد أَلَمّْ

لأنّ موسـى لـم يكـن بمـرسَـلِ ... للخَضِـرِ النّبـيِّ فـي القـولِ الجلي

فمـا عـلى الخَضِـرِ أن يَتْبَـعَهُ ... لذاكَ لـمَّـا اختَلَـفا ودَّعَـهُ

مُصَـرِّحـًا بـأنَّه عَـلِـمَ مَـا ... لم يكُ موسـى ذو العُلُـومِ عَـلِمَا

ومَـن يَقُـلْ كمثـلِ مـا قـال ... للمصطـفى نبيِّنا فقـد كَفَـرْ

فالمصطفى عـنِ البَـرايَا فُضِّـلا ... ولجميعِـهمْ بَشـيرًا أُرْسِـلا

فلو أتـى الخلي ـلَ والكَلِيـما ... وخَضِـرًا لاتَّبَعُـوا الكَـريما

الكبير على مختصر خليل (312/4)، والعلّامةُ عبدُ الرحمن بنُ حسن في الإيمان والرَّدّ على أهل البدع (87/2)، والعلاّمة محمدُ الأمينُ الشَّنقيطيُّ في أضواء البيان (323/3 و326)، والعلَّامةُ عبدُالعزيز بن عبد الله بن باز والشّيخُ عبدُ الله بنُ قعود، والشّيخُ عبدُ الله بنُ غديان والشّيخُ عبدُ الرزاق عفيفي ـ كما في مجلّة البحوث الإسلاميّة (42/ 122) الفتوى رقم من الفتوى رقم (5513) ورقم (6001)، والشّيخُ عبدُ الرحمن البراك في تعليقاته على مخالفات فتح الباري (436/6) [طبعة دار طيبة]، والشّيخ عبد الله الغنيمان بسؤاله شخصيًّا، والشّيخ عبد المحسن العبّاد في شرحه الصّوتيِّ لسُنن أبي داود.

(١) البداية والنِّهاية (328/1) باختصار.

تنبيه: [إليه] هكذا في الأصل المخطوط، والصَّوابُ (عليه)، وهو الموجودُ في البداية والنِّهاية.

ومـا جـرى مِــنْ خَضِــرٍ إذا سُـبِوْ ... يُوافِـقُ الكلي ـمَ فافْـهَـمْ واع تَــبِرْ

لـذاكَ ل ـمَّـا بيَّ ـنَ الأسب ـابـا ... وافَقَـهُ وتَ ـــرَكَ العِت ـابا

فانظـرْهُ فـي: المـزُّرقـانيْ والفـُــرْقان ... تجـدْهُ فـي الفـُــرْقانِ والـزُّرقـاني

وانظُــرْهُ فـي: الفَتْـحِ وفي الرِّيـاضِ ... شرْحِ الشِّه ـابِ لِشِفَـــا عِيـــاضِ

والقُـرطبـيُّ المرتـضى للمس ـلِمِ ... بيَّـنَهُ ف ـي شرحِ ـــهِ ل ـمُسلِـمِ

وانظُــرْ لَـهُ ـ إن شئـتَ ـ فـي: النِّهايـةْ ... لابـن كثـيرٍ تَكْـمُـــلِ الكِفـــايـةْ[1]

قال الشّيخُ محمد اليَدَاليّ في شَرْحِه لقصيدته:

صـلاةُ ربِّ ـي م ــعَ السَّ ـــلامِ ... على حبيـبي [ل 211] خـيرِ الأنـامِ [2]

ما نصُّه -:"وعن بعض المتصوِّفة الجهَلَة أنّ الوليَّ قد يَبْلُغُ حالةً يسقُطُ عنه فيها التكليفُ.

قال الغزاليُّ: وقَتْلُ واحدٍ مِن هؤلاء خيرٌ مِن قَتْلِ مائةٍ مِن الكفّار ؛ لأنّ ضَرَرَ أولئك في الدِّينِ أشرُّ"انتهى كلامُه بلفظه[3].

وقال الأُستاذُ يحيى بن أحمد [الدرديري] المصريُّ[4] في كتابه «أركان الإسلام الخمسة» ما نصُّه -:"ومَن ظنَّ أنه يَصِلُ إلى مقامٍ يَسْقُطُ عنه التعبُّ دُ فهو زنديقٌ كافرٌ بالله ورسولِه ، وإنما

---

(١) الأبيات من الرّجز.

(٢) انظر القصيدة كاملةً في: المربِّي شرح صلاة ربِّي (155)، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور (123)، وسيلة الخليل إلى بعوث صاحب الإكليل (214)، والوسيط في تراجم أدباء شنقيط (223).

ووزن هذه القصيدة خارجٌ عن أوزان البُحُور الخليليّة، فهي على على وفق بعض الأنغام الحسّانية (أي: المحلّيّة في موريتانيا). انظر: المربِّي شرح صلاة ربِّي (14).

(٣) قرأتُ كتاب (المُربِّي شرح صلاة ربِّي) بتمامه مرّتين فلم أجد هذا النَّقل فيه، وعلى كلٍّ فانظر كلام الغزاليّ المنقولَ هنا في: فيصل التفرقة بين الإسلام والزّندقة (65).

(٤) في الأصل (الدرويزي)، غير أنّ الصواب (الدرديري).

وَصَلَ إلى مقام الكُفْر بالله والانسلاخِ مِن دِينه ، وكلّما تمكَّنَ العبدُ في منازل العُبُوديّة كانت عِبادتُهُ أعظمَ والواجبُ عليه منها أكثرَ مِن الواجب على مَن دُونَه ، ولهذا كان الواجبُ على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بل على الرُّسُل أعظمَ مِن الواجب على أُمَمِهم ، والواجبُ على أولي العزم أعظمَ مِن الواجب على مَن دُونَهم ، والواجبُ على أولي العِلْمِ أعظمَ منه على مَن دُونَهم، وكلُّ أحدٍ بحسب مرتبته ، وإن كانت الشريعة المطهَّرةُ تس اوي بين جميع المسلمين في المطالبة بالعمل بأركان الإسلام وأوامِره" انتهى كلامُه بلفظه[١].

قلتُ: في قولِه عزّ وجلّ لنبيِّه عليه الصّلاةُ والسّلامُ ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾ ﴾ [الحجر: ٩٩]، أي: الموت، أعظمُ دليلٍ، فالموتُ أعظمُ دليلٍ على أنّ المكلَّفَ العاقلَ ما دام حيًّا فالعبادةُ واجبةٌ عليه بحسب طاقته ، وإذا علمتَ ذلك فاعلم أنَّ ما يتشدَّقُ به بعضُ الملاحِدة أعداءِ الدِّين الذين يَنْسِبُونَ أنفسَهم للتصوُّف مِن أنّ المرادَ بـ(اليقين) في الآية: المعرفةُ بالله عزَّ وجلَّ ، وأنّ العبدَ إذا وصل إليها تسقُطُ عنه التكاليفُ الظاهرة ؛ لأنّ المعرفةَ هي غاية الأمر بالعِبادة : كُفْرٌ بالله تعالى ، وخروجٌ عن المِلَّة الإسلاميّة ، وجَحْدٌ لِمَا عُلِمَ مِن الدِّين بالضّرورة، وقَتْلُ واحدٍ من هؤلاء - كما قال الغزاليّ - خيرٌ مِن قَتْلِ مائةِ كافر ، لشدَّةِ ضَرَرِهم

ترجمتُه:

يحيى بن أحمد الدرديري: دكتور مصريٌّ فاضل، كان مِن مؤسِّسي جمعية "الشُّبّان المسلمين" ومِن أعضاء مجلس إدارتها، اختير مراقبًا عامًّا لها، فظلَّ يعمل لأغراضها النافعة نحواً من ثلاثين عامًا، وتولّى رئاسة "الاتحاد التعاونيّ العامّ" بمصر، توفِّي فجأةً سنة 1375هـ وهو يُلقي كلمةً في ندوةٍ للتعاونيّين بالقاهرة. له: أركان الإسلام الخمسة وأثرها في حياة الأفراد والجماعات، مكانة العلم في القرآن، التعاون. انظر: الأعلام للزركلي (137/8)، معجم المؤلفين (183/13).

(١) أركان الإسلام الخمسة وأثرها في حياة الأفراد والجماعات (11).

ولتعدِّيهِ، ولتلاعُبِهم بالشّريعة ، ولخَرْقِهم إجماعاتِ المسلمين ، نسأل الله السّلامةَ ، ونعوذُ به مِن أنواع البلاء[١].

وفي تعليق الأستاذ حسين التونسيِّ [٢] على «موافقات» الشّاطبيِّ ما نصُّه -:"الصُّوفيُّ مَن يزن أفعالَهُ وأقوالَهُ بميزان الشّريعة ، ويأخُذُ نفسَهُ بالاستقامة على آدابها حتى تستنير[ل 213] بصيرتُهُ، وتكونَ الأخلاقُ العالية أقطابًا تدور عليها سائرُ تصرُّفاتِه ومُعاملاتِه ، وكذلك كان الصُّوفيّة إلى أن خَرَجَ في لباسهم قومٌ نَطَقُوا بكلماتٍ تُعَبِّرُ عن الحُلول والاتِّحاد ، وظهر في أثرِهم آخرون بمحدَثاتٍ تتبرَّأُ منها الفضيلةُ ، وانخرط فريقٌ منهم في أعوان الحاكم المغتصِب ، فكانوا لسانَهُ الذي يَنْطِق ، وقَلَمَهُ الذي يَكْتُب ، وقد كسا هؤلاء الطوائفُ الثلاثُ التصوُّفَ صِبغةً مكروهةً، اتَّخَذَها المتجافون عن الطُّرُق المنسوبةِ إليه سندًا لحُكْمِهم عليها بأنها أخلاقٌ ذميمة ، وبِدَعٌ سيئةٌ، وعقائدُ غيرُ خالصة" انتهى منه بلفظه[٣].

وفي كتاب التوحيد من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر ـ عند قول البخاري باب : ما جاء في دعائه صلّى الله عليه وسلّم أُمَّتَه إلى توحيد الله تعالى ـ ما نصُّه -:"المرادُ بتوحيده تعالى الشّهادةُ بأنه إلهٌ واحد، وهو الذي يُسَمِّيهِ بعضُ غُلاة الصُّوفيّة توحيدَ العامّة.

وقد ادّعى طائفتانِ في تفسير التوحيد أمرين اخترعوهما:

---

(١) انظر للاستزداة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (95/2) و (503/7) و(417/11) و (539/11)، درء التعارض (270/3)، الاستقامة (418/1)، تفسير ابن كثير (561/2).

(٢) محمد الخضر بن الحسين بن علي الحسني التونسي: عالِمٌ إسلاميٌّ أديبٌ بحّاثة مِن أعضاء المجمعين العربيين بدمشق والقاهرة، وممن تولَّوا مشيخة الأزهر، مولدُهُ في نفطة (من مقاطعة الجريد بتونس) من سنة 1293هـ، تخرَّجَ بجامع الزّيتونة ودرَّس فيه، وانتقل إلى المشرق فاستقرّ في دمشق ثمّ مصر، حيث درّس في الأزهر ثمّ ترقّى حتى عُيِّن شيخًا للأزهر، توفِّي بالقاهرة سنة 1377 هـ، له: نَقْضُ كتاب الإسلام وأصول الحكم، نَقْضُ كتاب في الأدب الجاهلي. انظر: النور الأبهر في طبقات علماء الأزهر (109)، الأعلام للزركلي (113/6)، معجم المؤلفين (279/9).

(٣) الموافقات (358) هامش (2).

أحدهما: تفسيرُ المعتزلة الذين سَمَّوْا أنفسَهم أهلَ العَدْل والتوحيد ، وعَنَوْا بـ(التوحيد) ما اعتقدوه مِن نَفْي الصِّفات الإلهيّة، لاعتقادِهم أنّ إثباتَها يستلزم التشبيهَ، ومَن شبَّهَ الله بخلْقِهِ أشرك.

وهم في النّفْيِ موافقون للجهميَّة ، وأمّا أهلُ السُّنة ففسَّروا (التوحيد) بنفي التّشبيه والتعطيل.

ثانيهما: غُلاة الصُّوفيّة، فإنّ أكابِرَهم لّما تكلَّمُوا في مسألة المَحْو والفَناء [1]، وكان مرادُهم بذلك المبالغةَ في الرِّضى والتسليمَ وتفويضَ الأمر ، بالَغَ بعضُهم حتى ضاهى المرجئةَ في نفي نسبةِ الفعل إلى العبد، وجرَّ ذلك بعضَهم إلى معذرة العُصاة، ثمّ غَلا بعضُهم فعَذَرَ الكفَّارَ، ثمّ غَلا بعضُهم فَزَعَم أنّ المراد بـ(التوحيد) اعتقادُ وحْدَة الوُجُود، وعَظُمَ الخطب حتى ساءَ ظنُّ

---

(١) المقصود بـ(المَحْو) عند الصُّوفيّة هو "فناء الكثرة في الوحدة" أو "امّحاءُ الكثرة والغيريّة"، أو "فَناءُ وجود العبد في ذات الحقِّ ". معجم اصطلاحات الصُّوفيّة للقاشاني (99)، التوقيف على مهمّات التعاريف (641)، دستور العُلَماء (160/3)، هذه هي الصُّوفيّة (26).

وإذا ما وصل الصُّوفيُّ هذا المقام فإنه يرى في الخَلْق عينَ الحقّ.

وعكسُهُ (الصَّحْو) الذي هو "رجوع العارف إلى الإحساس بعد غيبته بواردٍ قويّ". هذه هي الصُّوفيّة (26).

والفَناء و المحو، والسُّكْر، والغَيبة، والطيُّ، والحضور بالحقِّ، والجَلْوة، والجَذْبة، والصَّعْقة كلُّها أسماء لمسمّىً واحد. الكشف عن حقيقة الصُّوفيّة لأول مرة في التاريخ (27).

و(الفناء) عند غُلاة الصُّوفيّة هو "الغَيبةُ عن وجود السِّوَى"، فيجعلون الوجودَ وجودًا واحدًا. انظر: مجموع الفتاوى (313/2)، تذكرة الحفّاظ (1185/3).

أمّا على لسان أهل التصوُّف فيعرِّفونه بأنه "زوال الرُّسُوم جميعًا بالكلِّيّة في عين الذّات الأحديّة مع ارتفاع الاثنيّة"، أو "عَدَمُ الإحساس بعالَم المُلْك والملكوت، وهو بالاستغراق في عَظَمَةِ الباري ومشاهدةِ الحقّ"، أو هو " عبارةٌ عن عَدَمِ شعور الشَّخص بواسطة استيلاء ظُهُور وجودِ الحقِّ على باطنه " انظر: اصطلاحات الصُّوفيّة للقاشاني (365)، التعريفات (217)، دستور العُلَمَاء (33/3).

كثيرٍ مِن أهل العلم بمتقدِّميهم ـ وحاشاهم مِن ذلك ـ، وقد قال الجُنَيدُ شيخُ الطائفة : التوحيدُ إفرادُ [ل 213]القديم مِن الحديث، وهو في غاية الحُسْن والإيجاز.

وقد رَدَّ عليه بعضُ مَن قال بالوحدة المطلقة فقال: وهل مِن غيرٍ؟!

ولهم في ذلك كلامٌ طويل ي نبُو عنه سَمْعُ كلِّ مَن كان على فِطْرَة الإسلام ، والله المستعان"[١] انتهى منه بلفظه.

وقال العلّامةُ أحمدُ بنُ محمد الفَيُّوميُّ [٢] في كتابه «المصباح المنير»: ما نصُّه -:"المُرْجئةُ طائفةٌ يُرْجِئون الأعمال، أي: يؤخِّرونها، فلا يُرَتِّبون عليها ثوابًا ولا عقابًا ، بل يقولون: المؤمن يستحقُّ الجنَّةَ بالإيمان دون بقيَّة الطّاعات ، والكافرُ يستحقُّ النّارَ بالكُفْر دون بقيَّة المعاصي " انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وقال السُّيُوطيُّ في «التدريب» ما نصُّه -:"الإرجاءُ تأخيرُ القول في الحُكْم على مرتكب الكبائر بالنَّار" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

وفي «هَدْيِ [١] السّاري مقدّمة فتح الباري» لابن حجر ما نصُّه -:"والإرجاءُ بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين:

---

(١) فتح الباري (348/13) مع تصرُّفٍ يسير.

(**٢**) أحمد بن محمد بن علي الهمْداني الفَيُّوميُّ ثم الحَمَوِيُّ: أبو العباس، لُغَوِيٌّ بارعٌ عارفٌ بالفقه، مولدُهُ ونشأته بالفيُّوم بمصر، أخذ العربيّةَ عن أبي حيّان الأندلسيِّ ومَهَرَ فيها، اشتهر بكتابه (المصباح المنير) الموصوف بأنه -:"كثيرُ الفائدة حَسَنُ الإيراد"، وقد ارتحل إلى حَمَاةَ (بسوريا) فقطنها، وأصبح خطيبًا لجامع الدهشة، قال ابنُ حجر-:"كأنه عاشَ إلى بعد سنة 770 هـ". انظر: الدُّرر الكامنة (372/1)، بُغْية الوُعَاة (389/1)، الأعلام للزركلي (224/1).

(٣) المصباح المنير (11/1).

(٤) تدريب الراوي (328/1).

منهم مَن أراد به تأخيرَ القول في الحُكْم في تصويب إحدى الطائفتين الذين تقاتلوا بعد عثمانَ.

ومنهم مَن أراد تأخيرَ القول في الحُكْم على مَن أتى الكبائر وتَرَكَ الفرائضَ بالنار ؛ لأنّ الإيمان عندهم الإقرارُ والاعتقادُ، ولا يَضُرُّ العَمَلُ مع ذلك" انتهى منه بلفظه(٢).

وفي «الفُرْقان» لابن تيميّة ما نصُّه -:"وهؤلاءِ الذين يقولون بالوحْدة يقولون : مَن أراد التحقيقَ (يعني: تحقيقَهم) فليتْرُكِ العقلَ والشّرعَ.

وقد قلتُ لِمَـن خاطبتُهُ منهم : ومعلومٌ أنّ كَشْفَ الأنبياء أعظمُ وأتَمُّ مِن كَشْف غيرِهم ، وخبرَهم أصدقُ مِن خَبَرِ غيرِهم، والأنبياءُ صلوات الله وسلامه عليهم يخبرون بما تعجز عقولُ الناس عن معرفته لا بما يَعْرف الناسُ بعقولهم أنه ممتَنِع ، فيُخْبِرون بمَجَازات (٣) العقول لا بمُحالاتها، ويمتنع أن يكون في إخبار الرُّسُل ما يُناقِض صريحَ العُقول ، ويمتنع أن يَتَعَارَضَ دليلان قطعيَّان سواءٌ كانا عقليَّينِ أو سمعيَّينِ ، أو أحدُهما عقليًّا والآخرُ سمعيًّا ، فكيف بِمَن ادَّعى كَشْفًا يناقِضُ صريحَ العقل والشرع؟!

وهؤلاء يذكرون أنَّ النُّبوءةَ لم تَنْقَطِعْ [ل 214]، ويجعلون المراتِبَ ثلاثًا، يقولون: العبدُ يشهد أوّلًا طاعةً ومعصيةً، ثُمّ طاعةً بلا معصية، ثم لا طاعةً ولا معصية.

والشُّهُود الأوّلُ هو الصّحيح، وهو الفَرْق بين الطّاعات والمعاصي.

(**١**) هكذا ضَبَطَها المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ وهو الضَّبْطُ المشهور، غير أنَّ بعضَ الباحثين ـ وهو نوّاف بن محمد بن عبد الله الرّشيد ـ ذكر أنه عثر على مخطوطةٍ نفيسةٍ لمقدّمة الفتح كَتَبَ عليها الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ اسْمَ كتابِهِ وضبَطَهُ هكذا (هُدَى السَّاري) بضمِّ الهاء وفتحَ الدّال. انظر: جريدة الجزيرة، الأحد 9 ذو القعدة، العدد 13898 .

(٢) هُدى السّاري مقدّمة فتح الباري (459).

(**٣**) كذا في الأصل المخطوط، ومثلُهُ في الفُرقان (235) تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، وفي مجموع الفتاوى (244/11) –"بمحارات العقول".

وأمّا الثاني فيُرِيدُونَ به شُهُودَ ال قَدَر، كما أنّ بعضَهم يقول : أنا كافرٌ بربٍّ يُعصى ، وهذا يزعم أنّ المعصيةَ مخالَفَةُ الإرادةِ التي هي المشيئة ، والخَلْقُ كلُّهم داخلون تحت المشيئة ، ويقول شاعرُهم:

أصبحـتُ مُنْـفَعِـلًا لِـمـَا تختــارُهُ مِـنِّي ، فـَفِـعْلِيْ كلُّــهُ طـاعــاتُ[1]

ومعلومٌ أنّ هذا خلافُ ما أَرْسَلَ الله به رُسُلَه وأَنْزَلَ به كُتُبَه ، فإنّ المعصية التي يَسْتَحِقُّ صاحبُها الذّمَّ مخالفةُ أَمْرِ الله ورسولِه.

وهذه المسألةُ قد اشتَبَهَتْ على طائفةٍ مِن الصُّوفيّة فبيَّنها لهم الجُنَيدُ ـ رحمه الله تعالى ـ، فمَن اتَّبَعَهُ فيها كان على السَّداد، ومَن خالَفَهُ ضلَّ ؛ لأنهم تكلَّفُوا بأنّ الأمور كلَّها بمشيئة الله وقُدْرَتِه، وفي شُهُود هذا التوحيدِ ، وهذا يُسَمُّونَهُ الجمْعَ الأوّل ، فبيَّن لهم الجُنَيدُ أنه لا بُدّ مع ذلك مِن الفَرْق بين ما يأْمُرُ به الله ويُحِبُّه ويرضاه، وبين ما يَنْهى عنه ويَكْرَهُهُ ويَسْخَطُه.

وأمّا المرتبةُ الثالثة أن لا يشهدَ طاعةً ولا معصيةً ، فإنه يرى أنّ الوُجُودَ واحد ، وعندهم أنّ هذا غاية التحقيق والولاية ، وهو في الحقيقة غايةُ الإلحاد في أسماء الله وآياته ، وغايةُ العَدَاوة لله، فإنّ صاحِبَ هذا المَشْهَدِ يتَّخِذُ الكفَّار أولياءَ ، وقد قال تعالى ﴿ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٥١].

والاستشهاد بالقرآن عند المؤمنين الذين يُقِرُّون به ظاهرًا وباطنًا ، وأمّا هؤلاء الملاحدةُ فيزعمون ما كان يزعمه التِّلْمِسانيُّ [2] منهم ـ وهو أحذَقُهم في اتِّحادهم ـ لَمَّا قُرِئَ عليه «الفُصوص» فقيل له: القرآنُ يخالِفُ فُصُوصَكم.

---

(١) البيت من الكامل، وقد نسبه شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ إلى ابنِ إسرائيل (وهو محمد بن سوار بن إسرائيل بن الخضر). انظر: مجموع الفتاوى (257/8).

(٢) سليمان بن علي بن عبد الله الكُوْمِيُّ (نسبةً إلى قبيلةٍ من قبائل البربر بالمغرب يقال لها " كُوْمِيَّ") التِّلْمساني: عفيفُ الدِّين، شاعرٌ صوفيٌّ، مولدُهُ سنة 610هـ، له مشاركةٌ في عُلومٍ منها النّحوُ والأدبُ

فقال: القُرآنُ كلُّهُ شِرْك، وإنها التوحيد مِن كلامنا.

فقيل له: فإذا كان الوُجُودُ واحدًا فَلِمَ كانت الزّوجةُ حلالًا والأختُ حرامًا ؟!

فقال: الكلُّ حلالٌ، ولكنْ قال هؤلاء المحجوبون: حرامٌ، فقلنا: حرامٌ.

وهذا مع كُفْرِهِ العظيم [ل 215] تناقُضٌ! فإنّ الوُجُود إذا كان واحدًا فمَنِ الحاجبُ ومَن المحجوب؟

ولهذا قال بعضُ شُيُوخهم لمُريدِه: مَن قال لك إنّ في الكون سِوى الله فقد كَذَب.

فقال له مُرِيدُهُ: فمَن هو الذي يَكْذِبُ؟!

وهؤلاء يدّعون أنّ الولايةَ أفضلُ مِن النبوءة ، ويُلَبِّسُون على الناس فيقولون : ولايتُهُ أفضلُ مِن نبوءته، ونحن شاركناهُ في ولايتِه، وينشدون:

مـقَـامُ النّبـــوءةِ فـــي بـــرزخٍ فـُوَيقَ الـرَّسـولِ ودُونَ الـــوَلي(١)

والفقه والأصول، يُعَدُّ من زنادقة الصُّوفيّة القائلين بالوحدة المطلقة، تنقَّل في بلاد الرُّوم ثمّ سَكَنَ دمشق فخَدَمَ في جهات المَكْس وغيرِها، توفِّيَ سنة 690 هـ، له: شرح مواقف النفري، شرح الفُصُوص، كتاب في العَرُوض انظر: تاريخ الإسلام (406/51)، الوافي بالوفيّات (249/15)، البداية والنِّهاية (326/13)، شذرات الذهب (412/5).

(١) البيت من المتقارب، وقد نَسَبَهُ شيخُ الإسلام ابن تيميّةَ إلى ابن عربي الطائي. انظر: مجموع فتاواه (221/2) و (171/4)، منهاج السُّنة النبويّة (335/5)، وابنُ أبي العِزّ في شرح العقيدة الطحاويّة (556)، والبيت غيرُ موجود في ديوانه فلعلّه في بعض كتبه الأخرى.

وقد وجدتُ لابن عربي بيتين بمعناه، الأول في كتابه لطائف الأسرار (49) حيث يقول:

سماءُ النبوّة في برزخٍ دُوينَ الوليِّ وفوقَ الـ ـرَّسولْ ول

والثاني في الفتوحات المكيّة (252/2) حيث يقول:

بين الولايةِ والرّسالةِ برزخٌ فيه النبوّةُ حُكمُها لا يُجـ هلُ ل

وهذا مِن أعظم ضلالهم ، فإنّ ولايتَهُ لم يُماثِلْهُ فيها أحدٌ مِن الأنبياء عليهم الصّلاةُ والسّلامُ، فضلًا عن أن يماثِلَهُ فيها هؤلاء الملحدون، وكلُّ رسولٍ نبيٌّ وليٌّ، ورِسالتُهُ متضمِّنةٌ لنبوءته، ونبوءتُهُ متضمِّنةٌ لولايته" انتهى كلام ابن تيميّة بلفظه(١).

وقال النَّفَرَاويُّ في «شرح الرِّسالة» ما نصُّه -:"قال صاحبُ الإسعاد(٢): لا يصل أحدٌ مِن الأولياء إلى درجة أحدٍ مِن الأنبياء ، بل أعلى دَرَجَات أعظمِ الأولياء دُونَ دَرَجَات سائر الأنبياء، قاله الأُجْهُوْرِيُّ(٣)" انتهى كلامُه بلفظه(٤).

ونحوُهُ في شرح السَّنُوسيِّ «للقصيد»(١).

قال النَّسَفيُّ في تفسيره (24/3) ـ تعليقًا على ذلك ــ-:" قد زلَّ أقدامُ أقوام مِن الضُّلّال في تفضيل الوليِّ على النَّبيِّ وهو كفرٌ جليّ".

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (243/11) باختصارٍ وتصرُّف.

(**٢**) المقصود بـ(صاحب الإسعاد): محمد بن محمد بن أبي بكر المقدسيُّ: كمال الدِّين، فقيهٌ شافعيٌّ متفنِّن، اشتهر بـ(الكمال بن أبي شريف)، مولدُهُ في بيت المقدس 822هـ، عُرِفَ بالذّكاء وحُسْنِ التصوُّر، توجّه إلى مصر سنة 881هـ فاستوطنَها وانتفع به أهلُها، ثمّ عاد إلى القُدْس ودرّس بها حتى توفِّي سنة 906 هـ، من تصانيفه: الإسعاد بشرح الإرشاد ، الدُّرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع ، صَوْب الغَمَامة في إرسال العِمَامة. انظر: الأُنس الجليل (377/2)، شذرات الذهب (29/8)، البدر الطالع (243/2).

وكتابه المشار إليه هو: الإسعاد بشرح الإرشاد للمقري، ولم يُطْبَعْ حتى الآن.

(**٣**) لم يُبيِّن النَّفَرَاويُّ المقصودَ تحديدًا بـ(الأُجْهُوْرِي)، وقد وقفتُ على ثلاثةِ عُلَماء يحملون هذا الاسمَ وكلُّهم ممن تأخّر عن صاحب الإسعاد، وهم: عبد الرحمن بن يوسف الأجهوري المالكيّ المتوفّى سنة961 هـ، وعلي بن محمد الأجهوريّ المالكيّ المتوفّى سنة 1066هـ، وعبد البر بن عبد الله الأجهوري الشّافعيّ المتوفّى سنة 1070هـ.

فائدة:

"قاله الأُجهُوري" من كلام أحمد بن غنيم النَّفراوي لا الكمال بن أبي شريف؛ لأنّ جميع هؤلاء متأخِّرون عن صاحب الإسعاد.

(٤) الفواكه الدواني (65/1).

وقال القُرطـبيُّ في «شرح مسلم» ـ وتَبِعَهُ ابنُ حجر في شرح البخاري ـ -:"إنّ النبيَّ أفضلُ مِن الوليِّ، وهو أمرٌ مقطوعٌ به عقلًا ونقلًا ، والصَّائرُ إلى خلافه كافرٌ ؛ لأنه أمرٌ معلومٌ مِن الشَّرع بالضَّرورة"[٢].

وقال الزُّرقانيُّ في الجزء الثامن مِن شَرْحِهِ للمواهب -:"ومُحالٌ أن يَبْلُغَ وليٌّ رتبةَ نبيّ "[٣].

وفي الجزء الثاني من «الإبريز من كلام عبد العزيز» لأحمد بن مبارك اللَّمْطي ما نصُّه - :"قال رضي الله عنه[٤]: وقد غَلِطَ بعضُ الأولياء مِن أهل الفتح ، فظَنَّ أنَّ الوليَّ العارفَ الكبيرَ قد يَبْلُغُ مقامَ النبيِّ في المعرفة، وإن كان في الدَّرَجةِ لا يَصِلُهُ.

قال: وهذا الذي ظنُّوهُ غَلَطٌ مخالِف لِمَا في نفس الأمر.

والصّوابُ أنّ الوليَّ ولو بَلَغَ في المعرفة ما بلغ لا يَصِلُ إلى ما ذكروه ولا يَقْرُبُ منه أصلًا ، والله أعلم"[٥] انتهى منه بلفظه.

وللعلّامةِ المختارِ بنِ حامد:

والأوليـاءُ أُلُــوا قَــدْرٍ ومَـرْتَبَةٍ   وما لهمْ في مَقامِ الأنبيا طَمَعُ [ل 216]

وقال ابنُ خلدون[١] في مقدِّمة «تاريخه» ـ في الكلام على علم التصوُّف ـ ما نصُّه -:"ثُمّ إنّ هؤلاء المتأخِّرين مِن المتصوِّفة المتكلِّمين في الكَشْف وفيما وراءَ الحِسّ توغَّلُوا في ذلك ،

---

(١) المنهج السديد في شرح كفاية المريد (381). وانظر للاستزادة: شرح المقاصد في علم الكلام (205/2).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (217/6)، فتح الباري (221/1).

(٣) شرح المواهب اللَّدُنِّيّة (60/12).

(٤) الضمير يعود إلى عبد العزيز الدبّاغ.

(٥) الإبريز من كلام سِيْدي عبد العزيز (394).

(٦) البيت من البسيط.

فَذَهَبَ الكثيرُ منهم إلى الحُلُول والوحدة ، وملأ الصُّحُفَ ، مِثْل الهرويِّ [٢] في كتاب «المقامات» له وغيرِه ، وتَبِعَهُم ابنُ عربيٍّ [٣] وابنُ سَبْعين [٤] وتلميذُهما ابنُ العفيف [٥] وابنُ الفارض [١] ....

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرميُّ: أبو زيد، فقيهٌ مؤرِّخ وعالِمُ اجتماع، مولدُهُ في تونس سنة732هـ وأصله مِن أُسْرَةٍ إشبيليّة ، كان قد تقلَّب في عِدّة مناصبَ حتى استقرّ في مصر قاضيًا لقُضاة المالكيّة، ثم استعفى منه وتفرَّغ للتّدريس والتّأليف، توفِّي سنة 808هـ، من آثاره: مقدِّمته الشَّهيرة، شرح البـُرْدة، رسالة في المنطق. انظر: الضّوء اللّامع (4/ 145)، شذرات الذّهب (76/7)، الأعلام (330/3)، معجم المؤلفين (188/5).

(٢) عبد الله بن محمد بن علي الأنصاريُّ: أبو إسماعيل الهرويُّ، شيخُ خراسان في عصره وأحَدُ كبار الحنابلة والصُّوفيّة، مولدُهُ في سنة 396هـ، يلقَّب بـ(شيخ الإسلام)، وهو من ذرِّيَّة أبي أيوب الأنصاري، امتُحِنَ وأوذيَ مرّات بسبب نُصرته للسُّنة، توفِّي سنة 481 هـ، من تصانيفه: ذمّ الكلام وأهله، منازل السائرين، الفاروق في الصِّفات. انظر: سير أعلام النبلاء (503/18)، الوافي بالوفيّات (307/17)، البداية والنِّهاية (135/12)، شذرات الذهب (365/3).

وكتاب المقامات المشار إليه هو الكتاب الموسوم بـ" منازل السّائرين الى الحقِّ المبين ". كما في كشف الظُّنُون (1828/2).

(٣) محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي: محيي الدِّين، رأسُ القائلين بوحدة الوجود، يُعرَفُ عند الصُّوفيّة بـ(الشّيخ الأكبر)، مولدُهُ في مرسيةِ (بالأندلس) سنة 560هـ، قام برحلة إلى المشرق فزار أقطارًا عديدة حتى استقرَّ في دمشق وتوفِّي فيها سنة 638 هـ، قال عنه العِزُّ بن عبد السّلام –:" شيخُ سوءٍ كذّاب ، يقول بِقِدَمِ العالَمِ ولا يُحَرِّمُ فَرْجًا "، له: الفُتُوحات المكيّة، فُصُوص الحكم، مفاتيح الغيب. انظر: تاريخ الإسلام (375/46)، الوافي بالوفيّات (124/4)، البداية والنِّهاية (156/13)، شذرات الذهب (190/5).

(٤) عبد الحقِّ بن إبراهيم بن سبعين القرشيُّ المخزوميُّ الأشبيليُّ: قطب الدِّين أبو محمد، فليسوفٌ متزهِّد مِن رؤوس القائلين بوحدة الوجود، مولدُهُ سنة 613هـ، دَرَسَ العربيّة والآداب في الأندلس وانتقل إلى سِبْتَةَ، ثمّ رحل إلى المشرق فـحجّ مرارًا وذاع صيتُه، توفِّي سنة 669 هـ، له: الحروف الوضعية، أسرار الحكمة المشرقية، النّصيحة. انظر: تاريخ الإسلام (283/49)، الوافي بالوفيّات (37/18)، نفح الطِّيْب (196/2)، شذرات الذهب (329/5).

(٥) كذا في الأصل، والصّوابُ: العفيف التلمساني، وقد سبقت ترجمتُه قريبًا.

والنّجْمُ الإسرائيلي[٢] في قصائدهم ، وكان سَلَفُهم مخالِطِينَ للإسماعيليّة المتأخِّرين مِن الرّافضة الدّائنين أيضًا بالحُلول وإلهيَّةِ الأئمّة مذهبًا لم يُعْرَفْ لأوَّلِهم ، فأُشْرِبَ كلُّ واحدٍ مِن الفريقين مذهبَ الآخر، واختَلَطَ كلامُهم، وتشابَهَتْ عقائدُهم" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وقال الحافظُ ابنُ حجر في الجزء الرابع من كتابه «الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» – في ترجمة الحافظ الـمِـزِّيِّ – ما نصُّه –:"وكان في شبيبتِهِ صَحِبَ العفيفَ التِّلْمِسانيَّ ، فلمّا تبيَّن له ضلالُهُ هَجَرَهُ" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

وقال ابنُ الأثير في الجزء الثامن من «كامله» ـ في عدِّ حوادث سنة تسع وعشرين وأربعمائة ـ ما نصُّه :–:"وفي شعبان تُوُفِّي أبو عليّ بن سينا الحكيمُ الفيلسوف المشهور ، صاحبُ التصانيف السّائرة على مذاهب الفلاسفة ، وكان موتُهُ بأصبهان ، وكان يخدم علاءَ الدَّولة أبا جعفر بن كاكويه[٥]، ولاشك أنّ أبا جعفرٍ كان فاسدَ الاعتقاد، فلهذا أقدم ابنُ

---

(١) عمر بن علي بن مرشد بن الفارض الحمويُّ ثم المصريّ: شَرَفُ الدِّين، سيِّدُ شعراء عصرِهِ وشيخُ الاتِّحاديّة، يُلَقَّب بـ(سلطان العاشقين)؛ لأنه كان يَعْشَقُ مطلق الجمال، مولدُهُ بمصر سنة 576هـ، وأكثرُ شعره متعلِّقٌ بفلسفة وحدة الوجود، ومِن أشهره القصيدةُ التائيّة الملأى بالاتِّحاد، توفِّي بمصر سنة 632هـ، له ديوان شعر مطبوع. انظر: تاريخ الإسلام (109/46)، سير أعلام النبلاء (368/22)، الوافي بالوفيّات (185/4)، شذرات الذهب (149/5).

(٢) محمد بن سوار بن إسرائيل الشَّيبانيُّ الدمشقيّ: نجم الدّين، شاعرٌ بارع، مولدُهُ بدمشق سنة 603هـ، تصوَّفَ ولَبِس الخِرْقة، وكان مليحَ النَّظم رائقَ المعاني لولا ما شانه بالاتِّحاد تصريحًا تارةً وتلويحًا أخرى، وقد حذا في بعض شعرِهِ حذوَ ابنِ الفارض، توفِّي بدمشق سنة 677هـ، له ديوان شعر. انظر: تاريخ الإسلام (280/50)، الوافي بالوفيّات (120/3)، فوات الوفيّات (358/2)، البداية والنِّهاية (283/13).

(٣) مقدِّمة ابن خلدون (473).

(٤) الدُّرر الكامنة (229/6).

(٥) علاء الدّولة شهريار بن دشمنزيار: أبو جعفر، صاحبُ إصبهان وأحَدُ الشُّجعان، يُعرف بـ(ابن كاكويه)، حارب الدّولة السُّلوجقية، وتمكّن مُدَّةً على همذان وما حولَها، توفي سنة 433هـ. انظر: تاريخ الإسلام (384/29)، الكامل في التاريخ (139/8و249).

سينا على تصانيفه في الإلحادِ والرَّدِّ على الشّرائع في بلده" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال زينُ الدِّين ابنُ رجب الحنبليُّ في كتابه «فضل علم السلف على الخلف» ما نصُّه – :"قال الجُنَيدُ: عِلْمُنا هذا مُقَيّدٌ بالكتاب والسُّنة، مَن لم يقرأ القرآنَ ويَكْتُبِ الحديث لا يُقْتدى به في عِلْمِنا هذا.

وقد اتَّسَعَ الخَرْقُ في هذا الباب ، ودَخَلَ فيه قومٌ إلى أنواع الزَّندقة والنِّفاق ود عوى أنّ أولياءَ الله أفضلُ مِن الأنبياء ، وأنهم مستغنون عنهم ، وإلى التنقُّصِ بما جاءت به الرُّسُل مِن الشّرائع، وإلى دعوى الحُلُول والاتّحاد ، أو القول [ل 217] بوحدة الوجود، وغير ذلك مِن أصول الكُفْر والفِسْق والعِصْيان، كدعوى الإباحة وحِلِّ محظورات الشّرائع، وأدخَلُوا في هذا الطريقِ أشياءَ كثيرة ليست مِن الدِّين في شيء" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وأخرج الشّيخان عن أبي هريرةَ رضي الله عنه عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم ـ فيما يَرويه عن ربِّه عزَّ وجلَّ ـ أنه قال سبحانه –: «إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَإِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِيْ يَمْشِيْ أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»[٣].

وقال الترمذيُّ في «جامعه» ـ عَقِبَ إخراجه لهذا الحديث ـ ما نصُّه –:"ويُرْوَى عن الأعمشِ في تفسير هذا الحديث: «مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّيْ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا» يعني : بالمغفرة [والرَّحمة].

---

(١) الكامل في التاريخ (225/8).

(٢) فضل علم السَّلف على الخَلَف [مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبليّ](25/3).

(٣) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: التوحيد، باب: ذِكْر النبيِّ صلى الله عليه وسلم وروايته عن ربِّه برقم (7099)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الذِّكْر والدُّعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الذِّكْر والدُّعاء والتقرُّب إلى الله تعالى برقم (2675).

تنبيه:

هذا اللّفظ من الحديث رواه البخاريُّ من حديث أنس برقم (7098) لا أبي هريرة.

وهكذا فسَّرَ بعضُ أهل العلم هذا الحديث، قالوا: إنما معناه يقول: إذا تقرَّبَ العبدُ إليَّ بطاعتي وما أَمَرْتُ به أُسْرِعُ إليه بمغفرتي ورحمتي[١].

وَرُوِيَ عن سعيد بن جبير[٢] أنه قال في هذه الآية ﴿ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٥٢] قال: اذكروني بطاعتي أَذْكُرْكم بمغفرتي"[٣]، ثم ساق الترمذيُّ سَنَدَهُ إلى ابن جبير بذلك.

---

(١) اختَلَفَ أهلُ السُّنة والجماعة في المراد بـ(الهرولة) الواردة في هذا الحديث على قولين:

القول الأول: إثبات صفة (الهرولة) لله تبارك وتعالى على الوجه الذي يليق به مِن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيل.

وممن قال بهذا اللَّجْنةُ الدّائمة للبحوث العلمية والإفتاء كما فتاواها (142/3) الفتوى رقم (6932)، والشيخُ ابنُ عثيمين كما في إزالة السِّتار عن الجواب المختار لهداية المـُحتار (24) والقواعد المثلى (73).

القول الثاني: أنه كنايةٌ عن مجازاة الله للعبد بأفضلَ وأعظمَ ممّا عَمِلَهُ.

وقد عزاه الترمذيُّ في سُنَنه (581/5) لأهل العلم، وممن قال به الأعمشُ كما في سنن الترمذي (581/5) والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (337/3)، وشيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلامية (103/6) [طبعة المجمّع]، والشّيخُ الغنيمان في شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (575/2).

ومما يجدر التنبيهُ عليه أنه وإن وُجِد توافُقٌ في الظّاهر بين ما ذهب إليه أصحابُ القول الثاني من أهل السُّنة والجماعة وبين ما يذهب إليه المؤوِّلة، إلاّ أنّ ثمّة فَرْقًا جوهريًّا بينهما من جهة المأخذ، فأتباع مذهب السَّلَف من أصحاب القول الثاني يرون أنّ في الحديث قرينةً حِسيّةً عقليّةً ـ كما في بيان تلبيس الجهمية ـ تمنع من جَعْل (الهرولة) من جُمْلة الصِّفات الإلهيّة بمقتضى هذا الحديث، وأمّا أهل البدع فإنهم يرجعون في ذلك إلى أصلهم العامّ في نفيِ الصّفات الاختياريّة مطلقًا عن الله عزّ وجلّ.

(**٢**) سعيد بن جُبَير بن هشام الأسديُّ الوالبيُّ مولاهم : أبو محمد الكوفيُّ ، عابدٌ زاهدٌ مِن أئمّة التابعين وعُلَمائهم، كان ابنُ عباسٍ إذا أتاه أهلُ الكوفة يستفتونه يقول -:"أليس فيكم ابنُ أمِّ الدّهماء ؟!". يعني: سعيدَ بن جبير، خرج مع ابن الأشعث على الحجّاج، ولـمّا هُزِموا اختفى مدّة ثم قُبِضَ عليه فقَتَلَهُ الحجّاجُ سنة 59هـ، وحديثُهُ مخرَّج عند السّتة. انظر: الثقات (275/4)، تهذيب الكمال (358/10)، سير أعلام النبلاء (321/4)، تهذيب التهذيب (11/4).

(٣) سُنَن الترمذي (581/5). وما بين القوسين المركّنين زيادةٌ من سُنَن الترمذي.

وقال النَّوويُّ في كتابه «رياض الصَّالحين من كلام سيِّد المرسلين» ما نصُّه -:"مَن تَقَرَّبَ إليَّ بطاعتي تقرَّبْتُ إليه برحمتي، وإن زادَ زدتُ، فإن أتاني يمشي وأسْرَعَ في طاعتي أتيتُهُ هرولةً، أي: صببتُ عليه الرّحمةَ وسَبَقْتُهُ بها ، ولَمْ أُحْوِجْهُ إلى المشـي الكثير في الوصول إلى المقصود " انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال ابنُ الأثير في الجزء الرابع مِن «النِّهاية» ما نصُّه -:"الهرولةُ بين المشي والعَدْو، وهي كنايةٌ عن سُرْعة إجابة الله تعالى وقَبُولِه توبةَ العبد ولُطْفِه ورَحْمَتِه" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وقال السِّنْديُّ[٣] في «حاشيته» على سنن ابن ماجه ما نصُّه -:"المقصود أنّ إقبالَ الله على العبد إذا أقبل العبدُ عليه تعالى أكثرُ مِن إقبال العبد إليه.

وفي النِّهاية: المرادُ بـ(قُرْبِ العبد مِن الله تعالى): القُرْبُ بالذِّكْر والعَمَلِ الصّالح، لا قُرْبُ الذّات [ل 218] والمكان؛ لأنّ ذلك مِن صِفات الأجسام[٤]، والله تعالى عن ذلك متقدِّس.

والمراد بـ(قُرْبِ الله تعالى مِن العبد) قُرْبُ نِعَمِهِ وألطافِه منه وبِرِّهِ وإحسانِه إليه وترادُفِ مِنَنِهِ وفَيْضِ مواهبِه عليه[٥]" انتهى كلامُه بلفظه[١].

---

(١) رياض الصّالحين (94).

(٢) النِّهاية في غريب الأثر (260/5).

(**٣**) محمد بن عبد الهادي التتوي السِّنديُّ ثمّ المدنيُّ: نور الدِّين:، فقيهٌ حنفيٌّ عالمٌ بالحديث والتفسير والعربيّة، مولدُهُ بتته (وهي قريةٌ من بلاد السِّند)، أخذ عن عُلَمائها ثم هاجَرَ إلى الحرمين الشّريفين فتوطَّن بالمدينة إلى أن توفِّي سنة 1138هـ، من تصانيفه: حاشيةٌ على سُنَن ابن ماجه، حاشيةٌ على سُنَن أبي داود، حاشيةٌ على صحيح البخاري. انظر: الأعلام (253/6)، معجم المؤلفين (262/10)، معجم المطبوعات (1056/1).

(**٤**) التعليلُ بأنها من صفات الأجسام جارٍ على أصول المتكلِّمين فهو غير مقبول، ولفظُ (الجسم) لم يرد في الكتاب ولا في السُّنة فيَحْتَمِل حقًّا وباطلًا، وما كان هذا شأنُه فكيف يصحُّ الاحتكامُ إليه عند النَّظَرِ في الأخبار الواردة؟!

(**٥**) سبق الكلامُ على هذا قريبًا، وبيان اختلاف السّلف في هذا الحديث.

وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» ما نصُّه -:"قال ابنُ بطّال [٢]: وَصَفَ سبحانه نفسَهُ بأنه يَتَقَرَّبُ إلى عبده، وَوَصَفَ العبدَ بالتقرُّب إليه، ووَصَفَهُ بالإتيان والهرولة، وكلُّ ذلك يحتمِلُ الحقيقةَ والمجاز، فحَمْلُها على الحقيقة يقتضي قَطْعَ المسافة وتَدَانيَ الأجسام [٣]، وذلك في حقِّهِ تعالى مُحَالٌ، فلمّا استحالتِ الحقيقةُ تعيَّنَ المجازُ لشُهرته في كلام العرب".

وقال الكِرْمَانيُّ[٤]: لـمّا قامتِ البراهينُ على استحالتِه هذه الأشياء في حقِّه تعالى وَجَبَ

وأمّا (القُرْب) و (التقرُّب) على جهة العموم فهو ثابتٌ، وقد أشار شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ ـ رحمه الله تعالى ـ في مجموع فتاواه (466/5) إلى أنّ إثباتَ دنوِّهِ وتقرُّبِهِ مِن بعض عِبادِه :"مذهبُ أئمَّةِ السَّلَف وأئمَّةِ الإسلام المشهورين وأهلِ الحديث، والنَّقلُ عنهم بذلك متواتر".

ونبّه أيضًا في مجموع فتاواه (14/6) إلى أنه "لا يلزَمُ مِن جواز القُرْبِ عليه أن يكون كلُّ موضعٍ ذُكِرَ فيه قُرْبُهُ يُراد به قُرْبُهُ بنفسه، بل يبقى هذا مِن الأمور الجائزة، ويُنْظَرُ في النّصِّ الوارد، فإن دلَّ على هذا حُمِلَ عليه، وإن دلَّ على هذا حُمِلَ عليه".

(١) حاشية السِّندي على سُنَن ابن ماجه (258/4). وانظر ما نَقَلَهُ عن ابن الأثير في: النِّهاية في غريب الأثر (32/4).

(٢) علي بن خَلَف بن ابن بطّال البكري القرطبي: أبو الحسن، فقيهٌ مالكيٌّ له اعتناءٌ بالحديث، يُعرف بـ(ابن اللجّام) ـ بالجيم المشدَّدة ـ، وَلِيَ قضاء لورقة، قال عنه ابنُ بَشْكُوَالٍ -:"كان مِن أهل العلم والمعرفةِ والفَهْم، مليحَ الخطِّ حَسَنَ الضَّبْط ، عُنِيَ بالحديث العناية التامّة "، وكان ينتحل الكلامَ على طريقة الأشعريِّ، توفِّي سنة 449هـ، له: شرح صحيح البخاري. انظر: تاريخ الإسلام (233/30)، العِبَر في خبر من غبر (221/3)، الوافي بالوفيّات (56/21)، الديباج المُذَهَّب (204).

(٣) هذا التعليلُ جارٍ على أصول المتكلِّمين كما سبق، وقد بنوهُ على قياس الخالق على المخلوق وهو قياسٌ باطل قطعًا؛ لأنّ الله ليس كمثلهِ شيءٌ في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

(٤) محمد بن يوسف بن عليّ بن سعيد الكِرْمَانيُّ ثم البغداديُّ: شمسُ الدِّين، فقيهٌ شافعيٌّ متفنِّن، أصلُهُ مِن كِرْمَان، مولدُهُ سنة 717هـ، دخل مصرَ ودمشقَ وقرأ بهما، ثم رحل إلى بغداد فاستوطنها، وكان تامَّ الخَلْق فيه بشاشةٌ وتواضُعٌ للفُقَراء وأهلِ العِلْم ، غيرَ مكترثٍ بأهل الدنيا ، توفِّي سنة 786هـ وهو ذاهبٌ للحجّ فنُقِلَ نعشُهُ إلى بغداد ودُفِن بها، له: الكواكب الدّراري، ضمائر القرآن، شرح مختصر ابن الحاجب.

أن يكون المعنى مَن تَقَرَّبَ إليَّ بطاعةٍ قليلةٍ جازيتُهُ بثوابٍ كثير ، وكلّما زاد في الطّاعة أَزِيدُ في الثّواب، وإن كانت كيفيّةُ إتيانِهِ بالطّاعة بطريق التّأنّي تكون كيفيّةُ إتياني بالثواب بطريق الإسراع.

والحاصلُ أنّ الثّوابَ راجحٌ على العمل بطريق الكيف والكَمِّ ، ولَفْظُ (القُرْب) و(الهرولة) مجازٌ على سبيل المُشاكَلَة أو الاستعارة أو إرادة لوازمِها" انتهى كلامُه بلفظه[1].

وقال الحافظُ البيهقيُّ في كتابه «الأسماء والصفات» ـ في الكلام على الحديث الرَّبَّانيِّ: «مَنْ عَادَى لِيْ وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدٌ بِشَيءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ ، وَمَا زَالَ عَبْدِيْ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِيْ يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِيْ يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِيْ بِهَا ، وَلَئِنْ سَأَلَنِيْ لَأُعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِيْ لَأُعِيْذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»ـ ما نصُّه -:"هذا القولُ مِن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم مِن لطيف التمثيل عند ذوي التحصيل، البعيدِ مِن التشبيه المَكِينِ من التوحيد ، وهو أن يَستوليَ الحقُّ على المتقرِّبِ إليه [ل 219] بالنوافل، حتى لا يَسْمَعَ شيئًا إلّا به ، ولا ينطِقُ إلّا عنه، نشرًا لآلائه وذكرًا لنعمائه، فهذا معنى قولِه (يسمع به) و(ينطق).

فتَقَرَّبَ العبدُ بالإحسان، وتَقَرَّبَ الحقُّ بالامتنان.

وتَقَرَّبَ العبدُ إليه بالتوبة والإنابة، وتَقَرَّبَ الباري إليه بالرحمة والمغفرة.

وتَقَرَّبَ العبدُ إليه بالسُّؤال، وتَقَرَّبَ الكريمُ إليه بالنَّوَال.

انظر: الدُّرر الكامنة (66/6)، بُغية الوعاة (279/1)، طبقات المفسِّرين للداودي (298)، شذرات الذهب (294/6).

(١) فتح الباري (513/13 و 514) باختصار. وانظر كلام الكِرْمَانيِّ في: الكواكب الدراري (228/25).

وقد قيل في معناه: إذا تَقَرَّبَ العبدُ إليَّ بِمَا به تَعَبَّدْتُهُ تقرَّبْتُ إليه بماله عليه وَعَدْتُهُ.

وقيل في معناه: إنما هو كلامٌ خَرَجَ على طريق القُرْبِ مِن القُلُوب دون الحواسّ.

وهكذا القولُ في (الهرولة) إنما يُخبِرُ عن سُرعةِ القَبول وحقيقةِ الإقبال ودَرَجَةِ الوصول ، والوَصْفُ الذي يرجِعُ إلى المخلوق مَصْروفٌ إلى ما هو به لائقٌ وبكونه متحقِّق.

والوَصْفُ الذي يرجِعُ إلى الله سبحانه وتعالى يَصْرِفُهُ لِسانُ التوحيد إلى نُعُوتِه المتعاليةِ وأسمائه الحسنى" انتهى كلامُه بلفظه[1].

وقال الحافظُ ابنُ حجر في الجزء الحادي عشر من «فتح الباري» ـ في الكلام على هذا الحديث ـ ما نصُّه -:"قال الطُّوفيُّ: اتّفق العلماء ممّن يُعْتَدُّ به أنّ هذا مجازٌ وكنايةٌ عن نُصْرَةِ العبد وتأييده وإعانته، حتى كأنه سبحانه يُنَزِّلُ نفسَه مِن عبده مَنْزِلَ الآلات التي يَستعين بها ، ولهذا وقع في رواية "فَبِيْ يَسْمَعُ، وَبِيْ يُبْصِرُ، وَبِيْ يَبْطِشُ، وَبِيْ يَمْشِيْ".

قال: والاتِّحاديّةُ زعموا أنه على حقيقته ، وأنّ الحقَّ عَينُ العبد ، واحتجُّوا بمجيء جبريلَ في صُورة دِحْيَةَ، قالوا: فهو روحانيٌّ خَلَعَ صُورتَه وظهر بمظهر البشر ، قالوا: فاللهُ أقدر على أن يظهر في صُورة الوُجُود الكُلِّيِّ أو بعضِه ـ تعالى الله عما يقول الظّالمون علوًّا كبيرًا !ـ.

وحمَلَهُ بعضُ متأخِّري الصُّوفيّة على ما يذكرونه مِن مقام الفَناء والمَحْو ، وأنه الغاية التي لا شيء وراءَها ، وهو أن يكون قائمًا بإقامة الله له حتى قام ، ومحبَّتِه له حتى أحبَّهُ ، ونَظَرِهِ إلى عبده حتى أقبل ناظرًا إليه بقلبه.

وحَمَلَهُ بعضُ أهل الزَّيغ على ما يدَّعُونَه مِن أنّ العبد إذا لازم العِبادةَ الظاهرةَ والباطنةَ حتى يصفى مِن الكُدُورات أنه يَصيرُ في معنى الحقِّ ـ تعالى [ل 220] الله عن ذلك ـ، وأنه

(١) الأسماء والصِّفات للبيهقي (384/2) باختصار.

يَفنى عن نفسه جُملةً حتى يَشْهَدَ أنّ الله هو الذَّاكر لنفسه ، الموحِّدُ لنفسه ، المُحِبُّ لنفسه ، وأنّ هذه الرُّسُوم والأسبابَ تصير عَدَمًا صِرْفًا في شُهُوده وإن لم تُعْدَمْ في الخارج .

وعلى الأوجُه كلِّها فلا متمسَّكَ فيه للاتِّحاديّةِ ، ولا القائلين بالوحدة المطلقة ، لقوله في بقيّة الحديث: «وَلَئِنْ سَأَلَنِيْ» «وَلَئَنِ اسْتَعَاذَنِيْ» فإنه كالصّريح في الرَّدِّ عليهم .

وقد تمسَّكَ بهذا الحديث بعضُ الجَهَلة مِن أهل التجلِّي والرِّياضة ، فقالوا: القلب إذا كان محفوظًا مع الله كانت خواطِرُهُ معصومةً مِن الخطأ .

وتَعَقَّبَ ذلك أهلُ التحقيق مِن أهل الطريق ، فقالوا: لا يُلْتَفَتُ إلى شيء مِن ذلك إلّا إذا وافق الكتابَ والسُّنة، والعِصمة إنما هي للأنبياء، ومَن عَداهم فقد يخطئ، فقد كان عمر رضي الله عنه رأسَ المُلْهَمِينَ ومع ذلك فكان ربّما رأى الرأيَ فيخبره بعضُ الصّحابة بخلافه فيرجع إليه ويترك رأيه ، فمَن ظنَّ أنه يَكتفي بما يقع في خاطره عمّا جاء به الرّسولُ عليه الصّلاة والسّلام فقد ارتكبَ أعظمَ الخطأ!

وأمّا مَن بالَغَ منهم فقال: (حدَّثَني قلبي عن ربي) فإنه أشدُّ خطأً، فإنه لا يأمَنُ أن يكون قلبُهُ إنما حدَّثَهُ عن الشّيطان، والله المستعان" انتهى كلامُه بلفظه[١].

قلتُ: (الطُّوفيُّ) بضَمِّ الطّاء وسكون الواو بعدها فاء ، نسبةً إلى (طُوْف) قرية ببغداد، هو الشّيخ نجْمُ الدِّين سليمانُ بنُ عبد القويِّ بن عبدِ الكريم بنِ سعيد ، أبو الرّبيع الحنبليُّ الصَّرْصَرِيُّ[٢]، له «الكتاب الباهر في أحكام الباطن والظاهر»، ردَّ به على الاتِّحاديّةِ، وله

(١) فتح الباري (344/11) باختصارٍ وتصرُّف.

(٢) سليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم الصرصريُّ الطُّوفيُّ: أبو الرَّبيع، عالمٌ حنبليٌّ مشارِكٌ في التفسير والأصول والأدب، مولدُهُ سنة 657هـ، كان شديدَ الذّكاء قويَّ الحافظة، اتُّهِم بالتّشيُّع وأُوذيَ مِن أجل ذلك، توفّيَ في الخليل بفلسطين سنة 716 هـ، مِن آثاره: البُلْبُل في أصول الفقه، الإكسير، الإشارات الإلهية. انظر: مرآة الجنان (255/4)، الدُّرر الكامنة (295/2)، طبقات المفسّرين للداودي (264)، شذرات الذّهب (39/6).

غيرُهُ مِن الكتب.

انتقل مِن (طُوْف) إلى الشّام فسَكَنَها ، ومات بمدينة الخليل عليه السّلام في رجب سنة ست عشرة وسبعمائة رحمه الله تعالى.

له ترجمة في الجزء الثّالث من «الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» للحافظ ابن حجر [١]، وترجمةٌ في الجزء الثاني من كتاب «الذّيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب[٢].

قلتُ: قد تقـدَّمَ في الـفصل الـثّاني مِن المقـدِّمة أنّ تفسـير هذه الصِّـفات بالـلّازم مِـن الفعل أو [ل 221] الـتّرك، أو الـغايةِ لا لمبـدأ[٣]، أو صَـرْفـَها عن الحقيـقة إلى المـجـاز هـو مـذهـبُ جمهـور الخَـلَف وبعـضِ السَّـلَف[١]، وهـو الـذي نَظَمَهُ الشّيخ محمذ فال بن

(١) الدُّرر الكامنة (295/2).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (404/4).

(٣) سلك المخالفون لمذهب السَّلَف في التعامل مع نصوص الصِّفات عِدّة مسالك كما هو معلوم، ومنها ما يلي:

تفسيرُها باللّازم مِن الفِعْل: ومن ذلك تأويل وَصْفِ (القُرْب) و (الدُّنوّ) الوارد في بعض النُّصوص، إذ يقول بعض المؤوِّلة: إنّ القُرْبَ والدّنوَّ مِن صفات الأجسام فهي محالةٌ في حقِّ الله تعالى ـ بزعمهم ـ، وعليه فالمراد بهما: قُرْبُ رحمتِهِ ودُنُوُّها مِن العبد، وهو اللّازم مِن فِعْلِ القُرْب والدُّنوّ. انظر: أساس التقديس (134).

تفسيرُها باللّازم مِن الترك: ومن ذلك تأويل وَصْفِ (الحَيَاء) الواردِ في بعض النُّصُوص ، فمن المؤوِّلة مَن يقول: إنّ (الحَيَاء) ـ في الأصل ـ هو الانقباضُ النَّفْسانيُّ، وهذا مُحَالٌ في حقِّه سبحانه وتعالى ـ بزعمهم ـ، وعليه فالمراد بهذ الترك اللازم للانقباض. انظر: روح المعاني (206/1).

جـ - تفسيرُها بالغاية لا لمبدأ: وقد شرح الفخرُ الرازي في أساس التقديس (191) القانونَ الكُلِّيَّ لهذا المسلك ومثَّل له بقوله -:"إ نَّ كلَّ صفةٍ تُثبت للعبد ممّا يختصُّ بالأجسام إذا وُصِفَ اللهُ تعالى بذلك فهو محمولٌ على نهايات الأغراض لا على بدايات الأعراض.

مثالُهُ: أنَّ (الحياءَ) حالةٌ تحصل للإنسان، ولها مبدأ ونهاية.

أمّا البدايةُ فيها فهو التغيُّرُ الجِسمانيُّ الذي يَلْحَقُ الإنسانَ مِن خَوْفِ أن يُنْسَبَ إلى القبيح.

وأمّا النِّهاية فهي أن يتركَ الإنسانُ ذلك الفِعْلَ.

فإذا ورد (الحياءُ) في حقِّ الله تعالى فليس المراد منه ذلك اللُّحُوقَ الذي هو مبدأُ الحَياءِ وتَقْدِمَتُهُ ، بل المراد: هو تَرْكُ الفِعْلِ الذي هو مُنتهاهُ وغايتُهُ.

وكذلك الغَضَبُ له مَبْدأٌ وهو غَلَيانُ دَمِ القَلْبِ وشهوةُ الانتقام،

وله غايةٌ وهو إيصالُ العِقابِ إلى المغضوب عليه.

فإذا وَصَفْنا اللهَ تعالى بـ(الغَضَب) فليس المرادُ هو ذلك المبدأ – أعني : غَلَيَانَ دَمِ القلب وشَهْوَةَ الانتقام – بل المراد: تلك النِّهاية وهي إنزالُ العِقَاب"

وقال ابنُ جماعة في إيضاح الدّليل (139) ـ عند كلامه على النُّصُوص التي أثبتت صفةَ (المَحَبَّة) ـ–:"اعلم أنَّ المَحبَّةَفي اللُّغَة إنما هي ميلُ القلب إلى المحبوب ، وذلك في حقِّ الباري تعالى مُحَالٌ ، لكنْ نهايةُ المحبَّةِ غالبًا إرادةُ الخير للمحبوب والإحسانِ إليه".

(١) جَعْلُ المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ صَرْفَ نُصُوصِ الصِّفات عن ظاهرها ـ على أيِّ نحو كان ما أشار إليه ـ مذهبًا لبعض السَّلَف مما لا يُسَلَّم له؛ ذلك أنه لم يصحَّ عن أحدٍ مِن السَّلَف الصّالح تأويلُ شيءٍ من نُصُوص الصِّفات على خلاف الظّاهِر، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في مجموع الفتاوى (355/6) –:"مذهب أهل الحديث ـ وهم السَّلَفُ مِن القُرُون الثَّلاثة ومَن سَلَكَ سبيلَهم مِن الخَلَف ـ أنَّ هذه الاحاديثَ تُمَرُّ كما جاءت، ويُؤْمَنُ بها وتُصَدَّقُ، وتُصان عن تأويلٍ يُفضي إلى تعطيل، وتكييفٍ يُفضي إلى تمثيل".

وهنا لا بدَّ من التنبيه لأمرٍ في غاية الأهميّة وهو أنه قد ثبت عن بعض السَّلف التفسيرُ باللازم، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [هود : 37] فقد قال ابنُ عبّاس وغيره: بمرأىً منّا. انظر: تفسير السَّمْعاني (427/2).

وقد يَظُنُّ بعضُ الناس للوهلة الأولى أنّ هذا التفسيرَ وأمثالَهُ موافقٌ لصنيع المؤوِّلة مِن نُفَاة الصِّفات الذي يفسِّرون باللازم أيضًا، وهذا غير سليم؛ ذلك أنّ التأويلَ باللّازم الصّحيحِ مِن حيث هو لا إشكالَ فيه البتة، بل هو منهجٌ معتمد عند أهل السُّنة والجماعة فإنهم يثبتون الصِّفة ولازِمَها سواءٌ كان ذلك بطريق الالتزام أو المطابقة أو التضمُّن، وقد يكتفي بعضُهم في تفسيره لبعض نُصُوص الصِّفات بذكر اللّازم فقط لا إنكارًا لِمَا ورد في هذا النَّصِّ أو ذاك وإنما مراعاةً للمقصود الأساس مِنه.

والحاصل أنّ المنفيَّ عن السَّلَف هو المسلك الذي يُعَوِّل عليه كثيرٌ مِن المؤوِّلة مِن إثبات لازمِ مدلول اللَّفظ المنصوص مع نفي ظاهره بكلِّ حال بدعوى أنه يوجب التشبيه أو يوهم ذلك. انظر: القواعد المثلى (14)، اللآلي البهيّة في شرح العقيدة الواسطية (428/1).

متّال[1] ـ رحمه الله تعالى ـ بالأبيات التي تَفرَّقَتْ هناك.

لكن ذَكَرْنا عَقِبَ ذلك أقوالَ مَن قال مِن العلماء : إن مذهب معظَمِ السّلَف وبعضِ الخَلَف فيها كمذهبهم في غيرها من المتشابه[2]، ونظمتُ ذلك بأبيات ذَيَّلْتُ بها أبياتَ الشَّيخ المذكورةَ، فراجِعِ الجميع تستَفِدْ[3].

---

(١) محمذ فال بن المختار بن محمذ بن أحمد التندغيُّ: فقيهٌ مالكيٌّ متصوِّف من أهل موريتانيا، يُلَقَّب بـ(متالي)، مولدُهُ سنة 1205هـ في بلدة (بوك) ولاية الترارزة، أخذ علومَهُ الشّرعيَّةَ واللُّغَويّةَ والطِّبّ في عِدّة مَحاضِر، ثم أسَّسَ محضرتَهُ الخاصّةَ التي أصبحت من أشهر المحاضر فيما بعدُ، ودرَّسَ فيها لمدّة سبعين عامًا، توفِّي سنة 1286هـ في بلدة (انوعمرت) جنوبي نواكشوط، له: صلاح الآخرة والأولى في تفسير القرآن، الروضة الغَنّاء، شرح الأربعين النووية. انظر: الوسيط في تراجم علماء شنقيط (343)، بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (530)، حياة موريتانيا (38/2و42 و48)، التفسير والمفسرون ببلاد شنقيط (292)، الفتاوى والتاريخ دراسة لمظاهر الحياة الإقتصادية والإجتماعية في مُوريتانيا مِن خلال فقه النوازل (47).

(٢) يشير إلى ما ظنَّه بعضُ العلماءِ مِن أنّ مذهب السَّلَف في نُصُوص الصِّفات هو الإمساكُ عن الخوض في معناها، مع اعتقاد أنّ لها معنىً صحيحًا يعلمه الله تعالى وحده، وأنه لا يجوز تعيينُه خوفًا مِن الخطأ في ذلك والوقوعِ في الإلحاد في أسماء الله وصفاته. انظر: زاد المسير (225/1)، التفسير الكبير (182/5)، طبقات الشافعية الكبرى (191/5)، مقدِّمة ابن خلدون (463)، أقاويل الثقات (55)، أبجد العلوم (448/2).

ولا ريب بأنّ هذا خطأٌ على مذهب السَّلَف، فإنّ السَّلَفَ كانوا يؤمنون بالمعنى الظاهر على ما يليق بالله تعالى ويفوِّضون الكيفيّة.

وانظر شُبُهَات المفوِّضة مع الرَّدِّ عليها في الكتب التالية:

مذهب أهل التفويض في نصوص الصِّفات، علاقة الإثبات والتفويض بصفات ربِّ العالمين، نقض التفويض المبتدع وبيان العلاقة بينه وبين التجهُّم.

(٣) ما يشير إليه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ يقع في القسم الأوّل من الكتاب.

وفي البحر لأبي حيَّانَ ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٥] بعد كلامٍ ـ ما نصُّه -:"وقد ظَهَرَ في هذا الزَّمان العَجيبِ ناسٌ يتسمَّونَ بالمشايخ، يلبسون ثيابَ شُهْرَةٍ عند العامّة بالصّلاح ، ويَتْرُكُون الاكتساب ، ويُرَتِّبونَ لهم أذكارًا لم تَرِدْ في الشّريعة، يجهرون بها في المساجد، ويجمعون لهم خُدّامًا يجلبون الناسَ إليهم لاستخدامهم ونَتْش[1] أموالهم، و يُذِيعون عنهم كراماتٍ ، ويَرَوْنَ لهم مناماتٍ يدوّنونها في أسفار، ويَحُضُّون على تَرْك العِلْم والاشتغالِ بالسُّنّة ، ويَرَونَ الوُصُولَ إلى الله بأُمورٍ يُقَرِّرُونها من خَلَوَاتٍ وأذكارٍ لم يأتِ بها كتابٌ مُنَزَّل ولا نبيٌّ مُرْسَل ، ويَتَعَاظَمُون على الناس بانفرادٍ على سَجَّادَةٍ ونَصْبِ أيديهم للتقبيل ، وقِلَّةِ الكلام وإطراقِ الرُّؤوس ، وتعيينِ خادمٍ يقول : الشّيخُ مشغولٌ في الخَلْوة ، رَسَمَ الشّيخ ، قال الشّيخ ، رأى الشَّيخ ، الشّيخُ نَظَرَ إليك ، الشَّيخُ كان البارحة يذكُرُك، إلى نحوه من هذه الألفاظ التي يَخُشُّون[2] بها على العامّةِ ويجلبون بها عُقُولَ الجَهَلة، هذا إنْ سَلِمَ الشّيخُ وخادِمُهُ مِن الاعتقاد الذي غَلَبَ الآن على متصوِّفةِ هذا الزَّمان مِن

---

(١) النّتْش: استخراج الشّوكة بـ(المنتاش) الذي هو (المنقاش)، ويُطْلَق مجازًا على الاكتساب. انظر: تهذيب اللُّغَة (225/11)، لسان العرب (350/6)، القاموس المحيط (782)، تاج العروس (401/17).

(٢) كذا في الأصل المخطوط وفي تفسير البحر المحيط (312/4).

وخَشّ يَخُشّ خشًّا بمعنى: دخل. انظر: جمهرة اللغة (105/1)، المحكم والمحيط الأعظم (495/4)، لسان العرب (295/6).

وهذه الكلمة من الكلمات الفصيحة المستعملة حتى اليوم في بعض البلاد العربيّة، ومنها مصر التي استقرّ بها أبو حيّان، ومراده واضح وهو أنّ أولئك المتصوِّفة يتمكّنون من الدّخول إلى نفوس العامّة والتغلغل في عقولهم من خلال تلك الألفاظ وأمثالها.

وقد نقل الشّيخُ مرعي بن يوسف الحنبلي عبارة أبي حيّان هكذا :"... إلى نحو هذه الألفاظِ التي يحشدون العامّة ويجلبون بها عقولَ الجهلة ". انظر: الشهادة الزكيّة في ثناء الأئمّة على ابن تيميّة (98)، ولعلّ الصّواب هو الأوّل وأنه لم يقع تحريف في النسخة المطبوعة من تفسير أبي حيّان رحمه الله.

القول بالحُلول أو القولِ بالوحدة، فإذ ذاك يكون مُنْسَلِخًا عن شريعة الإسلام بالكُلِّيَّة !" انتهى كلامُه بلفظه[١].

قوله: (ويتركون الاكتساب) هكذا حالُ كثيرٍ ممّن رأينا منهم.

وقد روى البيهقيُّ أنّ عُمَرَ رضي الله عنه قال لقومٍ قَعَدُوا وادَّعَوا التوكُّل : بل أنتم المتَأكِّلُون، إنما المتوكِّلُ الذي يُلْقِي بَذْرَهُ في الأرض ويتوكَّل[٢].

وقال سَهْلُ بنُ عبد الله[٣]: التوكُّل حالُ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم ، والكَسْبُ سُنَّتُه، فمَن قويَ على حاله فلا يَتْرُكَنَّ سُنَّتَه.

قال السُّيوطيُّ في شرحه «نقايته» ـ لمّا ذَكَرَ كلام سَهْلٍ هذا ـ ما نصُّه -:"ويَقْرُبُ مِن ذلك حديثُ: «أَدَعُ نَاقَتِيْ وَأَتَوَكَّلُ؟ فَقَالَ: اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»[٤]" انتهى كلامُه بلفظه[١].

---

(١) تفسير البحر المحيط (312/4).

(٢) أخرجه أبو بكر الدّينوريُّ المالكيُّ في المجالسة وجواهر العِلْم برقم (3027)، والحكيمُ الترمذيُّ في نوادرِ الأصول في أحاديث الرَّسُول (405/1)، والبيهقيُّ في شُعَب الإيمان برقم (1215).

(٣) سهل بن عبد الله بن يونس التستريُّ: أبو محمد، أحدُ أئمّة الصُّوفيّة وعُلَمائهم والمتكلِّمين في عُلوم الإخلاص، له كلماتٌ نافعة ومواعظُ حَسَنَة، قال عنه الذّهبيُّ -:" كان من أعيان الشُّيوخ في زمانه ، يَجْتَمِعُ مع الجُنَيد، وله كلامٌ نافع في التصوُّف والسُّنة "، توفِّي سنة 283هـ، من تصانيفه: كتاب مختصر في تفسير القرآن، رقائق المحبِّين. انظر: صفة الصَّفوة (64/4)، تاريخ الإسلام (186/21)، سير أعلام النبلاء (330/13)، الوافي بالوفيّات (11/16).

(٤) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب:صفة القيامة والرّقائق والوَرَع برقم (2517) من حديث أنس رضي الله عنه، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: الرّقائق، باب: الورع والتوكّل برقم (731)، والحاكمُ في مستدركه بلفظ "قَيِّدْهَا وَتَوَكَّلْ"، كتاب: معرفة الصّحابة برقم (6616) من حديث عمرو بن أُميّةَ رضي الله عنه.

والحديث قال عنه الترمذيُّ-:" حديثٌ غريبٌ مِن حديث أنس"، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (303/10) -:"رواه الطبرانيُّ مِن طُرُق ، ورجالُ أحدِها رجال الصَّحيح غير يعقوب بن عبدالله بن عمرو بن أميّة وهو ثقة"، وجوّد الذهبيُّ إسنادَ الحاكم ـ كما في فيض القدير (530/4) ـ، وقال العراقيُّ في المغني

وقد كنتُ نظمتُ [ل 222] حَدَّ التّوكُّل عند العلماء ، واستشهدتُ بالحديث المذكور فقلتُ:

تهيئةُ الأسبابِ مع قَطْعِ النَّظَرْ عنها التوكُّلُ لدى مَن قد نَظَرْ
شاهِدُهُ أَمْرُ الرَّسُولِ فاعْقِلا لِمُرْسِلٍ ناقتَهُ أنْ يَعْقِلَا

وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ عن رجلٍ جَلَسَ في بيته أو في المسجد ، وقال: لا أعمل شيئًا حتى يأتيَنِي رِزْقي.

فقال: هذا رجلٌ جَهِلَ العِلْم، فقد قال النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم: «إِنَّ اللهَ جَعَلَ رِزْقِيْ تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِيْ»[٢]، وكان الصَّحابةُ يتَّجِرون ويعملون في نخيلهم، والقُدْوَةُ بهم[٣].

وقوله: (ويحضُّون على تَرْك العِلْم والاشتغالِ بالسُّنة) هذا هو الغالب الآن على متصوِّفة هذا الزمان، ويُرْوى عن بعض أكابِرِهم في ذلك ما تَمُجُّهُ الآذانُ ، والله سبحانه وتعالى المستعان.

وقد قال الشّيخُ محمدُ بن حنبل الحَسَرِيُّ[١] المتوفَّى صَدْرَ هذا القَرن الرابع عشر ـ رحمه

عن حمل الأسفار (1131/2) -:"رواه ابنُ خزيمةَ في التوكُّل والطبرانيُّ من حديث عمرو بن أمية الضمري بإسنادٍ جيد"، وحسَّنَهُ الألبانيُّ في صحيح الترمذي.

(١) إتمام الدِّراية لقُرّاء النِّقاية (185).

(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه برقم (19401)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (5114)، والطبرانيُّ في مسند الشاميين برقم (216) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (49/6)-:"رواه أحمدُ، وفيه عبدُ الرحمن بن ثابت وثَّقَهُ ابنُ المدينيِّ وغيرُه، وضعَّفَهُ أحمدُ وغيرُه، وبقيَّة رجاله ثقات"، وصحّح العراقيُّ إسنادَهُ في المغني عن حمل الأسفار (420/1)، وكذلك الألبانيُّ في إرواء الغليل برقم (1269).

(٣) المجالسة وجواهر العلم (130)، تلبيس إبليس (347)، فتح الباري (305/11)، عمدة القاري (69/23)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (313/4).

الله تعالى ـ حين رأى ذلك:

يا خائضينَ بُحُورَ العِلْمِ مسألةٌ عنها أَجِيبُوا بأفهامٍ ذكيَّاتِ

عَنِ اشتغالِ شَبابِ العَصْرِ كلِّهِمُ عن العُلُومِ بأَوْرادٍ سَنِيَّاتِ

أهذهِ نِعمةٌ في الدِّين نَشْكُرُها ؟ أم هِيَّ في دِينِنا إحدى المُصِيباتِ ؟![٢]

وقد كَثُرَ المجيبون له مِن علماء هذا القُطْر ومتصوِّفتِه [٣]، كلٌّ بحسب ما رأى ، وقد كنتُ أجبتُهُ ـ بحسب ما رأيتُ ـ فقلتُ:

الشَّرْعُ تقديمُ فَرْضِ العَينِ للنَّاتِ [٤] لا فَرْقَ في ذاكَ بينَ السَّمْحِ والعَاتي

إذ كلُّ فِعْلٍ بلا عِلْمٍ تَقَدَّمَهُ يومَ القيامةِ مِن قِسْمِ الخَطِيئاتِ

لا تَقْفُ مَا ليسَ قولُ الله حُجَّةُ ذا فافْقَأْ بها العَينَ مِن أهلِ الخُصُوماتِ

والعِلْمُ جاءَ أمامَ الفِعْلِ في خَبَرٍ ولا يَحِلُّ لهُ إِجماعُ الاَثْباتِ [١]

---

(١) محمدُّ بن حنبل بن الفالِّ الأكداشي الحسني : فقيهٌ مالكيٌّ وشيخُ محضرةٍ مشهورةٍ في موريتانيا، م ولدُهُ سنة 1240هـ في (شوبك) بولاية الترارزة، تلقَّى علومَ الشَّريعة واللُّغة في بيوت أهله ثمّ تنقَّل في أكثرَ من محضرة، وبعد أن تأهَّل أسَّس محضرةً كبيرةً يُدرِّس فيها كافّة العُلُوم، وقد تخرَّجَ في محضرته كثيرٌ من العُلَماء والشُّعَراء، توفِّي سنة 1303هـ، له: الناموس في حَلِّ ألفاظ خُطْبة القاموس ، ريُّ الظَّمْآن في تفسير القرآن ، نظم المقرِّب في النَّحو . انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (311)، بلاد شنقيط، المنارة والرباط (518)، التفسير والمفسرون ببلاد شنقيط (296).

(٢) الأبيات من بحر البسيط.

(٣) انظر هذه الأبيات وبعضَ أجوبتها في: فتح المنعم على زاد المسلم (336/3)، التفسير والمفسِّرون ببلاد شنقيط (58).

(٤) أي: الناس، وهي لغةٌ فيها. انظر: جمهرة اللُّغَة (842/2)، المحكم والمحيط الأعظم (553/8)، لسان العرب (11/6).

إشارةٌ إلى قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء]، وإلى قوله صلّى الله عليه وسلّم -: «الْعِلْمُ أَمَامَ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ» رواه الطَّبَرانيُّ وابنُ عبد البَرِّ مِن حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه[٢].

قال البخاريُّ في «صحيحه» [ل 223] -:" باب: العلم قبل القول والعمل ، لقول الله تعالى ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩] فبَدَأَ بالعلم"[٣].

قال الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» ما نصُّه -:"قال ابنُ المُنَيِّر[٤]: أراد به أنّ العِلْمَ شَرْطٌ في صحّة القول والعمل ، فلا يُعتبران إلّا به ، فهو متقدِّمٌ عليهما لأنه مصحِّحٌ للنيّة المصحِّحَةِ للعمل، فنَبَّهَ المصنِّفُ على ذلك حتى لا يَسْبِقَ إلى الذِّهن مِن قولهم: (إنَّ العِلْمَ لا ينفع إلّا بالعَمَل) تهوينُ أَمْرِ العِلْم، وتَسَاهُلٌ في طَلَبِه.

قوله (فبَدَأَ بالعِلْم) أي: حيث قال ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [محمد: ١٩]، والخِطابُ وإن كان للنّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم فهو مُتَناوِلٌ لأُمَّتِه .

---

(١) الأبيات من بحر البسيط.

(٢) أخرجه أبو نُعَيم في حلية الأولياء (239/1)، وابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (55/1).

والحديث قال عنه ابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (55/1) -:"ليس له إسنادٌ قويٌّ"، وقال ابنُ القيِّم في مفتاح دار السَّعادة (120/1) -:"روراه أبو نُعَيم في المعجم مِن حديث معاذٍ مرفوعًا إلى النبيِّ ولا يَثْبُت"، وقد حَكَمَ عليه الألبانيُّ وغيرُهُ بالوضع . انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (11 / 461)، تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولارفع (59).

(٣) صحيح البخاري (37/1).

(٤) أحمد بن محمد بن منصور الجذاميُّ: ناصر الدِّين، قاضي الإسكندرية وعالِمُها، مولدُهُ 620هـ، يُعرَف بـ(ابن المُنَيِّر)، كانت له ـ مع علومه ـ اليدُ الطُّولى في الأدب وفنونه ، توفي سنة 683هـ، من تصانيفه: الاقتفا، كشف المتواري، الانتصاف من صاحب الكشّاف . انظر: تاريخ الإسلام (136/51)، الوافي بالوفيّات (84/8)، فوات الوفيّات (185/1)، بغية الوعاة (384/1).

واستدَلَّ سُفيانُ بنُ عُيَيَنَةَ بهذه الآية على فَضْلِ العلم ، فقال: أَلَمْ تسمع أنه بَدَأَ به فقال: اعْلَمْ ثُمّ أَمَرَهُ بالعَمَل"[١] انتهى كلامُه بلفظه

وقال عليٌّ كرَّمَ الله وجْهَهُ -:"لا خيرَ في عِبادةٍ لا عِلْم فيها"[٢].

انظر ترجمته في «تاريخ الخلفاء» للسُّيوطيّ[٣].

وفي الجزء الثالث من «تاريخ دمشق» لابنِ عساكرَ أنّ هشامَ بنَ عُروةَ [٤] قال: كان أبي يجمع بَنِيهِ ويقول-:"يا بَنِيَّ، تَعَلَّمُوا فإنْ تكونوا صِغارَ قومٍ فعسى أن تكونوا كبارَ آخرين"[٥].

وأنّ ثابتَ بنَ عبدِ الله بن الزُّبير[٦] قال لابنه -:"يا بُنَيَّ، تَعَلَّمِ العِلْم، فإنك إن تكن ذا مال كان العِلْمُ جمالًا، وإن تكن غير ذي مال يكن لكَ العِلْمُ مالًا"[٧].

---

(١) فتح الباري (160/1) باختصارٍ يسير.

(٢) رواه زهيرُ بنُ حرب في كتاب العلم برقم (143)، والدارميُّ في سُنَنه، باب: من قال العلمُ الخشيةُ وتقوى الله برقم (297)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (511/42).

(٣) تاريخ الخلفاء (186).

(٤) هشام بن عروة بن الزُّبير بن العوام الأسديُّ المدنيُّ: أبو المنذر، إمامٌ ثقةٌ عابد، مولدُهُ سنة 61هـ، قال عنه وهيبٌ -:"قَدِمَ علينا هشامُ بنُ عروة فكان مثلَ الحَسَنِ وابنِ سيرين "، أُخِذَ عليه تساهُلُهُ في الرِّواية في العراق وأنه ربّما دلَّسَ، توفِّي ببغداد سنة 146هـ، وحديثه مخرَّجٌ في الكتب الستة. انظر: الثِّقات (502/5)، تهذيب الكمال (232/30)، سير أعلام النبلاء (34/6)، تهذيب التهذيب (44/11).

(٥) أخرجه الدّارميُّ في سُنَنه، باب: البلاغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليم السُّنَن برقم (552)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (92/13).

(٦) ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوّام القُرَشِيُّ الأسديُّ: أبو مصعب (ويقال: أبو حلكيه)، تابعيٌّ أدرك بعضَ الصّحابة كسعد بن أبي وقّاص، كان لسانَ آلِ الزبير جَلَدًا وفصاحةً وبيانًا ، وَفَدَ على سليمانَ بنِ عبد الملك وتوفِّي في طريق رجوعه منه ولم أقف على سنة وفاته، ذَكَرَهُ ابنُ حِبّان في كتاب الثِّقات. انظر: التاريخ الكبير (165/2)، الثقات (90/4)، تاريخ مدينة دمشق (126/11).

(٧) تفسير الثعلبي (70/4)، تاريخ مدينة دمشق (129/11)، التفسير الكبير (166/2)، نشر طيّ التعريف في فضل حَمَلَةِ العِلْم الشَّريف (163).

قال الله جل من قائل ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ [آل عمران]

قال العلماء: بَدَأَ سبحانه بنفسه، وثنّى بملائكته، وثَلَّثَ بأهل العلم، وناهيكَ بهذا شَرَفًا لهم وفضلًا!

وقال ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ ﴾ [المجادلة: ١١]، وقال ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَۗ ﴾ [الزمر: ٩]، وقال ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: ٢٨].

وروى ابنُ وهب وابنُ القاسم وابنُ عبد الحكم والوليدُ بنُ مسلم عن مالكٍ عن زيدِ بنِ أسلمَ عن أبيه[١] في قوله تعالى ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُۗ ﴾ [الأنعام: ٨٣] قال: بالعلم.

نَقَلَهُ ابنُ العربيِّ في الأحكام في الكلام على الآية المذكورة[٢].

وقال أبو حنيفة والشّافعيُّ ـ رحمهما الله تعالى -:"إنْ لم يكن العلماءُ أولياءَ الله فليس لله وليٌّ!"

---

(١) أسلم العَدَوِيُّ (مولى عمر بن الخطّاب رضي الله عنه): أبو خالد، قال عنه العِجْليُّ -:" مدنيٌّ ثقةٌ مِن كبار التابعين"، توفِّي سنة ثمانين وقد زاد على المائة وقد صلّى عليه مروانُ بنُ الحكم، وحديثُه مخرّجٌ في الكتب السِّتة. انظر: الطبقات الكبرى (10/5)، الجرح والتعديل (306/2)، تهذيب التهذيب (233/1)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (31).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (160/1)، أحكام القرآن (262/2). وانظر أيضًا: العِلَل ومعرفة الرِّجال (190/2)، المدخل إلى السُّنَن الكبرى (248)، شرح السُّنة للبغوي (272)، سؤالات السِّلَفي (126)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (124/13)، إعلام الموقِّعين (200/2)، عمدة القاري (3/2)، الدُّرّ المنثور (310/3).

تنبيه:

هذا التفسير منقولٌ ـ سواءٌ في الكتب المسندة أو غيرها ـ عن زيد بن أسلم لا عن أبيه، فالظاهر أنّ القاضي أبا بكر ابن العربيِّ وهم في جعله من رواية زيد عن أبيه بن أسلم، والله عزّ وجلّ أعلم.

نَقَلَهُ الحطّابُ(١) في «دِيباجة [ل 224] شرحه لمختصر خليل»(٢).

وروى الدّيلميُّ في «مسند الفردوس» بسندٍ فيه ضعفٌ مرفوعًا -:"طَالِبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللهِ مِنَ الْمُجَاهِدِ فِيْ سَبِيْلِ اللهِ"(٣).

قال الحَفْنيّ(٤)-:" لأنه يقاتل بسيفٍ معنويٍّ كلَّ منازعٍ مخالفٍ للشّرع في كلِّ قُطْرٍ، بخلاف المجاهِدِ فيقاتل بالسَّيف الحِسِّيِّ طائفةً مخصوصةً في قُطْرٍ مخصوص " انتهى كلامُه بلفظه(٥).

---

(١) محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرُّعَيني : أبو عبد الله ، فقيهٌ مالكيٌّ محقِّق، يُعرف بـ(الحطّاب)، مولدُهُ بمكّة سنة 902هـ وبها اشتهر، وأصلُهُ من المغرب ، قال عنه محمد مخلوف -:"له تآليف تدُلُّ على سَعَةِ حفظه وجودةِ نظره استدْرَكَ فيها على أعلامٍ مِن أئمّة الفقه والحديث"، توفِّي في طرابلس الغرب سنة 904هـ، من تصانيفه: قُرَّة العين ، هداية السالك المحتاج ، مواهب الجليل . انظر: شجرة النور الزّكية (270/1)، الأعلام للزركلي (58/7)، معجم المؤلفين (230/11).

(٢) التبيان في آداب حَمَلَةِ القرآن (16)، نشر طيِّ التعريف في فضل حَمَلَةِ العلم الشّريف (35)، مصرع التصوُّف (201)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (7/1)، كشف الخفاء (259/1).

(٣) الحديث بهذا اللّفظ عزاه المتقي الهنديُّ في كنز العُمَّال (62/10) إلى مسند الفردوس عن أنس، ولا يوجد فيه، وأقربُ ما وجدتُهُ ما رُوِيَ عن ابن عبّاسٍ مرفوعًا قال -:"طَلَبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ فِيْ سَبِيْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ " الفردوس بمأثور الخطاب (438/2)، وما رُوِي عنه أيضًا مرفوعًا قال- :" الغُدُوُّ وَالرَّوَاحُ فِيْ تَعَلُّمِ الْعِلْمِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللهِ مِنَ الْجِهَادِ فِيْ سَبِيْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ " الفردوس بمأثور الخطاب (109/3).

(٤) محمد بن سالم بن أحمد الحسيني ـ نسبًا ـ الحَفْني (أو الحَفْناوي) ـ نسبةً ـ: نجم الدّين أبو عبد الله، فقيهٌ شافعيٌّ عالِمٌ بالعربيّة يُعَدُّ من كبار عُلَماء الأزهر، مولدُهُ بـ(حَفْنَى) كسَكْرَى (من أعمال بلبيس بمصر) سنة 1101هـ، دَرَسَ في الأزهر ثمّ درّس فيه، توفِّي بالقاهرة سنة 1181هـ، من تصانيفه: الثَّمَرة البهيّة في أسماء الصّحابة البدريّة، حاشيةٌ على شرح الأشموني، حاشيةٌ على الجامع الصَّغير للسُّيوطي. انظر: تاج العروس (448/34)، النُّور الأبهر في طَبَقَات عُلَماء الأزهر (113)، الأعلام للزركلي (134/6).

(٥) حاشية الحَفْني على السراج المنير شرح الجامع الصّغير (378/2).

وروى مسلمٌ والترمذيُّ وابنُ ماجه عن أبي هريرةَ مرفوعًا -:«مَنْ سَلَكَ طَرِيْقًا يَلْتَمِسُ فِيْهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيْقًا إِلَى الْجَنَّةِ»[1].

ورواه أبو داودَ والترمذيُّ وابنُ ماجه مِن حديث أبي الدّرداء[2].

وقال مالكٌ في «الموطَّأ» -:"بلغني أنَّ لُقْمانَ الحكيم [3] قال لابنه : يا بُنَيَّ ، جالِسِ العلماءَ وزاحِمْهم برُكْبَتَيْكَ، فإنّ الله يُحْيِي القُلُوبَ بنور الحِكْمة ، كما يُحْيِي الأرضَ الميتةَ بوابلِ السّماء"[4].

---

(١) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الذِّكر والدُّعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذِّكر برقم (2699)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: العِلْم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: فضل طَلَبِ العِلْم برقم (2646)، وابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب:، باب: فضل العُلَماء والحثّ على طَلَبِ العِلْم برقم (225)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، باب: ما جاء في طَلَبِ العِلْم وتعليمه برقم (26117).

(٢) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: العِلْم، باب: الحثّ على طَلَب العِلْم برقم (3641)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: العِلْم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في فضل الفِقْه على العبادة برقم (2682)، وابنُ ماجه في سُنَنه، باب: فضل العُلَماء والحثّ على طَلَب العِلْم برقم (223)، والدّارميُّ في سُنَنه، باب: فضل العِلْم والعالِم برقم (342). والحديث صحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن ابن ماجه.

(٣) لقمان بن عنقاء (ويقال: ثاران) بن سدون : حكيمٌ صالح نَطَقَ القرآنُ بحكمته، ولم يكن نبيًّا على الصّحيح، يقال: إنه كان موجودًا في عهد داود ـ عليه السَّلام ـ، وكان عبدًا نوبيًّا لرجلٍ من بني إسرائيل فأعتَقَهُ، قال وهبُ بنُ منبِّه -:" قرأتُ مِن حِكمَتِهِ نحوًا مِن عَشَرَة آلاف باب ، لم يَسْمَعِ الناسُ كلامًا أحسنَ منه، ثمّ نظرتُ فرأيتُ الناسَ قد أدخلوه في كلامهم ". انظر: المعارف (55)، البداية والنِّهاية (123/2)، تفسير ابن كثير (444/3)، الدُّرّ المنثور (509/6).

(٤) أخرجه مالكٌ في الموطأ، كتاب: العِلْم، باب: ما جاء في طَلَبِ العِلْم برقم (1821)، وابنُ المبارك في الزُّهد (1387)، والإمامُ أحمدُ في الزُّهْد (107)، والبيهقيُّ في المدخل إلى السُّنَن الكبرى ، باب: مذاكرة العِلْم والجلوس مع أهله برقم (445)، وابنُ عبد البرِّ في جامع بيان العلم وفضله (106/1).

قلتُ: اختُلِفَ في اسمِ ابنِ لُقْمان[١] هذا على أربعةِ أقوال، نظمتُها بقولي:

سَليلُ لُقْمانَ الحكيمِ أنعمُ وقيل: أشكمُ ، وقيل : مِشْكمُ

وقيل: بل سُماتُهُ بَار انُ ذَكَرَها جميعًا الإتقانُ [٢]

وأخرجَ ابنُ أبي عاصم والطبرانيُّ بسندٍ حَسَنٍ عن معاويةَ مرفوعًا -:"يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تَعَلَّمُوْا، إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ ،وَالْفِقْهَ بِالتَّفَقُّهِ، وَمَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِيْ الدِّيْنِ"[٣].

قال الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» ما نصُّه -:"وروى البزَّارُ نحوَه مِن حديث ابن مسعود موقوفًا، ورواه أبو نُعَيم الأصبهانيُّ مرفوعًا.

والمعنى: ليس العِلْمُ المعتبر إلّا العِلْمَ المأخوذَ مِن الأنبياء ووَرَثَتِهم على سبيل التعلُّم .

---

(١) انظر: تفسير السَّمْعاني (230/4)، الكشّاف (500/3)، تفسير البيضاوي (347/4)، فتح الباري (466/6)، روح المعاني (84/21)، عمدة القاري (19/16).

(٢) الأبيات من بحر الرّجز.

تنبيه:

الذي في الإتقان للسُّيوطي (391/2) ما يلي -:"اسمُهُ باران بالموحَّدة، وقيل: داران، وقيل: أنعم، وقيل: مشكم". فلم يَذْكُرْ أشكم، مع أنّ هذه الأسماءَ وغيرَها موجودةٌ في مصادرَ أخرى غير الإتقان. والله أعلم.

(٣) أخرجه الطبرانيُّ في المعجم الكبير برقم (929)، وفي مسند الشّاميِّين برقم (758)، والبيهقيُّ في المدخل إلى السُّنَن الكبرى ، باب: فضل العِلْم برقم (352)، والخطيبُ البغداديُّ في الفقيه والمتفقِّه (79/1).

والحديث اختَلَفَ فيه العُلَماءُ ما بين محسِّن ومضعِّف، فقد ضعّفَهُ العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار (850/2)، وحسّنه الحافظُ ابن حجر في فتح الباري (161/1) والألبانيُّ في صحيح الترغيب والترهيب برقم (67).

وأخرج أبو يعلى حديثَ معاويةَ مِن وجهٍ آخرَ ضعيفٍ ، وزاد في آخره: "وَمَنْ لَمْ يَتَفَقَّهْ فِيْ الدِّيْنِ لَمْ يُبَالِ اللهُ بِهِ".

والمعنى صحيح؛ لأنّ مَن لم يَعْرِفْ أُمورَ دِينه لا يكون فقيهًا ولا طالبَ فقه ، فيَصِحُّ أن يوصَفَ بأنه ما أُريد به الخير ، وفي ذلك بيانٌ ظاهرٌ لفضل العلماء على سائر الناس ، ولفضل التفقُّهِ في الدِّين على سائر العلوم" انتهى كلامُه بلفظه[١].

قلتُ: حديثُ (مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِيْ الدِّيْنِ) رواه البخاريُّ في صحيحه في غير موضع مسندًا ومعلَّقًا على صيغة الجزم[٢] فهو في حُكْم المُسْنَد، وأخرجَهُ غيرُه[٣].

قلتُ: ذَكَرَ ابنُ فَرْحُون[٤] في «الدِّيباج» في ترجمة عبد الرحمن بن بشير[١] عن أبي محمّد بن عَتَّابٍ أنه قال -:" سمعتُ أبي[٢] ـ رحمه الله ـ يحكي مرارًا أنه كان يرى ابنَ بشير في المنام بعد موته في هيئتِهِ التي كنتُ أعهَدُهُ فيها ، فكنتُ أُسَلِّمُ عليه ـ وكنتُ أدري أنه ميت ـ وأسأَلُهُ عن حاله وعمَّا صار إليه؟ فكان يقول: إلى خيرٍ ويُسْرٍ بعد شِدّة.

---

(١) فتح الباري (161/1– 165) باختصارٍ كثير.

(٢) انظر: صحيح البخاري (37/1 و 39) و (1134/3) و (2667/6).

(٣) الحديث مخرَّجٌ في كثيرٍ من مصادر السُّنة عن معاويةَ وغيرِه. انظر: صحيح مسلم (718/2)، سُنَن الترمذي (28/5)، سُنَن ابن ماجه (80/1)، موطأ مالك (900/2)، مصنَّف عبد الرزاق (403/11)، مصنَّف ابن أبي شيبة (240/6)، مسند أحمد بن حنبل (306/1)، مسند عَبْدِ بن حُمَيد (157)، سُنَن الدّارمي (85/1)، صحيح ابن حِبَّان (291/1)، المعجم الأوسط للطبرانيّ (117/2)، الأحاديث المختارة للمقدسي (408/10).

(٤) إبراهيم بن علي ابن فرحون اليَعْمَرِيُّ المغربِيُّ ثمّ المدنيّ: برهان الدِّين، فقيهٌ مالكيٌّ بحّاث، مولدُهُ في المدينة بعد سنة 730هـ وفيها تفقّه وصنَّف، يرجع نسبُهُ إلى (يعمر بن مالك) مِن عدنان، تولّى القضاء بالمدينة سنة 793 هـ، ثمّ أُصيب بالفالج في شقِّه الأيسر فمات بسببه سنة 799هـ عن نحو سبعين عامًا، له: الدِّيباج المُذَهَّب، تبصرة الحُكَّام، دُرّة الغوَّاص. انظر: الدُّرر الكامنة (52/1)، التُّحفة اللَّطيفة (81/1)، شذرات الذَّهب (357/6)، الأعلام للزركلي (52/1).

فكنتُ أقول له: وما تَذْكُرُ مِن فضلِ العِلْم؟

فكان يقول لي: ليس هذا العِلْمُ ـ يشير إلى عِلْمِ الرّأي ـ، ويُشير إلى أنّ الذي انتَفَعَ به مِن ذلك ما كـان عنـدَهُ مِن عِلْـمِ كتاب الله جـلَّ ثناؤه، وحـديثِ رسـولِ الله صلّى الله عليه وسلّم"[٣] انتهى

قال في «النِّهاية» -:"الفِقْهُ في الأصل: الفهم، واشتقاقُهُ مِن الشَّقِّ والفتح.

يقال: فَقِهَ الرَّجُلُ ـ بالكسر ـ يَفْقَهُ فِقْهًا، إذا فَهِم وعَلِم.

وفَقُهَ بالضّمِّ يَفْقَهُ إذا صار عالِـمًا، وقد جعله العُرْفُ [ل 225] خاصًّا بعلم الشريعة، ثُمّ بعِلْم الفروع"[٤].

---

(١) كذا في الأصل وفي الدّيباج المُذَهَّب، وفي تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء والوافي بالوفيّات: (بِشْر) بدون ياء.

الترجمة:

عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد القُرْطبيُّ : أبو المطرف، قاضي الجماعة المعروف بـ(ابن الحَصَّار)، كان مِن أهل العلم والتفنُّن والذّكاء، قال عنه ابنُ حزم -:"ما لقيتُ أشدَّ إنصافاً في المناظرة منه، ولقد كان مِن أعلمِ مَن لقيتُ بمذهب مالكٍ مع قوّتِهِ في عِلْم اللُّغة والنَّحوِ ودِقَّةِ فهمه "، وكان لا يفتح على نفسه بابَ روايةٍ ولا مُدارَسَة، وَلِيَ القضاءَ فسار بأحسنَ سِيرة، ولم يأت بعده قاضٍ مثله، توفِّيَ سنة304هـ. انظر: تاريخ الإسلام (82/29)، سير أعلام النبلاء (473/17)، الوافي بالوفيّات (62/18)، شذرات الذهب (223/3).

(٢) محمد بن عَتّاب بن محسن الجذاميُّ مولاهم، أبو عبد الله، مفتي قرطبة وعالِمُها، مولده سنة 383هـ قال ابنُ بشكوال -:"كان فقيهًا عالِمًا عاملًا ورعًا عاقلًا بصيرًا بالحديث وطُرُقِه، صليبًا في الحقّ، منقبضًا عن السُّلطان وأسبابه، وهو آخرُ الشُّيوخ الجِلّة الأكابر بالأندلس في علوِّ الإسناد وسعة الرِّواية "، توفِّيَ سنة 520هـ. انظر: تاريخ الإسلام (74/31)، سير أعلام النبلاء (514/19).

(٣) تاريخ الإسلام (83/29)، الوافي بالوفيّات (63/18)، الديباج المُذَهَّب (149).

(٤) النِّهاية في غريب الأثر (465/3).

وفي الحاشية التي بهامش تاريخ دمشق لابنِ عساكرَ ـ بعد نقل كلام «النِّهاية» هذا ـ ما نصُّه -:"ولا يناسب هنا إلّا المعنى اللُّغَويّ ليتناولَ فهْمَ كلِّ علم مِن علوم الدِّين.

قال الحسنُ البصريُّ: الفقيهُ هو الزّاهد في الدُّنيا، الرّاغبُ في الآخرة، البصيرُ بأمْرِ دِينِهِ، المُدَاوِمِ على عِبادةِ ربِّه.

وقال ابنُ الأنباري[١]: قولُهم: (رجلٌ فقيه) معناه: عالم" انتهى[٢]

فيشمَلُ الفقهُ عِلْمَ التوحيدِ والتفسيرِ والحديثِ والفروعِ وكلِّ عِلْمٍ مطلقًا، ولمّا كان معناه عامًّا شاملًا لكلِّ عِلْمٍ خصَّصَهُ بالعُلُوم الشّرعيّة بقوله (فِيْ الدِّيْنِ)، فتخصيصُ الفقه بعِلْمِ الفُرُوع اصطلاحٌ للمتأخِّرين، فلا يجوز قَصْرُ الحديث عليه. انتهى

وروى ابنُ ماجَه وابنُ عبد البرّ في «جامعه» عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم -:«طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيْضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» انتهى[٣]

---

(١) محمد بن القاسم بن محمد بن الأَنْبَارِي: أبو بكر، أحدُ كبار العُلَماء والمصنِّفين، مولدُهُ سنة 271هـ، اشتهر بتبحُّره في علوم اللُّغة حتى قيل عنه بأنه كان يحفظ ثلاثمائة ألفِ شاهدٍ في القرآن، وصَفَهُ الخطيبُ بأنه "كان صدوقًا فاضلًا ديِّنًا مِن أهل السُّنة"، توفِّيَ سنة 328هـ، من مصنّفاته: الوقف والابتداء، كتاب المشكل، كتاب الزّاهر. انظر: تاريخ بغداد (181/3)، سير أعلام النبلاء (274/15)، العِبَر في خبر من غبر (220/2)، البداية والنِّهاية (196/11).

(٢) انظر: التاريخ الكبير لابن عساكر [تاريخ مدينة دمشق] (56/1)، الفقيه والمتفقِّه (190/1)، البحر المحيط في أصول الفقه (16/1)، عمدة القاري (50/2).

(٣) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه، باب: فضل العُلَماء والحثّ على طَلَبِ العِلْم برقم (224)، وأبو يعلى في مسنده برقم (2837)، وأبو نُعَيم في حِلْية الأولياء (323/8)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (9)، والشّهابُ في مسنده، باب: طَلَب العِلْمِ فريضةٌ على كلِّ مسلم برقم (173)، وابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (7/1).

وسُئِلَ عنه النّوويُّ فقال: إنه ضعيفٌ سَنَدًا، صحيحٌ معنىً[١].

وحسَّنَهُ الحافظُ جمال الدِّين أبو الحَجّاج يوسفُ بنُ عبد الرّحمن الـمِزِّيُّ المتوفَّى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة رحمه الله تعالى[٢].

قال السُّيوطيُّ: وهو كما قال، فإني رأيتُ له نحو خمسين طريقًا[٣].

قال الثّوريُّ: المرادُ مِن العِلْمِ الذي لا يُعْذَرُ العبدُ في الجهل به.

قال البيضاويُّ [٤]: كمعرفة الصّانع والعلمِ بوحدانيَّته ، ونبوَّةِ رسولِه عليه الصّلاةُ والسّلام، وكيفيّةِ الصّلاة والزَّكاة والصَّوم والحجِّ، فإنّ تَعَلُّمَ ذلك فرضُ عَين.

وسُئِلَ ابنُ المبارك عن تفسيره؟

والحديث حكم بوضعه ابنُ حِبّان وابنُ الجوزيّ ـ كما في فيض القدير (542/1) ـ، وضعَّفَهُ الإمامُ أحمد والبيهقيُّ ـ كما في العُجَالة في الأحاديث المسلسلة (107) ـ، وابنُ القطّان الفاسي في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (652/5)، والهيثميُّ في مجمع الزّوائد (119/1)، والبوصيريُّ في مصباح الزجاجة (30/1)، والسخاويُّ ـ كما في فيض القدير (542/1) ـ، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في صحيح سُنَن ابن ماجه برقم (220).

(١) انظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (322/1).

(٢) انظر: تدريب الراوي (149/1) و (174/2)، التذكرة في الأحاديث المشتهرة (43)، اليواقيت والدرر للمناوي (277/1)، كشف الخفاء (57/2)، نظم المتناثر (35).

(٣) نظم المتناثر (37).

(٤) عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي: ناصر الدِّين، عالِمُ أذربيجان وشيخُ تلك النّاحية القاضي المفسِّر النّظّار، مولدُهُ في المدينة البيضاء (وهي مدينة بفارس قريبةٌ من شيراز) وإليها يُنسب، وَلِيَ قضاء شيراز مدَّةً ثمّ صُرِفَ عنه فرَحَلَ إلى تبريز واستقرّ فيها حتى موته سنة 685هـ، له: أنوار التنزيل، طوالع الأنوار، منهاج الوصول. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (157/8)، طبقات الشافعية (172/2)، بغية الوعاة (50/2)، شذرات الذهب (392/5).

فقال: ليس هو الذي يظنُّون ، إنما هو أن يقع الرّجُلُ في شيء مِن أُمُور دِينه فيس أَلَ عنه حتى يَعْلَمَه.

وسُئِلَ عنه الفُضَيلُ بنُ عِياض فقال : كلُّ عَمَلٍ كان عليك فرضًا فطَلَبُ عِلْمِهِ عليك فَرْضٌ، وما لم يكن العَمَلُ به عليك فَرْضًا فليس طَلَبُ عِلْمِه عليك بواجب.

وقيل لمالك بن أنس: ما تقول في طَلَبِ العِلْم؟

قال: حسنٌ جميل، ولكن انظر الذي يَلْزَمُكَ مِن حين تصبح إلى حين تمسي فالْزَمْهُ.

انظر: حاشية السِّنديِّ على سُنَن ابن ماجه [١]، والجزءَ الخامس من «معالم السُّنن» للخطَّابيِّ[٢]، وترجمةَ مالكٍ في «الحِلْية» لأبي نُعَيم[٣].

وقال العِراقيُّ -: "وقد صحَّح بعضُ الأئمّة بعضَ طُرُقِه كما بيَّنْتُهُ في تخريج أحاديث الإحياء"[٤].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: [ل 126]-:«إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُوْ لَهُ» رواه مسلم[٥].

---

(١) انظر: كلام الثوريِّ وابنِ المبارك والبيضاويِّ في حاشية السِّنْدي على سُنَن ابن ماجه (146/1و147).

(٢) معالم السُّنَن (252/5).

(٣) حلية الأولياء (319/6)، المدخل إلى السُّنَن الكبرى (242)، سير أعلام النبلاء (97/8).

(٤) المقاصد الحسنة (442)، كشف الخفاء (56/2)، مرقاة المفاتيح (435/1)، نظم المتناثر (36).

(٥) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الوصيّة، باب: ما يَلْحَقُ الإنسانَ من الثّواب بعد وفاته برقم (1631).

وأخرج الشّيخانِ وأبو داودَ والنسائيُّ عن سَهْلِ بنِ سعد رضي الله عنه أنَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قال لعليٍّ كرّم الله وجهَهُ ـ يومَ خيبر حين أعطاه الراية ـ-: «لَأَنْ يَهْدِيْ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»[١].

وقال عليه الصّلاة والسّلام -:«خِصْلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِيْ مُنَافِقٍ : حُسْنُ سَمْتٍ ، وَفِقْهٌ فِيْ الدِّيْنِ» رواه الترمذيُّ[٢].

وقال: «تَكُونُ فِتَنٌ يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، إِلَّا مَنْ أَحْيَاهُ اللهُ بِالْعِلْمِ» رواه ابن ماجه[٣].

وقال: «لِكُلِّ شَيءٍ عِمَادٌ، وَعِمَادُ هَذَا الدِّيْنِ الْفِقْهُ» رواه الطّبرانيُّ[٤].

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب:الجهاد والسِّيَر، باب: دُعاء النبيِّ صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام والنبوَّة وأن لا يتخِذَ بعضُهم بعضًا أربابًا من دون الله برقم (2783)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة رضي الله عنهم، باب: من فضائل عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (2406)، وأبو داود في سُنَنه، كتاب: العلم، باب: فضل نَشْرِ العلم برقم (3661)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: الخصائص، باب: ذِكْر منزلة علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الله عز وجل برقم (8403).

(٢) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب:، باب: برقم (2684)، والحديث صحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذي.

(٣) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه من حديث أبي أُمامةَ رضي الله عنه، كتاب:الفِتَن، باب: ما يكون من الفِتَن برقم (3954)، والرُّويانيُّ في مسنده برقم (1202)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير (7910).

والحديث ضعَّف إسنادَه البوصيريُّ في مصباح الزُّجاجة (170/4)، والألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (173/8) وفي ضعيف سُنَن ابن ماجه.

(٤) أخرجه الطبرانيُّ في معجمه الأوسط من حديث أبي هريرة رضي الله عنه برقم (6166)، والدّارقطنيُّ في سُنَنه، كتاب: البيوع برقم (294)، والشِّهاب في مسنده برقم (206).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (121/1) -:"رواه الطبرانيُّ في الأوسط ، وفيه يزيدُ بنُ عِياض وهو كذَّاب"، وحكم عليه الألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (449/9) بالوضع.

وفي «النَّشْر» لابنِ الجَزَرِيِّ أنّ الحسنَ البصريَّ قال-:"كلُّ عِزٍّ لم يُوَطَّد بعِلْم فإلى ذُلٍّ يؤول"[١].

وعزاه صاحبُ «كشف الظُّنُون»[٢] للأحنف بن قيس التميميِّ[٣].

قلتُ: فلعلَّ الحسَنَ أَخَذَهُ عنه فقد أكثرَ الرِّوايةَ عنه.

قلتُ: ومما يؤيِّدُ كونَهُ مِن كلام الأحنف عزوُ بعضِهم له هذا البيت:

كـلُّ عِـزٍّ إنْ لـم يُـوَطَّـدْ بعِـلْمٍ فـإلى الـذُّلِّ ذاتَ يـومٍ يَصـيرُ[٤]

---

(١) النشر في القراءات العشر (134/1).

(٢) مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي: مؤرِّخٌ بحَّاثة مستعرب، مولدُهُ بالقسطنطينية سنة 1017هـ، يُعرَف بـ(بالحاج خليفة) وهو تركيُّ الأصل، تولى أعمالًا كتابيّةً في الجيش العثماني، وذهب مع أبيه (وكان مِن رِجال الجند) إلى بغداد سنة 1033 هـ، ثمّ تنقّل في البلاد حتى صَحِبَ واليَ حلب محمد باشا إلى مكَّةَ فحجَّ وزار خزائنَ الكُتُب الكبرى، ثمّ عاد الآستانة، وانقطع في سنواته الأخيرة إلى تدريس العُلُوم، توفِّي بالقسطنطينية سنة 1067هـ، له: كشف الظُّنُون، تحفة الكبار، تقويم التواريخ. انظر: الأعلام للزركلي (236/7)، معجم المؤلفين (262/12).

(٣) انظر: إحياء علوم الدِّين (8/1)، الكشّاف (492/4)، نشر طيِّ التعريف في فضل حمَلَةِ العِلْم الشّريف (162)، كشف الظُّنُون (19/1)، روح المعاني (29/28).

الترجمة:

الأحنف (واسمُه: الضّحاك على المشهور) بن قيس بن معاوية التميمي البصريُّ: أبو بحر، سيّد تميم وأحدُ العُظَمَاء الدُّهاة الفُصَحاء الشُّجعان الفاتحين، يُضْرَب به المثل في الحِلْم، أدرك النبيَّ صلى الله عليه وسلم ولم يره، ووفد على عُمَرَ في خلافته، شَهِدَ الفُتوحَ في خراسان واعتزل الفتنةَ يوم الجمل، ثم شهد صفِّين مع علي، توفِّي بالكوفة سنة 72هـ. انظر: المنتظم (93/6)، تاريخ مدينة دمشق (298/24)، تهذيب التهذيب (167/1)، الإصابة في تمييز الصّحابة (187/1).

(٤) البيت من بحر الخفيف، ولا يُعرف قائله.

وقولي: (ولا يَحِلُّ له إجماعُ الاَثبـاتِ) معناه: أنّ قولَ الأخضري :(ولا يَحِلُّ له أن يفعَلَ فِعْلًا حتى يَعْلَمَ حُكْمَ الله فيه)[١]، وإن كان لسانَ الأخضريِّ فإنَّ المسلمين مجمعون عليه ، لا نعلم أحدًا منهم خالَفَ في ذلك. انتهى

قال شارحُ الأَخْضَرِيِّ الفقيهُ أبو محمد عبد اللّطيف المرداسيُّ المتوفَّى سنة ثمانين وتسعمائة ـ رحمه الله تعالى ـ ما نصُّه -:"يَعني: أنه لا يَحِلُّ للمكلَّفِ أن يفعلَ فِعْلًا مِن العِبادات أو مِن المعاملات إلّا بعد أن يَعْلَمَ حُكْمَ الله في ذلك.

وإنما قال (فِعْلًا) ولم يقل (قولًا)؛ لأنّ للفعل جوارحَ كثيرةً ، بخلافِ القول فإنه ليس له إلّا جارحة واحدة وهي اللِّسان، عَصَمَنا الله مِن شَرِّهِ"[٢].كلامُه بلفظه.

وقال ميّارةُ[٣] في شرح قول ابن عاشر[٤]:

م الحـمـدُ لل ـه ال ـذي عَلَّ ـمَـنا مِـنَ العُ ـلُومِ م ـا بِـهِ كَ ـلَّفَـنا[٥]

ا

(١) مختصر عبد الرحمن الأخضري في العبادات على مذهب الإمام مالك (4).

(٢) عمدة البيان في معرفة فروض العيان (38) باختصارٍ يسير.

(٣) محمد بن أحمد بن محمد الفاسي: أبو عبد الله، فقيهٌ مالكيٌّ من أهل فاس، يُعرَف بـ(ميّارة)، مولدُهُ سنة 999 هـ، توفي سنة 1072هـ من تصانيفه: الإتقان والأحكام، الدُّر الثمين، تنبيه المغتربين على حُرْمَة التفرقة بين المسلمين. انظر: شجرة النور الزّكيّة (309/1)، هدية العارفين (290/6)، الأعلام للزركلي (11/6)، معجم المؤلفين (14/9).

(٤) عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاريُّ الفاسي: أبو مالك، فقيهٌ مالكيٌّ مشارك جيِّد النَّظْم، مولدُهُ سنة 990هـ وأصلُه من الأندلس، توفِّي بفاس سنة 1040هـ، من تصانيفه: المرشد المعين، تنبيه الخِلّان، فتح المنان. انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (111/6)، شجرة النور الزّكية (299/1)، الأعلام للزركلي (175/4)، معجم المؤلفين (205/6).

(٥) المرشد المُعِين على الضَّروريِّ من عُلُوم الدِّين (2).

نصُّه-:"يجب على المكلَّف تَعَلُّمُ حُكْمِ ما يريد أن يفعَلَهُ ؛ للإجماع على أنه لا يجوز لأحدٍ أن يُقْدِمَ على أمرٍ حتى يعْلَمَ حُكْمَ الله فيه" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال زرُّوق[٢] في «قواعد التصوُّف» ما نصُّه -:"لا يجوز لأحدٍ أن يُقْدِمَ على أمرٍ حتى يَعْلَمَ حُكْمَ الله فيه.

قال الشّافعيُّ : إجماعًا ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «الْعِلْمُ إ مَامُ العَمَلِ ، وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ»[٣]، فَلَزِمَ كلُّ أحدٍ تَعَلُّم عِلْمَ حالِه حسب وسع ه بوجهٍ إجماليٍّ يبرأُ به مِن الجهل بأصلِ حُكْمِه، إذ لا يلزمُهُ تتَّبُعُ مسائلِه بل عند النازلة والحالة ما يتعلَّق بها "[٤] انتهى المرادُ من كلامِه بلفظه.

قلتُ: ومستندُ الإجماع في ذلك الآيةُ والحديثُ المذكوران في الأبيات قبلُ ، والله الموفق.[ل 227]

وقال تقيُّ الدِّين عليُّ بنُ عبدِ الكافي السُّبْكيُّ الكبيرُ الشّافعيُّ [٥] في الجزء الثاني مِن «فتاويه» ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا ﴾ [النمل: ١٥] ـ ما نصُّه –

---

(١) الدرّ الثَّمين والمورد المَعِين (8/1).

(**٢**) أحمد بن أحمد بن محمد البُرْنُسي (بضم الباء والنون، نسبةً إلى قبيلة البرانس المغربية) الفاسي: أبو العباس، فقيهٌ مالكيٌّ متصوِّف، يُعرف بـ(زرُّوق)، مولدُهُ سنة 846 هـ، توفِّي والداه في أسبوعِهِ الأوّل فكفلتْهُ جدَّتُه واعتَنَتْ به، غَلَبَ عليه التصوُّفُ فتجرَّدَ وساح، توفِّي في تكرين (من أعمال طرابلس الغَرْب) سنة 899 هـ، له: النّصيحة الكافية، قواعد التصوُّف، شرح مختصر خليل. انظر: نيل الابتهاج (130)، شجرة النور الزّكية (267/1)، الأعلام للزركلي (91/1)، المطرب بمشاهير أولياء المغرب (147)، ذكريات مشاهير رجال المغرب (541/1).

(٣) سبق تخريجه (ص293).

(٤) قواعد التصوُّف (114).

(**٥**) علي بن عبد الكافي بن علي الأنصاري السُّبكي: تقيُّ الدِّين أبو الحسن، أحَدُ كبار فقهاء الشّافعيّة وحُفّاظِهم، يُعرَف بـ(السُّبكي الكبير) تمييزًا له عن ابنه التاج، مولدُهُ في سُبْك (من أعمال المنوفية بمصر)

:"الوجه الثاني: تعظيمُ مرتبةِ العِلْم وشَرَفِه ، فإنّ الله آتى داودَ وسُلَيمانَ عليهما الصَّلاة والسَّلامُ مِن نِعَمِ الدّنيا والآخرةِ ما لا ينحصر ، ولم يَذْكُرْ مِن ذلك في صَدْر هذه الآية إلّا العِلْم ؛ ليبيِّنَ أنه الأصلُ في النِّعَم كلِّها، فلقد كان داودُ مِن أَعْبَدِ البَشَر كما صحَّ في الصّحيحين أنّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قال -:«أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى الله صَلَاةُ دَاودَ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى الله صِيَامُ دَاوُدَ ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُوْمُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُوْمُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى»[1]، وذلك مِن آثار عِلْمِه.

وجَمَعَ اللهُ له ولابنه سليمانَ عليهما السّلامُ ما لم يجمَعْهُ لأحدٍ ، وجَعَلَ العِلْمَ أصلًا لذلك كلِّهِ، وأشارا هما أيضًا إلى هذا المعنى بقولهما ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النمل: ١٥] بالواو دون الفاء ؛ لأنه لو أتى بها كان بمنزِلة فشَكَر ، أو يكون الشُّكْرُ حينئذٍ هو قولَهما ذلك لا غير، فعَدَلَ إلى الواو ليشير إلى الجَمْع في الإيتاء لهمابين العِلْمِ وقولِهماذلك المحقِّقِ لمقصودِ العِلْم مِنِ القيام بوظائف العِبادة وكلِّ خِصلةٍ حميدة ، فلذلك يؤخَذُ مِن ذلك مسائلُ ذَكَرَ العلماءُ منها أنّ فَضْلَ العِلْم أفضلُ مِن فَضْل العِبادة.

ومنها: أنّ العلماءَ أفضلُ مِن المجاهدين ، ولهذا مِ دادُ العلماء أفضلُ مِن دَمِ الشُّهداء ، وأعظمُ ما عند المجاهد دَمُهُ ، وأهونُ ما عند العالمِ مِ دادُهُ، فما ظنُّكَ بأشرف ما عند العالـِم مِن

سنة 683هـ، وَلِيَ قضاء دمشق بعفَّة وصِيانة، ولمـّا اعتلَّ عاد إلى القاهرة وتوفِّي فيها سنة 756هـ، له: السّيف المسلول، شفاء السَّقام، الدُّر النظيم. انظر: معجم الذهبي (116)، الوافي بالوفيّات (166/21)، طبقات الشافعية الكبرى (139/10)، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبة (37/3).

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ـ واللَّفْظُ له، بدون زيادةِ "وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى" ـ، أبواب: التهجُّد، باب: مَن نام عند السَّحَر برقم (1079)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الصِّيام، باب: النهي عن صوم الدَّهر لمن تضرَّرَ به أو فوَّتَ به حقًّا أو لم يُفْطِرِ العيدين والتشريق، وبيان تفضيل صومِ يومٍ وإفطارِ يومٍ برقم (1159).

وأمّا الزِّيادة المشار إليها فقد وردت في البخاريِّ في ألفاظ أخرى برقم (1876).

المعارف والتفكُّر في آلاء الله تعالى وفي تحقيق الحقِّ وبيانِ الأحكام وهدايةِ الخَلْق ؟! ولذلك جُعِلُوا وَرَثَةَ الأنبياء"[١] المراد مِن كلام السُّبكيِّ بلفظه.

وفي «النِّقاية» للسُّيوطيِّ ما نصُّه -:"قال الشّافعيُّ رضي الله عنه : (العِلْمُ أفضلُ مِن صلاة النافلة)؛ لأنه فرضُ عينٍ أو كفايةٍ ، والفرضُ أفضلُ مِن النَّفْل ، وقد قال صلّى الله عليه وسلّم: «فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِيْ عَلَى أَدْنَاكُمْ»[٢].[ل 228]

وقال-: «فَقِيْهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ» رواهما الترمذيُّ وغيرُه[٣].

وقال-: «فَضْلُ الْعِلْمِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنْ فَضْلِ الْعِبَادَةِ» رواه الحاكم[٤]" انتهى كلامُ السُّيوطيِّ بلفظه[١].

---

(١) فتاوى السُّبْكي (73/1).

(٢) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث أبي أمامة الباهليِّ رضي الله عنه، كتاب: العِلْم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في فضل الفقه على العِبَادة برقم (2685)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (7911)، وتمام في فوائده برقم(43).

والحديث صحَّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذي.

(٣) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث ابن عباس رضي الله عنه، كتاب: العِلْم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في فضل الفقه على العِبَادة برقم (2681)، وابنُ ماجه في سُنَنه ـ واللّفظ له ـ، باب: فضل العُلَماء والحثّ على طَلَبِ العِلْم برقم (222)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (11099) وفي مسند الشاميين برقم (1109).

والحديث قال عنه الترمذيُّ -:"حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه"، وحكم عليه الألبانيُّ بالوضع في ضعيف سُنَن ابن ماجه وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (8418)، وبأنه ضعيفٌ جدًّا في ضعيف الترغيب والترهيب برقم (66).

(٤) أخرجه الحاكمُ في مستدركه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، كتاب: العِلْم برقم (314)، والمقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (1068)، والبزّارُ في مسنده من حديث حذيفةَ رضي الله عنه برقم (2969)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (212/2)، والفَسَوِيُّ في المعرفة والتاريخ (50/2) من

وفي «الحِلْية» لأبي نُعَيم أنّ الزُّهْرِيَّ قال-:"ما عُبِدَ اللهُ بشيءٍ أفضلَ مِن العِلْم[٢].

وأنّ الثّوريَّ قال: ليس عَمَلٌ بعد الفرائض أفضلَ مِن طَلَب العِلْم [٣].

وقال السَّخَاويُّ[٤] في شرحه «ألفيَّة العراقيِّ في المصطلح» ما نصُّه -:"روى أبو الفضل السُّلَيمانيُّ في كتاب «الحثّ على طَلَبِ الحديث» مِن طريق عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزميِّ قال: سألتُ أحمدَ، قلتُ: إنا نطلُبُ الحديثَ ولسنا نعمَلُ به.

قال: وأيُّ عَمَلٍ أفضلُ مِن طلب العلم؟!

وكذا رَوَى أنه قيل لبعضهم: إلى متى تكتُبُ الحديثَ؟ أفلا تعمل؟!

فقال: والكِتابةُ مِن العَمَل" انتهى كلامُه بلفظه[٥].

حديث مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير رضي الله عنه، والحديث صحَّحه الألبانيُّ في صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (7663).

تنبيه:

لفظ الحديث في مصادر السُّنة هو -:"فَضْلُ الْعِلْمِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ فَضْلِ العِبَادَةِ".

(١) إتمام الدِّراية لقُرّاء النِّقاية (179). وانظر كلام الإمام الشّافعيِّ مسندًا في: حلية الأولياء (119/9)، المدخل إلى السُّنَن الكبرى (310)، شرف أصحاب الحديث (113)، المجالس الخمسة للسِّلَفي (68).

(٢) حلية الأولياء (365/3)، صفة الصَّفوة (138/2)، تاريخ الإسلام (240/8)، تذكرة الحفاظ (112/1).

(٣) مسند ابن الجعد (284)، سُنَن الدارمي (107/1)، المحدِّث الفاصل (182)، حلية الأولياء (363/6).

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن محمد السَّخَاويُّ: شمس الدِّين، محدِّث مؤرِّخٌ شافعيُّ المذهب، مولدُهُ في القاهرة سنة 831هـ، وأصلُهُ مِن سَخَا (من قُرى مصر)، أخذ عن أزيدَ مِن أربعمائة نفس، وأَذِنَ له غيرُ واحد بالإفتاء والتدريس وكان أكثر انتفاعه وتأخرجه بالحافظ ابنِ حَجَر العسقلاني، توفِّي بالمدينة سنة 902هـ، له: الضَّوء اللامع، فتح المغيث، المقاصد الحسنة. انظر: شذرات الذهب (15/8)، البدر الطالع (184/2)، الأعلام للزركلي (194/6).

(٥) فتح المغيث (361/2).

وروى قَتادةُ عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير [١] أنه قال -:"فَضْلُ العِلْم أحبُّ إليَّ مِن فَضْل العِبادة"، كما في الجزء السابع من «طبقات ابن سعد»[٢].

قلتُ: وأمّا الاشتغالُ بالعَمَل عن كلِّ ما زاد على فرض العين مِن العِلْم ، والاشتغالُ بالزّائد على فَرْض العَين مِن العِلْم بعد أداء الواجب عن النوافل ، فقد اختلف العلماءُ أيُّهما أَولى؟ وإن كان الزُّهْريُّ والثّوريُّ والشافعيُّ والسُّبْكيُّ ـ كما رأيتَ ـ فضَّلُوا الأخيرَ.

فالأَولى ـ كما قال الحافظُ ابنُ حجر في الجزء الثالث عشر من «فتح الباري» ، والشَّوكانيُّ في الجزء الثاني من كتابه «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» ـ التفصيلُ، ونصُّ ما قالا -:"والإنصافُ أن يقال : كلّ ما زاد على ما هو في حقِّ المكلَّف فرضُ عين فالناس فيه على قسمين:

مَن وَجَدَ من نفسِهِ قوّةً على الفَهْم والتّحرير فتشاغلُهُ بذلك أَولى مِن إعراضه عنه وتشاغُلِهِ بالعِبادة لِمَا فيه مِن النَّفْع المتعدِّي.

ومَن وَجَدَ مِن نفسِه قُصُورًا فإقبالُهُ على العِبادة أَولى به ؛ لعُسْر اجتماع الأمرين ، فإنّ الأوّلَ لو تَرَكَ العِلْم لأوشَكَ أن يُضَيِّعَ بعضَ الأحكام بإعراضه ، والثاني لو أقبَلَ على العِلْم

---

(١) مُطَرِّفُ بن عبدِ الله بن الشِّخِّير الحرشيُّ العامريُّ البصريُّ: أبو عبد الله، زاهدٌ من كبار التابعين وعُبّادهم، مولدُهُ في عهد النبيِّ صلى الله عليه وسلم، كان ثقةً له فضلٌ وورعٌ وعقلٌ ودعوةٌ مجابةٌ، وله كلماتٌ مأثورةٌ في الحِكمة، توفِّي في البصرة سنة 87هـ. انظر: وفيات الأعيان (211/5)، تاريخ الإسلام (479/6)، البداية والنِّهاية (69/9)، الإصابة في تمييز الصّحابة (260/6).

(٢) الطبقات الكبرى (142/7)، المعرفة والتاريخ (50/2)، تفسير الطّبري (19/28)، تاريخ مدينة دمشق (306/58)، تهذيب الكمال (70/28)، سير أعلام النبلاء (189/4)، الآداب الشرعية (38/2).

وتَرَكَ العِبادةَ فـاتَهُ الأمران، لِعَدَم حُصُول الأوَّل له ، وإعراضِهِ عن الثاني "[١] انتهى كلامُهما بلفظِهما.

وقد كنتُ نظمتُ كلامَهما هذا فقلتُ:

في البَ دْءِ بالعِلْم أو العِبادَ ةْ مِن بَعْدِ فرْضِ العَين خُلْفُ السّادَ ةْ

قلتُ: وقد أنصَفَ دونَ مَينِ مَن جَعَلَ النّاسَ هنا قِسمَينِ

فصاحِبُ التّحريرِ ثمَّ الهِمّ ةْ يُقَدِّمُ العِلْمَ لِنَفْعِ الأُمَّ ةْ

وحِفْظِ بعضِ العِلْمِ مِن دُثُورِ إذ بالعُلُومِ طاعَةُ الشَّكُورِ

لأنهُ إنْ قَدَّمَ العِباد ةْ ذَهَبَ بعضُ العِلْمِ والإفادَ ةْ

ففي حديثِ الهاشميِّ (مَنْ دَعَا) وفيهِ (مَنْ سَنَّ)، وفيهِ (فَوَعَى) [ل 229]

وفاقِدُ الأمرينِ ، قال العُلَمَا : عِبادةً على ازديادٍ قَدَّم ا

لأنهُ لوْ رامَ بالإمعانِ زَيْدَ العُلُومِ فاتَهُ الأمرانِ

لكونِهِ اشتَغَلَ عنْ عِبادَ ةْ رَبٍّ، وزَيْ دُ العِلْمِ أيضًا آدَهْ

فانظُرْ له الفتحَ على البُخَاري تَظْفَرْ به والنَّيلَ للأوطارِ [٢]

وقال ابنُ القيِّم في الجـزء الأول من كتابه «مفـتاح دار السّعادة ومنشـور ولاية العـلم والإرادة» مـا نصُّه -:"روى الـترمـذيُّ عن أنسِ بن مـالك رضي الله عنه قـال: قال رسـولُ الله صلّى الله عـليه وسلّم: «مَـنْ خَرَجَ فِيْ طَـلَبِ الْعِـلْمِ فَهُ ـوَ فِيْ سَبِيْلِ الله ِ حَتَّى يَرِجِعَ»[١].

---

(١) فتح الباري (267/13)، نيل الأوطار (275/8).

(٢) الأبيات من بحر الرّجز.

وإنما جَعَلَ طَلَبَ العِلْم مِن سبيل الله لأنّ به قَوَامَ الإسلام كالجهاد ، فقوامُ الدِّين بهما ، ولهذا كان الجهادُ نوعين:

جِهادٍ باليد والسِّنان، وهذا المشارِكُ فيه كثير.

والثاني: الجِهادُ بالحُجّة والبَيان، وهذا جهاد الخاصّة مِن اتباع الرُّسُل، وهو جهاد الأئمَّة، وهو أفضلُ الجهادين ؛ لِعِظَمِ منفعتِهِ وشِدَّةِ مئونته وكثرة أعدائه ، قال تعالى في سورة الفُرقان وهي مكية ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ﴿٥١﴾ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾ ﴾ [الفرقان].

فهذا جِهادٌ لهم بالقرآن وهو أكبر الجهادَين ، وهو جِهادُ المنافقين أيضًا فإنّ المنافقين لم يكونوا يقاتلون المسلمين، بل كانوا معهم في الظّاهر ، وربَّما كانوا يُقَاتِلُون عَدُوَّهم معهم ، ومع هذا فقد قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ [التحريم: ٩] ومعلومٌ أنّ جِهادَ المنافقين بالحُجّة والقرآن.

والمقصودُ أنّ (سبيل الله) هي الجهاد ، وطَلَبُ العِلْم ودعوةُ الخَلْقِ به إلى الله تعالى مِن أعظم الجهاد ، ولهذا قال معاذُ بنُ جَبَل رضي الله عنه: عليكم بطَلَبِ العِلْم ؛ فإنّ تَعَلُّمَهُ لله

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: العِلْم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: فضل طَلَبِ العِلْم برقم (2647)، والطبرانيُّ في معجمه الصّغير برقم (380)، وأبو نُعَيم في تاريخ أصبهان (137/1)، والبيهقيُّ في المدخل إلى السُّنَن الكبرى برقم (371)، وابنُ عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله (55/1)، والضّياءُ المقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (2119)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (213/5).

والحديث قال عنه الترمذيُّ ــ عقب إخراجه ــ :"حديثٌ حسنٌ غريب، ورواهُ بعضُهم فلم يرفعه"، وضعَّفَه الألبانيُّ في ضعيف سُنَن الترمذي، وأبو إسحاقَ الحوينيُّ في النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (23/1).

خشيةٌ، ومدارستَهُ عِبادة ، ومُذَاكرتَهُ تسبيح ، والبحثَ عنه جهاد ، ولهذا قَرَنَ سبحانه بين الكتابِ المُنْزَل والحديد الناصر"[١]. [ل 230]

وما انتَسَبُوا إلى الإسلامِ إلاّ ... لِصَوْنِ دِمائهِمْ أنْ لَا تُسَالا

فيأتُونَ المَناكِرَ في نَشاطٍ ... ويأتُونَ الصَّلاةَ وهم كُسَالى [٢]

وللعلّامَةِ الحسنِ بنِ أبّا الجكنيِّ[٣] ـ حفظه الله تعالى آمين ـ:

يا طالِبًا بالتّخَلِّي صَقْلَ مِرْآةِ ... فُؤَادِهِ والتَّحلِّي بالمقاماتِ

وراجيًا رُتَبَ القَوْمِ الأُلَي طَلَعَتْ ... شُمُوسُ أَسْعُدِهم أُفْقَ السَّعاداتِ

صاحِبْ خبيرًا بِعِلْم الشَّرع مُتَّبِعًا ... مجانبًا بِدَعَ الغَيِّ الشَّنيعاتِ

أحيى الشّريعةَ حتى نالَ مِن عَمَلٍ ... بِها تَعَلَّمَ أسرارَ الفُتُوحاتِ

ظواهرُ الشَّرع يُبدِيها لطالِبِها ... حُسْنُ العِباراتِ منهُ والإشاراتِ

لا تَقْفُ جُلَّ شُيُوخِ العصرِ إنهمُ ... كساهمُ الجَهْلُ جِلْبابَ الضَّلالاتِ

---

(١) مفتاح دار السّعادة (70/1).

(٢) البيتان من بحر الوافر، ولا يعرف قائلهما. انظر: تفسير البحر المحيط (393/3)، مغني المحتاج (181/1)، رفع الشُّبهة والغَرَر عمّن يحتجّ على فِعْل المعاصي بالقَدَر (19)، إعانة الطّالبين للدمياطي (181/1).

(٣) الحسن بن المختار (أبّا) بن نور الحقّ الموسَانِيّ الجَكَني: فقيهٌ مالكيٌّ من أهل موريتانيا، مولدُهُ سنة 1316هـ في ضواحي ملتقى لمراير – الرّكيز ، حفظ القرآن على والده ثمّ تنقّل في مختلف المحاضر العلميّة، وبعد أن تأهّل أسَّس محضرةً خاصّة أصبحت مقصِدًا للطُّلّاب، وكان متَّصِفًا بالورع والعِلْمِ والبَذْل والزُّهد، وقد كان في أوّل أمره على مذهب الأشاعرة فرجع عنه بعد أن قرأ تفسيرَ أضواء البيان، توفِّي سنة 1408هـ، له سُلَّم الاطِّلاع على مسائل الإجماع ، منظومة فتح الحقّ في الجَمْع والفَرْق ، منظومة نهج الأصول. انظر: معجم البابطين، وترجمته موجودة على هذا الرابط:

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=1072

حارُوا بِقَفْو بُنَيَّاتِ الطَّريق ، وكم قد حادَ ذو السَّيْرِ في قَفْوِ البُنَيَّاتِ
وعَوَّدُوا مقتفي آثارِهِمْ زُلَفًا وأَوْصَلُوهُ لغاياتِ الغَيَايَاتِ
فلا يَغُرَّكَ بالتّمويهِ زُخْرُفُهمْ وما ادَّعَوا مِن كَمالٍ أو كراماتِ
فللكاملونَ بِلا عِلْمٍ كَمَالُهُمُ نَقْصٌ لدى حِزبِ أربابِ الكَمَالاتِ

قلتُ: قول أبي حيّان (ويَرَون الوُصُولَ إلى الله بأُمورٍ يُقَرِّرونها مِن خَلَواتٍ) هو تقريرٌ لأمرٍ قد نهى النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم عنه.

فروى ابنُ عبد البَرِّ في الاستيعاب عن عَسْعَسَ بنِ سَلَامَةَ التميميِّ ــ رضي الله عنه ــ أنّ رَجُلًا مِن الصَّحابة أتى الجبل ليَتَعَبَّدَ ، ففُقِدَ فطُلِبَ فَجِيءَ به إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم ، فقال: إني نَذَرْتُ أعتزِلُ فأَتَعَبَّدُ.

فقال له رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: لَا تَفْعَلْ ، أَوْ لَا يَفْعَلْهُ أَحَدٌ مِنْكُمْ ـ ثلاثَ مرّات ـ، فَلَصَبْرُ أَحَدِكُمْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فِيْ بَعْضِ مَوَاطِنِ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَتِهِ خَالِيًا أَرْبَعِيْنَ عَامًا»[1].

وقال تقيُّ الدِّين ابن تيمـيّةَ في كتابه «الفـُرقان» ما نصُّه -:"وهـؤلاء [الملاحدةُ][2]

(١) أخرجه أبو داود الطيالسيُّ في مسنده برقم (1209)، والبيهقيُّ في سننه الكبرى برقم (19963) وفي شُعَب الإيمان برقم (9727)، كما أوردَهُ أبو عمر ابنُ عبد البرِّ في الاستيعاب (1240/3).

والحديث مرسل، فعَسْعَسُ تابعيّ كما ألمح إليه البخاريُّ في تاريخه الكبير (91/7).

قال ابنُ عبد البر في الاستيعاب (1239/3) -:"يقولون: حديثُه مرسَل، وإنه لم يسمع النبيَّ صلى الله عليه وسلم". وانظر للاستزادة: الثقات لابن حِبّان (287/5)، شرح النووي على صحيح مسلم (104/2)، تحفة التحصيل في ذِكْر رواة المراسيل (228)، توضيح المشتبه (430/5)، الإصابة في تمييز الصحابة (499/4).

(٢) ما بين القوسين المركّنين زيادةٌ غيرُ موجودة في كتاب: الفُرْقان، وإنما زادها ابنُ أبي مَدْيَن ـ رحمه الله تعالى ـ لإيضاح المقصود بالكلام.

يَفِرُّون مِن لفظ الحُلول لأنه يقتضي حالًّا ومَحَلًّا ً، ومِن لفْظِ الاتِّحاد لأنه يقتضي شيئين اتَّحَدَ أحدُهما بالآخر، وعندهم الوُجُودُ واحد.

ويقولون: النّصارى إنّما كَفَرُوا لمّا خَصَّصُوا المسيحَ بأنه هو الله ، ولو عَمَّمُوا لَمـا كَفَرُوا. والعارفُ المحقِّقُ عندهم لا تَضُرُّهُ عِبادةُ الأصنام.

وحقيقةُ قولِهِم قولُ فِرعونَ الذي عطَّلَ الصّانع، قالوا: لمّا كان فِرعونُ في مَنصِب التحكُّم قال: ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٤﴾ [النازعات] أي: وإن كان الكلُّ أربابًا بِنِسْبَةٍ مَا فأنا الأعلى منكم بِمَا أُعْطِيتُهُ في الظّاهر مِن الحُكْم فيكم.

قالوا: ولَمَّا عَلِمَتِ السَّحَرةُ صِدْقَ فرعونَ أَقَرُّوا له بذلك، وقالوا: [ل 232] ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ﴾ [طه: ٧٢].

قالوا: فصَحَّ قولُ فِرعونَ ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٤﴾ [النازعات]، وكان فرعونُ عَينَ الحقِّ.

ثُمَّ أنكروا حقيقةَ اليوم الآخر فجَعَلُوا أهلَ النَّار يتنعَّمُون كما يَتَنَعَّمُ أهلُ الجنّة، فصاروا كافرين بالله واليومِ الآخر وبملائكته وكُتُبِه ورُسُلِه، مع دعواهم أنهم خُلاصَةُ خاصّةِ الخاصّةِ مِن أهل ولاية الله، وأنهم أفضلُ مِن الأنبياء، وأنّ الأنبياء إنما يَعْرِفُونَ الله مِن مِشْكاتِهم، فخالفوا العَقْلَ والشَّرْعَ، كما يقال لِمَن قال: (فَخَرّ عليهم السّقفُ مِن تحتهم) لا عَقْلٌ ولا قرآن.

ولمّا كانت أحوالُهم شيطانيّةً كانوا مناقضين للرُّسُل ـ عليهم الصّلاة والسّلام ـ، كما يوجَدُ في كلام صاحبِ «الفتوحات المكيّة» و«الفُصُوص»، يَمْدَحُ الكفَّار مثل قومِ نوحٍ وهودٍ وغيرِهم، ويتنقَّصُ الأنبياءَ كنوحٍ وإبراهيمَ وموسى وهارونَ ـ صلى الله عليهم وسلَّم ـ،

ويَذُمُّ شُيُوخَ المسلمين المحمودِين كالجـُنَيد وسَهْل التّستري والفُضَيل بنِ عِياض والـدَّارانيِّ[١] والكَـرْخِيِّ[٢] وإبـراهـيـمَ بنِ أدهمَ [٣] رضي الله تعالى عنهم ، ويَمْدَحُ المذمومين عند المسلمين كالحلَّاج[٤] ونحوِه" انتهى كلامُه بلفظه[٥].

وفـي الجزء الثّالـث مِـن «الـدُّرَر الـكـامنة فـي أعـيان الـمـائة الثّامـنة» للـحـافـظ ابـن حـجـر ـ فـي ترجمة عـلـي بـن إسمـاعـيـل عـلاء الـدِّين القُـوْنوي الشّـافعيِّ[١] ـ ما

---

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن عطيّة العَنْسِي المذحجي الدّاراني: أبو سليمان، زاهدٌ مشهور يُعَدُّ مِن أفاضل أهل زمانه وعُبَّادِهم ، ومِن خِيارِ أهل الشّام وزُهَّادهم ، مولدُهُ في حدود سنة 140هـ في داريا (بغوطة دمشق) وإليها يُنْسَب ـ وهي نسبةٌ شاذّة ـ، رحل إلى بغداد وأقام بها مُدّة، ثم عاد إلى بلده وتوفِّي فيها سنة 215هـ. انظر: تاريخ مدينة دمشق (122/34)، وفيات الأعيان (131/3)، تاريخ الإسلام (229/14) و (252/15).

(٢) معروف بن فيروز الكَرْخِيُّ ثمّ البغداديُّ: أبو محفوظ، أحدُ أعلام الزهّاد ومشاهير المتصوِّفين، مولدُهُ في كرخ بغداد وإليها نسبَتُه، قيل: إنّ أهلَه كانوا نصارى فهَرَبَ منهم وأسلَمَ على يد عليّ الرِّضى، اشتهر بالصَّلاح وإجابةِ الدّعوة، قيل مرّةً للإمام أحمد: إنه قليلُ العِلْم! فقال -:"وهل يُراد من العِلْم إلّا ما وصل إليه معروف"، توفِّي ببغداد سنة 200 هـ. انظر: المنتظم (88/10)، وفيات الأعيان (231/5)، تاريخ الإسلام (398/13)، سير أعلام النبلاء (339/9).

(٣) إبراهيم بن أدهمَ بن منصور العِجْليُّ (وقيل: التَّمِيميُّ) البَلْخيُّ: أبو إسحاق، أحدُ مشاهير العُبّاد وأكابرِ الزُّهَّاد، أصلُهُ من بَلْخ، تفقَّهَ ورحل إلى بغداد وجالَ في البُلْدان، أثنى عليه غيرُ واحدٍ من أئمّة الحديث، وكان يعيش من العَمَل بالحصاد وحِفْظِ البساتين ويشترك مع الغُزَاة في قتال الرُّوم، توفِّي سنة 161هـ، وحديثُه عند البخاريِّ في الأدب المفرد والترمذيِّ في سُننه. انظر: تاريخ مدينة دمشق (277/6)، الوافي بالوفيّات (209/5)، البداية والنِّهاية (135/10)، تهذيب التهذيب (88/1).

(٤) الحسين بن منصور بن محمي: أبو مغيث، فيلسوفٌ متصوِّف، يُعرَف بـ(الحلّاج)، أصله من بيضاء فارس، نشأ بواسط (أو بتستر) ثمّ رحل إلى بغداد، ثمّ إلى مكة وجاور بها، وقد أظهر التصوّف ثم ارتقى به الحالُ فادّعى الألهيّة وفتَن الناسَ بما يقوم به من الحِيَلِ والشّعبذة، فأمر المقتدرُ العبّاسي بالقبض عليه وقتلِهِ، وذلك سنة 309هـ، له: طاسين الأزل، الظِّلُّ المدود، قرآن القرآن. انظر: الكامل في التاريخ (4/7)، تاريخ الإسلام (33/23)، الوافي بالوفيّات (46/13)، البداية والنِّهاية (132/11).

(٥) مجموع الفتاوى (242/11) بتصرُّف.

نصُّه -:"وكـان الشّيخُ علاءُ الدِّين يميل إلى محيي الدِّين بنِ عربي مع تصنيفِهِ في الرَّدِّ على أهل الاتحاد.

قال الذّهبيُّ : حدَّثَنِي ابنُ كثير أنه حَضَرَ مع الـمِزِّيِّ عند القونويّ ، فجَرَى ذِكْرُ «الفُصُوص» فقال القونويُّ: لا ريب أنّ الكلام الذي فيه كُفْرٌ وضلال!

فقال له بعضُ أصحابه: أفلا يَتَأَوَّلُهُ مولانا؟

فقال: لا، إنما يُتَأَوَّلُ كلامُ المعصوم"(٢) انتهى منه بلفظه.

قلتُ: نَقَلَ كلامَ القونويِّ هذا العراقيُّ في «الأجوبة المرضيّة عن الأسئلة المكيّة» وقال عَقِبَهُ: "وهو كما قال"(٣).

وفي «نيل الابتهاج بتطريز الدِّيباج» لأحمد بابا التنبكتيِّ ـ في ترجمة شمس الدِّين البِساطيِّ(٤) ـ ما نصُّه -:

---

(١) علي بن إسماعيل بن يوسف القونوي: علاء الدِّين، فقيهٌ شافعيٌّ متفنِّن، مولدُهُ بقونية سنة 668 هـ، استوطَن مصر عشرين سنة مشتغلًا بالإقراء، ثمّ وَلِيَ قضاءَ الشّام سنة 727 هـ فأقام بدمشق إلى أن توفِّيَ سنة 729هـ، له: شرح الحاوي الصغير، التصرُّف في التصوُّف، الطعن في مقالة اللَّعْن. انظر: الوافي بالوفيّات (148/20)، البداية والنِّهاية (147/14)، طبقات الشّافعيَّة الكبرى (132/10)، طبقات الشّافعيَّة لابن قاضي شُهْبة (271/2).

(٢) الدُّرر الكامنة (31/4) باختصارٍ يسير.

(٣) الأجوبة المرضيّة عن الأسئلة المكيّة (88).

(٤) محمد بن أحمد بن عثمان الطائي البساطي: أبو عبد الله، فقيهٌ مالكيٌّ برع في عِدّة فنون، مولدُهُ سنة 760هـ في بساط (من الغربية بمصر) وإليها نسبتُه، انتقل إلى القاهرة فتفقَّهَ بها وذاع صيتُه حتى درَّسَ وناب في الحُكْم، ثم تولَّى القضاء بالدِّيار المصريّة سنة 823هـ، واستمرَّ 20 سنة لم يُعْزَل إلى أن توفِّيَ بالقاهرة سنة 842هـ، من تصانيفه: المغني، شفاء العليل، حاشية على المطوَّل. انظر: الضّوء اللّامع (5/7)، بغية الوعاة (32/1)، شذرات الذهب (245/7)، البدر الطالع (112/2).

"وهَمَّ الأشرفُ[١] بعزْلِهِ، وعيَّنَ للقضاء الشِّهابَ ابنَ تقيٍّ[٢] بسببِ كائنةِ ابن عربي، حيث نازَعَ العلاءَ البخاريَّ[٣] في تصريحه بذمِّه وتكفيرِ مَن يقول بمقالة ابن عربيّ ـ والله أعلم ـ، وبالإنكار على مَن يقول بالوحدة المُطْلَقة مع الحافظ ابن حجر مُوافِقًا [ل 233] للعَلاء، حتى صرَّح بأنّ مَن أظهَرَ لنا كلامًا يقتضي الكُفْرَ لا نُقِرُّهُ عليه ، فقال: إنما يُنْكِرُ النّاسَ ظاهرَ الألفاظ التي يقولُها، وإلّا فليس في كلامه ما يُنْكَرُ بضَرْبٍ مِن التأويل ، وأمّا أنتم فما تعرفون الوحدةَ المطلقةَ!

واستشاطَ العَلاءُ غَضَبًا ، وأقسَمَ بالله للسُّلطان إن لم يَعْزِلْهُ مِن القضاء لَيَخْرُجَنَّ مِن مصر، ووصل خبرُ ذلك السَّلطانَ فاستدعى بالقُضاة عنده ، ودار بين الحافظِ ابنِ حجر والبِساطيِّ في ذلك كلامٌ، فتبرَّأَ مِن مَقالة ابنِ عربيّ وكَفَّرَ مَن يعتقدُها ، فصوَّبَ ابنُ حجر قولَه

---

(١) أينال العلائي الظاهري: أبو النَّصْر، سيفُ الدِّين الملقَّب بـ(الملك الأشرف)، مِن مُلُوك دولة الجراكسة، اشتراه الظاهرُ برقوق ثم أعتَقَهُ ابنُهُ فَرَج، وتقدَّم في الخِدَم العسكريّة إلى أن صار أتابكًا في أيام الظّاهرِ جقمق سنة 849هـ، ولمّا خَلَعَ الأمراءُ عثمانَ بن الظّاهر جقمق نادوا بسلطنة أينال سنة 857 هـ، قام بأعباء المُلْك بحِكْمَةٍ وعقلٍ وكان قليلَ الظُّلم قليلَ سفك الدِّماء متجاوزاً عن التقصير ، وحين شَعَرَ بالموت خَلَعَ نفسَهُ وولّى ولده المؤيّد، وقد توفِّي بعد ذلك بيومٍ في القاهرة سنة 865هـ. انظر: مورد اللَّطافة (168/2)، الأُنْس الجليل (98/2)، سمط النُّجُوم العوالي (51/4).

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد بن الدَّمِيري: شهاب الدِّين، فقيهٌ مالكيٌّ متفنِّن، يُعرَفُ بـ(ابن تقي) وبـ(ابن أخت بَهْرَام)، مولدُهُ بـ(فُوَّة) ـ بُلَيدَةٌ على شاطىء النيل مِن نواحي مِصْر ـ حوالي سنة 785 هـ، وكان في صِبَاهُ آيةً في سُرعة الحفظ، ناب في الحُكْم عِدَّة سنين وكان مشكورَ السِّيرة في أحكامه ، توفِّي سنة 842هـ. انظر: معجم البلدان (280/4)، الضّوء اللّامع (78/2)، شذرات الذهب (242/7).

(٣) محمد بن محمد بن محمد البخاري العجميُّ: علاء الدِّين، فقيهٌ حنفيٌّ من كبار الزُّهّاد، مولدُهُ بإيران سنة 779هـ و نشأتُهُ ببخارى، رحل إلى الأقطار واجتهد في الأخذ عن العلماء حتى برع في المعقول والمنقول، وكان مِن أكثر الناس قيامًا على الباطل وأهله، رحل عن مصر إلى دمشق وأقام فيها حتى توفِّي سنة 841هـ، له: فاضحة الملحدين وناصحة الموحِّدين، وهي رسالةٌ في الرّدِّ على ابن عربي. انظر: الضّوء اللّامع (291/9)، شذرات الذهب (241/7)، البدر الطالع (260/2).

وأفتى حيث سأَلَهُ السُّلطانُ: ماذا يجب عليه؟ وهل يستحقُّ العَزْلَ؟ بأنه لا يجب عليه شيءٌ بعد اعترافه بهذا" انتهى منه بلفظه[١].

وفي الجزء الأوّل من «كشف الظُّنُون عن أسامي الكُتُب والفُنُون» للعلّامة مُلّا ما نصُّه -:"بَحْثُ الشّيخ علاءِ الدِّين البخاريِّ والقاضي شمسِ الدِّين البِساطيِّ في الوحدة المطلقة ومذهبِ الشَّيخ محيِي الدِّين بنِ عربي ، جرى ذلك في القاهرة بمجلس العَلَاء ، ثُمَّ في حُضُور السُّلطان الأشرف، وكان العَلاءُ ممّن كَفَّرَهُ فَظَهَرَ على البِساطي" انتهى منه بلفظه[٢].

وقال الحافظُ الذهبيُّ في الجزء الثالث من كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال» ـ في ترجمة ابن عربيّ الحاتميِّ صاحبِ كتاب «فُصُوص الحِكَم» و«الفُتُوحات المكية» بعد كلامٍ طويل ـ ما نصُّه -: " فوالله لأن يعيشَ المسلمُ جاهلًا خَلْفَ البقر ، لا يَعْرِفُ مِن العِلْم شيئًا سوى سُوَرٍ مِن القرآن يُصَلِّي بها ، ويؤمن بالله وباليوم الآخر خيرٌ له بكثيرٍ مِن هذا العِرفان وهذه الحقائق، ولو قَرَأَ مائةَ كتابٍ وأَعْمَلَ مائةَ خَلْوة" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وقال ابنُ القيِّم في كتابه «شِفاء العَليل في مسائل القضاء والقَدَر والحِكْمة والتعليل» ما نصُّه -:"وأخبرني شيخُ الإسلام ـ قدَّس الله روحَهُ ـ (يعني: ابن تيميَّةَ) أنه لامَ بعضَ هذه الطّائفة على محبَّةِ ما يبغضه اللهُ ورسولُه.

فقال له المَلُومُ: المحبَّةُ نارٌ تحرق مِن القلب ما سوى مُرادِ المحبوب ، وجميعُ ما في الكون مرادُهُ، فأيُّ شيءٍ أُبْغِضُ منه؟!

قال الشّيخُ: فقلتُ له: إذا كان قد سَخِطَ على أقوامٍ ولَعَنَهُم وغَضِبَ عليهم وذمَّهُم

---

(١) نيل الابتهاج بتطريز الدِّيباج (513). وانظر أيضًا: الضّوء اللّامع (292/9)، البدر الطالع (261/2).

(٢) كشف الظُّنون (222/1).

(٣) ميزان الاعتدال (270/6)، شرح قصيدة ابن القيِّم لابن عيسى (168/1).

[ل 234] فواليتَهم أنت، وأحببتَهم وأحببتَ أفعالَهم ورضيتَها، أتكون مُواليًا له أو مُعاديًا؟!

قال: فثَبَتَ الجبريُّ(١) ولم يَنْطِقْ بكلمة" انتهى كلامُه بلفظه(٢).

وفي الجزء العاشر من «تاريخ الأمم والملوك» للإمام محمد بن جرير الطبريِّ - في الكلام على سِيرةِ موسى الهادي الخليفةِ العباسيِّ (٣) - ما نصُّه -:"وذَكَرَ محمدُ بنُ عطاءِ بنِ مقدم الواسطيُّ أنَّ أباه حدَّثهُ أنّ المَهديَّ (٤) قال لموسى يومًا - وقد قُدِّمَ له زنديقٌ فاستتابَهُ فأبى أن يتوب، فضَرَبَ عُنُقَهُ وأَمَرَ بصلْبِه -: يا بُنَيَّ، إن صار لك هذا الأمرُ فتجرَّدْ لهذه العِصابة (يعني: أصحاب ماني (٥))؛ فإنها فِرْقةٌ تدعو الناسَ إلى ظاهرٍ حسَنٍ كاجتناب الفواحش والزُّهْدِ في

---

(١) الجبريُّ: منسوبٌ إلى الجبر، و هو نفيُ الفعل عن العبد حقيقةً لا مجازًا، وإضافتُهُ إلى الرّبِّ تعالى، والجبرية أصناف. انظر: الملل والنحل (85/1).

(٢) شفاء العليل (4)، معارج القبول (949/3).

(٣) موسى بن محمد بن عبد الله العباسيُّ الهاشمي: أبو محمد الملقَّب بـ(الهادي)، رابع الخلفاء العبّاسيين، مولدُهُ بالرَّيِّ سنة 144هـ، وَلِيَ بعد وفاة أبيه سنة 169 هـ، وكان فصيحًا أديبًا تعلوهُ هيبةٌ وله سطوة وشهامة، توفِّيَ بقُرْحةٍ أصابته في جوفه سنة170 هـ وله ستٌّ وعشرون سنة، ومدَّةُ خلافته سنةٌ وثلاثةُ أشهر. انظر: تاريخ الإسلام (40/10)، البداية والنِّهاية (157/10)، مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة (128/1).

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد العباسي الهاشميُّ: أبو عبد الله الملقَّب بـ(المهدي بالله)، ثالث الخُلَفاء العبّاسيين، مولدُهُ بإيذج (من كور الأهواز) سنة 127هـ، ولِّي الخلافة بعد وفاة أبيه وبعهدٍ منه سنة 158 هـ، وكان محمودَ العهد والسِّيرة، محبَّبًا إلى الرّعيّة، حَسَنَ الخَلْق والخُلُق جوادًا، توفِّي في ماسبذان سنة 169هـ، ومُدَّة خلافته عشر سنين وشهر. انظر: المنتظم (315/8)، سير أعلام النبلاء (400/7)، مورد اللطافة في مَن ولي السلطنة والخلافة (123/1).

(٥) فِرْقةٌ من فِرَق المجوس يقال لهم (المانويّة) نسبةً إلى رجلٍ فارسيّ كان في زمن بهرام بن هرمز بن سابور يقال له (ماني)، ويقول هؤلاء بإلهين: النُّور والظُّلْمة، فالنُّور يخلق الخير، والظُّلْمة تخلق الشّر، ويحرِّمون إتيانَ النِّساء لأنّ أصل الشَّهوة من الشيطان، ولا يتولَّد من الشَّهوة إلّا الخبيث، ويبيحون اللِّواطَ لانقطاع النَّسْل، ويحرِّمون ذبح الحيوانات إلاّ إن ماتت حتف أنفها فيُحِلّون أكلَها. انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (37/1) اللُّباب في تهذيب الأنساب (79/2).

الدّنيا والعَمَلِ للآخرة، ثم تُخْرِجُها إلى تحريم اللَّحم ومسِّ الماء الطَّهُورِ وتَرْكِ قَتْلِ الهوامِّ تَحَرُّجًا وتَحَوُّبًا، ثُمّ تُخْرِجُها إلى عِبادة اثنين ، أحدُهما: النور، والآخر: الظُّلْمة، ثم تُبيحُ بعد هذا نِكاحَ الأخوات والبناتِ، والاغتسالِ بالبول، وسَرِقَةِ الأطفال مِن الطُّرُق لتُنْقِذَهم مِن ضَلال الظُّلْمة إلى هداية النور، فارْفَعْ فيها الخَشَب، وجَرِّدْ فيها السَّيف، وتَقَرَّبْ بأمرها إلى الله لا شريك له ، فإني رأيتُ جدَّكَ العبّاسَ في المنام فقَلَّدَني بسيفين، وأمرني بقَتْلِ أصحاب الاثنين.

قال: فقال موسى ـ بعد أن مَضَتْ مِن أيامه عشرةُ أشهر ـ: أمَا والله لئن عِشْتُ لأقتلنَّ هذه الفِرْقَةَ كلَّها حتى لا أَتْرُكَ منها عَينًا تَطْرِف.

ويقال: إنه أَمَرَ أن يُهَيَّأَ له ألفُ جِذع ، فقال هذا في شهرِ كذا ومات بعد شهرين " انتهى منه بلفظه(١).

وفي «البحر» لأبي حيَّانَ ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩] ـ ما نصُّه -:"ولقد ظَهَرَ مِن هؤلاء المنتسِبَةِ إلى التّصوُّف أشياءُ مِن ادِّعاء عِلْم المغيَّبات والاطِّلاعِ على عِلْم عواقب أتباعهم ، وأنهم معهم في الجنّة مقطوعٌ لهم ولأتباعهم بها، يُخْبِرون بذلك على رُؤُوس المنابرِ ولا يُنْكِرُ ذلك أحد، هذا مع خُلُوِّهم عن العُلُوم الشّرعيّة، يوهِمون أنهم يَعْلَمُون الغَيب.

وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها -:«ومَن زَعَمَ أنّ محمّدًا صلّى الله عليه وسلّم يُخْبِرُ عمّا يكون في غدٍ فقد أعظَمَ على الله الفِرْيَة [ل 235] والله تعالى يقول ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]»(٢).

---

(١) تاريخ الطّبري (612/4)، الكامل في التاريخ (276/5)، تاريخ الإسلام (444/10).

(٢) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: معنى قول الله عز وجل ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ١٣﴾ [النجم]، وهل رأى النبيُّ صلى الله عليه وسلم ربَّهُ ليلة الإسراء؟ برقم (177).

وقد كَثُرَت هذه الدّعاوى والخُرافات في ديار مِصْرَ، وقام بها ناسٌ صِبيانُ العُقُول يُسَمَّون بالشُّيُوخ:

عَجَزُوا عن مَدارِكِ العَقْلِ والنّقْـ ـلِ فأعياهُمُ طِلَابُ العُلُومِ

فارتمَوْا يدَّعُونَ أَمْرًا عظيمًا لم يكن للخليلِ لا والكَلِيمِ

بينما المرءُ منهمُ في انسِفالٍ أَبْصَرَ اللَّوْحَ ما بِهِ مِن رُقُومِ

فجَرَى العِلْمَ منهُ غَضًّا طَرِيًّا ودَرَى ما يكونُ قبلَ الهُجُومِ

إنَّ عقليْ لفيْ عِقالٍ إذا مَا أنَا ص دَّقتُ بافتراءٍ عظيمِ "

انتهى منه بلفظه[١].

وللعلّامةِ عثمانَ[٢] ابنِ العلاّمة محمّدْ يحيى بن سيد محمد بن محمد بن سَليم ـ بفتح السِّين ـ ابن الطالب أحمد بن غش اليونسي نَسَبًا ، ثمّ الرَّحْمُونيِّ الولاتيِّ منشأً، النّعماويِّ وَطَنًا ومَدفنًا ، المتوفَّى سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة وألف ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد كان جرى بينَهُ هو ووالِدِهِ خلافٌ مع الفقيه محمّدْ يحيى بن محمد المختار [٣] ـ الذي سَبَقَ له ذِكْرٌ في المقدِّمة ـ وأبنائه، يُنْكِرُ

---

(١) تفسير البحر المحيط (149/4). والأبيات من بحر الخفيف.

(٢) عثمان بن محمد يحيى بن سليمة بن الحاج اعمر اليونسي ، فقيهٌ مالكيٌّ من أهل موريتانيا ، مولده في مدينة وَلاَتة (شرقي موريتانيا)، تلقَّى تعليمَهُ المبكِّر على يدِ والده، ثم تلقّى علوم العقيدة والفقه واللُّغَةِ والأدب على يد بعض أبناء عمِّه، تولى القضاء لإمارة أهل المحيميد (مشظوف) في تنبدغه ، وفيها توفِّي سنة 1334هـ، من مصنَّفاته: الكوكب المنير في نظم رسالة الأمير، انظر: معجم البابطين، وترجمته على هذا الرابط:

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=1004

(٣) محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الداووديُّ الولاتيُّ: فقيهٌ مالكيٌّ متمكِّن، مولدُهُ سنة 1259هـ، ونسبتُهُ إلى مدينة (ولاتة) ببلاد الحوض (تقع ضمن صحراء الغَرْب الكبرى)،كان قاضي القُضَاة بتلك الجهة، توفِّي سنة 1330 هـ، من مصنَّفاته: إيصال السّالك، فتح الودود على مراقي السُّعود، نيل

ابنُ سَليم وابنُهُ عثمانُ على الفقيه وأبنائه أَخْذَ الطّريقةِ التَّجانيّة [1]، ويُنْكِرُ الفقيهُ على العلّامةِ ابنِ سَليم دعوى الاجتهاد، وكان به قبل ذلك مُعْجَبًا ، فلمّا ادّعى الاجتهادَ أَنْكَرَ عليه غايةً ، وألقى عليه ثمانِ عَشْرَةَ مسألةً سمّاها «الأسئلة الزاجرة عن دعوى الاجتهاد الفاجرة» ، فلذلك قال عثمانُ المذكورُ يَحُثُّ على ملازَمَةِ أشياخ العِلْم، ويُحَذِّرُ مِن متصوِّفة زمانه:

خَلِّ المشايخَ قد عَداكَ زَمانُهم ... إيّاكَ فاحذَرْ بابَهُمْ أن تُطْرُقَهْ

واعْكُفْ على طَلَبِ العُلُومِ مُحَرِّرًا ... مِن ماجدٍ كُشْفُ الغَوامضِ أَرَّقَهْ

قد ميَّزَ الخَبَرَ الصَّحيحَ وضِدَّهُ ... ومُقَيَّدَ الشَّرعِ العزيزِ ومُطْلَقَهْ [ل 236]

وعُمُومَهُ وخُصُوصَهُ وفُهُومَهُ ... وكذا يَرَى إلزامَهُ ومُعَلَّقَهْ

وإذا تعارَضَتِ النُّصوصُ عليه أمْـ ... ـعَنَ فِكْرَهُ فيما لديهِ ودقَّقَهْ

فاستخْرَجَ الدُّرَّ الثمينَ بِفِكْرِهِ ... وجَنَى به أَرْيَ[2] المَقُولِ ورَوْنَقَهْ

هذا [هو][3] الذي تُرضى مَشِيْخَتُهُ [4]، وذا ... هُوَ الذي عَرَفَ السَّبِيلَ وحقَّقَهْ

السُّول في شرح مرتقى الوصول. انظر: شجرة النّور الزكيّة (435/1)، الأعلام (142/7)، بلاد شنقيط المنارة والرِّباط (529)، التفسير والمفسرون في بلاد شنقيط (328).

(١) سبق التعريف بهذه الطّريقة في قسم الدّراسة.

(٢) الأري: العسل. انظر: جمهرة اللغة (1070/2)، المحكم والمحيط الأعظم (347/10)، تاج العروس (63/37).

(٣) ما بين القوسين المركَّنين زيادة موجودةٌ في الأصل المخطوط، وهي سبقُ قلم فالبيت ينكسر بوجودها.

(٤) هذه الصِّيغةُ صحيحة، قال الزَّبيديُّ في تاج العروس (286/7) -:"(ومَشِيخَةٌ) بفتح الميم وكسر المعجمة".

أمّا التّصوُّفُ دونَ عِلْمٍ سابِقٍ ... فهو الجَهَالةُ والهَوَى والزَّندقَهْ [٢]

قلتُ: وأقوالُ هـؤلاء الإباحـيّة ـ أبعَدَهُم الله تعالى وطهَّرَ الأرضَ منهم ـ أقوالٌ قد بَلَغَتْ مِن البُطلان والتناقُضِ والتّهافُتِ والقولِ على الله بلا علمٍ والزُّهدِ في كتابِه وسُنَّةِ رسولِه عليه الصَّلاة والسَّلام مَبْلَغَها، لانهيارِ قواعدِها وطمْسِ بصائر جامعيها، إذ كلُّها جهالاتٌ لا يَتفَوَّهُ بها مَن له أدنى مُسْكَةٍ مِن معقول، ومُعْتَقِدُها مُنْحَلُّ العقيدة مخذول، لوضوح فَسادِ جميعِها بأوائلِ العُقُول، ولُمصادَمَتِها لجميع المنقول، ولا غَرْوَ فإنّ القول إذا كان على غيرِ أصلٍ يَعْتَمِدُ عليه كان واضحًا عوارُهُ، وكلُّ مَن ردَّ الحق مَرَجَ عليه أَمْرُهُ، فهم كما قال الشاعر:

وخَلا الغَبِيُّ بما يُضِلُّ نفسَهُ ... كُفْرًا كفِعْلِ الأحمقِ المُتَهَوِّجِ

عَبَثًا يَرُدُّ مَقَالَهُ بمَقَالِهِ ... فِعْلَ الجَهُولِ على الطّريقِ الأعوَجِ [٣]

وكقول الآخر:

حُجَجٌ تهافَتُ كالزُّجاجِ تَخالُها ... حقًّا، وكُلٌّ كاسِرٌ مكسورُ [٤]

وكما قال الآخر:

كبهيمةٍ عَمْياءَ قادَ زِمامَها ... أعمى على عِوَجِ الطّريقِ الحائرِ [١]

---

(١) تشديد الواو مِن (هوَّ) لغةٌ لبعض العرب. انظر: معجم مقاييس اللُّغَة (3/6).

(٢) الأبيات من بحر الكامل.

(٣) البيتان من بحر الكامل، ولا يُعرف قائلهما.

(٤) البيت من بحر الكامل، ولا يُعرف قائله. انظر: الغُنْية عن الكلام وأهله (41)، الانتصار لأصحاب الحديث (72)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (28/4)، بيان تلبيس الجهميّة (253/2)، درء التعارض (314/7)، الصّواعق المرسلة (1277/4).

وكقول الآخر:

ومَن يك ـنِ الغُ ـرابُ ل ـه دلي ـلًا   يَمُـرُّ بـه ع ـلى جِيَـفِ الكِ ـلابِ[٢]

وكما قال الآخر:

والقـومُ غَرْقـى فـي بِح ـارِ هَوَاهُ ـمُ   وبكـلِّ مـا يُجْردي الغَـريقَ تَعَـلَّقُـوا![٣]

ويجعلون دَعْواهم عَينَ دَليلِهم ، وقد سبق أنّ ذلك مُصادَرة ، وما أسهل الدّعوى لولا طَلَبُ الدّليل.

ومَن قال: إنّ الشُّهْبَ أكبرُها السُّهَى   بغـيرِ دليـلٍ كـذَّبَتْهُ ذُكـاءُ[٤] [ل 237]

والمدّعي دعوى لا برهانَ لهُ عليها مُتَحَكِّمٌ، والتحكُّمُ لا يَعْجَزُ عنه أحدٌ، على أنّ كلَّ مَن خالَفَ الله ورسُولَه لا برهان له أصلًا، وإنما يطالَبُ به تعجيزًا له وتبكيتًا.

قال الشاطبيُّ في الاعتصام -: "ومَن نَظَرَ إلى طريقِ أهل البدع في الاستدلالات عَلِم أنها لا تنضبط؛ لأنها سيّالةٌ لا تقف عند حدّ"[٥].

وأهلُ هذه المقالة إذا عَجَزُوا عن تمشيةِ الدَّليل على دعاويهم الكاذبة ينشدون:

لـكنـهُ بـغــير ذَوقٍ مــا دُري   والـذَّوقُ يُغْـني فيـهِ عـن مُـعَـبَّرِ[١]

---

(١) البيت من بحر الكامل، ولا يُعرف قائله. انظر: فتح القدير (104/4)، نيل الأوطار (169/9)، تفسير المراغي (156/14).

(٢) البيت من بحر الوافر، ولا يُعرف قائله. انظر: المستطرف في كل فن مستظرف (79/1).

(٣) البيت من بحر الكامل، ولا يُعرف قائله. انظر: المحلى (117/7).

(٤) البيت من بحر الطويل، ولا يعرف قائله. انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا (269/14).

و(ذُكاء): اسمٌ للشمس. انظر: تهذيب اللغة (112/10)، المفردات في غريب القرآن (180)، تاج العروس (55/14).

(٥) الاعتصام (285/1).

ومعلومٌ أنّ كلَّ ذوقٍ لا دليل عليه مِن الكتاب أو السُّنَّة فهو مِن وحيِ الشّياطين إلى أوليائهم، ومِن ثَمَّ قـال أئمّةُ الصُّوفيّة -:"إذا خَطَـرَ لك أمرٌ فَزِنْهُ بالشّرع ، فإن شَكَكْتَ هل مأمورٌ به أو منهيٌّ عنه فأَمْسِكْ عنه"[٢].

وقال إمامُ الصُّوفيّة الجُنَيدُ بنُ محمّد ـ رحمه الله تعالى ـ-: "الطّريق إلى الله عزّ وجلّ مسدودٌ إلّا على المقتفين آثارَ رسُولِه صلّى الله عليه وسلّم"[٣].

وقال أيضًا-:"عِلْمُنا هذا مُقَيَّدٌ بالكتاب والسُّنة"[٤].

وقال أيضًا: في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣] الصِّراطُ المستقيم صراطُ محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم"[٥].

---

(١) البيت من بحر الرّجز، ولم أقف على قائله فيما بين يديّ من المصادر.

والمعنى: أنّ مِن المعارف ما هو ناشيءٌ عن التجربة الذّاتية ـ المعبَّر عنها على لسان أهل التصوُّف بـ(الذّوق) و(الوجد) ـ، وكثيرًا ما يعجز الإنسانُ عن التعبير عن مكنونات تجربته الذاتيّة التي مرّ بها.

قال الكَلَاباذيُّ في التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف (87) -:"وإنما قيل: (علم الإشارة)؛ لأنَّ مُشَاهَدَاتِ القُلُوبِ ومُكَاشَفَات الأسرار لا يمكن العبارةُ عنها على التحقيق ، بل تُعْلَمُ بالمنازلات والمواجيد ، ولا يعرفها إلّا مَن نازَلَ تلك الأحوالَ وحَلَّ تلك المقامات".

(٢) مواهب الجليل للرعيني (435/6)، حاشية العطار على جمع الجوامع (518/2).

(**٣**) صفة الصّفوة (418/2)، مدارج السالكين (464/2)، طبقات الشافعية الكبرى (263/2)، مفتاح الجنة (68).

(**٤**) تلبيس إبليس (208)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (719/10)، الصّفديّة (254/1)، الاستقامة (249/1)، الاعتصام (95/1)، مدارج السّالكين (100/2)، إيقاظ الهِمَم (91)، روح المعاني (19/16).

(**٥**) لم أتمكّن من العثور على هذا النقل عن الجُنَيد بعينه، وقد نُقل عن غيره في غير هذه الآية. انظر: تفسير الثعالبي (120/1).

وقال عبدُ القادر الجيلانيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ-: "جميعُ الأولياء لا يَسْتَمِدُّون إلّا مِن كلام الله تعالى وكلامِ رسُولِه صلّى الله عليه وسلّم، ولا يعملون إلّا بظاهرِهما"[1].

وقال أبو سليمانَ عبدُ الرحمن بن أحمد بن عطيّةَ العَنْسِيُّ الدارانيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ-: "إنه ليَقَعُ في قلبي النُّكتةُ مِن نُكَتِ القوم فلا أقبَلُها إلّا بشاهدين مِن الكتاب والسُّنة "[2].

وقال أبو القاسم إبراهيـمُ بنُ محمّد الصُّوفيُّ الواعظُ النصرآبادي[3] ـ وقد قيل له: إنّ بعضَ الناس يُجَالِسُ النّسوانَ ، ويقول: أنا معصومٌ في رؤيَتِهنَّ ـ :"ما دامت الأشباحُ باقيةً فإنّ الأمرَ والنّهيَ باقيان، والتحليلُ والتّحـريمُ مخاطبٌ به، ولن يَجْتَرِأَ على الشُّبُهات إلّا مَن هو بعرْض المحرَّمات"[4].

انظر: الجزء الثاني من «تاريخ دمشق» لابن عساكر[5].

وقال أبو عمرو بن [ل 238] بنُ نُجَيد[6] ـ رحمه الله تعالى ـ-: "كلُّ وَجْدٍ لا يَشْهَدُ له الكتابُ والسُّنةُ فهو باطل"[1].

---

(١) روح المعاني (19/16).

(٢) طبقات الصوفية (76)، تاريخ مدينة دمشق (127/34)، صفة الصَّفوة (229/4)، الباعث على إنكار البدع والحوادث (29)، تاريخ الإسلام (253/15)، مفتاح الجنة (71).

(٣) إبراهيم بن محمد بن أحمد بن محمويه : أبو القاسم الواعظ ، شيخ الصُّوفيّة بنيسابور، يُعرَف بـ(النصرآباذي) نسبةً إلى محلَّةٍ مِن محالِّ نيسابور ، رحل في طَلَبِ الحديث وأكثَرَ مِن روايته، وكان يَعِظُ ويُذَكِّر على سترٍ وصيانةٍ وكثرة تعبُّد، توفِّي بمكة سنة 367 هـ. انظر: تاريخ مدينة دمشق (103/7)، تاريخ الإسلام (367/26)، العِبَر في خبر من غبر (349/2)، شذرات الذهب (58/3).

(٤) طبقات الصُّوفيّة (364)، تلبيس إبليس (444)، ذمّ الهوى (150)، مرآة الجنان (387/2)، شذرات الذهب (58/3).

(٥) تاريخ مدينة دمشق (107/7).

(٦) إسماعيلُ بن نُجَيد بن أحمد بن يوسف السُّلَميُّ النيسابوري: أبو عمرو، زاهدٌ متصوِّف من أهل الحديث، قال عنه الحاكمُ -:"الشّيخ العابد الزّاهد شيخُ عصرِهِ في التصوُّف والعِبادة والمعاملة ، وأسندُ مَن

وقال الشّاذليُّ(٢) ـ رحمه الله تعالى ـ-:"ضُمِنَتْ لنا العِصمةُ في الشّريعة، ولم تُضْمَنْ لنا في الخواطر"(٣).

وقال أيضًا-:"إذا رأيتَ رَجُلًا يدَّعي مع الله حالةً تُخْرِجُهُ عن الشَّرع فلا تقترب منه"(٤).

بقي بخراسان في الرِّواية ، وَرِثَ مِن آبائه أموالًا جزيلة فأنفق سائرها على الزُّهّاد والعُلَماء"، توفِّي بمكة سنة 366هـ، له جزء في الحديث. انظر: طبقات الصُّوفيَّة (339)، تاريخ الإسلام (335/26)، طبقات الشافعية الكبرى (222/3).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (210/11)، درء التعارض (349/5)، منهاج السنة النبويّة (331/5).

تتمّة:

نسب أبو حامد الغزاليُّ وكذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ في بعض كتبه هذا الكلامَ إلى سهل بن عبد الله التستري. انظر: إحياء علوم الدين (302/2)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (454/2)، الاستقامة (141/2).

(٢) علي بن عبد الله بن عبد الجبار المغربي : أبو الحسن الشاذلي الضّرير، رأس الطّائفة الشّاذليّة، مولدُهُ سنة 591هـ في بلاد (غُمارة) بريف المغرب، تفقَّهَ وتصوَّف بتونس وسكن (شاذلة) وإليها نسبتُه، رحل إلى المشرق فاستقرَّ بالإسكندرية، له نظمٌ ونثرٌ ومتشابهات وعباراتٌ فيها رموز يُتَكلَّف في الاعتذار له، توفي سنة 656هـ وهو في طريقه إلى الحجّ ، له: الحزب المشهور بـ"حزب الشاذلي"، الاختصاص من القواعد القرآنية والخواصّ، رسالة الأمين لينجذب لربِّ العالمين . انظر: العِبَر في خبر من غبر (232/5)، تاريخ الإسلام للذهبي (273/48)، الوافي بالوفيّات (141/21).

(٣) نشر البنود على مراقي السُّعُود (262/2).

(٤) عثرتُ على هذا الكلامِ مأثورًا عن أبي الحسين النوريّ المتوفَّى سنة 295هـ لا الشاذليِّ. انظر: حلية الأولياء (252/10)، تلبيس إبليس (208)، الاستقامة (98/1)، إغاثة اللهفان (125/1)، الاعتصام (96/1)، روح المعاني (19/16).

وقال أحمدُ بنُ عيسى أبو سعيد الخراز الصوفيُّ [1]-:"كلُّ باطنٍ يخالفه ظاهر فهو باطل"[2].

وقال الغزاليُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإحياء» -:مَن قال إنّ الباطِنَ يخالِفُ الظّاهِرَ فهو إلى الكُفْر أقربُ منه إلى الإيمان [3].

وقال ابنُ تيميّة ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الجواب الصحيح لِمَن بدَّلَ دِين المسيح» ما نصُّه -:"وليس لأحدٍ مِن البَشَر أن يُصَدَّقَ في كلِّ ما أَخْبَرَ به ، ويُطاع في كلِّ ما أَمَرَ به إلّا أن يكون نبيًّا"[4].

وقال الحافظُ ابنُ حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح الباري» -:صرَّحَ الأئمّةُ بأنّ الأحكام الشّرعيّةَ لا تثبُتُ بالخواطر [5].

وقال محيِي السُّنة الشّيخُ سيديَّ باب ـ رحمه الله تعالى ـ -:"التصوُّفُ كلمةٌ واحدة، وهي الإخلاصُ في العَمَل".

وقال أيضًا -:"التّصوُّفُ مُشْتَقٌّ مِن صَفاء القلب مِن الغِلِّ والحِقْدِ والحسَدِ وسائرِ أمراضِ القلب".

---

(١) أحمد بن عيسى الخرَّاز البغداديُّ: أبو سعيد، أحَدُ مشايخ الصُّوفيّة وزُهّادِهم، نسبتُه إلى خَرْز الأشياء من الجلود، قال عنه ابنُ كثير -:"له كراماتٌ وأحوالٌ وصَبْرٌ على الشّدائد"، قيل: إنه أوّل مَن تكلَّمَ في علم الفَناء والبقاء، توفِّيَ سنة 286هـ، من تصانيفه: كتاب الصِّدق. انظر: تاريخ الإسلام (78/21)، العِبَر في خبر من غبر (83/2)، سير أعلام النبلاء (421/13)، البداية والنِّهاية (58/11).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (130/5)، سير أعلام النبلاء (420/13)، البداية والنِّهاية (58/11)، مصرع التصوُّف (210)، روح المعاني (19/16).

(٣) إحياء علوم الدِّين (100/1) بتصرُّفٍ يسير.

(٤) الجواب الصّحيح (345/2).

(٥) فتح الباري (388/12).

ولبعض علماء أهل السُّنة:

ليس التصوُّفُ لُبْسَ الصُّوفِ ترقَعُهُ ولا بُكاؤُكَ أنْ غَنَّى المُغَنُّونا
ولا صِياحًا ولا ر قْصًا ولا طَرَبًا ولا تَغَاشٍ كأنْ قد صِرْ تَ مَجنونا
بل التصوُّفُ أنْ تَصْفُو بِلا كَدَرٍ وتَتْبَعَ الحقَّ والقُرآنَ والدِّي نا
وأنْ تُرى خاشعًا لله مُكتئِبًا على ذُنُوبِكَ طُولَ الدَّهرِ مَحْ ـزُونا[1]

قال ابنُ خلدون في «مقدِّمة تاريخه» ـ في الكلام على علم التصوُّف ـ ما نصُّه -:"قال القُشَيريُّ[2] رحمه الله تعالى: ولا يَشْهَدُ لهذا الاسم اشتقاقٌ مِن جهة العربيّة ولا قياس ، والظّاهرُ أنه لَقَب.

ومَن قال: اشتقاقُهُ من الصَّفاءِ أو مِن الصُّفَّةِ فبعيدٌ مِن جهة القياس اللُّغويّ.

قال: وكذلك مِن الصُّوف؛ لأنهم لم يَختَصُّوا بِلُبْسِهِ.

قلتُ: والأظهرُ إنْ قيل بالاشتقاق أنه مِن الصُّوف ، وهم في الغالب مُختَصُّون بِلُبْسِه [ل 239] لِمَا كانوا عليه مِن مُخَالَفة النّاس في لُبْس فاخر الثِّياب إلى لُبْس الصُّوف " انتهى كلامُه بلفظه[3].

---

(١) الأبيات من بحر البسيط، وهي لأبي عبد الله ابن طوبي الصِّقِلِّي الكاتب. انظر: ذيل تاريخ بغداد (191/17)، المدخل لابن الحاج (23/4)، حاشية العطار على جمع الجوامع (513/2).

(٢) عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القُشَيري الشّافعيّ: أبو نصر، واعظٌ صوفيٌّ مشهورٌ من أهل نيسابور، زار بغداد في طريقة إلى الحجّ، ولمّا وعظ بها أظهَرَ المذهبَ الأشعريَّ فقامت فتنةٌ بينه وبين الحنابلة، فاستدعاه نِظامُ المُلْك إلى أصبهان إطفاءً للفتنة ببغداد وأكرمه، عاد إلى نيسابور فلازم الوعظ والتدريس إلى أن توفِّيَ بها سنة 514هـ. انظر: الوافي بالوفيّات (200/18)، طبقات الشافعية الكبرى (159/7)، فوات الوفيّات (651/1)، طبقات الشافعية (285/1).

(٣) مقدِّمة ابن خلدون (467).

قلتُ: صُفَّةُ المسجد النّبويِّ موضعٌ مُظَلَّلٌ منه ، كان مَن لا أهلَ له ولا مالَ مِن المسلمين يأوي إليه، وكانوا أضيافَ الإسلام، فكان رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم إذا أَتَتْهُ صَدَقةٌ بَعَثَ بها إليهم ولم يتناولْ منها شيئًا ، وإذا أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ أشركَهم في ها[١]، ففي «صحيح البخاري» عن عبدِالرحمن بنِ أبي بكر أنّ أصحابَ الصُّفَّةِ كانوا أناسًا فُقَراء ، وأنّ النّبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قال: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ ، وَإِنْ أَرْبَعٌ فَخَامِسٌ أَوْ سَادِسٌ ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ وَانْطَلَقَ النّبِيُّ صلّى الله عليه وسلّم بِعَشَرَةٍ ..."الحديث[٢].

ذكره البخاري في باب: السَّمَر في الفقه والخير بعد العشاء[٣].

زاد ابنُ عساكِرَ في السّادس مِن تاريخه أنَّ سعدَ بنَ عُبادة كان يرجع كلَّ ليلةٍ إلى أهلِهِ بثمانين منهم فيُعَشِّيْهِم[٤].

وأخرج الحاكمُ بسَندٍ على شرْطِ الشّيخين وأقرَّهُ الذهبيُّ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال-:" كان أصحابُ الصُّفَّةِ سبعين رجلًا ما لهم أَرْدِيَة"[٥].

---

(١) انظر: الاعتصام (203/1)، فتح الباري (595/6) و (286/11)، سمط النُّجُوم العوالي (367/1)، تاج العروس (26/24)، عون المعبود (231/4)، مرقاة المفاتيح (5/5)، تحفة الأحوذي (150/7).

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: مواقيت الصّلاة، باب: السَّمَر مع الضَّيف والأهل برقم (577).

(٣) لم يذكره البخاريُّ في هذا الباب، بل في الباب الذي يليه وهو باب: السَّمَر مع الضَّيف والأهل. انظر: صحيح البخاري (216/1).

(٤) أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه كتاب: الأدب، باب: ما ذُكِر في الشُّحّ برقم (26622)، وابنُ السَّرِيِّ في الزُّهد، باب: معيشة أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم برقم (762)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (341/1)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (262/20) عن ابن سيرين مرسلًا.

(٥) أخرجه الحاكمُ في مستدركه، كتاب: الهجرة برقم (4292).

ورواهُ البخاريُّ عنه بلفظ: "لقد رأيتُ سبعينَ مِن أصحابِ الصُّفَّة ، ما منهم رجلٌ عليه رِداء"[١].

قال الحافظُ في «الفتح» ما نصُّه -:"قولُه (لقد رأيتُ سبعينَ مِن أصحاب الصُّفَّة) يُشْعِرُ بأنهم كانوا أكثرَ مِن سبعين ، وهؤلاء الذين رآهم أبو هريرةَ غيرُ السَّبعين أهلِ بئرِ مَعُونة ، وكانوا مِن أهل الصُّفَّة أيضًا، لكنهم استُشْهِدُوا قبل إسلام أبي هريرة.

وقد اعتنى بجَمْعِ أصحاب الصُّفَّة ابنُ الأعرابيِّ والسُّلَميُّ والحاكمُ وأبو نُعَيم ، وعند كلٍّ منهم ما ليس عند الآخر ، وفي بعض ما ذكروه اعتراضٌ ومُنَاقشة ، لكن لا يَسَعُ هذا المختصر تفصيل ذلك"[٢] انتهى كلامُ الحافظ بلفظه.

وذكر ابنُ العربيِّ في «الأحكام» والسُّيوطيُّ في تفسير قوله تعالى ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣]: أنها نَزَلَتْ في أهل الصُّفَّة، وأنهم أربعمائة مِن المهاجرين[٣].

وعَدَّ ابنُ تيميَّةَ منهم سعدَ بنَ أبي وقّاص وقال: إنه هو أفضلُ مَن نَزَلَها[٤].

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الصّلاة، باب: نوم الرِّجال في المسجد برقم (431).
(٢) فتح الباري (1/536).
(**٣**) انظر: تفسير مُقَاتِل بن سليمان (1/147)، تفسير السَّمَرْقندي (1/206)، تفسير البغوي (1/259)، التفسير الكبير (7/70)، تفسير البحر المحيط (2/341)، الدُّرّ المنثور (2/88).

تنبيه:

الذي في أحكام القرآن (1/317) مخالفٌ لِمَا ذكره المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ فقد قال ابنُ العربيّ -:"قيل: هم فُقَراء المهاجرين، والصَّحيحُ أنهم فقراء المسلمين".
(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (11/166).

وفي صحيح [ل 240] مسلم: أنّ أبا فِراس ربيعةَ بنَ كعب الأسلميَّ خادمَ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم منهم[١].

وذكر ابنُ حجـر في الجزء الأول من «تقـريب التهذيب» أنَّ جَـرْهَدًا ـ كجَعْفَرٍ وسُرْبُلٍ[٢] ـ بنَ رِزاح ـ بكسر الـرَّاءِ، بعـدها زايٌ ، وآخـرُهُ مهملة ـ الأسلميَّ كان منهم[٣].

وذَكَرَ ابنُ الأثير في «أسد الغابة» أنّ عُبادَة بن الصّامت الأنصاريَّ الخزرجيَّ العقبيَّ النقبيَّ البدريَّ كان يُعَلِّمُ أهلَ الصُّفَّة[١].

(**١**) الظاهر أنّ هذا وهم من المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ فليس في صحيح مسلم أنه من أهل الصُّفّة، وإنما في: الطَّبقات الكبرى (313/4)، الثقات لابن حِبّان (128/3)، المستدرك على الصّحيحين (597/3)، حلية الأولياء (31/2)، رجال مسلم لابن منجويه الأصبهاني (204/1)، الاستيعاب (494/2)، أسد الغابة (258/6)، الكاشف للذهبيّ (394/1)، تهذيب التهذيب (226/3)، الإصابة في تمييز الصّحابة (474/2) وغيرها.

(٢) انظر: تاج العروس (499/7).

تنبيهان:

التنبيه الأول: الذي يظهر أنّ ما نصَّ عليه بعض أهل اللُّغة وأشار إليه المصنِّف ـ رحمه الله ـ جائزٌ باعتبار الأصل من جهة اللُّغة لا من جهة الرِّواية، فكلُّ مَن وقفتُ على ضَبْطِه لاسم (جَرْهَد الأسلميِّ) ضَبْطَ قلم وجدتُه قد ضَبَطَهُ بفتحِ الجيم وسكونِ الراء وفتحِ الهاء لا غير. انظر: المجموع (167/3)، اللُّباب في الجمع بين السُّنة والكتاب للمنبجي (214/1)، فتح الباري (478/1)، عمدة القاري (80/4)، مرقاة المفاتيح (258/6)، توضيح الأفكار (139/1)، نيل الأوطار (50/2)، عون المعبود (35/11)، تحفة الأحوذي (64/8).

التنبيه الثاني: أنّ صياغة المصنِّف ـ رحمه الله ـ للعبارة المذكورة توهم أنّ الحافظ ابن حجر قد ذكر الضَّبطين في اسم (جرهد)، وهو ما لم يقصده؛ لأنّ الحافظ لم يشر إلى شيء من الضّبط أصلًا وإنما نصّ على كونه من أهل الصُّفّة فحسب، و تجويز الضّبطين أورده المصنِّفُ من باب الفائدة.

(**٣**) انظر: الطبقات الكبرى (298/4)، سُنَن أبي داود (40/4)، أسد الغابة (407/1)، الإصابة في تمييز الصّحابة (548/1)، تقريب التهذيب (138/1).

وفي العاشر من «فتح الباري» أنَّ العِرْباض بنَ ساريةَ السُّلَميَّ منهم[٢].

وقال الحافظُ ابنُ عساكرَ في المجلد الأول مِن «تاريخه لدمشق» ما نصُّه -:"والصُّفَّةُ بيتٌ كان لأهل الفاقة يجتمعون فيه فتأتيهم صَدَقَةُ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم والمسلمين ، وإذا حَضَرَ غزوٌ عَمَدَ المسلمون إليهم فاحتمل الرَّجُلُ الرَّجُلَ أو ما شاء الله بِشَبِعَهِ ، فيُجَهِّزوهم، وغَزَوْا معهم واحتَسَبُوا عليهم" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وقال ابنُ العربيِّ في «الأحكام» ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ [النحل: ٥] الآية ـ ما نصُّه -:"في هذه دليلٌ على إباحةِ لِباس الصُّوف ، وإليه نُسِبَ جماعةٌ مِن النّاس الصُّوفيّة لأنه لباسُهم في الغالب، فالياءُ للنَّسَب، والهاءُ للتأنيث.

وقد أنشدني بعضُ أشياخِهم بالبيت المقدس:

تشاجَرَ النّاسُ في الصُّوفيِّ واختَلَفُوا ... فيهِ وظنُّوهُ مُشْتَقًّا مِن الصُّوفِ

ولستُ أنحَلُ هذا الاسمَ غيرَ فتىً ... صافى فَصُوْفِيَ حتى سُمِّيَ الصُّوفي[٤]

انتهى كلامُه بلفظه[٥].

---

(١) انظر: مصنَّف ابن أبي شيبةَ (341/4)، سُنَن أبي داود (264/3)، سُنَن ابن ماجه (730/2)، كشف المشكل (76/2)، تهذيب الأسماء واللُّغات (243/1)، أسد الغابة (159/3)، تخريج الدّلالات السَّمْعيّة (79).

(٢) انظر: مصنَّف ابن أبي شيبةَ (332/1)، مسند أحمد بن حنبل (128/4)، صحيح ابن حبان (533/5)، المستدرك على الصّحيحين (175/1)، حلية الأولياء (13/2)، الاستيعاب (1238/3)، فتح الباري (281/10).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (28/2).

(٤) البيتان من بحر البسيط، وهما لأبي الفتح البُستي. انظر: تاريخ مدينة دمشق (166/43)، تفسير القرطبي (70/10)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (219/10)، إتمام الدِّراية لقُرَّاء النِّقاية (163).

(٥) أحكام القرآن لابن العربي (117/3) باختصارٍ وتصرُّفٍ يسير.

قال ابنُ بطّال -:"كَرِهَ مالكٌ لُبْسَ الصُّوف لِمَن يجد غيرَه لِما فيه مِن الشُّهرة بالزُّهد ؛ لأنّ إخفاء العَمَل أَولى.

قال: ولم يَنْحَصِرِ التواضُعُ في لُبْسِه، بل في القُطن وغيرِه ممّا هو بدون ثَمَنِه".

نَقَلَهُ الحافظُ في العاشر من «الفتح»[1].

وما أحسنَ قولَ بعضِ العارفين وقد سُئِلَ عن الصُّوفيِّ؟

"الصُّوفيُّ مَن لَبِسَ الصُّوف على الصَّفَا ، وسَلَكَ طريقَ المصطفى، وذاق الهَوى بعد الجَفا، وكانت الدّنيا منه خَلْفَ القَفا"[2].

وقال أبو الحسن سَرِيُّ بنُ المُغَلِّسِ السَّقَطِيُّ[3] خال الجُنَيدِ وأُستاذُهُ تلميذُ معروف الكرخيِّ، قال الجُنَيدُ: أتت عليه ثمانون سنةً ما رُئِيَ مضطجِعًا إلّا في عِلَّةِ موته، المتوفَّى سنة إحدى وخمسين ومائتين - رحمه الله تعالى - ما لفظُهُ -:"المتصوِّفُ اسمٌ لثلاثة معان:

وهو الذي لا يُطْفِئُ نورُ معرفتِه نورَ وَرَعِه.

ولا يتكلَّمُ بباطن في عِلْمٍ ينقضه عليه ظاهرُ الكتاب.

---

(١) فتح الباري (269/10)، تحفة الأحوذي (334/5)، عون المعبود (54/11).

(٢) تاريخ بغداد (331/1)، الأنساب (101/3)، طبقات الشافعية الكبرى (49/3). وقريب منه في: محاضرات الأدباء (412/2). والقائل هو أبو علي الروذباري.

(٣) سَرِيُّ بن المُغَلِّس السَّقَطِيُّ البغداديُّ: أبو الحسن، أحدُ كبار المتصوِّفة، مولدُهُ ببغداد، وهو خال أبي القاسم الجُنَيد وأستاذُهُ، يقال بأنه أوّل مَن تكلَّم في بغداد بلسان التوحيد وأحوال الصُّوفيّة، قال فيه الجُنَيد-:"ما رأيتُ أعبدَ مِن السَّرِيِّ، أتت عليه ثمان وتسعون سنةً ما رُؤِيَ مضطجعًا إلّا في عِلَّة الموت"، توفِّي ببغداد سنة 253هـ. انظر: طَبَقَات الصُّوفيّة (51)، وفيّات الأعيان (357/2)، تاريخ الإسلام (150/19)، الوافي بالوفيّات (85/15).

ولا تَحْمِلُهُ الكرامةُ على هَتْكِ محارم الله" انتهى كلامُه بلفظه[١]

انظر ترجمته في الثاني من «الوفيّات» لابن خلِّكان[٢].

وما أحسن ما قال [ل 241] بعضُ السَّلَف -:"إنّ الله يُحِبُّ البَصَرَ النافذ عند ورود الشُّبُهات، والعقلَ الكاملَ عند حُلُول الشَّهَوات"[٣].

انظر الجزء الأول من «تاريخ ابن كثير»[٤].

وجَعَلَ ابنُ القيِّم في الثاني من كتابه «إغاثة اللهفان» هذا الكلامَ لَفْظَ حديثٍ مرسَل[٥]، وقال بعده -: "فبِكمالِ العقل والصَّبرِ تُدْفَعُ فتنةُ الشّهوة، وبكمال البصيرةِ واليقينِ تُدْفَعُ فتنةُ الشُّبهة، والله المستعان" انتهى كلامُه بلفظه[٦].

وعزاهُ العجلونيُّ في الجزء الأول من كتابه «مُزِيل الإلباس» إلى رواية الطَّبرانيِّ والبزَّارِ وأبي نُعَيم[٧]، ولَفْظُهُ عنده: أنّ النّبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قال لعِمْرانَ بنِ حُصَين

---

(١) وفيّات الأعيان (358/2).

(٢) انظر: وفيّات الأعيان (357/2).

(٣) أخرجه الشِّهابُ في مسنده من حديث عمرانَ بنِ حصين مرفوعًا برقم (1080) و (1081)، والبيهقيُّ في الزُّهد الكبير برقم (954)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (199/6) بلفظ -:" وَيُحِبُّ الْعَقْلَ الكَامِلَ عِنْدَ هَجْمِ الشُّبُهَاتِ".

(٤) البداية والنِّهاية (310/1).

(٥) وكذلك شيخُه الإمامُ ابنُ تيميّة في مجموع فتاواه (44/29)، درء التعارض (22/9)، القواعد النورانية (130).

(٦) إغاثة اللَّهْفان (167/2).

(٧) الذي يظهر أنّ المصنِّفَ ـ رحمه الله تعالى ـ وهِمَ في فَهْمِ كلام العجلونيِّ، فإنه إنما يقصد بما رواه الطبرانيُّ والبزّارُ وأبو نُعَيم هذا الحديث -:"إِنَّ للهِ عِبَادًا يَعْرِفُوْنَ النَّاسَ بِالتَّوَسُّمِ". والله أعلم.

ـ وقد أَخَذَ بطرف عمامته من ورائه ـ :"اعْلَمْ أَنَّ اللهَ يُحِبُّ النَّاظِرَ النَّاقِدَ عِنْدَ مَجِيءِ الشُّبُهَات"[١].

وقال الحسينُ بنُ علي ابنِ الإمام المتوكِّل على الله[٢]:

لا تَحْسَبَنَّ لِبـاسَ الصُّـوفِ فـي مـلأٍ تُدْعَـى بـهبيـنَ أهـلِ الفَضْـلِ بالصُّـوفي
وإنمـا مَـن صَفَـا قَلْـبًا ومـالَ إلـى صقالَةِ النَّفْسِ مِـن أوصافِها صُوْفي[٣]

قلتُ: قد صرَّحَ أئمَّةُ الصُّوفيّة رضي الله تعالى عنهم ـ كما رأيتَ ـ بالبراءةِ مِن كلّ ما خالَفَ دِين الهُدى ، فهم الحُجَّةُ لنا على كلِّ مَن يزعم أنه بهم اقتدى ، و إن نُسِبَ إلى بعض المشهورين بالصَّلاح ما يُخَالِفُ السُّنةَ تَثَبَّتْنا ونَظَرْنا ، فإن ثَبَتَ ذلك عنه وَجَبَ الرَّدُّ عليه إذ لا محاباةَ في الحقِّ ، وإن لم يَثْبُتْ فالواجِبُ التحذيرُ مِن ذلك القول أو الفعل كيفما ظهر ومِن أيِّ شخصٍ صدر.

وأمّا المُتَشبِّهـون بالقوم وليسوا منهم قُـلامة ظفر فمقالاتُهم الفاسدةُ لا يُحِيط بها حَصْرٌ ، وما نحن فيه مِن ذلك قَطْرةٌ مِن بحر.

فمِن ذلك قولُهم : إنّ للشَّريعـة باطنًا يُخَالِفُ ظاهِـرَها[٤]، واحتجاجُهم على ذلك بقول أبي هريرةَ رضي الله عنه كما في «صحيح البخاري» -:"حَفِظْتُ مِن رسولِ الله صلّى الله

---

(١) كشف الخفاء (42/1)، والعجلونيُّ إنما نَقَلَهُ مِن المقاصد الحسنة (60).

(٢) الحسين بن علي بن الإمام المتوكِّل على الله إسماعيلَ العلويُّ الهاشميّ: رئيسٌ كبيرٌ وشاعرٌ مشهور، مولدُهُ سنة 1072هـ، كان في شبابه مائلًا إلى ملاذِّ الدُّنيا ومُتَعِها ثمّ تزهَّدَ وتعبَّد ومال إلى مخالطة الفقراء ولُبْسِ ملبوسهم ، وجادَ بجميع موجوده ، وكان إذا لم يجد النَّقْدَ تصدَّقَ بثيابه وفِراشه ، توفِّي سنة 1149هـ. انظر: البدر الطالع (222/1).

(٣) البيتان من بحر البسيط. انظر: البدر الطالع (223/1).

(٤) انظر: إغاثة اللَّهْفان (119/1)، روح المعاني (202/9)، التصوُّف: المنشأ والمصادر (245)، الصُّوفيّة: نشأتها وتطوُّرها (52).

عليه وسلّم وِعاءَينِ، أمّا أحدُهما فبثثتُهُ، وأمّا الآخرُ فلو بَثَثْتُهُ لَقُطِعَ مِنّي هذا البُلْعُوم!"[١].

قلتُ: هذا القول ضلالٌ وإضلال ، والاحتجاجُ عليه بهذا الحديث وَضْعٌ للنُّصوص في غير محلِّها:

أتاكَ المُرْجِف ـونَ بأم ـرٍ غَيْ ـبٍ   علـى دَهَ ـشٍ، وجِئ ـتُكَ باليق ـينِ

فمَـن يَكُ ق ـدْ أتـاكَ بأم ـرِ لَ بْـسٍ   فقـد آت ـي بأم ـرٍ مُسْ ـتَبينِ[٢]

قال تقيُّ الدِّين ابنُ تيميَّةَ في «رسالته في علم الباطن والظاهر» ما نصُّه -:"وأمّا حديثُ أبي هريرة فهو صحيح، قال: حَفِظْتُ مِن رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم جِرابَينِ ، فأمّا أحدُهما فَبَثَثْتُهُ فيكم، وأمّا الآخرُ فلو بَثَثْتُهُ لقطعْتُم هذا البُلْعُوم!".

ولكن ليس في هذا مِن الباطن الذي يُخَالِف الظّاهر شيء ، بل ولا فيهِ مِن حقائق الدِّين ، وإنما كان في ذلك الجِراب الخبرُ عمّا سيكون مِن الملاحِم والفِتَن ، فالملاحِمُ الحروبُ التي بين المسلمين، ولهذا قال عبدُ الله بنُ عمر : لو أخبَرَكم أبو هريرةَ أنكم تقتُلُون خليفتكم ، وتفعلون كذا وكذا؛ لقلتم كَذَبَ أبو هريرة.

وإظهارُ مِثْلِ هذا مما تَكرهُهُ الملوكُ وأعوانُهم لِمَا فيه مِن الإخبار بتغيُّر دُوَلِهِم" انتهى كلامُه بلفظه[٣] [ل 242]

وقال الكِرْمانيُّ في «شرح البخاري» - في الكلام على هذا الحديث - ما نصُّه -:"هذا الحديثُ هو قُطْبُ مَدارِ استدلالات المتصوِّفة في الطّامّات

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم برقم (120).

(٢) البيتان من بحر الوافر، وهما ل سَدُوس بن شَيْبان . انظر: الأغاني (384/16)، مجمع الأمثال للميداني (246/2)، الكامل في التاريخ (397/1).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (255/13). وانظر أيضًا: المصدر نفسه (218/2)، منهاج السُّنة النّبويّة (138/8)، بُغية المرتاد (323).

والشّطحيّات[1] يقولون: ها هو ذا أبو هريرةَ عَرِيفُ[2] أهلِ الصُّوفيّة[3] الذين منهم شيوخُنا في الطّريقة، عالِمٌ بذلك قائلٌ به .

قالوا: والمرادُ بالأوّل عِلْمُ الأحكام والأخلاق ، وبالثاني عِلْمُ الأسرار المَصُون عن الأغيار، المختصُّ بالعُلَماء بالله سبحانه وتعالى مِن أهل العرفان ويقول قائلهم:

يا رُبَّ جوهرِ عِلْمٍ لو أَبُوحُ بِهِ ... لقيل لي : أنتَ ممَّن يَعْبُدُ الوَثَنا

ولاستَحَلَّ رِجالٌ مُسلمونَ دَمي ... يَرونَ أقبحَ ما يأتونَهُ حَسَنا[4]

وقال بعضُهم: العِلْمُ المكنون والسِّرُّ المَصون عِلْمُنا ، وهو نتيجةُ الخِدمة وثَمَرةُ الحِكمة ، لا يَظْفَرُ به إلّا الغوَّاصون في بحار المجاهدات ، ولا يَشْعُرُ به إلّا المتصفون بأنوار المُشاهدات ، إذ هي أسرارٌ متمكِّنةٌ في القُلُوب لا تظهر إلّا بالرِّياضة، وأنوارٌ ملمَّعَةٌ في الغيوب لا تنكَشِفُ إلّا للأنفُسِ المُرتاضة.

---

(١) الشَّطْحُ عند الصوفية هو: " كلامٌ يُعبِّر عنه اللِّسانُ مقرونٌ بالدعوى ولا يرتضيه أهلُ الطريق مِن قائلِهِ وإن كان محقًّا "، وعرّفه بعضُهم بأنه " عبارةٌ مستغرِقةٌ في وَصْفِ وَجْدٍ فاض بقوَّته، وهاجَ بشدَّة غليانه وغَلَبَتِهِ". انظر هذه التعاريف وغيرها في: التوقيف على مهمات التعاريف للمُنَاوي (429)، التعريفات (167)، دُسْتُور العلماء (155/2)، اللُّمَع لأبي نصر الطُّوسي (453)، قواعد الفقه (338).

ومما قاله بعضُ الصّوفية وُحِمَل عل حال الشّطح ما نُسِبَ لأبي يزيد البسطامي من قوله: سبحاني، وقولِه: ما النّار؟! لأستندنَّ إليها غداً وأقول: اجعلني لأهلها فداءً، وقولِهِ: ما في الجبَّة إلاّ الله. انظر: تاريخ الإسلام (112/20).

(٢) أي: المتعرِّف على أحوالهم والمدبِّر لأمورهم والقائم بسياستهم . انظر: تفسير غريب ما في الصَّحيحين البخاري ومسلم للحُمَيدي (401)، المصباح المنير (404/2)، المغرب في ترتيب المعرب (55/2).

(٣) كذا في الأصل المخطوط، وفي الكواكب الدَّراري (137/3)-: "عَرِيْفُ أَهْلِ الصُّفَّةِ".

(٤) البيتان من بحر البسيط، ويُنسبان لزين العابدين عليِّ بنِ الحسين وكذلك لكلثوم بن عمرو.

انظر: تاريخ بغداد (489/12)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (84/4)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (231/2)، روح المعاني (174/3) و (190/6) و (124/15)، مرقاة المفاتيح (20/6).

وأقولُ: نِعْمَ ما قال ، لكن بشرط أن لا تدفَعَهُ القواعدُ الإسلاميّة ، ولا تنفيه القوانينُ الإيمانيّة، إذ ما بعد الحقِّ إلّا الضلال!

قال الغزاليُّ: متصوِّفةُ أهل الزِّمان ـ إلّا مَن عَصَمَهُ الله ـ اغتَرُّوا بالزِّيِّ والمنطقِ والهيئةِ مِن السّماع والرَّقْص والطّهارة، والجلوسِ على السّجّادة ، وإطراقِ الرّأس وإدخالِهِ في الجَيْبِ كالمُتَفَكِّر، ومِن تَنَفُّسِ الصُّعَداء ، وخَفْتِ الصَّوت في الحديث إلى غير ذلك ، فظنُّوا لذلك أنهم منهم، ولم يُتْعِبُوا أنفسَهم قطُّ في المجاهدة والرِّياضة ، ومُراقَبةِ القلب، وتطهيرِ الباطن والظّاهرِ مِن الآثام الخفيّة والجليَّة، وكلُّ ذلك مِن أوائل مَنازِلِ المتصوِّفة ، ولو فرغوا عن جميعها لمَا جاز لهم أن يَعُدُّوا أنفسَهم مِن الصُّوفيّة ، كيف ولم يَحُومُوا قطُّ حولَها ؟! بل يتكالبون على الحرام والشُّبُهات وأموالِ السّلاطين ، ويتنافسون في الفِلْس والرّغيف ، ويتحاسدون على النَّقِير والقِطْمير، ويُمَزِّقُ بعضُهم أعراضَ بعض ، وليسوا مِن الرِّجال في شيء ، بل هم أعجز مِن العجائز في المعارك، فإذا [ل 243] كُشِفَ عنهم الغِطاءُ فوا فضيحتاهُ على رؤوس الأشهاد!

ومنهم طائفةٌ ادَّعَتْ عِلْمَ المعرفة ومُشاهَدَةَ الحقِّ ومجاوَزَةَ المقامات والأحوال ، ولا تُعرف هذه الأمور إلّا بالأسامي والألفاظ، إلّا أنه تَلَقَّفَ مِن ألفاظ الطّائفة كلماتٍ فهو يُرَدِّدُها ويَظُنُّ أنّ ذلك عِلْمٌ أعلى مِن عُلُوم الأوَّلين والآخرين، فهو ينظر إلى الفقهاء والمفسّرين والمحدِّثين بعَيْنِ الإزراء ، حتى إنّ الفَلّاحَ يترك فِلاحَتَهُ والحائِكَ حِيَاكَتَهُ ، ويُلازِمُهم أيّامًا ويتلقَّفُ منهم الكلماتِ المزيَّفة، فهو يُرَدِّدُها كأنه يتكلَّمُ عن الوحي ويُخْبِرُ عن سِرِّ الأسرار ، ويستحْقِرُ بذلك جميعَ العُبّاد والعُلماء فيقول في العُبّاد : إنهم أُجَرَاءُ متعَبُون، وفي العُلَماء أنهم بالحديث عن الله محجوبون، ويدَّعي لنفسه أنه الواصِلُ إلى الحقّ وأنه مِن المقرَّبين ، وهو عند الله مِن الفُجّار المنافقين ، وعند أرباب القُلُوب مِن الحُمَقاء الجاهلين.

وأصنافُ غُرُور أهلِ الإباحة المتشبِّهين بالصُّوفيّة لا تُحصى ، وأنواعُها لا تُستقصى ، ومِن الله الإعانة، وبه الاستعاذة" انتهى كلامُه بلفظه[١]

وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» ـ في الكلام على الحديث المذكور ـ ما نصُّه – :"حَمَلَ العلماءُ (الوعاءَ الذي لم يَبْثُثْهُ) على الأحاديث التي في ها تبيِينُ أسامي أُمَراء السّوء وأحوالِهم وزَمَنِهم.

وقد كـان أبو هريـرةَ يَكْـنِي عن بعضـه ولا يُصَـرِّحُ خـوفًا على نفسـه، كقولـه: أعوذُ بالله مِن رأس السِّتِّين ، وإمـارةِ الصِّبيان ! يشـيرُ إلى خلافـة يزيد بن معـاوية لأنها كانـت سنـة ستين.

واستجابَ الله دُعاءَ أبي هريرةَ فمات قبلها بسنة .

قال ابنُ المُنَيِّر : جَعَلَ الباطنيّةُ هذا الحديثَ ذريعةً إلى تصحيح باطلهم ، حيث اعتقدوا أنّ للشّريعة ظاهرًا وباطنًا، وذلك الباطنُ إنما حاصِلُهُ الانحلالُ مِن الدِّين.

قال: وإنما أرادَ بقوله (لَقُطِعَ مِنِّيْ هَذَا البُلْعُوْمُ) أي : لقَطَعَ أهلُ الجو ر رأسَه إذا سَمِعُوا عيبَهُ لفعلهم وتضليلَه لسعْيهم.

ويؤيِّدُ ذلك أنّ الأح ـاديثَ المكتومـة لو كانت مِ ـن الأحكام الشّرع ـيّة [ل 244] مـا وَسِعَـهُ كِتم ـانُها لـِمـَا ذَكَـرَهُ في الحديث المذك ـور قَبْلَ هذا مِ ـن قولـه (يقولـون: أكثرَ أبو هُريرةَ! ولولا آيتـانِ في كِتاب الله تعالى م ـا حدَّثتُ حديـثًا، ثم يتلو ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾ [البقرة].

---

(١) الكواكب الدَّراري (137/3) باختصارٍ يسير.

وقال غيرُه : يُحْتَمَلُ أن يكون أراد مع الصِّنف المذكور ما يتعلَّقُ بأشراط السّاعة وتَغَيُّرِ الأحوال والملاحِمِ في آخرِ الزّمان ، فيُنْكِرُ ذلك مَن لم يَأْلفْهُ، ويعتَرِضُ عليه مَن لا شعور له به " انتهى كلامُه بلفظه[١].

وأخرج ابنُ أبي الدّنيا بسَنَدٍ صحيح عن عُمير بن هانئ قال : كان أبو هريرةَ يقول - :"تشبَّثُوا بصُدْغَي معاويةَ، اللّهم لا تُدْرِكني سنةُ ستين !"[٢].

انظر ترجمة أبي هريرةَ : في «الإصابة في معرفة الصحابة» للحافظ ابن حجر.

وقال النَّسَفيُّ[٣] في عقائده -:"والنُّصوص تُحْمَلُ على ظاهرها، والعُدُولُ عنها إلى مَعانٍ يدَّعيها أهلُ الباطن إلحاد"[٤].

---

(١) فتح الباري (217/1). وانظر أيضًا: عمدة القاري (185/2).

(٢) خرجه أبو زُرْعَةَ الدمشقيُّ في تاريخه (69)، والبيهقيُّ في دلائل النبوَّة (466/6) ـ بلفظ مُقَارِب ـ، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (380/67). وانظره أيضًا في: الإصابة في تمييز الصّحابة (443/7)، الخصائص الكبرى (236/2).

والصُّدْغ: ما بين العين إلى الأُذُن . مقاييس اللغة (338/3)، مختار الصِّحاح (151)، المصباح المنير (335/1).

(٣) عمر بن محمد بن أحمد بن النَّسَفيُّ ثم السَّمرقنديُّ: نجم الدِّين، فقيهٌ حنفيٌّ واسعُ العِلْم، مولدُهُ بـ(نَسَف) سنة 461هـ وإليها نِسْبَتُه، صنَّفَ في كلِّ نوعٍ من أنواع العُلوُم حتى بلغت تصانيفُه المائة، وقد أقبل الناسُ عليها، توفِّي بسمرقند سنة 537هـ، له: التيسير في التفسير، العقائد، طلبة الطلبة. انظر: تاريخ الإسلام (447/36)، طبقات المفسرين للسُّيُوطي (88/1)، طبقات المفسرين للداودي (171)، شذرات الذهب (115/4).

(٤) متن العقائد النَّسَفِيَّة (22) [مطبوعة ضمن: مجموع من مهمّات المتون المستعملة من غالب خواصّ الفنون] .

قال سعدُ الدِّين التفتازانيُّ [١] في شرحها -:"سُمِّيتِ الملاحدةُ باطنيّةً لادِّعائهم أنّ النُّصوص ليست على ظاهرِها ، بل لها مَعانٍ باطنيّةٌ لا يَعْرِفُها إلّا المعلِّم ، وقصْدُهم بذلك نفيُ الشّريعة بالكُلِّيَّة" نقله صاحب «الإتقان»[٢].

ونقل عنه كَنُّون [٣] في «حاشيته على شرح الزُّرقاني لمختصر خليل» أنه قال ـ في شرح تلك العقائد ـ ما نصُّه -:"وذهبَ بعضُ الإباحيِّين إلى أنّ العبدَ إذا بَلَغَ غايةَ المحبّة وصَفَا قلبُهُ واختارَ الإيمان على الكُفْر مِن غيرِ نِفاق سَقَطَ عنه الأمرُ والنهي ، ولا يُدْخِلُهُ الله النارَ بارتكاب الكبائر، وبعضُهم إلى أنه تَسْقُطُ عنه العِبادات الظاهرة، وتكون عِبادتُهُ التفكُّرَ.

وهذا كُفْرٌ وضلالٌ! فإنّ أكملَ النّاس في المحبَّةِ والإيمانِ هم الأنبياء ـ خصوصًا حبيبَ الله تعالى[٤] ـ، مع أنّ التكاليفَ في حقِّهم أتمُّ وأكمل"انتهى كلامُه

---

(١) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني: عالِمٌ حنفيٌّ بارعٌ في النَّحْو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق، مولدُهُ سنة 712هـ بتَفْتَازان وهي قرية بنواحي نسا من بلاد خراسان، ذاع صيتُهُ في زمانه وانتشرت كُتُبُه، توفي سنة791هـ، من آثاره: شرح تلخيص المفتاح، شرح مقاصد الكلام، تهذيب الكلام. انظر: الدُّرر الكامنة (112/6)، شذرات الذهب (319/6)، طبقات المفسِّرين للداودي (301)، الأعلام (219/7).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (485/2)، أبجد العلوم (183/2)، مناهل العِرْفَان في علوم القرآن (57/2).

(٣) محمد بن المدني بن علي كنون الفاسي: أبو عبد الله ، فقيهٌ مالكيٌّ متفنِّن يُعَدُّ رأسَ علماء المغرب في القرن الثالث عشر ، يتصل نسبُهُ بالأدارسة ، كان نزيهًا قوّالًا للحقّ دؤوبًا على نشر العِلْم والنَّهيِ عن البدع، وقد أُوذِيَ بسبب ذلك وسُجِن ولمّا ضجّ الناسُ أُطْلِقَ سراحُه، توفِّي سنة 1302هـ، له: التسلية والسُّلوان لمن ابتُلِيَ بالأذاية والبُهتان ، حاشيةٌ على موطأ مالك، العقد الفريد في بيان خُرُوج العوامِّ مِن رِبقة التقليد . انظر: شجرة النور الزكية (429/1)، الأعلام للزركلي (94/7)، معجم المؤلفين (10/12).

(٤) قال الشيخُ العلّامةُ محمد بن صالح بن عُثيمين ـ رحمه الله ـ في شرح الأربعين النوويّة (59) -:"هناك كلمةٌ شائعةٌ عند الناس: يقولون: "إبراهيمُ خليلُ الله"، و"محمدٌ حبيبُ الله" و"موسى كليمُ الله"، ولاشكَّ

بلفظه[١].

وفي تعليق العلّامة محمد رشيد رِضا [٢] على الاعتصام للشّاطبيِّ ما نصُّه -:"انقَسَمَتِ الباطنيّةُ إلى عِدَّةِ فِرَقٍ، يجمعُهم [ل 245] القولُ بجعْلِ ظواهرِ النُّصوص غيرَ مرادة، والذّهابُ في تأويلها مذاهبَ مِن التحكُّم لا تتفق مع اللُّغَة في مجازٍ ولا كِناية"انتهى منه بلفظه[٣].

وقال ابنُ حزم الظاهريُّ في كتابه «الفصل في الملل والنِّحَل» ما نصُّه -:"واعلموا أنّ دِينَ الله تعالى ظاهرٌ لا باطنَ فيه، وجَهْرٌ لا سِرَّ فيه، كُلُّهُ بُرهانٌ لا مسامحةَ فيه، واتّهِمُوا كلَّ مَن يَدْعُو أن يتَّبَعَ بلا بُرهان، وكلُّ مَن ادّعى للدِّيانة سرًّا وباطنًا فهي دعاوى ومخارق[٤].

واعلموا أنّ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم لم يَكْتُمْ مِن الشَّريعة كَلِمَةً فما فوقَها ، ولا أطْلَعَ أخصَّ الناس به مِن زوجةٍ أو ابنةٍ أو عمٍّ أو ابنِ عمٍّ على شيء كَتَمَهُ عن الأحمر والأسود

أنّ محمّداً صلى الله عليه وسلم حبيبُ الله فهو حابُّ الله ومحبوبٌ لله، ولكن هناكَ وصفٌ أعلى من ذلك وهو "خليلُ الله"، فالرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم خليل الله.

والذين يقولون "محمّدٌ حبيبُ الله" قد هضَمُوا حقَّ الرَّسُول صلى الله عليه وسلم؛ لأنّ المحبَّة أقلُّ مِن الخُلَّة، ولذلك نقول: لا نعلم مِن البَشَر خليلاً لله إلاّ اثنان: "إبراهيم ومحمد" عليهما الصّلاة والسّلام، لكن المحبَّة كثيرٌ كما قال الله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ [الصَّف: 4] وغير ذلك من الآيات". وانظر للاستزادة: مدارج السالكين (30/3)، الجواب الكافي (135).

(١) شرح العقائد النسفيّة للتفتازاني (105).

(٢) محمد رَشيد بن عليّ رضا بن محمد بن محمد القَلَمُوْنِيُّ: عالِمٌ متفنِّن، يُعَدُّ أحدَ المصلحين في العصر الحديث، مولدُهُ في القَلَمُون (مِن أعمال طرابلس الشَّام) سنة1282هـ وهو بغداديُّ الأصل حسينيُّ النَّسَب، تعلّم في بيروت ثمّ استقرّ بمصرَ و أصدر مجلّته الشَّهيرة (المنار) لبثِّ آرائه الإصلاحيّة، توفِّي سنة 1354 هـ، مِن آثاره : تفسير المنار (ولم يكمل)، الخلافة والإمامة العظمى، الوحيُ المحمّدي. انظر: الأعلام (126/6)، معجم المؤلِّفين (310/9).

(٣) الاعتصام (253/1).

(٤) المَخَارِق: الأكاذيب. انظر: كتاب العين (150/4).

ورُعاةِ الغنم، ولا كان عنده ـ عليه الصّلاةُ والسّلامُ ـ سِرٌّ ولا رمزٌ ولا باطن غير ما دعا الناسَ كلَّهم إليه، ولو كَتَمَهم شيئًا لَمَا بَلَّغَ كما أُمِر، ومَن قال هذا فهو كافر.

فإيّاكم وكلَّ قولٍ لم يَبِنْ سبيلُه، ولا وَضَحَ دليلُه، ولا تعوجوا عما مضى عليه نبيُّكم صلّى الله عليه وسلّم وأصحابُه رضي الله عنهم أجمعين" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وفي كتاب «الفِرَق الإسلاميّة» لمحمود البشبيشي ـ في الكلام على الحُلوليّة[٢] ـ ما نصُّه -:"لا شكَّ أنّ القوم يَظهَرون بلِباسِ الإسلام ليستطيعوا نَفْثَ سُمُومِهم، ويصلوا إلى ما لا يستطيعون لو ظهروا بمظهرِهم الحقيقيّ، فهم لذلك يلجئون إلى ما لَجَأَ إليه أسلافُهم الباطنيّةُ مِن صَرْفِ معاني القرآن إلى أهوائهم" انتهى منه بلفظه[٣].

وفي «التلبيس» لابن الجوزي ما نصُّه -:" قال ابنُ عقيل[٤]: هَلَكَ الإسلامُ بين طائفتين: الباطنيّة والظاهريّة.

فأمّا أهلُ الباطن فإنهم عطَّلُوا ظواهِرَ الشّرع بما ادّعوه مِن تفاسيرهم التي لا بُرهان لهم عليها، حتى لم يبقَ في الشّرع شيءٌ إلّا وقد وضَعُوا وراءَهُ معنىً، حتى أسقطوا إيجابَ الواجب والنّهيَ عن المنكر.

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (91/2).

(٢) الصحيحُ أنّ البشبيشي قال هذا عند كلامه على البهائيّة.

(٣) الفِرَق الإسلامية (63).

(٤) علي بن عَقِيل بن محمد بن عَقِيل البغدادي: أبو الوفاء، علامة متفنِّن، يُعَدّ شيخَ الحنابلة في وقته، مولدُهُ سنة 431هـ، قال عنه السِّلَفِيُّ -:"ما رأيتُ مِثْلَهُ، وما كان أحدٌ يَقْدِرُ أن يَتَكَلَّمَ معه لغزارة علمه، وبلاغةِ كلامه، وقوّةِ حُجَّته"، عِيبَ بجنوحه للاعتزال، توفِّي سنة 513هـ، له: كتاب الفُنُون، الإرشاد، الواضح في أصول الفقه. انظر: سير أعلام النبلاء (443/19)، تاريخ الإسلام (349/35)، الوافي بالوفيّات (218/21)، شذرات الذهب (35/4).

وأمّا أهلُ الظاهر فإنهم أخذوا بكلِّ ما ظهر مما لا بُدّ مِن تأويله ، فحَمَلُوا الأسماءَ والصِّفات على ما عقلوه[(١)].

والحقُّ بين المنزلتين ، وهو أنّا نأخُذُ بالظاهر ما لم يَصْرِفْنا [ل 246] عن دليل ، ونرفُضُ كلَّ باطن لا يَشهد به دليلٌ مِن أدلّة الشرع" انتهى المراد منه بلفظه[(٢)].

وفي «الجُرْعة الصّافية ، والبُغْية الكافية» للشّيخ سيدي المختارِ بن أحمد بن أبي بكر الكُنْتِيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ ما نصُّه -:"وأمّا جَهَلَةُ الصُّوفيّة فهم يَغُرُّون العامَّةَ بتنسُّكهم وتقشُّفِهم ، فيسألونهم فيُفتونهم بغير علمٍ حياءً مِن أن يُنْسَبُوا إلى الجهل ، فيَضِلُّوا ويضُلِّوا.

وربّما ادّعى بعضُهم العِلْمَ اللّدُنِّيَّ الشّيطانيّ ، فيكونُ أشدَّ على الأُمّة مِن إبليس لتلبيسه وتدليسه.

وربما استهوتْهُ الشّياطين بإخبارِهم إيّاهُ بأمورِ العامّة ، فيجرُّونهم بذلك إلى دعوى الإطِّلاع على الغَيب والولاية.

وربما أتتْهُمْ شياطينُهم على صُوَرِ الآباء الذين مضوا ، ويُرسلون معهم بالإمارةِ التي يَعرفها الأبناءُ ويستدرجونهم بذلك في ها دُونَهم ، ويُقْبِلُون عليهم فيأكلون أموالَ الناس

---

(١) كلامُ ابنِ عَقِيل هذا محتمل لأمرين:

أ - أن يكون أراد بهم (المشبِّهةَ)، وهم الذي يؤمنون بالصِّفات على وجه المماثلة لصِفات المخلوقين، وحينئذٍ فكلامُهُ حقّ.

ب - أن يكون أراد بهم (أهلَ الحديث)، وهم الذين يؤمنون بنُصُوص الصِّفات ويحملونها على ظاهرها اللّائقِ بالله تعال، وحينئذٍ فكلامُهُ باطل، ولا ريب بأنه إن أراد الثاني دخل الأوّلون فيه دُخُولاً أوليًّا.

ولا يمكن الجزمُ بتعيين مرادِهِ؛ لأنه كان على مذهب المعتزلة في الصفات أوّلاً ثم تاب منه وصنَّف في الرّدِّ عليهم. انظر: سير أعلام النبلاء (447/19)، لسان الميزان (243/4)، تحريم النظر في كتب الكلام (33)، مقدِّمة د.عبد الله التركي على كتاب الواضح لابن عقيل في أصول الفقه (21/1).

(٢) تلبيس إبليس (132).

بالباطل، وتُفْسِدُ عليهم الشّياطينُ كلَّ ما كانوا فيه، ولا يَرْضَون منهم بدون فَساد رأس مالِهم وهو الإيمان" انتهى المراد منه بلفظه[١].

قلتُ: واحتجاجُهم على باطلهم بخَرْقِ العوائد لبعضِهم ـ على تسليم صحَّته ـ لا حُجَّةَ فيه؛ لأنه قد يقع للزِّنديق بطريق الإغواء ، كما يقع للصِّدِّيق بطريق الكَرَامة ، والفَرْقُ بين الخَرْقَينِ اتِّباعُ الكتاب والسُّنة، فالمُتَّبِعُ لهما صِدِّيقٌ خُرِقَتْ له العوائدُ أو لم تُخْرَق، والصّادِفُ عنهما زنديقٌ خُرِقَتْ له العَوائدُ أو لم تُخْرَقْ.

قال عبدُ الرحمن الأخضريُّ[٢] ـ رحمه الله تعالى ـ في منظومته القُدسيّة:

واعلمْ بأنَّ الخاطِرَ الربّاني ... لتابعِ السُّنَّةِ والقُرآنِ
والفَرْقُ بين الإفكِ والصَّوابِ ... يُعْرَفُ بالسُّنَّةِ والكِتابِ[٣]

وقال أبو الفضل شهابُ الدِّين السّيِّدُ محمود الألوسيُّ البغداديُّ[٤] في تفسيره الكبير المُجَزَّء على ثلاثين جزءًا في عشرة أسفار، المُسَمّى «رُوح [ل 247] المعاني» ـ

(١) الكتاب ما زال مخطوطًا.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن محمد الأخضري: فقيهٌ مالكيٌّ مشاركٌ في عِدَّة عُلُوم، مولدُهُ سنة 918هـ، اشتهر بجودة النّظم فأقبل الناسُ على منظوماته العلميّة، وهو من أهل بَسكرة (مدينة في الجزائر)، توفِّي سنة 983هـ، له: السُّلَّم المنورق، شرح السُّلَّم، الجوهر المكنون. انظر: تعريف الخَلَف برجال السَّلف (63/1)، الأعلام للزركلي (331/3)، معجم المؤلفين (187/5).

(٣) منظومة الأخضري في التصوُّف [ضمن الرسائل المنيرية] (50/4)، والبيتان من بحر الرجز.

تنبيه:

في الرَّسائل المنيرية: (وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْخَارِقَ الرُّوْحَانِيْ) بدلاً مِن (وَاعْلَمْ بِأَنَّ الخَاطِرَ الرَّحْمَانِيْ).

(٤) محمود بن عبد الله بن محمود الحسيني: أبو الثناء الآلوسي، مفسِّر محدّث أديبٌ واسعُ الاطلاع، مولدُهُ ببغداد سنة 1217هـ، نسبتُه إلى جزيرة (آلوس) في وسط الأنبار بالعراق، تقلَّد منصبَ الإفتاء في بغداد سنة 1248هـ ثم عُزِل فانقطع للعِلْم، توفِّي سنة 1270هـ، من آثاره: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم

عند قوله تعالى ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩] بعد كلام ـ ما نصُّه –:"وأحسنُ ما يُعْتَمَدُ عليه في معرفة الولاية اتّباعُ الشّريعة الغرّاء، وسُلُوكُ المحجَّة البيضاء، فمَن خَرَجَ عنها قِيْدَ شِبْرٍ بَعُدَ عن الولاية بمراحل، فلا ينبغي أن يُطْلَقَ عليه (اسمُ الوليّ) ولو أتى بألفِ ألفِ خارق، فالوَلِيُّ الشّرعيُّ اليومَ أعزُّ مِن الكبريت الأحمر، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله!:

أمّا الخِيامُ فإنها كخيامِهِمْ وأرى نِساءَ الحَيِّ غيرَ نِسائها[١]

انتهى كلامُه بلفظه[٢].

قلتُ: الأَلُوسيُّ نسبةً إلى (أَلُوْس) بفتح الهمزة، وضمِّ اللّام، بعدها واوٌ ساكنة فَسِينٌ مهملة، اسمُ رجُلٍ سُمِّيَتْ به بَلدةٌ على الفُرات كما في «معجم البُلْدان» لياقوت الحَمَوِيّ[٣].

وفي كتاب «النُّصْح الأنفع والجُنَّة للمعتصم مِن البِدَع بالسُّنَّة» للشّيخ زرُّوق ما نصُّه –:"ويرحم الله القُشَيريَّ حيث أدرَكَ مَن تحلَّى بطريقة القوم في ظاهرِهِ وتعدَّى عنهم في باطنه، فأنشَدَ:

أمّا الخِيامُ فإنها كخِيامِهِمْ إلخ

هذا فيمَن قد اشتَرَكَ معهم في زيِّهم الظّاهر، فأمّا اليوم فلا خِيامَ ولا نساءَ بإجماعٍ مِن

والسّبع المثاني، دقائق التفسير، الرّسالة اللاهوريّة. انظر: الأعلام (176/7)، معجم المؤلّفين (175/12)، البغداديُّون: أخبارُهم ومجالسُهم (26).

(١) البيت من بحر الكامل، ولا يعرف قائله.

(٢) روح المعاني (179/11).

(٣) انظر: معجم البلدان (246/1)، تاج العروس (405/15).

القوم" انتهى منه بلفظه(١).

ولقد أجادَ العلّامة أبو عليّ القالي (٢) «صاحب الأمالي» المتوفّى بقرطبة سنة ست وخمسين وثلاثمائة ـ رحمه الله تعالى ـ حيث يقول:

لمّا تبـدَّلَتِ المجـالِسُ أوجُـهًا ... غيرَ الذين عَهِدتُ مِـن عُلَمـائها

ورأيتُها محفـوفةً بسِـوى الأُلى ... كانوا وُلاةَ صُـدُورِها وفِنـائها

أنشـدتُ بيـتًا سائـرًا مُتَقـدِّمًا ... والعَيـنُ قـد شَرِقَـتْ بجـاريْ ماءِها

أمّـا الخِيـامُ فإنـها كخِيامِـهم ... وأَرى نِسـاءَ الحَـيِّ غـيرَ نِسـائها(٣)

وقال السُّيُوطيُّ في كتابه «إتمام الدِّراية لقُرّاء النّقاية» ما نصُّه -:"(الوَليُّ) :العارِفُ بالله تعالى حَسْبما يُمْكِن ، المواظِبُ على الطّاعات ، المجتَنِبُ للمعاصي ، المُعْرِضُ عن الانهماكِ في الّلذَّات والشَّهَوات" انتهى كلامُه بلفظه(٤).

ونحوه في تفسير «المـَحَلِّي»(٥) [ل 248]

---

(١) الكتاب لم يُطْبَع بعد.

(٢) إسماعيل بن القاسم بن عيذون الأمويُّ مولاهم: أبو علي القالي (نسبةً إلى قالي قَلَا بلدٍ مِن أعمال أرمينية)، أحفظ أهل زمانه للُّغة والأدب، مولدُهُ سنة 288هـ بمنازجرد (من ديار بكر)، رحل إلى العراق فتعلَّمَ في بغداد وأقام 25 سنة، ثم رحل إلى الأندلس سنة 328 هـ فدخل قرطبة واستوطنها، وأحبَّهُ المستنصرُ بنُ الناصر وكان يحُثُّه على التأليف ويوسِع عليه العطاء، توفِّي في قرطبة سنة 356هـ، له: كتاب النوادر، والبارع. انظر: معجم الأدباء (302/2)، الوافي بالوفيّات (114/9)، بغية الوعاة (453/1)، نفح الطِّيْب (72/3).

(٣) الأبيات من بحر الكامل. انظر: معجم الأدباء (542/3)، البداية والنِّهاية (70/12)، الوافي بالوفيّات (87/20)، نفح الطِّيْب (487/5).

(٤) شرح المقاصد في علم الكلام (203/2)، التعريفات (329)، إتمام الدِّراية لقُرَّاء النِّقاية (8)، دستور العُلَماء (323/3)، حاشية الجَمَل على شرح المنهج (163/5).

(٥) انظر: شرح المحلّي على جمع الجوامع [ومعه حاشية العطّار] (481/2).

وقد كنتُ نظمتُ مُلَخَّصَ كِلامِهما هذا فقلتُ:

المـؤمـنُ العـارف بالـرّحـمـنِ ... حَـسَبَمـا يَـصِحُّ فـي الإمـكـانِ
ومَـنْ يُواظِـبُ عـلى الطّـاعـاتِ ... مـعْ تَـرْكِ الانْـهـمـاكِ فـي
التّـارِكُ الـدّهْـرَ مَـحـارِمَ الـوَلِي ... هـوَ الوَليُّ الـمُـرْتَضى نِعْمَ الوَلِي (١)
بـذلِكَ الـمـحَـلِّيْ ذوْ الـدِّرايهْ ... قـد حَـدَّهُ، وصـاحِـبُ النِّـقايَهْ (٢)

ومِن قصيـدةِ شمـسِ الدِّينِ ابنِ القيِّـم ـ رحمه الله تعالى ـ الشِّـعرية، التي يَشكو فيها مِن حـالِ متصـوِّفة زمانه، وهي مائةٌ وثلاثون بيتًا، سَـرَدَ جميعَها في كتابه «إغاثة اللَّهفـان مِن مَصـائد الشَّيـطان»، ولم يَنْـسِبْها في ه لنفـسه ولا لغ يره، ونَسَبَه ـا لـه غيرُهُ ، والله تعالى أعلم.

ذهَبَ الرِّجالُ وحالَ دونَ مَجالِهِمْ ... زُمَرٌ مِنَ الأَوباشِ والأنذالِ
زَعَمُوا بأنهمُ على آثارِهم ... ساروا ولكنْ سِيرةَ البَطَّالِ
قَطَعُوا طريقَ السّالكينَ ، وغَوَّروا ... سُبُلَ الهُدى بِجهالةٍ وضَلالِ
عَمَرُوا ظواهِرَهمْ بأثوابِ التُّقى ... وحَشَوْا بَواطِنَهم مِنَ الأدغالِ
إن قلتَ: قال اللهُ قالَ رسُولُهُ ... هَمَزُوكَ هَمْزَ الْمُنْكِرِ الـمُتَغَالي

---

(١) في هذا البيت جِناسٌ تامّ، فالمقصود بـ(الولي) في الشّطر الأوّل هو الله تعالى إذ ذلك مِن أسمائه، ومعناه: النّاصر والظّهير، وقد ورد هذا الاسم في نصوص كثيرة منها قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾ [البقرة : 257]، وقولُهُ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحۡمَتَهُۥۚ وَهُوَ ٱلۡوَلِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ٢٨﴾ [فاطر]، وفي صحيح مسلم برقم (4899) من حديث زيد بن أرقم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم كان يقول –:"اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا".

وأمّا (الولي) في الشَّطر الثاني فالمقصود به كلُّ مؤمِنٍ تقيّ.

(٢) الأبيات من بحر الرّجز.

أوْ قلتَ: قد قالَ الصَّحابةُ والأُلى ... تَبِعُوهمُ في القولِ والأعمالِ

أوْ قلتَ: قالَ الآلُ آلُ المصطفى ... ـ صلى عليهِ الله ـ أفضلُ آلِ

أوْ قلتَ: قال الشّافعيُّ وأحمدٌ ... وأبو حنيفةَ والإمامُ العَالي

أوْ قلتَ: قال صِحابُهم مِن بعدِهمْ ... فالكلُّ عندَهمُ كشِبْهِ خَيَالِ

ويقول: قلبيْ قالَ ليْ عن خاطري ... عن سِرِّ سِرِّيْ عن صَفَا أحوالي

عن حَضْرَتِي عن فِكْرَتي عن خَلْوَتي ... عن جَلْوَتِي عن شَاهِديْ عن حالي

عن صَفْوِ وقْتِيْ عن حَقيقةِ حِكمَتِي ... عن ذاتِ ذاتِيْ عن صِفاتِ فِعالي [ل

دعْوى إذا حقَّقتَها ألفيتَها ... ألقابَ زُورٍ لُفِّقَتْ بِمُحَالِ[1]

أخرجَ الإمامُ أحمدُ في «المسند» والحـاكمُ فـي «المستدرك» بسَنَدٍ على شـرْطِ البخاريِّ، عن المقـداد بن عمـرٍو رضي الله عنه أنه قال: لا أقولُ في رجلٍ خيرًا ولا شرًّا حتى أنظُرَ ما يُخْتَمُ له به بعدَ شيءٍ سمعتُه مِن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، سمعتُهُ يقول: «لَقَلْبُ ابْنِ آدَمَ أَشَدُّ انْقِلَابًا مِنَ الْقِدْرِ إِذَا اجْتَمَعَتْ غَلْيًا»[2].

---

(١) إغاثة اللهفان (231/1). والأبيات من بحر الكامل.

(٢) أخرجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (23867) ـ واللَّفْظُ له وللطبرانيِّ في الكبير ـ، و البزّارُ في مسنده برقم (2112)، والطبرانيُّ في معجمهِ الكبير برقم (603) وفي مسند الشاميّين برقم (2021)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة آل عمران برقم (3142).

والحديث قال عنه الحاكمُ في المستدرك على الصّحيحين (317/2) -:" حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري"، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (211/7) -:" رواه الطبرانيُّ بأسانيدَ ، ورجالُ أحدِها ثِقاتٌ "، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:" حديثٌ حَسَنٌ، وهذا إسنادٌ ضعيف".

وروى البخـاريُّ في «صحيحه» عن عائشـةَ رضي الله عنها أنه ـا قالت: -"إذا أعجَبَكَ حُسْنُ عَمَلِ امرئٍ فقل : اعملوا فسـيرى الله عَمَلَكم ورسولُه والمؤمن ـون، ولا يستَخِفَنَّكَ أحدٌ"(١).

قال الحافظُ في «الفتح» ما نصُّه -:"المعنى: لا يَغُرَّنَّكَ أحدٌ بعَمَلِه فتظُنَّ أنه(٢) الخَيرُ إلّا إن رأيتَهُ واقفًا عند حدود الشّريعة" انتهى كلامُه بلفظه(٣).

وروى أحمدُ وأبو يعلى والبزّارُ والطّبرانيُّ في «الأوسط»: عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه يرفعه: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَعْجَلُوْا (٤) بِأَحَدٍ حَتَّى تَنْظُرُوْا بِمَ يُخْتَمُ لَهُ ، فَإِنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ زَمَانًا مِنْ عُمُرِهِ أَوْ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِهِ بِعَمَلٍ صَالِحٍ لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَعْمَلُ عَمَلًا سَيِّئًا، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ الْبُرْهَةَ مِنْ دَهْرِهِ بِعَمَلٍ سَيِّءٍ لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ دَخَلَ النَّارَ ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا اسْتَعْمَلَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ.

قالوا: يا رسُولَ الله، وكيف يَستعمِلُه؟

قال: «يُوَفِّقُهُ لِعَمَلٍ صَالِحٍ ثُمَّ يَقْبِضُهُ عَلَيْهِ»(٥).

---

(١) أخرجه البخاريُّ تعليقًا في صحيحه، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقد أخرجه موصولًا ابنُ شبّه في أخبار المدينة برقم (2179)، وعبدُ الرزّاق في مصنَّفه، باب: مقتل عثمان برقم (20967)، والطبرانيُّ في مسند الشاميِّين برقم (3102).

والحديث المعلَّق في البخاريّ وصله الحافظُ ابنُ حجر في تغليق التعليق (366/5).

(٢) كذا في الأصل، وفي الفتح (فتظنّ به الخير).

(٣) فتح الباري (505/13).

(٤) كذا في الأصل، وفي جميع المصادر التي خرّجتِ الحديثَ: (لا تعجبوا).

(٥) أخرجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (12235)، وأبو يعلى في مسنده برقم (3840)، والضِّياءُ في الأحاديث المختارة مختَصَرًا برقم (1937).

وروى الطّبرانيُّ في «الأوسط» مِن حديث عليٍّ كرّم الله وجهه مرفوعًا: «الأعمالُ بخواتيمِها ثلاثًا»[١].

ولفْظُهُ كما في الجزء الثاني من «تاريخ دمشق» لابن عساكرَ مِن حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «إنّما الأعمالُ بالخواتيم»[٢].

وفي «التلبيس» لابنِ الجوزيِّ -:"أنّ اللّيثَ بنَ سعد[٣] قال: لو رأيتُ صاحِبَ بدعةٍ يمشي على الماء ما قَبِلْتُهُ.

فقال الشّافعيُّ: أمّا إنه قَصَّرَ، لو رأيتُهُ يمشي على الهواء ما قَبِلْتُهُ"[٤].

وفي «الاعتصام» للشّاطبيِّ -:"أنّ أبا يزيدَ طيفورَ بنَ عيسى بن آدم بن عيسى بن علي

والحديثُ قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (211/7) -:"رواه أحمدُ وأبو يعلى والبزّارُ والطبرانيُّ في الأوسط، ورجالُهُ رجالُ الصّحيح"، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:" إسنادُهُ صحيحٌ على شرط الشّيخين".

(١) أخرجه الطبرانيُّ في معجمه الأوسط (5218). والحديثُ قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (213/7) -:"رواه الطبراني في الأوسط، وفيه حمَّاد بن واقِد الصَّفَّارُ وهو ضعيف".

(٢) أخرجه ابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: البرِّ والإحسان، باب: ما جاء في الطّاعات وثوابها برقم (340)، وابنُ عساكرَ في تاريخ مدينة دمشق (171/8).

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِيُّ مولاهم: أبو الحارث الأصبهانيُّ ثمّ المصري، إمام الدِّيار المصريّة، مولدُهُ بـ(قرقشندة) من بلاد مصر سنة 94هـ، وَلِيَ القضاء وكان إمامًا في الفقه والحديث والعربيّة، كما كان واسعَ الثَّراء كثيرَ السّخاء، قال عنه الشافعيُّ -:"كان اللَّيثُ أفقهَ من مالكٍ إلّا أنه ضيَّعَهُ أصحابُه"، توفِّيَ سنة 175 هـ، وحديثُهُ مخرَّجٌ في الكتب السِّتة. انظر: تاريخ مدينة دمشق (341/50)، تاريخ الإسلام (303/11)، البداية والنِّهاية (166/10)، تهذيب التهذيب (412/8).

(٤) تلبيس إبليس (24). وانظره بألفاظٍ مُقَارِبة في: اعتقاد أهل السُّنّة (145/1)، أحاديث في ذمِّ الكلام وأهله (95)، تاريخ الإسلام (326/11)، سير أعلام النبلاء (23/10)، تفسير ابن كثير (79/1)، شرح العقيدة الطحاويّة لابن أبي العِزّ (573).

البِسْطَامِيَّ[1][ل 250] الزاهد المشهور قال: لو نظرتم إلى رجلٍ أُعطيَ مِن الكرامات حتى كان يرتقي في الهواء ، فلا تَغْتَرُّوا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهيِ وحِفْظِ الحدودِ وآدابِ الشّريعة" انتهى[2]

وقال زرُّوق في «قواعده» ـ قُبَيل الخاتمة بيسير ـ ما لفْظُهُ -:"وكلُّ شيخٍ لم يَظْهَرْ بالسُّنة فلا يصِحُّ اتّباعُه لِعَدَمِ تحقُّقِ حالِه ، وإن صحَّ في نفسه وظَهَرَ عليه ألفُ ألفِ كرامةٍ [مِن أمره] فافهم" انتهى كلامُه بلفظه[3].

وقال الحافظُ ابنُ حجر في الجزء الرابع من «فتح الباري» ـ في الكلام على ليلة القدر ـ ما نصُّه -:"والعِبرةُ إنما هي بالاستقامة فإنها يستحيلُ أن تكون إلّا كَرامة ، بخلافِ الخارِقِ فقد يقعُ كَرامةً وقد يقع فِتنةً"[4]. والله أعلم.

قال السُّبْكيُّ في «شرح المنهاج» -:"والكَرامةُ ينبغي كِتمانُها بلا خلافٍ بين أهل الطّريق مِن جهة رؤيةِ النّفْس فلا يأمَنُ السَّلْب.

ومِن جهة أن لا يأمَنَ الرِّياءَ.

ومِن جِهَة الأدب فلا يتشاغَلُ عن الشُّكْر لله بالنَّظَر إليها وذِكْرِها للناس.

---

(١) طَيْفُور بن عيسى بن آدم البِسْطاميُّ: أبو يزيد، شيخُ الصُّوفيّة، مولدُهُ سنة 188هـ، ونسبتُهُ إلى "بِسْطَام" (وهي بلدةٌ بين خراسان والعراق)، له مجاهداتٌ مشهورة وكراماتٌ ظاهرة ، وقد نُقِلَت عنه كلماتٌ كفريّة اختلَف العلماءُ في صحَّتِها عنه وفي تخريجها إن صحّت، توفِّيَ سنة 261هـ. انظر: تاريخ الإسلام (110/20)، سير أعلام النبلاء (86/13)، البداية والنِّهاية (35/11)، لسان الميزان (214/3).

(٢) حلية الأولياء (40/10)، وفيات الأعيان (531/2)، العِبَر في خبر من غبر (29/2)، تاريخ الإسلام (111/20)، إغاثة اللهفان (124/1)، مدارج السالكين (119/3)، الاعتصام (94/1)، لسان الميزان (214/3).

(٣) قواعد التصوُّف (283)، وما بين القوسين المرَكّنين زيادةٌ من كتاب قواعد التصوُّف.

(٤) فتح الباري (267/4)، شرح الزرقاني على الموطأ (296/2).

ومن جهـة أنه لا يأمَنُ الحسَدَ فيُوْقِعُ غيرَهُ في المحذور ، ويُستأنَسُ له بقول يعقوب عليه السلام ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥] الآية" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال العلّامةُ المختارُ بنُ بُوْنَ الجكنيُّ المتوفّى عام عشرين ومائتين وألف ـ رحمه الله تعالى ـ في نظمه المسمَّى بـ(الوسيلة):

وأبَ الكَرامَةَ لكُلِّ فاسِقِ شَرْعًا، ولو أُعطِيَ كُلَّ خَارِقِ

لأنَّ ما يُعْطَاهُ الإستدراجُ مِن حيثُ لا يَعْلَمُ لا الإِدْراجُ [٢]

قال في «القاموس» -:"واستدرِاجُ الله تعالى العبدَ أنه كلَّما جدَّدَ [له][٣] خطيئةً جدَّدَ له نِعْمةً وأنساهُ الاستغفار، أو أن يأخُذَهُ قليلًا قليلًا ولا يُباغِتَهُ".

قال شارحُهُ[٤]: قولُهُ (واستدرِاجُ الله تعالى العبدَ...) إلخ، وفي التنزيل العزيز ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨٢﴾ [الأعراف] أي: سنأخذهم مِن حيث لا يحتسبون، وذلك [ل 251] أنّ الله يَفْتَحُ عليهم مِن النَّعِيم ما يغتبطون به، فيركنون إليه

(١) لم أجد هذا النَّقْلَ في الإبهاج شرح المنهاج، وهو موجودٌ في فتح الباري (268/4)، وقد عزاهُ الحافظُ لشرح المنهاج، فلعلّ المصنِّفَ ـ رحمه الله تعالى ـ نقَلَهُ بواسطتِه، والله أعلم.

(٢) البيتان من الرّجز. انظر: وسيلة السّعادة مع شرحها الفوائد الكفيلة (35).

تنبيه:

في الفوائد الكفيلة (قطعًا) بدلًا من (شرعًا).

(٣) كذا في الأصل، وهي زيادةٌ لا توجد في القاموس، فهي سبقُ قَلَمٍ من المصنِّف رحمه الله تعالى.

(٤) محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبِيْدِي : أبو الفيض، فقيهٌ حنفيٌّ متفنِّن، مولدُهُ بالهند سنة 1145هـ، ونشأته في (زَبِيْد) باليمن وإليها نسبَتُهُ، رحل إلى الحجاز واستقرَّ بمصر فاشتهر فضلُهُ فيها وكاتَبَهُ الملوكُ، وفيها توفِّيَ (بالطَّاعون) سنة 1205هـ، من آثاره: تاج العروس، إتحاف السّادة المتّقين، عُقُود الجواهر المنيفة. انظر: عجائب الآثار (104/2)، أبجد العلوم (12/3)، الأعلام (70/7)، معجم المؤلفين (282/11).

ويأنَسُون به فلا يذكرون الموت، فيأخذهم على غِرَّتِهم أغفل ما كانوا ، ولهذا قال عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه لمّا حُمِلَتْ إليه كنوزُ كِسْرى: «اللّهم إني أعوذُ بكَ أن أكون مُستدرَجًا ، فإني أسمَعُكَ تقول: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾﴾[1] [الأعراف: ١٨٢]"[2].

وأخرج الإمامُ أحمدُ في مسنده عن عُقْبَةَ بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «إِذَا رَأَيْتَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُتَابعُ عَلَيْكَ نِعَمَهُ وَأَنْتَ مُقِيْمٌ عَلَى مَعَاصِيْهِ فَاحْذَرْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْرَاجٌ مِنْهُ يَسْتَدْرِجُكَ بِهِ»[3].

و(الإدراج): الصُّعود في المراتب ولُزُوم المَحَجَّة مِن الدِّين كما في «القاموس» و«اللِّسان»[4].

وفي «مفتاح دار السَّعادة» لابن القيِّم ما نصُّه -:"قال الله تعالى ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾﴾ [الملك].

قال الفُضَيل بن عِياض: هو أخْلَصُ العَمَل وأَصْوَبُهُ.

قالوا: يا أبا عليٍّ، ما أخلَصُهُ وأصْوَبُهُ؟

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: قَسْم الفيء والغنيمة ، باب: الاختيار في التعجيل بقِسْمَةِ مال الفيء إذا اجتمع برقم (12812)، وابنُ عساكرَ في تاريخ مدينة دمشق (459/19).

(٢) تهذيب اللُّغة (341/10)، لسان العرب (268/2)، تاج العروس (560/5).

(٣) لم أعثر عليه في شيءٍ من كتب السُّنة بهذا اللَّفظ، وإنما بلفظ مُقارِبٍ أخرجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (17349)، والرُّويانيُّ في مسنده برقم (261)، وابنُ قانع في معجم الصّحابة برقم (796)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (913) وفي معجمه الأوسط برقم (9271)، والبيهقيُّ في شُعَب الإيمان برقم (4540).

والحديث قال عنه العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار (1037/2) -:"رواهُ أحمدُ والطّبرانيُّ والبيهقيُّ في الشُّعَب بسندٍ حسن"، وقال شعيبُ الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:" حديثٌ حَسَنٌ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف رِشدين بن سعد، وباقي رجال الإسناد ثقاتٌ".

(٤) انظر: تهذيب اللُّغة (341/10)، لسان العرب (268/2)، القاموس المحيط (240).

قال: إنّ العَمَلَ إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقْبَل ، وإذا كان صَوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقْبَلْ، حتى يكون خالصًا صوابًا.

فـالخالِصُ أن يكون لله، والصَّوابُ أن يكون على السُّنّة" انتهى منه بلفظه[١].

ومثله في «تفسيري النَّسَفيِّ والخازن»[٢].

وفي الجزء الخامس من «فتاوى ابن تيميَّةَ» ما نصُّه -:"وليس الفضْلُ بكثرة الاجتهاد ولكن بالهُدى والسّداد، كما جاء في الأثر:ما ازداد مبتدعٌ اجتهادًا إلّا ازدادَ مِن الله بُعْدًا!"[٣]

وقد قال صلّى الله عليه وسلّم في الخوارج [٤]-: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ ، وَصِيامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ!»[١]

---

(١) حلية الأولياء (95/8)، تفسير الثعلبي (356/9)، تفسير البغوي (369/4)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (333/1)، النبوّات (93)، منهاج السُّنة النبوية (253/5)، مفتاح دار السَّعادة (82/1).

(٢) تفسير النَّسَفِي (263/4)، لُباب التأويل في معاني التنزيل (124/7).

(٣) هذا الأثر مرويٌّ عن الحسن البصريّ وأيوب السختياني. انظر: حلية الأولياء (9/3)، ذمّ الكلام وأهله (123/3).

(٤) هم في الأصل شيعةُ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ الذين خرجوا عليه عَقِبَ التحكيم الذي جرى في معركة صفِّين وكفَّروه، ويطلق عليهم الحروريّة والمحكِّمة، وقد انقسموا فيما بعدُ إلى فِرَقٍ كثيرة يكفِّر بعضُها بعضًا، ويجمعها القولُ بتكفير عليٍّ وعثمانَ وأصحابِ الجمل والحَكَمَينِ ومَن رضِ يَ بالتحكيم، ووجوبُ الخروج على السُّلطان الجائر، وقد بادت جميعُ فِرَقِ الخوارج باستثناء الإباضيّة. انظر: مقالات الإسلاميِّين (86)، الفَرْق بين الفِرَق (54)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية (45)، الملل والنِّحَل (114/1).

ويوجد لأهل البِدَع مِن الاجتهاد ما لا يوجد لأهل السُّنة في العلم والعمل ، وكذلك لكثيرٍ مِن أهل الكِتاب والمشركين [ل 252]، لكن إنما يُرادُ الحَسَنُ مِن ذلك وهو الخالِصُ لله الموافِقُ للسُّنة" انتهى منه بلفظه(٢).

قال الزَّمخشريُّ في الجزء الثالث من كتابه «الفائق» ما نصُّه -:"شَبَّهَهُم في دُخُولِهِم في الإسلام ثم خُرُوجِهم منه لم يتمسَّكُوا مِن عَلائقه بشيءٍ بسهمٍ أصاب الرَّمِيَّةَ ونَفَذَ منها ، لم يتعلَّقْ به شيءٌ مِن فَرْثِها ودَمِها لفَرْط سُرعة نُفُوذه" انتهى كلامُه بلفظه(٣).

وقال الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» ما نصُّه -:"الرَّمِيَّةُ ـ بكسر الميم، وتشديدِ التحتانيّة ـ فَعِيْلَةٌ بمعنى مفعولة ، فأُدْخِلَتْ فيها الهاءُ ـ وإن كان فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول يستوي فيه المُذَكَّرُ والمؤنَّثُ ـ للإشارة لنقلِها مِن الوَصْفيّة إلى الاسميّة.

وقيل: إنّ شَرْطَ استواء المُذَكَّر والمؤنَّث أن يكون الموصوف مذكورًا معه.

وقيل: شَرْطُهُ سُقُوطُ الهاء مِن المؤنث قبل وقوع الوصف ، تقول: خذ ذبيحتَك ، أي: الشّاة التي تريد ذَبْحَها، فإذا ذبحتَها قيل لها حينئذ: ذبيحٌ" انتهى كلامُه بلفظه(٤).

وفي الصّحيحين عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه : أنّ النّبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «يَخْرُجُ نَاسٌ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ، يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُوْنَ مِنَ الدِّيْنِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُوْدُوْنَ فِيْهِ حَتَّى يَعُوْدَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ.

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي سعد الخدريِّ رضي الله عنه، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوَّة في الإسلام برقم (3414)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: ذِكْر الخوارج وصِفاتهم برقم (1064).

(٢) الفتاوى الكبرى (301/5) باختصارٍ يسير.

(٣) الفائق (355/3).

(٤) فتح الباري (289/12).

قيل: ما سِيْماهم؟

قال: سِيْماهُمُ التَّحْلِيْقُ، أو قال: التَّسْبِيْدُ»[١].

(السِّيْما): العَلامة، والأفصحُ فيها القَصْر ، وبه قد جاء القرآنُ ، والمدُّ لغةٌ. قاله النووي في «شرح مسلم»[٢].

وقال القرطبيُّ في «شرح مسلم» -:"قولُه: (سِيْماهُمُ التَّحْلِيْقُ) أي: جعلوا ذلك علامةً لهم على رَفْضِهم زينةَ الدّنيا وشِعارًا ليُعْرَفُوا به ، وهذا جَهْلٌ منهم بِما يُزْهَدُ فيه وما لا يُزْهَدُ فيه ، وابتداعٌ منهم في دِين الله شيئًا كان النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم والخلفاءُ الرّاشدون وأتباعُهم على خِلافه". نَقَلَهُ السّيوطيُّ في «حاشيته على سُنَن النّسائي»[٣].

وقال الكِرْمانيُّ في «شرح البخاري» -:"فيه إشكالٌ ! وهو أنه يلزم مِن وُجُود العَلَامة وُجُودُ ذي[٤] العلامة، فيستلزِمُ أنّ كلَّ مَن كان محلوقَ الرّأس مِن الخوارج ، و الأمرُ بخلاف ذلك اتِّفاقًا.

ثم أجاب بأنّ السَّلَفَ [ل 253] كانوا لا يَحْلِقُون رُؤُوسَهم إلّا للنُّسِك أو في الحاجة، والخوارجُ اتَّخَذُوهُ دَيدَنًا فصار شِعارًا لهم" انتهى كلامُه بلفظه[١].

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه ـ واللّفظُ له ـ، كتاب: التوحيد، باب: قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم برقم (7123)، ومسلمٌ في صحيحه بلفظ آخر، كتاب: الزّكاة، باب: ذِكْر الخوارج وصفاتهم برقم (1064).

(٢) انظر: المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (369/1)، التفسير الكبير (71/7)، تفسير القرطبي (293/16)، شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (135/3)، لسان العرب (313/12)، مرقاة المفاتيح (226/10).

(٣) زهر الرُّبى على المجتبى (121/7). وانظر كلام القرطبيِّ في المفهم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم (122/3).

(٤) أي: صاحب العَلَامة.

وفي الجزء الأول من شرح جَسُّوس «للشَّمائل» ما نصُّه -:"وقد صرَّحَ ابنُ العربيِّ وصاحِبُ المَدْخَل[٢] والطَّرْطُوْشِيُّ[٣] بأنّ حَلْقَ الرّأس لغير النُّسُك بِدعة.

وقال الجزوليُّ[٤]: إذا تمالأَ عليه قومٌ وجب أن يُجَاهَدُوا لأنّ ذلك علامةٌ لبدعتهم ؛ لأنّ المصطفى صلّى الله عليه وسلّم جَعَلَهُ مِن شِعار الخوارج ، لخَبَرِ (سِيمَاهُمُ التَّسْبِيْدُ) أي: الحَلْق" انتهى منه بلفظه[٥].

وفي «الصّارم المسلول على شاتم الرّسُول» لابن تيميّةَ ما نصُّه -:"وقال أبو عثمان النَّهْدِيُّ[٦]: سأَلَ رجلٌ مِن بني يَرْبُوْعٍ عُمَرَ - رضي الله عنه - عن الذّارياتِ والمُرْسَلات والنّازعاتِ أو عن بعضِهنّ؟

---

(١) الكواكب الدراري (248/25)، فتح الباري (537/13).

(٢) محمد بن محمد بن محمد ابن الحاج العبدريُّ المغربيُّ ثم المصريُّ: أبو عبد الله، فقيهٌ مالكيٌّ زاهدٌ، تفقَّهَ في بلاده، ثمّ قَدِمَ مصرَ فاستوطنَها، وكُفَّ بصرُهُ في آخر عُمُره وأقعِد، توفِّيَ بالقاهرة سنة 737 هـ، عن نحو 80 عامًا أو أزيد، من تصانيفه: المدخل، شموس الأنوار، بلوغ القصد والمنى. انظر: الوافي بالوفيّات (187/1)، الديباج المُذَهَّب (327)، السُّلوك (224/3)، الدُّرر الكامنة (507/5).

(٣) محمد بن الوليد بن محمد القرشيُّ الطرطوشيُّ (نسبةً إلى بلد في شرقي الأندلس): أبو بكر، أحدُ فقهاء المالكيّة وحُفّاظِهم، مولدُهُ سنة 451هـ، نَزَلَ الأسكندريّة، وكان إمامًا عالمًا عاملًا زاهدًا وَرِعًا متواضعًا متقشِّفًا ملاذًا للغُرَباء والفُقَراء، توفِّيَ سنة 520هـ، له سراج الملوك، كتاب الفِتَن، كتاب برّ الوالدين. انظر: وفيات الأعيان (262/4)، الوافي بالوفيّات (115/5)، الديباج المُذَهَّب (276)، الأنس الجليل (301/1).

(٤) هناك عددٌ من العلماء يحملون هذا الاسم، منهم: عبد الرحمن بن عفّان الجزوليُّ المتوفّى سنة 741هـ، ومحمد بن سليمان الجزوليُّ صاحبُ دلائل الخيرات المتوفّى سنة870 هـ، ولم أتبيَّنِ المقصود بعينه.

(٥) الفوائد الجليلة البهيّة على الشَّمَائل المحمّدية (49). وانظر للاستزادة: حاشية كنون على حاشية الرُّهُوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل (119/1).

(٦) عبد الرحمن بن مَل (بتثليث الميم، والفتح أشهر) النَّهْديُّ الكوفيُّ ثمّ البصريُّ: أبو عثمان، أحَدُ كبار التابعين، أدرك زَمَنَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ولم يره، سكن الكوفةَ فلمّا قُتِل الحسينُ بنُ عليّ كَرِهِ المقامَ

فقال عمرُ: ضَعْ عن رأسِك، فإذا له وَفْرَةٌ.

فقال عمرُ: أمَا والله لو رأيتُكَ محلوقًا لضربتُ الذي فيه عيناكَ" انتهـى منه بلفظه[1].

وفي الجزء الأول مِن «الغُنية» للشّيخ عبدِ القادر الجيلانيّ ـ رحمه الله تعالى ـ ما نصُّه -: "وروى الدّارقطنيُّ في «الأفراد» عن جابرِ بنِ عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «لَا تُوْضَعُ النَّوَاصِيْ إِلَّا فِيْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ»[2].

وذمَّ صلّى الله عليه وسلّم الخوارجَ وجَعَلَ سِيماهم حَلْقَ الرؤوس.

وقال عمرُ رضي الله عنه لصَبِيغٍ[3]: لو وجدتُكَ محلوقًا لضربتُ الذي فيه عيناك.

وقال ابنُ عبّاس رضي الله عنهما: الذي يَحْلِقُ في المِصْر خليقٌ بالشّيطان، وفيه تشبيهٌ

فيها فتحوَّلَ إلى البصرة، وكان عالِمًا صوّامًا قوامًا يُصَلّي حتى يُغْشَى عليه، توفّي سنة 100هـ أو بعدها بقليل. انظر: تاريخ بغداد (202/10)، تهذيب الكمال (427/17)، تذكرة الحفّاظ (65/1)، الإصابة في تمييز الصّحابة (108/5).

(١) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (152/2)، تلقيح فهوم أهل الأثر في عُيُون التاريخ والسِّيَر (478/1)، تاريخ مدينة دمشق (412/23)، الصّارم المسلول على شاتم الرَّسُول (356/2)، محض الصّواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب (2/ 533).

(٢) أخرجه ابنُ الجعد في مسنده برقم (1677)، والعُقَيليُّ في الضُّعفاء برقم (1624)، وبحشلُ في تاريخ واسط (254)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (9475).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (261/3) -:"رواه البزّارُ والطبرانيُّ في الأوسط، وفيه محمدُ بنُ سليمان ابن مَشْمُولٍ وهو ضعيف"، وقال الألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (477/12) -:"منكر".

(٣) صَبِيغُ بن عِسْل (على المشهور) التميميُّ اليربوعيُّ: رجلٌ من أهل البصرة اشتهر بتتبُّعه لمتشابه القرآن، وقد جَلَدَهُ أميرُ المؤمنين عمرُ لذلك، وكتب إلى أهل البصرة لا تجالسوه، وذكر ابنُ دُريد أنه كان يُحَمَّقُ رأيُهُ، وفد على معاوية، ويقال إنه قُتِل في بعض الفِتن، ولم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر.
انظر: انظر: كتاب الأسماء المبهمة (152/2)، تاريخ مدينة دمشق (408/23)، الوافي بالوفيّات (163/16)، الإصابة في تمييز الصّحابة (458/3).

بالأعاجم، وقال صلّى الله عليه وسلّم: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» " انتهـى منه بلفظه(١).

قلتُ: رواه الإمامُ أحمدُ عن أبي مُنِيب الجُرَشِيّ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ حَتَّى يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيْرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَ رِزْقِيْ تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِيْ ، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِيْ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»(٢).

قلتُ: عَلَّقَ البخاري في باب الجهاد من صحيحه منه قولَه: «جُعِلَ رِزْقِيْ تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِيْ ، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ [ل 254] وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِيْ»(٣).

وأخرج أبو داود منه قوله: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » فقط(٤).

قال الحافظُ في «الفتح» -:"وله شاهدٌ مرسَلٌ بإسنادٍ حَسَنٍ ، أخرجه ابنُ أبي شيبةَ مِن طريق الأوزاعيِّ عن سعيد بن جَبَلَةَ عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم بتمامه" انتهى(٥).

---

(١) الغُنية لطالبي طريق الحقّ (38/1) باختصارٍ يسير.

(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه برقم (19401)، وعبدُ بن حُمَيد في مسنده برقم (848)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (5114) و (5667)، والطبرانيُّ في مسند الشاميين برقم (216)، وتمّام في فوائده برقم (770).

والحديث قال عنه العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار (420/1) -:"إسنادُهُ صحيح"، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (49/6) -:"رواه أحمدُ، وفيه عبد الرحمن بنُ ثابت وثَّقَهُ ابنُ المديني وغيرُه ، وضعَّفَهُ أحمدُ وغيرُه، وبقيّةُ رجاله ثقات"، وصحّحه الألبانيُّ في إرواء الغليل (109/5)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (5142).

(٣) صحيح البخاري (1067/3)، وقد وصله الحافظُ في تغليق التعليق (445/3).

(٤) أخرجه أبو داود في: كتاب: اللّباس، باب: في لُبْس الشُّهرة برقم (4031).

والحديثُ قال عنه الإمامُ ابنُ تيميّة في مجموع فتاواه (331/25) -:"حديثٌ جيّد"، وصحَّحَ إسنادَه العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار (217/1)، والألبانيُّ في صحيح وضعيف سُنَن أبي داود.

(٥) فتح الباري (98/6).

قال الصَّنعانيُّ [١] في «سُبُل السّلام» -:"ومِن شواهده ما أخرجَهُ أبو يَعلى مرفوعًا مِن حديث ابنِ مسعود: «مَنْ رَضِيَ عَمَلَ قَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ» [٢]" انتهى [٣].

"وأخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» عن حذيفة [٤]، قال العراقيُّ: سندُهُ ضعيف" انتهى [٥].

قال الحافظُ ابنُ كثير في الجزء الثاني من تاريخه «البداية والنِّهاية» ـ حين ذكر هذا الحديث ـ ما نصُّه -:"فإذا كان الله تعالى شَرَّفَ هذه الأُمَّةَ بقوله ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ومنّ علينا بأن جَعَلَنا مِن أتباع محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم ، فكيف يَلِيق بنا أن نتشبَّهَ بقومٍ قد ضَلُّوا مِن قَبْلُ وأَضَلُّوا كثيرًا وضَلُّوا عن سواء السبيل ؟! قد بدَّلُوا دِينَهم

والشاهدُ المشارُ إليه في كلام الحافظ ابنِ حجر أخرجه ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه، كتاب: الجهاد، باب: ما ذُكِر في فضل الجهاد والحثِّ عليه برقم (19437)، وفي باب: ما قالوا فيما ذُكِرَ مِن الرِّماح واتِّخاذِها برقم (33010).

تنبيه:

سقط من الفتح (طاووس)، فهو عن "الأوزاعيّ عن سعيدٍ عن طاووسَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم" كما في مصنَّف ابنِ أبي شيبة.

(١) محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسنيُّ الصّنعانيُّ: أبو إبراهيم، مجتهدٌ كبيرٌ كثيرُ التّصنيف، مِن بيت الإمامة في اليمن، مولدُهُ بكحلان سنة 1099هـ، يُعْرَف كأسلافه بـ(الأمير)، أُصيبَ بمحنٍ كثيرة مِن المتعصِّبة والعوامِّ بسبب مخالفته للمألوف وانتصاره للدّليل، توفِّي بصنعاء سنة 1182هـ. له: سبل السّلام، توضيح الافكار ، ديوان شعر . انظر: البدر الطالع (133/2)، الأعلام (38/6)، معجم المؤلِّفين (56/9).

(٢) لم أجده بهذا اللفظ في مسند أبي يعلى، وقد عزاه إليه أيضًا الزيلعيُّ في نصب الراية (346/4)، والحافظ ابنُ حجر في الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية (267/2)، وفي المطالب العالية (319/8)، ولكن بلفظ -:"مَنْ رَضِيَ عَمَلَ قَوْمٍ كَانَ شَرِيْكًا لِمَنْ عَمِلَهُ".

(٣) سبل السّلام (175/4).

(٤) المعجم الأوسط برقم (8327)، وقد قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (271/10) -:"رواه الطبرانيُّ في الأوسط، وفيه عليُّ بنُ غُرَابٍ، وقد وثَّقَهُ غيرُ واحد، وضعَّفَهُ بعضُهم، وبقيّةُ رجاله ثقاتٌ".

(٥) عون المعبود (52/11).

وحرَّفُوهُ وأوَّلُوهُ حتى صار كأنه غير ما شُرِعَ لهم أولًا ، ثُمّ هو بعد ذلك كلِّهِ منسوخٌ، والتمسُّكُ بالمنسوخ حرامٌ لا يقبل الله منه قليلًا ولا كثيرًا ، ولا فَرْقَ بينه وبين الذي لم يُشْرِعْ بالكُلِّيّة ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم" انتهى كلامُه بلفظه[١]، ونحوه في تفسيره[٢].

وفي مقدِّمة كتاب «التعليم والإرشاد» لمحمد بدر الدِّين الحلبيِّ ما نصُّه -:"وجملة الكلام في هذا المقام أنَّ حقيقةَ الدِّين الإسلاميِّ ضاعت بين قضايا عُقُول المتكلِّمين وكَشْفِ وإلهامات المتصوِّفين، فالكلامُ أفْسَدَ عقائدَ أهل العلم ، والتصوُّفُ أفسَدَ عقائدَ العامّة ، وشذَّ عن هؤلاء وهؤلاء قومٌ تولّاهم الله بعنايته ، فلم يكونوا مع هؤلاء ولا هؤلاء ، وإنما لَزِمُوا الطّريقةَ المحمَّديّة السَّهْلَةَ السَّمْحةَ التي لا رِكَّةَ فيها ولا إشكال ، وأقاموا على بَسَاطَةِ الإسلام ".انتهى منه بلفظه[٣].

وقال الحافظُ ابنُ الجوزيِّ الحنبليُّ [ل 255] في كتابه «صيد الخاطر» ما نصُّه -:"تأمَّلْتُ أحوالَ الصُّوفيّة والزُّهّاد فوجدتُ أكثرَها مُنحرِفًا عن الشّريعة ، بين جهلٍ بالشّرع وابتداعٍ بالرّأي، يَسْتَدِلُّون بآياتٍ لا يفهمون معناها ، وبأحاديثَ لها أسبابٌ وجمهورُها لا يَثْبُتُ " انتهى كلامُه بلفظه[٤].

وقال ابنُ القيِّم في الجزء الثالث مِن كتابه «زاد المعاد في هدي خير العِباد» ما نصُّه - :"وحَلْقُ الرّأس على ثلاثة أنواع: قُرْبةٌ، وبدعةٌ وشِرك، وحاجةٌ ودواء.

فالأول: الحَلْقُ في الحجِّ أو العُمرة.

---

(١) البداية والنِّهاية (145/2) بتصرُّفٍ يسير.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (149/1).

(٣) التعليم والإرشاد (55).

(٤) صيد الخاطر (27).

والثاني: الحَلْقُ لغير الله كما يفعله المريدون لشيوخهم ، وهذا بمنزلة سَجَدْتُ لفلان ، فإنَّ حَلْقَ الرأس خضوعٌ وعُبُوديّة وذُلّ ، ولهذا كان مِن تمام الحجّ حتى أنه عند الشّافعيِّ رُكنٌ مِن أركانه لا يَتِمُّ إلّا به ، فإنه وَضْعُ النّواصي بين يَدَي ربِّها خُضُوعًا لعَظَمَتِه وتذلُّلًا لعِزَّتِه ، وهو مِن أبلغ أنواع العُبُوديّة، ولهذا كانت العربُ إذا أرادتْ إذلالَ الأسير وعِتْقَهُ حَلَقُوا رأسَه وأطلقوه ، فجاء شُيُوخُ الضّلال ـ الذين أساس مَشْيَخَتِهم على الشِّرك والبدعة ـ فأرادوا مِن مُريديهم أن يتعبَّدوا لهم، فَزَيَّنُوا لهم حَلْقَ رُؤُوسهم لهم ، وقالوا: هو وَضْعُ الرّأس بين يَدَي الشّيخ ، ولَعَمْرُ الله إنّ السُّجودَ لله هو وَضْعُ الرأس بين يديه!

وزيَّنُوا لهم أن يَنْذُرُوا لهم ويَحْلِفُوا بأسمائهم، وهذا هو اتخاذُهم أربابًا مِن دون الله.

وأشرَفُ العُبوديّة عُبوديّةُ الصّلاة ، وقد تقاسَمَها الشُّيُوخ والمتشبِّهون بالعلماء والجبابرة ، فأَخَذَ الشُّيوخُ أشرَفَ ما فيها وهو السُّجُود ، وأَخَذَ المتشبِّهون بالعُلَماء منها الرُّكُوع ، وأَخَذَ الجبابرةُ منها القِيامَ على رُؤُوسهم وهم جلوس ، وقد نهى صلّى الله عليه وسلّم عن هذه الأمور الثلاثة على التفصيل[1]، فتَعَاطِيها مخالَفَةٌ صريحةٌ له.

---

(١) تفصيل ما ذكره العلاّمةُ ابنُ القيّم ـ رحمه الله ـ على النحو التالي:

أ- النّهيُ عن السُّجود لغير الله: لقوله صلى الله عليه وسلم -:" لَا يَصْلُح لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُد لِبَشَرٍ"، أخرجه النسائيُّ في سُنَنه الكبرى برقم (9147)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (12635) من حديث أنس رضي الله عنه.

ب- النَّهيُ عن الرُّكوع لغير الله: لِـمَا ورد عن عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: قال رجلٌ: يا رسولَ الله، الرَّجُلُ مِنَّا يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيْقَهُ أَيَنْحَنِيْ لَهُ؟

قال: لا". أخرجه الترمذي في سُنَنه برقم (2728)، وأحمدُ في مسنده برقم (13067).

والحديثُ قال عنه الترمذي -:"حَسَنٌ صحيح"، وحسّنه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذي.

ج. النَّهيُ عن القيام على رأس الإنسان وهم جالس: لقوله صلى الله عليه وسلم -:" مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْثُلَ له الرِّجَالُ قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " أخرجه أبو داود في سُنَنه برقم (5229)، والإمام أحمد في مسنده برقم (16962).

والمقصودُ أنّ النُّفُوس الجاهلة الضّالَّةَ أفسَدَتْ عُبُوديّةَ الله سبحانه ، وأَشْرَكَتْ فيها مَن تُعَظِّمُهُ مِن الخَلْق ، فسَجَدَتْ لغير الله ، ورَكَعَتْ وقامت وحَلَفَتْ بغيره ، ونَذَرَتْ وحَلَقَتْ لغيره" انتهى كلامُه بلفظه[1]. [ل 256]

وقال الحاكمُ[2] في أوائل الجزء الثالث من «المستدرك» ما نصُّه -:"والصُّوفيّةُ طائفةٌ مِن طوائف المسلمين، فمنهم أخيارٌ ومنهم أشرار" انتهى كلامُه بلفظه[3].

وللعلّامةِ أحمد ابن الشّيخِ محمد بن أحمذي الحسنيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ في نظمِهِ في تفسير القرآن العزيز في الكلام على قوله تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ [الحديد: ٢٧] ـ ما لَفْظُهُ:

لكنمـا طريق ـةُ التص ـوُّفِ دَخَـلَها ن ـوعٌ مِ ـن التك ـلُّفِ

ومِـن دَع ـاوٍ ك ـاذباتٍ وبِ ـدَعْ مخالِفـاتٍ لل ـذي اللهُ شَ ـرَعْ

فليـستِ الي ـومَ ع ـلى مث ـالِ م ـا كانت علي ـهِ ع ـندَ م ـاضي القُ ـدَمَا

فَقَـلَّ مَ ـن ل ـهُ النُّفُ ـوسُ تُسْ ـلَمُ اليـومَ ف ـي الب ـلادِ أو مُنْعَ ـدِمُ

فشَيْخُـكَ ال ـّـذْ في ـهِ لا تَرت ـابُ: حديثُ خ ـيرِ الخَلْ ـقِ والكِت ـابُ

والحديث صحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن أبي داود، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"إسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ رِجالُ الشيخين".

(١) زاد المعاد (159/4) باختصار.

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضّبّيّ: أبو عبد الله النّيسابوريُّ، حافظ ناقد، شافعيُّ المذهب، يُعْرَف بـ(الحاكم) وبـ(ا بن البيّع)، مولدُهُ سنة 321هـ بنيسابور ، وطلب هذا الشّأن في صَغَ .رِهِ فلحق الأسانيدَ العالية ، انتُقِدَ بقليلِ تشيُّعٍ فيه، توفِّيَ سنة 405هـ. من آثاره: المستدرك، والمدخل، والإكليل. انظر: المنتخب من كتاب السّياق لتاريخ نيسابور (15)، سير أعلام النّبلاء (162/17)، تذكرة الحفّاظ (1039/3)، طبقات الحفّاظ (410).

(٣) المستدرك على الصحيحين (19/3).

يُلَقِّنانِ كـ ـلَّ خـ ـيرٍ، فاقْبَـ ـلِ تَلْقِينَ خَـ ـيرِ مُرْسِـ ـلٍ ومُرْسَـ ـلِ[1]

وفي «الجواب الكافي لِمـَن سأل عن الدّواء الشّافي» لابن القيم ما نصُّه -:"وسمعتُ شيخَ الإسلام (يعني: ابنَ تيميّةَ) يقول: كما أنّ خيرَ الناس الأنبياءُ فَشَرُّ الناس مَن تَشَبَّهَ بهم مِن الكذّابين، وادّعى أنه منهم وليس منهم.

وخيرُ الناس بعدَهم العُلَماء والشُّهَداءُ والصِّدِّيقون والمُخْلِصون ، فَشَرُّ الناس مَن تَشَبَّهَ بهم يوهم أنه منهم وليس منهم"انتهى منه بلفظه[2].

وفي «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» لابن تيميَّةَ ما نصُّه -:"وأنت تجد كثيرًا مِن المتفقِّهة إذا رأى المتصوِّفةَ المتعبِّدةَ لا يَراهم شيئًا ، ولا يَعُدُّهم إلّا جهَّالًا ضُلّالًا ، ولا يعتقد في طريقِهم مِن العِلْم والهُدى شيئًا ، وترى كثيرًا مِن المتصوِّفَةِ والمفتَقِرَةِ لا يرى الشّريعةَ والعِلْمَ شيئًا ، بل يرى أنّ المتمسِّكَ بها منقطعٌ عن الله ، وأنه ليس عند أهلِها ممّا ينفع عند الله شيء.

وإنما الصّوابُ أن ما جاء به [ل 257] الكتابُ والسُّنةُ مِن هذا وهذا حقٌّ، وما خالَفَ الكِتابَ والسُّنةَ مِن هذا وهذا باطل" انتهى منه بلفظه[3].

---

(١) الأبيات من بحر الرّجز. وانظرها أيضًا في: التفسير والمفسّرون ببلاد شنقيط (60).
وفي معنى هذه الأبيات يقول العلّامةُ المختارُ بنُ حامد الدَّيمانيُّ:

قرأتُ كِتابَ اللهِ جلَّ جلَالَهُ وحسبي بِمَا قد جاءَنا في كِتابِهِ
وحسبي بأقوالِ الرَّسُولِ التي رَوَى مُسَلْسَلَةً عنهُ رُوَاةُ صِحابِهِ
ففيها مِنَ المأثورِ مِن دَعَواتِهِ وممَّا به يُهد ى الوَرَى مِن خِطَابِهِ
غَنِيٌّ بِهِا عن كلِّ شيخٍ يَقُودُني وليس الغِنَى إلَّا عنِ الشَّيخِ لا بِهِ

(٢) الجواب الكافي (20).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (10).

"وقال سَهْلُ بنُ عبد الله: لمـَّا بَعَثَ الله عزَّ وجلَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم كان في الدُّنيا سبعةُ أصنافٍ : الملوكُ ، والمزارعون ، وأصحابُ المواشي ، والتُّجَّار ، والصُّنّاع ، والأُجَراء ، والضُّعَفاءُ الفقراء ، لم يأمُرْ أحدًا منهم أن يَنْتَقِلَ مما هو فيه ، ولكن أَمَرَهُم بالعِلْم واليَقين والتقوى والتوكل" نقله الحاكمُ في المستدرك[١].

قلتُ: ومِن البِدَع ما اعتادوه حالةَ الذِّكْر مِن قولِهم (الله الله) مقتصرِينَ على ذلك ، وقد سُئِلَ سُلطانُ العُلَماء عزُّ الدِّين بنُ عبدِ السّلام الشافعيُّ عن الرّجُل يقول ذلك هل هو مثل قولِه: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وما أشبه ذلك ؟ وإذا لم يكن بمثابتِهِ فهل هو بِدعةٌ لم تُنْقَلْ عن السَّلَف أم لا؟

فأجاب:

هذه بِدْعَةٌ لم تُنْقَلْ عن الرّسُول صلوات الله وسلامه عليه ولا عن أحدٍ مِن السّلَف ، وإنما يفعَلُهُ الجَهَلَةُ.

والذِّكْرُ المشروعُ كلُّهُ لا بُدّ أن يكون جملةً فعليّةً أو اسميةً ، وهو مأخوذٌ مِن الكِتاب والسُّنة وأذكارِ الأنبياء ، والخيرُ كلُّهُ في اتِّباع الرّسُول واتِّباعِ السَّلَف الصالحين ، دون الأغبياء مِن الجاهلين.

وسُئِلَ البُلْقِينيُّ [٢] عن جماعةٍ يَذكرون ، وفي أثناء ذِكْرِهم يقولون : (محمد، محمد) ويكرِّرون الاسمَ الشَّريف ، ويقولون آخرَ ذلك : (محمد مكرَّم معظَّم)، هل يكون ذلك ذِكْرًا يُؤجَرون عليه؟ وهل فيه إساءة؟ وهل ورد في ذلك شيء مِن كتاب أو سُنّة؟

---

(١) المستدرك على الصحيحين (18/3)، شُعَب الإيمان (109/2).

(٢) هناك ثلاثة عُلَماء يحملون هذا الاسم، وهم:

عمر بن رسلان البُلقيني المتوفّى سنة 805 هـ.

وابنُهُ عبد الرحمن المتوفَّ سنة 824 هـ.

فأجاب:

لم تَرِدْ بذلك آيةٌ ولا خبرٌ عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم ، ولا أثرٌ عن الصحابة ولا عن التابعين ولا عن الفقهاء بعدهم ، ولا ذلك مِن الأذكار المشروعة ولا يؤجرون عليه ، وهم مبتدعون شيئًا قد يَقَعُون به في إساءة الأدب.

وأمّا قولُهم (محمد مكرَّم معظَّم)، فهذا ليس كالذي قبله، وهو إخبارٌ بالواقع، ولم يَرِدْ فيه ما يقتضي أن يكون مطلوبًا، والقياسُ على ما نهى الله عنه في قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾ [الحجرات: ٢] [ل 258] وما طُلِبَ مِن الأدب منهم في حقِّ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم يقتضي النهيَ عن ذلك انتهى.

قلتُ[١]: (قولُهُ: وأمّا قولُهم محمّد مكرَّم معظَّم) يعني مِن غير تكريرٍ للاسم الشّريف.

وما قالَهُ ظاهرٌ.

ومِثْلُ هذا قولُ كثيرٍ مِن العامّة: صَلُّوا على محمّد".

انتهى من الحطَّاب آخرَ باب الرِّدَّة[٢].

وابنُهُ الآخر صالح المتوفى سنة 868 هـ.

ولم يُبيِّن الرّعينيُّ اسمَهُ أو الكتابَ الذي نَقَلَ عنه فيمكن تعيينُهُ.

(١) القائل: الحطّابُ.

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (387/14).

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ ـ رحمه الله ـ في مجموع فتاواه (396/10)-:"الذِّكْرُ بالاسم المفردِ مُظْهَرًا ومُضْمَرًا بدعةٌ في الشَّرْع وخطأٌ في القول واللُّغة ، فإنَّ الاسمَ المجرَّدَ ليس هو كلامًا لا إيمانًا ولا كفرًا، وقد ثبت في الصَّحيح عن النبى أنه قال "أَفْضَلُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْقُرْآنِ أَرْبَعٌ وَهُنَّ مِنَ الْقُرْآنِ : سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ"، وفي حديثٍ آخرَ :"أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ "، وقال :"أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ "، والأحاديثُ في فَضْلِ هذه الكلمات كثيرةٌ صحيحة.

وأمّا ذِكْرُ الاسم المفرد فبدعةٌ لم يُشْرَعْ، وليس هو بكلامٍ يُعْقَلُ، ولا فيه إيمانٌ، ولهذا صار بعضُ مُن يأمُرُ به مِن المتأخِّرين يُبيِّن أنه ليس قصدُنا ذِكْرَ الله تعالى، ولكن جَمْعُ القلبِ على شيءٍ معيَّنٍ حتى تستعدَّ النَّفْسُ لِمَا يَرِدُ عليها، فكان يأمُرُ مريدَهُ بأن يقول هذا الاسمَ مرَّاتٍ ، فإذا اجتَمَعَ قلبُهُ ألقى عليه حالًا شيطانيًا فَيَلْبَسُهُ الشَّيطانُ، ويُخَيَّلُ إليه أنه قد صار في الملأ الأعلى، وأنه أعطِيَ ما لَم يُعْطَهُ محمَّدٌ ليلةَ المعراج، ولا موسى ــ عليه السَّلامُ ــ يومَ الطُّور، وهذا وأشباهُهُ وقع لبعض مَن كان في زماننا.

وأبلغُ مِن ذلك مَن يقول: ليس مقصودُنا إلّا جَمْع النَّفْس بأيِّ شيءٍ كان، حتى يقول: لا فَرْقَ بين قولِكَ (يا حَيُّ) وقولِكَ (يا جَحْشُ)، وهذا ممَّا قالَهُ لي شخصٌ منهم و أنكَرْتُ ذلك عليه، ومقصودُهم بذلك أن تجتمِعَ النَّفْسُ حتى يتنزَّلَ عليها الشَّيطان.

ومنهم مَن يقول: إذا كان قَصْدٌ وقاصدٌ ومقصودٌ فاجْعَلِ الجميعَ واحدًا ، فيُدْخِلُهُ في أوَّلِ الأمر في وحد ةِ الوُجُود.

وأمَّا أبو حامدٍ وأمثالُهُ ممَّن أمَروا بهذه الطَّريقةِ فلم يكونوا يظنُّونَ أنها تُفْضِي إلى الكُفْرِ، لكن ينبغي أن يُعْرَفَ أنَّ البدعَ بَرِيدُ الكُفْر، ولكن أَمَروا المُرِيدَ أن يُفَرِّغَ قَلْبَهُ مِن كلِّ شيءٍ حتى قد يأمروهُ أن يَقْعُدَ في مكانٍ مُظْلِمٍ ويُغَطِّي رأسَهُ ويقول: (الله، الله)، وهم يعتقدون أنه إذا فرَّغَ قلبَهُ استعَدَّ بذلك فينزِّلُ على قلبِهِ مِنَ المعرفة ما هو المطلوب، بل قد يقولون: إنه يحصل له مِن جِنْسِ ما يحصل للأنبياء! ومنهم مَن يزعم أنه حَصَلَ له أكثرُ ممَّا حَصَلَ للأنبياء!".

وقال أيضًا في مجموع فتاواه (556/10) -:"الشَّرعُ لَم يستحبَّ مِنَ الذِّكْرِ إلَّا ما كان كلامًا تامًّا مُفيدًا ، مثل: (لا إله إلا الله)، ومثل: (الله أكبر)، ومثل: (سبحانَ الله، والحمدُ لله)، ومثل: (لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله)، ومثل: ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ ﴾ [الرحمن: 78]، ﴿ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك: 1]، ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ ﴾ [الحديد]، ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ [الفرقان: 1]

فأمّا الاسمُ المفرَدُ مُظْهَرًا مثل: (الله، الله)، أو مُضْمَرًا مثل: (هو، هو) فهذا ليس بمشروعٍ في كتابٍ ولا سُنَّةٍ، ولا هو مأثورٌ أيضًا عن أحدٍ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ، ولا عن أعيانِ الأُمَّةِ المقتدى بهم، وإنما لَهِجَ به قومٌ مِن ضُلَّال المتأخِّرين.

وربما اتَّبَعوا فيه حالَ شيخٍ مغلوبٍ فيه، مثلَما يُرْوَى عن الشِّبْليِّ أنه كان يقول: (الله، الله)، فقيل له: لَم لا تقول: (لا إله إلا الله)؟! فقال: أخافُ أن أَمُوتَ بين النَّفيِ والإثبات.

وهذه مِن زَلَّاتِ الشِّبْليِّ التي تُغْفَرُ له لصِدْقِ إيمانِه وقوَّةِ وَجْدِهِ وغَلَبَةِ الحال عليه ، فإنه كان ربَّما يُجَنُّ ويُذْهَبُ به إلى المارستان ويَحْلِقُ لحيتَهُ!

وله أشياءُ مِن هذا النَّمَطِ التي لا يجوز الاقتداءُ به فيها ، وإن كان معذورًا أو مأجورًا ، فإنَّ العبدَ لو أراد أن يقول: (لا إله إلا الله) وماتَ قبلَ كمالِها لَمْ يَضُرَّهُ ذلك شيئًا ؛ إذ الأعمالُ بالنيَّاتِ بل يُكْتَبُ له ما نواه.

وربَّما غَلَا بعضُهم في ذلك حتى يجعلوا ذِكْرَ الاسْمِ المفرَدِ للخاصَّةِ وذِكْرَ الكَلِمَةِ التامَّةِ للعامَّة ، وربما قال بعضُهم: (لا إله إلّا الله) للمؤمنين، و(الله) للعارفين، و(هو) للمحقِّقِين، وربَّما اقتَصَرَ أحدُهم في خَلْوَتِهِ أو في جماعتِهِ على (الله، الله، الله)، أو على (هو)، أو (يا هو)، أو (لا هو إلَّا هو)!

وربَّما ذَكَرَ بعضُ المصنِّفِينَ في الطَّرِيقِ تعظيمَ ذلك ، واستدَلَّ عليه تارةً بوَجْدٍ وتارةً برأ يٍ وتارةً بنقلٍ مكذوب، كما يَرْوي بعضُهم أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم لَقَّنَ عل يَّ بنَ أبي طالبٍ أن يقول : (الله، الله، الله)، فقالَها النبيُّ ثلاثًا، ثم أَمَرَ عليًّا فقالها ثلاثًا، وهذا حديثٌ موضوعٌ باتفاقِ أهلِ العِلْمِ بالحديث".

وقال في مجموع فتاواه (558/10) -:"أمَّا ذِكْرُ الاسْمِ المفرَدِ فلم يُشْرَعْ بحال ، وليس في الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ ما يَدُلُّ على استحبابه".

ثم قال في مجموع الفتاوى (561/10) ـ بعد أن بيّن أنه ليس في الأدلّة الشّرعيّة ما يدُلُّ على استحبابه ـ -:"وكذلك بالأدلَّةِ العَقْليَّةِ الذَّوقيَّةِ ، فإنَّ الاسمَ وَحْدَهُ لا يُعط ي إيمانًا ولا كُفْرًا ، ولا هُدًىً ولا ضَلَالًا ، ولا عِلْمًا ولا جهلًا ، وقد يَذْكُرُ الذَّاكِرُ اسمَ نبيٍّ مِن الأنبياءِ أو فرعونٍ مِنَ الفَراعنةِ أو صَنَمٍ مِنَ الأصنامِ ولا يتعلَّقُ بمجرَّدِ اسمِهِ حُكْمٌ إلَّا أن يُقْرَنَ به ما يَدُلُّ على نفيٍ أو إثباتٍ أو حُبٍّ أو بُغْضٍ ، وقد يذكر الموجود والمعدوم.

ولهذا اتَّفَقَ أهلُ العِلْمِ بلُغَةِ العرب وسائرِ اللُّغَات على أنَّ الاسمَ وَحْدَهُ لا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليه ، ولا هو جملةٌ تامّةٌ ولا كلامًا مفيدًا [كذا]، ولهذا سَمِعَ بعضُ العربِ مؤذنًا يقول : (أشهد أنَّ محمّدًا رسولَ الله) قال: فَعَلَ ماذا؟! فإنه لمَّا نَصَبَ الاسْمَ صارَ صِفَةً ، والصِّفَةُ مِن تَمَامِ الاسم الموصوف، فطَلَبَ بصحَّةِ طبعِهِ الخبَرَ المفيد، ولكن المؤذِّن قَصَدَ الخبَرَ ولَحَنَ.

ولو كرَّرَ الإنسانُ اسْمَ (الله) ألفَ ألفَ مرَّة لَم يَصِرْ بذلك مؤمنًا ، ولَم يَسْتَحِقَّ ثوابَ الله ولا جنّته ؛ فإنَّ الكفَّار مِن جميعِ الأُمَم يذكرون الاسمَ مُفْردًا سواءٌ أقرُّوا به وبوحدانيته أم لا ، حتى أنه لمَّا أَمَرَنَا بِذِكْرِ اسْمِهِ كقوله ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: 4]، وقولِهِ ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: 121]، وقولِهِ ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ١﴾ [الأعلى]، وقولِهِ ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ ٧٤﴾ [الواقعة] ونحوِ ذلك كان ذِكْرُ اسْمِهِ بكلامٍ تامٍّ مثل أن يقول : (بسم الله) أو يقول (سبحانَ ربِّي الأعلى) و(سبحانَ ربِّي العظيم) ونحوُ ذلك ، ولم يَشْرَعْ ذِكْرَ الاسمِ المجرَّدِ قطّ ، ولا يَحْصُلُ بذلك امتثالُ أمرٍ ولا حِلُّ صيدٍ ولا ذبيحةٍ ولا غير ذلك".

ونقله عِلِّيش [1] ....

وقال أيضًا في مجموع الفتاوى (227/10) -:" الذِّكْرُ بالاسم المضمَرِ المفرَدِ أبْعَدُ عن السُّنة و أدْخَلُ في البدعةِ وأقرَبُ إلى إضلالِ الشَّيطان، فإنَّ مَن قال: (يا هو، ياهو) أو (هو، هو) ونحو ذلك لم يكن الضَّميرُ عائدًا إلَّا إلى ما يصوِّرُهُ قلبُهُ ، والقلبُ قد يهتد ي وقد يَضِلُّ ، وقد صنَّفَ صاحبُ الفُصُوص كتابًا سَمَّاهُ (كتاب الهو)، وزَعَمَ بعضُهم أنَّ قولَه ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 7] معناه: وما يَعْلَمُ تأويلَ هذا الاسمِ الذي هو الهو!

وقولُ هذا و إن كان مما اتَّفَقَ المسلمون بل العُقَلاءُ على أنه مِن أبْيَنِ الباطل فقد يَظُنُّ ذلك مَن يَظُنُّهُ مِن هؤلاء، حتى قلتُ مرَّةً لبعض مَن قال شيئًا مِن ذلك : لو كان هذا كما قلتَهُ لكُتِبَتْ (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيْلَ هُوَ) منفصلةً".

وقال أيضًا في مجموع فتاواه (226/10) -:"أمَّا الاسمُ المفرَدُ مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا فليس بكلامٍ تامٍّ، ولا جملةٍ مفيدةٍ، ولا يتعلَّقُ به إيمانٌ ولا كُفْرٌ، ولا أمْرٌ ولا نَهيٌ، ولم يَذْكُرْ ذلك أحدٌ مِنْ سَلَفِ الأمَّةِ، ولا شَرَعَ ذلك رسولُ الله، ولا يُعْطِي القلبَ بنفسه معرفةً مفيدةً ولا حالًا نافعًا ، وإنما يُعْطِيهِ تصوُّرًا مطلقًا لا يَحْكُمُ عليه بنفيٍ ولا إثبات، فإن لم يَقْتَرِنْ به مِن معرفةِ القلب وحالِهِما يُفِيدُ بنفسه وإلَّا لم يكن فيه فائدةٌ، والشَّريعةُ إنما تَشْرَعُ مِنَ الأذكار ما يفيد بنفسه لا ما تكون الفائدةُ حاصلةً بغيره ، وقد وقع بعضُ مَن واظَبَ على هذا الذِّكْرِ في فُنُونٍ مِنَ الإلحادِ وأنواعٍ مِن الاتِّحاد".

وقال العلاّمةُ ابنُ القيِّم ـ رحمه الله ـ في طريق الهجرتين (498) -:"الذِّكْرُ بالاسمِ المفردِ غيرُ مشروعٍ أصلًا، ولا مفيدٍ شيئًا، ولا هو كلامٌ أصلًا، ولا يَدُلُّ على مدحٍ ولا تعظيمٍ، ولا يتعلَّقُ به إيمانٌ ولا ثواب، ولا يَدْخُلُ به الذَّاكِرُ في عَقْدِ الإسلام جُمْلَةً، فلو قال الكافرُ: (الله، الله) مِن أوَّلِ عُمُرِهِ إلى آخره لم يَصِرْ بذلك مُسْلِمًا فضْلًا عن أن يكون مِن جُمْلَةِ الذِّكْرِ أو يكون أفضلَ الأذكار ، وبالَغ بعضُهم في ذلك حتى قال : الذِّكْرُ بالاسم المضمَرِ أفضلُ مِنَ الذِّكْرِ بالاسمِ الظَّاهرِ، فالذِّكْرُ بقوله: (هو، هو) بالاسم المضمر أفضَلُ مِنَ الذِّكْرِ بقولهم: (الله، الله).

وكلُّ هذا مِن أنواعِ الهَوَسِ والخيالاتِ الباطلة المفضيةِ بأهلِها إلى أنواعٍ مِنَ الضَّلَالاتِ".

(١) محمد بن أحمد بن محمد عِلِّيش الطرابلسيُّ ثمّ المصريُّ: أبو عبد الله، مِن فُقهاء المالكيّة وأعيانِهم، مولدُهُ بالقاهرة سنة 1217هـ وهو مغربيُّ الأصل (من طرابلس الغَرْب)، وقد تعلَّمَ في الأزهر وَوَلِيَ مشيخةَ المالكيّة فيه، اتُّهِمَ بموالاة ثورة عُرابي باشا فأُخِذَ من داره وهو مريضٌ وألقيَ في سجن المستشفى بالقاهرة فتوفِّيَ فيه سنة 1299هـ، له: فتح العليِّ المالك، مِنَحُ الجليل، هداية السّالك.

في الجزء الأول من فتاويه[1].

قال العلّامةُ أحمد بن البشير الألفغي[2] رحمه الله تعالى:

الذِّكْـرُ بالـمُـفْرَدِ بِـدعـةٌ نُسِـبْ ذلكَ للحَـطَّابِ عِلِّيْـشُ الـذَّرِبْ

فالذِّكْـرُ بالـمُسـنَدِ لا سِـواهُ كمِثْلِ: (لا إلهَ إلّا اللهُ)[3]

قلتُ: نَقَلَ النَّفَـرَاويُّ في «شـرح الرِّسـالة» ـ عند قولـهـا (وقال عمـرُ رضـي الله عنه: «أفضـلُ مِـن ذِكْرِ اللـه باللِّسـان ذِكْـرُهُ عند أمـرِهِ ونهيِهِ») جـوابَي ابـنِ عبـدِ السّـلام والبُلْقِـينيِّ المذكـورَينِ، وقال بعـدَهما -:"وسَلَّمَـهُ بعـضُ الفُضَـلاء، ووقَعَ التوقُّـفُ فـي حُصُـول الثّواب فيه، واستظهَـرَ بعـضُ الشُّـيُوخ أنّ فيـه ثوابًا ما" انتهى[4].

قلتُ: هذا الاستظهارُ يُعَارِضُهُ ما سبق قريبًا مِن قول البُلْقِينيِّ: (ولا يؤجرون عليه).

تتمّة: اختُلِفَ في ضبط (عليش) فالمغاربة الذين هو منهم باعتبار أصله ينطقونه (عِلِّيش)، والمصريّون الذين هو منهم باعتبار مولده ومنشئه ينطقونه (عُلَيش) بالتصغير. انظر: شجرة النور الزّكية (385/1)، هدية العارفين (382/6)، الأعلام للزركلي (19/6).

(١) فتح العليِّ المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك (15/1).

(٢) أحمدُّ بن البشير بن سيد أحمد الأَبَابِكِي التَّنْدَغي: فقيهٌ مالكيٌّ من أهل موريتانيا، م ولدُهُ في الجنوب الغربيِّ من موريتانيا، تلقَّى علومَهُ على والدِهِ وعلى غيره من العُلَماء، ثمّ أصبح شيخَ محضرةٍ مشهورةٍ تخرَّجَ مرها كثيرٌ مِن العُلَماء والشُّعَراء، وكانت له عنايةٌ بالتراث الشِّعريِّ العربيّ، توفِّيَ سنة 1360هـ. انظر: معجم البابطين، وترجمته موجودة على هذا الرابط:
http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=350

(٣) البيتان من بحر الرّجز.

(٤) الفواكه الدواني (329/2).

كما يُعَارِضُهُ ما في «المبسوطة[١]» عن يحيى بن يحيى[٢] أنه قال-:"ليس في خِلاف السُّنةِ رجاءُ ثوابٍ"[٣] والعِلْمُ عند الله تعالى[٤].

وروى ابنُ عساكِرَ في الجزء الثالث من «تاريخ دمشق» أنَّ بلالَ بنَ سعيد [٥] ـ رحمه الله تعالى ـ كان يقول-:"واعلموا أنَّ ذِكْرَ الله باللِّسان حَسَنٌ جميل، وذِكْرُ الله عند ما أَحَلَّ وحَرَّمَ

---

(١) المبسوطة للقاضي إسماعيل بن إسحاق البصريّ المالكيّ المتوفّى سنة 282 هـ، واسم الكتاب في الأصل: المسائل المبسوطة عن مالك ـ كما في الكفاية في علم الرواية (342) ـ، ويقال له: (المبسوطة) اختصارًا، والكتاب لم يُطْبَعْ حتى الآن.

(**٢**) هناك عالمان مالكيّان متعاصران يحملان هذا الاسم:

أحدهما: يحيى بن يحيى بن بكير.

الثـاني: يحيى بن يحيى بن كثير.

غير أنّ المقصود هنا هو الثاني؛ لأنّ الشّاطبيَّ في الاعتصام حين أورد كلامَهُ المنقولَ في المتن كنّاهُ بـ(أبي محمد)، وأمّا الأول فهو أبو زكريّا.

ترجمته:

يحيى بن يحيى بن كثير الليثيُّ مولاهم: أبو محمد المصموديُّ، فقيهُ الأندلس وعالِمُها، قَدِمَ للحجِّ فأَخَذَ عن مالكٍ ثمّ عن جِلّة أصحابه، ودخل الأندلس بِعِلْمٍ كثير، وقد انتشر مذهبُ مالك فيها به وبعيسى بن دينار، وإليه انتَهَتْ رِئاسةُ المذهب، وكان ثقةً عاقلًا حَسَنَ الهَدْي والسَّمْت يُشْبِهُ سمتُهُ سَمْتَ الإمام مالك، توفِّي سنة 234هـ. انظر: تاريخ العلماء بالأندلس (176/2)، وفيات الأعيان (143/6)، تاريخ الإسلام (414/17)، الديباج المُذَهَّب (350).

(٣) الاعتصام (112/1)، فتاوى الإمام الشاطبي (181).

(٤) لعلّ التحقيقَ في المسألة هو ما أشار إليه شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة مِن أنّ الذَّاكِرَ أو السَّامِعَ للاسْمِ المجرَّدِ قد يَحْصُلُ له وَجْدُ محبَّةٍ وتعظيمٍ لله ونحو ذلك فيثابُ على ذلك الوَجْدِ المشروع والحالِ الإيمانيِّ لا على مجرَّد الذِّكر بالاسم المفرد. انظر: مجموع فتاواه (562/10).

(٥) كذا في الأصل، وفي تاريخ دمشق: بلال بن سعد.

ترجمته:

بلال بن سعد (أو سعيد) بن تميم الأشعريّ (وقيل: الكنديّ) الدّمشقيّ: أبو عمرو، إمامُ الجامع بدمشق وأحَدُ الزُّهَّاد، سمع مِن بعض الصّحابة، له كلامٌ كثير في المواعظ، وكان بالشّام مثلَ الحسن البصريِّ

أفضلُ "[١].

وفي الجزء الأول مِن « شرح ميَّارةَ للمُرْشِد الـمُعِين» ما نصُّه -:"وسُئِلَ الإمامُ ابن هارونَ[٢] عن مسألة قول: (لا إله إلا الله ، محمد رسول الله) مِرارًا عَقِبَ الصَّلوات ، هل ذلك بدعةٌ مستحسنةٌ فيَدْخُلُ مَن سنَّها في خبر: «مَنْ سَنَّ فِيْ الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً ...» الحديث ؟ أو ذلك بدعةٌ غيرُ مستحسنة؟

فأجاب بما نصُّه :

الجواب، والله الموفِّقُ للصّواب ، الذِّكْرُ مطلوبٌ ومندوب إليه ومرغَّبٌ فيه ، والإكثارُ منه، وترتُّبُهُ بعد الصَّلَوات يذكرون بصوتٍ واحد مِن البِدَع التي يُنهى عنها ، لِمَا يتَطَرَّقُ عنها مِن زيادةٍ في الدِّين ما ليس منه، ولم يكن هذا في الصِّدْرِ الأوّل فيَجِبُ قطْعُهُ.

وإن كان صادِقًا هذا الذي أراد أن [ل 259] يَسُنَّهُ فلْيَذْكُرِ اللهَ وحده في جميع أوقاته ، فهو أنفع له وأسلَمُ مِن الرِّياء والسُّمْعة، والله أعلم"انتهى منه بلفظه[٣].

بالعراق، قال الأوزاعيُّ-:"كان بلالُ بنُ سعد مِن العِبادة على شيءٍ لم يُسْمَعْ بأحدٍ مِن الأُمَّة قَوِيَ عليه "، توفِّيَ في خلافة هشام بن عبد الملك. انظر: تاريخ مدينة دمشق (480/10)، الوافي بالوفيّات (174/10)، تهذيب التهذيب (441/1).

(١) تاريخ مدينة دمشق (497/10)، إبراز المعاني من حرز الأماني (730/2)، البداية والنِّهاية (349/9).

(٢) محمد بن هارون الكناني التونسي: أبو عبد الله، علامةٌ مالكيٌّ متفنِّن، مولدُهُ سنة 680هـ، كان مِن مدرِّسي جامع الزَّيتونة بتونس، وصَفَهُ ابنُ عَرَفه ببلوغ مرتبة الاجتهاد المذهبيّ، توفِّيَ في الوَباء العامّ سنة 750هـ، من تصانيفه: شرح مختصر ابن الحاجب، شرح المعالم الفقهيّة، مختصر التهذيب. انظر: شجرة النور الزّكية (211/1)، نيل الابتهاج (407)، الأعلام للزركلي (128/7).

(٣) الدر الثمين والمورد المعِين (9/2).

وفي «تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد» للإمام محمد بن إسماعيلَ اليمنيِّ الصّنعانيِّ ـ صاحبِ سُبُلِ السّلام شرح بلوغ المرام وغيرِهِ مِن التآليف النفيسة ، المتوفّى سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف رحمه الله تعالى ـ ما نصُّه -:"أمّا المُتَسَمُّون بـ(المجاذيب) الذين يلوكون لَفْظَ الجلالة بأفواههم ، ويقولونها بألسنتهم ويخرجونها عن لَفْظِها العربيِّ ؛ فهم مِن أجناد إبليس اللَّعين، ومِن أعْظَمِ حُمُرِ الكَون الذين ألبسَتْهُم ألسِنَتُهُم حُلَلَ التلبيس والتزيين ، لِمَا أنّ إطلاقَ الجلالة مُفْرَدًا عن أخبارٍ عنها بقولهم: (الله، الله) ليس بكلامٍ ولا توحيد ، وإنما هو تلاعُبٌ بهذا اللَّفْظ الشّريف بإخراجه عن لَفْظِهِ العربيّ، ثمّ إخلائه عن معنىً مِن المعاني.

ولو أنّ رَجُلًا عظيمًا صالحًا يُسَمَّى بزَيْدٍ ، وصار جماعةٌ يقولون : (زيد، زيد) لعَدَّ ذلك استهزاءً وإهانةً وسخرية، ولاسيّما إذا زادوا إلى ذلك تحريف اللّفْظَةِ.

ثم انظُرْ هل أتى في لَفْظَةٍ مِن الكتاب والسُّنّة ذِكْرُ الجلالة بانفرادها وتكريرِها ، وهذه أذكارُ رسولِ الله صلّى الله عليه وسلّم وأدعيَتُهُ وأدعيةُ آله وصحْبِه خاليةٌ عن هذا الشّهيق والنّهيق، الذي اعتادَهُ مَن هو عن الله وعن هَدْيِ رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم وسَمْتِهِ ودَلِّهِ في مكانٍ سحيق.

ثُمّ قد يُضيفون إلى الجلالة الشّريفة أسماءَ جماعةٍ مِن الموتى ، وقد صان الله سبحانه وتعالى رسُولَهُ صلّى الله عليه وسلّم وأهلَ الكِساء وأعيانَ الصّحابةِ عن إدخالهم في أفواهِ هؤلاء الجَهَلَةِ الضُّلّال" المراد منه بلفظه(١).

وفي «خزانة الأدب» للبغداديِّ ما نصُّه -:"قال أبو حيّانَ في تذكرته:

قال ابنُ عصفور (١):الأسماءُ كلُّها تُنادى إلّا المضمرات، أمّا ضميرُ الغَيبة وضمير المتكلِّم فهما مناقِضان لحرْفِ النِّداء؛ لأنّ حرفَ النِّداء يقتضي الخِطَاب ، ولا يُجْمَعُ بين [ل 260] حَرْفِ النِّداء والضَّميرِ المخاطب؛ لأنّ أحدَهما يُغني عن الآخر إلّا في ضَرورة الشِّعْر ، كقوله:

---

(١) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد (97).

يا أَبْجَرُ بنُ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا (٢) ...

ودلَّ كلامُهُ على أنّ العرب لا تُنادي ضميرَ المتكلِّم ، فلا تقول: (يا أنا)، ولا ضميرَ الغائب، فلا تقول: (يا إيَّاهُ) ولا (يا هو)، فقولُ جَهَلَةِ الصُّوفيّة في نِداء الله تعالى: (يا هو) غيرُ جارٍ على لسان العرب" انتهى منه بلفظه.(٣)

وقال زرُّوق في «النَّصِيحة» ما نصُّه -:"ومِن ذلك قولُ (يا هو) في الاستغاثة بالله وندائه ؛ لِمَا في ذلك مِن الإبهام والتّسوِّي وعِلَلٍ أُخَر ذَكَرَها النُّحاةُ وغيرُهم" انتهى كلامُه بلفظه(٤).

قال ابنُ زكْري(٥) في «شرح النَّصِيحة» ما نصُّه -:"يعني: لأنّ الغائبَ وَضَعَهُ الواضعُ معرفةً لا بنفسه بل بسببٍ مَا يعودُ عليه ، فإذا ذُكِرَ بدون مَعَادٍ بَقِيَ مُبْهَمًا مُنكَّرًا لا يُعْرَفُ المُرادُ منه، والإبهامُ منافٍ للنِّداء ؛ لأنّ المراد مِن النِّداء إقبالُ المُنادَى - بالفتح - وإجابتُهُ المُنادِي -

---

(١) علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي: أبو الحسن، حاملُ لواء العربيّة بالأندلس في عصره، مولدُهُ بأشبيلية سنة 597هـ، يُعرَف بـ(ابن عصفور)، أخذ عن الشَّلوبين، ثمّ تصدّر للإقراء وجال في الأندلس، وكان مِن أصبر الناس على المطالعة، توفِّي بتونس سنة 669هـ، من تصانيفه: المقرِّب، الممتِع، شرح الجُمَل. انظر: تاريخ الإسلام (288/49)، الوافي بالوفيّات (165/22)، بغية الوعاة (210/2)، شذرات الذهب (330/5).

(٢) شطر بيتٍ من بحر الرَّجز يُروى على أكثر من وجه، وتتمَّتُه:

... أنتَ الذي طلَّقتَ عامَ جُعتا

وقد نسبه صاحبُ خزانة الأدب (123/2) لسالم بن دارة، والبيتُ في ديوان الأحوص (29).

(٣) خزانة الأدب (123/2) مع اختلافٍ يسير.

(٤) الكتاب لم يُطْبَع بعد.

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن زكري الفاسي: أبو عبد الله ، فقيهٌ مالكيٌّ متصوِّف، له مشاركةٌ في بعض العلوم، توفِّي سنة: 1144هـ، مِن مصنَّفاته: حاشيةٌ على الجامع الصَّحيح للبخاري ، المهمّات المفيدة في شرح الفريدة، شرح النَّصيحة الكافية ، شرح الصَّلاة المشيشية . انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (83/3)، الأعلام للزركلي (6/ 197)، معجم المؤلفين (10/ 140).

بالكسر ـ، وهذا لا يَنضبِطُ مع الإبهام ، إذ كلُّ سامعٍ يجوز أن لا يكونَ هو المرادَ فلا يُجِيب ، والمُنادِي ـ بالكسر ـ لا يعول على إجابة أحد.

قولُهُ (والتّسوِّي) يعني: أنّ الضّميرَ لا يختصُّ بالله تعالى ، بل كما يُطْلَقُ عليه يُطْلَقُ على غيره، وليس معه مَعَادٌ يُبيِّنُ المرادَ منه ، فكما يَصْلُحُ اللّفظُ لإرادته يَصْلُحُ لإرادة غيره بلا فَرْق ، فالمتكلِّمُ بهذا سَوَّى بينَهُ وبين غيرِهِ فيما خاطَبَهُ به، ولا يَخفى ما فيه مِن سُوء الأدب.

قولُهُ: (وعِلَلٍ أُخَرَ ذَكَرَها النُّحاةُ وغيرُهم) هي ـ والله أعلم ـ أنّ ضميرَ الغائب كالمتكلِّم لا يجوزُ نِداؤه، وإنما وَرَدَ في كلام العرب نِداءُ ضميرِ المخاطب، والصّحيحُ عندَهم شذوذُهُ.

وأيضًا النِّداءُ خِطابٌ، وهو مُنافٍ للغَيبة التي هي مَعَادُ هذا الضّمير.

وأيضًا في التعبير عنه تعالى بِما هو صريحٌ في الغَيبة مِن غير داعٍ كالاختصار الثابتِ عند ثُبُوت المَعَاد سُوءُ أدب.

وأيضًا استعمالُ ضميرِ الغائب بلا مُفَسِّرٍ خارجٌ عن الاستعمال العربيِّ " انتهى كلامُه بلفظه[1].

قلتُ: وقد تعلَّقَ بعضُهم لهذه البدعةِ بقوله تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾ [الأنعام: ٩١] ظنًّا منه أنّ المرادَ به هذا الضَّرْبُ مِن الذِّكْر!

وليس كما ظنَّ، بل اسمُ الجلالة في الآية جوابُ قوله تعالى ﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِۖ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۖ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ ﴾ [الأنعام: ٩١][1].

(١) الكتاب لم يُطْبَع بعد.

قال أبو حيّانَ وغيرُه [ل 261]–:"أَمَرَهُ الله تعالى بالمبادَرَةِ بالجواب ، أي : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ أَنْزَلَهُ"(٢).

ونظيرُهُ قولُه تعالى﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقولُ بلالٍ رضي الله تعالى عنه: (أَحَدٌ أَحَدٌ) أي: الله أَحَدٌ لا أُشْرِكُ به غيرَهُ ممّا تقولُ لي ، يقولُهُ لأميّةَ بنِ خَلَف الجُمَحيِّ ـ لَعَنَهُ الله تعالى ـ حين عذَّبَهُ لمّا أسْلَمَ وجَعَلَ يبطَحُهُ في بطحاءِ مكَّةَ إذا اشتدَّ الحرُّ ويجعلُ الصُّخورَ العِظامَ على ظهره، ويقول: لا تزال هكذا حتى تُشْرِكَ بالله ، فيجيبه بما ذُكِرَ ، حتى مرَّ به أبو بكر الصِّدِّيقُ ـ رضي الله عنه ـ فاشتراهُ وأعتَقَهُ(٣).

روى ابنُ عساكِرَ في الجزء الثالث من «تاريخ دمشق» والحاكمُ في «المستدرك» وصحَّحَهُ وأقرَّهُ الذّهبيُّ أنّ عمر رضي الله عنه قال: «أبو بكرٍ سيِّدُنا، وأعتَقَ سيِّدَنا (يعني: بلالًا)»(٤).

فـ(اسمُ الجلالة) في الآيتين مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ للعلم به.

و(أَحَدٌ) خبرٌ حُذِفَ مبتدؤهُ للعِلْم به.

قال ابنُ مالك في «الخُلاصة»:

وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ كَمَا تقولُ: (زيدٌ)، بَعْدَ (مَنْ عِندَكُما)؟(١)

---

(١) انظر للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (226/10)، الفتاوى الكبرى (406/2)، الرَّدُّ على المنطقيِّين (36).

(٢) تفسير البحر المحيط (182/4).

(٣) الاستيعاب (182/1)، أسد الغابة (306/1)، الإصابة في تمييز الصّحابة (326/1).

(٤) الأثر أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب:فضائل الصّحابة، باب: مناقب بلال بن رباح مولى أبي بكر رضي الله عنه برقم (3544).

وأمّا تفصيل ما ذكره المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ فقد أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذِكْر بلال بن رباح مؤذِّنِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم برقم (5239) وقال –:"صحيحٌ ولم يخرِّجاه"، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (471/10).

قال المُـراديُّ[٢]-:"يعني أنه يجوز حَذْفُ كلٍّ مِن المبتدأ والخبرِ إذا عُلِمَ "[٣].

فمثالُ حَذْفِ المبتدأِ (أَحَدٌ أَحَدٌ).

ومثالُ حَذْفِ الخبرِ الآيتان، وزيدٌ في البيت.

وقد تعلَّقُوا أيضًا بها في صحيح مسلمٍ عن أنسِ بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِيْ الْأَرْضِ: اللهُ اللهُ»[٤].

وفي روايةٍ: «عَلَى أَحَدٍ يَقُوْلُ: اللهُ اللهُ»[٥].

والجواب: أنّ عِياضًا قال-:"ورواهُ ابنُ أبي جعفر: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»"[٦].

قال الأُبِّيُّ[٧]-:"هو تفـسيرٌ لروايةِ (اللهُ اللهُ)؛ لأنّ ذِكْـرَ الاسم لا ينقطـع لعـدم إنكار الصانع"[١].

---

(١) ألفيّة ابن مالك (9).

(٢) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصريُّ ثمّ المرّاكشي: أبو محمد، فقيهٌ مالكيٌّ ونحويٌّ بارع، مولدُهُ بمصر وشُهْرَتُهُ وإقامتُهُ بالمغرب، يُعرَف بـ(ابن أمِّ قاسم) وهي جدَّتُهُ لأبيه واسمُها زهراء (على المشهور)، توفِّي سنة 749هـ، من تصانيفه: شرح الألفيّة، شرح التسهيل، الجنى الدّاني. انظر: الدُّرر الكامنة (138/2)، بغية الوعاة (517/1)، شذرات الذهب (160/6).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك (485/1).

(٤) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: ذهاب الإيمان آخر الزّمان برقم (148).

(٥) أخرجه مسلمٌ في الموضع السّابق نفسه.

(٦) إكمال المعلم بفوائد مسلم (459/1).

(٧) محمد بن خِلْفَةَ ـ بكسر الخاء وسكون اللام ـ (وقيل: خليفة) بن عمر الأُبِّي ـ بضمّ الهمزة وتشديد الباء ـ الوَشْتَانيُّ: فقيهٌ مالكيٌّ متفنِّن، نسبتُهُ إلى (أُبَّة) من قُرَى تونس، وقد وصَفَهُ ابنُ حجر بـ(الأصوليّ عالم المغرب بالمعقول)، وليَ قضاء الجزيرة، سنة 808هـ، وتوفِّي بتونس سنة 827هـ، من تصانيفه: إكمال إكمال المُعْلِم، شرح المدوَّنة. انظر: نيل الابتهاج (487)، البدر الطالع (169/2)، شجرة النور الزّكية (244/1).

(١) إكمال إكمال المُعْلِم (255/1).

وقال الشّيخ محمد رشيد رضا في مجلّة المنار (99/14) -:"رواه [الضّمير يعود على عبد بنِ حُمَيد] مِن طريق حمَّادٍ عن ثابت عن أنس بلفظ "لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الأرْضِ الله الله"، ومن طريق مَعْمَر عن ثابت عنه بلفظ :"لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُوْلُ الله الله".

ورواه عبدُ بنُ حُمَيد وابنُ حبّان عنه بلفظ: "عَلَى أَحَدٍ يَقُوْلُ "لَا إِلَهَ إِلَّا الله"، وكذا ابنُ جرير والخطيبُ وزادا "وَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوْفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ".

والظَّاهرُ أنّ المراد من الرّواية الأولى ما هو بمعنى الثانية أي: لا أحَدَ يَذْكُرُ اللهَ وحده في إسناد الأمور إليه؛ بل يكون النّاسُ كلُّهم ملحدين أو مشركين، وهذا ما صحّ في الأحاديث عند البخاريِّ ومسلم وغيرِهما.

والرّواية وردت برفع لفظ الجلالة لا بسكونه، واللّفظُ في العربيَّةِ لا يكون مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مجرورًا إلّا في الكلام المركّب، وقد ذكر علماء البلاغة نُكتَ حذف المسنَد والمسنَد إليه من الكلام، والعمدةُ فيها كلِّها القرينةُ المبيِّنةُ للمراد، وقد وقع الحذفُ في القرآن كثيرًا، كقوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25] أي خلقهن الله، وقوله ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾ [الأنعام: 91] أي: قُلِ اللهُ أَنْزَلَهُ أي: كتاب موسى إن لم يقولوه، ولو عَلِمْنا ما كان يحتفُّ بالحديث مِنْ قرائنِ الأقوال والأحوالِ لجَزَمْنَا بالمحذوف كما نَجْزِمُ به في الآيتين، ولكننا نقدِّرُهُ، ولم نطَّلِعْ على تلك القرائن بما يتَّفِقُ مع روايةِ "عَلَى أَحَدٍ يَقُوْلُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ" ورواياتِ غَلَبَةِ الشّرْكِ والكفر على النّاس الذين تقوم عليهم السّاعة، فنقول المعنى: لا تقوم السّاعة على أحدٍ يقول: (الله فعل كذا)، (الله قدّر كذا)، ولا يَظهرُ إرادةُ النّطق بلفظ الجلالة مُفرَدًا، فإنّ المشركين والملاحدةَ يذكرون الاسمَ الشّريفَ بمناسبات كثيرة".

وقال الشَّيخُ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لـصحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان (263/15) -:"وقولُهُ "حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ" أي: لا يبقى في الأرض مسلمٌ يقول كلمةَ التوحيد (لا إله إلا الله) كما جاء مفسَّرًا في الرّواية المتقدِّمة.

وأخطأ مَن استنبطَ من المتأخِّرين من هذا الحديث مشروعيةَ الذِّكْر بالاسم المفرد، وذلك:

-لأنه لم يُشرع في كتاب ولا سنّة ولا هو مأثور عن سلف الأُمّة، والذِّكر نوع من العبادة، فلا مجال للرأي فيه.

-ولأن الذِّكْرَ ثناء، وهو لا يكون إلَّا بجملةٍ تامَّةٍ يحسن السُّكوتُ عليها مثل: "لا إله إلا الله" ومثل: "الله أكبر" ومثل: "سبحان الله والحمد لله" ومثل: "لا حول ولا قوة إلا بالله "، وما إلى ذلك من الأذكار

قلتُ: وكذلك يُفَسِّرها ما رواه أحمدُ في «مسنده» بسندٍ قويٍّ عن أنسٍ راوي الحديث ، ولَفْظُهُ: «لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِيْ الْأَرْضِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[١].

قال النّوويُّ ـ تبعًا لعياض ـ :"معنى الحديث: أنَّ القيامةَ إنما تقومُ على شرار

الخَلْق"[٢].

قال ابنُ العربي في «الأحكام» -:"قولُهُ (الله الله) يُروى برفع الهاءِ ونصبِها"[١].

المأثورة عنه صلى الله عليه وسلم، والاسمُ وحده لا يحسُنُ السُّكُوتُ عليه، ولا هو جملةٌ تامَّة، ولا كلامٌ مفيد كما هو معلومٌ عند أهل العلم بالعربيّة".

وقال محقِّقُ كتاب: سير أعلام النبلاء (169/6) -:"ليس في هذا الحديث مستندٌ لِمَن يسوِّغُ الذِّكْرَ بالاسم المفرد؛ لأنَّ المرادَ منه أنه لا يبقى في الارض مَن يوحِّدُ الله توحيدًا حقيقيًّا ويعبُدُهُ عبادةً صادقة، كما جاء مفسَّرًا في روايةٍ للإمام أحمدَ في المسند (3 / 162) من طريق عفّانَ عن حمَّادٍ عن ثابت عن أنسٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم: " لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الارض: لا إله إلا الله " وسندُهُ صحيح".

والحاصل مِن هذا الكلام كلِّه ـ كما قال الشّيخُ بكر أبو زيد في معجم المناهي اللَّفظيّة (120) ـ أنَّ "المراد بهذين النَّصَّينِ قولُهُ: (لا إلهَ إلاَّ الله) على طريق الإشارة".

(١) أخرجه الإمام أحمدُ في مسنده برقم (3860)، وابنُ حِبّانَ في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: إخباره صلى الله عليه وسلم عمّا يكون في أُمّته من الفِتَن والحوادث برقم (6848)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الفتن والملاحم برقم (8512).

وقد قال عنه الحاكمُ ـ عَقِبَ إخراجه ـ -:" حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيخينِ ولم يخرِّجاه "، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (12/8) -:"رواه أحمدُ، ورجالُهُ رجالُ الصّحيح"، وقال ابنُ حجر في فتح الباري (85/13) -:"أخرجه أحمدُ بسندٍ قويّ"، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:" إسنادُهُ صحيحٌ على شرط الشيخين".

كما أخرجه إسحاقُ بن راهويه في مسنده برقم (387)، والطبرانيُّ في مسند الشاميِّين برقم (2341) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (178/2) باختصارٍ يسير. وانظر إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم (459/1).

وقال الأُبِّيُّ -:"عياضٌ[٢]: والحديثُ مِن معنى حديث: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ وَحُثَالَتُهُمْ» [٣]، وذلك بعد قَبْضِ أرواح المؤمنين بالرِّيح اليمانيّة ، بعد أن يُقاتِلوا الدّجَّالَ ويجتمعوا بعيسى عليه السَّلام.

---

(١) أحكام القرآن (230/2)، نفح الطِّيْب (39/2).

وتكملة كلام ابن العربي المنقول في المتن ما يلي -:" فإن رُوِيَتْ برفع الهاء كان معناه : لا تقوم السَّاعةُ حتى لا يبقى موحِّدٌ يَذْكُرُ الله عزَّ وجلّ، وإذا نُصِبَتِ الهاءُ كان معناه : لا تقوم السَّاعةُ حتى لا يبقى آمِرٌ بمعروفٍ ولا ناهٍ عن منكر يقول: خافوا الله!".

وقال أبو العبّاس القرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (364/1) -:" وقولُه: "لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِيْ الْأَرْضِ: اللهَ اللهَ" كذا صوابُهُ بالنَّصْب، وكذلك قيّدناهُ عن محقِّقي مَن لقيناه.

ووجهُهُ أنّ هذا مِثْلُ قول العرب: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، إذا حذّروا عن الأسد المفترس والجدارِ المائل، فهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر، كأنّهم قالوا: احذر الأسد، لكنّهم التزموا إضمارَهُ هنا ؛ لتكرار الاسم ونصبِهِ، كما قال الشاعر:

أخاكَ أخاكَ إنّ مَن لا أخَا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سِ لاحِ لَاحِ

فإن أفردوا ذَكَرُوا الفِعْلَ فقالوا: اتّقِ الأسَدَ، واحذَرِ الجدارَ، واحفظ أخاك.

وقد قيَّده بعضُهم (اللهُ اللهُ) بالرفْع على الابتداء وحَذْفِ الخبر، وفيه بُعدٌ!".

وقال محمد رشيد رضا في تفسيره المنار (167/12) -:"ولفظُ الجلالة فيه مرفوعٌ على أنه مبتدأ حُذِفَ خبرُهُ للعلم به من القرينة، والمعنى : حتى لا يقال: (الله فعل كذا)، (الله أمات وأحيا) مثلًا، لِذهابِ الإيمان به ـ تعالى ـ، والاسمُ المفرد في ذِكْرِهم يكرِّرونه بالسُّكُون لا يُقْصَدُ به معنى جملة، وإنما يُقْصَدُ به حَصْرُ التوجُّهِ وجمع الهمَّةِ بما جرَّبَهُ الرياضيُّون وجَهِلَهُ المقلِّدون".

وانظر للاستزادة في الكلام على ضبط لَفْظَي الجلالة والمعنى على كلٍّ: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ـ طبعة دار الكتب العلمية ــ (1351/3)، مرقاة المفاتيح (172/10)، فيض القدير (417/6)، تحفة الأحوذي (374/6).

(٢) هكذا في إكمال إكمال المُعْلِم وهو من باب الاختصار: والمقصود (قال عياض).

(٣) الحديث بهذا اللّفظ لا وجود له في شيءٍ من كتب السُّنة، وإنما هو مجموع لفظين واردين:

وهو ليس بمعارِضٍ لحديثِ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِيْ ظَاهِرِيْنَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ»(١)؛ لأنّ التقدير (إلى قُرْبِ قيام السّاعة) وهو وقتُ بَعْثِ الرِّيح ؛ لأنّ بَعْثَها أحَدُ الأشراط، وقُرْبُ وقتِ [ل 262] السّاعةِ بمنزلةِ حُضُوره" انتهى كلامُه بلفظه(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حجر في كتاب الفِتَن مِن «فتح الباري» ما نصُّه -:"والجمعُ بينه وبين «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ» حَمْلُ الغايةِ في حديثِ (لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ) على وقت هُبُوب الرِّيح الطيِّبة التي تَقْبِضُ رُوحَ كلِّ مؤمنٍ ومسلم ، فلا يبقى إلا الشِّرارُ فتهجم السّاعةُ عليهم بغتةً " انتهى كلامُه بلفظه(٣).

وروى الطّبرانيُّ عن عِلْبَاءَ السُّلَمِيِّ رضي الله عنه يرفعه: «لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ عَلَى مُؤْمِنٍ»(٤).

اللفظ الأول: "لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ "، وقد أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: قوله صلى الله عليه وسلم -:"لَا تَزَالُ طائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِيْ ظَاهِرِيْنَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ" برقم (1924).

اللّفظ الثاني: " لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى حُثَالَةِ النَّاسِ"، وقد أخرجه الإمامُ أحمد في مسنده من حديث عِلْبَاءَ السلميِّ برقم (16115)، والحاكمُ في مستدركه برقم (8517).

والحديثُ قال عنه الحاكم ـ عَقِبَ إخراجه ـ -:" حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرِّجاه"، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"إسنادُهُ صحيحٌ رِجالُهُ ثِقات".

(١) أخرجه الحاكمُ في مستدركه من حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، كتاب: الفِتَن والملاحم برقم (8389).

والحديثُ أصلُهُ في الصّحيحين.

(٢) إكمال إكمال المعلم (256/1).

(٣) فتح الباري (19/13).

(٤) أخرجه الطبرانيُّ في الأوسط من حديث أنس رضي الله عنه برقم (4391).

تنبيه:

وفي الحديث المُسَلْسَل بالخُلَفاء والمُلُوك ـ كما في الجزء الأوّل مِن «الذَّيْل على طَبَقَات الحنابلة» لابن رجب ـ عن أنسٍ يرفَعُهُ -:«لَا يَزْدَادُ الْأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً ، وَلَا يَزْدَادُ النَّاسُ إِلَّا شُحًّا ، وَلَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ النَّاسِ»(١).

وقال الحافظُ ابنُ الجَزَرِيِّ في آخر كتابه «النَّشْر» ـ في ذِكْرِ الأُمور المتعلِّقةِ بالخَتْم ـ ما نصُّه -:"ومنها اختيارُ الأدعيةِ المأثورة عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم ، وقد كان بعضُ أئمَّةِ القُرّاء يختارون أدعيةً يدعون بها عند الخَتْم لا يجاوزونها ، واختيارُها لا يُجاوِزُ ما ورد عنه صلّى الله عليه وسلّم، فإنه صلّى الله عليه وسلّم أُوتِيَ جـوامعَ الكَلِم، ولـم يَدَعْ لنا حاجةً إلى غيره، ولنا فيه صلّى الله عليه وسلّم أُسْوَةٌ" انتهى كلامُه بلفظه(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» ـ في الكلام على حديث البراءِ بن عازبٍ رضي الله عنهما في دُعاء النّوم الذي فيهِ: «وَبِنَبِيِّكَ الَّذِيْ أَرْسَلْتَ»(١) ـ ما نصُّه -:"وأَولى ما قيل في الحِكمة

وهم المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ في جعل الحديث من رواية عِلْباء السُّلَمي، وإنما هو من رواية أنس.

(١) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الفِتَن، باب: شدّة الزّمان برقم (4039)، والبيهقيُّ في معرفة السُّنَن والآثار، كتاب: المكاتب، باب: الأحاديث التي لم أخرجها الشّافعيُّ في الكتاب برقم (6148)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الفِتَن والملاحم برقم (8363)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (161/9)، وأبو عمر الدّاني في السُّنَن الواردة في الفتن برقم (217)، والشِّهابُ في مسنده برقم (898)، وابنُ عساكرَ في تاريخ مدينة دمشق (190/43)، وابنُ رجب في الذّيل على طبقات الحنابلة (184/2).

والحديث قال عنه ابنُ حجر العسقلانيُّ في الإمتاع بالأربعين المتباينة السَّماع (29) -:" حديثٌ حَسَنٌ غريب "، وضعّفه القرطبيُّ في تذكرته ـ كما في الحاوي للفتاوي (80/2) ـ، والألبانيُّ في الجامع الصغير وزيادته برقم (14489) وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (175/1) وفي ضعيف سُنَن ابن ماجه.

(٢) النشر في القراءات العشر (463/2).

في ردِّهِ صلّى الله عليه وسلّم على مَن قال : (الرّسُول) بدَلَ (النبيّ) أنّ ألفاظَ الأذكار توقيفيّةٌ ، ولها خصائصُ وأسرارٌ لا يدخلها القياس ، فتجب المحافظةُ على اللّفظ الذي وردت به ، وهذا اختيار المازري، قال: فيُقْتَصَرُ فيه على اللّفظِ الوارد بحروفه ، وقد يَتَعَلَّقُ الجزاءُ بتلك الحُرُوف ، ولعلَّهُ أُوحيَ إليه بهذه الكلماتِ فيَتَعَيَّنُ أداؤها بحروفها" انتهى كلامُه بلفظه(٢).

وفي الجزء الثامن «الميزان» للذهبيِّ ـ في ترجمة عطاءِ بن عبد الله الخراسانيِّ ـ ما نصُّه –:"قال يزيدُ بنُ سَمُرَةَ : سمعتُ عطاءً يقول –:" مجالِسُ الذِّكرِ هي مجالِسُ الحلال والحرام " انتهى(٣).

وقال النّوويُّ في «الأذكار» : قال عطاءٌ ـ رحمه الله ـ-:"مجالِسُ الذِّكْرِ هي مجالِسُ الحلال والحرام، كيف تشتري وتبيعُ وتُصَلِّي وتصوم وتَنْكِح وتُطَلِّق وتَحُجّ ؟ وأشباهُ هذا" انتهى(٤).

قال ابن علان(٥) في «شرح الأذكار»:-:"قولُهُ (وقال عطاء...) إلخ.

قال الشّيخُ زكرياءُ(١) في «شرح الرِّسالة القُشَيريّة»: فإنّ جميعَ ذلك يَنْقُلُ العبدَ مِن

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الدّعوات، باب: إذا بات طاهرًا برقم (5952)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الذِّكر والدُّعاء والتوبة ولاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخْذِ المضجع برقم (2710).

(٢) فتح الباري (112/11).

(٣) مسند الشاميِّين (294/3)، حلية الأولياء (195/5)، تاريخ مدينة دمشق (432/40)، ميزان الاعتدال (94/5).

(٤) الأذكار (8).

(٥) محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البَكريُّ الصِّدِّيقيُّ: فقيهٌ شافعيٌّ مشارك في عِدّة فنون، مولدُهُ بمكة سنة 996هـ، توفِّي سنة 1057هـ، من تصانيفه: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، إتحاف الفاضل، الطِّيْفُ الطائف بتاريخ وَجٍّ والطائف. انظر: هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين (283/6)، الأعلام للزركلي (6/ 293).

الغَفْلةِ إلى ذِكْرِ الله وطاعتِه.

وقال ابنُ حجر [٢] في «شرح المِشكاة» : مَجَالِسُ الذِّكْر مجَالِسُ [ل 263] سائرِ الطّاعات، ومَن قال: (مَجَالِسُ الحَلال والحرام) أراد التنصيصَ على أخصِّ أنواعه" انتهى [٣].

وقريبٌ مِن كلام عطاءٍ ما في المُفْهِم للقرطبيِّ -:" مَجْلِسُ ذِكْرٍ يعني مجلسَ عِلْم وتذكيرٍ ، وهي المجالِسُ التي يُذْكَرُ فيها كلامُ الله وسُنّةُ رسولِه ، وأخبارُ السَّلَف الصالحين، وكلامُ الأئمّة الزُّهّاد المتقدِّمين المبرَّأَةِ مِن التصنُّع والبِدَع ، والمُنَزَّهَةِ عن المقاصد الرّدِيَّة والطَمَع "انتهى كلامُه بلفظه [٤].

وفي «الترغيب والترهيب» للمنذريِّ ما نصُّه -:"روى الطّبرانيُّ في «الكبير» ـ بسندٍ فيه راوٍ لم يُسَمَّ ـ عن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوْا.

قالوا: يا رسُولَ الله، وما رِياضُ الجَنّة؟

قال: «مَجَالِسُ الْعِلْمِ» [٥].

---

(١) زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاريّ السُّنَيكِيُّ (بالتصغير، نسبةً إلى قرية بمصر من أعمال الشّرقيّة): أبو يحيى، فقيهٌ شافعيٌّ واسعُ الاطلاع كثير التصنيف، كان يُلَقَّبُ بـ(شيخ الإسلام)، مولدُهُ سنة 823هـ في سُنَيْكَة، وقد كُفَّ بصرُهُ سنة 906 هـ، ولي القضاء بإلحاحٍ من السُّلْطان قايتباي، ولمّا رأى منه جَورًا كَتَبَ إليه يزجرُهُ عن ذلك فَعَزَلَهُ، فعاد إلى الاشتغال بالتَّصنيفِ والإفادة حتى توفِّيَ سنة 926هـ، له: فتح الرَّحمن، تحفة الباري، شرح ألفيّة العراقي. انظر: الضّوء اللّامع (234/3)، شذرات الذَّهَب (134/8)، البدر الطالع (252/1).

(٢) المقصود: ابنُ حجر الهيتميُّ، واسمُ كتابه هذا : (فتح الإله بشرح أحاديث المشكاة)، وهو لم يُطْبَعْ بعد.

(٣) الفُتُوحات الربانيّة على الأذكار النواويّة (114/1).

(٤) المفهم لما أشكل من شرح صحيح مسلم (11/7).

(٥) أخرجه بهذا اللّفظ الطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (11158).

وفي الرّابع مِن «إعلام الموقّعين عن رب العالمين» لابن القيم ما نصُّه -:"وسُئِلَ صلّى الله عليه وسلّم عن رِياض الجنة؟

فقال: «المساجد».

وعن الرَّتْع فيهما؟

فقال: «سَبْحَانَ اللهِ، والْحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ» ذكره الترمذي [١]" انتهى منه بلفظه[٢].

قلتُ: وقال الترمذي: هو حديثٌ غريب[٣].

وقال الحافظُ المنذريُّ في الجزء الأول من «الترغيب»-:"وهو مع غِرابَتِهِ حَسَنُ الإسناد"[٤].

وفي تعليقِ محمد حامد الفقي[٥] على سُنَن أبي داودَ ـ في باب تضعيف الذِّكْرِ في سبيل

والحديث قال عنه المنذريُّ في الترغيب والترهيب (63/1) -:"رواه الطبرانيُّ في الكبير وفيه راوٍ لم يُسَمَّ"، وضعَّفَهُ الألبانيُّ في الجامع الصغير وزيادته برقم (1713) وفي ضعيف الترغيب والترهيب (19/1).

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الدّعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (3509). والحديثُ ضعّفه الألبانيُّ في ضعيف سُنَن الترمذي.

(٢) إعلام الموقّعين (309/4).

(٣) في المطبوعة من سُنَن الترمذي (532/5) -:" حديثٌ حَسَنٌ غريب".

(٤) الترغيب والترهيب (284/2).

(٥) محمد حامد الفقي: عالِمٌ سلفيٌّ له اشتغالٌ بتحقيق الكتب، مولدُهُ سنة 1309هـ في نكلي العنب (إحدى قُرَى مديرية البحيرة بمصر)، حَفِظَ القرآن الكريم في صغره ثمّ التحق بالأزهر ونالَ شَهادة العالية، وأسَّسَ جماعة أنصار السُّنة المحمّدية، حَمَلَ على صوفيّة زمانِهِ بشدَّة فأُوذي، توفِّيَ بالقاهرة سنة 1378هـ. له: أثر الدّعوة الوهابيّة، شذرات البلاتين، ومن دفائن الكنوز. انظر: معجم المؤلفين (172/9).

الله عزّ وجلّ ـ ما نصُّه -:"وحقيقةُ الذِّكْرِ أنه ضِدُّ الغَفلة والنِّسيانِ لِنِعَمِ الله وآياتِه وحِكْمَتِه ورحمتِهِ في كلّ حال ووقتٍ بحسبه ، ولذلك كان المجاهِدُ مُلازِمًا لذِكْرِ الله ؛ لأنّ الجهادَ هو بَذْلُ الجُهْدِ في استخدام نِعَمِ الله في النّفْس والمال ابتغاءَ مَرضاته" انتهى منه بلفظه[١].

وقال أبو محمدٍ عبدُ الرّحمن بن إسماعيلَ المقدسيُّ المعروفُ بأبي شامةَ [٢]، المتوفَّى سنة خمسٍ وستين وستمائة رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث» ما نصُّه -:"قال الدّارميُّ: أخبرنا الحكمُ بن المبارك ،أخبرنا عمرو بن يحيى ، قال: سمعتُ أبي يُحَدِّثُ عن أبيه عمرو بن سلمة قال: كنا نجلِسُ على بابِ عبدِ الله بن مسعودٍ قبلَ صلاة الغَداة ، فإذا خَرَجَ مَشَيْنا معه إلى المسجد ، فجاءنا أبو موسى الأشعريُّ فقال: أَخَرَجَ عليكم أبو عبدِ الرّحمن بعدُ؟ قلنا: لا، فجلس معنا حتى خرج ، فلمّا خَرَجَ قُمْنا إليه جميعًا فقال: يا أبا عبدِ الرحمن ، إني رأيتُ في المسجد آنِفًا أَمْرًا أنكرتُهُ ـ ولم أرَ والحمد لله إلّا خيرًا ! ـ

قال: فما هو؟

قال: إن عشتَ فستراهُ، رأيتُ في المسجد قومًا حِلَقًا جلوسًا ينتظرون الصّلاة، في كلِّ حَلْقَةٍ رجلٌ وفي أيديهم حَصَى ، يقول: كَبِّرُوا مائةً فيُكَبِّرون مائة ، فيقول: هَلِّلُوا مائةً فيُهَلِّلون مائة، فيقول: سَبِّحُوا مائةً فيُسَبِّحُون مائة.

قال: فما قلتَ لهم؟

---

(١) مختصر سُنَن أبي داود (363/3).

(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي ثمّ الدمشقي: شهاب الدِّين الشّافعي، محدِّثٌ فقيهٌ مؤرِّخ أديب، يُعرف بـ(أبي شامَةَ) وهو لقبٌ له، مولدُهُ بدمشق سنة 599هـ، وأصلُهُ من القُدْس، ولي مشيخةَ دار الحديث الأشرفيّة، وكان يقال: إنه بلغ رُتبةَ الاجتهاد، توفِّي بدمشق سنة 665هـ له: كتاب الرّوضتين، إبراز المعاني، المرشد الوجيز. انظر: الوافي بالوفيّات (67/18)، البداية والنّهاية (250/13)، طبقات الشافعية الكبرى (165/8).

قال: ما قلتُ لهم شيئًا انتظارَ أَمْرِك.

قال: أفَلَا أَمَرْتَهم أن يَعُدُّوا سَيئاتِهم، وضَمِنْتَ لهم أن لا يَضِيعَ مِن حَسَناتِهم شيء؟!

ثُمّ مضى ومضينا معه حتى أتى [ل 264] حَلْقَةً مِن تلك الحِلَق، فوَقَفَ عليهم فقال: ما هذا الذي أَراكم تصنعون؟!

قالوا: يا أبا عبدِ الرّحمن، حَصَىً نَعُدُّ به التكبيرَ والتهليلَ والتسبيحَ والتحميد.

قال: فَعُدُّوا سيّئاتِكم، فأنا ضامنٌ أن لا يَضِيعَ مِن حَسَناتكم شيء.

ويحَكُم يا أُمَّةَ محمدٍ، ما أسرعَ هَلَكَتَكُمْ؟! هؤلاء أصحابُهُ متوافِرون، وثِيابُهُ لم تَبْلَ، وآنيتُهُ لم تُكْسَر!

والذي نفسي بيده: إنكم لعلى مِلَّةٍ هي أهدى مِن مِلَّةِ محمد، أو مفتتحو بابَ ضَلالةٍ.

قالوا: واللهِ يا أبا عبدِ الرّحمن، ما أَرَدْنا إلّا الخير!

قال: وكم مِن مريدٍ للخير لن يُصيبَه؟! إنّ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم حدَّثَنا أنّ قومًا (يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ)، وايمُ الله لا أدري لعلّ أكثرَهم منكم!

ثُمّ تولّى عنهم.

قال عمرو بنُ سَلَمَةَ[1]: رأينا عامَّةَ أولئك يُطاعِنُونَنا يومَ النَّهْروان مع الخوارج"[1]انتهى كلامُه بلفظه[2].

---

(١) عمرو بن سَلَمَةَ بن الحارث الهمْدانيُّ (ويقال: الكنديُّ): تابعيٌّ ثقةٌ من أهل الكوفة، سمع من جماعة من الصّحابة، وكان ممن حَضَرَ حَرْبَ الخوارج بالنَّهروان، توفّي سنة 85هـ، وحديثُه مخرَّجٌ عند البخاريِّ في الأدب المفرد. انظر: الثقات (172/5)، تاريخ بغداد (162/12)، تهذيب الكمال (49/22).

وفي تعليقِ العلّامة محمد رشيد رضا على «الاعتصام» للشّاطبيِّ ـ في الكلام على أَثَرِ ابنِ مسعود هذا ـ ما نصُّه -:"المعنى: أنّ ابنَ مسعودٍ عَدَّ ذلك بدعةً ؛ لأنّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم ما كان يُلَقِّنُ أصحابَه الذِّكْرَ بهذه الكيفيّة ، والصّحابةُ والتابعون لهم كانوا لا يَتَجاوَزُون في الدِّين حَدَّ الاتباع ولو إلى مُسْتَحْسَنٍ في الرّأي، ويَعُدُّون مَن زاد في العِبادة على ما ورد ولو في الصُّورةِ والكَيفِ مبتدِعًا مُفَضِّلًا نفسَهُ على الشارع ، واضعًا نفسَهُ موضِعَ مَن اهتدى إلى ما لم يَهْتَدِ إليه الرّسُولُ صلّى الله عليه وسلّم في بيانِ كِتاب الله وتبليغِ دِينه" انتهـى منه بلفظه(٣).

وفي الجزء الثالث من «تاريخ الطبري» ـ في الكلام على غزوة الصّواري (٤) ـ ما نصُّه -:"قال ابنُ عمرَ : حدَّثِني سالمٌ مولى أمِّ محمد، عن خالد بن أبي عِمرانَ ، عن حَنَشِ بنِ عبد الله الصّنعانيِّ: أنّ أوّلَ ما سُمِعَ مِن محمد بنِ أبي حُذيفةَ ـ حين رَكِبَ الناسُ البحرَ سنةَ إحدى وثلاثين ـ، لّما صَلّى عبدُ الله بن سَعْد بن أبي سَرْحٍ بالناس العَصْرَ كبَّرَ ابنُ أبي حذيفةَ تكبيرًا ورَفَعَ صوتَه، فلّما انصرَفَ ابنُ أبي سَرْحٍ سأَلَ: ما هذا؟

فقيل له: محمد بن أبي حذيفةَ يُكَبِّرُ، فدعاه وقال له: ما هذه [ل 265] البدعةُ والحَدَث؟!

فقال له: ما هذه بدعةٌ ولا حَدَثٌ، وما بالتكبير بأس.

---

(١) أخرجه الدّارميُّ في سُنَنه، باب: في كراهة أخذ الرأي برقم (204)، والأثرُ صحّحه الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة (11/5).

(٢) الباعث على إنكار البدع والحوادث (14).

(٣) الاعتصام (132/1).

(٤) معركةٌ عظيمة وقعت زمنَ معاويةَ رضي الله عنه بين المسلمين بقيادة عبدَ الله بن أبي السّرح رضي الله عنه وبين الرُّوم بقيادة القسطنطين بن هرقل وذلك سنة 34هـ، وقد اختُلِف في سبب تسمِيَتِها بهذا الاسم، وعلى الرّغم مِن حداثة عهد المسلمين بالمعارك البحرية وضخامةِ الأسطولِ الرُّوميِّ إلاّ أنّ الله نَصَرَ المسلمين فأوقعوا فيهم مقتلةً عظيمة. انظر: تاريخ الطبري (620/2)، الكامل في التاريخ (12/3)، تاريخ الإسلام (530/3)، البداية والنِّهاية (157/7).

قال: لا تَعُدْ.

فلمّا صلى ابنُ سعدٍ المغربَ كبَّرَ ابنُ أبي حذيفةَ تكبيرًا أرفعَ مِن الأوَّل ، فأرسل إليه : إنك غلامٌ أحمق! أمَا والله لولا أني لا أدري ما يوافِقُ أميرَ المؤمنين لقاربتُ بين خَطْوِك .

فقال: مالَكَ إلى ذلك سبيل، ولو هممتَ به ما قَدِرْتَ عليه .

قال: فَكُفَّ خيرٌ لك، والله لا تركب معنا .

قال: فلْوْكَبُ مع المسلمين.

قال: اركَبْ حيث شئتَ.

فرَكِبَ في مركبٍ وحْدَهُ ما معه إلّا القِبْط [1]، حتى بلغوا ذاتَ الصّواري ، وأقام ابنُ سعدٍ بذات الصّواري أيامًا بعد هزيمةِ القوم ثم قفل راجعًا ، وجَعَلَ ابنُ أبي حذيفةَ يقول للرّجل : أمَا والله لقد تَرَكْنا خَلْفَنا الجهادَ حقًّا .

فيقول الرجل: وأيُّ جهاد؟!

فيقول: عثمانُ فَعَلَ كذا وكذا حتى أفسَدَ الناسَ .

فقدموا بلدَهم وقد أفسَدَهم وأظهروا من القول ما لم يكونوا ينطقون به .

وسأل سائلٌ سعيدَ بنَ المسيّب عمّا دعا ابنَ أبي حذيفةَ إلى الخروج على عثمان ؟

فقال: كان يتيمًا في حجْرِه ، وكان عثمانُ واليَ أيتام أهلِ بيته ومحتَمِلٌ كَلَّهم ، فسَأَلَ عُثمانَ العَمَلَ حين ولِيَ فقال: يا بُنَيَّ، لو كنتُ رضيً لاستعملتُك، ولكن لستَ هناك.

---

(١) القِبط (الأقباط): اسمٌ يُشير إلى بعضِ سُكّان مِصرَ القديمة ، وكانوا في سالف الدّهر صابئيَّةً يعبدون الهياكلَ والأصنام ، وكانت ملوكُهم تُلَقَّبُ بـ(الفراعنة)، ثمّ اعتنقوا النّصرانيّة، ولّما دخل الإسلامُ مصرَ عام 642م اعتنقه كثيرٌ منهم، ويعيش اليومَ في مِصْرَ أربعةُ ملايين قبطي. انظر: تاريخ ابن الوردي (70/1)، لقْطَةُ العَجْلان مما تَمَسُّ إلى معرفته حاجةُ الإنسان (107)، الموسوعة العربية العالمية (401/2).

قال: فأْذَنْ لي فأَخْرُج لأطلُبَ ما يَفُوتُني.

فأَذِنَ له وجهَّزَهُ مِن عندِه وحمله وأعطاهُ ، فلمّا وقع إلى مصر كان فيمَن تغيَّرَ عليه أن مَنَعَهُ الولاية" انتهى المراد منه بلفظه(١).

وفي «الإصابة في تمييز الصَّحابة» لابن حجر ما نصُّه -:"محمَّدُ بنُ أبي حُذَيفةَ، وُلِدَ بأرض الحبشة، وأُمُّهُ سَهْلةُ بنتُ سُهَيل ، كان أبوه مِن السّابقين الأوّلين شَهِدَ بدرًا واستُشْهِدَ باليمامة ، فضَمَّهُ عثمانُ إليه وربّاهُ ، فلمّا كَبُرَ واستُخْلِفَ عثمانُ استأذَنَهُ في التوجُّهِ إلى مصر فأَذِنَ له ، فكان مِن أشدِّ الناس تأليبًا عليه!

ولمّا توجَّهَ ابنُ سعدٍ أميرُ مصرَ لعثمانَ إليه سنة خمس وثلاثين باستدعاءٍ منه لأُمَراءِ الأمصار واستنابَ عُقْبَةَ بنَ عامر ، وَثَبَ ابنُ أبي حُذَيفةَ على عُقْبَةَ فأخْرَجَهُ مِن مصرَ ، ودعا إلى خَلْعِ عُثمانَ، وأسعَرَ البِلادَ وحرَّض الناسَ على عُثمانَ ، وكان يكتُبُ على أَلْسِنَةِ أزواجِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم في الطَّعْنِ على عُثمانَ فيَضِجُّ الناسُ [ل 266] بالبُكاء والدُّعاء.

ولمّاقَفَلَ ابنُ سعدٍ وَجَدَعند القُلْزُم(٢) خيلًا لابنِ أبي حذيفةَ فمنعوه أن يدخُل، فانصرف إلى عسقلانَ(٣)، ثم جهَّزَ ابنُ أبي حذيفةَ القومَ الذين ثاروا على عُثمانَ وحاصروه إلى أن كان مِن قَتْلِهِ ما كان ، فآلَ أمرُهُ إلى أن صالَحَ معاويةَ لمّا أراد الخروجَ إلى صِفِّين (١)، فغَدَرَ به فسَجَنَهُ ثمّ قَتَلَهُ" انتهى المرادُ مِن كلام صاحب الإصابة(٢).

---

(١) تاريخ الطّبري (619/2 و 680).

(٢) القُلْزُم (بضمّ القاف والزاي وسُكُون اللّام): بلدةٌ تقع على البحر الأحمر قُرْبَ جَبَلِ الطُّور، وتدخل في وقتنا الحاضر ضمن حدود جمهوريّة مصر العربيّة، وتُعَدّ ميناء ها، كما أنها تُعْرَفُ باسم مدينة (السُّويس). انظر: معجم البلدان (387/4)، القاموس المحيط (1486)، المعجم الوسيط (754/2).

(٣) عَسْقلان ــ بفتحِ أوَّلِهِ وسُكُونِ ثانيه ــ: مدينةٌ على ساحل البحر المتوسِّط في جنوبي فلسطين بينَ غَزَّةَ وبيتِ جبرين، كان يقال لها قديمًا (عروسُ الشَّام) لحسنها، نَزَلَها جماعةٌ مِنَ الصَّحابةِ والتابعين وحدَّث

وفي الجزء الأول مِن «الفائق في غريب الحديث» للزّمخشريِّ - في مادّة الشين مع الغَين -:"أنّ محمّدَ بنَ أبي حذيفةَ قال لكعب الأحبار - وهما في سفينةٍ في البحر -: كيف تجد نَعْتَ سفينتِنا هذه في التّوراة؟

قال كعبٌ: لستُ أَجِدُ نَعْتَ هذه السّفينة، ولكني أَجِدُ في التّوراة أنه ينزو في الفِتنةِ رجلٌ يُدعى (فَرْخ قُريش) له سِنٌّ شاغيةٌ[٣]، فإيّاكَ أن تكون ذاك!" انتهى منه بلفظه[٤].

قلتُ: (ذاتُ الصّواري) اسمُ المعركة البحريّةِ بين المسلمين والبيزنطيِّين في التاريخ المذكور آنفًا، أَسْفَرَتْ عن أوّلِ انتصارٍ بحريٍّ أحرزَهُ المسلمون، سُمِّيَتْ بذلك لكثرة السُّفُن الحربيّة التي كانت فيها، فإنّ القُسْطَنْطِينَ بنَ هِرَقْل جاء في خمسمائةِ سفينةٍ، وقيل: في ستمائة، وقيل: في ألف.

وجاء المسلمون في مائتي سفينةٍ ونيفًا[١].

بها خَلْقٌ كثير، وإليها يُنْسَب جمعٌ مِن العُلَماء مِن أشهرهم الحافظ ابن حجر العسقلاني. انظر: معجم البلدان (122/4).

(١) صِفِّين - بكسر الصَّاد وتشديدِ الفاء - موضعٌ على الفُرَات من الجانب الغربيِّ بين الرّقّة وبالس، نشبت فيه المعركةُ الشّهيرة بين أهل العراق وأهل الشّام وسُمِّيَت باسمه. انظر: معجم البلدان (414/3)، المصباح المنير (343/1).

(٢) الإصابة في تمييز الصّحابة (10/6) باختصار. وانظر أيضًا: الاستيعاب (1369/3)، أسد الغابة (89/5).

(٣) شاغية: أي مخالفةٌ لغيرها من الأسنان في مَنْبِتِها وفي مُنتهاها طولًا وقِصَرًا. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (33/6)، لسان العرب (435/14)، المصباح المنير (316/1)، المعجم الوسيط (486/1).

(٤) غريب الحديث لابن سلام (347/4)، الفائق (253/2). وانظر نحوَهُ في: أخبار المدينة (191/2)، المعجم الكبير (83/1)، تاريخ مدينة دمشق (272/52)، سير أعلام النبلاء (481/3).

وعلى سببِ تسميتِها بهذا اقتَصَرَ الخيّاطُ وطه محمود[٢] وصاحب المنجد[٣].

و(الصّواري) جمع صاري ، وهو الملَّاح ، وخَشَبَةٌ معترِضَةٌ في وسط السّفينة كما في الجوهريِّ والقاموس[٤].

وصدر الكَلَاعيُّ[٥] في كتابه «الاكتفاء» ....

والبنَّانيُّ[١] في «شرح الاكتفاء»[٢] بأنّ ذاتَ الصّواري عَلَمٌ على موضعٍ بعينه مِن بِلاد الرّوم وقَعَتْ عنده المعركة.

---

(١) انظر: تاريخ الطّبري (619/2)، المنتظم (12/5)، الكامل في التاريخ (12/3)، البداية والنّهاية (157/7).

(٢) لعلّ المقصود: طه محمود قطريه الدِّمياطيُّ الشّافعيُّ: عالِمٌ أزهري، مولدهُ في مدينة دِمياط (دلتا مصر)، تلقَّى تعليمَهُ الأَوَّلي في مدينة دِمياط، ثم قَصَدَ القاهرةَ فالتَحَقَ بالأزهر ودَرَسَ فيه حتى أصبح واحدًا مِن علمائه، عَمِلَ مصحِّحًا في دار الطِّباعة الأميريَّة ببولاق، وظل يترقّى في وظيفته حتى أصبح أحدَ كِبار المصحِّحين فيها، توفِّي بالقاهرة سنة 1325هـ، من تصانيفه: منظومة كفاية المستكفي من الفنِّ الصَّرفي . انظر: معجم البابطين، وترجمته موجودة على هذا الرابط:
http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=5299

(٣) انظر: تاريخ ابن خلدون (575/2)، النُّجوم الزاهرة (80/1)، ولم أعرف المقصود بـ(الخيّاط)، ثمّ إنه إن كان مقصود المؤلِّف ـ رحمه الله ـ بصاحب (المنجد) كتاب المنجد في اللُّغَة والأعلام فإني لم أجد فيه شيئًا بعد البحث فيه.

(٤) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (359/8)، لسان العرب (460/14)، القاموس المحيط (544)، الصِّحَاح (711/2).

(٥) سليمان بن موسى بن سالم الكَلَاعي البلنسي: أبو الرَّبيع، محدِّثُ الأندلس وبليغُها في عصره، مولدُهُ سنة 565هـ، وقد ولي قضاءَها فحُمِدَتْ سِيرتُه، تقدَّم أهلَ زمانه في صناعة الحديث مع فصاحة اللِّسان وحُسْنِ البيان حتى كان هو المتكلِّمَ عن الملوك في المجالس والمحافل، توفِّي سنة 634هـ، له: الاكتفا بسيرة المصطفى والثلاثة الخُلَفا، أخبار البخاري وترجمته، جهد النَّصِيح. انظر: التكملة لكتاب الصِّلَة (100/4)، تاريخ الإسلام (190/46)، الوافي بالوفيّات (263/15)، فوات الوفيّات (463/1).

ثم قالا: وقيل: إنما سُمِّيَتْ بذلك لكثرة السُّفُن إلى آخِرِ ما اقتَصَرَ عليه الأوّلون ، فالله أعلم بالصَّواب مِن ذلك[٣].

وأخرج الطبرانيُّ في «الكبير» بسندٍ صحيح عن عمرو بن زُرَارَةَ [٤] قال-:"وَقَفَ عليَّ ابنُ مسعود ـ وأنا أَقَصُّ ـ، فقال: يا عمرُو ، لقد ابتَدَعْتَ بِدعةً ضلالةً أو أنّكَ لأهدى مِن محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم وأصحابِه، فلقد رأيتُهم تَفَرَّقُوا عنّي حتى رأيتُ مكاني ما فيهِ أحد"[٥].

انظر[ل 267] «الترغيب والترهيب» للمنذري[٦].

وفي الجزء الثالث من «الموافقات» للشّاطبيِّ ما نصُّه -:"وقد سُئِلَ مالكٌ عن القراءة في المسجد؟

---

(١) محمد بن عبد السلام بن حمدون البَنَّاني النفزي الفاسي: أبو عبد الله، فقيهٌ مالكيٌّ مشارك، كان شيخَ الجماعة في فاس، أخذ عن جماعةٍ من أعيان عُلَماء المغرب ثمّ رحل إلى المشرق فأخذ عن بعض كبار أعلامه، توفيِّ سنة 1163هـ، من تصانيفه: مغني الوفاء بمعاني الاكتفاء، فضائل الحرمين، لقط ندا الرياض. انظر: شجرة النور الزّكيّة (353/1)، الأعلام للزركلي (205/6).

(٢) اسمه (مغاني الوفا لمعاني الاكتفا)، والكتاب لم يُطْبَعْ بعد.

(٣) انظر: الاكتفاء (65/4).

(٤) عمرو بن زُرَارةَ بن قيس النَّخَعِيُّ الكوفيُّ: تابعيٌّ مخضرم، أدرك عصرَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ولا تُحفَظ له صُحبة وإن كانت محتملة ـ قاله ابنُ حجر ـ، وكان ممن سَيَّرَهُ عثمانُ بنُ عفّان من الكوفة إلى دمشق، وهو أوّل مَن خَلَعَ عُثمانَ وبايع عليًّا، ولم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. انظر: تاريخ مدينة دمشق (12/46)، الإصابة في تمييز الصّحابة (630/4).

(٥) أخرجه الطبرانيُّ في معجمهالكبير برقم (8637)، وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (189/1) -:"رواه الطبرانيُّ في الكبير، وله إسنادان، أحدُهما: رجالُهُ رِجالُ الصّحيح"، وقال الألبانيُّ في صحيح الترغيب والترهيب (13/1) -:"صحيحٌ لغيره".

(٦) الترغيب والترهيب (47/1).

قال: لم يكن بالأمر القديم وإنما هو شيءٌ أُحْدِثَ ، ولن يأتي آخِرُ هذه الأُمّةِ بأهدى مما كان عليه أَوَّلُها، والقرآنُ حَسَن.

وقال أيضًا: أترى الناسَ اليومَ أَرْغَبَ في الخير ممّن مضى؟!

وسُئِلَ عن القوم يجتمعون فيقرؤون في السُّورة الواحدةِ ، مثل ما يَفْعَلُ أهلُ الإسكندرية؟ فَكَرِهَ ذلك، وأنكَرَ أن يكون مِن عَمَلِ الناس.

وسُئِلَ عن الجُلُوس في المسجد يوم عرفة بعد العصر للدُّعاء؟ فكَرِهَهُ.

قيل له: فالرَّجُلُ يكون في مجلسه فيجتمع الناسُ ويُكَبِّرون؟

قال: ينصرف، ولو أقام في مجلسه كان خيرًا له.

قال ابنُ رُشْد[١]:

كَرِهَ هذا وإن كان الدّعاءُ حَسَنًا وأفضَلُهُ يومُ عَرَفَة ؛ لأنّ الاجتماعَ لذلك بدعةٌ . وقد رُوِيَ مرفوعًا -:«أَفْضَلُ الْهَدْيِ هَـدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَـرُّ الْأُمُوْرِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[٢]"

انتهى منه بلفظه[٣].

وترجم له الشّاطبيُّ بقوله: كلامُ مالكٍ في تخصيص العِبادة بوقتٍ وهيئة.

ولأخينا يعقوبَ بنِ أبي مَدْينَ [١]ـ رحمه الله تعالى. آمين! ـ :

---

(١) محمد بن أحمد بن أحمد ابن رُشْد القرطبي: أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة وأحَدُ أوعيةِ العِلْم، مولدُهُ سنة 450هـ، وهو جدُّ (ابنِ رُشْد) الفيلسوف، أثنى عليه ابنُ بَشْكُوَال ثناءً بالغًا، توفِّيَ سنة 520هـ، من تصانيفه: المقدِّمات الممهِّدَات، البيان والتحصيل، مختصر شرح معاني الآثار للطحاوي. انظر: تاريخ الإسلام (443/35)، سير أعلام النبلاء (501/19)، العِبَر في خبر من غبر (47/4).

(٢) أخرجه مسلمٌ في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصّلاة والخُطبة برقم (867)، والإمامُ أحمد في مسنده ـ واللَّفظُ له ـ برقم (14373).

(٣) الموافقات (213/3) باختصارٍ يسير. وانظر كلامَ ابنِ رُشْدٍ في: البيان والتحصيل (274/1).

إني أقـولُ ـ ومـا قد قلـتُ في الكُـتُبِ   لـو كـان بـينَ ذوي الأورادِ يُعْـبَأُ بـي

ذِكْـرُ الجماع ـةِ جَه ـرًا بِدْعَ ـةٌ وأَبَـى   عنهُ النَّبِـيُّ وأصحـابُ النَّبـيْ فـأَبِي[٢]

يُشير إلى ما تقدَّمَ في أواخرِ المقدِّمة مِن قوله صلّى الله عليه وسلّم: «أَيُّهَا النَّاسُ : ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُوْنَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»[٣] الحديث.

وإلى مـا مرّ قريبًا مِن قـول ابنِ مسعـودٍ رضي الله عنه لقـومٍ رآهم مجتمعـين على ذِكْـرٍ يقولون بينهم: إنكم لعلى مِلّةٍ هي أهدى مِن مِلّةِ محمدٍ أو مُفْتَتِحُو بابَ ضلالة!؟[٤].

قال الحافـظُ ابنُ حجر في مقدِّمـة «الفتح» ـ فـي الكـلام على بَـدْءِ الوحي ـ مـا نصُّه –:"البدعـةُ فِعْلُ ما لـم يُسْبَـقْ إليـه، فما وافَقَ السُّنةَ فحسَن ، وما خالَفَ فضـلالَةٌ، وهـو المـرادُ حيث ذُمَّـتِ البدعـةُ، وما لـم يوافِـقْ ولم يُخَالِفْ فعلى أصل الإباحة" انتهى كلامُه بلفظه[٥].

وفي الجزء السّابع من «تفسير القرطبي» ما نصُّه –:" قال الحسنُ البصريُّ : إن كان الرَّجُلُ لقد جمَعَ القرآنَ وما يَشْعُرُ به الناس ، وإن كان الرَّجُلُ لقد فَقُهَ الفِقْه الكثيرَ وما يَشْعُرُ به الناس ،

---

(١) يعقوب بن أبي مَدْيَنَ بن احْمَدُّ بن سليمان الدَّيماني: شاعرٌ وأديبٌ موريتانيٌّ له معرفةٌ ومشاركةٌ في العُلُوم، مولِدُهُ حوالي سنة 1340هـ، كان جوادًا كثيرَ الإنفاق في وجوه الخير دائمَ السَّعيِ في قضاء الحاجات، توفِّيَ في مارس سنة 1974م إثر حادث سيّارة، من آثاره: ديوانُ شِعْرٍ كبير. من إفادات شخصيّة أخذتُها من قريبَي المترجم وهما: الشيخ إبراهيم بن يوسف بن سيديّا باب وإبراهيم بن محمد بن أبي مدين جزاهما الله خيرًا.

(٢) البيتان من بحر البسيط.

(٣) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، كتاب: الجهاد والسِّيَر، باب: ما يُكره من رفع الصَّوت في التكبير برقم (2830).

(٤) سبق قريبًا (ص394).

(٥) مقدِّمة فتح الباري (85/1).

وإن كان الرَّجُلُ ليصلِّي الصّلاةَ الطّويلةَ في بيته وعنده الزُّوَّارُ وما يَشْعُرون به ، ولقد أدركنا أقوامًا ما كان على الأرض مِن عَمَلٍ يقدرون أن يعملوه في السّرِّ فيكون علانية أبدًا.

لقد كان المسلمون يجتهدون [ل 268] في الدُّعاء وما يُسْمَعُ لهم صوتٌ إن كان إلّا همسًا بينهم وبين ربِّهم ، وذلك أنَّ الله تعالى يقول ﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وذلك أنّ الله ذَكَرَ عبدًا صالحًا رضي فِعْلَهُ فقال ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ ﴾ [مريم]" انتهى منه بلفظه(١).

ومِثْلُهُ في تفسير ابنِ كثير(٢).

وقال ابنُ جُريجٍ (٣)-:"يُكْرَهُ رَفْعُ الصّوت والنِّداء والصِّياح في الدُّعاء ، ويؤمر بالتضرُّعِ والاستكانة" انتهى

نَقَلَهُ ابنُ كثير في تفسيره(٤).

وقال عبدُ الله بن شبيب (١)-:"صلَّيتُ المغربَ إلى جَنْبِ سعيدِ بن المسيّب فرَفَعْتُ صوتي بالدُّعاء فانتهرني وقال: ظننتَ أنّ اللهَ ليس بقريبٍ منك!"

---

(١) تفسير القرطبي (224/7) من قوله -:"ولقد أدركْنا أقوامًا ما كان على الأرض.."، وأمّا ما قبله ممّا عزاهُ إلى تفسير القرطبيِّ فليس فيه، بل هو في: تفسير الطّبري (206/8)، تفسير الثّعلبي (240/4)، الكَشّاف (105/2).

(٢) تفسير ابن كثير (222/2).

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الأمويُّ مولاهم: أبو الوليد (وأبو خالد)، فقيهُ الحرم المكيِّ وإمامُ أهل الحجاز في عصره، مولدُهُ سنة 80هـ وهو روميُّ الأصل، كما أنه أوّل مَن صنَّفَ التصانيف في الحديث، لزم عطاءَ ثماني عشرة سنة فكان أعلمَ الناس به، توفِّي بمكة سنة 150هـ، وحديثه مخرَّج في الكتب السِّتة. انظر: تاريخ بغداد (400/10)، تاريخ الإسلام (210/9)، سير أعلام النبلاء (325/6)، تهذيب التهذيب (357/6).

(٤) تفسير ابن كثير (222/2).

نَقَلَهُ السُّيوطيُّ في «الدُّرِّ المنثور» في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ١٨٦][٢].

وفي «الجواهر الحِسان» للثعالبيِّ ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف: ٥٥] ـ ما نصُّه -:"والشّريعةُ مقرِّرةٌ أنّ السِّرَّ فيما لم يُفْرَضْ مِن أعمال البِرّ أعظمُ أجرًا مِن الجهر" انتهى منه بلفظه[٣].

ومثلُه في تفسير القرطبي[٤].

وفي الجزء الثاني من «الأحكام» لابن العربيِّ ما نصُّه -:"قولُه ﴿ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ [لقمان: ١٩] يعني: لا تتكلَّفْ رَفْعَ الصّوت وخُذْ منه ما تحتاج إليه ، فإنّ الجهْرَ بأكثرَ مِن الحاجة

---

(١) كذا في المخطوط وفي الأصل الذي نقل منه وهو الدُّرّ المنثور (474/1) [طبعة دار الفكر]، و(269/2) [طبعة مركز هجر]، وهو موجود هكذا أيضًا في مصنَّف ابن أبي شيبةَ برقم (29668).

غير أنّ الصّواب هو (ابن نُسَيْب) كما في موضع آخر مِن مصنَّف ابن أبي شيبةَ برقم (8464)، ويدلُّ على ذلك أنه من روايةِ يحيى بن سعيد عنه، ويحيى لا يَروى إلاّ عن ابن نُسَيْبٍ فقط، والله أعلم.
ترجمته:

عبد الله بن نُسَيْب السُّلَمِيُّ، روى عن أبي السّليل ومسلمِ بن عبدِ الله بن سَبْرَةَ، وروى عنه يحيى بن سعيد القَطّان ومعتمر بن سليمان وأبو عُبيدةَ الحدّاد، وقد ذكره ابنُ حِبّان في كتاب الثّقات، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. انظر: التاريخ الكبير (215/5)، الجرح والتعديل (185/5)، الثقات (56/7).

(٢) الدُّرّ المنثور (474/1). وهذا الأثرُ الذي ذكره السُّيوطيُّ أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الصّلاة، باب: في رفع الصَّوت بالدُّعاء برقم (8464).

(٣) الجواهر الحِسان (38/3).

(٤) المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (410/2)، تفسير القرطبي (223/7).

تكلُّفٌ يؤذي، وقد قال عُمَرُ لمؤذِّنٍ تكلَّفَ رَفْعَ الأذان بأكثرَ مِن طاقته : لقد خشيتُ أن تنشقَّ مُرَيطاؤك!

والمؤذِّنُ: هو أبو محذورة سَمُرَة بن معمر[١].

والمُرَيطاءُ: ما بين السُّرَّة إلى العانة" انتهى منه بلفظه[٢].

وفي الجزء السّادس من «فتح الباري» للحافظ ابنِ حجر ـ في الكلام على قولِه صلّى الله عليه وسلّم للصَّحابةِ حين رفعوا أصواتَهم بالتهليل والتكبير: « ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُوْنَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيْعٌ قَرِيْبٌ» ـ ما نصُّه -:" «ارْبَعُوْا» ـ بفتح الموحَّدة ـ أي: ارفقوا.

قال الطّبريُّ: فيه كراهيةُ رَفْعِ الصّوت بالدُّعاء ، وبه قال عامّةُ السَّلَف مِن الصّحابة والتابعين" انتهى منه بلفظه[٣].[ل 269]

وفي الجزء الثّالث عشر مِن «الفتح» أيضًا ـ في باب: وكان الله سميعًا بصيرًا ، عند إيراد هذا الحديث ـ ما نصُّه -:"ومناسبةُ الغائبِ ظاهرةٌ مِن أجل النّهي عن رَفْعِ الصّوت" انتهى منه بلفظه[٤].

---

(١) [سَمُرَةُ بنُ معمر] كذا في الأصل المخطوط وهو تصحيف، والصّواب: (سَمُرَةُ بنُ مِعْيَرٍ) كما في أحكام القرآن لابن العربي (531/3)، على أنّ في اسم الأب اختلافًا كثيرًا إلاّ أنه ليس منه معمر. انظر: تهذيب الكمال (256/34)، تاريخ الإسلام (343/4)، سير أعلام النبلاء (117/3)، تهذيب التهذيب (243/12).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (531/3)، تفسير القرطبي (71/14).

(٣) فتح الباري (135/6).

(٤) فتح الباري (375/13).

وفي «الإبداع في مَضَارِّ الابتداع» للشّيخ علي ما نصُّه -:"(ارْبَعُوا) ـ بكسر الهمزةِ وفتحِ الموحَّدة ـ أي: ارفُقُوا على أنفُسِكم وأمسِكوا عن الجهر" انتهى بلفظه[١].

وفي «تفسير الخازن» -:"قولُه: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» أي: ارفُقُوا بها.

وقيل معناه: أمسِكُوا عن الجهر فإنه قريبٌ يَسْمَعُ دُعاءكم" انتهى منه بلفظه[٢].

وفي «تفسير الجلالَين» ما نصُّـه -:" ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] أي: سِرًّا ﴿ تَضَرُّعًا ﴾ تذلُّلًا، ﴿ وَخِيفَةً ﴾ خَوفًا منه، ﴿ وَ ﴾ فوق السِّرِّ ﴿ وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ أي: قَصْدًا بينهما ﴿ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ ﴾"[٣].

قال مُحَشِّيهِ الجَمَلُ[٤]-:"(قولُهُ: أي: سِرًّا)

أي: أَسْمِعْ نفسَك ، وهو عامٌّ في الأذكارِ مِن قراءة القُرآن والدُّعاء والتّسبيح والتّهليلِ وغيرِ ذلك؛ لأنّ الإخفاءَ أدخَلُ في الإخلاص وأقْرَبُ إلى حُسْنِ التفكُّر" انتهى كلامُه بلفظه[٥].

وقال ابنُ جُريج-:"الاعتداءُ رَفْعُ الصّوت" نَقَلَهُ النّسفيُّ والخازن[١].

---

(١) الإبداع في مضارِّ الابتداع (300).

(٢) لباب التأويل في معاني التنزيل (159/1).

(٣) تفسير الجلالين (226).

(٤) سليمان بن عمر بن منصور العجيلي: فقيهٌ أزهريٌّ شافعيُّ المذهب بارعٌ في علم العربيّة، مِن أهل منية عجيل (إحدى قرى الغربية بمصر)، يُعرَف بـ(الجَمَل)، انتقل إلى القاهرة فانشَغَلَ بالتدريس وكثر عليه الطُّلاب، وفي آخر عمره تقشَّفَ، توفِّيَ بالقاهرة سنة 1203هـ، من تصانيفه: الفُتُوحات الالهيّة، المواهب المحمّدية بشرح لشمائل الترمذية، فُتُوحات الوهّاب. انظر: عجائب الآثار (88/2)، الأعلام للزركلي (131/3)، معجم المؤلفين (271/4).

(٥) الفُتُوحات الإلهيّة (223/1).

(١) تفسير الطّبري (207/8)، الناسخ والمنسوخ للنحّاس (554)، تفسير الثعلبي (240/4)، لباب التأويل في معاني التنزيل (241/2)، التفسير الكبير (108/14)، روح المعاني (139/8).

وفي «البحر» لأبي حيّانَ ـ في الكلام على قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧] ـ ما نصُّه -:"مِن أوجُهِ الاعتداءِ أن يَدْعُوَ بما ليس في الكِتاب العزيز ولا في السُّنة ، ويتخيَّرُ ألفاظًا مُقَفّاةً وكَلِماتٍ مسجَّعَات[١] قد وجَدَها في كراريسَ لهؤلاء (يعني: المشايخ)

تنبيه:

لم أتمكّن مِن العثور على هذا النقل في تفسير النّسفي.

(١) السَّجع: هو تواطؤ الفاصلتينِ مِن النثر على حرفٍ واحد . الإيضاح في علوم البلاغة (362)، التعريفات (156)، دستور العلماء (118/2).

والسَّجعُ في الدُّعاء مَكروهٌ عند أكثر العُلماء متى ما تكلَّفَهُ الدّاعي ، والعِلَّة في كراهيّته ما فيه مِن انصراف همّة الدّاعي وتشتُّتِ قلبه في البحث عن كلماتٍ مقفّاة كما قال الأوزاعيُّ -:"إذا جاءَ ا لإعرابُ ذَهَبَ الخشوع"، ومِن المعلوم أنّ حضورَ القلب وخُضُوعَهُ وافتقارَهُ لله تعالى مقصودٌ في هذا الموطن الشّريف كما في سُنَن الترمذي برقم (3479) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم -:" اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءً مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ ". حسّنه الألباني في صحيح سُنَن الترمذي.

وقد بوّب البخاريُّ في صحيحه (2334/5) بقوله: باب ما يُكْرَهُ من السّجْع في الدّعاء، ثم أورد قولَ ابنِ عباس رضي الله عنه -:" ... انْظُرْ السَّجْعَ مِنَ الدُّعَاءِ فَاجْتَنِبْهُ ، فَإِنِّي عَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ (يَعْنِي لَا يَفْعَلُونَ الا ذلك الِاجْتِنَابَ).

وفي مسند أبي يعلى الموصلي برقم (4475) أنّ عائشةَ ــ رضي الله عنها ــ قالت للسّائب -:"إيَّاكَ والسَّجْعَ ! لَا تَسْجَعْ؛ فَإِنَّ النّبيَّ صلَّى الله عليه وسلّم وأصحابَه لا يَسْجَعُونَ ". قال محقِّقه حسين سليم أسد -:"إسنادُهُ صحيح".

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ في مجموع فتاواه (489/22) -:"يُكرَهُ تكلُّفُ السَّجْعِ في الدُّعاء ، فإذا وَقَعَ بغير تكلُّفٍ فلا بأس به ، فإنَّ أصْلَ الدُّعاءِ مِن القلب واللِّسانُ تابعٌ للقلب ، ومَن جَعَلَ هِمَّتَهُ في الدُّعاء تقويمَ لسانِه أضْعَفَ توجُّهَ قلبِه".

وقال الحافظ ابنُ حجر في فتح الباري (412/9) -:"استعمالُ السَّجْعِ في الكلام لا يُكْرَهُ الّا إذا قُصِدَ إليه ووقَعَ متكلَّفًا".

وقال أيضًا في فتح الباري (407/7) -:"وَقَعَ في كثيرٍ مِن الأدعية والمخاطباتِ ما وقع مسجوعًا لكنه في غاية الانسجام المشعِرِ بأنه وَقَعَ بغيرِ قصدٍ".

[لا مُعوَّل عليها][1] فيجعلها شِعارَهُ، أو يترك ما دعا به رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم ، وكلُّ هذا يمنع مِن استجابةِ الدُّعاء" انتهى منه بلفظه[2].

ومثلُهُ في «تفسير القرطبيّ»[3].

وفي «فتح المُنْعِم بشرح زاد المسلم بما اتّفَقَ عليه البخاري ومسلم» للعلّامة محمد حبيب الله بن مايابي الجكنيِّ رحمه الله تعالى ـ في الكلام على قوله صلّى الله عليه وسلّم :«مَثَلُ الْبَيْتِ

ومن الأمثلة على ما أشار إليه الحافظُ ابنُ حجرٍ ـ رحمه الله ـ ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (2775) من حديث عن عبد الله بن أبي أوفى ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: دعا رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلم يومَ الأحزاب على المشركين فقال -:" اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ ، سَرِيعَ الْحِسَابِ ، اللَّهُمَّ اهْزِمْ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ".

وكذلك ما أخرجه في صحيحه أيضًا برقم (5920) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم أنه كان يدعو -:" ... اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجِدِّي ، وَخَطَايَايَ وَعَمْدِي ، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي".

وكذلك ما خرجه مسلمٌ في صحيحه برقم (745) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده -:" اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ ، دِقَّهُ وَجِلَّهُ ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ".

(١) في الأصل المخطوط [للتعوُّل عليها] وهو سبق قلمٍ من المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ، والتصحيحُ من البحر المحيط (313/4).

(٢) تفسير البحر المحيط (313/4).

(٣) تفسير القرطبي (226/7).

فائدة: قد يوهم صنيعُ المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ بأنّ القرطبيَّ ناقلٌ عن أبي حيّان الأندلسيِّ، مع أنّ الواقع عكسه تمامًا، فقد نقل أبو حيّان عن القرطبيِّ وصرَّحَ بالنَّقْل عنه، فضلًا عن كون القرطبيِّ متوفًّى سنة 671 هـ، وأمّا أبو حيّان فمتوفًّى سنة 745هـ.

الّذِيْ يُذْكَرُ اللهُ تَعَالَى فِيْهِ وَالْبَيْتُ الّذِيْ لَا يُذْكَرُ اللهُ فِيْهِ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَـيِّتِ»[١] ـ ما نصُّه –:"واعلم أنّ الذِّكْرَ عِبادةٌ جليلةُ النّفْع سهلة ، عمَّ الله بها عِبادَهُ فلم يَخُصَّ بها [ل 270] العُلَماءَ عن العوامِّ الجُهّال ، بل أَمَرَ بالذِّكْر سائرَ المؤمنين ، وقد أفسَدَ متصوِّفةُ هذا الزَّمان المقصودَ مِن هذه العِبادة الجليلةِ النّفع (أعني: ذِكْرَ الله تعالى سِرًّا أو جهرًا[٢]، في انفرادٍ أو في

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، كتاب: الدَّعَوات، باب: فضل ذكر الله عزّ وجلّ برقم (6044)، ومسلمٌ في صحيحه ـ واللّفظُ له ـ، كتاب: صلاة المسافرين وقَصْرُها، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازُها في المسجد برقم (779).

(٢) اختلف العلماءُ في حكم (الجهر بالذِّكْر) على قولين:

القول الأوّل: إنّ رَفْعَ الصَّوت بالذّكْر جائزٌ، وقد اختلفوا في تعيين الأفضل ومع اتفاقِهم على استحباب الجهر في المواضع التي ثبتَ فيها الجهر، وبهذا قال بعضُ الحنفيّة والمالكيّة والشّافعيّة والحنابلة. انظر: أحكام الذِّكر في الشّريعة الإسلاميّة (148).

القول الثاني: إن الجهر بالذِّكْر بدعة إلاّ في المواضع التي ورد فيها الجهر، وبهذا قال الإمام أبو حنيفة. أحكام الذِّكر في الشّريعة الإسلاميّة (150).

ولعلّ الراجحَ هو القول الأوّل.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في مجموع فتاواه (25/31) ــ وقد سُئل " عن رجلٍ أوقَفَ وقفًا وشَرَطَ في بعض شُرُوطه أنهم يقرءون ما تيسَّرَ ويُسَبِّحون ويُهَلِّلون ويُكَبِّرون ويُصَلُّون على النبيِّ صلى الله عليه وسلم بعد الفجر إلى طلوع الشمس، فهل الأفضلُ السِّرُّ أو الجهر؟ وإن شرَطَ الواقفُ فما يكون؟"

فأجاب بقوله –:"الحمدُ لله.

بل الإسرارُ بالذِّكْرِ والدُّعاء كالصَّلاة على النبيِّ وغيرِها أفضلُ ، ولا هو الأفضلُ مطلقًا إلّا لعارضٍ راجح، وهو في هذا الوقتِ أفضلُ خصوصًا ؛ فإنَّ الله يقول ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ [الأعراف: 205]

وفي الصَّحيح عن النبيِّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه لَمّا رأى الصَّحابةَ ـ رضي الله عنهم ـ يرفعون أصواتَهم بالذِّكرِ قال: أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبِعُوْا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُوْنَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا ، وَإِنَّمَا تَدْعُوْنَ سَمِيْعًا قَرِيْبًا، إِنَّ الَّذِيْ تَدْعُوْنَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ " [أخرجه البخاريُّ برقم (2830) من حديث أبي موسى الأشعري، وكذلك مسلم برقم (4873)، دون زيادة "إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ".

اجتماع)(١) فأدخَلُوا فيه الرَّقْصَ والتَّصفيقَ والغِناءَ والأناشيدَ والزَّئيرَ والصُّراخَ الفظيعَ الذي

والزِّيادةُ المذكورةُ أخرجها الإمامُ أحمدُ في المسند برقم (19614)، والنّسائيُّ في السُّنن الكبرى برقم (7680)، والبزَّارُ في البحر الزَّخّار برقم (2590)]، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند: إسنادُهُ صحيحٌ على شَرْط الشَّيخين".

وفي الحديث -:" خَيْرُ الذِّكْرِ الخفيُّ ، وخيرُ الرِّزْق ما كفى " [أخرجه عبدُ بنُ حُمَيد في مسنده برقم (137)، والإمامُ أحمد في مسنده برقم (1559)، وابنُ حِبَّان في صحيحه برقم (809).

والحديثُ قال عنه النوويُّ ــ كما في التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي (202) ــ -:"ليس بالثّابت"، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (81/10) -:"رواه أحمدُ وأبو يعلى، وفيه محمّدُ بنُ عبدِ الرحمن بن لَبِيبَةَوقد وثَّقَهُ ابنُ حِبّانَ وقال: روى عن سعدِ بن أبي وقّاص. قلتُ: وضعَّفَهُ ابنُ معين وبقيَّةُ رجالِهما رِجالُ الصّحيح"، وضعَّفه الألبانيُّ في ضعيف الترغيب والترهيب برقم (1060) وفي الجامع الصّغير وزيادته برقم (6632) وفي التعليقات الحسان على صحيح ابنِ حِبّان، وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند وفي تحقيقه لصحيح ابن حِبّان] والله أعلم". انتهى كلامُه.

وقال السُّيوطيُّ في نتيجة الفِكْر في الجهر في الذِّكْر (375/1) [ضمن الحاوي للفتاوي]-:"وردت أحاديثُ تقتضي استحبابَ الجهْرِ بالذِّكْر، وأحاديثُ تقتضي استحبابَ الإسرارِ به، والجمعُ بينهما أنَّ ذلك يختلِفُ باختلافِ الأحوال والأشخاص".

وقال الشّوكانيُّ في تُحفة الذّاكرين بعُدَّة الحِصْن الحصين (29) -:"وردت أحاديثُ تقتضي الاسرارَ بالذِّكْر، وأحاديثُ تقتضي الجهرَ به، والجمعُ بينهما أنَّ ذلك مختلفٌ باختلافِ الأحوال والأشخاص ، فقد يكون الجهْرُ أفضلَ إذا أُمِنَ الرِّياء وكان في الجهْرِ تذكيرٌ للغافلين وتنشيطٌ لهم إلى الاقتداء به ، وقد يكون الأسرارُ أفضلَ إذا كان الأمرُ بخلاف ذلك".

وقال محمد صِدّيق القِنَّوجي في نُزُل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والآثار (8) -:"الطّريقة المُثلى في هذا الباب أن يُجهَرَ في الموضع الذي ورد فيه الجهرُ، ويُسِرُّ في الموضع الذي ورد فيه الإسرار، والموضعُ الذي لم يرد فيه الدّليلُ على الجهْرِ أو السِّرِّ فالذّاكرُ فيه بالخيار، ولكن لا بدّ للذّاكرِ مِن مُلَاحظةِ قولِه تعالى ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾﴾ [الإسراء: 110] لئلاّ يتجاوز الحدودَ المضروبة له".

(١) للذِّكْرِ إطلاقان: خاصٌّ وعامّ.

فالخاصُّ هو "ما تَعَبَّدَ الشّارعُ بلفظٍ ممّا يتعلَّق بتعظيمِ الحقِّ والثَّناءِ عليه"، وقيل: "كلُّ قولٍ سِيْقَ لثناءٍ أو دعاء" كالتسبيح والتهليل ونحوِهما. انظر: الفُتُوحات الرّبّانيّة على الأذكار النواويّة (18/1).

والعامّ هو "كلُّ ما فيه طاعةٌ لله"، فهو أوسع مدلولًا من الأوّل، وهو المراد هنا.

ومقصودُ أهلِ العلم بـ(الاجتماع للذِّكْر) هو مطلَقُ الاجتماع في طاعةٍ من الطّاعات، فيشمل مجالسَ الإفتاءِ والقَضَاء ومذاكرةِ العلم واستماعِ القرآن إلى غير ذلك، كما قال عَطَاءٌ الخُرَاسانِيُّ ـ كما في حِلْية الأولياء (313/3) حين سُئِل: ما مجلس الذِّكر ؟ ـ قال: مجلسُ الحلالِ والحرام ، وكيف تُصَلِّي وكيف تصوم وكيف تنكح وكيف تطلق وتبيع وتشتري".

وعن يحيى بن أبي كثير ـ كما في الفقيه والمتفقِّه (92/1) ـ في قولِهِ تعالى ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ [الكهف: 28] قال: "هي مجالسُ الفقه".

قال شرفُ الدِّين النّووي في الأذكار (8) –:" اعلم أنّ فضيلةَ الذِّكْرِ غيرُ منحصرةٍ في التّسبيح والتّهليل والتّحميد والتكبيرِ ونحوِها ، بل كلُّ عاملٍ لله تعالى بطاعةٍ فهو ذاكرٌ لله تعالى كما قاله سعيدُ بنُ جبير رضي الله عنه وغيرُهُ مِن العُلَماء".

وانظر أيضًا: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (233/32).

وعودًا على بدء فـ(الاجتماع للذِّكْر) مما اختَلَفَ فيه العلماءُ على قولين:

القول الأول: أنّ الاجتماع للقراءة والذِّكْر مستحب، سواء كان ذلك في مسجدٍ أو مدرسة او رباط أو غيرها من المواضع إذا لم يقترن ذلك الاجتماع ببدعة.

وإلى هذا القول ذهب الجمهور من الأحناف والشافعيّة والحنابلة، وهو اختيار شيخِ الإسلام ابنِ تيميّة.

القول الثاني: أنّ الاجتماع للقراءة والذِّكر مكروه، وهذا منقول عن الإمام مالك، وقد رُوِي رجوعُهُ عنه. انظر: أحكام الذّكر في الشّريعة الإسلاميّة (147).

والصّحيح هو القول الأول، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في مجموع فتاواه (520/22) – :"الاجتماعُ لذِكْرِ الله واستماعِ كتابِهِ والدُّعاءِ عَمَلٌ صالحٌ ، وهو مِن أفضلِ القُرُباتِ والعبادات في الأوقات ، ففي الصَّحيح عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم أنه قال –:"إنّ لله ملائكةً سيّاحينَ في الأرض ، فإذا مرُّوا بقومٍ يذكرون الله تنادوا هلمُّوا إلى حاجتكم " وَذَكَرَ الحديثَ وفيه "وجدناهم يسبِّحونكَ ويحمدونك ". [أخرجه البخاريُّ برقم (6045) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وكذلك مسلم برقم (4854)]

لكن ينبغي أن يكون هذا أحيانًا في بعض الأوقات والأمكنة ، فلا يُجْعَلُ سُنّةً راتبةً يُحافظ عليها إلّا ما سَنّ رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم المداومةَ عليه في الجماعات مِن الصَّلَوات الخمس في الجماعات ومِن الجُمُعَاتِ والأعياد ونحوِ ذلك.

وأمّا محافظةُ الإنسان على أورادٍ له مِن الصَّلاة أو القراءةِ أو الذِّكْرِ أو الدُّعاءِ طَرَ فيَ النّهار وزُلَفًا مِن الليل وغيرِ ذلك فهذا سُنَّةُ رسولِ الله والصّالحين مِن عباد الله قديمًا وحديثًا ، فما سَنَّ عَمَلَهُ على وجهِ

هو مِن العبادة بعيد[1].

الاجتماع كالمكتوبات فُعِلَ كذلك، وما سَنَّ المداومةَ عليه على وجه الانفرادِ مِن الأوراد عُمِلَ كذلك ، كما كان الصَّحابةُ ــ رضي الله عنهم ــ يجتمعون أحيانًا يأمرون أحدَهم يَقْرأ والباقون يستمعون ، وكان عمرُ بنُ الخطَّاب يقول: يا أبا موسى، ذَكِّرْنا ربَّنا ، فيقرأ وهم يستمعون ، وكان مِنَ الصَّحابةِ مَن يقول : اجلسوا بنا نؤمِنْ ساعةً، وصلّى النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم بأصحابه التطوُّعَ في جماعةٍ مرّات ، وخَرَجَ على الصَّحابةِ مِن أهل الصُّفَّةِ وفيهم قارئٌ يقرأ فجَلَسَ معهم يستمع".

وقال أيضًا في مجموع فتاواه (523/22) -:" الاجتماعُ على القراءةِ والذِّكْرِ والدُّعاءِ حَسَنٌ مستحبٌّ إذا لم يُتَّخَذْ ذلك عادة راتبة كالاجتماعات المشروعة ولا اقترن به بدعةٌ منكرة".

وينبغي التنبُّهُ وعَدَمُ الخَلْط بين (الاجتماع للذِّكْر) ـ الذي هو محلُّ البحث هنا ـ وبين (الذِّكْر الجماعي) الذي هو ــ كما في الموسوعة الفقهيّة الكويتيّة (252/21) ــ"ما ينطِقُ به الذَّاكرون المجتمعونَ بصوتٍ واحدٍ يوافق فيه بعضُهم بعضاً".

ومِن خلال ما سبق عرضُه يتبيّن أنّ (الذِّكْرَ الجماعيَّ) أمرٌ زائد عن (الاجتماع للذِّكْر)، ويختلف عنه من جهة ماهيّته من وجهين:

أنّ المقصودَ بـ(الذِّكْر) في (الذِّكْر الجماعيِّ) هو الإطلاق الخاصّ، بينما المقصود بـ(الذِّكْر) في (الاجتماع للذِّكْر) هو الإطلاق العامّ، وقد سبق بيانهما قبل قليل.

أنّ المقصود بـ(الجماعي) في (الذِّكْر الجماعيِّ) هو الأداءُ الجمعي المتوافق المتناسق بصوتٍ واحد، بينما المقصودُ بـ(الاجتماع) في (الاجتماع للذِّكْر) هو مطلق الاجتماع ولو كان المتكلّم واحدًا.

(1) وقال القرطبيُّ في تفسيره (365/7) ـــ عند تفسيرِ قولِه تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [الأنفال] ـــ -:"وَصَفَ الله تعالى المؤمنين في هذه الآيةِ بالخوفِ والوَجَلِ عند ذِكْرِه، وذلك لقوَّةِ إيمانهم ومُرَاعاتِهم لربِّهم وكأنهم بين يديه، ونظيرُ هذه الآيةِ ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحجّ: 35] وقال: ﴿وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ ﴾ [الرعد: 28] فهذا يرجع إلى كمالِ المعرفة وثِقَةِ القلب.

والوَجَلُ: الفَزَعُ مِن عَذَاب الله فلا تناقض، وقد جَمَعَ الله بين المعنيين في قولِه ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزُّمَر:23] أي: تسكن نفوسُهم مِن حيث اليقين إلى الله وإن كانوا يخافون الله، فهذه حالةُ العارفين بالله الخائفينَ مِن سَطْوَتِه وعقوبتِه لا كما يفعله جُهَّالُ العَوَامِّ والمبتدعةِ مِنَ الزَّعِيق والزَّئير، ومِن النُّهَاق الذي يُشْبِهُ نُهَاق الحمير، فيقال لِمَن تعاطى ذلك وزَعَمَ أنَّ ذلك وَجْدٌ وخُشُوعٌ!: لَمْ تبلغ أن تُسَاوِيَ حالَ الرَّسُولِ ولا حالَ أصحابِه في المعرفة بالله والخوفِ منه والتعظيمِ لجلاله، ومع ذلك فكانت حالُهم عند المواعظ الفَهْمَ عن الله والبُكَاءَ خوفًا مِن الله، ولذلك وَصَفَ الله أحوالَ أهلِ المعرفة عند سَمَاع ذِكْرِه وتلاوَةِ كتابِه فقال ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [المائدة] فهذا وَصْفُ حالِهم وحكايةُ مقالِهم، ومَن لم يكن كذلك فليس على هَدْيِهم ولا على طريقَتِهم، فمَن كان مُسْتَنًّا فلْيَسْتَنَّ، ومَن تَعَاطى أحوالَ المجانينِ والجنونِ فهو مِن أخسِّهم حالًا، والجنونُ فنون!

روى مسلمٌ [برقم: 4354] عن أنسِ بن مالك أَنَّ النَّاسَ سألوا النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم حتى أحفوهُ في المسألة، فخَرَجَ ذاتَ يومٍ فصَعِدَ المنبرَ فقال: سَلُوْنِيْ، لَا تَسْأَلُوْنِيْ عَنْ شَيءٍ إِلَّا بَيَّنْتُهُ لَكُمْ مَا دُمْتُ فِيْ مَقَامِيْ هَذَا.

فلمَّا سَمِعَ ذلك القومُ أَرَمُّوا ورَهِبُوا أن يكونَ بين يَدَيْ أمْرٍ قد حَضَر.

فلهذا وشِبْهِهِ مِن المنكرات التي تقع منهم في حالةِ الاجتماع للذِّكْر حذَّ رَ الناصحون المحقِّقون مِن دُخُول طُرُقِ متصوِّفة هذا الزَّمان ، وحضُّوا على التمسُّك بالكتاب والسُّنة بطريق الإلقاء والتلقِّي وطَلَبِ الفَتْحِ مِن الله ، وقالوا: إنّ الإكثارَ مِن الصَّلاة على النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم يُغْنِي عن الشَّيخ المُرَبِّي ، كما أشار إليه صاحبُ «روضة النِّسْرين» [١]، وأفضلُها ما تواتَرَ لفظُهُ عنه عليه الصّلاةُ والسّلامُ، ثُمّ ما صحَّ على مَراتبه في الصّحَّة [٢].

واعلم أنَّ الرَّقْصَ في حـال الذِّكْـر ليـس مِن الشَّرع ولا مِن المروءة [٣]، ولم يُعْذَرْ به إلّا

قال أنس: فجعلتُ ألتفتُ يمينًا وشِمالًا فإذا كلُّ إنسانٍ لافٌّ رأسَهُ في ثوبه يبكي! وذَكَرَ الحديثَ.

وروى الترمذيُّ [برقم: 2676] ـ وصحَّحَهُ ـ عن العِرْباضِ بنِ ساريةَ قال : وَعَظَنَا رَسُوْلُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم مَوْعِظَةً بَلِيْغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُوْنُ ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوْبُ " الحديثَ، ولم يقل : زَعَقْنا، ولا رقَصْنا، ولا زَفَنَّا، ولا قُمْنَا".

والزَّفْنُ: هو الرَّقْص. انظر: الفائق (112/2)، لسان العرب (197/13).

(١) هو الشّيخُ عبدُ الله بن إبراهيم العَلَويُّ الشنقيطيُّ، و(روضة النِّسْرِين في أحكام وفضائل الصّلاة على النبيِّ الأمين) نظمٌ له طُبِع مع شرحه، وانظر ما أشار إليه المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ في: يَسُرُّ الناظرين شرح روضة النِّسرين (35).

(٢) انظر: يَسُرُّ الناظرين شرح روضة النِّسرين (32).

(٣) حكى عياض في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (54/2) عن التنيسي أنه قال: كنّا عند مالكٍ ــ وأصحابُه حولَه ــ فقال رجلٌ مِن أهل نَصِيبِينَ: يا أبا عبدِ الله ، عندنا قومٌ يقال لهم الصُّوفيّةُ، يأكلون كثيراً ثم يأخذون في القصائد ثم يقومون فيرقصون.

فقال مالك: أصبيانٌ هم؟

قال: لا.

قال أمجانينُ: هم؟

قال: لا، قومٌ مشايخُ، وغيرُ ذلك عُقَلاءُ.

فقال مالك: ما سمعتُ أحداً مِن أهل الإسلام يفعل هذا!

فقال له الرَّجُلُ: بل يأكلون، ثمّ يقومون ويرقصون دَوَائبَ، ويَلْطِمُ بعضُهم رأسَهُ، وبعضُهُم وجْهَهُ.

فضَحِكَ مالكٌ ثم قام فدخل منزلَهُ.

فقال أصحابُ مالكٍ للرَّجُل: لقد كنتَ ـ يا هذا ـ مشؤوماً على صاحبنا ! لقد جالسناهُ نيِّفاً وثلاثين سنةً ما رأيناهُ ضَحِكَ إلَّا في هذا اليوم!".

وقال ابنُ الجوزيِّ في تلبيس إبليس (318) -:"حدّثني بعضُ المشايخ عن الغزاليِّ أنه قال : الرَّقْصُ حماقةٌ بين الكتفينِ لا تزول إلّا بالتَّعَب".

وقال العزُّ بن عبد السّلام ـ كما في الزَّواجر عن اقتراف الكبائر (910/2) ـ -:"الرَّقْصُ بدعةٌ لا يتعاطاه إلّا ناقصُ العقل، ولا يصلُح إلا للنِّساء".

وقال في قواعد الأحكام في مصالح الأنام (186/2) -:" أمّا الرَّقْصُ والتصفيقُ فخِفَّةٌ ورُعونةٌ مشبَّهَةٌ برعونةِ الإناث، لا يفعلُها إلّا أرعنٌ أو متصنِّعٌ كذّاب!

وكيف يتأتَّى الرَّقْصُ المتَّزِنُ بأوزانِ الغِناءِ ممّن طاش لبُّه وذَهَبَ قلبُه؟! وقد قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ -:"خَيْرُ الْقُرُوْنِ قَرْنِيْ ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ " [أخرجه البخاريُّ برقم (2509) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وكذلك مسلم برقم (4600)]

ولم يكن أحدٌ مِن هؤلاء الذين يُقتدى بهم يفعل شيئًا من ذلك ... ومَن هابَ الإلهَ وأدركَ شيئًا مِن تعظيمه لم يُتَصَوَّرْ منه رقصٌ ولا تصفيق، ولا يصدران إلّا مِن جاهل!

ويدُلُّ على جهالةِ فاعلِهما أنَّ الشَّريعةَ لم تَرِدْ بهما في كتابٍ ولا سُنَّة ، ولم يَفْعَلْ ذلك أحدٌ مِن الأنبياء ولا معتبرٌ مِن أتباعهم، وإنما يفعل ذلك الجَهَلَةُ السُّفَهاءُ الذين التَبَسَتْ عليهم الحقائقُ بالأهواء، وقد قال تعالى ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النَّحْل: 89]، ولقد مضى السَّلَفُ وأفاضلُ الخَلَفِ ولم يُلَابِسُوا شيئًا مِن ذلك، فما ذاك إلّا غَرَضٌ مِن أغراضِ النَّفْس وليس بقُرْبَةٍ إلى الرَّبِّ جلَّ وعلا " باختصارٍ يسير.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في مجموع فتاواه (599/11) -:"أمَّا الرَّقْصُ فلم يأمر الله به ولا رسولُهُ ولا أحدٌ مِن الأئمَّة، بل قد قال الله في كتابه ﴿ وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ ﴾ [لقمان: 19]، وقال في كتابه ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ [الفرقان: 63] أي: بسكينةٍ ووقار.

وإنما عِبادةُ المسلمين الركوعُ والسُّجُودُ، بل الدُّفُّ والرَّقْصُ في الطّابق لم يأمُرِ الله به ولا رسولُهُ ولا أحدٌ مِن سَلِفِ الأُمَّة، بل أَمَرُوا بالقرآن في الصَّلاة والسَّكينة".

وقال ابنُ الحاجّ في المدخل (117/3) -:" أمَّا الدُّفُّ والرَّقْصُ بالرِّجْلِ وكَشْفُ الرّأسِ وتخريقُ الثِّيابِ فلا يخفى على ذي لُبٍّ أنه لَعِبٌ وسُخْفٌ ونبذٌ للمروءةِ والوَقار ، ولِمَا كان عليه الأنبياءُ والصَّالحون".

الفَرْدَ النّادر مِن أهل الأحوال والجَذْب[١]، وله عند القوم علَامةٌ يُمَيِّزُون بها بين ما كان منه عن جَذْبٍ حقيقيٍّ وبين ما كان عن تلاعُبٍ وتلبيسٍ على الناس ، فقد قالوا : إنَّ المجذوبَ إذا كان

ونقل المرتضى الزَّبيديُّ في إتحاف السّادة المتقين (567/6) عن بعضِهم أنه قال -: "الرَّقْصَ نَقْصٌ، وهو مِن أفعالِ أهلِ البطالات لا يليق بالعقلاء ولا يناسب أحوال العقلاء؛ لأنهم ينزِّهون أنفسَهم عن مُشَابَهَةِ السَّفَلَةِ الطَّغَام، وعن مُشَاكَلَةِ الصِّبيانِ والنِّسوان".

وقال الصَّنعاني في سُبُل السّلام (131/3) -:"أمَّا الرَّقْصُ والتّصفيقُ فشأنُ أهلِ الفِسْقِ والخلاعةِ لا شأنُ مَن يُحِبُّ الله ويخشاه!".

وقال بعضُهم في ذمِّ أحوال الصُّوفيّة ـ كما في بُغية الطَّلَب في تاريخ حلب (1029/3) ـ:

الرَّقْصُ نَقْصٌ والسَّمَاعُ رَقَاعَةٌ وكذا التواجُدُ خِفَّةٌ في ال رّاسِ

واللهِ ما اجتمعوا لطاعةِ ربِّهِمْ إلا لِمَا طَحَنُوهُ بالأضراسِ

(١) الجَذْب أو الجَذْبة:" هي حالة نفسيّةٌ يَفْقِد بها المجذوبُ إحساسَهُ بما حوله وبالواقع، ويرى فيها ويسمع ويُحِسُّ رؤىً وأصواتاً وإحساساتٍ غريبةٍ ومتنوّعة، وهي تُشْبِهُ حالةَ الغَيبةِ التي تصيب مُتَعاطي المخدِّرات شَبَهاً تامًّا مظهرًا ومخبرًا ورؤىً وإحساسات". الكشف عن حقيقة الصُّوفية لأول مرّة في التاريخ (394).

وأمّا في اصطلاح الصُّوفيّة فهو "حالٌ مِن أحوال النَّفْس يغيب فيها القلبُ عن عِلْم ما يجري مِن أحوال الخَلْق ويتَّصِلُ فيها بالعالم العُلْوي "، أو هي:"تقريبُ العبد بمقتضى العناية الإلهيّة المهيّأة له كلّ ما يحتاج إليه في طيِّ المنازل إلى الحقّ بلا كُلفَةٍ وسعيٍ منه". انظر: اصطلاحات الصُّوفية للقاشاني (65)، موسوعة مصطلحات التصوُّف الإسلامي (246)، المعجم الوسيط (112/1).

وقد يسمُّونها بـ(الغَيبة، والصَّعْقة، والمحو، والفناء عن الخَلْق).

وعندما يصل السَّالكُ إلى الجَذْبَةِ يُصبِح وليًّا، فما يراه أو يسمعه في هذه الحال ناتجٌ ـ بزعمهم ـ عن (الفَتْح) أو (خَرْق الحُجُب) أو (الكَشْف)، وينسبون إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال -:" جَذْبَةٌ مِنْ جَذَبَاتِ الحَقِّ تُوَازِيْ عَمَلَ الثَّقَلَيْنِ "، وهو حديثٌ مكذوب ولا شكّ. انظر: التفسير الكبير (142/4)، أسنى المطالب (340)، الكشف عن حقيقة الصُّوفية لأول مرّة في التاريخ (394).

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في مجموع فتاواه (599/11) -:"لو وَرَدَ على الإنسان حالٌ يُغْلَبُ فيها حتى يَخْرُجَ إلى حالةٍ خارجةٍ عن المشروع وكان ذلك الحالُ بسببٍ مشروعٍ كسَمَاعِ القرآن ونحوِه سُلِّمَ إليه ذلك الحالُ ...

بعد الصَّحْوِ يوجَدُ مُعْرِضًا عن الدّنيا وأهلِها ، مُقْبِلًا على ذِكْرِ الله وعِبادتِه ، فهذا جَذْبٌ حقيقيٌّ ويُعْذَرُ في رقصِهِ.

وإذا كان بعد الصَّحْوِ مِن تَجَاذُبِهِ ور قْصِهِ يوجَدُ مُقْبِلًا على الدّنيا ، متأَنِّسًا بأهلها ، لا فَرْقَ بينه وبينهم في الأحوال واللَّهْو، فهو متلاعِبٌ كاذبٌ في دعوى جَذْبِهِ ، صاحبُ رقْصٍ ولعب، فهو ممّن اتخذ دِينَه هُزُوًا ولعبًا.

ومَن أراد تحقيقَ هذا المقام فلْيُطالِعْ شَرْحَ زرُّوق للمباحث الأصليّة[١] عند قول صاحبها:

والرَّقْـصُ في ـهِ دونَ هَجْ ـمِ الحـ ـالِ لَيـس عل ـى طريق ـةِ الرِّج ـالِ[٢]

وغيرَ ذلك مِن مصنَّفاته.

وقد قال ـ رحمه الله ـ في «قواعده» -:"إنّ الشَّيخَ إمّا: [ل 271]

شيخُ تعليمٍ.

أو شيخُ ترقيةٍ ـ بالقاف ـ، وهو مَن يوصِلُ المُرِيدَ لله تعالى، وهذان موجودان في زمانه.

فَلَمّا إذا تكَلَّفَ مِنَ الأسباب ما لم يؤمَرْ به مع علمِهِ بأنه يوقعه فيما لا يَصْلُحُ له مثل شُرْبِ الخمر مع علمه أنها تُسْكِرُهُ ، وإذا قال وَرَدَ عليَّ الحالُ وأنا سكرانُ قيل له : إذا كان السَّبَبُ محظورًا لم يكن السَّكرانُ معذورًا.

فهذه الأحوالُ الفاسدةُ مَن كان فيها صادقًا فهو مبتدعٌ ضالٌّ مِن جنسِ خُفَراء العَدُوِّ وأعوانِ الظَّلَمةِ مِن ذوي الأحوالِ الفاسدة الذين ضارَعُوا عُبَّاد النَّصَارى والمشركين والصَّابئين في بعض ما لهم مِنَ الأحوال، ومَن كان كاذبًا فهو منافقٌ ضالٌّ!" باختصارٍ يسير.

(١) الكتاب مخطوط.

(٢) البيت من الرَّجَز.

وانظر للاستزادة: طبقات الشّافعيّة الكبرى (182/10).

أو شيخُ تربيةٍ ـ بالباء الموحَّدة ـ بالاصطلاحِ المعروف عندهم، وهي تدريجُ المُرِيدَ بالرِّفْقِ حتى يَصِلَ إلى الله ويكونَ مِن أهل الصّلاح ، وهذا قد انقطَعَ في زمانه بحسب الاستقراء التّامِّ ، وإن كان الزَّمان لا يخلو مِن بعض أولئك، فإنّ وُجُودَهُ نادرٌ جدًّا" انتهى منه بلفظه[١].

وفي «مختصر المدارك» :قال سأَلَ رجلٌ مالكًا عن شيءٍ مِن عِلْمِ الباطن فغَضِبَ وقال للرّجُل: عليك بالدِّينِ المَحْضِ، وإيّاك وبُنَيَّاتِ الطّريق، وعليكَ بِما تُعْرِفُ واتركْ ما لا تَعْرِفُ " انتهى.

نَقَلَهُ الحطّابُ في «ديباجة شرحه مختصر خليل»[٢].

وفي الجزء الأوّل مِن «الميزان» للحافظ الذهبي ـ في ترجمة الحارث المُحَاسِبيِّ ـ ما نصُّه – :"قال الحافظُ سعيد بن عمرو البَرْ ذَعِيُّ[٣]: شَهِدْتُ أبا زُرْعَةَ [٤] وقد سُئِلَ عن الحارث المحاسبيِّ وكُتُبِهِ؟ فقال للسّائل : إيّاكَ وهذه الكُتُب ، هذه كُتُبُ بِدَعٍ وضلالاتٍ ! عليكَ بالأثر فإنك تجد فيه ما يُغْنِيك.

قيل له: في هذه الكُتُبِ عِبْرة.

---

(١) زاد المسلم (384/2) باختصارٍ يسير. وانظر كلام زرُّوق في قواعد التصوُّف (96).

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (41/1). وانظر كلامَ الإمام مالك في ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك (41/2).

(٣) سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي البَرْذَعِيُّ: أبو عثمان، حافظٌ ناقدٌ رحَّال، نسبتُهُ إلى (بَرْذَعَة) بلدٍ مِن أعمال أذربيجان ، سمِع من أبي كُرَيبٍ وبُندار وجماعات، توفِّي سنة 292هـ. انظر: تاريخ الإسلام (154/22)، سير أعلام النبلاء (77/14)، تذكرة الحفّاظ (743/2).

(٤) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد المخزوميُّ مولاهم: أبو زرعة الرّازي، أحدُ كبار حُفّاظ الحديث وأئمّةِ الجرح والتّعديل مع الفقه وتَمَام الورع والزُّهد، مولدُهُ في الرَّيِّ سنة 200هـ، قال فيه أحمدُ بنُ حنبل – :"ما عَبَرَ جِسْرَ بغداد أحفظُ مِن أبي زُرعة"، توفِّي سنة 264هـ، وحديثه مخرّج عند مسلمٍ والترمذيِّ والنسائيِّ وابنِ ماجه . انظر: تاريخ بغداد (326/10)، تاريخ مدينة دمشق (11/38)، سير أعلام النبلاء (65/13)، تهذيب التهذيب (28/7).

فقال: مَن لم يكن له في كتابِ الله عِبْرةٌ فليس له في هذه الكُتُبِ عِبْرةٌ ، بَلَغَكُم أنّ سُفيانَ ومالكًا والأوزاعيَّ صنَّفُوا هذه الكُتُبَ في الخَطَرات والوَسَاوِس ؟! ما أسرعَ الناس إلى البدع !" انتهى منه بلفظه[١].

وفي «تاريخ الخلفاء» للحافظ السُّيوطيِّ - في ترجمة المتوكِّل العبّاسيِّ - ما نصُّه -:"في كتاب المِحَن للسُّلَمي أنَّ ذا النُّون [٢] أوّلُ مَن تكلَّمَ بمصرَ في ترتيب الأحوال ومَقامات أهل الولاية، فأنكَرَ عليه عبدُ الله بن عبدِ الحَكَم [٣] - وكان رئيسَ أهل مِصْرَ، ومِن جِلَّةِ أصحاب مالك - أنه أحدَثَ عِلْمًا لم يتكلَّمْ فيه السَّلَف" انتهى المراد منه بلفظه[٤].

وفي الجزء الثّالث من تعليق محمد حامد الفقي - أحدِ علماء الأزهر على سُنَن أبي داودَ في باب: تضعيف الذِّكْر في سبيل الله عزَّ وجلّ - ما نصُّه -:"أخطَأَ أكثرُ الناس فهْمَ حقيقةِ الذِّكْرِ له، - وبالأخصِّ حين غَلَبَتِ الصُّوفيّةُ إذ أضلَّتِ العُقُولَ والإفهامَ عن مقاصدِ الرّسُول صلّى الله

---

(١) سؤالات البَرْذَعِي (561)، تاريخ بغداد (215/8)، تاريخ الإسلام (209/18)، سير أعلام النبلاء (112/12)، ميزان الاعتدال (165/2)، الآداب الشَّرعيّة (82/2).

(٢) ثوبان بن إبراهيم (على المشهور) القرشي مولاهم: أبو الفيّاض (أو أبو الفيض) الإخميميُّ المصري، أحد الزُّهاد العُبّاد المشهورين، نوبيُّ الأصل، كانت له فصاحةٌ وحِكْمَةٌ وشِعْر، ويُحكى عنه غرائب وعجائب، كان ممّن امتُحِن وأُوذي، حتى اتُّهِم بالزّندقة فاستدعاه المتوكِّلُ العبّاسيُّ وسمع كلامَه ثمّ أطلقه فعاد إلى مصر، توفِّي بالجيزة سنة 245هـ. انظر: وفيات الأعيان (315/1)، ميزان الاعتدال (53/3)، لسان الميزان (437/2)، تاريخ الإسلام (265/18).

(٣) عبد الله بن عبد الحكم بن أَعْيَنَ المصريُّ: أبو محمّد، شيخُ مصر وأحَدُ أجِلَّةِ أصحاب الإمام مالك، مولدُهُ في الإسكندريّة سنة 150هـ، انتهت إليه الرِّئاسةُ بمصر بعد أشهب، وكان مِن أعقلِ النّاس وأعلمِهم بمختلف قول مالك، توفِّي في القاهرة سنة 214هـ، من تصانيفه: سيرة عمر بن عبد العزيز، القضاء في البُنْيان، المناسك. انظر: وفيات الأعيان (34/3)، تاريخ الإسلام (220/15)، تهذيب التهذيب (252/5).

(٤) تاريخ الخلفاء (350). وانظر أيضًا: تلبيس إبليس (206)، تاريخ الإسلام (267/18)، سير أعلام النبلاء (534/11)، لسان الميزان (437/2)،

عليه وسلّم، ـ فظَنُّوا الذِّكْرَ هو تحريكُ اللِّسان بالأسماء والصِّفات بدون تدبُّرٍ لمعانيها وحِرْصٍ على العمل بما تقتضيه هذه المعاني لصِفات الرّبِّ سبحانه مِن العِلْمِ والحِكْمةِ والعَدْل والرَّحمةِ وغيرِها، فاتخذوا طُقُوسًا ورُسُومًا وهيئاتٍ وأعدادًا وصِيَغًا ما لهم عليها مِن سُلطان ، ولم يَقِفْ بهم الهَوَى حتى لم يَقْنَعُوا بما سنَّهُ رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم مِن أذكار الصَّباحِ والمساء وأدبارِ الصَّلوات ونحوِها، وذهَبَ بهم الضَّلَالُ إلى شرِّ البِدَعِ المُهلكة، فكانوا أشدَّ الغافلين عن الله وآياتِه وسُنَنِه وشرائعِه وعِبادتِه.

وحقيقةُ الذِّكْرِ أنه ضِدُّ الغفلة والنِّسيانِ لِنِعَمِ الله وآياتِه وحِكْمَتِه ورحمتِه ، ولذلك كان المجاهِدُ ملازِمًا لذِكْرِ الله لأنَّ الجهادَ هو بذل الجُهْدِ في استخ دامِ نِعَمِ الله في النَّفْس والمالِ ابتغاء مرضاةِ الله في كلِّ حالٍ ووقتٍ بحَسَبِهِ"[١].

وفي الجزء الثاني مِن «فتح الباري» للحافظ ابن حجر ـ في باب: الذِّكْر بعد الصّلاة، في الكلام على المعقِّبات ـ ما نصُّه -:"وقد كان بعضُ العُلَماء يقول : إنّ الأعدا دَ الواردةَ كالذِّكْرِ عَقِبَ الصَّلَوَات [ل 272] إذا رُتِّبَ عليه ثوابٌ مخصوصٌ فزاد الآتي بها على العَدَدِ المذكور لا يحصُلُ له ذلك الثّوابُ المخصوص ؛ لاحتمال أن يكون لذلك العَدَدِ حِكْمةٌ وخاصّيةٌ تفوت بمجاوَزَةِ ذلك العَدَد.

وقد بالغ القَرَافيُّ في «القواعد» فقال: مِن البِدَعِ المكروهة الزِّيادةُ مِن المندوبات المحدودةِ شرعًا؛ لأنّ شأن العُظَماءِ إذا حَدُّوا شيئًا أن يوقَفَ عنده ويُعَدَّ الخارجُ مُسيئًا للأدب.

وقد مثَّله بعضُ العُلَماء بالدَّواء، يكون ـ مَثَلًا ـ فيه أُوْقيَّةٌ[١] سُكَّر، فلو زِيدَ فيه أُوْقيَّةٌ أخرى لتخلَّفَ الانتفاعُ به، فلو اقتُصِرَ على الأوقيّةِ في الدّواء ثُمّ استُعْمِلَ مِن السُّكّر بعد ذلك ما شاء لم يتخلَّفِ الانتفاعُ.

---

(١) مختصر سُنَن أبي داود (363/3).

ويؤيِّدُ ذلك أنّ الأذكارَ المتغايرةَ إذا ورد لكلٍّ منها عدَدٌ مخصوص مع طَلَبِ الإتيان بجميعها متواليةً لم تَحْسُنِ الزِّيادةُ على العَدَد المخصوص لِمـَا في ذلك مِن قطْعِ الموالاة ؛ لاحتمال أن يكون للمُوالاةِ في ذلك حِكمةٌ خاصّة تفوت بفَواتِها، والله أعلم" انتهى منه بلفظه(٢).

قلتُ: قد نَقَلَ كلامَ الحافظِ هذا محمَّدُ بنُ عبد الباقي الزُّرقاني في الجزء الثاني مِن شرحه للموطَّأ في الكلام على تفسيرِ سعيد بن المسيّب للباقيات الصَّالحات ، بقول العبدِ: اللهُ أكبرُ ، وسبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلّا اللهُ، ولا حول ولا قوَّةَ إلّا بالله(٣).

---

(١) (الأُوقيَّة) بضَمِّ الهمزة وتشديدِ الياء، وجمعها (أَوَاقِيّ) مفتوحةَ الألف مشدَّدةَ الياء غير مصروفة ، ويجوزُ تخفيفُها هكذا (أواقٍ) مثل أُثْفِيَّة، وأَثَافِيّ، وأَثَافٍ.

وفي (الأُوقيّة) لغةٌ قليلةُ الاستعمال هي (وُقِيَّة) بحذْفِ الألف، وجمعُها (وَقَايَا).

انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (480/2)، المحكم والمحيط الأعظم (600/6)، تهذيب الأسماء واللغات (368/3)، لسان العرب (404/15)، المصباح المنير (669/2).

وأمّا مقدارُ الأوقيّةُ فإنه ـ باتِّفاق أهل العلم ـ أربعون درهمًا . انظر: مصنَّف عبد الرّزاق (177/6)، سنن أبي داود (116/2)، المستدرك على الصحيحين (193/2)، شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (52/7)، فتح الباري (310/3) و (320/5)، أضواء البيان (119/2).

وإذا كانت الأوقيّةُ تبلغ أربعين درهمًا، وكان الدِّرهمُ يبلغ 3,17 جرامًا، فإننا سنضرب 40 درهمًا × 3,17 جرامًا فيكون الناتجُ 126,8 جرامًا ، وعليه فيمكن القول بأنّ الأوقيّة تبلغ 127 جرامًا تقريبًا. انظر: مجلة البحوث الإسلاميّة (59/ 190).

هذا هو اللِّسانيُّ العَرَبيُّ والشّرعيُّ، وأمّا بالنِّسبة للعُرْف الطبِّيِّ فقد أشار ابنُ منظور في لسان العرب (404/15) إلى ذلك بقوله-:" وأمّا اليومَ فيما يتعارَفُها الناسُ ويُقَدِّرُ عليه الأطبّاءُ فالأوقيَّةُ عندهم عشَرَةُ دراهم وخمسة أسباع درهم".

وعليه فتكون الأوقيّة الطبيّة هي حاصل ضرْب (وخمسة أسباع) 10 × 3,17 = 33,96 جرامًا. والله أعلم.

(٢) فتح الباري (330/2) باختصار.

(٣) شرح الزرقاني (39/2).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ أيضًا في الجزء الثّامن من «فتح الباري» ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة: ٥٩] ـ ما نصُّه -:"والحاصل أنهم خالَفُوا ما أُمِرُوا به مِن الفعل والقول ، فإنهم أُمِرُوا بالسُّجُود عند انتهائهم شُكْرًا لله تعالى ، وبقولهم ﴿ حِطَّةٌ ﴾ فبَدَّلُوا السُّجُودَ بالزَّحْف، وقالوا: حِنْطَةٌ بَدَلَ حِطَّة.

ويُسْتَنْبَطُ منه أنّ الأقوالَ المنصوصةَ إذا تُعِبِّدَ بلفْظِها لا يجوز تغييرُها ولو وافق المعنى ، وليست هذه مسألةَ الرِّواية بالمعنى ، بل هي متفرِّعةٌ منها ، وينبغي أن يكون ذلك قَيْدًا في الجواز، أعني: يزاد في الشَّرْط أن لا يقَعَ التعبُّدُ بلفْظِه ولا بُدَّ منه، ومَن أطلَقَ فكلامُهُ محمولٌ

عليه" انتهى كلامُه بلفظه(١).

---

(١) فتح الباري (304/8) باختصار.

إضافة:

يشير الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ بكلامه السّابق إلى مسألة (حُكْم رِواية الحديثِ المرفوع بالمعنى)، وقد اختُلِفَ فيها على أقوالٍ يمكن إرجاعُها إجمالاً إلى قولين:

القول الأول: عدم جواز ذلك مطلقًا، وهذا مذهبُ كثيرٍ من السَّلَف منهم ابنُ سِيرين وثعلبٌ وأبو بكر الرازي وغيرُهم ، ويُروى أيضًا عن ابن عمر رضي الله عنه. انظر: الكفاية في علم الرواية (198)، توضيح الأفكار (392/2)، توجيه النَّظَر إلى أُصُول الأثر (671/2)، قواعد التحديث (222).

القول الثاني: الجواز وهذا مذهب الأكثرين، غير أنهم اختلفوا فيما وراء ذلك على أقوال.

ولعلّ الأصحّ هو القولُ بالجواز متى ما قَطَعَ بأداءِ المعنى ، وهذا مذهبُ جمهورِ السَّلَف والخَلَفِ مِنَ الطوائف كما نصّ عليه غير واحد. انظر: الكفاية في علم الرِّواية (198)، المنهل الروي (100)، المقنع في علوم الحديث (373/1)، تدريب الراوي (99/2).

وقد أشار الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ ـ في كلامه السّابق أعلاه ـ إلى أنه ينبغي أن يُزاد على القولِ بالجواز قيدُ (أن لا يقَعَ التعبُّدُ بلفْظِه)، وعليه فيكون لجواز رواية الحديث بالمعنى شرطان:

أن يقطع الرّاوي بأداء المعنى.

أن لا يكون الحديث ممّا تُعُبِّدَ بلفْظه.

وقال الترمذيُّ في «جامعه» ـ في باب ما جاءَ في الوُضُوءِ ثلاثًا ـ ما نصُّه -:"وقال ابنُ المبارك: لا آمَنُ إذا زاد في الوُضُوءِ على الثَّلاثِ أن يأثم.

وقال أحمدُ وإسحاقُ: لا يزيد على الثّلاث إلّا رجلٌ مُبْتَلًى" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم» ما نصُّه -:"وقد أجمعَ العُلَماء على كراهةِ الزِّيادة على الثَّلاث"انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وروى أبو داودَ والنّسائيُّ وابنُ ماجه وابنُ خزيمةَ عن عمرِو بن شُعَيب عن أبيه عن جدِّه قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم فسألَهُ عن الوُضُوء ، فأراهُ ثلاثًا ثلاثًا ، ثمَّ قال: هَذَا [ل 273] الوُضُوْءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ!"[٣].

وفي «النُّصْح الأنفع والجُنّة، للمعتصم مِن البِدَع بالسُّنّة» للشيخ زرُّوق ما نصُّه — :"فصْلٌ: في هُ جْراتِهم ما ورد عن الشّارع مِن الأذكار واستبدالِها بغيرِها في محلِّها.

ومِن ذلك تبديلُهم الأذكارَ التي بعد الصَّلاة مِن التسبيحِ والتحميد والتكبيرِ ثلاثًا وثلاثين والخَتْمِ بِلا إله إلّا اللهُ وحده لا شريكَ له ، له الملكُ وله الحمدُ وهو على كل شيء قديرٌ وغيرِهِ مِن الأذكار الواردةِ شرعًا والأدعيةِ المنصوصةِ عن الشّارع حقًّا ، فبدَّلُوا كلَّ ذلك بأذكارٍ عندهم استنبطُوها ولم يَرِدْ منها شيءٌ في نُصُوص الشّريعة إلّا آية الكرسيّ ونحوها فيما أظُنّ ،

---

(١) سُنَن الترمذي (64/1)، شرح السنة (445)، فتح الباري (234/1)، عمدة القاري (243/2).

(٢) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (109/3).

(٣) أخرجه أبو داود في سُنَنه، باب: باب الوضوء ثلاثًا برقم (135)، والنسائيُّ في سُنَنه ـ واللفظُ له ولابنِ ماجه ـ، كتاب: الطَّهَارة، باب: الاعتداء في الوضوء برقم (140)، وابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الطهارة وسُنَنها، باب: ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدِّي فيه برقم (422)، وابنُ خزيمةَ في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: التغليظ في غَسْلِ أعضاء الوضوء أكثرَ مِن ثلاثٍ ، والدّليل على أنّ فاعِلَهُ مسيءٌ ظالِمٌ أو متعدٍّ ظالم برقم (174).

والحديث صحَّحَهُ ابنُ الملقِّن في البدر المنير (143/2)، والألبانيُّ في صحيح سُنَن أبي داود.

فكان ذلك منهم ابتداعًا صريحًا بالاستبدالِ بغيره ؛ لأنّ التّرْكَ في ذلك مِن باب الأولى ولا عَتَبَ فيه على أحدٍ، لكن لّما استبدلوهُ صار بِدعةً مِن حيث إثباتُ ما أثبتوه في محلٍّ ما أثْبَتَ الشّارعُ فيه خلافَهُ.

فإن قالوا: لَمْ نستبدِلْهُ إلّا بِما هو أعظمُ منه خاصّيةً وأكثرَ أثرًا في نَظَرِ الشّارع ، وهو كلمةُ الشَّهَادة التي قال فيها النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّوْنَ مِنْ قَبْلِيْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيْرٌ»[1].

قلنا: نصَّ العُلَماءُ على أنّ الذِّكْر المقيَّدَ أفضلُ مِن المطلق ؛ لقصدِهِ للشّارع بالتخصيص الخاصِّ فافهم" انتهى منه بلفظه[2].

قلتُ: (زَرُّوق) هو الإمام أحمدُ بنُ محمد بن عيسى البُرْنُسِيُّ الفقيهُ المحدِّثُ الصُّوفي ، ذو التآليف المفيدة، المولودُ في المحرَّم فاتحَ سنة ستٍّ وأربعين وثمانمائة ، المتوفَّى سنة تسعٍ وتسعين وثمانمائة ـ رحمه الله تعالى ـ، قَرَأَ على الثّعالبيِّ وحلُولُو والسَّنُوسيِّ وغيرِهم ، وعليه القَسْطَلّانيُّ واللَّقَانيُّ والحَطَّاب وغيرُهم.

انظر ترجمَتَهُ في «كفاية المحتاج لِمَن ليس في الدِّيباج» لأحمد بابا التنبكتي[3].

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُننه من حديث عمرِو بنِ شُعَيبٍ عن أبيه عن جَدِّهِ ، كتاب: الدَّعَوات عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، باب: في دُعاء يوم عَرَفَة برقم (3585)، والإمامُ مالكٌ في موطّئه ـ بلفظٍ مختصر ـ عن طلحةَ بنِ عُبيد الله بن كَرِيز مرسلًا، باب: ما جاء في الدَّعاء برقم (449)، وعبد الرزّاق في مصنَّفه، كتاب: المناسك، باب: فَضْل أيّام العَشْر والتعريف في الأمصار برقم (8125)، والبيهقيُّ في سُنَنِه الكبرى، كتاب : الصَّوم، باب: الاختيار للحاجِّ في تَرْكِ صوم يوم عَرَفَة برقم (8651).

والحديث قال عنه الترمذيُّ ـ عَقِبَ إخراجه ـ -:" هذا حديثٌ غريبٌ مِن هذا الوجه "، وحسَّنَه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذي.

(٢) كتاب: النُّصْح الأنفع والجُنـَّة لم يُطْبَعْ حتى الآن.

(٣) انظر: كفاية المحتاج لمعرفة مَن ليس في الدِّيباج (126/1).

- وفي «اقتضاء الصِّراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» لتقيِّ الدِّين ابنِ تيميّةَ ما نصُّه :"وإنما اشتَغَلَتْ قُلُوبُ [ل 274] طوائفَ مِن النّاس بأنواعٍ مِن العِبادات المبتدعة إمّا مِن الأدعيةِ وإمّا مِن الأسفار وإمّا مِن السَّماعات ونحوِ ذلك لإعراضِهم عن المشروع أو بعضِه ، أعني: لإعراضِ قُلُوبِهم وإن قاموا بصُورةِ المشروع ، وإلّا فمَنْ أقبَلَ على الصَّلَوات الخَمْس بوجهِهِ وقلبِهِ عاقلًا لِما اشتمَلَتْ عليه مِن الكَلِم الطيِّب والعَمَلِ الصالح أغنتْهُ عن كلِّ ما يَتَوَهَّم فيه خيرًا مِن جنسها.

ومَن أصغى إلى كلامِ الله وكلامِ رسُولِه بعقْلِهِ وتدبَّرَهُ بقلبِهِ وجَدَ فيه مِن الفَهْم والحلاوةِ والبركةِ والمنفعةِ ما لا يَجِدُهُ في شيءٍ مِن الكلام لا منظومِه ولا منثورِه.

ومَنِ اعتادَ الدُّعاءَ المشروعَ في أوقاته كالأسحار وأدبارِ الصَّلَوات والسُّجُود ونحوِ ذلك أغناهُ عن كلِّ دعاءٍ مبتدعٍ في ذاته أو في بعض صِفاته.

فعلى العاقلِ أن يجتهِدَ في اتِّباعِهِ السُّنَّةَ في كلِّ شيء مِن ذلك ، ويعتاضَ عن كلِّ ما يَظُنُّ مِن البدع أنه خيرٌ بنوعه مِن السُّنَن ، فإنه مَن يتَحَرَّ الخيرَ يُعْطَهُ ، ومَن يتَوَقَّ الشَّرَّ يُوْقَهُ " انتهى منه بلفظه[1].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (383).

إضافة:

قولُهُ: "مَن يتَحَرَّ الخيرَ يُعْطَهُ ، ومَن يتَوَقَّ الشَّرَّ يُوْقَهُ " هو جزءٌ من حديثٍ رويَ مرفوعًا وموقوفًا، فقد أخرجه أبو خيثمةَ زهيرُ بن حرب عن أبي الدّرداء رضي الله عنه موقوفًا عليه في كتاب العلم برقم (114)، وابنُ أبي الدُّنيا في كتاب الحلم برقم (47)، وابنُ حبَّان البُستي في روضة العقلاء (210)، والبيهقيُّ في المدخل إلى السُّنَنِ الكبرى برقم (385)، وابنُ عساكرَ في تاريخ مدينة دمشق (98/18).

وأخرجه عن أبي الدّرداء مرفوعًا الطبرانيُّ في مسند الشّاميِّين برقم (2103) وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (174/5).

كما أخرجه الخطيبُ البغداديُّ في تاريخ بغداد (127/9) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديثُ حسَّنَهُ الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة (605/1).

وفي «شرح النّوويِّ لصحيح مسلم» ـ في الكلام على قوله صلّى الله عليه وسلّم: «مَا بَالُ قَوْمٍ يَرْغَبُوْنَ عَمَّا رُخِّصَ لِيْ فِيْهِ، فَوَاللهِ لَأَنَا أَعْلَمُهُمْ بِاللهِ وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً»[١] ـ ما نصُّه -: وإنما يكون القُرْبُ إليه سبحانه وتعالى والخشيةُ له على حَسَبِ ما أَمَرَ، لا بمُخَيَّلات النُّفُوس وتكلُّفِ أعمالٍ لم يأمُرْ بها، والله أعلم" انتهى منه بلفظه[٢].

وفي كتاب «[لُبّ][٣] الأزهار اليمنيّة على الأنوار السّنيّة» لأبي الحسن علي بن محمد القرشيِّ المشهورِ بالقَلَصَادي[٤] ـ عازيًا للقاضي أبي بكر بنِ العربيِّ ـ ما نصُّه -:"وخُذُوا مِن الذِّكْر والدُّعاءِ الصّحيحَ وأعرِضُوا عمّا سِواه.

فالعُمْرُ أَنْفَسُ مِن أن تُنْفِقُوهُ سُدىً ... في غيرِ ما صحَّ مِن وحيٍ وقُرآنِ[٥]

انتهى منه بلفظه[٦].[ل 275]

وفي الجزء الأوّل من «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن القيِّم ـ في الكلام على الطِّبِّ ـ ما نصُّه -:"والمَرَضُ نوعان: مَرَضُ القُلُوب، ومَرَضُ الأبدان.

(١) أخرجه مسلمٌ في صحيحه من حديث عائشةَ رضي الله عنه، كتاب: الفضائل، باب: عِلْمه صلى الله عليه وسلم بالله وشدّة خشيته برقم (2356).

(٢) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (107/15).

(٣) هذه الكلمة ساقطةٌ من الأصل المخطوط، وهي جزءٌ مِن اسم الكتاب باتِّفاقِ المصادر.

(٤) القَلَصَادي: بفتح القاف واللام، نسبةً إلى قرية (قَلَصَادة = Calazada) القريبةِ مِن غرناطة، وكانت تقطُنُ فيها أسرتُهُ. انظر: الضّوء اللّامع (14/6)، نفح الطِّيب (692/2)، الأعلام (10/5)، الحُلَل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسيّة (172/2)، دراسة د. محمد أبو الأجفان لكتاب رحلة القلصادي (30).

(٥) البيت من بحر البسيط، ولم أقف على قائله.

(٦) الأزهار اليمنيّة على الأنوار السّنيّة (512).

فأمّا طِبُّ القُلُوب فمُسَلَّمٌ إلى الرُّسُل صلوات الله وسلامُه عليهم ، ولا سبيلَ إلى حُصُوله إلّا مِن جِهَتِهم وعلى أيديهم ، فإنّ صلاحَ القُلُوب أن تكون عارفةً بربِّها وفاطِرِها وبأسمائه وصفاتِه وأفعالِهِ وأحكامِهِ ، وأن تكون مُؤْثِرَةً لمرضاتِه ومحَابِّهِ، مُتَجَنِّبَةً لمناهيهِ ومَسَاخِطِه ، ولا صحَّةَ لها ولا حياةَ البتّةَ إلّا بذلك ، ولا سبيلَ إلى تَلَقِّيهِ إلّا مِن جِهَةِ الرُّسُل ، وما يُظَنُّ مِن حُصُول صِحَّةِ القَلْب بدون اتِّباعِهم فغَلَطٌ ممّن يَظُنُّ ذلك ، وإنما ذلك حياةُ نفسه البهيميَّةِ الشَّهْوانيّة، وصِحَّتُها وقُوَّتُها وحياةُ قلبِهِ وصِحَّتُهُ وقُوَّتُهُ عن ذلك بمعزِل ، ومَن لم يُمَيِّزْ بين هذا وهذا فلْيَبْكِ على حياة قلبِه فإنه مِن الأموات ، وعلى نورِهِ فإنه منغَمِسٌ في بحار الظُّلُمات" انتهى منه بلفظه[١].

وفي الجزء العاشر من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر ـ في أوائلِ كتاب الطِّبِّ ـ ما نصُّه-:"والطِّبُّ نوعان:

طِبُّ جَسَدٍ وهو المراد هنا.

وطِبُّ قلب، ومُعَالَجَتُهُ خاصّةٌ بِما جاء به الرَّسُولُ عليه الصّلاة والسّلام عن ربِّه سبحانه وتعالى" انتهى منه بلفظه[٢].

وفي «شِفاء السَّقَام في زيارة خير الأنام» لتقيِّ الدِّين السُّبْكي ما نصُّه -:"ومَن ابتَدَعَ عِبادةً فعليه إثْمُ ابتداعِه لأنه أدخَلَ في الدِّين ما ليس منه ، وإثْمُ فِعْلِه لأنه تقَرَّبَ بما يعتَقِدُ أنه ليس مِن الدِّين" انتهى منه بلفظه[٣].

وفي كتاب «الفَرْق بين الفِرَق» للإمام عبد القاهر بن محمّد البغداديِّ الإسفرائينيِّ التميميِّ، المتوفَّى سنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة ـ رحمه الله تعالى ـ ما نصُّه -:"ومؤسِّسُ البدعةِ

(١) زاد المعاد (5/4) باختصارٍ كثير.

(٢) فتح الباري (134/10).

(٣) شفاء السَّقام في زيارة خير الأنام (338).

عليه وِزْرُها وَوِزْرُ مَن عَمِلَ بها إلى يوم القيامة مِن غير نُقْصانٍ يَدْخُلُ في وزْن العاملين بها " انتهى منه بلفظه[١].

وفي الجزء الأوّل مِن كتاب «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» للعلّامة أحمدَ بنِ خالد الناصريِّ السلاويِّ[٢] صاحبِ «زهر الأفنان مِن حديقة ابنِ الونّان»، المتوفّى يوم الخميس السّادس عشر مِن جُمادى الأُولى عامَ خمسة عشر وثلاثمائة وألف ـ رحمه الله تعالى ـ ما نصُّه -:" تتِمَّةٌ مهمّة:

قد ظهر ببلا د المغرب وغيرِها منذ أعصارٍ متطاولةٍ لاسيّما في المائة العاشرة وما بعدَها بدعةٌ قبيحة، وهي [ل 276] اجتماعُ طائفةٍ مِن العامَّة على شيخٍ مِن الشُّيُوخ الذين عاصروهم أو تقدَّمُوهم ، ممن يُشار إليه بالولاية والخُصُوصيّة ، ويَخُصُّونه بمزيدِ المحبَّةِ والتعظيم ، ويتمسَّكون بخدمتِهِ والتقرُّبِ إليه قَدْرًا زائدًا على غيره مِن الشُّيُوخ ، بحيث يرتَسِمُ في خيال جُلِّهم أنّ كلَّ المشايخ أو جُلَّهم دُونَهُ في المنزلة عند الله تعالى ، ويقولون: (نحن أتباع سيدي فُلَان) و (خُدَّام الدّار الفُلَانيّة) لا يحولون عن ذلك ولا يزولون خَلَفًا عن سَلَف ، ويُنادون باسمِهِ ويستغيثون به، ويفزعون في مُهِمَّاتِهِم إليه ، معتقدين أنَّ التَقَرُّبَ إليه نافعٌ ، والانحرافَ عنه قِيْدَ شِبرٍ ضارٌّ، مع أنّ النّافِعَ والضَّارَّ هو الله وحده!

---

(١) الفَرْق بين الفِرَق (111).

(٢) أحمد بن خالد بن حمّاد الناصريُّ السَّلَاويُّ (نسبةً إلى مدينة سَلَا بالمغرب): أبو العبّاس، عالمٌ مغربِيٌّ بحّاثة، اشتهر بتاريخه، مولدُهُ سنة 1250هـ، ينتهي نسبُهُ إلى جعفر الطيّار، تنقَّل في وظائفَ حكوميّة ثم انقطع عن مخالطة الناس، وانكبّ على إتمام مؤلّفاته، توفِّيَ بـ(سَلَا) سنة 1315هـ، له: الاستقصا، زهر الأفنان من حديقة ابن الونان، طلعة المشتري في النَّسَب الجعفري. انظر: معجم المطبوعات العربية (1040/1)، الأعلام (120/1)، معجم المؤلفين (214/1).

وإذا ذُكِرَ لهم شيخٌ آخَرُ أو دُعُوا إليه حاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الوَحْش ، مِن غير تبصُّرٍ في أحواله: هل يستحقُّ ذلك التعظيم أم لا ؟! فصار الأمرُ عَصَبِيًّا وصارتِ الأُمَّةُ بذلك طرائقَ قِدَدًا، ففي كلِّ بلدٍ أو قريةٍ عِدَّةَ طوائف!

وهذا لم يكن معروفًا في سَلَفِ الأُمَّةِ الذين هم القُدْوةُ لِمَن بعدهم، وغَرَضُ الشّارع إنما هو في الاجتماعِ وتَمامِ الأُلْفَةِ واتّحادِ الوجهة، وقد قال تعالى لأهل الكتاب ﴿ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وقد ذمَّ قومًا فرَّقُوا دِينَهم وكانوا شِيَعًا، وإنما الشّأنُ في أهل الخُصُوصيّة والدِّينِ أن يكونوا عند العاقل المُحْتاطِ لدِينهِ كأسنانِ المِشْط، بحيث يُحِبُّهم لله وفي الله، ويَستشْفِعُ بهم إلى الله تعالى[1]، ويسأَلُهُ تعالى أن يُكْرِمَهُ بما أكرمَهم به مِن الخير والهُدى والدِّين.

ولْيُحِبَّهم حُبَّ التشرُّع لا حُبَّ التشيُّع، ولْيَتَأَدَّبْ معهم ولا يُقْدِمْ على مُفاضَلَتِهم بالهَوى والرَّجْم بالغَيب؛ فإنّ ذلك متوقِّفٌ على الاطِّلاع على منزلتهم عند الله وذلك محجوبٌ عنّا ، وإذا نَزَلَتْ به حاجةٌ فلْيَفْزَعْ في قضائها إلى مولاه الذي خَلَقَهُ ورَزَقَهُ مستشفِعًا إليه بنبيِّه الذي هَدَاهُ للإيمان على [ل 277] يديه، ثم بخَوَاصِّ الأُمَّةِ الذين هم آباؤنا في الدِّين ، فإنّ المطلوب مِن العبد أن يَصْرِفَ وجْهَتَهُ وقَصْدَهُ في جميع أموره ويتعلَّقُ فيها بالله ، بحيث لا يطلبها إلّا منه،

---

(١) كلام الناصريِّ ـ رحمه الله ـ هنا محتمل، لا سيّما وأنّ الأكثرين يقصدون بالاستشفاع التوسُّلَ ولا يُفَرِّقون بينهما، فإن كان يقصد بقوله " ويَستشْفِعُ بهم إلى الله تعالى " الاستشفاعَ بدُعاء الأحياءِ منهم أو الاستشفاعَ بمحبَّته لهم في الله ونحوَ ذلك فهذا جائز، وإن كان يقصد بالاستشفاعِ التوسُّلَ بذواتِهم أو بجاهِهم ونحوَ ذلك فقد اختُلِف فيه على قولين، والصَّحيحُ المنعُ وأنه بدعةٌ محرّمة. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (318/1) و (83/27)، اقتضاء الصِّراط المستقيم (415)، شرح العقيدة الطَّحاويّة لابن أبي العزّ (262)، كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأوهام (130).

ولا يتَّكِلُ فيها إلّا عليه ، قاطعًا للنَّظَر عن كلِّ ما سواه ، اللّهم إلّا على سبيل التوسُّل والاستشفاعِ كما قلنا.

هذا هو التوحيدُ الذي بَعَثَ الله به محمدًا صلّى الله عليه وسلّم ، وإليه دعا وعليه قاتَلَ ، وسِواهُ شِرْكٌ ومُنابَذَةٌ لِمَا جاء به ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] الآية.

ثم استرسَلَ هؤلاء الطَّغَامُ في ضَلالهم حتى صارت كلُّ طائفةٍ تجتمِعُ في أوقاتٍ معلومةٍ في مكانٍ مخصوصٍ أو غيرِهِ على بِدْعتِهم التي يُسَمُّونها (الحَضْرَة)، فما شئتَ مِن طَسْتٍ وطار ، وطبلٍ ومزمار، وغِناءٍ ورقْص، وخَبْطٍ بالرِّجْلِ وفَحْص![(١)]

وربَّما أضافوا إلى ذلك نارًا أو غيرَها يستعملونه على سبيل الكَرامَةِ عندهم ، ويستغرقون في ذلك الزَّمَنَ الطَّويل حتى يمضيَ الوقتُ والوقتان مِن أوقات الصَّلاةِ وداعي الفلاحِ يُنادي على رُؤُوسِهم وهم في حَيرتِهم يعمهون، لا يرفعون به رأسا، ولا يَرون بما هم فيه من الضّلال بأسًا، بل يعتقدون أنّ ما هم فيه مِن أَفْضَلِ القُرَبِ إلى الله ، تعالى عن جَهَالَتِهم عُلُوًّا كبيرًا!

وأعظمُ مِن هذا كلِّه أنهم يفعلون تلك (الحَضْرَة) غالبًا في مساجدِهم ، فإنهم يتَّخِذُونَ الزّاويةَ باسم الشَّيْخِ ويجعلونها مسجدًا للصّلاة ، ثم يَعْمُرُونَها بهذه البدعةِ الشَّنيعة !" انتهى منه بلفظه[(٢)].

انظر بقيّةَ كلامِهِ إن شئتَ، فقد ذَكَرَ فيه كثيرًا مِن البِدَعِ وحذَّرَ منها.

---

(١) المقصود بالفَحْص: تقليبُ التراب وإثارتُهُ بالرِّجْل. انظر: العين (123/3)، كتاب الأفعال (459/2)، لسان العرب (63/7).

(٢) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (198/1).

وله ـ رحمه الله تعالى ـ أيضًا تأليفٌ يُدعى «تعظيم المِنّة بنُصْرَة السُّنّة» بيّن فيه البِدَعَ المُحْدَثَةَ في الدِّين ومخالَفَتَها لأُصُول الشَّرْع الإسلاميِّ ، وانتقَدَ سائرَ ما ظهر منها في الأقطار الإسلاميَّةِ على الجملة وفي المغرب الأقصى بالخصوص ، وذَكَرَ أسبابَ حُدُوثِ الزَّوايا والطَّوائفَ فيه ، وكيف كان أصلُها وما آلت إليه ؟ فجاء تأليفًا عجيبًا في بابه ، ودستورًا [ل 278] جامعًا فيه فنِّه، لم يُنْسَجْ على منواله ، فَرَغَ منه سنةَ إحدى عشرة وثلاثمائة وألف[١].

قولُهُ[٢]: (اللَّهُمَّ إلّا على سبيل التوسُّلِ والاستشفاع).

(الشَّفاعةُ): طَلَبُ الخير للغير.

و(الوَسِيلةُ): قال في «المصباح» -:"وسَلْتُ إلى الله بالعَمَل أَسِلُ ـ مِن بابِ وَعَدَ ـ: رَغِبْتُ وتقرَّبْتُ.

ومنه اشتقاقُ الوسيلة، وهي ما يُتَقَرَّبُ به إلى الشيء، والجمعُ الوسائلُ.

و(الوَسِيلُ): قيل: جمع وسيلة، وقيل: لغةٌ فيها.

وتوسَّلَ إلى ربِّهِ توسُّلًا: تقرَّبَ إليه بعمل"[٣].

قال الشَّاعر:

إذا غَفَلَ الواشونَ عُدْنا لوَصْلِنا وعادَ التَّصافي بينَنا والوَسائلُ[٤]

وفي «اللِّسان»: (الوَسِيْلَةُ) ـ في الأصل ـ ما يُتَوَصَّلُ به إلى الشَّيء ويُتَقَرَّبُ به إليه.

---

(١) كتاب (تعظيم المِنَّة بنُصْرَةِ السُّنَّة) لم يُطْبَعْ بعد.

(٢) الضّمير يعود إلى كلام الناصريِّ السّابق الذِّكْر.

(٣) المصباح المنير (660/2).

(٤) البيت من بحر الطويل، ولا يُعْرَفُ قائله. انظر: تفسير الطّبري (226/6)، تفسير الثعلبي (59/4)، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (187/2)، كشف المشكل (283/1)، تفسير البحر المحيط (475/3).

و(وَسَلَ فلانٌ إلى اللهِ وسيلةً): إذا عَمِلَ عَمَلًا تقَرَّبَ به إليه.

و(الواسِلُ): الراغب، قال لَبِيدُ بنُ ربيعةَ العامريُّ رضي الله عنه:

أرى الناسَ لا يَدرون ما قَدْرُ أمرِهِمْ بَلَى كلُّ ذِيْ رأيٍ إلى اللهِ واسِلُ "[١].

قال البيضاويُّ -:" قولُه تعالى ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] أي: ما تتوصَّلُون به إلى ثوابِه والزُّلْفى منه مِن فِعْل الطّاعات وتَرْكِ المعاصي ، مِن (وَسَلَ إلى كذا) إذا تقَرَّبَ إليه" انتهى[٢].

وقال الـمَرَاغِي[٣]-:"(الوَسِيْلَةُ) ما يُتَوَصَّلُ به إلى مَرضاة الله والقُرْبِ منه واستحقاقِ مَثوبَتِه في دار الكرامة.

روى ابنُ جريرٍ عن قَتَادَةَ[٤] أنه قال في تفسير الآية: أي: تقَرَّبُوا إليه بطاعتِه والعَمَلِ بما

(١) لسان العرب (724/11و725) بتقديم وتأخير.

والبيت من بحر الطويل، وهو من قصيدةٍ لِلَبِيد يرثي بها النُّعمانَ بن المنذر مَلِكَ الحِيرة. انظر: ديوان لَبِيد بن ربيعة العامريّ (73)، العين (298/7)، تهذيب اللُّغة (48/13)، أساس البلاغة (675)، خزانة الأدب (222/2).

(٢) تفسير البيضاوي (321/2).

(٣) أحمد بن مصطفى المَرَاغي: عالمٌ مصريٌّ اشتهر بتفسيره للقرآن العظيم، ترجع نسبتُهُ إلى بلدة "مَرَاغَة" بمحافظة سوهاج في صعيد مصر، تخرَّج بدار العُلُوم سنة 1909م، ثم كان مدرِّسًا للعُلُوم الشّرعيَّة بها، كما وَلِيَ نظارة بعض المدارس، ثمّ عُيِّنَ أستاذًا للعربيّة والشّريعةِ الاسلاميّة بكلية غوردون بالخرطوم ، توفِّيَ بالقاهرة سنة 1371هـ، من تصانيفه: تفسير المَرَاغي، الحِسْبة في الإسلام، الوجيز في أصول الفقه، عُلُوم البلاغة. انظر: الأعلام للزركلي (258/1).

(٤) قَتَادة بن دِعامة بن قتادة السّدوسيُّ البصريُّ: أبو الخطَّاب، أحَدُ الأئمّة الأعلام، مولدُهُ سنة 60 هـ، قيل بأنه وُلِد أكمه، اشتهر بجودة الحفظ وسَعَةِ العِلْم إلا أنه رُمِيَ بالقَدَر، قال عنه ابنُ سعد -:" كان ثقة مأمونًا، حُجَّة في الحديث "، توفِّيَ سنة 117 هـ، وحديثه مخرّج عند الجماعة. انظر: الطَّبَقات الكبرى (229/7)، سير أعلام النّبلاء (269/5)، تهذيب الكمال (498/23)، تهذيب التهذيب (315/8).

يُرضيه"(١).

وقال ابنُ جُزَي -:"﴿ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة: ٣٥] أي: ما يُتَوَسَّلُ به ويُتَقَرَّبُ به إليه، مِن الأعمال الصّالحةِ والدُّعاء وغيرِ ذلك" انتهى(٢).

وفي تفسير الجَلالَين-:"(الوَسِيلةُ) ما يُقَرِّبُكم إليه مِن طاعته" انتهى(٣).

قال الجَمَلُ -:"في ﴿ إِلَيۡهِ ﴾ وجهان:

أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بالفعل قبله.

والثاني: أنه متعلِّقٌ بنفْسِ الوَسِيلة.

قال أبو البَقاء (٤): لأنها بمعنى المُتَوَسَّل به ، فلذلك عَمِلَتْ فيما قبلَها ، يعني: أنها ليست بمصدَرٍ حتى يمتَنِعَ أن يَتَقَدَّمَ معمولُها عليها. سَمِين(٥)" انتهى(٦).

قال صاحبُ «المنار» -:"إنما يؤخَذُ عن أهل اللُّغَة أصلُ المعنى، ويُرَجَّح به بعضَ التفسير على بعض" انتهى(١)

---

(١) تفسير الطّبري (226/6)، تفسير المَرَاغي (110/6).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (176/1).

(٣) تفسير الجلالين (142).

(٤) عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِيُّ البغداديُّ: أبو البقاء، عالِمٌ حنبليٌّ عالم باللُّغة، مولدُهُ ببغداد سنة 538هـ، وأصله من عُكْبَرا (وهي بُلَيدةٌ على دِجْلة)، أُصِيبَ بالجُدَرِيِّ في صِباه فَعَمِي، وكان إذا أراد أن يُصَنِّف شيئًا أُحْضِرَت إليه مصنَّفات ذلك الفنِّ وقُرِئَتْ عليه، فإذا حصل ما يريد في خاطره أملاه، له: إملاء ما مَنَّ به الرّحمن، شرح ديوان المتنبي، شرح اللُّمَع، توفِّيَ ببغداد سنة 616هـ. انظر: الوافي بالوفيّات (73/17)، البداية والنِّهاية (85/13)، بُغْية الوعاة (38/2).

(٥) قوله :(سمين) أي: منقولٌ من كتاب الدُّرِّ المصون في علم الكتاب المكنون للسَّمِين الحلبي.

(٦) الفُتُوحات الإلهيّة (488/1). وانظر كلام السَّمينِ الحلبيِّ في: الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون (518/2).

وروى ابنُ كثيرٍ في تفسيره عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: أنَّ (الوَسِيلَة)القُرْبَة[٢].

وعزاهُ القرطبيُّ في تفسيره لأبي وائلٍ والحسَنِ ومجاهدٍ وقَتَادَةَ وعَطاءٍ والسُّدِّيِّ وابنِ كثير[٣].

وقال البَغويُّ -:"(الوَسِيلةُ) القُرْبَة"[٤].

ومِثلُهُ للخازن، وزاد: "وقيل: المحبَّةُ، أي: تَحَبَّبُوا إلى الله عزَّ وجلَّ"[٥].

وفي «الإتقان» للسُّيوطيِّ أنّ نافعَ بنَ [ل 279] الأزرق سَأَلَ ابنَ عبّاس عنها فقال: هي الحاجةُ.

فقال له: أوَتَعْرِفُ العَرِبُ ذلك؟

قال: أمَا سمعتَ قولَ عنترةَ:

إنَّ الرِّجالَ لهمْ إلي كِ وَ سِيلةٌ إنْ يأخُذُوكِ تكَحَّلِي و تخَضَّبِي[٦]

---

(١) تفسير المنار (306/6) باختصارٍ يسير.

(٢) تفسير ابن كثير (53/2). وانظر أيضًا: معاني القرآن (303/2)، تفسير البغوي (120/3)، دقائق التفسير (47/2).

(٣) تفسير القرطبي (159/6). وانظر أيضًا: تفسير الطّبري (226/6)، تفسير ابن كثير (53/2)، الدُّرّ المنثور (71/3)، فتح القدير (38/2).

والمراد بـ(ابن كثير) هنا: عبد الله بن كثير الدّاري المكي، أحد القُرَّاء السَّبعة.

(٤) تفسير البغوي (34/2).

(٥) لُبَاب التأويل في معاني التنزيل (47/2).

(٦) الإتقان في علوم القرآن (348/1)، أضواء البيان (402/1).

قلتُ: نَسَبَ صاحِبُ «الأغاني» في الجزء الحادي عشر منه هذا البيتَ للحارِثِ بنِ لوذان السَّدُوسيِّ، مِن قصيدتِهِ التي أوَّلها:

لِمَنِ الدِّيـارُ عَرَفْتُها بالشـرنبِ ... ذَهَبَ الذينَ بِها ولَمَّا تَذْهَبِ

وذَكَرَ بعْدَهُ بيتين وهما:

وأنا امْرؤٌ إنْ يأخذوني عَنْوةً[١] ... أُقْرنْ إلى سَيْرِ الرِّكَابِ وأُجْنَبِ

ويكون مَرْكَبُكِ القَعُودَ وحِدْجَهُ[٢] ... وابنُ النَّعَامةِ يومَ ذلك مَرْكبي

قال -:"ومِن الناس مَن ينسِبُهُ إلى عَنترةَ، وذلك خطأ" انتهى[١].

والبيت من بحر الكامل، وقد اختُلِفَ في نِسبَتِهِ، هل هو لعنترةَ أم للحارث بن لوذان السَّدُوسي (وقيل:لـخُزَز بن لوذان)، والأكثرون على أنه لعنترة العَبْسِيِّ، وهو موجودٌ في ديوانه. انظر: ديوان عنترة بن شداد (14)، البيان والتبيين (534)، الحيوان (363/4) للجاحظ، العقد الفريد (371/3)، الأغاني (183/12)، تفسير الطّبري (226/6)، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (186/2)، لسان العرب (237/10) و(585/12)، خزانة الأدب (181/6).

(١) عنوةً: قهرًا وقسرًا. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (365/2)، لسان العرب (101/15).

والبيت من بحر الكامل، وقد اختُلِفَ في نسبَتِهِ، هل هو لعنترةَ أم للحارث بن لوذان السَّدُوسي (وقيل:لـخُزَز بن لوذان)، والأكثرون على أنه لعنترة العَبْسِي، وهو موجودٌ في ديوانه. انظر: ديوان عنترة بن شداد (14)، البيان والتبيين (534)، الحيوان (363/4) للجاحظ، العقد الفريد (371/3)، الأغاني (183/12)، تفسير الطّبري (226/6)، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (186/2)، لسان العرب (237/10) و(585/12)، خزانة الأدب (181/6).

(٢) القَعُود مِن الإبل: هو ما يقتعِدُهُ الراعي في كلِّ حاجةٍ ، وليس له عمرٌ محدَّد، وقد سُمِّيَ قَعُودًا لأنّ ظَهْرَه اقتُعِدَ أي ركب. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (170/1)، المصباح المنير (510/2)، القاموس المحيط (397).

والحِدْج: مِن مراكب النِّسَاء التي تُشَدُّ على ظهر البعير، ليس برَحْلٍ ولا هودَجٍ وإنما يُشْبِهُ المحفَّة، والجمْعُ أحداجٌ وحدائجُ وحُدُوج. انظر: العين (72/3)، المحكم والمحيط الأعظم (61/3)، لسان العرب (230/2).

قوله: (تكَحَّلِي وتَخَضَّبِي).

يُحْتَمَلُ ضمُّ تاءِ المضارعة فيهما ، فالأوّلُ جُزِم بحذْفِ النّون لكونه جوابَ الشَّرْط ، وجُزِمَ الثاني أيضًا بحذْفِها لعطْفِهِعلى الأوّل.

و يُحْتَمَلُ فتحُ التَّاءِ فيهما ، وجُزِمَا لِمَا ذُكِر ، ولكن حُذِفَتْ إحدى التاءين منهما تخفيفًا ، قال ابنُ مالكٍ في «الخُلاصة»:

وما بِتَاءَينِ ابتُدِيْ قدْ يُقْتَصَرْ فيهِ على تَا كَـ(تبَيَّنُ الْعِبَرْ)[2]

أخبرَ الشّاعرُ زوجَه باختلافِ حالِهما بعد أَسْرِ الأعداء لهما، فقال لها: إنّ نِهايةَ غَرَضِ الرِّجال منها إذا أَخَذُوها الكُحْلُ والخِضابُ للتّمتُّع بها.

ويَحْمِلُونها في حِدْجٍ على قَعُودٍ، ويكونُ مَرْكَبُهُ هو عندهم ابنَ النّعامة الذي هو ظِلُّهُ الذي يمشي فيه، أو ظِلُّ الفَرَس المَقرون معها ، أو عامِلُ الأصابع [3] في باطِن الرِّجْل ، أو الطّريقِ، أو الخَشَبَةِ التي يُصْلَبُ عليها.

انظر: الجزء الحادي عشر مِن «الأغاني» لأبي الفَرَج الأصبهانيِّ ، و«لسانَ العرب» في مادَّةِ ابنِ النعامة، وشَرْحَ دِيوان السِّتَّة المُسَمَّى بـ«الأعلم»[4].

قال جرير:

---

(١) الأغاني (183/12).

(٢) ألفيّة ابن مالك (64).

(٣) كذا في الأصل، وأوضحُ منه ما جاء في شرح العُكْبَرِيِّ ل ديوان المتنبي (301/1) -:"ابن النَّعامة: عِرْقٌ في باطن القَدَم، يعني: أنه راكبٌ أخمُصَهُ".

(٤) العين (162/2)، الأغاني (182/12)، جمهرة اللُّغَة (953/2)، المحكم والمحيط الأعظم (197/2)، لسان العرب (584/12)، خزانة الأدب (182/6)، تاج العروس (525/33)، أشعار الشُّعراء الستة الجاهليِّين (147/2).

إذ ظَـلَّ يَحْسَـبُ كـلَّ شـيءٍ فارِسًا ويَرَى نَعَـامَةَ ظِلّـِهِ فَيَحُـوْلُ

يعني بـ(نعامة ظِلِّهِ): جَسَده[1]

قلتُ: أسئلةُ نافعِ بن الأزرق لابن عبّاسٍ التي هذا أَحَدُها وأجوِبَتُهُ له عنها بَلَغَتْ مائتي مسألة، أخرج بعضَها ابنُ الأنباريِّ في كتاب «الوقف والابتداء» ، وبعضَها الطّبرانيُّ في «معجمه الكبير»، وسَرْدُها بسَنَدِها في «الإتقان» للسُّيوطيِّ، فراجِعْها تستَفِد[2].

قلتُ: الظّاهرُ لي أنّ تفسيرَيْ ابنِ عبّاسٍ للوسيلة بـ(القُرْبَة) وبـ(الحاجة) غيرُ متنافيين؛ لأنّ طَلَبَ الحوائج مِن الغنيِّ الكريم الذي لا يملِكُها سِواه قُرْبَةٌ إليه مُقَرِّبةٌ مِن رِضاه ، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «سَلُوْا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ» رواه الترمذيُّ وابنُ أبي الدّنيا[3].

ورواه أبو نُعَيم عن رَجُلٍ مِن الصّحابة[1].

---

(١) الأغاني (182/12).

والبيت من بحر الكامل، وهو لجرير الخطفي. انظر: ديوانه (509).

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء (76)، المعجم الكبير (248/10)، الإتقان في علوم القرآن (347/1).

(٣) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: الدّعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: في انتظار الفَرَج وغير ذلك برقم (3571)، وابنُ أبي الدُّنيا في الفَرَج بعد الشِّدَّة [ضمن مجموعة رسائل ابن أبي الدُّنيا](12/3)، والطبرانيُّ في المعجم الكبير برقم (10088)، والبيهقيُّ في شُعَب الإيمان برقم (1124).

والحديثُ ضعَّفه الحافظُ العراقيُّ ـ فيما نقله العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس (558/1) ـ، والألبانيُّ في ضعيف سُنَن الترمذي، وفي سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة (705/1) وفي صحيح وضعيف الجامع الصّغير برقم (7022)، وأمّا الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ فقد حسَّنَ إسنادَهُ فيما نَقَلَهُ عنه تلميذُهُ السَّخاويُّ في المقاصد الحسنة (172).

وروى الأربعـةُ عـن النُّعْـمانِ بـن بشيرٍ رضـي الله عنهما يرفـعه :«الدُّعَـاءُ هُوَ العِبَادَةُ»[٢].

قال الشَّوكانيُّ في «شرح الحِصْن الحصين» ما نصُّه -:"هذه الصِّفةُ المُقتضيةُ للحَصْر مِن جِهَةِ تعريف المُسْنَد والمُسْنَد إليه ، ومِن جهة ضميرِ الفَصْل تقتضي أنّ الدُّعاءَ هو أعلى أنواعِ العِبادة وأرفَعُها وأشرفُها". انتهى كلامُه بلفظه[٣] [ل 280]

---

(١) هذا مِن كلام الترمذيِّ باختصارٍ وتصرُّف، وفي هذا الاختصار شيءٌ من النَّظَر؛ ذلك أنّ الترمذيَّ قال في سُنَنه (565/5) ما نصُّه-:"وروى أبو نُعَيم هذا الحديث عن إسرائيلَ عن حكيم بن جبير عن رجلٍ عن النبيِّ صلى الله عليه و سلم مرسل".

وظاهرٌ من كلامه ـ كما في تحفة الأحوذي (17/10) ـ أنّ "هذا الرّجلَ يحتمل أن يكون صحابيًّا، ويحتمل أن يكون تابعيًّا"، فعلى الاحتمال الأوّل لا إشكال إذ لا تضرُّ جهالةُ الصّحابيِّ لعدالته، وأمّا على الاحتمال الثاني فالحديث ضعيفٌ.

والمصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ في اختصاره لكلام الترمذيِّ لم يجعله محتمَلًا بل جزم بأحد الاحتمالين وهو أنّ السّاقط صحابي، والعلم عند الله تعالى.

وأبو نُعَيم هنا: هو الفضل بن دُكَين الكوفي. انظر: تحفة الأحوذي (17/10).

(٢) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: الصّلاة، باب: الدُّعاء برقم (1479)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومِن سُورة البقرة برقم (2969)، وابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الدُّعَاء، باب: فضل الدُّعَاء برقم (3828)، وابنُ المبارك في مسنده برقم (71)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الدُّعَاء، باب: في فضل الدّعاء برقم (29167)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (18378)، والبزّارُ في مسندهِ برقم (3243)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: الرّقائق، باب: الأدعية برقم (890)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الدُّعَاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذِّكْر برقم (1802).

والحديث قال عنه الترمذيُّ -:"حسنٌ صحيح"، وقال الحاكمُ -:" حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرِّجاه"، وجوّدَ الحافظُ ابن حجر في فتح الباري (49/1) إسنادَه، وصحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذي وسُنَن أبي داود.

(٣) تحفة الذاكرين بِعُدَّة الحِصْن الحصين (33).

وروى الترمذيُّ عن أبي هريرةَ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ»[١].

ورواهُ ابنُ أبي شيبةَ في «المصنَّف» ، والحاكمُ في «المستدرك» وصحَّحَهُ ، ولفظُهُ عندَهما: «مَنْ لَمْ يَدْعُ اللهَ غَضِبَ عَلَيْهِ»[٢].

وقال القرطبيُّ في «تفسيره» ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ [الإسراء: ٥٧] ـ ما نصُّه -:"أَعْلَمَهُم الله تعالى أنّ المعبودِينَ يبتغون القُرْبَةَ إلى ربِّهم.

والهاءُ والميمُ في ﴿رَبِّهِمُ ﴾ يعود على العابدين أو على المعبودين أو عليهم جميعًا .

وأمّا ﴿يَدْعُونَ ﴾ فعلى العابدين.

و﴿يَبْتَغُونَ ﴾ على المعبودين.

﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ ابتداءٌ وخبر، ويجوز أن يكون بَدَلًا مِن الضَّمير في ﴿يَبْتَغُونَ ﴾، والمعنى: يبتغي أيُّهم أقرَبُ الوسيلةَ إلى الله" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: الدَّعَوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (3373)، والحديثُ حسّنه الألبانيُ في صحيح سُنَن الترمذي.

(٢) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الدُّعَاء، باب: فضل الدُّعَاء برقم (3827)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنّفه، كتاب: الدُّعَاء، باب: في فضل الدُّعَاء برقم (29169)، والإمامُ أحمدُ في مصنَّفه برقم (9717)، والحاكمُ في مستدركه بلفظ -:"مَنْ لَا يَدْعُوْ اللهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ"، كتاب: الدُّعَاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر برقم (1806).

والحديث صحَّحه الحاكمُ، وحسَّنه الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة برقم (2654) وصحيح سُنَن ابنِ ماجه، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"إسنادُهُ ضعيف".

(٣) تفسير القرطبي (279/10).

وفي تفسير «الجلالين» ما نصُّه -:" ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ ﴾ هم آلهةٌ، [وهم الملائكة وعيسى وعزير] ﴿ يَبۡتَغُونَ ﴾ يطلبون ﴿ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ القُرْبَةُ بالطّاعة، ﴿ أَيُّهُمۡ ﴾ بَدَلٌ مِن واوِ يبتغون، أي: يبتغيها الذي هو أقرَبُ إليه فكيف بغيره ؟! ﴿ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ ﴾ كغيرهم فكيف تَدْعُونَهم آلهةً؟!" انتهى منه بلفظه(١).

وقال الرّاغبُ في كتابه «المفردات» ما نصُّه -:"وحقيقةُ (الوَسِيلَة إلى الله تعالى) مراعاةُ سبيلِهِ بالعِلْمِ والعِبادة وتحَرِّي مَكارِمَ الشَّريعة، وهي كالقُرْبة.

و(الوَاسِلُ): الرَّاغِبُ إلى الله تعالى" انتهى كلامُه بلفظه(٢).

وقال محمّد رشيد رِضا في تفسيره المُسَمَّى بـ«المنار» ما نصُّه -:"والوسيلةُ في القرآن اسمٌ لكلِّ ما يُتَوَصَّلُ به إلى مَرضاة الله مِن عِلْمٍ وعَمَل" انتهى كلامُه بلفظه(٣).

وعن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: أنها نَزَلَتْ في قومٍ مِن العرب مِن خُزاعةَ أو غيرِهم، كانوا يَعبُدون رِجالًا مِن الجِنِّ، فأسلَمَ الجِنِّيُّون وبقيَ الكفَّارُ يعبدونهم فأنزلها الله.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما : أنها نَزَلَتْ في عَبَدَةِ الشَّمس والقَمَر والكواكبِ وعُزيرٍ وعِيسى ومريمَ عليهم السلام.

وعن ابنِ مسعودٍ وابن عبّاسٍ رضي الله عنهما أيضًا: أنها نَزَلَتْ في عَبَدَةِ الملائكة.(١) انتهى

---

(١) تفسير الجلالين (372)، وما بين المعكوفين زيادةٌ لا توجد في الجلالين.

(٢) المفردات في غريب القرآن (524).

(٣) تفسير المنار (306/6) باختصارٍ يسير.

(١) انظر: صحيح مسلم (2321/4)، تفسير الطّبري (104/15)، تفسير السمرقندي (317/2)، تفسير البغوي (120/3)، تفسير القرطبي (279/10)، تفسير ابن كثير (47/3)، تفسير البحر المحيط (49/6)، فتح الباري (397/8)، الدُّرّ المنثور (305/5)، أضواء البيان (162/3).

قال ابنُ تيميّةَ -:"وه ـذهِ الأقوالُ كلُّها ح ـقٌّ، فإنّ الآيةَ تَعُمُّ كلَّ مَن كان معبودُهُ عابدًا لله ، سواءٌ كان مِن الملائكة أو مِن الجِنّ أو مِن البشر" انتهى[١]

قلتُ: بيَّنَ سبحانه وتعالى في هذه الآيةِ الكريمة أنَّ المعبودِينَ [ل 281] الذين عَبَدَهم الكفّارُ مِن دُونِه يتقرَّبُون إليه جلَّ وعلا بطاعته ، ويبتغون الطّريقَ إلى مَرضاته ، يرجون رحمته ويخافون عذابه.

قال ابنُ كثير في تفسيره ما نصُّه -:"لا تَتِمُّ العِبادةُ إلّا بالخوف والرَّجاء ، فبالخوف يَنْكَفُّ عن المناهي، وبالرَّجاء يُكْثِرُ مِن الطّاعات، ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] ينبغي أن يُحْذَرَ منه ويُخافَ مِن وقوعه وحُصُولِه عِياذًا بالله منه" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

قلتُ: فكان الواجبُ على مَنْ عَبَدَ هؤلاء أن يكون مِثْلَهم.

وقال المراغي في «تفسيره» ما نصُّه -:"هؤلاء الذين يدعوهم المشركون أربابًا ويُنادُونَهم لكشْفِ الضُّرِّ عنهم يَطْلُبونَ مُجْتَهِدين إلى ربِّهم ومالِكِ أمرِهم القُرْبَ إليه بطاعته ، وإذا كان أقرَبُ أولئك المعبودين إلى الله يدعوهُ يبتغي القُرْبَ منه وكان العُجْزُ عن كَشْفِ الضُّرِّ عنكم والافتقارُ إلى ربِّكم شأنَ أعلاهم فكيف تَعبدونَهم ؟!" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

فإذا تحصَّلَ عندك هذا علمتَ أنَّ ما يزعمه بعضُ غُلاةِ المتصوِّفة مِن تفسير (الوَسِيلة) في القرآن العزيز بـ(الشَّيخ الذي يكون واسطةً بين المريد وربِّهِ) جَهْلٌ باللُّغة العربيّة وخُرُوجٌ عنها، وعُدُولٌ عن أقوال جميع المفسِّرين، وقولٌ في القرآن العظيم بمُجَرَّدِ الرّأي[١].

---

(١) الرد على البكري (442).

(٢) تفسير ابن كثير (48/3).

(٣) تفسير المَرَاغي (64/15).

(١) انظر: أضواء البيان (403/1).

قلتُ: وأمّا (الوَسِيلة) التي في الحديث فإنها عَلَمٌ على منزلةٍ في الجنّة لا تنبغي إلّا لعبدٍ واحد، وقد رجا نبيُّنا صلّى الله عليه وسلّم أن يكون ذلك العبدَ ، وأَمَرَ أُمَّتَهُ بسؤالها له مِن ربِّهِ الكريمِ الحَفِيِّ به بعد حكاياتهم لأقوالِ المؤذِّنين، وأخبَرَ ـ وهو الصَّادق المصدوقُ صلّى الله عليه وسلّم ـ أنّ مَن فَعَلَ ذلك حَلَّتْ له شفاعتُهُ يوم القيامة.

وقد سبَقَ أنّ الشَّفاعةَ : طَلَبُ الخير للغير ، والجزاءُ مِن جِنسِ العمل ، وشتَّانَ ما بين الطَّلَبَين!

فإذا علمتَ ـ بما رأيتَ ـ معنى الوَسِيلةِ لغةً وشَرْعًا فاعلَمْ أنَّ التوسُّلَ إلى الله تعالى على أنواع:

الأول: أن تَتَوَسَّلَ إليه تعالى في حوائجِكَ بأسمائه الحُسْنى وصِفاتِه العُلى، قال تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]

أو تتوسَّلَ إليه فيها بِفِعْلِ ما أَمَرَكَ به واجتنابِ ما نَهاكَ عنه ، وهذان النّوعانِ داخلان في الآية دُخُولًا أوّليًّا؛ لأنَّ مَطلوبَهُ جلَّ وعَلا مِن عِبادِهِ أن يتقرَّبُوا إليه بطاعتِه ، وأن يَدْعُوهُ بأسمائه الحُسنى راغبينَ وراهبينَ، وهذا هو دأبُ [ل 282] الأنبياءِ والملائكة والصالحين.

وهذانِ هما العِبادة التي خَلَقَهم لها ، قال تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ ﴾ [الذاريات]، وقال سبحانه ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ۝١٨٦ ﴾ [البقرة].

وكذلك توسُّلُ مَن وَقَعَ مِن عِبادِهِ في شِدَّةٍ إليه تعالى بعملٍ صالح قد كان أسْلَفَهُ ليكْشِفَها عنه، كتوسُّلِ أهل الغَار الثّلاثةِ إليه بِما أسلفوه مِن بُوُورٍ وعَفافٍ ووفاءٍ فَفَرَّجَ

عنهم[1].

وحديثُهم في الصّحيح[2].

فهذا النّوعُ أيضًا متَّفَقٌ على مشروعيَّته.

قال شيخُنا محمد عال بن عبد الودود المباركيُّ ـ حفظه الله تعالى ـ:

وجـائـزٌ تـوسُّـلٌ بـصالـحِ الاَعْمالِ باتِّفـاقِ كلِّ صالحِ[3]

وقال الأستاذُ المختارُ بنُ حامد الدَّيمانيُّ ـ حفظه الله تعالى ـ:

وجازَ للدَّاعيْ التّوسُّلُ بِما مِن عَمَلٍ كأهلِ غارٍ قَدَّمَا

وبِدُعاءِ صُلَحَاءِ النّاسِ كقِصَّةِ الفَارُوقِ والعبَّاسِ[4]

قلتُ: وأمّا التوسُّل إليه تعالى بالذَّواتِ الفاضلة مِن عَبيدِهِ كالأنبياء والملائكة والصّالحين فهو مُعْتَرَكُ النِّزاع بين الطّوائف.

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (344/1)، اقتضاء الصِّراط المستقيم (418)، شفاء العليل (277)، زاد المعاد (201/4)، مدارج السَّالكين (23/1).

وممّا أُفرِدَ في هذه المسألة من المصنّفات:

كتاب: قاعدة جليلة في التوسُّل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيميّة، كتاب: التوصُّل إلى حقيقة التوسُّل للشّيخ الرّفاعي، كتاب: التوسُّل؛ أنواعُهُ وأحكامُهُ للشّيخ لألباني.

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث ابن عمر رضي الله عنه، كتاب: الإجارة، باب: مَن استأجر أجيرًا فترك أجره فعَمِلَ فيه المستأجرُ فزاد، أو مَن عَمِلَ في مالِ غيرِه فاستفضل برقم (2152)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الذِّكر والدُّعَاء والتوبة والاستغفار، باب: قِصّة أصحاب الغار الثّلاثة والتوسُّل بصالح الأعمال برقم (2743).

(٣) البيت من بحر الرّجز.

(٤) البيتان من بحر الرّجز.

فطائفةٌ تُجيزُهُ وتُرَغِّبُ فيه ، وتستَدِلُّ له بتوسُّلِ آدمَ عليه الصّلاة والسّلام بالنبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، كما رواهُ البيهقيُّ في «الدّلائل» ، والطبرانيُّ في «الصغير» ، والحاكمُ في «المستدرك» وقال: صحيحُ الإسناد(١).

وبقولِ مالكِ بنِ أنسٍ ـ رحمه الله تعالى ـ لأبي جعفر المنصور ـ حين سأَلَهُ وهما بالمواجهة الشَّريفة ـ هل يَسْتَقْبِلُ القِبلةَ وقتَ الدُّعاء؟ أو يَسْتَقْبِلُ الرّوضةَ الشّريفة؟ـ : مالَكَ

---

(١) الحديث المقصود مرويٌّ عن عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ أنه قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلم –:"لَمَّا أَذْنَبَ آدَمُ بِالذَّنْبِ الَّذِيْ أَذْنَبَهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ : أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ إِلَّا غَفَرْتَ لِيْ.

فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ وَمَنْ مُحَمَّدٌ ؟

فَقَالَ: تَبَارَكَ اسْمُكَ ! لَمَّا خَلَقْتَنِيْ رَفَعْتُ رَأْسِيْ إِلَى عَرْشِكَ، فَإِذَا فِيْهِ مَكْتُوْبٌ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ) فَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ أَعْظَمَ عِنْدَكَ قَدْرًا مِمَّنْ جَعَلْتَ اسْمَهُ مَعَ اسْمِكَ .

فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: يَا آدَمُ، إِنَّهُ آخِرُ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ، وَلَوْلَا هُوَ مَا خَلَقْتُكَ".

وقد أخرجه الطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (6502)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: تواريخ المتقدِّمين من الأنبياء والمرسلين، باب: ذِكْر أخبار سيِّد المرسلين وخاتم النبيّين برقم (4228)، والبيهقيُّ في دلائل النبوَّة (489/5)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (437/7).

والحديثُ قال البيهقيُّ عنه في دلائل النبوَّة (489/5) –:"تفرَّدَ به عبدُ الرحمن بن زيد بن أسْلَمَ ، وهو ضعيف"، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (253/8) –:"رواه الطبرانيُّ في الأوسط والصغير، وفيه مَن لم أعرفْهم"، وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة ـ كما في تلخيص كتاب الاستغاثة (56/1) ـ–:"هذا الحديثُ لم يَنْقُلْهُ أحدٌ عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم لا بإسنادٍ حَسَنٍ ولا صحيحٍ بل ولا ضعيفٍ يُسْتَأْنَسُ به ويُعْتَضَدُ به، وإنما نُقِلَ هذا وأمثالُهُ كما تُنْقَلُ الإسرائيليّاتُ التي كانت في أهل الكتاب".

وأمّا بالنِّسبة لتصحيح الحاكمِ له عَقِبَ إخراجه له فهذا مما أُنْكِرَ عليه، لا سيَّما وهو معروفٌ بالتساهُل في هذا الباب، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ في مجموع فتاواه (254/1) –:"روايةُ الحاكمِ لهذا الحديثِ مما أُنْكِرَ عليه، فإنه نفسُهُ قد قال في كتاب المدخل إلى معرفة الصَّحيح من السَّقيم: عبدُ الرحمن بنُ زيدِ بن أسلمَ روى عن أبيه أحاديثَ موضوعةً ، لا تخفى على مَن تأمَّلَها مِن أهل الصَّنعةِ أنّ الحَمْلَ فيها عليه". وانظر للاستزادة: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (88/1)، والتوسُّل للألباني (106).

لا تستقبِلُهُ وهو وسيلةُ أبيكَ آدمَ عليه السّلام؟!

رواه عياضٌ في «الشِّفاء»[١].

وبما صحَّحَهُ الترمذيُّ والبيهقيُّ والطبرانيُّ في «الصغير» ـ في ترجمة شيخه طاهر بن عيسى ـ والحاكمُ في «المستدرك» ـ ولم يتَعَقَّبْهُ الذهبيُّ[٢]ـ عن عثمانَ بن حُنَيفٍ رضي الله عنه في

---

(١) الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى (41/2).

والحكاية المشارُ إليها باطلةٌ على الوجه المرويّ، وقد أطال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ وغيرُهُ في بيان بُطلانها. انظر: التوسُّل والوسيلة (67)، تلخيص كتاب الاستغاثة (86/1)، اقتضاء الصِّراط المستقيم (395)، الصّارم المُنْكي في الرَّدِّ على السُّبْكي (345)، أحكام الجنائز (198)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة (97/1).

(٢) استدلال المصنِّفِ ـ رحمه الله تعالى ـ بعدم تعقُّبِ الحافظِ الذّهبيِّ للحاكم على موافقتِهِ له في حُكْمِه وإقراره له ممّا لا يوافق عليه، وقد سَبَقَهُ إلى ذلك جماعةٌ ـ على نُدرة استعمال ـ كالزَّيلعيِّ في نَصْب الرّاية (38/3) وابنِ حجر العسْقلانيِّ في لسان الميزان (37/7) والمُنَاويِّ في فيض القدير (179/3)، والسُّيوطيِّ في اللآلىء المصنوعة (182/2)، والخزرجيِّ في خلاصة تذهيب التهذيب (389)، والشّوكانيِّ في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (162)، ثمّ انتشر جدًّا في كثيرٍ من المتأخِّرين.

والحقُّ أنّ الحافظَ الذّهبيَّ لم يقصد بما قام به تجاهَ المستدرك أن يَحْكُمَ على أحاديثه وإنما أراد تلخيصه فحسْب، ومِن المعلوم أنّ الحُكْمَ الحديثيَّ لا يدخل في مفهومِ التلخيص مِن قريبٍ ولا بعيد إلاّ بنصٍّ من الملخِّص وهو ما لم يَفْعَلْه الذَّهبيُّ كما ستأتي الإشارة إليه.

وما كان يورده أحيانًا مِن التعقُّبات على هذا الحديث أو ذاك فهو شيءٌ زائدٌ على مقصودِهِ الأساس، وهو مِن جُمْلة ما اعتاده في كافّة تلخيصاتِهِ من نشر تعليقاته متى ما نَشِطَتْ نفسُهُ لذلك أو استحضر ما يراه حريًّا بالتنبيه، ولهذا لم تأتِ تعقُّباتُهُ على نَسَقٍ واحد ولا على قاعدةٍ مطَّردة، بل جاءت منثورةً ومفرَّقةً هنا وهناك ليس لها من جامعٍ سِوى كونها تعقُّبات واستدراكات، ولهذا كان الصّحيحُ في كلِّ ما لم يتكلَّم عليه مِن الأحاديث ألّا يُنْسَبَ إليه فيه شيءٌ؛ عَمَلًا بالقاعدةِ المشهورة (لا يُنسَب لساكتٍ قول)، وأن يُقْتَصَرَ فيها على نقل كلام الحافظ أبي عبد الله النيسابوريّ.

ومثل ذلك أيضًا الخطأُ عليه في جَعْلِ (اختصاراته لتصحيحاتِ أبي عبد الله الحاكم) أحكامًا مستقلَّةً له، غير أنّ المقصود هنا هو الأوّل.

وعودًا على بدءٍ فإنّ منشأ وَهْمِ مَن اتّخذوا مِن سُكُوت الذّهبيِّ دليلًا على موافقته للحاكم هو ما رأوه مِن تصريحه بالمخالفة في جملةٍ وافرةٍ من الأحاديث، فجعلوا ذلك قرينةً بيِّنَةً على موافقته له (أي: للحاكم) فيما سَكَتَ عنه ولم يتعقَّبْه فيه؛ إذ السُّكُوتُ والإغضاء بقرينتِهما إقرارٌ ورِضا ـ كما هو معلوم ـ، والقرينةُ هنا هي أنّ الذَّهبيَّ حافظٌ نقّاد لم يكن يحول بينَه وبين التصريح بالمخالفة شيء، فَعُلِمَ من ذلك موافقتُهُ له.

والحقيقةُ أنّ هذا الخطأَ في فهمِ منهجِ الحافظ الذَّهبيِّ قد جرَّ جماعاتٍ مِن فُضَلاء المعاصرين إلى كثرة توهيمِهِ والتعجُّبِ من تناقضه ـ بظنِّهم ـ؛ حين ألفَوْهُ يُنبِّه على عِلَّةٍ في حديثٍ مّا ثم يترك التنبيهَ عليها في حديثٍ يأتي بعده بقليل، ولم يجدوا لهذا مِن تفسيرٍ معقول سوى غفلتِهِ وذهولِهِ الذي هو طبيعة الإنسان!

ومن ذلك قول بعض الفُضَلاء ـ تعليقًا على أحَدِ الأحاديث ـ -:" أمّا الحاكمُ فقال:صحيحٌ على شَرْطِ مسلم، ووافقَهُ الذَّهبيُّ!

وليس كما قالا، بل هو وهمٌ عجيبٌ منه م‍ا لا سيّما الذَّهبيّ ؛ فإنّ ابنَ إسحاقَ لم يحتجَّ به مسلم، وقد نبَّهَ الذَّهبيُّ على هذا ثم نَسِيَ، فسبحان مَن لا يَضِلُّ ولا يَنسى!"

وفي تعليقٍ ثانٍ -:" قلتُ: وهذا مِنَ العجائب، لا سيَّما مِن الذَّهبيّ".

وفي تعليقٍ ثالثٍ -:"وقد وهم الحاكمُ والذَّهبيُّ في تصحيحه، لا سيَّما الأخير".

وعلى كلٍّ فما ظنَّه بعضُ الفُضَلاء غيرُ صحيح لِمَا يلي:

أنّ الذّهبيَّ لم يكن يهدف مِن عَمَلِهِ هذا سوى تلخيصِ المستدرك لا غير، ويتَّضِحُ هذا بجلاء مِن خِلال قراءة مقدّمته التي يقول فيها ـ كما في (1/2) ـ-:"هذا ما لخَّصَ محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ عُثمانَ بنِ الذّهبيِّ مِن كتاب المستدرك على الصّحيحين"، ولم يُشِرْ إلى أكثر من ذلك، فعُلِمَ أنَّ الكلام على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا وعلى الرِّجال جرحًا وتعديلًا ليس مِن اشتراطِهِ وإنما وقع بحسَبِ نَشَاطِه.

كما أنّ أحَد الباحثين الفُضلاء ـ وهو الدكتور عبد الله بن حمد المنصور ـ نشر مقالًا في مجلّة "عالم المخطوطات والنَّوادر" المجلَّد الثّالث عشر العَدَد الثاني / رجب وذو الحجّة 1429هـ، بيَّنَ فيه أنه عَثَرَ على النُّسْخةِ الأصليّةِ لتلخيص المستدرك، وهي بخطِّ الحافظ الذّهبيِّ، وقد كَتَب (أي: الذهبيُّ) في نهايتها ما نصُّه -:"تَـمَّ المستدركُ للحاكم ـ والحمدُ لله ـ، علَّقَهُ محمّدُ بنُ الذَّهبيِّ كلَّهُ في مائةِ يومٍ ويومٍ، والنُّسْخةُ المنقولُ منها فيها سُقْمٌ: بخطِّ الصَّرِيفِينِيُّ وذلك أجود، وبخطِّ الحسنِ بنِ إسماعيلَ الصَّابونيِّ السِّنْجَارِيِّ، وبخطّ آخرَ رديء ... أصلحتُ واجتهدتُ وحذفتُ مِن المُكَرَّرِ عِدَّةَ أحاديثَ أُنَبِّهُ عليها....".

وهذا ظاهرٌ أيضًا في أنه لم يقصد التعقُّب والاستدراك وإنما الاختصار، وما أشار إلى أنه أصلَحَهُ فهو متعلِّقٌ بكون النُّسخة المنقول منها فيها سُقْمٌ ورداءةُ خطٍّ.

أنّ كثيرًا مما سَكَتَ عنه الذّهبيُّ مِن أحاديثِ المستدرك ولم يتعقّب الحاكمَ فيه بشيءٍ قد أعلّه في بعض كُتُبه الأخرى، مما يؤكِّد أنه لم يقصد سوى التلخيص.

أنه قال في تاريخ الإسلام (132/28) -:" في هذا المستدرك جُملةٌ وافرةٌ على شُرُوطِهما ، وجُملةٌ كبيرةٌ على شَرْطِ أحدِهما ، لعلّ مجموعَ ذلك نحو النِّصْف ، وفيه نحوُ الرُّبعِ ممّا صحَّ سندُهُ وفيه بعضُ الشَّيء أدلة عليه، وما بقيَ ـ وهو نحو الرُّبع ـ فهو مناكيرُ وواهياتٌ لا تَصِحُّ ، وفي بعض ذلك موضوعاتٌ قد أعلمتُ بها [كذا في المطبوع، ولعلّ الأصوب:"قد عَلَّمْتُ عليها" كما هو في مصادرَ أخرى] لمّا اختصرتُ هذا المستدرك ونبَّهْتُ على ذلك".

وهذا الكلام واضحٌ في أنّ الذّهبيَّ لم يعتنِ ببيان جميع الأحاديث المنكرة والواهية وإنما اعتنى ببعضها فقط وخصوصًا الموضوعات.

ثمّ تأمَّلْ في كونه ذَكَرَ أنَّ رُبعَ أحاديث الكِتابِ مناكيرُ وواهيات، فإذا كان عَدَدُ أحاديثِ المستدرك يبلغ (8803) حديثًا، فرُبعُها هو (2200) حديثًا، بينما تعقُّبات الذّهبيِّ بلغت (1182) حديثًا، وهذا دون الرُّبع بكثير كما لا يخفى، مما يؤكِّد القول بأنه لم يوجِّه همَّته إلى تعقُّبِ كلِّ ما كان يعلم أنه منكرٌ وواهٍ.

وقد كرَّر نحوَ هذا الكلام أيضًا وبصورةٍ أوضحَ في سير أعلام النُّبلاء (175/17) فقال-:" في المستدرك شيءٌ كثيرٌ على شَرْطِهما، و شيءٌ كثيرٌ على شَرْطِ أحدِهما، ولعلَّ مجموعَ ذلك ثُلُثُ الكتابِ بل أَقَلُّ، فإنّ في كثيرٍ مِن ذلك أحاديثَ في الظَّاهرِ على شَرْطِ أحدِهما أو كليهما، وفي الباطنِ لها عِلَلٌ خفيَّةٌ مؤثِّرة، وقِطْعةٌ مِن الكتاب إسنادُها صالِحٌ وحَسَنٌ وجيِّد، وذلك نحوُ رُبعِهِ، وباقي الكتاب مناكيرُ وعجائب، وفي غُضُون ذلك أحاديثُ نحوُ المائةِ يَشْهَدُ القلبُ ببُطلانها، كنتُ قد أفردتُ منها جُزءًا، ...، وبكلِّ حالٍ فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرتُهُ، ويُعْوِزُ عَمَلًا وتحريرًا".

فإذا كان عَدَدُ أحاديثِ المستدرك ـ كما سبق ـ هو (8803) حديثًا، وحُذِفَ منهنّ الثُّلثُ كاملًا وهو (2934) حديثًا وكذلك الرُّبع كاملًا وهو (2200) حديثًا، فالباقي ـ وهو المنكر والواهي ـ سيكون (3669) حديثًا أي: أكثر مِن الثُّلث، بينما بلغت تعقُّبات الذّهبيِّ (1182) حديثًا أي: دون الثُّمُن، فأين هذا مِن ذاك؟!

ثُمّ إنه يُسْتَفادُ مِن قولِهِ: " وبكلِّ حالٍ فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرتُهُ، ويُعْوِزُ عَمَلًا وتحريرًا " أمرين مهمّين:

١ -التصريح بكونه يرى عَمَلَهُ اختصارًا لا أكثر.

٢ -أنه صرَّحَ باحتياج المستدرك إلى عملٍ وتحرير، ولا يقول ذلك في الغالب مَن اشتغل بتحريره.

قِصَّةِ الأعمى، ففيه أنه صلّى الله عليه وسلّم أَمَرَهُ أن يقول في دُعائه: «يَا مُحَمَّدُ ، إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّكَ»[(١)].

قالوا: فهذا نصٌّ صحيحٌ صريح في محلِّ النِّزاع[(٢)].

وانظر للاستزادة في الموضوع إجمالاً الكتبَ والبحوث التالية: الرَّوض البسّام بترتيب وتخريج فوائد تمَّام (422/4) للشّيخ جاسم الفهيد الدوسري، الإيضاح الجلي في نَقْدِ مَقُولة (صحَّحَهُ الحاكمُ ووافَقَهُ الذَّهبي) للدكتور خالد الدّريس، كتاب: منهج الحافظ الذّهبيِّ في تلخيص مستدرك الحاكم للشيخ عزيز رشيد الدايني ـ رحمه الله ـ، كتاب: تعليقات على ما صحَّحه الحاكم في المستدرك ووافقه الذّهبي للدكتور عبد الله بن مراد السّلفي.

(١) خرَّجَ هذا الحديثَ كثيرون ـــ على اختلافٍ في السِّياق طولًا وقِصَرًا ـــ، فمِمّن أخرجه:

الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: الدَّعَوات عن رَسُول الله صلى الله عليه وسلّم برقم (3578)، وابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: إقامة الصَّلاة والسُّنَّة فيها، باب: ما جاء في صلاة الحاجة برقم (1385)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: عمل اليوم واللّيلة، باب: ذِكْر حديث عثمان بن حُنَيف برقم (10496)، وعبدُ بنُ حُمَيد في مسنده برقم (379)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (17279)، وابنُ خزيمةَ في صحيحه، كتاب: الصّلاة، باب: صلاة الترغيب والترهيب برقم (1219)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (1395) وفي الكبير برقم (8311)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الدُّعاء والتكبيرُ والتهليل والتسبيح والذِّكر برقم (1909).

والحديثُ قال عنه الترمذيُّ –:"حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غريب"، وقال الحاكمُ –:" هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولَم يخرِّجاه "، وصحَّحَهُ الطبرانيُّ كما في مجمع الزّوائد (279/2)، والألبانيُّ في الجامع الصغير وزيادته برقم (2159)، وشعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند .

(٢) هذه الدّعوى مِن مجوِّزي التوسُّل بذات النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم خصوصًا أو بالذَّواتِ الفاضلة عمومًا يمكن أن تُنَاقش من جهتين:

الجهة الأولى: عدم التسليم بصحّة هذا الحديث، فإنّ بعضَ أهل العلم قد ضعَّفوه ـ وإن كان الأكثرون على تصحيحه ـ، ومن هولاء: سليمانُ بنُ عبد الله كما في تيسير العزيز الحميد (194).

الجهة الثانية: ردُّ دعوى صراحته على جواز التوسُّل بذات النبيِّ صلى الله عليه وسلم أو بالذّوات الفاضلة، فإنّ مِن أهل العلم مَن أجابوا عن الحديث بأنه على حَذْف مُضافٍ في لفظ (بِنَبِيِّكَ)، والتقديرُ: بدُعاءِ نبيِّك صلى الله عليه وسلم أو شُفاعته، وأوردوا على ذلك أدلّةً قويّةً، وعلى رأس هؤلاء الإمامُ ابنُ تيميّة كما في الفتاوى الكبرى (371/4)، الرَّدّ على البكري (389).

كما استدَلُّوا بتوسُّلِ عُمَرَ بالعبَّاس رضي الله عنهما المشهورِ(١).

وبتوسُّلِ [ل 283] معاويةَ بنِ أبي سُفيانَ بأبي الأسود يزيدَ بنِ الأسود الجُرَشِيِّ (٢) ـ أدرَكَ الجاهليَّةَ وأسلَمَ وسَكَن الشام ، اشتَهَر بالصَّلاح حتى استسقى به معاويةُ في أهل دمشق ، فقد قال: اللَّهمَّ إنا نستشفِعُ إليك اليومَ بخيرِنا وأفضلِنا يزيدَ بنِ الأسود ، يا يزيدُ: ارفَعْ يديكَ فرَفَعَ يديهِ ودَعَا فسُقُوا للوقت حتى كادوا لا يبلغونَ منازِلَهم(٣).

كما في النّوع السّادس والخمسين مِن «مقدِّمة ابن الصّلاح» ، و«شروح ألفيّة العراقي» في المصطلح، و«التقريبِ» للنّوويِّ، وشَرْحِ السُّيوطيِّ له في فَصْل «المشتبه المقلوب»(٤).

وبآثارٍ كثيرةٍ عن السَّلَف الصّالح.

---

(١) يشير إلى ما ثبتَ عن أنسٍ رضي الله عنه أنه قال -:" أَنَّ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رضي الله عنه كان إذا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بن عبد الْمُطَّلِبِ ، فقال: اللهم إنَّا كنا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا ، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا ، قال: فَيُسْقَوْنَ". أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الاستسقاء، باب: سؤال الناس الإمامَ الاستسقاءَ إذا قُحِطوا برقم (964).

(٢) يزيد بن الأسود الجُرَشِيُّ (بضَمِّ الجيم وفتحِ الراء، نِسبةً إلى بني جُرَشٍ بطنٍ مِن حمير): أبو الأسود (ويقال: أبو عمرو) الشّاميُّ، مِن خيار التابعين وصالحي أهل الشّام، أسلَمَ في حياة النبيِّ صلى الله عليه وسلم ولم يره، قَدِمَ الشَّامَ وسكن بقرية (زِبْدِينَ) في الغُوْطَة، توفِّي حدود الثّمانين للهجرة. انظر: الأنساب (44/2)، صفة الصَّفوة (202/4)، تاريخ مدينة دمشق (107/65)، تاريخ الإسلام (538/5).

(٣) أخرجه ابنُ سعد في الطبقات الكبرى (444/7)، وأبو يوسف الفسويُّ في المعرفة والتاريخ (221/2)، وأبو زرعة في تاريخ دمشق (602/1)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (112/65).
وقد صحّح الحافظُ إسناد هذا الأثر في تلخيص الحبير (101/2)، والألبانيُّ في إرواء الغليل (140/3).

(٤) انظر: المغني (153/2)، المجموع (68/5)، مقدِّمة ابن الصَّلاح (368)، الرَّدّ على الإخْنَائي (198)، تاريخ الإسلام (539/5)، الصّارم المُنْكي في الرَّدِّ على السُّبْكي (353)، الشّذا الفيَّاح (693/2)، فتح المغيث (291/3)، تدريب الراوي (335/2).

وبحكاياتٍ عن الصَّالحين لا تُحصى.

وفي طليعة هذه الطائفة تقيُّ الدِّين السُّبكيُّ وابنُهُ التاجُ [(١)] وابنُ حجر الهيتميُّ وعلماءُ كثيرون ممَّن عاصَرَهم وممّن جاء بعدهم.

انظر كتابَ «شواهد الحقِّ في الاستغاثة بسيد الخَلْق» للسيِّد يوسفَ النّبهانيِّ، فقد جَمَعَ كلامَ هذه الطّائفة وحُجَجَها، وبالَغَ في نَصْر مذهبِها ورَدِّ أقوالِ مَن خالَفَها.

وقالتِ الطّائفةُ الأخرى: إنّ التوسُّلَ إلى الله تعالى إنما يُسَنُّ بالأنواع السّالفة ليس إلّا، وأنّ التوسُّلَ بالذَّوات غيرُ مسنون.

وقالوا: إنّ ما احتَجَّتْ به الطائفةُ الأُولى مِن الأخبار سِوى حديثِ ابنِ حُنَيف موضوعٌ، كما بسَطَهُ ابنُ تيميّةَ في ردِّهِ على البكريِّ، وابنُ عبد الهادي المقدسيِّ في ردِّهِ على السُّبْكي.

وقد حَكَمَ الذّهبيُّ - وتبِعَهُ ابنُ تيميّةَ [(٢)] - على حديثِ توسُّلِ آدمَ المذكورِ بالوضعِ مِن أجل عبدِ الرحمن بن زيدٍ أَحَدِ رُوَاتِه.

وقالوا: إنما تاب الله تعالى على نبيِّهِ آدمَ - عليه السَّلام - بنصِّ القُرآن العزيزِ لتلقِّيهِ منه

---

(١) عبدُ الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكيُّ: أبو نصر، قاضي قُضَاة الشّافعيّة الأصوليُّ المؤرِّخ، مولدُهُ في القاهرة سنة 727هـ، نِسبتُهُ إلى (سُبْك) مِن أعمال المنوفية بمصر، انتقل مع أبيه إلى دمشق فسَكَنَها، تولّى القضاء ثمّ عُزِل بعد أن اتُّهِمَ بأُمورٍ وجرت عليه محنٌ وشدائد، توفِّي في دمشق بالطّاعون سنة 771هـ، له: جمع الجوامع، طبقات الشّافعيّة الكبرى، مُعِيد النِّعَم. انظر: طبقات الشّافعية لابن قاضي شُهْبة (104/3)، شذرات الذهب (221/6)، الدارس (28/1).

(٢) في هذه العبارة شيءٌ من التجوُّز، فإنّ الإمام ابنَ تيميّة حافظٌ نقّاد، لا يحتاج أن يتبع تلميذَه الحافظَ الذّهبيَّ في القول بوضعِ حديثٍ ما، بل إنّ كلامَ شيخِ الإسلام على هذا الحديث أوسعُ من كلام الذهبيِّ. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (254/1)، تلخيص كتاب الاستغاثة (67/1)، المستدرك على الصَّحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص (672/2). رحم الله هذين الإمامين، وأعلى مقامَهما في الدّارين.

كَلِماتٍ، وهي قولُهُ هو وحوّاء ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأعراف] (١)

وقالوا: لا شكَّ أنّ كلَّ مَن تاب توبةً نَصُوحًا تابَ الله تعالى عليه بدون أيِّ واسطةٍ يتوَسَّلُ بها بين يدي دُعائه لقوله تعالى ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١١٠﴾ ﴾ [النساء] (٢)

ولقول رسولِه عليه الصَّلاة والسَّلام: « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ وَتَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ» رواه الشّيخان(٣).

وقالوا: إنما جاء الأعمى مُتَوسِّلًا بدُعائه صلّى الله عليه وسلّم ، وهذا أمرٌ مجمَعٌ عليه لا يُنْكِرُهُ مسلم، فدَعَا له وأَمَرَهُ مع ذلك أن يَدْعُوَ بنفسه لنفسه.

قال العلّامةُ المختارُ بنُ حامد الدّيمانيُّ ـ حفظه الله تعالى ـ:

والخُلْفُ فـي ج ـاهِ الن ـَّبِيِّ والوَل ـي   مشتَهِـرٌ من ـذُ الزَّم ـــانِ الأوَّلِ

فعـن أبي حني ـفةٍ يَمْتَ ـنِعُ   وغـيرِهِ، وقال قـومٌ: يُشـرَعُ [ل 284]

حُجَّـةُ ه ـؤلا ح ـديثُ الأعم ـى   مِمَّا إلـى نجْ ـلِ حُ ـنَيفٍ يُنْ ـمَى

ومـا رآهُ حُجَّ ـةً م ـن مَنَ ـعَا   إذ طَلَـبَ الأعمـى الدُّعَـا وقـد دَعَ ـا

وفـي السِّي ـاقِ حُجَّ ـةٌ أنَّ النَّ ـبِي   دَعَـا، فِـدَى النّبـيِّ أُمِّ ـيْ وَأَبـي(١)

(١) انظر: تلخيص كتاب الاستغاثة (68/1).

(٢) انظر: المصدر السابق (69/1).

(٣) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها، كتاب: المَغَازي، باب: حديث الإِفْك برقم (3910)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: التَّوبة، باب: في حديث الإِفْك وقبول توبة القاذف برقم (2770).

وقالوا: إنَّ في عُدُول عُمَرَ رضي الله عنه عن التوسُّلِ به صلّى الله عليه وسلّم إلى التوسُّلِ بالعبَّاس رضي الله عنه ، وعُدُولِ معاويةَ بعد ذلك عن التوسُّلِ به عليه الصّلاةُ والسّلامُ إلى التوسُّلِ بيزيدَ بنِ الأسود [دليلاً][2] على أنَّ التوسُّلَ بالأموات لم يَشْرَعْهُ لهم النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم، وإلّا فكيف يتركون التوسُّلَ بِمَن يجيشُ المِيزابُ لدُعائه قبل أن ينزِلَ مِن المنبر صلّى الله عليه وسلّم إلى غيرِه[3].

قالوا: وأمّا طَلَبُ الدُّعاء مِن أهل الصّلاح لا سيَّما مِن الأنبياء صلواتُ الله وسلامُهُ عليهم فهو أمرٌ مشروع ومرغَّبٌ فيه ، فقد قال عليه الصّلاةُ والسّلامُ لعُمَرَ رضي الله عنه حين ودَّعَهُ للعُمرة : «أَشْرِكْنَا يَا أَخِيْ فِيْ دُعَائِكَ» رواه أبو داود[4].

قال زرُّوق في «قواعده الصُّوفيّة» ما نصُّه -:"وذلك للدُّعاء ، وإلا فهو عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ وسيلةُ الوسائل، وأساسُ الخيرات والفضائل.

وقد رُويَ عن مالكٍ: لا يُتَوَسَّلُ بمخلوقٍ أصلًا.

وقيل: إلّا برسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم" انتهى كلام زرُّوق بلفظه[1].

---

(١) الأبيات من بحر الرّجز.

(٢) في الأصل المخطوط (دليلٌ) وهو سبقُ قلم، والصّواب النَّصْبُ لأنه اسم (أنّ) مؤخّر.

(٣) انظر: التوسُّل والوسيلة (64)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (76/27 و122)، الرَّدُّ على الإخْنَائي (198)، روح المعاني (126/6).

(٤) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: الصّلاة، باب: الدُّعَاء برقم (1498)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: الدَّعَوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (3562)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: الحجّ، باب: التوديع برقم (10095)، والضياءُ المقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (183).

والحديث قال عنه الترمذيُّ -:"حَسَنٌ صحيح"، وأمّا الألبانيُّ فضعّفه في ضعيف سُنَن أبي داود وسُنَن الترمذي، وفي تخريجه لأحاديث كتاب مِشْكاة المصابيح برقم (2248).

(١) قواعد التصوُّف (205).

وقال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لعُمَرَ أيضًا ـ لَمَّا أخبَرَهُ بأُويس القَرَني ـ: «إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فَافْعَلْ» رواه مسلم(١).

وقالوا: لو صحَّتْ هذه الآثارُ لكانت خاصَّةً به صلّى الله عليه وسلّم (٢)، لكن مع الأسف لم تصحَّ، ولا يُقاس عليه غيرُهُ مهما بلغ ، كيف ؟! وهو حبيبُ ربِّ العالمين (٣)، وسيِّدُ وَلَدِ آدمَ ، وصاحِبُ اللِّواء المحمود، وله تُفْتَحُ أبوابُ الجنة.

قالوا: وصلاحُ الأنبياء محَقَّقٌ بخلاف صلاح غيرهم.

وقالوا: إنَّ كثرةَ أقوال الصّالحين بدون دليلٍ ليست حُجّةً ، فتستوي قِلَّتُها وكثرتُها، مع أنّ بَحْثَ الخوارق وحكاياتِ الصّالحين ليس هو مِن موضوع البحث ، إنما البحثُ في التوسُّلِ بالوارد عن المعصوم ، ولم يَصِحَّ عنه إلّا التوسُّلُ بدُعاءِ الأحياء ، لا بِذواتِهم ولا بذواتِ الأموات.

وفي طليعة هذه الطّائفةِ تقيُّ الدِّين ابنِ تيميّةَ ، وتلميذُهُ ابنُ قيِّم الجوزيّة ، وابنُ عبدالهادي المقدسي(٤)، وأجِلّاءُ كثيرون في عصرهم وبعدَه.

---

(١) أخرجه مسلمٌ في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه، كتاب: الفضائل، باب: مِن فضائل أويس القَرَني رضي الله عنه برقم (2542).

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى (351/1)، حاشية ابن عابدين (397/6).

(٣) سبق التعليقُ على هذا اللّفظ (ص 347).

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسيُّ ثمّ الدمشقيُّ: أبو عبد الله، حافظٌ فقيهٌ مقرئٌ أديبٌ متفنِّن، يُعرَف بـ(ابن عبدِ الهادي) نِسبةً إلى جَدِّهِ الأعلى، أخَذَ عن جماعات منهم الإمام ابنُ تيميّةَ وتأثَّرَ به، صنَّف ما يزيد على سبعين كتابًا، ومات سنة 744هـ ولم يُتِمَّ الأربعين بعدُ، له: الصّارم المُنْكي، العُقُود الدُّرِّيَّة، المحرَّر في الحديث. انظر: الوافي بالوفيّات (113/2)، ذيل طبقات الحفَّاظ (351)، بُغْية الوعاة (29/1)، شذرات الذَّهَب (141/6).

انظر «جَلاء العينين في مُحاكمة الأحمدين» للسيِّد نُعمان أفندي الألوسيِّ الحنفيِّ البغداديِّ ، فقد نَقَلَ كلامَ هذه الطّائفة وأدلّتَها وبالَغَ في ذلك، وقضى لأحمدَ بنِ تيميَّةَ على أحمدَ بنِ حجر [ل 285] الهيتميّ[١].

ولم تَزَلِ المناقَضاتُ والمُناظَراتُ مِن صَدْر القَرْن الثامن للهجرة إلى الآن جاريةً بين هاتين الطَّائفتين، فمِن مُفْرِطٍ ومِن مُفَرِّط ومِن متوسِّط، ومِن مُستطيلٍ في عِرْض أخيه وقادحٍ في أدِلَّتِه بتضعيفٍ أو بتأويلٍ أو بمُعارِض.

وقد جرَّهم خِلافُهم في هذه المسألة إلى الخلافِ في مسائلَ سِواها أصوليَّة وفروعيّة ، وطال النِّزاعُ وكَثُرَ اللِّجَاجُ، وجرَّ شأنٌ شُؤونًا:

وقلَّما خاضَ قومٌ في خُصومِهم إلّا جرى بينَهم في شأنِها ذَيْنُ[٢]

وقد تعتَنِقُ دولةٌ مِن دُوَل الإسلام مذهبَ إحدى الطّائفتين فيَقوَى جانبُها ويَضْعُفُ الجانبُ الآخر.

وربّما جَرَتْ على بعضِ أئمَّتِه مِن تلك الدّولة ماجَرَياتٌ لا تُناسِبُ إمامَتَهُ ، كما جرى على الطّائفةِ الثانيةِ أوّلًا، وعلى الطّائفةِ الأُولى ثانيًا، وإنما الأعمالُ بالنيّات.

---

(١) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (495).

(٢) البيت من بحر البسيط، ولم أقف على قائله فيما بين يديَّ من المصادر.

و(الذَّيْنُ) ـ بفتح الذّال على الصّحيح خلافًا لِمَا في القاموس المحيط ـ : العَيبُ، والمعنى أنه قلّما وقعت الخصومةُ واستطال اللِّجاجُ بين الناس إلاّ وقع بينهم عَيبٌ وذمّ. انظر: لسان العرب (175/13)، القاموس المحيط (1547)، تاج العروس (71/35).

وعندنا أنّ نيَّةَ أئمّةِ الطائفتين الذَّبُّ عن الشّريعة، كلٌّ منهم بحَسَبِ فَهْمِه مِن الأدلَّة التي استدَلَّ بها، والمجتهِدُ دائرٌ بين أجرين وأجرٍ، والله تعالى أعلم بالصّواب، وإليه المرجع والمآب.

وقَصْدُنا ذِكْرُ الحديثِ الماضي إذ عارَضَتْنا جُملَةُ اعتراضِ[1]

فنقول ـ والله تعالى الموفِّق ـ:

قال المحقِّقُ أبو علي الحسنُ بن مسعود اليوسي ـ في الفصل الخامس والعشرين مِن مُحاضراته ـ ما نصُّه -:"وقد طَرَقَ أسماعَ العوامِّ مِن قَبْلِ اليوم كلامُ أهل الصُّوفيّة كفُحُول القادريّة[2] والشّاذليّةِ[3] رضي الله عنهم، وكلامُ أرباب الأحوال في كلِّ زمانٍ، فتَعَشَّقَتْ النُّفُوس ذلك وأذعنَ له الجمهور، وخاضُوْا في التشبُّهِ بهم، فما شئتَ أن تلقى جاهلًا مُسْرِفًا على نفسه لم يَعْرِفْ بعدُ ظاهرَ الشّريعة فضلًا عن أن يعمَلَ فضلًا عن أن يَخْلُصَ إلى الباطن فضلًا عن أن يكون صاحِبَ مَقامٍ إلّا وجدتَهُ يَصُول ويقول، ويُنَابِذُ

---

(١) البيت من بحر الرجز.

(٢) طريقةٌ بدعيّة من طرائقِ الصُّوفيّة الكثيرة، أسَّسها الشّيخُ عبدُ القادر الجيلاني المتوفَّى سنة 561 هـ، وعلى الرَّغم من أنه كان على معتقد السّلف الصالح إلاّ أنه أتباعَه على مدى قرونٍ زادوا في الطّريقة جملةً من البدع العَقَدِيّة كالقول بالحقيقة المحمّدية وغيرِها، كما أحدثوا كثيرًا من البدع العمليَّة من صلوات الأيام والليالي وأورادٍ واشتغال بالسَّماع والتوكُّل الصُّوفي والفقر وغير ذلك. انظر: الطُّرُق الصُّوفية نشأتُها وعقائدُها وآثارُها (84)، بحوثٌ ودراسات في المذاهب والتيارات (142).

(٣) طريقةٌ بدعيّةٌ من طرائق الصُّوفية الكثيرة، تُنسَب إلى عليِّ بنِ عبد الله بن عبد الجبار الشاذليِّ المتوفَّى سنة 656 هـ، قيل عنه: إنه سهّل الطَّريقة على الخليقة؛ لأنّ طريقتَهُ أسهلُ الطُّرُق فليس فيها كثيرُ مجاهدة، اشتهر أصحابُ هذه الطّريقة بأمورٍ منها: الذِّكْرُ بالاسم المفرد أو بالمضمر، وقد انتشرت طريقتُهُ في مِصرَ واليمنِ وبلادِ العرب ومُرَّاكش وغَرْب الجزائر وشمال وغرب أفريقيا بعامّة. انظر: الموسوعة الميسَّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (275/1)، بحوث ودراسات في المذاهب والتيّارات (145).

المنقولَ والمعقول!

وأكثرُ ذلك في أبناء الفُقَراء، يُريد الواحـدُ منهم أن يَتَحَلَّى بحِلْيَةِ أبيـه ويَسْتَتْبِعُ أتبـاعَهُ بغير حقٍّ ولا حقيقة ، بل لمجرَّدِ حُطام الدّنيا ، فيقول : (خُدّام أبي) و (زريبة[1] أبي)، ويَضْرِبُ عليهم المَغْرَمَ كمَغْرَم السُّلطان، ولا يَقْبَلُ أن يُحِبُّوا أحدًا في الله أو يعرفوهُ أو يقصدوا به غيرَهُ.

وإذا رأى مَن خَرَجَ يَطْلُبُ [ل 286] دِينَهُ، أو مَن يَدُلُّهُ على الله تعالى يَغْضَبُ عليه ويتوعَّدُهُ بالهَلاك في نفسِهِ ومالِهِ ، وقد يقع شيءٌ مِن المصائب بحُكْم القضاءِ والابتلاءِ فيُضِيفُهُ إلى نفسه ، فيزداد بذلك هو وأتباعُهُ ضَلالًا ، ثم يَخْتَرِقُ لهم مِن الخُرافات والأُمُورِ المُعتادة ما يدَّعيهِ سيرةً ودِينًا يستهويهم به ، ثم يَضْمَنُ لهم الجنَّةَ على مَسَاوي أعمالهم ، والشّفاعةَ يوم المحشر، ويَقْبِضُ على لحْمةٍ مِن ذراعِه فيقول للجاهل مثلِهِ : أنتَ مِن هذه اللَّحْمة ، فيكتفي جُهَّالُ العَوامِّ بذلك ويبقون في خِدْمَتِهِ ولدًا عن والد ، قائلين: (نحن خُدَّامُ الدّار الفُلانيّة) وفي (زَرِيبةِ فُلان) فلا نَخْرُجُ عنها ، وكذا وجَدْنا آباءنا ، وهذا هو الضَّلالُ المبين ، وهؤلاء قُطَّاعُ العِباد عن الله" انتهى كلامُه بلفظه[2].

قلتُ: لليوسي ترجمةٌ في الجزء الثالث من «الاستقصاء» لأحمدَ بنِ خالد الناصريِّ[3].

وقال الحافظُ ابنُ حجر في الجزء الثامن من «فتح الباري» ـ في باب: الحِرَاب والدَّرَق[1] يومَ العِيد، في الكلام على الغِناء ـ ما نصُّه -:"قال القرطبيُّ: وما ابتدعَتْهُ الصُّوفيّةُ في ذلك فمِن

(١) الزَّريبة: حظيرةُ الغنم. انظر: لسان العرب (447/1).
والمقصود هنا أنّ بعضَ أبناء الشُّيُوخ يرون أنّ أتباعَ والدِهم ومُريديهِ مُلْكٌ لهم كما تُمْلَكُ الحيوانات المحبوسة في الزَّريبة فيتحكّمون فيهم كيفما شاؤوا، وهو قريبٌ من معنى (خُدَّام أبي)، وقد أُطْلِقَ المَحَلُّ الذي هو (الزَّريبة) وأُرِيدَ الحالُّ فيه وهو (الأنعام) مجازًا.

(٢) المحاضرات في الأدب واللُّغَة (296/1)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (164/4).

(٣) انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (108/7).

قَبيلِ ما لا يُخْتَلَفُ في تحريمه ، لكن النُّفُوس الشَّهوانيّة غَلَبَتْ على كثيرٍ ممّن يُنْسَبُ إلى الخير ، حتى لقد ظَهَرتْ مِن كثيرٍ منهم فَعَلاتُ المجانين والصِّبيان ، حتى رقصوا بحركاتٍ مُتَطابِقةٍ وتقطيعاتٍ متلاحقةٍ ، وانتهى التواقُحُ بقومٍ منهم إلى أن جعلوها من باب القُرَب وصالحِ الأعمال، وأنَّ ذلك يُثْمِرُ سَنِيَّ الأحوال ، وهذا على التحقيق مِن آثار الزَّندقة ، وقولِ أهل المخرقة، والله المستعان!

وينبغي أن يُعْكَسَ مُرادُهم ، ويُقْرَأَ (سيّءَ)(٢) عِوَضَ النُّوْنِ الخفيفة المكسورة بغير همزٍ بِمُثَنَّاةٍ تحتانيّةٍ ثقيلةٍ مهموزًا" انتهى كلامُه بلفظه(٣).

وقال الصّاوي(٤) في «حاشيته على تفسير الجلالين» ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا ﴾ [الأنعام: ٧٠] ـ ما نصُّه -:"ويدخُلُ في عُمُوم هذه الآية مَن اتَّخَذَ دِينَ الإسلام لَعِبًا ولَهْوًا ، وأَحْدَثَ فيه ما ليس منه ، كالخوارج وبعضِ مَن ينتَسِبُ إلى الصَّالحين، حيث جعلوا الطّريقةَ المُوْصِلَةَ إلى الله طَبْلًا وزَمْرًا ، وأحدَثُوا أُمُورًا لا تَحِلُّ في دِين الله" انتهى [ل 287] كلامُه بلفظه(٥).

---

(١) الدَّرَق ـ بالمهملتينِ المفتوحتين ـ: جَمْعُ الدَّرَقَة، وهي التُّرْسُ الذي يُتَّخَذُ مِن الجُلُود . انظر: تهذيب اللغة (45/9)، فتح الباري (440/2)، عمدة القاري (267/6).

(٢) فتكون العبارةُ (سيئ الأحوال) بدلًا مِن (سنيّ الأحوال).

(٣) فتح الباري (442/2) باختصارٍ وتصرُّف من الحافظ ابنِ حجر. وانظر كلام أبي العبّاس القرطبيِّ بتمامه في المفهم لِمَا أشكل مِن تلخيص كتاب مسلم (534/2).

(٤) أحمد بن محمد الخلوتي الصّاوي: أبو العبّاس، فقيهٌ مالكيٌّ، مولدُهُ سنة 1175هـ يُعرَف بـ(الصّاوي) نِسْبَةً إلى (صاء الحجر) في إقليم الغربية، توفيِّ بالمدينة المنورة سنة 1241هـ، من تصانيفه: حاشية على تفسير الجلالين، بُلْغة السّالك، الفرائد السّنيّة. انظر: شجرة النور الزّكية (364/1)، اليواقيت الثمينة (64/1)، الأعلام للزركلي (246/1).

(٥) حاشية الصّاوي على الجلالين (31/2).

وقال الدَّمِيريُّ الشّافعيُّ [١]ـ المتوفّى سنةَ ثمان وثمانمائة رحمه الله تعالى ـ في كتابه «حياة الحيوان»، في الكلام على العِجْل ما نصُّه -:"

فائدة: سُئِلَ الطَّرْطُوْشيُّ عن قومٍ يجتمعون في مكانٍ يَقرؤون شيئًا مِن القرآن ، ثم يُنشِدُون شيئًا مِن الشِّعر فيَرْقُصُون ويَطْرَبُون ، ويَضْرِبُون بالدُّفِّ والشَّبّابة [٢]، هل الحُضُورُ معهم حلالٌ أم لا؟

فأجاب:

---

(١) محمد بن موسى بن عيسى الدَّميريُّ (بفتح الدّال وكسرها): كمال الدِّين، فقيهٌ شافعيٌّ أديبٌ بحّاثة، مولدُهُ بالقاهرة سنة 742هـ، ونسبتُهُ إلى (دَمِيرة) بمصر، كان يتكسَّبُ بالخياطة ثم أقبل على العِلْم وأفتى ودرَّس، وكان ذا حظٍّ مِن العِبَادة تلاوةً وصيامًا ومجاورةً بالحرمين، وقد أبانت تصانيفُه عن سعة اطِّلاع، توفِّي بالقاهرة سنة 808هـ، من تصانيفه: حياة الحيوان، الدِّيباجة في شرح كتاب ابن ماجه، النَّجْم الوهَّاج. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (61/4)، الضّوء اللّامع (59/10)، شذرات الذَّهَب (79/7)، البدر الطالع (272/2).

(٢) الشَّبّابة ـ بفتح الشّين ـ: آلةٌ موسيقيّة، مصنوعةٌ من قصَبةٍ جوفاءَ لها ثمان فَتَحاتٍ صغيرة يضع عليهنّ الزامرُ أصابعَه، فإذا نَفَخَ فيها خرج الصّوتُ من تلك الفَتَحات مقطَّعًا متناسبًا بحسب حركة أصابعه، وقد يقال لها اليراع والمزمارة والمزمار العراقيّ. انظر: تهذيب الأسماء واللُّغات (371/3)، مقدّمة ابن خلدون (423)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (161/2).

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في مجموع فتاواه (212/30) -:"مذهبُ الأئمّة الأربعة أنّ الشَّبّابةَ حرام، ولم يتنازع فيها من أهل المذاهب الأربعة إلّا متأخِّري الخراسانيين من أصحاب الشافعي فإنهم ذكروا فيها وجهين، وأمّا العراقيُّون ــ وهم أعلم بمذهبه ــ فقطعوا بالتحريم كما قطع به سائر المذاهب".

وفي حاشية أحمد الرملي الشّافعي (344/4) -:"والعجبُ كلّ العجب ممن هو من أهل العلم ويزعم أنّ الشَّبّابة حلال ويحكيه وجهًا في مذهب الشافعي ولا أصل له ! وقد عُلِمَ أنّ الشّافعيَّ وأصحابَه قالوا بحُرْمة سائر أنواع المزامير ، والشّبّابةُ منها بل هي أحقُّ من غيرها بالتحريم ، فقد قال القرطبيُّ إنها من أعلى المزامير وكلُّ ما لأجله حُرِّمَتِ المزاميرُ موجودٌ فيها وزيادة فتكون أولى بالتحريم.

قلتُ : وما قاله حقٌّ واضح، والمنازعة فيه مكابرة".

مذهبُ الصُّوفيّة أنّ هذا بَطَالةٌ وجَهَالةٌ وضَلَالة ، وما الإسلامُ إلّا كتابُ الله وسُنّةُ رسُولِه صلّى الله عليه وسلّم.

وأمّا الرَّقْصُ والتّواجُدُ[١] فأوّلُ مَن أحدَثَهُ أصحابُ السّامريِّ، لمّا اتّخَذَ لهم عِجْلًا جَسَدًا له خُوَارٌ قاموا يَرْقُصُون حولَه ويتواجَدُون، فهو دِينُ الكفّار وعُبّادِ العِجْل.

وإنما كان مَجْلِسُهُ صلّى الله عليه وسلّم مع أصحابه كأنما على رُؤُوسِهم الطّير مِن الوَقار، فينبغي للسُّلطان ونُوَّابِه أن يمنعوهم مِن الحُضُور في المساجد وغيرِها.

ولا يَحِلُّ لأحدٍ يُؤمِنُ بالله واليوم الآخر أن يَحْضُرَ معهم ولا يُعِينَهم على باطلهم ، وهذا مذهبُ الأئمَّةِ الأربعة وغيرِهم مِن أئمّة المسلمين" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

قلتُ: قد نَقَلَ الإمامُ القرطبيُّ في تفسيره ـ في الكلام على سُورة طه عند قِصَّةِ السَّامريِّ جوابَ الطُّرْطُوْشِيِّ هذا[٣]، لكنّ مطبعةَ تفسيرِه حَذَفَتْ لفظةَ (أنّ هذا)[٤]، وبذلك الحَذْفِ فَسَدَ

---

(١) التواجُدُ لغةً مشتقٌّ مِن الوَجْد الذي هو الحبُّ الشّديد وكذلك الحُزْن، والتواجُدُ تفاعُلٌ، وتواجَدَ فلانٌ: أرى مِن نفْسه الوجْدَ أي: تظاهَرَ به وتصنَّعَه. انظر: لسان العرب (446/3)، تاج العروس (257/9)، المعجم الوسيط (1013/2).

وأمّا بحسب اصطلاح الصُّوفيّة فقد عُرِّف بأنه -:" استدعاءُ الوَجْدِ تكلُّفًا بضَرْبِ اختيارٍ". انظر: التعريفات (95)، معجم مقاليد العلوم (211)، التعاريف (212)، دستور العلماء (247/1).

وظاهرٌ من تعاريف القوم أنه أقلُّ مرتبةً مِن (الوَجد) إذ الوَجْدُ عندهم ـ كما في التعاريف (718) ـ "ما يُصادِفُ القلبَ ويَرِدُ عليه بلا تكلُّفٍ وتصنُّع"، وأمّا التّواجد فهو مِن باب التفاعُل، و " بابُ التفاعُلِ أكثرُهُ لإظهارِ صفةٍ غيرِ موجودة كالتغافُل والتجاهُل". انظر: التعريفات (95)، التعاريف (212).

(٢) حياة الحيوان الكبرى (154/1)، عون المعبود (187/13).

(٣) تفسير القرطبي (237/11).

(٤) ما ذكره المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ من أنّ المطبعة هي التي حذفت ذلك محتمل، لكنّ جزمَهُ بذلك محلُّ نظر، ولعلّ الأصحّ هو تبرئة المطبعة من أن تكون قد عبثت بالنَّصِّ المذكور لما يلي:

المعنى المراد، إذ مُرادُ الطَّرْطُوْشِيِّ أنّ مذهبَ الصُّوفيّة : أنّ الرَّقْصَ وما ذُكِرَ معه بطالةٌ وجهالةٌ وضلالةٌ، فلمّا حُذِفَتْ (أنَّ واسمُها) صار المعنى: أنَّ مذهبَ الصُّوفيّةِ نفسَهُ بَطَالَةٌ... إلخ.

وقد نَقَلَهُ بواسطة القرطبيِّ على الحذْفِ المذكور الجَمَلُ في «حاشيتِهِ على تفسير الجلالين»[1].

أوّلًا: أنّ الدَّمِيريَّ وإن نقل عن القرطبيِّ جواب الطُّرطُوشي بزيادة (أنّ هذا) إلاّ أنه أشار إلى أنه رأى غيرَ ذلك فقال (154/2) -:"نقل القرطبيُّ عن أبي بكر الطُّرطُوشي - رحمهما الله تعالى - أنه سُئِلَ عن قوم يجتمعون في مكانٍ يقرؤون شيئاً من القرآن ثم يُنْشِدُ لهم منشِدٌ شيئاً من الشِّعر، فيرقصون ويطربون ويضربون بالدُّف والشَّبَّابةِ، هل الحضورُ معهم حلالٌ أم لا؟

فأجاب: مذهبُ السّادة الصُّوفيّة أنّ هذا بطالةٌ وجهالةٌ وضلالةٌ ... إلى آخر كلامه.

قلتُ [القائل: الدَّميري] : وقد رأيتُ أنه أجاب بلفظٍ غيرِ هذا، وهو أنه قال: مذهبُ الصُّوفيّة بَطالةٌ وجهالةٌ وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله وسُنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم" انتهى بلفظه.

وهذا يثبت أنّ جواب الطُّرطُوشي منقولٌ بصورتين منذ القِدَم لا سيّما أنّ الدَّميريَّ قريبٌ من عصر القرطبيِّ نسبيًّا إذ توفِّي الأول سنة 808 هـ وتوفِّي الثاني سنة 671 هـ.

ثمّ إنّ الملحوظ أنّ الموجود في تفسير القرطبيِّ موافقته للنقل الثاني من جهتين:

أ -أنه لا يوجد فيه لفظ (السّادة).

ب - أنه لا يوجد فيها لفظ (أنّ هذا).

كما أنّ أنّ أحمد بن محمد الصّاوي المتوفَّى سنة 1241هـ نقل في حاشيته الموسومة بالفُتُوحات الإلهيّة (107/3) عن القرطبيِّ جوابَ الطُّرطُوشيِّ بنفس الصِّيغة الموجودة في تفسيره المطبوع، مما يوكِّد عدمَ عبث المطبعة التي تولّت إخراج الجامع لأحكام القرآن به.

ثانيًا: أنّ أبالعبّاس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفَّى سنة 914هـ نقل جواب الطرطوشيّ في كتابه المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقيّة والأندلس والمغرب (163/11) بنفس الصِّيغة الموجودة في تفسير القرطبي المطبوع.

والذي يظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنّ مردَّ هذا الاختلاف إنما هو اختلاف النُّسَخ الخطيّة لتفسير القرطبي، فقد يوجد في بعضها ما لا يوجد في بعض.

(١) الفُتُوحات الإلهيّة (107/3).

كما نَقَلَهُ أيضًا الشّيخُ محمَّد الأمين بن محمّد المختار الجكنيُّ [١] ـ رحمه الله تعالى ـ في الجزء الرّابع من كتابه «أضواء البيان»، بواسطة القرطبيِّ على الحذْفِ المذكور، وقال بعده:

قد قدَّمْنا في سُورةِ مريمَ ما يدُلُّ على أنّ بعضَ الصُّوفيّة على الحقّ [٢].

قلتُ: قد تقدَّمَ قولُ الحاكِم في «المستدرك» أنّ الصُّوفيّةَ طائفةٌ مِن طوائف المسلمين ، منها أخيارٌ ومنها أشرار [٣].

فالحُكْمُ إذًا على جميعِها بالخير أو بالشَّرِّ خطأٌ وخطر ، وتقدَّمَ أنَّ الفَرْقَ بين النّوعين اتِّباعُ السُّنة، فالمتَّبِعُ لها صِدِّيق، والصّادِفُ عنها زِنديق. [ل 288]

وفي «الإبداع في مَضَارِّ الابتداع» للشَّيخ عليٍّ أنّ الإمامَ ابنَ قُدامةَ الحنبليَّ [٤] مؤلِّفَ «المغني» سُئِلَ عما سُئِلَ عنه الطُّرْطُوْشِيُّ فأجابَ بما لفظه:-

---

(١) محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي: فقيهٌ مالكيٌّ متفنِّن اشتهر بعلم التفسير، مولدُهُ في موريتانيا سنة 1325هـ وفيها تعلَّمَ، ومرجعُهُ إلى قبيلة جاكان المشهورة، حجَّ سنة 1367هـ واستقرَّ مدرِّسًا بين المدينة والرِّياض، وأخيرًا في الجامعة الاسلامية بالمدينة، توفِّيَ بمكة سنة 1393هـ، له: أضواء البيان، منع جواز المجاز، دفع إيهام الاضطراب. انظر: الأعلام للزركلي (45/6)، علماء ومفكرون عرفتُهم (171/1)، بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (517)، التفسير والمفسِّرون ببلاد شنقيط (393)، أعلام الشَّناقطة في الحجاز والمشرق (304).

(٢) انظر: أضواء البيان (88/4)، وكذلك نقله ابنُ الحاجّ في المدخل (99/3).

(٣) تقدّم (367).

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامة المقدسيُّ ثم الدِّمشقيُّ: موفّق الدِّين، إمامُ الحنابلة في زمانه وشيخُ المذهب العلّامة المحقِّق، مولدُهُ بجمَّاعيل سنة 541هـ، كان مع تبحُّرِهِ في العلوم ورِعًا زاهدًا تقيًّا، عليه هيبةٌ ووقار وفيه حِلْمٌ وتُؤَدَة، وكانت أوقاتُهُ مستغرَقَةً بالعلم والعمل، توفِّيَ سنة 620هـ، له: المغني، الكافي، المقنع. انظر: تاريخ الإسلام (484/44)، سير أعلام النبلاء (165/22)، الوافي بالوفيّات (23/17)، فوات الوفيّات (520/1).

"فاعلُ هذا مخطئٌ ساقطُ المروءة ، والدّائمُ على هذا الفعل مردودُ الشَّهادة في الشَّـرْع غيرُ مقبول القول، فإنّ هذا معصيةٌ ولَعِبٌ ذمَّهُ اللهُ ورسولُهُ ، وكَرِهَهُ أهلُ العلم وسَمَّوهُ بِدعةً ونَهَوا عن فِعْلِهِ، ولا يُتَقَرَّبُ إلى الله تعالى بمعاصيه، ولا يُطاع بارتكاب مَنَاهِيهِ.

ومَن وَسِيلتُهُ إلى الله سبحانه معصيةٌ كان الطَّرْدُ حظَّهُ والإبعاد.

ومَن اتَّخَذَ اللَّهْوَ واللَّعِبَ دِينًا كان كمَن سعى في الأرض بالفساد.

ومَن طَلَبَ الوُصُولَ إلى الله سبحانه مِن غير طريق رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم وسُنَّتِهِ فهو بعيدٌ عن الوصول إلى المراد" انتهى منه بلفظه[1].

قال السُّيُوطيُّ في الجزء الأول من كتابه «الحاوي للفتاوى» ما نصُّه -:"«المغني» هو أجلُّ كُتُب الحنابلة، وعلى منواله نَسَجَ النَّوَوِيُّ كتابَهُ «شرح المهذَّب»" انتهى كلامُه بلفظه[2].

ولبعض العُلَماء في هؤلاء:

يا عُصْبةً ما ضَرَّ أُمَّةَ أحمدٍ ... وسَعَى على إفسادِها إلَّا هِي

طارٌ ومِزمارٌ ونَغْمَةُ شادِنٍ ... أرأيتَ قطُّ عِبادةً بِمَلاهِ؟![3]

(١) الإبداع في مضارِّ الابتداع (298).

(٢) الحاوي للفتاوي (138/1) باختصارٍ يسير.

(٣) البيتان من بحر الكامل، وهما من مجموعة أبيات ذكرها غيرُ واحد ولا يُعْرَفُ قائلُها. انظر: جامع المسائل لابن تيمية (1/ 91)، المدخل لابن الحاج (8/2)، مدارج السالكين (487/1)، إغاثة اللهفان (225/1)، غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (161/1).

والطَّارُ: هو نوعٌ مِن الدُّفُوف دائريُّ الشَّكْل، جِلْدُهُ مِن رِقٍّ أبيضَ ناعم، أُحِيطت أطرافُهُ بسلاسل.

ثمَّ إنّ الذي يَظْهَرُ أنّ اسمَ (الطَّار) مِن الدَّخيل على اللُّغة. انظر: حاشية الجمل على شرح المنهج (381/5)، حواشي الشرواني (81/10)، نيل الأوطار (337/6).

وقال ابنُ العربيِّ في «الأحكام» ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ [الأحزاب] ـ ما نصُّه -:"وإنما على الناس أن يَنْظُرُوا في أديانِهم نَظَرَهم في أموالِهم ، وهم لا يأخذون في البيع دِينارًا مَعِيبًا وإنما يختارون السَّالِمَ الطَّيِّبَ ، كذلك في الدِّين لا يأخذون مِن الرِّوايات عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم إلّا ما صحَّ سنَدُهُ لئلّا يَدْخُلُ في خبَرِ الكَذِبِ على رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم ، فبينما هـو يَطْلُبُ الفضلَ إذا به قد أصاب النَّقْصَ، بل ربّما أصاب الخُسْران المبين!" انتهى كلامُه بلفظه(١).

وفي «الفُتُوحات الرَّبَّانيّة على الأذكار النَّواويّة» للإمام محمَّد بن علان ، المتوفَّى سنة سبعٍ وخمسين وألف رحمه الله تعالى ـ ما نصُّه -:"قال القاضي عِياض : أَذِنَ الله في دُعائه ، وعَلَّمَ الدُّعاءَ في كتابه لخليقته، وعَلَّمَ النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم الدُّعاءَ لأُمَّتِه ، [ل 289] واجتَمَعَتْ فيه ثلاثةُ أشياء:

العِلْمُ بالتوحيد.

والعِلْمُ باللُّغَة.

والنُّصْحُ للأُمّة.

فلا ينبغي لأحدٍ أن يَعْدِلَ عن دُعائه صلّى الله عليه وسلّم .

والشَّادِن: في الأصل هو ولَدُ الظَّبْية، ثمّ استُعِيرَ في باب الغَزل ليستعمل غالبًا في وَصْفِ الغُلَام الأمرد حسَنِ الوجه. انظر: لسان العرب (235/13)، تاج العروس (269/35).

(١) أحكام القرآن لابن العربي (622/3)، تفسير القرطبي (235/14).

وقد احتالَ الشّيطانُ للناس مِن هذا المَقام فقيَّضَ لهم قومَ سُوءٍ يخترعون لهم أدعِيَةً يشتغلون بها عن الاقتداء بالنّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم ، وأشدُّ ما في الحال أنهم يَنْسِبونها إلى الأنبياء والصّالحين، فيقولون: (دُعاءُ نوح)، (دُعاءُ يونس)، (دُعاءُ أبي بكر الصِّدِّيق)!

فاتقوا الله في أنفسِكم ، ولا تشتغلوا مِن الحديث إلّا بالصَّحيح " انتهى كلام ابن علان بلفظه[1].

وفي شرح زرُّوق للرِّسالة - عند قولِها (ويُسْتَحَبُّ بِإِثْرِ صلاةِ الصُّبحِ التّمادي في الذِّكْرِ والاستغفارِ والتّسبيحِ والدُّعاءِ إلى طُلُوع الشّمس أو قُربِ طُلُوعِها، وليس بواجبٍ)[2] بعد كلامٍ - ما نصُّه -:"وأحاديثُ الأذكار كثيرةٌ فخُذْ ما صحَّ واتَضَحَ ، ودَعْ عنكَ البِدَعَ واتِّبَاعَ المبتَدَع، وقد أَفْرَدَ العُلَماءُ لذلك كُتُبًا كـ«الحِصْن الحَصين» لابن الجزريِّ ، و«الأذكارِ» للنَّووي، وكذا «حِلْية الأبرار والرِّياض» ونحوِها فانظرها.

وقد قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «لَنْ يُشَادَّ هَذَا الدِّيْنَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ، فَسَدِّدُوْا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوْا، واسْتَعِيْنُوْا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ»[3]" انتهى منه بلفظه[4].

قال النّوويُّ في كتابه «رِياض الصّالحين» - في الكلامِ على هذا الحديث - ما نصُّه -:"وهذا استعارةٌ وتمثيلٌ، ومعناه: استعِينُوا على طاعة الله عزّ وجلّ بالأعمال في وقتِ نَشاطِكم وفَراغِ

---

(١) الفتوحات الربّانيّة على الأذكار النواوية (17/1).

تنبيه: هذا الكلامُ موجودٌ بحروفه في كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس للقاضي أبي بكر بن العربي (421/2) دون أن يعزوَه لأحدٍ، فلا أدري هل هو مِن كلامه وقد وهم ابنُ علان في عزوه للقاضي عياض؟ أم أنه من كلام القاضي عياض فعلًا ولكن ابن العربيِّ أهمل نسبتَه إليه؟

(٢) رسالة ابن أبي زيد القيرواني (31).

(٣) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الإيمان، باب: الدِّين يُسرٌ برقم (39).

(٤) شرح زَرُّوق للرِّسالة (177/1).

قلوبكم، بحيث تَسْتَلِذُّون العِبادةَ ولا تَسأمون وتَبْلُغونَ مَقصودَكم ، كما أنّ المُسافِرَ الحاذِقَ يسير في هذه الأوقاتِ ويستريحُ هو ودابّتُهُ في غيرها فيحصُلُ المقصودُ بغير تَعِبٍ ، والله أعلم" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال الحافظُ ابنُ حجر في الجزء الأول من «فتح الباري» ما نصُّه -:"قولُهُ (فَسَدِّدُوا) أي: الزَمُوا السَّدادَ وهو الصَّوابُ مِن غير إفراطٍ ولا تفريط.

قال أهلُ اللُّغَة: (السَّدَادُ): التوسُّط في العمل.

قولُهُ (وَقَارِبُوْا) أي: إن لم تستطيعوا الأَخْذَ بالأكملِ فاعمَلُوا بما يَقْرُبُ منه.

قولُهُ (وَأَبْشِرُوْا) أي: بالثّواب على العَمَل الدّائمِ وإن قَلّ.

والمراد [ل 290] تبشيرُ مَن عَجَزَ عن العَمَل بالأكملِ بأنّ العَجْزَ إذا لم يكن مِن صنيعِهِ لا يستلزم نَقْصَ أجرِه، وأَبْهَمَ المبشَّرَ به تعظيمًا وتفخيمًا.

قولُهُ (وَاسْتَعِيْنُوا بِالْغَدْوَةِ) أي: استَعِينُوا على مُداومة العِبادة بإيقاعها في الأوقات المنشِّطةِ، و(الْغَدْوَةُ) ـ بالفتح ـ سَيرُ أوّلِ النّهار.

و(الرَّوْحَةُ) ـ بالفتح ـ السَّيرُ بعد الزّوال.

و(الدُّلْجَةُ) ـ بضمِّ أوّلِهِ وفتْحِهِ، وإسكانِ اللام ـ سَيرُ آخِرِ اللّيل.

وقيل: سَيرُ اللّيل كلِّهِ، ولهذا عَبَّرَ فيه بالتبعيض، ولأنّ عَمَلَ اللّيل أشقُّ مِن عَمَلِ النّهار.

وهذه الأوقاتُ أطيبُ أوقات المسافر ، وكأنه صلّى الله عليه وسلّم خاطَبَ مُسافِرًا إلى مقصدٍ فنبَّهَهُ على أوقات نشاطِه؛ لأنّ المسافِرَ إذا سافَرَ اللّيلَ والنّهارَ جميعًا عَجَزَ وانقطع، وإذا تحرَّى السَّيرَ في هذه الأوقات المُنَشِّطةِ أمكَنَتْهُ المُداومَةُ مِن غير مشقَّةٍ.

---

(١) رياض الصّالحين (40).

وحُسْنُ هذه العِبارة أنّ الدّنيا في الحقيقة دارُ نُقْلَةٍ إلى الآخرة، وأنّ هذه الأوقات بخُصُوصِها أَرْوَحُ ما يكون فيه البَدَنُ للعِبادة" انتهى كلامُه بلفظه(١).

وفي «تفسيريْ البغويِّ والخازن» ـ في الكلامِ على قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزُّمَر: ٢٣] الآية ـ ما نصُّه-:" قال عبدُ الله بنُ عُروةَ بن الزُّبير(٢): قلتُ لجَدَّتي أسماءَ بنتِ أبي بكر الصِّدِّيق: كيف كان أصحابُ رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم يفعلون إذا قُرِئَ عليهم القُرآن؟

قالت: كانوا كما نَعَتَهُم اللهُ عزّ وجلّ تَدْمَعُ أعيُنُهم وتَقْشَعِرُّ جُلُودُهم!

فقلتُ لها: إنّ ناسًا اليوم إذا قُرِئَ عليهم القُرآنُ خرَّ أحدُهم مَغَشِيًّا عليه.

قالت: أعوذُ بالله مِن الشّيطان الرَّجِيم!

ومرَّ ابنُ عمرَ رضي الله عنهما برَجُلٍ مِن أهل العِراق ساقطٍ، فقال: ما بالُ هذا؟

قالوا: إنه إذا قُرِئَ عليه القُرآنُ أو سَمِعَ ذِكْرَ الله سَقَط.

فقال: إننا لَنَخْشَى اللهَ وما نَسْقُط.

وقال: إنّ الشَّيطانَ يَدْخُلُ في جَوف أحدِهم ، ما كان هذا صَنيعَ أصحابِ محمّد صلّى الله عليه وسلّم!

وذُكِرَ عند ابنِ سِيرين(٣) الذين يُصرعون إذا قُرِئَ عليهم القُرآنُ، فقال: بينَنا وبينَهم أن

---

(١) فتح الباري (95/1).

(٢) عبد الله بن عروة بن الزّبير بن العوّام الأسديّ المدنيُّ: أبو بكر، تابعيٌّ ثقةٌ فاضل، يُعَدُّ من السّادة العقلاء النُّبلاء، كان يُشَبَّه بعمِّه عبدِ الله في بيانه، بينه وبين أبيه عُروةَ خمسَ عشرةَ سنة، توفِّي حوالي سنة 120هـ، وحديثُهُ مخرَّجٌ عند البخاريِّ ومسلمٍ والترمذيِّ والنسائيِّ وابن ماجه. انظر: تاريخ مدينة دمشق (9/31)، تاريخ الإسلام (138/7)، تهذيب التهذيب (279/5).

(٣) محمد بن سيرين الأنصاريُّ مولاهم: أبو بكر البصري، مِن أئمّة التابعين وساداتهم، والدُه مِن سبي (جَرْجَرَايَا = بلد من أعمال النهروان الأسفل) وكان مملوكًا لأ نس بن مالك رضي الله عنه فكاتَبَهُ، وُلِدَ محمّدٌ

يَقْعُدَ أحدُهم على ظَهْر بيتٍ باسطًا رِجليه ، ثُمّ يُقْرَأُ عليه القُرآنُ مِن أوَّلِه إلى آخِره ، فإن رمى بنفسه فهو صادق" انتهى منهما بلفظهما[1].

وروى أبو الحسنِ رَزينُ بنُ معاويةَ العَبْدَرِيُّ في «جامعه» عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ ـ رضي الله عنهما ـ قالت: ما كان أحدٌ مِن السَّلَف يُغْشَى عليه ولا يُصْعَقُ[2] [ل 291]على تلاوة القُرآن، وإنما كانوا يَبْكُونَ ويَقْشَعِرُّون، ثُمّ تَلِينُ جُلُودُهم وقُلُوبُهم إلى ذِكْرِ الله.

قال مُحَشِّيهِ: تُريد بذلك الرَّدَّ على المتصوِّفة الذين يَصرخون ويَصيحون ويَتواجَدُون عند إنشاد الأشعار الذي يُسَمَّى عندهم بـ(التّغْبِير)[3]، وتريد أنّ ذلك ليس مِن الدِّين لأنه

لسنتين بَقِيَتا مِن خلافة عمر، وقد سَمِعَ خَلْقًا من الصّحابة وكان فقيهًا ورعًا ثقةً فيما يرويه، كما اشتهر بـ(تعبير الرُّؤى والأحلام) ، توفِّي سنة 110هـ، وحديثه مخرَّج في الكتب السِّتة. انظر: تاريخ بغداد (331/5)، سير أعلام النبلاء (606/4)، البداية والنِّهاية (267/9)، تهذيب التهذيب (190/9).

(١) تفسير البغوي (77/4)، لُبَاب التأويل في معاني التنزيل (73/6). وانظر أيضًا: شُعَب الإيمان (365/2)، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (528/4)، زاد المسير (177/7)، تفسير القرطبي (249/15)، تفسير البحر المحيط (406/7)، الدُّرّ المنثور (222/7)، مصاعد النَّظَر للإشراف على مقاصد السُّوَر (358/1)، روح المعاني (259/23).

(٢) الغَشْيُ: هو أن يُغْمَى على الإنسان. والصَّعْقُ: هو أن يُغْشَى على الإنسان فزَعًا مِن صوتٍ يسمعه، وربما مات منه ، ثم استُعْمِلَ في الموت كثيرًا . انظر: المحكم والمحيط الأعظم (148/1)، المصباح المنير (448/2)، تاج العروس (164/39و 186).

(٣) التغبير: هو الضَّرْب بقضيبٍ أو نحوِه على جِلْدٍ يابسٍ مستصْحَبًا بإنشاد بعض الحاضرين أشعارًا ترقِّق القُلُوب وتحرِّك السَّواكن، وهو نوعٌ من أنواع السَّماع المبتدع حَدَثَ في أواخر المائة الثانية على يد بعضِ الصُّوفيّة وعن حُسْنِ نيّة، فكانوا يعقدون له مجالسَ خاصّة يريدون بها إصلاح قلوب المجتمعين! وقد اختُلِفَ في سبب تسميته بـ(التغبير) على عِدّة أقوال. انظر: الإبانة عن شريعة الفِرْقة النّاجية (197/3)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (77/10) و (298/11و532 و 576)، الاستقامة (238/1 و 297و306)، إغاثة اللهفان (229/1)، تهذيب اللُّغَة (123/8)، أساس البلاغة (444)، تاج العروس (195/13).

مخالِفٌ لهدْي السَّلَف الصّالح" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال الطبريُّ في الجزء الثالث من «تاريخه» -:"حدَّثَنِي الحارثُ قال : حدَّثَنا ابنُ سعد قال: أخبَرَنا محمّدُ بنُ عمر قال : حدَّثَنا عمرُ بنُ سليمانَ بنِ أبي حَثْمَةَ عن أبيهِ : أنّ الشِّفاءَ بنتَ عبدِ الله[٢] رأت فِتيانًا يَقْصِدُون في المَشْي ويتكلَّمون رويدًا، فقالت: ما هذا؟

قالوا: نُسَّاك.

فقالت: كان والله عُمَرُ إذا تكلَّمَ أسمَعَ ، وإذا مشى أسرَعَ ، وإذا ضَرَبَ أوجَعَ ، وهو والله النّاسِكُ حقًّا"[٣].

قلتُ: (الشِّفَاءُ بنتُ عبد الله) اسمُها ليلى ، وغَلَبَ عليها اللَّقَبُ بالشّفاء ، وهي قُرَشيّةٌ عَدَويَّةٌ، أسلَمَتْ قبل الفتح وبايَعَتْ رسُولَ الله صلّى الله عليه وسلّم ، وكان يأتيها ويَقيلُ في بَيتِها، وكان عُمَرُ - رضي الله عنه - يَرْضَاها ويُقَدِّمُها في الرّأي ، وربّما ولّاه شيئًا مِن أمْرِ السُّوق[١].

---

(١) تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرَّسُول (205/1). والمقصود بـ(المحشِّي) هو الشّيخ محمد حامد الفقي رحمه الله.

وانظر هذا الأثر عن أسماء بنت أبي بكر ــ رضي الله عنها ــ في جامع الأصول في أحاديث الرَّسول (2/ 467)، وهو مِن زيادات رَزِينِ العبدريِّ على الأصول التي اعتنى بجمعها وتجريدها، وهي الصّحيحان وموطّأ مالك وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي.

(٢) الشِّفاء (وقيل: ليلى، والشّفاء لَقَبٌ لها) بنتُ عبدِ الله بن عبد شمس العدوية: أمُّ سليمان، صحابيّةٌ جليلةٌ مِن أوائل المسلمات، كانت تَكْتُبُ في الجاهليّة فعلَّمَتْ أمَّ المؤمنين حَفصةَ الكتابة، وكان عمرُ يُقَدِّمها في الرّأي ويرعاها ويفضِّلُها وربَّما ولَّاها شيئًا مِن أمر السُّوق، توفِّيَت سنة 20 هـ، وحديثُها مخرَّجٌ عند البخاريِّ في الأدب المفرد وأبي داود والنسائي. انظر: الطبقات الكبرى (268/8)، الاستيعاب (1868/4)، الإصابة في تمييز الصّحابة (727/7)، تهذيب التهذيب (457/12).

(**٣**) الطَّبَقَات الكبرى (290/3)، تاريخ الطّبري (571/2)، تلبيس إبليس (356)، الباعث على إنكار البدع والحوادث (81)، تاريخ مدينة دمشق (288/44)، الكامل في التاريخ (455/2).

وهي أمُّ سُليمانَ بنِ أبي حَثْمَةَ القُرَشِيِّ العَدَوِيِّ الراوي عنها ، وهي التي عَرَضَتْ رُقْيَتَها للنَّمْلةِ عليه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فأقرَّها وأَمَرَها أن تُعَلِّمَها أمَّ المؤمنين حَفْصة.

انظر ترجمتَها في أوائلِ الجزء الرَّابعِ مِن «المستدرك» للحاكم[٢].

(النَّمِلة): بفتْحِ النُّون وكَسْرِ الميم كما في الثامن مِن «نيل الأوطار» للشّوكاني[٣].

وقال الزّمخشريُّ في الجزء الثالث مِن «الفائق» ما نصُّه -:(النَّمْلة) ـ بالفتح ـ قُرُوحٌ تَخْرُج في الجَنْب.

وبالضَّمِّ: النّميمةُ والإفسادُ بين الناس.

وبالكَسْر: مِشْيَةٌ مُقارِبة.

وكأنها سُمِّيَتْ (نَمْلة) لتفشِّيها وانتشارِها، شُبِّهَ ذلك بالنَّمْلة ودَبِيبها" انتهى[٤]

قال الأصمعيُّ[٥] -:"هي قُـرُوحٌ تَخْرُجُ في الجَنْب وغيرِه"[١].

---

(١) انظر: الاستيعاب (1869/4)، تهذيب الكمال (207/35)، الإصابة في تمييز الصحابة (728/7)، تهذيب التهذيب (457/12).

(٢) انظر: المستدرك على الصّحيحين (62/4). وانظر للاستزادة: الاستيعاب (1868/4)، أسد الغابة (177/7)، الإصابة في تمييز الصّحابة (727/7).

(٣) انظر: نيل الأوطار (105/9). وانظر كذلك: عون المعبود (266/10).

تنبيه:

ذكر غيرُ واحدٍ أنّ (النَّمْلة) بفتح النُّون وسُكُون الميم. انظر: شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (184/14)، تخريج الدّلالات السَّمْعيّة (676)، تحفة الأحوذي (180/6)، مرقاة المفاتيح (356/8).

(٤) الفائق (26/4).

(٥) عبد الملك بن قُرَيب بن عليّ بنِ أصمع الباهليُّ البصريُّ : أبو سعيد ، إمامٌ في النَّحو واللُّغة والأشعار والأخبار والمُـلَح ،كان متحرِّزًا في التفسير وأمَّا في غيره فمُتَسامِح ، وكانت الخُلَفاءُ تجالسه وتُحِبُّ منادمتَه، عاش ثمانيًا وثمانين سنة وكانت وفاته سنة 216هـ. من آثاره: كتاب الهمز ، والمقصور والممدود،

وقال صاحِبُ «القاموس» [٢] -:"بَثْرَةٌ تخرُجُ في الجسد بالتهابٍ واحتراق ويَرِمُ مَكانُها يسيرًا ويَدُبُّ إلى موضعٍ آخر ، وسبَبُها صفراءُ حادّةٌ تخرُجُ مِن أفواه العُرُوق الدِّقَاق ، ولا

تَحْتَبِسُ فيما هو داخلٌ مِن ظاهِرِ الجِلْدِ لشِدَّة لَطَافتِها وحِدَّتِها "انتهى [٣]

وروى أحمدُ وأبو داودَ والنّسائيُ عنها أنها قالت : دَخَلَ عليَّ النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم وأنا عند حَفْصَةَ فقال لي: أَلَا تُعَلِّمِينَ هَذِهِ رُقْيَةَ النَّمْلَةِ كَمَا عَلَّمْتِيْهَا الكِتَابَةَ "[٤].

وكتاب الميسر والقداح . انظر: تاريخ بغداد (410/10)، تاريخ مدينة دمشق (55/37)، وفيّات الأعيان (170/3)، سير أعلام النّبلاء (175/10)، طبقات النحويّين واللُّغويين (167).

(١) غريب الحديث لابن سلام (84/1)، تهذيب اللُّغَة (263/15)، المستدرك على الصّحيحين (64/4)، سُنَن البيهقي الكبرى (348/9)، المجموع (61/9).

وقال العلّامةُ ابنُ القيّم في زاد المعاد (184/4) -:"(النَّمْلَةُ) قُرُوحٌ تَخْرُجُ فِي الجَنْبَيْنِ ، وهو داءٌ معروف، وسُمِّيَ (نَمْلَةً) لأنّ صاحِبَهُ يُحِسُّ في مكانه كأنَّ نَمْلَةً تَدُبُّ عليه وتَعَضُّه"

وهذا المرض المعروف قديمًا بـ(النَّمْلَة) هو ـ بحَسَبِ العُرْف الطِّبِّ الحديث ـ " مرضٌ جِلْديٌّ مِن نوع الاكزيما". انظر: مختصر تاريخ الطب العربي في (1/ 212).

(٢) محمد بن يعقوب بن محمد الشِّيرازي الفيروزآبادي: أبو طاهر، عالِمٌ شافعيٌّ متفنِّن، كانت له اليدُ الطُّولى في عِلْم اللّغة، مو لدُهُ بفيروز آباد بفارس سنة 729 هـ طاف كثيرًا من البلدان ولَقِيَهُ سلاطينُها بالحفاوة والتَّبجيل، استقرَّ بـ(زَبيد) قاضيًا، وفيها توفِّيَ سنة 817 هـ مِن آثاره: القاموس المحيط، بصائر ذوي التمييز، سِفْر السّعادة . انظر: النُّجُوم الزاهرة (132/14)، الضّوء اللّامع (79/10)، شَذَرَات الذَّهَب (126/7)، البدر الطالع (280/2).

(٣) القاموس المحيط (1376).

(٤) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: الطِّبّ، باب: كيف الرُّقى برقم (3887)، والنَّسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: الطِّبّ، باب: رُقْيَة النَّمْل برقم (7543)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الطِّبّ، باب: مَن رخَّصَ في الرُّقية برقم (23542)، وإسحاقُ بن راهويه في مسنده برقم (2184)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (27140)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (790).

قال ابنُ الأثير فـي الجزء الرّابع من «النِّهَاية» ما نصُّه -:"قيل: إنّ هـذا مِـن لَـغْـزِ(١) [ل 292] الكلامِ ومِزَاحِه، كقوله للعجوز: لا تَدْخُلُ العُجُـزُ الجنّة(٢).

وذلك أنّ رُقْيَةَ النَّمْلة شيءٌ كانت تستعمِلُهُ النِّساء ، يَعْلَمُ كلُّ مَن سَمِعَهُ أنه كلام لا يَضُرُّ ولا ينفع.

والحديث صحَّحَهُ النّوويُّ في المجموع (61/9)، وابنُ مفلحٍ في الآداب الشرعية (289/3)، والألبانيُّ في الجامع الصغير وزيادته برقم (4415) وفي صحيح سُنَن أبي داود، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند-:"رِجالُهُ ثِقاتٌ رِجالُ الشَّيخين غير إبراهيم بن مهدي فمِن رجال أبي داود".

(١) كذا هي في النِّهاية وفي عون المعبود (267/10) وفي التراتيب الإدارية (52/1) ــ نقلًا عن ابن الأثير ــ.

و"اللَّغْزُ: ميلُكَ بالشَّيءِ عن وجهه " كما في مقاييس اللُّغَة (257/5)، المصباح المنير (555/2)، القاموس المحيط (674).

غير أنّ الدَّميريَّ في حياة الحيوان (502/2) نَقَلَ كلامَ ابنِ الأثير كاملاً ـ دون تصريحٍ بنسبتِهِ إليه ـ على النَّحْو التالي-:"هذا مِن لَغْوِ الكلام ومِزاحِه" بدلًا مِن "هذا مِن لَغْزِ الكلامِ ومِزاحِه".

و"اللَّغْوُ: كلامٌ لشيءٍ لم تُرِدْهُ" ـ كما في المصباح المنير (555/2) ـ و"ما لا يُعْتَدُّ به مِن كلامٍ وغيرِهِ" كما في لسان العرب (250/15).

وعلى كلٍّ فالظّاهر أنّ الكلامَ صحيحٌ سواءٌ قيل: (لَغْز) أو:(لَغْو).

(٢) أخرجه الترمذيُّ في الشَّمَائل المحمّدية عن الحسن (البصري) مرفوعًا برقم (241)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط من حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ برقم (5545)، والبيهقيُّ في البعث والنُّشُور عنها أيضًا برقم (332).

والحديث الذي في الشّمائل قال عنه الزيلعيُّ في تخريج الأحاديث والآثار (407/3) -:"مرسَلٌ ضعيف"، وأشار العراقيُّ في المغني عن حَمْل الأسفار (795/2) إلى رواية الترمذيِّ له في الشَّمَائل مُرْسَلاً، ثمّ قال -:"وأسنَدَه ابنُ الجوزيِّ في الوفاء من حديثِ أنسٍ بس ندٍ ضعيف"، وحسّنه الألبانيُّ في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام برقم (375) وفي مختصر الشّمائل برقم (205)، ثمّ عاد فصحَّحَهُ في السِّلسلة الصَّحيحة برقم (2987).

و(رُقْيَةُ النَّمْلَة) التي كانت تُعْرَفُ بينَهنَّ أن يقال : العُرُوسُ تحتِفل، وتَخْتَضِب وتَكْتَحِل، وكلّ شيءٍ تَفْتَعِل، غير أن لا تَعصي الرَّجُل.

فأرادَ صلّى الله عليه وسلّم بهذا المقالِ تأنيبَ حَفْصَةَ لأنه ألقى إليها سِرًّا فأفْشَتْهُ " انتهى كلامُه بلفظه[١].

---

(١) النِّهاية في غريب الأثر (119/5).

إضافة:

ما ذكره ابنُ الأثير مِن أنّ هذا مِن لَغْزِ (لَغْوِ) الكلامِ ومِزاحه هو أحَدُ القولين في الحديث، وقد جنح القائلون به إلى هذا الفَهْم بالنَّظَر إلى (صِفَةِ رُقْيَةِ النَّمْلة) التي ذكرها ابنُ الأثير، ثُمَّ جعلوا عِلّة ذلك هو إفشاء السِّرّ أو غيره.

وهذه الصِّفَةُ التي ذَكَرَها ابنُ الأثير ذَكَرَها أيضًا غيرُ واحدٍ من المصنِّفين سواءٌ ممّن سبقه أو لحقه ـ ناقلًا بعضُهم عن بعض ـ، ومن هؤلاء:

الخليلُ بنُ أحمدَ في العين (329/8)، وأبو منصور الأزهريُّ في تهذيب اللُّغَة (231/9)، والزّمخشريُّ في الفائق (26/4)، وابنُ الجوزيِّ في كشف المشكل (316/3) وفي غريب الحديث (271/2)، وابنُ منظور في لسان العرب (158/11 و576)، والدَّميريُّ في حياة الحيوان (2/ 502)، وبدرُ الدِّين العزِّيُّ في المراح في المزاح (46)، وعبدُ الرؤوف المُنَاويُّ في فيض القدير (329/4) وفي التيسير بشرح الجامع الصغير (136/2)، ومرتضى الزَّبيديُّ في تاج العروس (312/28) و(38/31)، والشَّوكانيُّ في نيل الأوطار (105/9)، ومحمّدُ شمسُ الحقّ آباديُّ في عون المعبود (267/10)، وعبدُ الحيِّ الكتانيُّ في التراتيب الإدارية (51/1).

قال الذَّكِيُّ المغربيُّ النَّحْويُّ ـ كما في مِرْقَاة المفاتيح (379/8) ـ -:"إنّ الذي ذهبوا إليه في معنى هذا القولِ شيءٌ كانت نساءُ العرب تزعم أنه رُقْيَةُ النَّمْلَةِ ، وهو مِن الخُرافات التي كان يَنْهَ ى عنها فكيف يأمر بتعليمها إيّاه؟! وإنما عنى بـ(رُقْيَةِ النَّمْلَة) قولًا كُنَّ يُسَمِّينه (رُقْيَة النَّمْلَة)، وهو قولُهُنّ: العَرُوسُ تنتعِل، وتختَضِبُ وتَكْتَحِل، وكلَّ شيءٍ تفتَعِل، غير أنها لا تَعْصِي الرَّجُل.

فأراد بهذا المقالِ تأنيبَ حفصةَ والتعريضَ بتأديبها حيث أشاعَتِ السِّرَّ الذي استودَعَهُ إيّاها على ما شَهِدَ به التنزيل".

والقول الثاني في الحديث: أنّ أَمْرَ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم للشِّفاء بتعليمِ أمِّ المؤمنين حفصةَ (رُقية النَّمْلة) على حقيقتِهِ وظاهرِهِ ولا علاقةَ له بإفشاء السِّرِّ أو غيرِه.

ويدلُّ على ذلك ما أخرجه الحاكمُ في مستدركه برقم (6888) وقال: على شرط الشّيخين، وصحَّحه الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة (289/1) أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلّم أَمَرَ الشِّفا بنتَ عبد الله أنْ تَرْقِيَ الرَّجُلَ الأنصاريَّ مِن النَّمْلة، ولو كانت (رُقْيَةُ النَّمْلة) على الصِّفَةِ التي ذكرها أؤلئك لَمَا أمَرَها النبيُّ بذلك، لا سيّما وهي كلماتٌ تصلُح للدُّعابةِ والهزْل لا لمداوة مريض أضناه السُّقم.

وأمّا هذا المرويّ ــ والذي درج كثيرٌ من المصنِّفين على إيرادِه ــ فلا ينبغي الالتفاتُ إليه إذ لم يَرِدْ فيه شيءٌ يصِحّ الاحتجاجُ به ويوجِبُ الاعتمادَ عليه.

قال العلّامةُ الألبانيُّ ــ رحمه الله تعالى ــ في السِّلسلة الصَّحيحة (289/1) –:"(رُقْيَةُ النَّمْلَةِ) قال الشَّوكانيُّ في تفسيرها:

هي كلامٌ كانت نساءُ العرب تستعمله، يَعْلَمُ كلُّ مَنْ سَمِعَهُ أنه كلامٌ لا يَضُرُّ ولا ينفع، و (رُقْيَةُ النَّمْلَةِ) التي كانت تُعْرَفُ بينهنّ أن يُقَال : للعروس تحتفل، وتختضب وتكتحل، وكل شيء يفتعل، غير أن لا تعصي الرَّجُل ".

كذا قال، ولا أدري ما مستندُهُ في ذلك ! ولاسيّما وقد بنى عليه قولَهُ الآتي تعليقًا على قولِه صلى الله عليه وسلم: (أَلَا تُعَلِّمِيْنَ هَذِهِ ...) "فأراد صلّى الله عليه وسلّم بهذا المقالِ تأنيبَ حفصةَ والتأديبَ لها تعريضًا؛ لأنه ألقى إليها سِرًّا فأفشتْهُ على ما شَهِدَ به التنزيلُ في قولِه تعالى ﭽ ﭬ ﭭ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭼ [التحريم: 3] الآية".

وليتَ شعري ما علاقةُ الحديث بالتأنيبِ لإفشاء السِّرِّ، وهو يقول : (كَمَا عَلَّمْتِهَا الْكِتَابَ)؟! فهل يَصِحُّ تشبيهُ تعليمِ رُقْيَةٍ لا فائدةَ منها بتعليمِ الكتابة ؟!

وأيضًا فالحديثُ صريحٌ في أَمْرِهِ صلّى الله عليه وسلّم للشِّفَاء بترقية الرَّجُلِ الأنصاريِّ مِنَ النَّمْلَةِ وأَمْرِهِ إيّاها بأن تُعَلِّمَها لحفصة، فهل يُعْقَلُ بأنْ يأمُرَ صلّى الله عليه وسلّم بهذه الترقية لو كان باللَّفْظِ الذي ذَكَرَهُ الشّوكانيُّ بدون أيِّ سند؟! وهو بلا شكٍّ ــ كما قال ــ كلامٌ لا يَضُرُّ ولا ينفع، فالنبيُّ صلى الله عليه وسلم أسمى مِن أن يأمُرَ بمثل هذه الترقية.

ولئن كان لفظُ روايةِ أبي داودَ يحتمل تأويلَ الحديث على التأنيبِ المزعوم، فإنَّ لَفْظَ الحاكم هذا الذي صدَّرْنَا به هذا البحثَ لا يحتمله إطلاقًا، بل هو دليلٌ صريحٌ على بُطْلانِ ذلك التأويلِ بُطْلانًا بيِّنًا كما هو ظاهرٌ لا يخفى". انتهى كلام الألبانيِّ رحمه الله.

وقال الشّيخُ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث مسند الإمام أحمد (45/44) – ـ تعليقًا على الحديث محلّ البحث ــ :" قيل: ما أراد رُقْيَةَ (النَّمْلَة) بمعنى القروح، بل أراد كلامً ا كانت نساءُ العرب

تُسَمِّيهِ (رُقْية النَّمْلة)، وهو قولُهنّ: العَرُوسُ تَنْتَعِل، وتَخْتَضِب وتَكْتَحِل، وكلَّ شيء تَفْتَعِل، غيرَ أنها لا تعصي الرَّجُل!

والمقصودُ تعريضٌ لحفصةَ بأنها عَصَتِ الزَّوجَ في إفشاء السِّرِّ، ولو كانت تَعْلَمُ النَّمْلَةَ لِمَا عصت ، وهذا مردودٌ مخالفٌ لصريح الرِّوايات".

والحقيقةُ أنَّ العلاّمةَ الألبانيَّ ـ رحمه الله ـ حين قال ـ تعليقًا على كلام الشّوكانيِّ ـ-:" كذا قال، ولا أدري ما مستندُهُ في ذلك !" لم يقف على مستندِ هؤلاء، ومستندُهم في ذلك هو ما نقَلَهُ أبو منصور الأزهريُّ في تهذيب اللُّغَة (231/9) عن أبي عُبَيدٍ الذي قال: سمعتُ الهيثمَ بن عَدِيّ يقول : سمعتُ عبدَ العزيز بن عمرَ بنِ عبدِ العزيز يقول في رُقيَة النَّمْل : (العَروس تَحْتَفِل، وتَقْتالُ وتَكْتَحِل، وكلَّ شيءٍ تَفْتَعِل، غيرَ أنْ لا تَعصي الرَّجُل).

والمقصودُ بـ(أبي عُبَيدٍ): الإمامُ القاسمُ بنُ سَلاَّم المتوفَّى سنة 224 هـ كما في تهذيب اللغة (18/1)، وقد صرّح بأنه أخذ أقوال أبي عُبيد من ثلاثةِ كتب له يرويها بالإسناد إليه، وهي: كتاب غريب الحديث، وكتاب الأمثال، كتاب معاني القرآن (لم يتمّ).

وقد راجعتُ كتابَ غريب الحديث وكتابَ الأمثال فلم أجد فيه أثرًا للرِّواية التي نَقَلَها أبو منصورٍ عنه، فلا أدري هل هي في كتاب معاني القرآن وهو غيرُ مطبوع؟ أم أنها موجودةٌ في نُسَخٍ أُخْرى لبعض تلك الكُتُب؟

وعلى كلٍّ فإنّ هذا المستندَ ممّا لا ينبغي الالتفاتُ إليه لأمرين:

أنّ الهيثمَ بن عديٍّ المتوفَّى سنة 207 هـ وإن كان إخباريًّا علاّمةً بالأدب والأنساب إلاّ أنه ساقط الرِّواية كما نصَّ عليه غيرُ واحد مِن أئمّة الجرح والتعديل، قال ابنُ حبَّان في المجروحين (93/3) -:"روى عن الثِّقَاتِ أشياءَ كأنها موضوعةٌ يَسْبِقُ إلى القلب أنه كان يُدَلِّسُها ، فالتزق تلك المعَضَلاتُ به ووَجَبَ مُجَانَبَةُ حديثه على عِلْمِهِ بالتاريخ ومعرفتِهِ بالرِّجال ". وانظر للاستزادة أيضًا: أحوال الرِّجَال (200)، ضُعَفاء العُقَيلي (108/4و352)، الكامل في ضُعَفاء الرجال (104/7).

أنّ هذا المرويَّ ليس بمرفوعٍ إلى النبيِّ صلواتُ الله وسلامُه عليه ولا حتى موقوف على أحدٍ من الصّحابة رضي الله عنهم، فإنّ منتهاه إلى عبدِ العزيز بنِ عمرَ بنِ عبدِ العزيز الأمويِّ المتوفَّى بعد سنة 147هـ، وهو وإن كان ثقةً في نفسه إلاّ أنه لم يبيِّن عمَّن تلقّاه لا سيّما وأنّه كان يُخطئ. انظر: الثِّقَات (114/7)، الكاشف (657/1)، الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب رَدَّهم (128)، تهذيب التهذيب (312/6).

وعودًا على بدءٍ فقد أدّى تسليمُ مَن سلّم بصحَّةِ هذه الصِّفة المتناقلة لـ(رُقْيَةِ النَّمْلَة) إلى الاضطراب في العِلَّةِ التي مِن أجلها أَمَرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلّم الشِّفاءَ أن تُعَلِّمَها حفصة، وقد انقسموا في ذلك إلى فريقين:

الفريق الأول: أنّ العِلَّةَ هي إفشاءُ السِّرِّ، وهذا ما دَرَجَ على ذِكْرِهِ الأكثرون.

الفريق الثّاني: أنّ العِلَّةَ هي امتناعُ حفصةَ ـ ــ رضي الله عنها ــ ـ أحيانًا من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إذا ما أرادها لفراشِهِ.

قال ابنُ بسّام الشّنتريني في الذَّخِيرة في محاسن أهل الجزيرة (464/1) -:" وممّا يتعلَّقُ بباب المعاريض قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم للمرأةِ : (عَلِّمِيْ حَفْصَةَ رُقْيَةَ النَّمْلَةِ)، وكانت حفصةُ ـ عليها السَّلامُ ـ عندما يريدُها صلّى الله عليه وسلم ربما تأبَّتْ ، فأراد أن يَلْحَنَ لها برُقْيَةِ النَّمْلَة ، وكانت العربُ ترقيها في الجاهلية يقول لها: العروسُ تكتَحَل وتحتَفَل، وكلَّ شيءٍ تفتعل، غير تعاصي الرَّجُل".

وهذا الذي حكاه ابن بسّام لا أصل له.

فإن كان يشير إلى ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (2336) ومسلمٌ في صحيحه برقم (2705) مِن اعتزال النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم لأزواجه مُدَّة شهرً فليس في هذا الحديثِ ما يدُلُّ على ما ادّعاه ابنُ بسّام؛ ذلك أنّ القضيّةَ قضيّةٌ عامّة في أزواجِهِ وليست خاصّةً بحفصةَ رضي الله عنهنّ جميعًا.

ثمّ إنّ عمرَ ـ رضي الله عنه ـ قال في حديثِ الإيلاء المشارِ إليه :" اعْتَزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ قَالَ: مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا؛ مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ!".

والحاصلُ أنه ما مِن داعٍ لهذه التكلُّفات التي قد يكون فيها شائبةُ طعنٍ ونوعُ لمزٍ لأمِّ المؤمنين حفصةَ ــ رضي الله عنها ــ وأرضاها لا سيّما ولا دليلَ عليه كما سبق بيانُه، ولا يعني هذا إنكارَ حادثةِ إفشائها السِّرَّ فهي ثابتةٌ من غير خلافٍ ـ على حدِّ تعبيرِ ابنِ الجوزيِّ في كشف المشكل (336/4) والطّاهرِ بنِ عاشور في التحرير والتنوير (28/ 351) ــ، وإنما المقصودُ هو ردُّ هذا التكلُّفِ والتمحُّلِ في ربطِ تلك حادثة إفشائها السِّرَّ بموضوعِ الأمر بتعليمِها (رُقْيَة النَّمْلة) اعتمادًا على أثرٍ لا يصحُّ الاتّكاءُ عليه، والله أعلم.

فائدةٌ أخرى:

قال الدَّميريُّ في حياة الحيوان الكبرى (502/2) -:"ورأيتُ في بعض الكُتُبِ بخطِّ بعضِ الأئمَّة الحُفَّاظ، أنّ رُقيَةَ النَّمْلَة أن يصومَ راقيها ثلاثةَ أيامٍ متوالية، ثم يرقيها بُكْرَةَ كلِّ يومٍ مِن الثَّلاثة عندَ طُلُوع الشَّمْس، فيقول: اقسطري وانبرجي فقد نوه بنوه بربطش ديبقت ، اشْفِ أيُّها الجرب بألْفِ لا حولَ ولا قوَّةَ

قلتُ: السِّرُّ الذي ألقاهُ إليها هو[١]:

١ -(تحريمُ العَسَل) الذي كان يَشْرَبُهُ عند زينبَ بنتِ جحش[٢].

٢ -(تحريمُهُ جارِيَتَهُ ماريةَ)[٣].

إلَّا باللهِ العليِّ العظيم ، ويكون في إصبعِهِ زيت طيب يمسَحُ به عليها ويَتْفُلُ على الموضع عَقِبَ الرُّقْيَة قبل المسْحِ بالزَّيْت فافهم". ولا ريب بأنّ هذه الرُّقيةَ وأمثالَها مما لا يجوز فإنها مِن جِنْس الطَّلاسِم والشَّعْوذة.

(١) جَعَلَ المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ السِّـرَّ هو مجموعَ ما قيل في المسألة، وأكثرُ العلماء على أنّ السِّرَّ الذي أفشَتْهُ حفصةُ ـ ـ رضي الله عنها ـ ـ واحدٌ من هذه الأشياء الثّلاث، ومنهم مَن جَعَلَهُ مجموعَ اثنين هما: تحريمه صلّى الله عليه وسلم العَسَلَ على نفسه وتحريمه ماريةَ، ولم أقف على مَن جَعَلَه الأشياء الثّلاثةَ معًا، والعلم عند الله.

(٢) حادثةُ العسل حادثةٌ صحيحةٌ دون ريب، ولكن اختُلف في التي شَرِبَ النبيُّ صلى الله عليه وسلّم العَسَلَ في بيتها وكذلك مَن تظاهَرَ عليه على أربعةِ أوجُه، وما أشار إليه المصنِّف مخرَّج في صحيح البخاري برقم (4628) وصحيح مسلم برقم (1474) عن عائشةَ رضي الله عنها.

(٣) ورد ذلك مِن عِدَّة طُرُق، أكثرُها لا يخلو مِن مَغْمَزٍ وإن كان بعضُها يقوّي بعضًا كما في فتح الباري (657/8)، ومِن أمثلِها أو هو أمثلُها ما أخرجه الضِّياءُ المقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (189) عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قال: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم لحفصةَ: لا تُخْبِري أحدًا وإنّ أُمَّ إبراهيمَ عليَّ حرامٌ!

فقالت: أَتُحَرِّمُ ما أحَلَّ لك؟

قال: فواللهِ لا أَقْرَبُهَا.

قال: فلَمْ يَقْرَبْهَا حتى أخْبَرَتْ عائشةَ"

قال ابنُ كثير في تفسيره (387/4) ـ بعد أن أورد هذا الحديثَ بإسناده ـ-:" هذا إسنادٌ صحيحٌ ولم يُخرجه مِن أحدٍ مِن أصحاب الكُتُبِ السِّتَّة، وقد اختارَهُ الضّياءُ المقدسيُّ في كتابه المستخرج".

وخرّج النسائيُّ في سننه الكبرى برقم (8907) والحاكمُ في مستدركه على الصحيحين برقم (3824) والضِّيَاءُ المقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (1695) عن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ أنّ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم كانت له أَمَةٌ يَطَؤها، فلم تَزَلْ به عائشةُ وحفصةُ حتى جَعَلَها على نفسِهِ حرامًا.

٣ ـ (قولُهُ لها: إنَّ أباكِ يلي الأمْرَ مِن بعد أبي بكر إذا أنا مِتُّ) يُرَضِّيها بِها أَسَرَّ إليها عن دُخُولِه بجارِيتِهِ في بيتها وفي يومِها ، وأَمَرَها أن لا تُخْبِرَ به أحدًا فأخبَرَتْ به عائشةَ وكانتا مُتَصافِيتينِ كأبويها ، فلمّا نبَّأَتْ به وأظهَرَهُ الله عليه عَرَّفَ بعضَهُ لحفصة وهو أمرُ التحريم ، وأعرَضَ عن تعريفِ بعضٍ وهو أَمْرُ الخِلافة مَخَافَةَ أن يَفْشُوَ في النّاس [(١)].

وفي «تفسير الخازن» ـ عند آخر سُورة النُّور ـ ما نصُّه -:"عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «لَا تُنْزِلُوْا النِّسَاءَ الْغُرَفَ ، وَلَا تُعَلِّمُوْهُنَّ الْكِتَابَةَ، وَعَلِّمُوْهُنَّ الْغَزْلَ وَسُوْرَةَ النُّوْرِ» أخرجَهُ أبو عبدِ الله بن [البيِّع][(٢)] في صحيحه [(١)]" انتهى منه بلفظه[(٢)].

والحديثُ قال عنه الحاكمُ ـ عقب إخراجه ـ -:"هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ ولم يُخَرِّجاه "، وصحَّح إسنادَه الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ في فتح الباري (376/9) والشّوكانيُّ في الدراري المضية (274)، والألبانيُّ في صحيح سنن النسائيِّ برقم (3959).

وقال الحافظُ ابنُ حجر في فتح الباري (657/8) -:"ووقَعَ عند سعيدِ بنِ منصورٍ بإسنادٍ صحيحٍ إلى مسروقٍ قال: حَلَفَ رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم لحفصةَ لا يَقْرَبُ أَمَتَهُ".

وفيما سبق ردٌّ على القاضي عياض في قوله: " لم تأتِ قِصَّةُ ماريةَ مِن طريقٍ صحيح ". انظر كلامه في: شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (77/10) والبدر المنير لابن الملقِّن (79/8)، وقد وهم العينيُّ في عمدة القاري (243/20) حيث جَعَلَهُ مِن كلام النّوويِّ.

(١) رُوِيَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلّم ما يشير إلى أنه أخبر حفصةَ بأنّ أبا بكرٍ سوف يلي الأمْرَ مِن بعده ثمّ عمر، ولكن لم يأتِ ذلك من طريقٍ صحيح البتّة.

كما أنه مرويٌّ عن جماعةٍ مِن المفسِّرين مِنَ الصَّحَابة فمَن دونَهم كعليِّ بن أبي طالبٍ وابنِ عبّاسٍ وحبيبِ بنِ أبي ثابتٍ والضّحّاكِ ومجاهدٍ والكلبيِّ وغيرِهم. انظر: الكامل في ضُعَفاء الرِّجال (435/3)، ذخيرة الحفّاظ للمقدسي (2567/5)، تاريخ مدينة دمشق (222/30)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (406/2)، الدُّرّ المنثور (219/8)، روح المعاني (151/28).

(٢) في الأصل المخطوط (ابن السّبع)، وهو وهمٌ تَبِعَ فيه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ تفسيرَ الخازن المطبوعَ، والصَّوابُ (ابن البَيِّع) وهو الحاكمُ النيسابوريُّ صاحبُ المستدرك، ولا يُعْرَفُ أحدٌ اسْمُهُ (ابن السّبع) مِنَ المصنِّفين في السُّنّة بل ولا في غيرها فيما أحسب!

وروى طَرَفًا منه البيهقيُّ في شُعَب الإيمان [٣] وسعيدُ بنُ منصور في سُنَنِه [٤] كما في الجامع الصَّغِير للسُّيُوطي[٥].

قال الشَّوكانيُّ في الجزء الثامن من «نيل الأوطار» ـ في الكِلام على حديثِ الشّفاء السّابقِ ـ ما نصُّه -:"فيه دليلٌ على جواز تعليمِ النِّساءِ الكتابة.

وأمّا حديثُ (لَا تُعَلِّمُوْهُنَّ الْكِتَابَةَ) فالنَّهْيُ في هذا الحديثِ محمولٌ على مَن يُخْشَى مِن تَعْلِيمِها الفسادُ" انتهى كلامُه بلفظه[٦].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر في الجزء العاشر من «الفتح» ما نصُّه -:"أخرَجَ ابنُ أبي شَيبةَ بسَنَدٍ حسنٍ عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبد الرّحمن قال : لم يكن أصحابُ رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم مُنْحَرِفينَ[٧] ولا مُتَماوِتينَ، وكانوا يَتَناشدون الأشعارَ في مجالسهم، ويَذكرون

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في معجمه الأوسط من حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ برقم (5713)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة النُّوْر برقم (3494)، والبيهقيُّ في شعب الإيمان برقم (2453)، والخطيبُ في تاريخ بغداد (224/14).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (93/4) -:"رواه الطبرانيُّ في الأوسط ، وفيه محمد بن إبراهيم الشّامي ، قال الدارقطنيُّ : كذّاب "، وحَكَمَ عليه بالوضع أبو الفضل المقدسيُّ في معرفة التذكرة (248)، وابنُ الجوزيِّ في الموضوعات (174/2)، وابنُ مفلح المقدسيُّ في الآداب الشرعية (289/3)، والشَّوكانيُّ في الفوائد المجموعة (126)، والألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (30/5).

(٢) تفسير الخازن (93/5).

(٣) انظر: شُعَب الإيمان (469/2و472 و 477).

(٤) انظر: مصنَّف عبد الرّزاق (295/1)، سُنَن سعيد بن منصور (230/5).

(٥) الجامع الصَّغِير من حديث البشير النذير (339).

(٦) نيل الأوطار (105/9).

(٧) كذا هي في المطبوع من مصنَّف ابنِ أبي شيبةَ (278/5) و تلبيس إبليس (355) وفتح الباري (540/10)، والذي يظهر أنّ لفظَ (مُنْحَرِفِيْنَ) مصحَّفٌ عن (متحزِّقِين) ـ لا سيّما أنهما متقاربان في الرَّسْم ـ لما يلي:

أَمْــرَ جاه ـلِيَّتِهم، فإذا أُرِيدَ أح ـدُهم على ش ـيءٍ مِن دِينِهِ دارَتْ حمَاَلِي ـقُ عَينيهِ كـأنه مجنون[١].

ومِن طريق عبدِ الرَّحمن بنِ أبي بَكرةَ قال : كنتُ أُجالِسُ أصحابَ رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم مع أبي في المسجد، فيتناشدون الأشعارَ [ل 293] ويَذكرون حديثَ الجاهليّة[١].

أنّ لفظ (متحزّقين) موجودٌ في مصادر أخرى. انظر: الأدب المفرد (195)، الإشراف في منازل الأشراف لابن أبي الدنيا (191)، غريب الحديث للخطّابي (49/3 و86)، الفائق (280/1)، غريب الحديث لابن الجوزي (211/1)، النهاية في غريب الأثر (378/1)، لسان العرب (94/2) و (48/10)، تاج العروس (165/25).

أنه لا معنى لنفي الانحراف عن الصّحابة إذ هو أمرٌ معلوم مسلَّم، ثم إنه لا تناسُبَ بين (الانحراف) وبين (التّمَاوُت) الذي عُطِفَ عليه، بخلاف لفظ (التحزُّق) الذي هو الانقباضُ والانطواء عن الناس، والمعنى أنّ أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم لم يكونوا منطوين على أنفسهم منقبضين عن الناس ولا متماوتين في حركتهم ومشييهم.

(١) أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الأدب، باب: الرُّخْصة في الشِّعر برقم (26058)، والإمامُ أحمدُ في كتاب الزُّهْد (215)، وابنُ الجوزيِّ في تلبيس إبليس (355).

وخرّج الجزءَ الأخيرَ منه أيضًا أبو نُعَيم في حلية الأولياء (194/9).

والأثر حسَّنَهُ الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ ـ كما في المتن ـ، والألبانيُّ في صحيح الأدب المفرد برقم (432).

شرح الغريب:

متحزّقين: جمعُ متحزِّق، وهو المتقبِّضُ المجتمع على نفسه، ومنه قيلَ للجماعة (حِزْقَةٌ) و(حَزِيْقَةٌ) لانضمامِ بعضِهم إلى بعض . انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (211/1)، النِّهاية في غريب الأثر (378/1)، لسان العرب (48/10)، القاموس المحيط (1129).

متماوتين: جمع متماوِت، والمتماوِتُ مِن صفةِ ال.مُرائي الذي يتكلّف تسكينَ الأطراف وخفضَ الصَّوتِ وتقليل الحركات مشعرًا مَن يراهُ أنّ ذلك الضَّعْفَ مِن أثر العِبادةِ والزُّهْد والصَّوم . انظر: الفائق (280/1)، النِّهاية في غريب الأثر (370/3)، تاج العروس (105/5).

حماليق: جمعُ حِمْلَاق وحُمْلاق وحُمْلُوق، وله عِدَّة معانٍ متعلِّقة بالعين، وكأنّ المرادَ هنا ما غَطَّتْهُ الأجفانُ مِن بياضِ المُقْلة. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (45/4)، القاموس المحيط (1132).

وأخرج أحمدُ وابنُ أبي شَيبةَ والترمـذيُّ وصحَّحَهُ مِن حديث جابر بن سَمُرةَ قال : كـان أصحـابُ رسُـولِ الـله صلّى الله عليـه وسلّم يتـذاكـرون الشِّعْـرَ وحديثَ الجاهليَّةِ عنـد رسُولِ الله صلّى الله عليـه وسلّم فلا يَنهـاهم، وربَّمـا يَتَبَسَّمُ[٢]" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وفي الجزء الأوّلِ من «الحِلْية» لأبي نُعَيم عن قَتَادَةَ قال : سُئِلَ ابنُ عُمَرَ: هل كان أصحابُ رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم يَضحكون؟

قال: نَعَمْ، والإيمانُ في قُلُوبِهم أعظَمُ مِن الجبال.

وسُئِلَ السُّيوطيُّ عن رجُلٍ مِن الصُّوفيّةِ أَخَذَ العَهْدَ على رَجُلٍ ثُمّ اختار الرَّجُلُ شيخًا آخَرَ وأَخَذَ عليه العهدَ، فهل العَهْدُ الأوّلُ لازمٌ أم الثاني؟

فأجاب:

لا يَلْزَمُ العَهْدُ الأوّلُ ولا الثاني، ولا أصلَ لذلك".

---

(١) أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الأدب، باب: الرُّخْصة في الشِّعر برقم (26061).
وأخرجه البيهقيُّ في سننه الكبرى عن أبي خالد الوالبي برقم (20910)، وابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (105/1).

(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الأدب، باب: الرُّخْصة في الشِّعر برقم (26062)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (21048)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: الأدب، باب: ما جاء في إنشاد الشِّعْر برقم (2850)، والنَّسائيُّ في سننه الصُّغرى، باب: قُعُود الإمام في مُصَلّاه بعد التسليم برقم (1358)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده برقم (7449)، وابنُ حِبّان في صحيحه برقم (5781).
والحديثُ قال عنه الترمذيُّ ـ عَقِبَ إخراجه ـ -:" هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيح "، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذيِّ وصحيح سُنَن النسائي، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند- :"حديثٌ حَسَن".

(٣) فتح الباري (540/10).

انظر: الجزءَ الأوّلَ مِن «الحاوي للفتاوي»(١).

وسُئِلَ العـلّامةُ حامـد بن محمد بن محنض باب الدِّيمانيُّ(٢) ـ رحمه الله تعالى ـ عن حُكْمِ سَفَرِ النِّساء إلى مَن اتّخَذْنَهُ شيخًا؟

فأجابَ بما لَفْظُهُ:

"الحمدُ لله، والصّلاةُ والسّلامُ على رسُولِ الله وعلى آله.

أما بعدُ: فإنّ الرَّاغِبَ في الخير (أي: في طاعةِ الله) محمودٌ، ولائِمُهُ هو المستحِقُّ للَّوم، لكن الرَّغبة في الشّيءِ والإقدام عليه قَبْلَ معرفةِ أنه خيْرٌ أو ليس بخيرٍ حرامٌ إجماعًا(٣).

ومِن مُسْتَنَدِ المسلمين في الإجماع قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦] وقولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: «الْعِلْمُ أَمَامَ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ»(٤).

---

(١) انظر: الحاوي للفتاوي (1 / 242).

(٢) حامدٌ بن محمذن بن محنض باب بن اعْبَيد الدَّيماني: علاّمةٌ مشهور من أهل موريتانيا، ينحدِر من بيتِ علمٍ ودِيْن، وهو والدُ العلاّمة المؤرِّخ المختار بن حامد نزيل المدينة المنوّرة والمتوفَّى فيها، له عِدَّة مؤلّفات ومنظومات في فُنُونٍ مختلفة. من إفادات الشّيخ إبراهيم بن يوسف بن الشّيخ سيديّا باب لي شخصيًّا.

(٣) لم أقف على مصدر هذا النقل.

(٤) سبق تخريجه (ص293).

قال ابن القيم في مفتاح دار السَّعادة (82/1) -:" العِلْمُ إمامُ العَمَل وقائدٌ له ، والعَمَلُ تابعٌ له ومؤتَمٌّ به، فكلُّ عملٍ لا يكون خَلْفَ العِلْمِ مُقْتديًا به فهو غيرُ نافعٍ لصاحبه بل مَضَرَّةٌ عليه ، كما قال بعضُ السَّلَف: مَن عَبَدَ اللهَ بغيرِ عِلْمٍ كان ما يُفْسِدُ أكثرَ ممَّا يُصْلِح !

والأعمالُ إنما تتفاوتُ في القَبُولِ والرَّدِّ بحَسَبِ موافقتِها للعِلْمِ ومخالفتِها له ، فالعَمَلُ الموافِقُ للعِلْمِ هو المقبولُ، والمخالِفُ له هو المردود، فالعِلْمُ هو الميزانُ وهو المَحَكّ".

وقال ابن المنيِّر ـ كما في فتح الباري (160/1) وعمدة القاري (39/2) ـ-:" العِلْمُ شَرْطٌ في صحَّةِ القولِ والعملِ، فلا يُعْتبرانِ إلَّا به، فهو متقدِّمٌ عليهما لأنه مُصَحِّحُ النيَّةِ المصحِّحَةِ للعمل".

فمِن الخيرِ ما هو واجبٌ كطاعة الزّوج والوالِدَينِ في المباح ، وكحضانَةِ مَن تَجِبُ حضانَتُهُ، فيَحْرُمُ التلبُّس بِما يُشْغِل عنه ولو مندوبًا كنوافل الصَّلاةِ والأذكارِ.

وقال صلّى الله عليه وسلّم: «تَرْكُ ذَرَّةٍ مِنَ الْحَرَامِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ الثَّقَلَيْنِ»(١).

وقال: «اتَّقِ الْمَحَارِمَ تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ»(٢).

والمرادُ بِتاءِ الفاعل في (مَرَرْتُمْ) وواوِ الجَمْع في (ارْتَعُوْا) الرِّجالُ، ولذلك شَرَطَ العُلَماءُ لجواز الجَمْعِ للذِّكْر خُلُوَّهُ مِن مُحَرَّمٍ أو مكروهٍ يَقْتَرِنُ به.

قال زرُّوق: كاستماعِ النِّساء أو حُضُورِهنَّ أو حُضُورِ مَن يُتَّقَى مِن أحداثٍ.

هذا إلى ما روى العُلَماءُ مِن سُؤال النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم فاطمةَ رضي الله عنها عمَّا هو الخيرُ للمرأة؟ وقولِها له: أنْ لا تَرى رجلًا ولا يَراها رَجُلٌ، واستحسانِهِ جوابَها(٣).

---

(١) لم أجده في شيءٍ من كتب السُّنة، وهو موجودٌ في كتب بعض الصُّوفيّة، كما ذكره بعضُ الأصوليِّن من الحنفيّة انظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي للعلاء البُخاري (1/ 91)، الأشباه والنظائر لابنِ نُجيم (90).

(٢) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب:الزُّهْد، باب: مَن اتَّقَى المحارم فهو أعبدُ الناس برقم (2305)، وابنُ ماجه في سُنَنه باختلافٍ يسير، كتاب: الزُّهْد، باب: الوَرَع والتقوى برقم (4217)، والإمامُ أحمد في مسنده برقم (8081)، وأبو يعلى في مسنده برقم (6240)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (7054)، وتمَّامٌ في فوائده برقم (50)، والبيهقيُّ في شعب الإيمان برقم (9543).

والحديثُ قال عنه الترمذيُّ -:"حديثٌ غريب"، وحسَّنَهُ الألبانيُّ في السّلسلة الصَّحيحة برقم (930)، وفي صحيح سُنَن الترمذي، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:" حديثٌ جيِّد".

(٣) يُشير إلى ما أخرجه البزّارُ في مسنده من حديثِ عليٍّ رضي الله عنه برقم (526) ولفظُهُ -:"أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيءٍ خَيْرٌ لِلْمَرْأَةِ ؟ فَسَكَتُوْا، فَلَمَّا رَجَعْتُ قُلْتُ لِفَاطِمَةَ: أَيُّ شَيءٍ خَيْرٌ لِلنِّسَاءِ؟ قَالَتْ: أَلَّا يَرَاهُنَّ الرِّجَالُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ:

وإلى قولِهِ «أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا؟!»(١).

إِنَّمَا فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّيْ " ، وكذلك ابنُ أبي الدُّنيا في العيال برقم (412)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (40/2)، والحاكمُ في فضائل فاطمة الزهراء برقم (39) ـ وفيه أنَّ مِن سألَها هو عليٌّ ـ.

والحديثُ قال عنه الحافظُ العراقي المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (398/1) -:"رواه البزّارُ والدارقطنيُّ في الأفراد مِن حديثِ عليٍّ بسندٍ ضعيف "، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (255/4) -:"رواه البزّارُ، وفيه مَن لم أعرفْه "، ، وضعّفه الألبانيُّ وأطال الكلامَ عليه في سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة (538/12)، وحَكَمَ بضعْفِه ونَكارتِه محمد عمرو عبد اللّطيف واستقصى طُرُقَهُ في كتابه إماطة الجهل بحال حديثي: ما خيرٌ للنِّساء وعُقْدَةُ الحَبْل (9).

تنبيه: ليس في شيء مِن الكُتُب التي أسْنَدَتْ هذا الحديثَ أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلّم سأل فاطمةَ مباشرةً، وإنما ذَكَره الغزاليُّ في إحياء علوم الدِّين (46/2) هكذا فاشتهر على الألسنة بهذه الصِّفة.

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث أمّ سَلَمة رضي الله عنها، كتاب: الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في احتجاب النِّساء مِن الرِّجال برقم (2778)، وأبو داود في سُنَنه، كتاب: اللّباس، باب: في قوله عزّ وجلّ ﭼ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﭼ [النور: ٣١] برقم (4112)، والنسائيُّ في سُنَنه، كتاب: عِشرة النِّساء، باب: نَظَر النِّساءِ إلى الأعمى برقم (9241)، وإسحاقُ بنُ راهويه في مسنده برقم (1849)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (26579)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: الحظر والإباحة، باب: ذِكْر الزَّجْر عن أن تَنْظُرَ المرأةُ إلى الرَّجُل الذي لا يُبْصِر برقم (5575)، وأبو يعلى في مسنده برقم (6922)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: النِّكاح، باب: مُسَاواة المرأة الرَّجُلَ في حُكْم الحِجَاب والنَّظَرِ إلى الأجانب برقم (13303).

والحديثُ اختُلِفَ فيهِ بسبب اختلافِهم في نَبْهَانَ وهو مَولى أمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، فقد حسَّنَهُ الترمذيُّ ـ عَقِبَ إخراجِه ـ، وصحَّحه النَّسائيُّ ـ فيما نَقَلَهُ عنه ابنُ قدامة في الكافي (9/3) ـ، وكذلك النوويُّ في شرحهعلى صحيح مسلم (97/10) وفي روضة الطالبين وعمدة المفتين (25/7)، وعبدُ القادر السِّنْديُّ في إتحاف الأحباب بما ثبت في مسألة الحجاب (138) (ضمن: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الأول، جمادى الثانية 1396هـ/ يونيو 1976م)، وصحَّحَهُ ابنُ حِبّان ـ فيما نَقَلَهُ عنه العينيُّ في عمدة القاري (216/20)ـ، وابنُ الملقِّن في البدر المنير (512/7)، وقال ابنُ حجر العسقلانيُّ في فتح الباري (337/9) -:"إسنادُهُ قويٌّ".

وضعّفه الإمامُ أحمد ـ فيما نَقَلَهُ عنه ابنُ مفلح في المبدع شرح المقنع (11/7) ـ، وأبو العباس القرطبيُّ في المفهم لِما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (271/4)، والألبانيُّ في ضعيف سُنَن الترمذيِّ وفي

وإلى ما رُوِيَ من سَـدِّ الصَّحابةِ رضي الله عنهم الكُـوَى[١] خـوفَ اطِّلاع الرِّجال على النِّساء! [٢]

فسبحانَ الله! كيف تَتَعَبَّدُ الصّادِقةُ في رغبتها في الخير وفي رغبتِها عن الشَّرِّ بحُضُورِها مجلسَ اجتماعٍ لتحصيلِ مندوبٍ مِن شَرْطِ جوازهِ عَدَمُ حُضُور النِّساءِ وأن لا يَشْغَلَ عن واجبٍ؟!

وكيف يُسامِحُ في ذلك مُتَدَيِّنٌ مَن تُطيعُهُ أو يَقْدِرُ على منْعِها منه بوجهٍ شرعيٍّ ؟! أَوْ يُبيحُ لِنساء القَرْن الرَّابع [ل 294] عَشَرَ ما يَتَحَفَّظُ منه الصَّحابةُ على الصَّحابيّاتِ اللّاتي هنَّ مِن خير القُرون ؟! ويأمُرُ النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم أزواجَهُ بالتحفُّظ منه ، وهنَّ لا يَبْغِيْنَ به بَدَلًا ، ولا تُظَنُّ بهنَّ الفِتنةُ بابنِ أمِّ مَكتوم ولا غيرِه؟!

وفي أقلِّ مِن هذا بيانُ الحقِّ بدليلٍ للصّادقَةِ في رغبتِها في طاعة الله ، وإيثارِها على طاعةِ هَوَى النَّفْس والشَّيطان!

ونهْـجُ سبيـلي واضـحٌ لِـمَـنِ اهتَـدَى ... ولكنّها الأهواءُ عَـمَّـتْ فَأَعْمَـتِ![٣]

إرواء الغليل برقم (1806)، وشعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند، وأبو إسحاق الحوينيُّ في النافلة في الأحاديث الضَّعيفة والباطلة برقم (91).

(١) الكُوَى: جمع كَوَّة ـ بفتح الكاف ويجوز ضمُّها ـ وهي الثّقب في الحائط ونحوِه. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (75/7)، لسان العرب (236/15)، القاموس المحيط (1713)، تاج العروس (424/39).

(٢) يشير العلّامةُ حامد بن محمد بن محنض باب الدَّيمانيُّ إلى ما يورده بعضُ المتصوِّفة مثل: أبي طالب المكيّ في قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد (2/ 418)، وأبي حامد الغزالي في إحياء علوم الدِّين (46/2)، ولم أعثر له على أصلٍ في كتب السُّنة المشرّفة.

(٣) البيت مِن بحر الطَّويل، وهو لعمر بن الفارض في تائيّته المشهورة. انظر: ديوانه (42).

ولا حـولَ ولا قـوّةَ إلّا بالله العليِّ العظيم ، وهو حسـبي ونِعْ ـمَ الوكيل ، فنِعْـمَ المولى ونِعْمَ النّصير ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾ [الصافات] انتهى جوابُهُ بلفظه، ومِن خَطِّهِ نقلتُهُ.

قلتُ: قولُهُ (وقولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: «الْعِلْمُ أَمَامَ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ»).

رواه ابنُ عبد البَرِّ في كتابه «جامع بيان العِلْمِ وفضْلِه» مِن رواية موسى بن محمد بن عطاء القُرَشيِّ عن عبدِ الرّحيم بن زيد العَمِّيِّ عن أبيه عن الحَسَن عن معاذٍ.

قال: وهو حديثٌ حسَنٌ ولكن ليس له إسنادٌ قويّ، وقد رويناهُ مِن طُرُقٍ شتّى[١].

قال الحافظُ المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» -:"كذا قال ـ رحمه الله ـ ورَفْعُهُ غريبٌ جدًّا!"[٢].

وقال ابنُ القيِّم في كتابه «مَدارج السّالكين»: إنه رواهُ الطَّبرانيُّ عن مُعاذٍ موقوفًا، وقد رُوِيَ مرفوعًا، والموقوفُ أصحُّ[٣].

وقولُهُ: «اتَّقِ الْمَحَارِمَ تَكُنْ أَعْبَدَ النّاسِ» رواه الترمذيُّ وابنُ ماجه والبيهقيُّ في الزُّهْد الكبير مِن حديث أبي هريرةَ مرفوعًا[٤].

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (54/1 و 55).

(٢) الترغيب والترهيب (52/1).

(٣) مدارج السّالكين (263/3) باختصارٍ يسير.

(٤) سبق تخريجه قريبًا (ص478).

وقد أخرجه البيهقيُّ في الزُّهد الكبير، باب: الوَرَع والتقوى برقم (822) ولفْظُهُ -:"كُنْ وَرِعًا تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ".

وقولُهُ (والمرادُ بِتاءِ الفاعل في «مَرَرْتُمْ» وواوِ الجَمْعِ في «ارْتَعُوْا» الرِّجالَ)، هو مذهبُ كثيرٍ مِن أهل الأصول القائلينَ : إنّ النِّساء لا يَدْخُلْنَ في جُمُوعِ الذُّكُور الصّحيحةِ إلّا بدليلٍ منفصِل، مستدلِّينَ بقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥] الآيات، وقولِهِ تعالى﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ ﴾ [النور: ٣٠]، ثُمّ قال تعالى ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾ [النور: ٣١] الآية.

فعطْفُهُنَّ عليهم يدُلُّ على عَدَمِ دُخُولِهِنّ [ل 295]، إذ العطْفُ يقتضي المُغَايَرَةَ.

ولأنّ سَبَبَ نُزُول هذه الآيات وما شاكَلَها ـ كما رواهُ النّسائيُّ والطّبريُّ وابنُ سعدٍ في «طَبَقاتِه» وغيرُهم ـ أنّ النِّساءَ قلن : يا رسُولَ الله ، ما لَنَا نَرَى اللهَ عزَّ وجلَّ يَذْكُرُ الرِّجالَ ولا يَذْكُرُ النِّساء؟(١)

وفي بعضِ الرِّوايات :«قال النِّساءُ: لو كان فينا خيرٌ لذُكِرْنا! فأنزَلَ الله هذه الآيات»(٢)

فقد رأى الصَّحابيّاتُ ـ رضي الله عنهنّ ـ عَدَمَ شُمُول خِطاب الرِّجال لهنَّ ، وأقرَّهُنَّ اللهُ تعالى على ذلك، وذَكَرَهُنَّ بعدُ بهذه الآيات.

كما استدَلُّوا بالإجماع على عَدَمِ دُخُولِهِنّ في الخِطاب للمؤمنين بالسَّعْي إلى الجمعة وبالجهاد، وفي التمتُّع بمُلْكِ اليمين ، ولذلك همَّ عُمَرُ رضي الله عنه برجْمِ المرأة التي اتَّخَذَتْ مَمْلُوكَها وتأوَّلَتْ قولَه تعالى ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ﴾ [النساء: ٣] حتى قال له بعضُ الصّحابة: إنها

---

(١) أخرجه الحاكمُ في مستدركه من حديث أمّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة الأحزاب برقم (3560)، والصَّنعانيُّ في تفسيره (144/1)، والطّبري في تفسيره (215/4).

(٢) الطَّبَقات الكبرى (200/8)، لُبَاب النُّقُول (174)، روح المعاني (22/22).

تأَوَّلَتْ الآيَةَ على غير وجهها، فضَرَبَ العبدَ وجَزَّ رأسَه، وقال لها هي: أنتِ بعْدَهُ حرامٌ على كلِّ مسلمٍ[(١)] مُعامَلَةً منه لها بنقيضِ قَصْدِها.

وقال عُمَرُ بنُ عبد العزيز ـ رضي الله تعالى عنه ـ لِمَن فَعَلَتْ كما فَعَلَتْ هذه: لولا مَنزِلَتُكِ مِن الجهالةِ لرَجَمْتُكِ بالحِجارة، ولكنِ اذهبُوا به فبيعُوهُ إلى مَنْ يَخْرُجُ به إلى غيرِ بَلَدِها[(٢)].

انظر: تفسيرَ القرطبيِّ في الكلام على تفسير سورةِ (قد أفلح المؤمنون)[(٣)].

وإلى هذا القول مالَ السُّيوطيُّ في «الكوكب السّاطع» تَبَعًا لابن السُّبْكيّ[(٤)].

وذَهَبَ جمهورُ الأصوليِّين إلى شُمُول جَمْعِ المذكَّرِ السّالم لهنّ: إمّا تغليبًا وإمّا على سبيل التَّبَعِيّة؛ لأنّ الأوامر الشّرعيّةَ العامَّةَ كَأقيموا الصّلاة وآتوا الزّكاة ونحوِ ذلك إنما تَرِدُ غالبًا بخطاب المُذَكَّرين، والإجماعُ منعقِدٌ على دُخُول النِّساء فيها[(١)].

---

(١) أخرجه ابنُ جرير الطّبري في تفسيره (106/6). وقال عنه ابنُ كثير في تفسيره (240/3) -:"هذا أثرٌ غريبٌ منقطع".

وانظر قِصّة هذا الأثر في: مصنَّف ابنِ أبي شيبةَ (537/5)، وسُنَنِ سعيدِ بنِ منصور (223/1)، والاستذكارِ لابن عبد البر (516/5)، وسُنَن البيهقيِّ الكبرى (127/7).

(٢) أخرجه عبدُ الرزاق في مصنَّفه، كتاب: النِّكاح، باب: العبد ينكح سيّدتَه برقم (12821)، وابنُ عبد البر في الاستذكار (517/5).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (105/12).

(٤) انظر: جمع الجوامع (47)، الكوكب السّاطع في نظم جمع الجوامع (31) وشرحه للسُّيُوطي (223/1)، البدر اللامع في نظم جمع الجوامع للأشموني (34).

قال الحافـظُ ابنُ حجـر في الجزء الحادي عشر مِن «فتح الباري» ـ في الكلام على قوله صلّى الله عليه وسلّم: «تُحْشَرُوْنَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا . قالتْ عائشةُ: فقلتُ: [ل 296] يا رسُولَ الله، الرِّجالُ والنِّساءُ يَنْظُرُ بعضُهم إلى بعضٍ ! قال: الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يُهِمَّهُمْ ذَلِكَ»[٢] -: ما نصُّه -:"فيه أنَّ النِّساءَ يَدْخُلْنَ في الضَّمير المذكَّرِ الآتي بالواو، وكأنه بالتغليب كما في قولِها: (بعضُهم).

ووقع في روايةِ أبي بكر بن أبي شَيبةَ بعد قوله: «حُفَاةً عُرَاةً».

قلتُ: والنِّساءُ؟! قال: والنِّساء»[٣]" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

والله تعالى أعلم بالصَّواب!

وقولُهُ: (أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا ؟!) أخرجه أحمدُ وأبو داودَ في سُنَنِه ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١] ـ، والترمذيُّ في «جامعه» وصحَّحَهُ في باب: احتجاب النِّساءِ مِن الرِّجال ، والنّسائيُّ، والبيهقيُّ في سُنَنِه ، وابنُ سعد في الجزء الثامن مِن «طَبَقَاتِه» عن أمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قالت:

---

(١) انظر هذه المسألةَ في كتب الأُصُول التالية: الإحكام لابن حزم (336/3)، التبصرة لأبي إسحاق الشيرازي (77)، التلخيص في أصول الفقه (404/1)، المستصفى (241)، المنخول (143)، إرشاد الفحول (221)، المدخل لابن بدران (241).

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، كتاب: الرِّقاق، باب: كيف الحشر برقم (6162).

(٣) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الزُّهد، باب: ذِكْر البَعْث برقم (4276)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الزُّهد، باب: ما ذُكِرَ عن نبيِّنا صلى الله عليه وسلم برقم (34394).

والحديثُ صحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن ابن ماجه.

(٤) فتح الباري (386/11).

كنتُ مع رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم وعندَهُ ميمونةُ ، فأقبَلَ ابنُ أمِّ مَكتومٍ ـ وذلك بعد الأمر بالحِجاب ـ فقال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: احْتَجِبَا مِنْهُ.

فقلنا: يا رسُولَ الله، أليسَ أعمى لا يُبْصِرُ ولا يَعْرِفُنا؟!

فقال رسُول الله صلّى الله عليه وسلّم: «أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا؟! أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟!»[١].

قال ابنُ القيِّمِ في الجزء الرابع مِن كتابه «إعلام الموقِّعين عن ربِّ ا العالمين» ـ بعد ذكْرِهِ هذا الحديثَ ـ ما نصُّه -:"فأَخَذَتْ طائفةٌ بهذه الفتوى وحَرَّمَتْ على المرأة نَظَرَها إلى غيرِ زوجِها ، وعارَضَتْهُ طائفةٌ أخرى بحديث عائشةَ في الصّحيحين أنها كانت تَنْظُرُ إلى الحَبَشَةِ وهم يلعبون في المسجد[٢]، وفي هذه المعارَضَةِ نظر؛ إذ لعلَّ قِصّةَ الحَبَشَةِ كانت قبل نُزُول الحِجابِ[٣].

وخصَّتْ طائفةٌ ذلك بأزواج النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

(١) سبق تخريجه قريبًا (ص479).

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه مِن حديث عائشةَ رضي الله عنها، كتاب: النِّكاح، باب: نَظَر المرأةِ إلى الحبش ونحوِهم مِن غيرِ ريبةٍ برقم (5236)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: صلاة العَيدينِ، باب: الرُّخْصة في اللَّعِب الذي لا معصيةَ فيه في أيّام العيد برقم (892).

(٣) فيما ذَكَرَه العلامةُ ابنُ القيِّم ـ احتمالًا ـ من كون (قِصَّة الحبشة قبل نُزُول الحجاب) نظرٌ؛ ذلك أنّ الحجابَ قد نزل سنةَ خمس للهجرة في أعلى ما قيل. انظر: الطَّبَقات الكبرى (174/8)، سُنَن البيهقيِّ الكبرى (92/7)، فتح الباري (430/7) و (285/9)، عمدة القاري (99/11) و (86/14)، الدُّرّ المنثور (643/6)، فتح القدير (299/4).

وأمّا قدومُ الأحباش إلى المدينة ولَعِبُهم في المسجد فكان سنةَ سبع، وعُمْرُ عائشةَ حينئذٍ خمس عشرة سنة أو ستّ عشرة سنة. انظر: فتح الباري (445/2)، عمدة القاري (217/20)، مرقاة المفاتيح (260/6)، عون المعبود (114/11)، تحفة الأحوذي (8/ 51).

(٤) إعلام الموقِّعين (341/4).

وقال أبو داودَ في «سُنَنِه» ـ بعد إخراجِهِ له ـ ما نصُّه -:"هذا لأزواجِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، أَلَا ترى إلى اعتدادِ فاطمةَ بنتِ قيسٍ عند ابن أمِّ مكتومٍ، وقد قال لها النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم «اعْتَدِّ عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُوْمٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِيْنَ ثِيَابَكِ عِنْدَهُ» " انتهى كلامُه بلفظه(١). [ل 297]

قلتُ: حديثُ فاطمةَ بنتِ قيسٍ أخرجَهُ مسلمٌ والأربعة(٢).

وفي الجزء الثاني مِن «الأحكام» لابن العربيِّ ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] ـ ما نصُّه -:"قال ابنُ القاسم : سمعتُ مالكًا يُحَدِّثُ أنّ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ دَخَلَ عليها رجلٌ أعمى وأنها احتَجَبَتْ منه، فقيل لها: يا أُمَّ المؤمنين، إنه أعمى لا يَنْظُرُ إليكِ! قالت: ولكني أنظُرُ إليه" انتهى منه بلفظه(٣).

---

(١) سُنَن أبي داود (63/4).

(٢) أخرجه مسلمٌ في صحيحه من حديث فاطمةَ بنت قيسٍ رضي الله عنها، كتاب: الطَّلاق، باب: المطلَّقة ثلاثًا لا نفقةَ لها برقم (1480)، والترمذيُّ في سُنَنِه، كتاب: النِّكاح، باب: ما جاء أن لا يَخْطُبَ الرَّجُلُ على خِطْبَةِ أخيه برقم (1135)، وأبو داودَ في سُنَنه، كتاب: الطَّلاق، باب: في عِدّة المطلَّقة برقم (2281)، والنَّسائيُّ في سُنَنه، كتاب: النِّكاح، باب: إذا استشارت المرأةُ رجلًا فيمَن يخطُبُها هل يُخْبِرُها بما يَعْلَم؟ برقم (3245)، ومالكٌ في موطّئه، كتاب: الطّلاق، باب: ما جاء في نَفَقَةِ المطلَّقة برقم (1210)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (27368)، وابنُ الجارودِ في مُنْتَقاه، كتاب: الطَّلاق، باب: العِدَد برقم (760)، وابنُ حِبّانَ في صحيحه، كتاب: الطَّلاق، باب: العِدَّة برقم (4290)، والطَّبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (913)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: النِّكاح، باب: التعريض بالخِطبة برقم (13793).
تنبيه:

وهم المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ في عزو هذا الحديث إلى سُنَن ابنِ ماجه، علمًا أنه يوجد فيها ما يُشير إلى أصل القِصَّة فقط، فانظر الحديثَ رقم (2022) ورقم (2023)، والله تعالى أعلم.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (386/3).

قلتُ: ورواهُ ابنُ سعدٍ في الجزء الثّامـن من «طبقاته» بسَنَدِهِ إلى إسحـاقَ الأعمى قال: دَخَلْتُ على عائشةَ فاحْتَجَبَتْ مِنِّي... الحديث(١).

فلعلَّ إسحاقَ هو المبهَمُ في حديث مالك، والله تعالى أعلم.

وأمّا (استحسانُهُ عليه الصّـلاةُ والسّلامُ جـوابَ فاطمةَ رضي الله عنها عما هـو الخيرُ للمرأة) فقد ذَكَرَ العراقيُّ في تخريجه أحاديثَ الأحياء أنه رواهُ البزَّارُ والدّارقطنيُّ في «الأَفراد» عن عليٍّ بسَنَدٍ ضعيف(٢).

قلتُ: وقد رواهُ أبو نُعَيمٍ في الجزء الثاني من «حِلْيته» ـ في ترجمة فاطمةَ رضي الله عنها ـ عن أنسِ بن مالكٍ قال: قال لنا رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: مَا خَيْرٌ لِلنِّسَاءِ؟

فائدة: هذا الأثر مما حدَّث به الإمامُ مالك ـ رحمه الله ـ كما في البيان والتحصيل (17/ 491)، غير أنّ جمعًا من المصنِّفين من المتقدِّمين والمتأخِّرين يعزونه إلى الموطّأ وليس هو فيه، ومن هؤلاء الشّوكانيُّ في نيل الأوطار (248/6)، ومحمد نجيب المطيعي في تكملة المهذَّب شرح المجموع (16/ 136)، والزّحيلي في التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (216/18).

قال الألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة (12/ 908) ـ في معرض تعليقِهِ على عزو أحد المعاصرين إيّاه إلى الموطّأ ـ-:" هذا كذبٌ على موطَّأ الإمام مالكٍ ـ رحمه الله ـ؛ فإنه ليس فيه يَقِينًا ؛ فقد قلَّبْتُهُ ـ للتأكُّدِ ـ صفحةً صفحةً، ودقَّقْتُ فيه حَدِيثًا حَدِيثًا وَأَثَرًا أَثَرًا فلم أجد لَهُ أَثَرًا ! بل ولا أظنُّ أنَّ له أَصلًا في شيءٍ مِن دواوين السُّنَّة التي تروي الأحاديثَ والآثارَ بالأسانيد، ويمكن أن يكون المؤلِّفُ نَقَلَها مِن بعضِ كُتُب المتأخِّرين التي تَرْوِي من الرِّواياتِ ما لا سَنَامَ لها ولا خطام، والله المستعان!

ثم رأيتُ هذا الأثرَ قد ذَكَرَهُ ابنُ القَطَّان في "النَّظَر في أحكام النَّظَر (ق 2/63) فقال: ورويَ عن مالكٍ: واحْتَجَبَتْ عائشةُ ــ رضي الله عنها ــ مِن أعمى . . . إلخ

فهذا يعني أنه ليس في الموطَّأ كما هو ظاهِرُهُ.

ونحْوُهُ قولُ الحافظ في التلخيص ـ عَقِبَ ما نقلتُهُ عنه آنِفًا من التوثيق ـ : وعند مالك ... إلخ

ولعلَّ قولَه : (وعند) محرَّفٌ من (وعن) . والله أعلم". انتهى كلام العلاّمة الألبانيّ.

(١) الطَّبَقات الكبرى (69/8).

(٢) المغني عن حمل الأسفار (398/1).

فلم نَدْرِ ما نقول!

فسارَ عليٌّ إلى فاطمةَ فأخبرَها بذلك، فقالت له: فهلَّا قلتَ له خيرٌ لهنَّ أنْ لا يَرينَ الرِّجالَ ولا يَرُونَهُنَّ!

فرجع فأخبره بذلك، فقال له: مَنْ عَلَّمَكَ هَذَا؟

قال: فاطمةُ.

قال: إِنَّهَا بَضْعَةٌ مِنِّيْ"[١].

ثم روى أيضًا بسَنَدِه إلى سعيد بن المسيّب عن عليٍّ نحوَه[٢].

وفي الجزء الثاني من «الإحياء» للغزاليِّ أنّ مُعاذَ بنَ جبلٍ رأى امرأتَهُ تَطَّلِعُ في الكُوَى فَضَرَبَهَا[٣].

قلتُ: رواهُ ابنُ سعدٍ في المجلَّد الثالث مِن «طبقاته» بسَنَدِهِ إلى محفوظِ بنِ علقمةَ عن أبيه أنّ مُعاذَ بنَ جبلٍ دخل قُبَّتَهُ فرأى امرأتَهُ تَنْظُرُ مِن خَرْقٍ في القُبّةِ فَضَرَبَها[٤].

وقال ابنُ الحاجِّ في «مَدْخَلِه» والهلاليُّ[٥] في «نوازِلِهِ»: إنّ الاجتماعَ حرامٌ سواءٌ كان

---

(١) حلية الأولياء (40/2).

(٢) انظر: المصدر السابق (41/2).

(٣) أخرجه ابنُ سعد في الطَّبَقات الكبرى (586/3)، والخرائطيُّ في اعتلال القلوب برقم (743)، والبغويُّ في معجم الصّحابة برقم (2106)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (441/58)، وابنُ الجوزي في المنتظم (265/4).

وانظره أيضًا في: إحياء علوم الدِّين (46/2)، روضة المحبين ونزهة المشتاقين (299).

(٤) الطَّبَقات الكبرى (586/3).

(٥) إبراهيم بن هلال بن علي الصِّنْهَاجيُّ (نسبًا) الفلاليُّ السِّجِلْمَاسِيُّ: أبو إسحاقَ، فقيهٌ مالكيٌّ متفنِّن، مولدُهُ سنة 817هـ، كان مفتي سجلماسةَ في المغرب الأقصى وعالِمَها، كما كان آيةً في النَّظْم والنثر

الجميعُ مختلِطًا أو النِّساءُ إلى جانبٍ والرِّجالُ إلى جانب[١].

وقال السُّيُـوطيُّ في «فتاويه» ما نصُّه -:"والإخبارُ بمقاديرِ الثّواب لا يُتَلَقَّى إلّا مِن صاحِبِ النُّبُوءةِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، فلا يجوز لأحَدٍ أن يَحْكُمَ على ذِكْرٍ أو دُعاءٍ لم يَرِدْ بمقدارٍ مِن الأجر معيَّنٍ ؛ لأنّ ذلك مَرْجِعُهُ إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم " انتهى كلامه [ل 298] بلفظه[٢].

وفي «الكوكب الوقّاد في ذِكْرِ فَضْل المشايخ وحقائقِ الأوراد» للشّيخ سيدي المختار بن أحمد بن أبي بكر الكُنْتِيِّ ـ رحمه الله ـ ما نصُّه -:"لا يجوز لأحَدٍ أن يَحْكُمَ بتفضيلِ شخصٍ على شخصٍ ولا نوعٍ على نوعٍ إلّا بتوقيفٍ مِن الله أو بدليلٍ يُسْتَدَلُّ به مِن كتابه أو سُنَّةِ رسُولِه صلّى الله عليه وسلّم أو إجماعٍ" انتهى منه بلفظه[٣].

ونوازلِ الفقه، توفِّي سنة 903هـ، من تصانيفه: النوازل، الدُّرُّ النثير على أجوبة أبي الحسن الصَّغِير، شرح البخاري. انظر: شجرة النور الزّكية (268/1)، نيل الابتهاج (66)، الأعلام للزركلي (1/ 7)، معجم المؤلفين (124/1).

(١) انظر: المدخل (245/1) و (11/2و16). ونوازل الهلاليِّ لم تُطْبَع بعد.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة ـ رحمه الله تعالى ـ في مجموع فتاواه (505/11) -:" فلَمَّا مُؤَاخاةُ الرِّجالِ النِّسَاءَ الأجانبَ وخُلُوُّهم بِهِنَّ ونَظَرُهم إلى الزِّينةِ الباطنةِ منهنَّ فهذا حَرَامٌ باتِّفَاقِ المسلمين ، ومَن جَعَلَ ذلك مِنَ الدِّين فهو مِن إخوانِ الشَّياطين قال الله تعالى ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الأعراف]، وقال النبيُّ صلى الله عليه وسلّم -:"لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ "، وقال -:" إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ ، قَالُوْا: يَا رَسُوْلَ اللهِ، أَرَأَيْتَ الْحَمْوُ؟ قَالَ: الْحَمْوُ الْمَوْتُ"، ومَن لم يَنْتَهِ عن ذلك عُوْقِبَ عُقُوبةً بليغةً تزجره وأمثالَهُ مِن أهلِ الفَسَاد والعِنَاد".

(٢) الحاوي للفتاوي (245/1). وكلام السُّيُوطيِّ ينتهي عند قوله: عليه الصَّلاة والسَّلام".

(٣) الكتاب لم يُطْبَع بعد.

وأخرج الطبرانيُّ بسَنَدٍ صحيح عن أبي هريرةَ رضي الله عنه مرفوعًا ، وعن عائشةَ رضي الله عنها موقوفًا في تفسير قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ﴾ [الأنعام: ١٥٩] قالا: هم أهلُ البِدَعِ والأهواء في هذه الأُمّة(١).

وقال سُفيانُ بنُ عُيينةَ(٢) في تفسير قولِه تعالى في سورة الأعراف ﴿ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٥٢]: "هذا في كلِّ مُبْتَدِعٍ إلى يوم القيامة"(٣).

وقال مالكُ بنُ أنسٍ -: "ما مِن مبتدِعٍ إلّا وهو يجد فوق رأسِه ذِلَّةً ، ثُمّ قَرَأَ هذه الآية ، قال: والمبتدِعُ مُفترٍ في دِين الله".

نَقَلَهُ الخازنُ في تفسيره(٤).

وروى ابنُ نافعٍ عن مالكِ بن أنسٍ قال -: "لو أنّ العبدَ ارتكب الكبائرَ كلَّها دون الإشراك بالله، ثُمَّ نجا مِن هذه الأهواء لرَجَوْتُ أن يكون في أعلى جنَّاتِ الفِردوس ؛ لأنّ كلَّ

---

(١) أخرجه الطبريُّ في تفسيره (105/8) ـ بمعناه ـ، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (664)، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (22/7) بخصوص ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه-:"إسنادُهُ جيِّد".

وانظر للاستزادة: تفسير الثعلبي (210/4)، الدُّرّ المنثور (402/3)، الإتقان في علوم القرآن (509/2)، فتح القدير (184/2).

(٢) سفيان بن عُيَينةَ بنِ ميمون الهلاليُّ مولاهم: أبو محمد المكِّيُّ ، أحَدُ الأئمَّةِ الكبار المتَّفَقِ على جلالتهم، مولدُهُ بالكوفة سنة 107هـ، يُعَدُّ نظيرَ الإمامِ مالكٍ في العلم والإتقان، قال عنه الإمامُ أحمد –:"ما رأيتُ أعلم بالسُّنَن منه"، توفِّيَ سنة 198هـ. وحديثه مخرَّج في الكتب السِّتة. انظر: تهذيب الكمال (177/11)، تاريخ الإسلام (189/13)، سير أعلام النبلاء (454/8)، تهذيب التهذيب (104/4).

(٣) تفسير السَّمْعاني (218/2)، تفسير البغوي (202/2).

(٤) تفسير الثعلبي (287/4)، زاد المسير (266/3)، التفسير الكبير (13/15)، تفسير القرطبي (292/7)، لُباب التأويل في معاني التنزيل (293/2).

كبيرةٍ بين العبد وربِّهِ هو منها على رَجاءٍ ، وكلّ هَوَىً ليس منه على رَجاءٍ إنما يَهو ي بصاحِبِهِ في نار جهنّم".

نَقَلَهُ الشّاطبيُّ في «الاعتصام»[١].

وفي «تزيين الممالك في مناقب الإمام مالك» للسُّيوطيِّ ما نصُّه -:"قال مالكٌ: ولا يُسَلَّمُ على أهل البِدَعِ، ولا يُناكَحُون، ولا يُصَلَّى خَلْفَهم، ولا تُشْهَدُ جنائزُهم.

وسُئِلَ ـ رضي الله عنه ـ عن الدَّاء العُضَال؟

فقال: هو الحَدَثُ في الدِّين" انتهى منه بلفظه[٢].

وروى الرّبيعُ عن الشّافعيِّ أنه قال -:"لأَنْ يَلْقى اللهَ المرءُ بكلِّ ذنبٍ ما خلا الشِّرك خيرٌ مِن أنْ يَلْقاهُ بشيءٍ مِن هذه الأهواء"[٣]

نَقَلَهُ الحافظُ ابنُ حجر في «مناقب الشّافعيّ»[٤].

وفي «تنوير الحوالك على موطّأ مالك» للسُّيوطيِّ ـ في الكلام على قوله صلّى الله عليه

---

(١) الاعتصام (129/1). وانظره بنحوِه في: ذمّ الكلام وأهلِه (77/5).

(٢) الأثر الأوَّل غيرُ موجودٍ في تزيين الممالك، وهو موجودٌ في المدوَّنة الكبرى (84/1)، تهذيب مسائل المدوّنة (91/1).

وأمّا الأثر الثاني فهو موجودٌ في تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك (39).

وانظره أيضًا في حلية الأولياء (319/6) بلفظ: "الخبثُ في الدِّين".

وفي كتاب السُّنّة لعبد الله بن الإمام أحمد (223/1)، والكامل في ضُعفاء الرِّجال (6/7)، ومعجم ابن المقرئ برقم (617)، و تاريخ بغداد (422/13)، و البيان والتحصيل (197/17)، و الاستذكار (520/8)، والمنتقى في شرح الموطأ للباجي (300/7) بلفظ:"الهَلاكُ في الدِّين".

(٣) حلية الأولياء (112/9)، أحاديث في ذمِّ الكلام وأهله (78)، الاعتقاد للبيهقي (239)، جامع بيان العلم وفضله (95/2)، الحُجّة في بيان المحَجَّة (117/1)، تاريخ مدينة دمشق (309/51).

(٤) توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس (110).

وسلّم: « لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِيْ كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ ، أُنَادِيْهِمْ : أَلَا هَلُمَّ ، أَلَا هَلُمَّ ، أَلَا هَلُمَّ، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوْا بَعْدَكَ ، فَأَقُوْلُ: فَسُحْقًا، فَسُحْقًا، فَسُحْقًا!»[١] ـ ما نصُّه –:"قال ابنُ عبدِ البَرِّ : كلُّ مَن أحدَثَ في الدِّين فهو مِن المطرودين عن الحَوض كالخوارج [ل 299] والرّوافضِ[٢] وأصحابِ الأهواء ، وكذلك الظَّلَمَةُ المسرفون في الجَوْر وطَمْسِ الحقِّ ، والمعلنون بالكبائر، فكلُّ هؤلاء يُخاف عليهم أن يكونوا ممّن عُنُوْا بهذا الخبر" انتهى منه بلفظه[٣].

وفي الجزء الأول من «شرح مسلم» للسَّنُوسيِّ ـ في الكلام على قوله صلّى الله عليه وسلّم: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنْ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ!»[٤] ـ ما نصُّه –:"قال ثعلبٌ[٥]: كلُّ كذّابٍ فهو دجّال.

---

(١) أخرجه مسلمٌ في صحيحه من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، كتاب: الطَّهَارة، باب: استحباب إطالة الغُـرّة والتحجيل في الوضوء برقم (249).

(٢) هم الشِّيعة الذين غلو في عليٍّ وأهلِ بيته، ويطلق هذا اللّقب في الغالب على الشِّيعة الجعفريّة، وقد سمُّوا بذلك إمّا لرفضهم زيدَ بنَ عليٍّ بعد أن أبى أن يتبرّأ من الشَّيخين ـ وهو الأشهر ـ، أو لرفْضِهم إمامتَهما، ولهم عقائدُ ضالّة كالقول بالنَّصِّ على الأئمَّة وادِّعاءِ عصمتِهم وكذلك تكفير أكثر الصّحابة والطَّعن فيهم. انظر: مقالات الإسلاميين (16)، الفَرْق بين الفِرَق (22)، الملل والنِّحَل للشّهرستاني (146/1)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين (52).

(٣) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (137/3)، تنوير الحوالك (40/1). وهذا النَّقْل مختصرٌ من كلام الحافظ أبي عمر ابن عبد البرِّ في التمهيد (262/20).

(٤) أخرجه مسلمٌ في مقدّمة صحيحه، باب: النَّهي عن الرِّواية عن الضُّعفاء والاحتياط في تحمُّلِها برقم (7).

(٥) أحمد بن يحيى بن يزيد الشّيبانيُّ مولاهم: أبو العبّاس، إمام الكوفيِّين في النَّحْو واللُّغَة، يُعرف بـ(ثعلب)، مولدُهُ في بغداد سنة 200 هـ، قال الخطيب البغداديُّ –:"كان ثقةً حُجَّةً ديِّنًا صالحًا، مشهورًا بالحفظ وصِدْق اللَّهْجَة والمعرفةِ بالغريب وروايةِ الشِّعر القديم، مقدَّمًا عند الشُّيوخ مذ هو حَدَثٌ"، أُصِيبَ

وقيل: إنَّ الدَّجَّال هو المُمَوِّهُ، يقال: دَجَلَ فُلانٌ إذا مَوَّهَ، ودَجَلَ الحقَّ بباطله إذا غطَّاهُ.

وحكى ابنُ فارسٍ[١] هذا الثاني عن ثعلبٍ أيضًا.

قلتُ: وعلماءُ السُّوء والرُّهْبَانُ على غير أصلِ سُنَّةٍ كلُّهم داخلون في هذا المعنى، وما أكثرَهم في زماننا هذا! نسأل الله السّلامةَ مِن شَرِّ هذا الزَّمانِ وشَرِّ أهلِه" انتهى منه بلفظه[٢].

وأخرج الشّيخانِ عن حُذَيفةَ بنِ اليَمان ـ رضي الله عنهما ـ قال: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي!

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الْخَيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَفِيْهِ دَخَنٌ.

في أواخر أيامه بصَمَمٍ فصدمتْهُ فرسٌ فسقط في هوَّةٍ فتوفِّيَ مباشرة سنة 291هـ، له: معاني القرآن، الفصيح، قواعد الشِّعر. انظر: تاريخ بغداد (204/5)، المقصد الأرشد (205/1)، طبقات الحفاظ (294)، طبقات النّحويّين واللُّغويِّين (141).

(١) أحمد بن فارس بن زكريا الهمذانيُّ الرازي: أبو الحسين، أحدُ كبار أئمّةِ اللُّغة والأدب، مولدُهُ في همذان أو قزوين سنة 306هـ، كان بصيرًا بمذهب مالكٍ متمكِّنًا من علم الكلام، صنَّف مِن المختصرات ما لا يُحصى، توفِّيَ سنة 395 هـ . من تصانيفه: المجمل في اللُّغة، مقاييس اللُّغَة، الصَّاحبي. انظر: التدوين في أخبار قزوين (215/2)، وفيات الأعيان (118/1)، سير أعلام النبلاء (103/17)، البداية والنِّهاية (335/11).

(٢) مكمّل إكمال الإكمال (21/1).

قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟

قَالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ.

قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟

قَالَ: نَعَمْ، دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوْهُ فِيْهَا.

قُلْتُ: يَا رَسُوْلَ اللهِ، صِفْهُمْ لَنَا؟

قَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُوْنَ بِأَلْسِنَتِنَا.

قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِيْ إِنْ أَدْرَكَنِيْ ذَلِكَ؟

قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِيْنَ وَإِمَامَهُمْ.

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟

قَالَ: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ»(١).

زاد الحاكم في «المستدرك» ـ بسَنَدٍ وافقه الذَّهبيُّ على صحَّتِهِ في أوّلِ هذا الحديث ـ :"وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ كَيْمَا أَعْرِفَهُ [ل 300] فَأَتَّقِيَهُ، وَعَلِمْتُ أَنَّ الْخَيْرَ لَا يَفُوْتُنِيْ"(٢).

أي: إذ يَسأل عنه غيرُهُ.

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوَّة في الإسلام برقم (3411)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظُهُور الفِتَن وفي كلِّ حالٍ وتحريم الخروج على الطاعة ومُفَارَقة الجماعة برقم (1847).

(٢) خرجه النَّسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: الاستعاذة، باب: الأمر بتعلُّم القرآنِ والعَمَل به برقم (8033)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الفِتَن والملاحم برقم (8330).

وزاد في آخره :" فَلَأَنْ تَمُوْتَ وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَى جِذْلِ شَجَرَةٍ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتَّبِعَ أَحَدَهُمْ!"[١]

قال العلّامةُ ابنُ أبي جمرة[٢] في كتابه «بهجة النُّفُوس» ما نصُّه -:" شاء اللهُ جلَّ وعلا أن يُقيمَ كلًّا مِن عِباده فيما شاءَ سبحانه، فحَبَّبَ إلى أكثر الصَّحابةِ السُّؤالَ عن وجوه الخير لِيَعْمَلُوا بها ويُبَلِّغوها غيرَهم، وحبَّبَ إلى حُذيفةَ السُّؤالَ عن الشَّرِّ لِيَجْتَنِبَهُ ويكونَ سَبَبًا في دَفْعِهِ عمّن أراد الله له النّجاةَ ، وكلُّ مَن حُبِّبَ إليه شيءٌ فإنه يفوق فيه غيرَهُ، ولهذا كان حُذَيفةُ صاحبَ السِّرِّ الذي لا يَعْلَمُهُ غيرُه، حتى خُصَّ بمعرفةِ أسماء المنافقين، وبكثيرٍ مِن الأُمُور الآتية التي ستقع" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

---

(١) خرّج هذه الزّيادةَ ـ بالإضافة إلى الحاكم والنسائيِّ في الكبرى ـ: أبو داود في سُنَنه، كتاب: الفتن، باب: ذِكْر الفتن ودلائلها برقم (4248)، وابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الفِتن، باب: العُزْلة برقم (3981)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الفتن، باب: مَن كَرِهَ الخروجَ في الفِتنة وتعوَّذَ منها برقم (38269)، والإمامُ أحمد في مسنده برقم (23330)، وعبد الرّزّاق في مصنَّفه، باب: لزوم الجماعة برقم (20711)، وأبو داود الطيالسيُّ في مسنده برقم (443)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (7343).

والحديثُ حسَّنه الألبانيُّ في صحيح سنن أبي داود وصحّحه في صحيح سُنَن ابن ماجه، وحسّنه شعيب الأرنوؤط في تعليقه على أحاديث المسند.

شرح الغريب:

الجِذْلُ ـ بكسر الجيم ـ : هو أصلُ الشَّجَرة حين يذهب رأسُها . انظر: غريب الحديث للحربي (1165/3)، غريب الحديث لابن قتيبة (323/1)، القاموس المحيط (1261)، النِّهاية في غريب الأثر (251/1).

(**٢**) عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزديُّ الأندلسي: أبو محمد، فقيهٌ مالكيٌّ متصوِّف له عنايةٌ بالحديث، أصلُهُ من الأندلس، كان قوّالًا بالحقِّ أمّارًا بالمعروف نهّاءً عن المنكر، توفِّيَ بمصر سنة 695هـ، من تصانيفه: جَمْع النِّهاية، بهجة النُّفُوس، المرائي الحِسَان. انظر: البداية والنِّهاية (346/13)، طبقات المفسِّرين للداودي (162)، الأعلام للزركلي (89/4).

(٣) بهجة النُّفُوس (261/4) باختلافٍ في بعضِ الألفاظ، ويبدو أنّ المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ قد نَقَلَهُ عن الحافظ ابن حجر في فتح الباري (37/13) فهو موجودٌ فيه بلفظه.

قال العلّامةُ زين بن اجَّـمَد الدَّيهالِيُّ(١) ـ رحمه الله تعالى ـ:

سيِّدُنا حُـذَيـفـةٌ تعَلَّـما الشَّـرَّ دونَ صَحْـبِهِ ليسْلما (٢)

وكان عَلاءُ الدِّين القُوْنَوِيُّ الشّافعيُّ(٣) يكتب على ما يقتنيه مِن الكُتُب التي تُخالِفُ السُّنةَ ما لَفْظُهُ:

عـرفتُ الشَّـرَّ لا للشَّـرِّ ولـكـنْ لِتَـوَقِّيـهِ
ومَـنْ لا يَعْـرِفِ الشَّـرَّ مِـنَ الخـيرِ يَقَـعْ فيهِ (٤)

انظر ترجمةَ القُوْنَوِيِّ في الجزء الثالث من «الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» للحافظ ابن حجر(٥).

---

(١) زين العابدين بن محمذن بن اجَّـمَدْ اليدالِيّ: عالم متفنِّن، يُعَد من ألمع تلامذة محنض باب، مولدُه سنة 1277هـ، حفظ القرآن وأخذ جملةً من العلوم على يد أمِّه، ثم عن جماعةٍ من أهل بيته، ثم ترحّل في طلب العلم، وبعد أن امتلأ وطابُه وامتاز عن كثير من أقرانه جلس للتدريس والإفادة، وكانت له صلاتٌ وثيقة وطيبة بأعيان معاصريه، توفِّي سنة 1358هـ، له: الغُرَر السّواطع، تصويب خليل، تسديد المتفكِّر. انظر: التفسير والمفسرون ببلاد شنقيط (350).

(٢) البيت من بحر الرّجز.

(٣) علي بن إسماعيل بن يوسف القُوْنَوِيُّ التبريزيُّ: علاءُ الدِّين، فقيهٌ شافعيٌّ متصوِّف ذو درايةٍ بعِدَّة عُلُوم، مولدُهُ بـ(قُونِيَةِ) سنة 668هـ، نزل بدمشق سنة 693 هـ وانتقل إلى القاهرة فدَّرس ووليَ مشيخة الشُّيُوخ فيها، ثم وُلِيَ قَضاءَ الشّام سنة 727 هـ فأقام بدمشق إلى أن توفي سنة 729هـ قال ابنُ كثير –: "فيه إنصافٌ كثيرٌ وأوصافٌ حَسَنةٌ وتعظيمٌ لأهل العلم"، له: شرح الحاوي الصغير، الابتهاج، التصرُّف في التصوُّف. انظر: الوافي بالوفيّات (148/20)، البداية والنِّهاية (147/14)، طبقات الشافعية الكبرى (132/10).

(٤) انظر: الوافي بالوفيّات (149/20)، الدُّرر الكامنة (31/4).
والبيتان من بحر الهَـزَج، وهما لأبي فراس الحمْداني. انظر: ديوانه (387).

(٥) انظر: الدُّرر الكامنة (31/4).

وفي الجزء السابع مِن «تفسير القرطبيِّ» - في الكلام على قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩] - ما نصُّه -:"وفي الآية دليلٌ على أنّ العالِمَ ينبغي له أن يَتَعَلَّمَ قولَ مَن خالَفَهُ وإن لم يأْخُذْ به ، حتى يَعْرِفَ فَسادَ قولِه ويَعْلَمَ كيف يَرُدُّ عليه؛ لأنّ الله تعالى أَعْلَمَ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم وأصحابَهُ قولَ مَن خالَفَهم مِن أهل زمانِهم ليعرفوا فسادَ قولهم" انتهى منه بلفظه[١].

وقال الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» - في الكلام على حديث حذيفة - ما نصُّه -:"ويؤخَذُ منه ذمُّ مَن جَعَلَ للدِّين أصلًا خلافَ الكتابِ والسُّنة، وجَعَلَها فَرْعًا لذلك الأصل الذي ابتدعوهُ، وفيه وجوبُ ردِّ الباطلِ وكلِّ ما خالَفَ الهدْيَ النّبويَّ ولو قالَه مَن قالَه [ل 301] مِن وضيعٍ أو رفيع" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وفي شرح ابن أبي جَمْرَةَ لمختصَرِهِ - في الكلام على حديث حُذَيفةَ - ما نصُّه -:"فاحذَرْ هَدْيَ قومٍ جعلوا للدِّين أصلًا خلافَ الكتابِ والسُّنة وجعلوهما فَرْعًا ، لقد عَمَّ دخَنُهم الأرضَ وطبَّقَها حتى تناهى فيه قومٌ حتى وصَلُوا إلى حدِّ الوقوف على باب جهنَّم ، فمَن أجابَهم قَذَفُوهُ فيها.

وأمّا الدَّخَنُ الذي في الخير فهو ما ظَهَرَ في الأُمَّةِ مِن التشيُّع والبِدَع ، فكلُّ مَن حَصَلَ على بدعةٍ مِن البِدَع فقد حَصَلَ في دِينه وهُداهُ دَخَنٌ ، ولا يَغُرَّهُ كثرةُ عَمَلِ الناس بتلك البدعةِ وانتشارِها فإنها مِن جُملة الدَّخَن ، فلا يَغُرَّنَّكَ صاحِبُ البِدَع وإن كانت لديه عُلُومٌ جمّةٌ أو أعمالٌ صالحةٌ وتنسُّكٌ وتعبُّدٌ أو مجموعُها ، فقد قال صلّى الله عليه وسلّم في شأن الحَرُوريّة: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ... » إلخ[٣].

---

(١) تفسير السَّمَرْقندي (505/1)، تفسير القرطبي (96/7).

(٢) فتح الباري (37/13).

(٣) سبق تخريجه (ص 359).

قولُهُ: (دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ) أي : يرشدون إلى الطُّرُق التي تُدْخَلُ بها النّارُ مِن الاعتقادات والأعمال المخالِفَةِ للسُّنة ، وهم يظنُّون أنها هي المبلِّغَةُ إلى الله تعالى ، وإنهم ـ والله ـ لَلَّذينَ قال صلّى الله عليه وسلّم فيهم: «اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوْسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوْا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوْا وَأَضَلُّوْا»[١] وفي قوله: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا» دليلٌ على أنهم مِن هذه الأُمَّة وعلى لغة العَرَب حتى لا يُنْكِرَ أحدٌ منها شيئًا" انتهى المراد منه بلفظه[٢].

وقال ابنُ الأثير في «النِّهَاية» -:"«هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا» أي: مِن أنفُسِنا وعَشِيرتِنا"[٣].

وقال الحافظُ ابنُ حجر في مقدِّمة «الفتح» -:"قولُهُ: «مِنْ جِلْدَتِنَا» أي: مِن جِنْسِنا"[٤].

وروى الإمامُ أحمدُ والنَّسائيُّ وغيرُهما عن ابن مسعودٍ ـ رضي الله عنه ـ قال-:«خَطَّ النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم خَطًّا ثُمّ قال: هَذَا سَبِيْلُ الرُّشْدِ ، ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِيْنِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ خُطُوْطًا ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُوْ إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَلَا ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [الأنعام]»[٥].

---

(١) جزءٌ مِن حديثٍ أخرجه البخاريُّ في صحيحه عن عبدِ الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، كتاب: العِلْم، باب: كيف يُقبَض العِلْمُ؟ برقم (100)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: العِلْم، باب: رَفْع العِلْمِ وقبضه وظُهُور الجهل والفِتَن في آخر الزَّمَان برقم (2673).

(٢) بهجة النُّفُوس (263/4) باختلافٍ يسير.

(٣) النِّهاية في غريب الأثر (285/1).

(٤) مقدِّمة فتح الباري (99/1).

(٥) أخرجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (4437)، والبزّارُ في مسنده برقم (1718)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: قوله تعالى ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣] برقم (11174)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة الأنعام برقم (3241)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (263/6).

ورواه ابنُ ماجه مِن حديث جابرِ بن عبد الله رضي الله عنهما(١).

قال مُحَشِّيهِ(٢) ما نصُّه -:"والمطلوبُ بالتمثيل [ل 302] توضيحُ حال الدِّين وحالِ السّالكِ فيه، وأنه لا ينبغي له أدنى مَيلٍ عنه، فإنه بأدنى مَيلٍ يقع في سُبُلِ الضَّلال لقُربِها واشتباهِها، والله تعالى أعلم" انتهى كلامُه بلفظه(٣).

وروى أبو الحسن رَزِينُ بنُ معاويةَ بن عمّار العبدريُّ الأندلسيُّ السّرقسطيُّ ـ المتوفّى بمكة سنة خمسٍ وثلاثين وخمسمائةٍ رحمه الله تعالى ـ في جامعه: أنَّ رَجُلًا سأل ابنَ مسعودٍ رضي الله عنه: ما الصِّراطُ المستقيم؟

قال: تَرَكَنَا محمّدٌ صلّى الله عليه وسلّم في أدناهُ، وطَرَفُهُ في الجنَّة، وعن يمينِهِ جَوادٌّ وعن يسارِهِ جَوَادٌّ، وثَمَّ رِجالٌ يَدْعُونَ مَن مرَّ بهم، فمَن أَخَذَ في تلك الجَوَادِّ انتهَتْ به إلى النار، ومَن أَخَذَ على الصِّراطِ المستقيم انتهى به إلى الجنَّة، ثم قرأ ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ الآية [الأنعام: ١٥٣](٤).

وفي مقدِّمة «الفتح» للحافظِ ابنِ حجرٍ ما نصُّه -:"(جَوَادُّ الطّريق)، جَمْعُ جادَّةٍ ـ بتشديدِ الدّال وقد يخفَّف ـ وهي الواضِحُ منها" انتهى(٥)

والحديث قال عنه الحاكمُ ـ عقب إخراجه ـ -:" حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرِّجاه"، وحسّن إسنادَه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند.

(١) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه، باب: اتباع سُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (11)، وصحّحه الألبانيُّ في صحيح ابن ماجه.

(٢) هو أبو الحسن السِّندي، وقد سبقت ترجمته (ص281).

(٣) حاشية السِّنْدي على سُنَن ابن ماجه (15/1).

(٤) تفسير الصَّنعاني (223/2)، تفسير الطّبري (89/8)، جامع الأصول في أحاديث الرَّسُول (371/9)، تفسير القرطبي (138/7)، الاعتصام (58/1).

(٥) مقدِّمة فتح الباري (97/1).

وروى الإمامُ أحمدُ والترمذيُّ ـ وحسَّنَهُ ـ والنّسائيُّ والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» والطبريُّ والحاكِم ـ وصحَّحَهُ ـ وغيرُهم عن النوّاسِ بنِ سَمْعانَ رضي الله عنه قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «ضَرَبَ اللهُ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ، وَعَلَى جَنْبَتَيْ الصِّرَاطِ سُوْرَانِ فِيْهِمَا أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُوْرٌ مُرْخَاةٌ ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُوْلُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ : ادْخُلُوْا الصِّرَاطَ جَمِيْعًا وَلَا تَفَرَّقُوْا ، وَدَاعٍ يَدْعُوْ مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ ، فَإِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَفْتَحَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ قَالَ: وَيْحَكَ! لَا تَفْتَحْهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلِجْهُ.

فَالصِّرَاطُ: الْإِسْلَامُ.

وَالسُّوْرَانِ: حُدُودُ اللهِ.

وَالْأَبْوَابُ الْمُفَتَّحَةُ: مَحَارِمُ اللهِ.

وَذَلِكَ الدَّاعِيْ عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللهِ.

وَالدَّاعِيْ مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ: وَاعِظُ اللهِ تَعَالَى فِيْ قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ"[1].

قال ابنُ العربيِّ في الجزء الحادي عشر من العارضة ـ في كتاب : التفسير ـ ما نصُّه –:"الصِّراطُ المستقيمُ هو السَّبيلُ الموصِلَةُ إليه سبحانه ، وهو ما عليه مِن الكتاب والسُّنةِ دليلٌ ، وليس للبدعة عليه سُلطانٌ ولا سبيل، وهو ما شَرَعَهُ سبحانه وما كان عليه السَّلَفُ مِنّا" انتهى كلامُه بلفظه[2].

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: الأمثال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في مَثَلِ الله لعِبادِه برقم (2859)، وأحمدُ في مسنده برقم (17673)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: عمل اليوم واللَّيلة، باب: سُوْرة يونس برقم (11233)، والطّحاويُّ في شرح مشكل الاثار (390/5)، والطبرانيُّ في مسند الشاميِّين برقم (1147)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الإيمان برقم (245).

والحديثُ قال عنه الألبانيُّ في صحيح الترغيب والترهيب (294/2) –:"صحيحٌ لغيره"، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند –:"حديثٌ صحيحٌ، وهذا إسنادٌ حسن".

(٢) عارضة الأحوذي (72/11).

قال الله جلَّ مِن قائلٍ ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٧] [ل 303]

قال العُلَماءُ: يُفْهَمُ مِن هذه الآية أنَّ طُرُقَ الضَّلالةِ متعدِّدة، وأنَّ طريق الحقِّ واحدة(١).

قال ابنُ كثير في «تفسيره» -:"ولهذا وحَّدَ تعالى لَفْظَ (النُّور) وجَمَعَ (الظُّلُمات)؛ لأنّ الحقَّ واحدٌ، والكُفْرَ أجناسٌ كثيرةٌ وكلُّها باطلة"(٢).

وفي الجزء الأوّل مِن كتاب «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» لأحمدَ بنِ خالد الناصريِّ السَّلَاويِّ ـ في الكلام على مذاهبِ أهل المغرب أصولًا وفروعًا ـ ما نصُّه -:"ومَن أمعنَ نَظَرَهُ في نُصُوصِ الشَّريعة مِن الكتاب والسُّنة عَلِمَ يقينًا أنّ طريقَ النَّجاة إنما هو سُلُوكُ الوَسَط، وأنَّ كُلًّا مِن التعمُّـق والانحلالِ ضَـلَالٌ، وإلى ذلك الإشـارةُ بقوله تعالى﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ الآية [الأنعام: ١٥٣].

وقد قرَّرَ جمعٌ مِن الأئمَّة المقتدى بهم كالغـزاليِّ في «الإحياء»(٣) وغيرِهِ أنَّ المحمودَ في

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (12/4)، الإتقان في علوم القرآن (564/1)، أضواء البيان (158/1).

(٢) تفسير ابن كثير (313/1).

(٣) اختلف الناسُ اختلافًا عظيمًا في الشَّيخ أبي حامدٍ الغزاليِّ وفي كتابه (إحياء عُلُومِ الدِّين) ، وقد وقف الأكثرون فيه على طَرَفَي نقيض، فعظَّمَهُ قومٌ ووصفوه ـ كما في طبقات الشافعية الكبرى (191/6) ـ بأنه "حُجَّةُ الإسلام، ومَحَجَّةُ الدِّين التي يُتَوَصَّلُ بها إلى دار السَّلام!"، وبأنه ـ كما في المنتخب من كتاب السِّياق لتاريخ نيسابور (76) ـ " حُجَّةُ الإسلام والمسلمين ، وإمامُ أئمّة الدِّين"، وعدُّوه مُجدِّدًا للمائة الخامسة ـ كما في الإبهاج شرح المنهاج (208/3) وتذكرة الحُفّاظ (813/3) ـ، وقالوا عن كتابه -:" مَن لم يقرأ الإحياء فليس مِن الأحياء " وأنه "كاد الإحياءُ أن يكون قرآنًا" وأنه "لو مُحِيَت جميعُ العُلُوم لاستُخْرِجَت من الإحياء"، وفي الوقتِ نفسه ذمَّه آخرون وقالوا في كتابه -:" هو لعَمْرُ الله أشبَهُ بإماتة

عُلُومِ الدِّين"، وأفتوا بمنعه وأمروا بإحراقه. انظر: مرآة الجنان (331/3)، سير أعلام النبلاء (495/19)، البداية والنهاية (174/12)، تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (359)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (75/2).

ومردُّ اختلافهم فيه أنّ أبا حامدٍ الغزاليَّ ـ رحمه الله ـ كان قد مرَّ في حياته العلميّة بأكثر من مرحلة، فمِن علم الفقه الذي كان رأسًا فيه، إلى علم الكلام والفلسفة ثم إلى التصوُّف الذي أصبح من مشاهير رجاله، وقد صنَّف في كلِّ مرحلة من تلك المراحل وناظر عمّا أصبح يؤمن به بكلِّ ما أُوتي من قوّة حُجّة وسُرْعة خاطرة وحُسن عبارة، ومِن هنا كثُرَت موادُّ كلامِه وتباينت تباينًا عظيمًا، فنتج عن ذلك أنّ كثيرًا ممَّن يمدحه مِن الفُقَهاء إنما يمدح الغزاليَّ الفقيه، ومَن أثنى عليه مِن أهل الكلام فهو يثني على الغزاليِّ المتكلِّم، ومَن لهج بذكره مِن الصُّوفيّة فهو يريد الغزاليَّ المتصوِّف لا غير.

وأمّا اؤلئك الذين ذمُّوه وحذّروا من كتابه (إحياء علوم الدِّين) فقد كان الدّافع لهم على ذلك ما رأوه في كتابه هذا وفي كُتُبٍ أُخرى له كـ(مشكاة الأنوار) و(جواهر القرآن) و(الكتب المضنون بها على غير أهلها) و (كيمياء السعادة) ممّا يصادم الشَّرع مِن الآراء الفلسفيّة والتأويلاتِ الباطنيّة والخُزَعْبلات الصُّوفيّة فضلًا عن الأحاديث الضَّعيفة والمكذوبة، ورأوا أنّ ما أُحيط به مِن هالات تعظيم وإجلال يوجب اغترار العَوَامِّ به وقبول كلِّ كلامه على عِلّاته دون نظر أو تمحيص، وهذا واقعٌ لا يمكن لمنصفٍ إنكاره.

قال أبو الفرج ابنُ الجوزيِّ في تلبيس إبليس (205) -:" وجاء أبو حامد الغزالي فصنف لهم كتاب الأحياء على طريقة القوم وملأَهُ بالأحاديث الباطلة و هو لا يَعْلَمْ بطلانَها، وتكلَّمَ في علم المكاشفة، وخرج عن قانون الفقه، وقال عن المراد بالكوكب والقمر والشَّمْسِ اللَّواتي رآهُنَّ إبراهيمُ صلواتُ الله عليه: أنوارٌ هي حُجُبُ الله عزَّ وجلَّ ولم يُرِدْ هذه المعروفات. وهذا مِن جنس كلام الباطنية".

وقال أيضًا ـ كما في مختصر منهاج القاصدين (11) ـ -:"اعلم أنَّ في كتاب الإحياء آفاتٍ لا يعلمها إلاّ العُلَماء، وأقلُّها الأحاديثُ الباطلة الموضوعة، وإنما نقلها كما اقتراها لا أنه افتراها ، ولا ينبغي التعبُّدُ بحديثٍ موضوعٍ، والاغترارُ بلفظٍ مصنوعٍ، وكيف أرتضي لكَ أن تُصَلِّيَ صلواتِ الأيام واللَّيالي وليس فيها كلمةٌ قالها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟! وكيف أوثر أن يَطْرُقَ سمعَكَ مِن كلام المتصوِّفة الذي جمعه ونَدَبَ إلى العمل به ما لا حاصلَ له مِن الكلام في الفناءِ والبقاءِ ، والأمرِ بشِدَّةِ الجوع، والخروجِ إلى السِّياحة في غير حاجة، والدُّخُولِ في الفَلاةِ بغير زاد، إلى غيرِ ذلك ممّا قد كَشَفَتُ عن عوارِهِ في كتابي تلبيس إبليس".

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ في الفتاوى الكبرى (229/2) -:"أمّا مَا في الأحياء مِن المهلكات مثل الكلام على الكِبْرِ والعُجْبِ والرِّياء والحسد ونحوِ ذلك فغالِبُهُ منقولٌ مِن كلام الحارثِ المحاسبيِّ في الرِّعاية ، ومنه ما هو مقبولٌ ومنه ما هو مردود ومنه ما هو متنازع فيه.

والإحياءُ فيه فوائدُ كثيرة لكن فيه موادُّ مذمومةٌ؛ فإنّ فيه موادَّ فاسدةً مِن كلام الفلاسفةِ تتعلَّقُ بالتوحيد والنبوَّةِ والمعادِ – فإذا ذُكِرَتْ مَعَارِفُ الصُّوفيَّةُ كان بمنزلةِ مَن أخَذَ عَدُوًّا للمسلمين ألبسَهُ ثيابَ المسلمين ، وقد أنكر أئمَّةُ الدِّين على أبي حامدٍ هذا في كتبه وقالوا : أمرَضَهُ الشِّفاءُ (يعني: شِفاءَ ابنِ سينا في الفلسفة).

وفيه أحاديثُ وآثارٌ ضعيفةٌ بل موضوعة كثيرة.

وفيه أشياءُ مِن أغاليطِ الصُّوفيَّةِ وتُرَّهَاتِهِم، وفيه مع ذلك مِن كلام المشايخِ الصُّوفيَّةِ العارفين المستقيمين في أعمال القُلُوبِ الموافِقِ للكتاب والسُّنَّةِ ومِن غير ذلك مِن العبادات والأدب ما هو موافِقٌ للكتابِ والسُّنّة ما هو أكثرُ ممّا يُرَدُّ منه، فلهذا اختَلَفَ فيه اجتهادُ الناسِ وتنازعوا فيه".

وقال أيضًا في العقيدة الأصفهانية (169) -:"أبو حامدٍ معَ ما يوجد في كلامه مِنَ الرَّدِّ على الفلاسفةِ وتكفيرِهِ لهم وتعظيمِ النبوَّة وغيرِ ذلك ومعَ ما يوجد فيه أشياءُ صحيحةٌ حسنةٌ بل عظيمةُ القدر نافعةٌ يوجد في بعضِ كلامه مادَّةٌ فلسفيّةٌ، وأُمُورٌ أُضِيفت إليه توافِقُ أُصُولَ الفلاسفة الفاسدةِ المخالفةِ للنبوَّة بل المخالفةِ لصريح العقل، حتى تكلَّمَ فيه جماعاتٌ مِن عُلَماءِ خُرَاسانَ والعِراقِ والمغربِ كرفيقه أبي إسحاقَ المرْغِينانيِّ وأبي الوفاء ابنِ عَقِيلٍ والقُشَيريِّ والطُّرْطُوشيِّ وابنِ رُشْدٍ والمازريِّ وجماعاتٍ مِن الأوَّلين".

وقال أيضًا في مجموع فتاواه (54/6) -:"الغزاليُّ في كلامه مادّةٌ فلسفيّةٌ كبيرة بسبب كلام ابن سينا في الشِّفا وغيره ورسائلِ إخوان الصَّفا وكلامِ أبي حيّانَ التوحيد يِّ، وأمّا المادّة المعتزليّةُ في كلامه فقليلةٌ أو معدومةٌ ...، وكلامه في الإحياء غالبُهُ جيِّدٌ، لكن فيه موادّ فاسدةٌ، مادّة فلسفيّة، ومادّةٌ كلاميّة، ومادّةٌ مِن تُرَّهات الصُّوفيّة، ومادّةٌ مِن الأحاديث الموضوعة" باختصارٍ يسير.

وقال ابنُ كثير في البداية والنهاية (174/12) -:"وصنَّفَ في هذه المدَّة [يعني مُدَّة إقامته في الشّام وبيت المقدس]، وهو كتابٌ عجيبٌ، ويشتمل على عُلُومٍ كثيرة من الشَّرعيَّات ، وممزوجٌ بأشياءَ لطيفةٍ مِن التصوُّفِ وأعمالِ القُلُوب، لكن فيه أحاديثُ كثيرةٌ وغرائبُ ومنكراتٌ وموضوعاتٌ كما يوجد في غيرِهِ مِن كُتُبِ الفُرُوعِ التي يُسْتَدَلُّ بها على الحلال والحرام ، فالكتابُ الموضوع للرّقائق والترغيب والترهيب أسهلُ أمرًا مِن غيره، وقد شنَّعَ عليه أبو الفرج ابنُ الجوزي ثم ابنُ الصَّلاح في ذلك تشنيعًا كثيرًا ، وأراد المازريُّ أن يحرقَ كتابَهُ (إحياءَ عُلُوم الدِّين)، وكذلك غيره من المغاربة وقالوا : هذا كتابُ إحياءُ عُلُوم دِينِه ، وأمّا دِينُنا فإحياءُ عُلُومِه كتابُ الله وسُنَّةُ رسوله".

الدِّيانات كلِّها إنما هو سُلُوكُ الوَسَط بين الإفراط والتفريط، وبه يَتِمُّ مُرادُ الله مِن خَلْقِهِ" انتهى منه بلفظه[١].

وقال مُطَرِّفُ بنُ عبد الله :-"الحَسَنَةُ بين السَّيِّئتين"[٢].

ولقد أجادَ الخطَّابيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ حيث يقول:

فسامِحْ ولا تَسْتَوفِ حقَّكَ كُلَّهُ ... وأَبْقِ فلَمْ يَسْتَقْصِ قطُّ كَرِيمُ

ولا تَغْلُ في شيءٍ مِن الأمرِ واقتَصِدْ ... كِلَا طَرَفَيْ قَصْدِ الأُمُورِ ذَميمُ[٣]

وروى أبو داودَ في «السُّنَن» ـ في باب: الحسد، مِن كتاب: الأدب ـ عن أنس بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسُولَ الله صلّى الله عليه وسلّم كان يقول: «لَا تُشَدِّدُوْا عَلَى

وقال الذّهبيُّ في سير أعلام النبلاء (339/19) -:"أمّا الإحياءُ ففيه مِن الأحاديث الباطلة جُمْلة ، وفيه خيرٌ كثيرٌ لولا ما فيه من آدابٍ ورُسُومٍ وزهدٍ مِن طرائق الحُكَماء ومنحرفي الصُّوفيّة ، نسأل الله علمًا نافعًا ! تدري ما العلمُ النافع؟ هو ما نزل به القرآنُ وفسَّرَهُ الرَّسولُ صلى الله عليه وسلم".

(١) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (193/1).

(٢) غريب الحديث لابن سلّام (28/2)، تفسير الطّبري (38/19)، التمهيد للنمري (195/1).

(**٣**) البيتان من بحر الطَّويل، وهما لأبي سليمانَ الخطّابي. انظر: العُزلة للخطابيّ (98)، يتيمة الدَّهْر (385/4)، معجم الأدباء (252/3)، تاريخ الإسلام (166/27).

فائدة:

قوله: (فلمْ يَسْتَقْصِ قطُّ كَرِيمُ) نظمٌ لقول عليٍّ رضي الله عنه -:"ما استقصى كريمٌ قطّ "، ويُروى ذلك أيضًا عن الحسن البصريّ وعن سُفيان بن عُيينة رحمهما الله. انظر: المجالسة وجواهر العلم (9)، الاستذكار (576/8)، تفسير البغوي (364/4)، زاد المسير في علم التفسير (309/8)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (331/5)، الآداب الشرعية (310/3)، الدُّرّ المنثور (219/8).

أَنْفُسِكُمْ فَيُشَدَّدَ عَلَيْكُمْ ، فَإِنَّ قَوْمًا شَدَّدُوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَشَدَّدَ اللهُ عَلَيْهِمْ ، فَتِلْكَ بَقَايَاهُمْ فِيْ الصَّوَامِعِ وَالدِّيَارِ ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧] »[1].

قال الزمخشريُّ في الجزء الأول مِن «الفائق» ما نصُّه -:" (الرَّهبانيّةُ) فِعْلُ الرُّهْبان مِن مُواصَلةِ الصَّوم ولُبْسِ المُسُوحِ[2] وتَرْكِ أكْلِ اللَّحمِ وغيرِ ذلك، وأصلُها مِن (الرَّهْبة).

و(التبتُّلُ): تَرْكُ النِّكاح، مِن (البَتْل) وه و القَطْع" انتهى كلامُه بلفظه[3].

قال النَّسَفيُّ -:"وانتصابُها بفعْلٍ مضمرٍ يُفَسّـِرُه الظاهرُ ، تقديرُهُ : وابتدعوا رَهْبانيّةً ابتدعوها [ل 304] أي: أخرجوها مِن عند أنفسِهم ونَذَرُوها" انتهى[4]

وقولُهُ تعالى ﴿ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧] متعلِّقٌ بقوله تعالى ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ قاله الخازنُ والجلَالُ[5].

---

(١) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: الأدب، باب: في الحسد برقم (4904)، وأبو يعلى في مسنده برقم (3694)، والضّياءُ في الأحاديث المختارة برقم (2178).

وأخرجه البخاريُّ في التاريخ الكبير برقم (2090)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط من حديث سهل بن حُنَيفٍ رضي الله عنه برقم (3078) وفي معجمه الكبير برقم (5551).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (63/1) -:"رواه الطبرانيُّ في الكبير، وفيه بقيَّةُ ولكنه صرَّح بالتحديث"، وقال (256/6) -:"رواه أبو يعلى، ورجالُهُ رجالُ الصَّحيح غير سعيدِ بنِ عبدِ الرحمن بن أبي العَمْيَاء وهو ثقة"، واستقرَّ قولُ الألبانيِّ على تصحيحه كما في السِّلسلة الصَّحيحة (14/10).

(٢) المسوح: جمع مِسْح ، وهي أثوابٌ غليظة تنسج مِن الشَّعْر الأسود ويلبسها الرُّهبان، وقد تحشى بالتِّبن فيُشهَّر بها من أُريد تنكيلُهُ. انظر: خزانة الأدب للبغدادي (19/5)، روح المعاني (128/25).

(٣) الفائق (122/2).

(٤) تفسير النَّسَفي (221/4).

(٥) انظر: تفسير الخازن (7/ 38).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في الجزء السابع من «فتح الباري» ما نصُّه -:"و(الصَّوْمَعَةُ) ـ بفتح المهملة وسكون الواو ـ البناءُ المرتفع المحدَّدُ أعلاه ، ووزنُها (فَوْعَلَة) مِن صَمَّعْتُ إذا دَقَّقْتُ؛ لأنها دقيقة الرّأس" انتهى كلامُه بلفظه[١]

وقال ابنُ العربيِّ في «الأحكام» ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾ [المزمل: ٨] ـ ما نصُّه -:"معنى الآيةِ انقَطِعْ عن عِبادة غيرِ الله ، وكذلك قال مجاهدٌ : معناه أَخْلِصْ له العِبادة .

ولم يُرِدِ انقَطِعْ عن الناس والنِّساءِ، وهو اختيار البخاريِّ؛ لأجل ما رُوي من نهيِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم عن التبتُّل[٢]، فصار التبتُّلُ مأمورًا به في القرآن منهيًّا عنه في السُّنة .

ومُتَعَلَّقُ الأمرِ غيرُ مُتَعَلَّقِ النَّهْي إذ لا يتناقضان ، وإنما بُعِثَ ليبيِّنَ للناس ما نُزِّلَ إليهم ، فالتبتُّلُ المأمورُ به الانقطاعُ إلى الله بإخلاص العبادة كما قال ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة: ٥]

---

(١) فتح الباري (480/6).

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: النِّكاح، باب: ما يُكره من التبتُّل والخِصاء برقم (4786)، ومسلم في صحيحه، كتاب: النّكاح، باب: استحباب النِّكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنَهُ، واشتغالِ مَن عَجَزَ عن المؤن بالصّوم برقم (1402) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ولفظه عندهما – :"رَدَّ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم على عُثْمَانَ بن مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ وَلَوْ أَذِنَ له لَاخْتَصَيْنَا".

وقد جاء صريحًا بلفظ النّهي فيما أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث سَمُرَةَ بنِ جندب رضي الله عنه، كتاب: النِّكاح، باب: ما جاء في النَّهيِ عن التبتُّل برقم (1082)، والنسائيُّ في سُنَنه، كتاب: النِّكاح، باب: النّهي عن التبتُّل برقم (3214)، وابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: النِّكاح، باب: النهي عن التبتُّل برقم (1849)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: النِّكاح، باب: في التزويج مَن كان يأمر به ويحثُّ عليه برقم (15918)، وإسحاقُ بن راهويه في مسنده برقم (1312)، والإمامُ أحمد في مسنده برقم (20205).

والتبتُّلُ المنهيُّ عنه هو سُلُوكُ مَسْلَكِ النّصارى في تَرْك النِّكاح والترهُّبِ في الصَّوامع " انتهى كلامُه بلفظه[١].

وأخرج أبو يعلى في مسنده وابنُ مَنْدَهْ في المعرفة عن عطيَّةَ بن بُسْر المازنيِّ قال -: « جَاءَ عَكَّافُ بْنُ وَدَاعَةَ الهِلَالِيُّ إِلَى رَسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم، فَقَالَ: يَا عَكَّافُ، أَلَكَ زَوْجَةٌ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ: وَلَا جَارِيَةٌ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ: وَأَنْتَ صَحِيْحٌ مُوْسِرٌ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَالْحَمْدُ لله.

قَالَ: فَأَنْتَ إِذًا مِنْ إِخْوَانِ الشَّيَاطِينِ!

إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ مِنْ رُهْبَانِ النَّصَارَى فَأَنْتَ مِنْهُمْ ، وَإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ مِنَّا فَاصْنَعْ كَمَا نَصْنَعُ فَإِنَّ مِنْ سُنَّتِنَا النِّكَاحُ، شِرَارُكُمْ عُزَّابُكُمْ.

وَيْحَكَ يَا عَكَّافُ! تَزَوَّجْ.

فَقَالَ عَكَّافُ: يَا رَسُوْلَ الله، لَا أَتَزَوَّجُ حَتَّى تُزَوِّجَنِيْ مَنْ شِئْتَ.

فَقَالَ رَسُوْلُ الله صلّى الله عليه وسلّم: فَقَدْ زَوَّجْتُكَ عَلَى اسْمِ الله وَالْبَرَكَةِ كَرِيْمَةَ كُلْثَوْم الْحِمْيَرِيِّ»[٢].

(**١**) أحكام القرآن لابن العربي (332/4).

(**٢**) أخرجه عبد الرزّاق في مصنَّفه، كتاب: النِّكاح، باب: وجوب النِّكاح وفضلِهِ برقم (387)، وبَحْشَلٌ في تاريخ واسط (213)، والعُقَيليُّ في الضعفاء (356/3)، وأبو يعلى في مسنده برقم (6856)، والطبرانيُّ

وأخرجه أحمدُ والعُقيليُّ عن أبي ذرٍّ[١].

قال الحافظُ ابنُ حجر في كتابه «تعجيل المنفعة بزوائد رجال [ل 305] الأئمَّة الأربعة» – :"ولا يخلو طريقٌ مِن طُرُقِهِ مِن ضَعْف"[٢].

وفي «العارضة» لابن العربيِّ ـ في باب: ما جاء في الرَّجُل يرى المرأةَ تُعْجِبُه، في الكلام على قوله صلّى الله عليه وسلّم: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمُ امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِيْ

في معجمه الكبير برقم (158) وفي مسند الشّاميِّين برقم (381)، والبيهقيُّ في شُعَب الإيمان برقم (5480).

وأخرجه الإمامُ أحمد في مسنده من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه برقم (21488).

والحديثُ قال عنه العقيليُّ في ال ضُّعَفاء (355/3) –:"عطيَّةُ عن عكَّافٍ لا يتابَعُ عليه "، وقال ابنُ الجوزيِّ في العلل المتناهية (609/2)–:"هذا حديثٌ لا يَصِحُّ عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم"، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (251/4) –:"رواه أبو يعلى والطبرانيُّ ، وفيه أبو معاوية بنُ يحيى الصَّدَفِيُّ وهو ضعيفٌ"، وقال الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ في تعجيل المنفعة (2/ 21) –:"لا يخلو طريقٌ مِن طُرُقِهِ مِن ضعفٍ"، وأشار السَّخاويُّ في المقاصد الحسنة (404) إلى أنه –:"مِن الأحاديثِ التي لا تخلو مِن ضعفٍ واضطرابٍ، ولكنه لا يبلغ الحُكْمَ عليه بالوضع "،وذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في اللآلىء المصنوعة (136/2)، وضعّفه الألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (16/6)، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند –:"إسنادُهُ ضعيفٌ؛ لجهالةِ الرَّجُلِ الراوي عن أبي ذرٍّ، وللاضطراب الذي وقع في أسانيدِه".

لطيفة:

عَقَدَ الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ حُكْمَ هذا الحديثِ وما بمعناه بقوله ـ ضمن أبيات ـ (من السّريع):

(أراذلُ الأمواتِ عُزَّابُكُمْ) (شِرارُكُمْ عُزَّابُكُمْ) يا رِجَالْ
أخْرَجَهُ أحمدُ والموصليْ والطَّبَرانيُّ الثِّقَاتُ الرِّجَالْ
مِنْ طُرُقٍ فيها اضطرابٌ، ولا تخلو مِنَ الضَّعْفِ على كلِّ

انظر: اليواقيت والدُّرَر في شرح نخبة ابن حجر (164)، فيض القدير (157/4)، كشف الخفاء ومُزِيل الإلباس (8/2).

(١) أخرجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (21488)، والعُقيليُّ في ضُعَفائه (356/3)، وقد ضعَّفَه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند .

(٢) تعجيل المنفعة (289).

مَعَهَا»(١)- ما نصُّه -:"وفي هذا رَدٌّ على الصُّوفيّة الذين يرون إماتَةَ الهِمَّة حتى تكون المرأةُ عند الرَّجُلِ إذا نطح فيها كجِدارٍ يَضْرِبُ فيه!

والرَّهبانيّةُ ليست في هذا الدِّين" انتهى منه بلفظه(٢).

وفي الجزء الحادي عشر مِن «فتح الباري» للحافظ ابن حجر ـ في الكلام على قول البخاريِّ باب: الرَّجاء مع الخوف ـ ما نصُّه -:"ومَن تتبَّعَ دِينَ الإسلام وَجَدَ قواعِدَهُ أُصُولًا وفُرُوعًا كلّها في جانبِ الوَسَط، والله أعلم" انتهى منه بلفظه(٣).

وفي كتاب «الأحكام» لابن العربيِّ ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي ﴾ [الحجر: ٨٧] ـ ما نصُّه -:"ولم يكن في دِين محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم الرَّهبانيّةُ والإقبالُ على الأعمال الصَّالحةِ بالكُلِّيّةِ كما كان في دِين عيسى عليه السَّلام ، وإنما شَرَعَ الله له ولنا بِحُرْمَتِهِ (٤) حنيفيَّةً سَمْحةً خالِصةً عن الحَرَج خفيفةً عن الإصْر ، نأخُذُ مِن الآدميَّةِ وشَهَواتِها بحظٍّ وافر ، ونَرْجِعُ إلى الله بقلبٍ سليم ، إن شُغِلَ بَدَنُهُ باللذَّاتِ عَكَفَ قلبُهُ على المعارف" انتهى منه بلفظه(٥).

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، كتاب: الرّضاع، باب: ما جاء في الرَّجُل يرى المرأة تُعْجِبُه برقم (1158)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: الحظر والإباحة، باب: ذِكْر الأمر لِمَن رأى امرأةً أعجبته أن يأتيَ امرأتَهُ حينئذٍ برقم (5572).

وأخرجه الدارميُّ في سُنَنه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كتاب: النِّكاح، باب: الرَّجُل يرى المراة فيخاف على نفسه برقم (2215).

والحديثُ أصلُهُ في مسلم (1021/2) بلفظ -:" إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَوَقَعَتْ فِيْ قَلْبِهِ فَلْيَعْمَدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُوَاقِعْهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِيْ نَفْسِهِ".

(٢) عارضة الأحوذي (107/5).

(٣) فتح الباري (302/11).

(٤) كذا في الأصل المخطوط، وفي أحكام القرآن لابن العربي (114/3): [بِحِكْمَتِهِ] وهو الصّواب.

(٥) أحكام القرآن لابن العربي (114/3).

وروى أحمدُ في المسند عن ابن عبّاسً ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: « أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ تَعَالَى الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ »[1].

ورواه أحمدُ عن أبي أُمَامَةَ ، ولفْظُهُ : أنه صلّى الله عليه وسلّم قال: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيْفِيَّةِ السَّمْحَةِ»[2].

ورواه البخاريُّ في «الأدب المفرد» عن ابن عباس بلفظ :-" قيل لرسُولِ الله صلى الله عليه وسلَّم: أَيُّ الْأَدْيَانِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ؟

قال: الْحَنِيْفِيَّةُ السَّمْحَةُ"[3].

ورواه ابن سعد في الطبقات مُرْسَلًا في ترجمة عُثمانَ بن مَظعون رضي الله عنه ، ولَفْظُهُ:

"أنَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قال له: يَا عُثْمَانُ ـ مرَّتينِ أو ثلاثًا ـ إِنَّ اللهَ لَمْ يَبْعَثْنِي بِالرَّهْبَانِيَّةِ، وَإِنَّ خَيْرَ الدِّيْنِ عِنْدَ اللهِ الْحَنِيْفِيَّةُ السَّمْحَةُ"[1].

---

(١) أخرجه عبدُ بن حُمَيد في مسنده برقم (569) ولَفْظُهُ -:"قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : أَيُّ الأَدْيَانِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ؟ قَالَ : الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ "، وكذلك الإمامُ احمدُ في مسنده برقم (2107)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (11572)، وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (60/1) -:"رواه أحمدُ والطبرانيُّ في الكبير والأوسط والبزّارُ، وفيه ابنُ إسحاقَ وهو مدلِّسٌ ولم يصرِّح بالسَّماع".

وأخرجه باللّفظ المذكور في المتن الطبرانيُّ في معجمه الأوسط من حديث أبي هريرة رضي الله عنه برقم (7351)، وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (60/1) -:" رواه في الأوسط ، وفيه عبدُالله بن إبراهيم الغِفَاريُّ مُنْكَرُ الحديث".

والحديثُ صحَّحه الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة (541/2)، وشعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند .

(٢) أخرجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (22345)، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"إسنادُهُ ضعيف".

(٣) أخرجه البخاريُّ في الأدب المفرد، باب: حُسْن الخُلُقِ إذا فقهوا برقم (287)، وقال عنه الألبانيُّ في صحيح الأدب المفرد -:"حَسَنٌ لغيره".

قال الحافظُ في مقدِّمة «الفتح» ما نصُّه -:"وفي الباب عن أُبيِّ بنِ كعبٍ وجابرٍ وابنِ عمر وأبي أُمامةَ وأبي هريرةَ وغيرِهم"[٢].

وقال ابنُ العربيِّ في «الأحكام» ـ في الكلام على قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَـٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾ [المائدة: ٨٧] ـ ما نصُّه -:"وكان النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم يأكُلُ اللَّحْمَ إذا وجده، ويلبس الثِّيابَ تُبتاع بعِشرين جملًا[٣]، [ل 306] ويُكْثِرُ الوَطءَ

---

(١) الطَّبَقات الكبرى (395/3).

(٢) مقدِّمة فتح الباري (20/1).

(٣) يُشير القاضي أبو بكر ابنُ العربيِّ إلى ما أخرجه أبو داودَ في سُنَنِه برقم (4034) والإمامُ أحمدُ برقم (13339)، وأبو عبد الله المروزيُّ في البر والصِّلة برقم (271)، والدارميُّ في سُنَنِه برقم (2494)، وأبو يعلى في مسنده برقم (3418)، والطّحاويُّ في شرح مشكل الآثار برقم (4345)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (8858)، و ابنُ عديٍّ في كامله (80/5)، والحاكمُ في مستدركه برقم (7386) من طريق عُمَارة بن زاذان عن ثابتٍ عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أنَّ مَلِكَ ذي يزن أهدى إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حُلَّةً أخذَها بثلاثةٍ وثلاثينَ بعيرًا أو ثلاثٍ وثلاثين ناقةً فَقَبِلَها".

وزادَ الحاكمُ في آخره "فَلَبِسَها النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم مَرَّةً".

وزاد الطبرانيُّ -:"فَلَبِسَها ساعةً مِن نهار ثم ألقاها".

ولفظ ابنِ عديٍّ -:"أنّ ذا يَزَنَ أهدى إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم حُلَّةً ، قُوِّمَتْ عِشرينَ بعيرًا فَلَبِسَها ثُمّ كساها عُمَرَ، ثمّ قال: إيّاكَ أن تُخْدَعَ عنها".

والحديث ضعّفه الألبانيُّ في ضعيف سُنَن أبي داود، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند-:"إسنادُهُ ضعيفٌ، عُمَارةُ- وهو ابنُ زاذان- يروي عن ثابتٍ عن أنسٍ أحاديثَ مناكير فيما قاله الإمامُ أحمد، وعُمَارةُ قد تفرَّدَ بهذا الحديث، والمحفوظُ عن أنسٍ أنّ الذي بعَثَ بحُلَّةٍ هديَّةً إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم هو أُكيدِر دُوْمَةَ".

وقد وهم الحاكم في قوله ـ عَقِبَ إخراجِه ـ -:"هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخَرِّجاه".

وللحديث طرقٌ أخرى فقد رواه ابنُ مَندَه ـ كما أ سدِ الغابة (522/3) ـ من طريق إبراهيمَ بنِ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن عُفَير بن عبد العزيز بن السّفر بن عُفير بن زُرعةَ بن سيف بن ذي يَزَنَ : حدّثنا عمِّي أبو روح أحمد بن خيش، حدّثني عمِّي محمد بن عبد العزيز قال: سمعتُ أبي وعمِّي يقولان عن أبيهما

عن جدِّهما: أنّ عبدَ العزيز قَدِمَ على النبيِّ صلى الله عليه و سلم ـ واسمُهُ عَزيز ـ، قال : فقال رسولُ الله صلى الله عليه و سلم: ما اسمك؟

قال: عَزيز.

قال: بل أنت عبدُ العزيز ، وهو أخو ذي يَزَنَ ، فدَفَعَ إليه حُللًا ، ودفع النبيُّ صلى الله عليه وسلم منها إلى عمرَ بنِ الخطاب فقُوِّمَت عشرين بعيرًا".

لكن قال الحافظ في الإصابةِ في تمييز الصّحابة (376/4) ـ تعليقًا على هذا الخبر ـ -:" رجالُ هذا الإسنادِ مجاهيلُ".

كما أخرجه ابنُ الجعد في مسنده برقم (3108) من طريق قتادة عن علي بن زيد بن جُدْعان مرفوعًا، وأبو داود في سُننه برقم (4037) وابنُ سعد في الطبقات الكبرى (461/1) وأبو الشيخ الأصبهانيُّ في أخلاق النبيِّ وآدابه (162/2) كلُّهم من طريق عليِّ بنِ زيد عن إسحاقَ بنِ عبد الله بن الحارث بن نوفل أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم اشترى حُلَّةً بتسعٍ وعشرين أوقيّة.

ولفظُ أبي داود -:"اشترى حُلَّةً ببضعةٍ وعشرين قَلُوصًا فأهداها إلى ذى يَزَنَ".

كما أخرجه أيضًا ابنُ سعد في الطبقات الكبرى (461/1) من طريق قتادة عن محمد بن سيرين أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم اشترى حُلّةً بتسع وعشرين ناقة.

وهذان الحديثان ضعّفهما الذهبيُّ في تاريخ الإسلام (1/ 781) [طبعة دار الغرب الإسلامي] حيث قال-:"هذان ضعيفانِ لإرسالهما"، وحكم الألباني على ما في أبي داود بالضّعف في ضعيف تلك السُّنن.

فائدة:

ورد في السُّنة والآثار ذِكْرُ العديد مِن الملابس التي كان النبيُّ صلى الله عليه وسلّم يلبسها، وحاصل ما جاء فيها أنه صلى الله عليه وسلم كان يَلْبَسُ ما يتيسَّر مِن اللِّباس المعروفِ في زمانه بين قومه مما هو ساترٌ وجميلٌ باستثناء الحرير، فلا يَرُدُّ موجودًا ولا يتكلَّفُ مفقودًا ، ولا يتميَّز بملبوس عمّن حوله، ولا يلتزم بلباس معيِّن لا يغيِّره.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في قاعدة تتضمَّن ذِكْرَ ملابِسِ النّبيِّ وسلاحِه ودوابِّهِ (41) -:"كان أغلبُ ما يَلْبَسُهُ النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم وأصحابُهُ ما يُنْسَجُ مِنَ القُطْن ، وربّما لَبِسُوا ما يُنْسَجُ من الصُّوف وغيرِه".

إلى أن قال (46) -:"وكان هديُهُ في اللِّباس أن يَلْبَسَ ما تيسَّرَ مِنَ اللِّباس مِن قُطْنٍ أو صوفٍ أو غيرِهما.

ويَصْبِرُ إذا عَدِمَ ذلك، ومَن رَغِبَ عن سُنَّتِهِ فليس منه" انتهى كلامُه بلفظه[١].

قال العَلّامةُ محمد مولود بن أحمد المباركيُّ [٢] ـ رحمه الله تعالى ـ في شأن هؤلاء الغُلاة الإباحيَّةِ الدُّعاةِ على أبواب جهنَّمَ ، مَن أجابَهُم إليها قذفوهُ فيها ، المتنسبين مع ذلك إلى الصُّوفيّة انتسابًا كاذبًا وليسوا منهم ولا قُلامةَ ظُفْرٍ :

فلو أَدْرَكُوا خيرَ الوَرى لأَبادَهُمْ بِضَرْبِ طِلَحْفٍ أو بِطَعْنٍ مُشَرَّدِ

ولو أَدْرَكُوا أصحابَهُ لتَجَلَّلُوا سَنَاسِنَ حِدْبَارٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْكَدِ [٣]

فالذي رَغِبَ عمَّا أباحَهُ الله مِن لِبَاسِ القُطْن والكِتَّانِ وغيرِهما تزهُّدًا أو تعبُّدًا آثم، نظيرَ الذين يمتنعون عن لِبَاسِ الصُّوفِ ونحوِهِ ولا يلبسون إلَّا أعلى الثِّياب ترفُّهًا وتكبُّرًا ،كلاهما مذموم".

وقال ابنُ الجوزيِّ في تلبيس إبليس (245) -:"كان السّلفُ يلبسون الثّيابَ المتوسّطةَ لا المرتفعةَ ولا الدُّون، ويتخيَّرون أجودَها للجمعة والعيدين ولقاءِ الإخوان ، ولم يكن غيرُ الأجودِ عندهم قبيحًا ، وقد أخرج مسلمٌ [برقم (2068)] في صحيحه مِن حديث عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه أنه رأى حُلَّةً سِيَراءَ تُبَاعُ عند باب المسجد فقال لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم: لو اشتريتَها ليومِ الجمعة وللوُفُودِ إذا قَدِمُوا عليك.

فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ" ، فما أنكر عليه ذِكر التجمّل بها، وإنما أنكر عليه لكونها حريرًا"

(١) أحكام القرآن لابن العربي (144/2) باختصارٍ يسير.

(٢) محمد مولود بن أحمد فال بن محمذن اليعقوبي: علاّمةٌ مالكيٌّ متفنِّن، نشأ في بيئةٍ علميّة متميِّزة إذ كَثُرَ في أُسْرَتِهِ العُلَماءُ والقُضَاةُ والشُّعَراء، انقَطَعَ للعِلْم وانفَرَدَ مِن بين مُعاصريه بكثرة التآليف حتى ناهزت المائة، توفِّي سنة 1323 هـ في بلدة (العرش) جَنُوبَ غَرْبِ نواكشوط عن عمرٍ ناهز 63 سنة، من مصنّفاته: البشائر في تفسير القرآن، كَفَاف المبتدي، محارم اللسان، مَطْهَرَةُ القُلُوب. انظر: بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (528)، التفسير والمفسرون ببلاد شنقيط (321).

(٣) البيتان من بحر الطويل.

شرح الغريب:

"بِضَرْبِ طِلَحْفٍ" أي: شديد متتابع. كما في المزهر للسُّيُوطي (422/1).

يُشيرُ إلى قوله صلّى الله عليه وسلّم في إخوانهم مِن الخوارج: «لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ» رواه الشّيخان[١].

وفي روايةٍ لمسلم: «قَتْلَ ثَمُوْدَ»[٢].

قال النّوويُّ -:"قولُهُ عليه الصّلاةُ والسّلامُ: «قَتْلَ عَادٍ» أي: قَتْلًا عامًّا مُسْتَأْصِلًا، كما قال تعالى ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴿٨﴾ ﴾ [الحاقة]، وفيه الحثُّ على قِتالِهم"[٣].

قلتُ: وكذلك المعنى على روايةِ «قَتْلَ ثَمُوْدَ»، لقوله تعالى﴿ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾ ﴾ [النجم].

وإلى قولِهِ[٤] صلّى الله عليه وسلّم أيضًا: «فَأَيْنَمَا لَقِيْتُمُوْهُمْ فَاقْتُلُوْهُمْ فَإِنَّ فِيْ قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجَهُ الإمامُ أحمدُ والشَّيخان[٥].

السَّنَاسِنُ: جمع سِنْسِنَة، وهي ـ هنا ـ حَرْفُ فَقْرة الظَّهْر.

والحِدْبَار: الناقة التي بدت عِظامُ ظهرِها هُزَالًا، ومعنى البيت واضح.

انظر: الفائق (269/1)، المحكم والمحيط الأعظم (418/8)، لسان العرب (175/4).

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري، كتاب: الأنبياء، باب: بَاب قَوْلِ اللَّهِ عزّ وجلّ ﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ ﴾ [الحاقة:6] برقم (3166)، ومسلمٌ في كتاب: الزّكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (1064).

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب:المَغَازي، باب: بعث عليِّ بن أبي طالب ـ عليه السَّلام ـ وخالدِ بنِ الوليد ـ رضي الله عنه ـ إلى اليمن قبل حَجَّة الوداع برقم (4094)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (1064).

(٣) شرح النَّوويِّ على صحيح مسلم (162/7).

(٤) يرجع الضَّميرُ إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، والجملةُ معطوفةٌ على ما أورده قبل ذلك بأسطر: (يشير إلى قوله).

(٥) أخرجه البخاريُّ في صحيحه ـ واللّفظُ له ـ من حديث عليٍّ رضي الله عنه، كتاب: استتابة المرتدِّين والمعاندين وقتالهم، باب: قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحُجَّة عليهم. برقم (6531)، ومسلمٌ في

وإلى قولِهِ عليه الصَّلاةُ والسّلام أيضًا: « طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ! يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللهِ وَلَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللهِ مِنْهُمْ، سِيمَاهُمُ التَّحْلِيْقُ وَالتَّسْبِيْدُ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوْهُمْ فَأَنِيمُوهُمْ » أخرجه أبو داودَ(١).

قولُهُ «فَأَنِيمُوهُمْ» أي: فاقتلوهم. قالَهُ صاحبُ «فتح الباري»(٢).

قال ابنُ الأنباريِّ في «الأضداد» -:"(التسبيدُ) تَرْكُ التدهُّن وغَسْلِ الرّأس، ويقال: حَلْقُ الشَّعْر مِن الرّأس" انتهى(٣)

وقد امتثَلَ أمْرَهُ صلّى الله عليه وسلّم بقَتْلِهم صاحِبُهُ وابنُ عَمِّه وصِهْرُهُ عليٌّ بنُ أبي طالب ـ كرَّم الله وجهه ـ ومَن معه مِن الصَّحابة ـ رضوانُ الله تعالى عليهم ـ.

وقال عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ لأصحابه بعد فراغِهم مِن قَتْلِهم يومَ النَّهْروان -:"لولا أن تَبْطُرُوا لحدَّثْتُكُمْ بِما وَعَدَ اللهُ الذين [ل 307] يَقْتُلُوْنَهم على لِسانِ محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم " رواه الإمامُ أحمدُ ومسلمٌ وأبو داودَ وابنُ ماجه(٤).

صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: التّحريض على قتل الخوارج برقم (1066)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (1086).

(١) أخرجه أبو داود في سُنَنه عن أبي سعيدٍ وأنسِ بنِ مالك، كتاب: السُّنة، باب: في قتال الخوارج برقم (4765) و(4765)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: قتال أهل البغي برقم (2650)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: ما جاء في قتال أهل البغي والخوارج برقم (16480)، والضياءُ المقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (2392).

والحديث صحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن أبي داود.

(٢) فتح الباري (295/12).

(٣) كتاب الأضداد (309).

(٤) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: التحريض على قَتْلِ الخوارج برقم (1066)، وأبو داود في سُنَنه، كتاب: السُّنة، باب: في قتال الخوارج برقم (4763)، وابنُ ماجه في سُنَنه، باب: في ذِكْر الخوارج برقم (167)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: الجَمَل، باب: ما ذُكِرَ في الخوارج برقم

وقال ـ كرَّمَ الله وجهَهُ ـ أيضًا-:"لو يَعْلَمُ الجيشُ الذين يُصِيبونَهم ما قُضِيَ لهم على لِسان نبيِّهم لَنكَلُوا عن العمل" رواه أبو داود وفي «سننه» آخِرَ كتاب: السُّنة، والطبريُّ(١).

ورواه أحمدُ في «المسند» ولَفْظُهُ-:"لَاتَّكَلُوا على العَمَل"(٢).

وروى الحاكمُ في «المستدرك» ـ وقال: صحيحُ الإسناد ـ، وابنُ عساكِرَ في الجزء الخامس من «تاريخ دمشق» ، والمبرّدُ في «كامله»: أنَّ ابنَ الكَوَّاءِ (٣) سَأَلَ عليًّا ـ كرَّم الله وجهَهُ ـ عن الأخسرين أعمالًا؟

(37881)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (982) و(983) وفي فضائل الصّحابة برقم (1046)، وأبو يعلى الموصليُّ في مسنده برقم (479)، والبزّارُ في مسنده برقم (538)، والطبرانيُّ في معجمه الصغير برقم (969)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: ما جاء في قتال أهل البغي والخوارج برقم (16476).

(١) أخرجه مسلمٌ في صحيحه ـ باختلافٍ يسير ـ، كتاب: الزّكاة، باب: التحريض على قَتْلِ الخوارج برقم (1066)، وأبو داود في سُنَنه، كتاب: السُّنة، باب: في قتال الخوارج برقم (4768)، وعبدُ الرزّاق في مصنَّفه، باب: ما جاء في الحروريّة برقم (18650)، وعبدُ الله بنُ الإمام أحمد في كتاب السُّنة برقم (1493)، والطحاويُّ في شرح مشكل الآثار برقم (4068)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: ما جاء في قتال أهل البغي والخوارج برقم (16477)، وفي دلائل النبوّة (432/6).

(٢) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: التحريض على قتل الخوارج برقم (1066) وعبد الرّزّاق في مصنَّفه، باب: ما جاء في الحرورية برقم (18650)، والإمام أحمدُ في مسنده برقم (706)، والطّحاويُّ في شرح مشكل الآثار برقم (4068)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: ما جاء في قتال أهل البغي والخوارج برقم (16477).

تنبيه: جميع مَن ذُكِر في التخريج رواه بلفظ "لَاتَّكَلُوا عَنِ العَمَلِ"، باستثناء الإمام أحمد فقد رواه باللَّفظ الذي ذَكره المصنِّفُ رحمه الله تعالى.

(٣) عبد الله بن عمرو (الكَوَّاء) اليَشْكُرِيُّ الكوفيُّ: أبو الكوَّاء، رجلٌ مِن شيعة عليٍّ رضي الله عنه مشهورٌ بصُحبَتِه، سُمِّي أبوه بـ(الكَوَّاء) لأنه كوى في الجاهليّة، فارقَ عليًّا بعد حادثة التحكيم التي جرت في صِفِّين فكان مِن رُؤُوس الخوارج وأميرَ صلاتهم، ثم تَرَكَهُم بعد مناظرة ابنِ عبّاس لهم، لم أقف على سنة

فقال: منهم أهلُ حَرُورَاء"[١].

زاد ابنُ عساكر في رواية عن عليٍّ أنه قال -:"أولئك القِسِّيسُونَ والرُّهبان"، وأنَّ عليًّا مدَّ بها صوتَهُ[٢].

قال الحافظُ ابنُ حجر في الجزء الثامن من «فتح الباري» ما نصُّه -:"(حَرُورَاء) هي القَرْيةُ التي كان ابتداءُ خُرُوج الخوارج عليه منها.

قال ابنُ الجوزيِّ: وجْهُ خُسْرانِهم أنهم تَعَبَّدُوا على غيرِ أصلٍ فابتدعوا، فخَسِرُوا الأعمارَ والأعمال" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

(حَرَوْرَاءُ): بفتحتينِ، وسُكُون الواوِ، وراءٍ أخرى، وألفٍ ممدودة، لِمَا في«المعجم» لياقوت[٤]، وضَبَطَ ابنُ خَلِّكان وصاحِبُ «القاموس» راءها الأُولى بالضَّمِّ[٥].

ونظمتُ ما قالوه بقولي:

وفاته إلاّ أنّ الظاهر أنه توفِّيَ أيّام معاوية رضي الله عنه. انظر: المعارف (535)، تاريخ مدينة دمشق (360/1)، الإصابة في تمييز الصّحابة (94/5).

(١) أخرجه الصَّنعانيُّ في تفسيره (413/2)، وعبدُ الله بن الإمام أحمد في كتاب السُّنة برقم (1516)، والطّبريُّ في تفسيره (34/16)، والحاكمُ في مستدركه بلفظٍ مُقَارِب، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة إبراهيم ـ عليه السَّلام ـ برقم (3342)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (335/17)، وقد ذكر هذا الأثرَ المبرّدُ في الكامل (139/3).

والحديث قال عنه الحاكم ـ عَقِبَ إخراجه ـ -:"حديثٌ صحيحٌ عالٍ".

(٢) تاريخ مدينة دمشق (100/27).

(٣) فتح الباري (425/8 و426).

(٤) انظر: معجم البلدان (245/2).

(٥) انظر: شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (27/4)، وفيّات الأعيان (458/2)، اللُّبَاب في تهذيب الأنساب (359/1)، توضيح المشتبه (197/3)، القاموس المحيط (479)، عمدة القاري (288/7).

(راءَ حَ ـروراءَ) اشـكـلنَّهُ بِضَـمّْ عنـد ابـنِ خَلِّـكـانَ والمـجْـدِ[1] الخِضَمّْ

للكنَّ فَتْ ـحَ رائ ـهـا كالح ـــاءِ فـي مُـعْـجَمِ البُلْـدانِ هُ ـوَّ الجائي[2]

وروى الترمذيُّ في كتاب: التفسير مِن «جامعه» وحسَّنَهُ، وابنُ عساكرَ في الجزء الرابع من «تاريخه لدمشق»، عن أبي غالب البصريِّ مَولى ابن الحضرميِّ قال: بينما نحن مع أبي أُمَامةَ وهو يُحَدِّثُنا، فجاءَهُ جاءٍ فقال : أُتِيَ بِرُؤُوسِ حَروريّةٍ فَنُصِبَتْ على دَرَجِ مسجدِ دمشق ، فخَرَجَ وخَرَجْنا معه، فنَظَرَ إليها فبكى ثُمّ قال ـ سبعَ مرَّاتٍ ـ: شَرُّ قَتْلَى تحتَ ظِلِّ السَّماء هؤلاء!

طُوبى لِمَن قَتَلَهُم، وطُوْبَى لِمَن قتلوه!

هؤلاءِ كِلابُ النار.

فقلتُ: يا أبا أُمامةَ، أشيءٌ تقولُهُ؟ أَمْ شيءٌ سَمِعْتَهُ مِن رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم؟

قال: إنِّي إذاً لجريءٌ! ـ قالها ثلاثًا ـ، ثُمَّ قال: سمعتُ رسُولَ الله صلّى الله عليه وسلّم يقولُهُ وإلَّا فَصُمَّتَا[3].

---

(١) يقصد: مجد الدِّين الفيروزآبادي صاحبَ القاموس.

(٢) البيتان من بحر الرّجز.

وتشديد الواو مِن (هوَّ) لغةٌ لبعض العرب. انظر: معجم مقاييس اللُّغَة (3/6).

(٣) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه بلفظٍ مُقَارِب، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سُورة آل عمران برقم (3000)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (22205)، والطحاويُّ في شرح مشكل الاثار (338/6)، والطبرانيُّ في معجمهِ الكبير برقم (8035)، وأبو الشَّيخ في طبقات المحدِّثين بأصبهان (152/2)، والحاكمُ في مستدركه مختصرًا، كتاب: قتال أهل البغي برقم (2655)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (366/12).

قال جامعُهُ ـ عفا الله تعالى عنه ـ :

لو أنَّ لنا بأهلِ هذه المقالات الآنَ قوَّةً لفعلنا بهم ما فَعَلَ سَلَفُنا الصَّالح بسَلَفِهم الخبيث ، لكن أتى الوادي فَطَمَّ على القُرى ، فزمانُنا هذا زمانٌ ظَهَرَتْ فيه البِدَعُ ظُهُورًا فاحشًا ، وأَطْلَقَتْ فيه الدَّجاجِلَةُ ألسنتَها ، ورَفَعَتْ فيه المعتزلةُ والفلاسِفةُ والدَّهْريّةُ رؤوسَها ، وفشا فيه الكَذِبُ فُشُوًّا تامًّا حتى شَمِلَ المعتقداتِ [ل 308] والأقوالَ والأفعالَ ، وتَغَيَّرَتْ فيه الأحوالُ تَغَيُّرًا شديدًا، فاتّسَعَ خَرْقُ الإسلام على الرَّاقع، وكاد مَنارُ الحقِّ يَشْتَبِهُ بالثّلاث الأثافي والرُّسُومِ البَلاقع، فظَهَرَ مِصداقِ قولِ الصَّادقِ المصدوقِ صلّى الله عليه وسلّم: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيْهِمْ عَلَى دِيْنِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ» أخرجه الترمذيُّ [١]، وقولِهِ عليه الصَّـلاةُ والسَّلامُ أيضًا: «يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ»

أخرجَهُ الإمامُ أحمدُ وابنُ ماجه بسَنَدٍ قويٍّ، وصحَّحَهُ الحاكم[٢].

والحديث قال عنه الترمذيُّ ـ عقب إخراجه ـ -:"حديثٌ حَسَنٌ"، وقال الحاكمُ ـ عقب إخراجه ـ - :"حديثٌ صحيحٌ على شَرْطِ مسلمٍ ولم يخرِّجاه "، وصحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذيّ، وشعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند .

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، كتاب: الفِتَن برقم (2260) وقال -:"هذا حديثٌ غريبٌ مِن هذا الوجه"، وصحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذي.

(٢) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه من حديث حُذيفة بن اليَمَان رضي الله عنه، كتاب: الفِتَن، باب: ذهاب القُرآنِ والعِلْمِ برقم (4049)، والبزّارُ في مسنده برقم (2838)، ونعيم بن حماد في الفتن برقم (1665)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الفِتَن والملاحم برقم (8460)، والبيهقيُّ في شُعَب الإيمان، في الباب التاسع عشر مِن شُعَبِ الإيمان هو باب في تعظيم القرآن، فصلٌ: في إدمان تلاوة القرآن برقم (2028).

والحديثُ قال الحاكمُ ـ عَقِبَ إخراجِه ـ -:" حديثٌ صحيحٌ على شَرْطِ مسلمٍ ولم يخرِّجاه "، وقال البوصيريُّ في مصباح الزُّجاجة (194/4) -:"هذا إسنادٌ صحيحٌ رِجالُهُ ثِقات"، وقوَّى الحافظُ ابنُ حجر في فتح الباري (16/13) إسنادَ ابنِ ماجه، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في صحيح سُنَن ابنِ ماجه، وفي السِّلسلة الصَّحيحة (86/1)، وفي صحيح الجامع الصّغير برقم (14037).

تنبيه:

وسأَلَ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه أصحابَهُ-:"كيف يَدْرُسُ العِلْمُ؟ (أو قال: الإسلامُ؟)

فقالوا: كما يَخْلُقُ الثّوبُ.

فقال: لا، ولكن دُرُوس العِلْمِ بموت العُلَماء".

كما في الجزء الثاني من «الفائق» للزَّمخشريّ[١].

وأخرج الإمامُ أحمدُ والطّبرانيُّ عن أبي أُمامةَ رضي الله عنه قال : لَـمَّـا كان في حَجَّة الوَداع قال النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم :خُذُوْا الْعِلَمَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ (أَوْ يُرْفَعَ).

فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: كَيْفَ يُرْفَعُ؟

فَقَالَ: أَلَا إِنَّ ذَهَابَ الْعِلْمِ ذَهَابُ حَمَلَتِهِ ـ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ـ"[٢].

الحديث غيرُ موجودٍ في مسند الإمام أحمد، وكأنّ المصنِّفَ ـ رحمه الله ـ قد نَقَلَ هذا العزوَ من الحافظ ابن حجر فقد عزاه أيضًا إلى أحمد. انظر: فتح الباري (287/13).

(١) غريب الحديث لابن سلّام (69/4)، تهذيب اللُّغَة (180/9)، الفائق (195/3)، أساس البلاغة (507)، لسان العرب (181/15).

فائدة:

هذا الأثر مِن جملة الأحاديث والآثار التي يذكرها أهل اللُّغة والمعتنون بالتصنيف في الغريب دون أن يكون لها أصلٌ في كتب السُّنّة المسندة، وإلى هذا أشار ابنُ قُتَيبةَ في غريب الحديث (152/1) بقوله –:"وختَمْتُ الكتابَ بذِكْرِ أحاديثَ غيرِ منسوبةٍ ، سَمِعْتُ أصحابَ اللُّغَةِ يذكرونها لا أعرِفُ أصحابها ولا طُرُقَها".

(٢) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه بلفظٍ مُقَارِب، كتاب: الفِتَن، باب: ذهاب القُرآنِ والعِلْم برقم (4048)، والإمامُ أحمدُ في مسنده ــ بلفظٍ مُقَارِب ــ برقم (17948)، والدارميُّ في سُنَنه، باب: ذهاب العِلْم برقم (240)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (7906)، والخليليُّ في الإرشاد في معرفة عُلَمَاء الحديث برقم (184).

وأخرجَ الشَّيخانِ عن عبدِ الله بنِ عمرٍو رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسُولَ الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: « إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»[1].

قال الزَّينُ ابنُ المنيِّر -:" مَحْوُ العِلْم مِن الصَّد ور جائزٌ في القُدْرة إلّا أنَّ هذا الحديثَ دلَّ على عَدَمِ وقوعه"[2].

فالله المستعانُ على هذا الزَّمان الذي شَكَا فيه الإسلامُ وأهلُهُ إليه مِن مفاسدِ هؤلاء الدَّجاجلةِ، وفَتْحِ ما يتفوَّهون به مما هو رَمَدٌ بل عَمَىً في عُيُون الدِّين وشَجَىً في حُلُوق المؤمنين، مِن قبائحَ تُشْمِتُ أعداءَ الدِّين به ، وتَمْنَعُ كثيرًا ممّن يُريد الدُّخُولَ فيه ، بحيث لا يُحِيطُ بتفاصيلها خِطاب، ولا يحصُرُها كتاب، يراها المسلمون كلُّهم مِن أقبحِ القبائح ، ويَعُدُّونها مِن أعظم الفضائح، قد قَلَبَتْ مِن الدِّين رسْمَه، وغَيَّرَتِ اسْمَه، فإنا لله وإنا إليه راجعون!

والحديثُ صحَّحَهُ الحاكمُ ـ عَقِبَ إخراجِه ـ، والألبانيُّ في صحيح سُنَن ابن ماجه، و قال حسين سليم أسد في تخريجه لأحاديث الدّارميِّ -:" إسنادُهُ ضعيفٌ لضَعْفِ حَجَّاجِ بنِ أرطاةَ ، ولكنه حديثٌ حَسَنٌ بشواهده".

وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (200/1) -:" رواهُ أحمدُ والطبرانيُّ في الكبير ، ... ، وإسنادُ الطبرانيٍّ أصحُّ لأنَّ في إسنادِ أحمدَ عليَّ بنَ يزيدَ وهو ضعيفٌ جدًّا ، وهو عند الطبرانيِّ مِن طُرُقٍ في بعضها الحجَّاجُ بنُ أرطاةَ وهو مدلِّسٌ صدوقٌ يُكتَبُ حديثُه وليس ممن يتَعَمَّدُ الكذبَ " ـ باختصارٍ يسير ـ، وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند -:إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه السِّيَاقة".

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: العلم، باب: كيف يُقبض العلم، برقم (100)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: العلم، باب: رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان برقم (2673).

(٢) فتح الباري (195/1)، عمدة القاري (132/2)، فيض القدير (274/2).

على أنَّ السُّنة [ل 309] الشَّريعةَ لم تَزَلْ مع هذا كلِّه ـ ولله تعالى الحمدُ وله المِنَّةُ ، وهو المستعان ـ مرفوعةَ المنار، مأمونة الضِّرَار، خافقةَ الأعلام، راسخةَ الأحكام، باهِرَةَ السَّنَا، غَضَّةَ الجَنَا:

ويَزِيدُها مَرُّ اللَّيالِي جِدَّةً ‏ ‏ وتَقَادُمُ الأيَّامِ حُسْنَ شَبَابِ[١]

ولا تزالُ طائفةٌ مِن الأُمَّة ـ وإن قَلُّوْا ـ على مَحْضِ الحقِّ الذي بَعَثَ الله جلَّ وعلا به رسُولَهُ صلّى الله عليه وسلّم، لا يَضُرُّهُم مَن خَذَلَهم حتى تجيءَ الرِّيحُ اللَّيِّنَةُ.

كما تواتَرَ ذلك عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ -:«وَلَا يَزَالُ اللهُ تَعَالَى يَبْعَثُ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ دِيْنَهَا» كما رواه أبو داودَ في «السُّنَن» ، والحاكمُ في «المستدرك» ، وابن عَدِيٍّ في «الكامل» ، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» ، والبيهقيُّ في «المعرفة» مرفوعًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصحَّحَهُ التّاجُ السُّبكيُّ والحافظُ السُّيوطيُّ وغيرُهما[٢].

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو لأبي تمّام الطائي. انظر: ديوانه (29).

(٢) أخرجه أبو داود في سُنَنه من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، كتاب: الملاحم، باب: ما يُذْكَر في قَرْن المائة برقم (4291)، والطبرانيُّ في المعجم الأوسط برقم (6527)، وابنُ عديٍّ في الكامل في ضُعَفاء الرِّجال (114/1)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الفِتَن والملاحم برقم (8592)، والبيهقيُّ في معرفة السُّنَن والآثار برقم (98)، والخطيبُ في تاريخ بغداد (61/2)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (338/51).

والحديث قد نقل السُّيوطيُّ اتفاق الحفّاظ على أنه حديثٌ صحيح كما في عون المعبود (267/11)، وممن صحَّحه الحاكمُ ـ فيما نقله عنه السَّخاويُّ في المقاصد الحسنة (203)، والعجلونيُّ في كشف الخفاء (282/1) وغيرهم، [مع أنه لم يتكلَّمْ عليه في المستدرك وإن كان ذلك ظاهرَ صنيعه]، والبيهقيُّ ـ فيما نَقَلَهُ عنه صاحبُ عون المعبود (267/11) ـ والزّينُ العراقيُّ ـ كما في فيض القدير (282/2) وعونِ المعبود (267/11) وأسنى المطالب (81) ـ، وابنُ حجر العسقلانيُّ في توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس (49)، والسَّخَاويُّ في المقاصد الحَسَنَة (203)، والسُّيُوطيُّ في الجامع الصّغير برقم (1845)، والألبانيُّ في صحيح سُنَن أبي داود.

ولا يزالُ الحقُّ عزيزًا وإن استذَلَّ أعوانُه ، وكثيرًا وإن قَلَّ رَجُلُهُ وفُرْسانُهُ ، والباطلُ قبيحًا وإن غُطِّيَ بكلِّ مليح، وذليلًا وإن نَصَرَهُ كلُّ دجَّالٍ مسيح.

وكان الزّاهدُ إبراهيمُ بنُ أدهمَ ـ رحمه الله تعالى ـ يقول-:"لا يَقِلُّ مع الحقِّ فَريد ، ولا يَقْوَى مع الباطل عَدِيد"[1].

وهذه نَفْثَةُ مصدور، صاحِبُها عند المُنْصِفِ معذور، لا بل هو إن شاءَ اللهُ تعالى مأجور.

روى الحاكِمُ عن ابن عبّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «مَا ظَهَرَ أَهْلُ بِدْعَةٍ إِلَّا أَظْهَرَ اللهُ فَيْهِمْ حُجَّةً عَلَى لِسَانِ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ»[2].

---

(١) حلية الأولياء (16/8)، تاريخ مدينة دمشق (333/6).

(٢) أخرجه الديلمي الفردوس بمأثور الخطاب (6208) من طريق سُلَيم بن مسلم عن ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبّاسٍ مرفوعًا.

والحدثث قال عنه الألبانيُّ في السلسلة الضعيفة برقم (4458) ـ بعد أن ساق سندَهُ منقولًا مِن زهر الفردوس لابن حجر ــ -:" إسنادٌ ضعيف جدًّا".

وأخرجه الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء (235/11) من طريق عبد العزيز بن يحيى المكي، حدَّثَنا سُلَيم بن مسلم، عن ابن جريج ، عن عطاء، عن ابن عبّاس مرفوعًا بلفظ -:" لله عند إحداثِ كلِّ بدعةٍ تَكيد الاسلامَ وليٌّ يَذُبُّ عن دينه"، وقال ـ عَقِب إخراجه ـ -:"هذا موضوعٌ ما رواه ابنُ جُرَيج".

وجاء بمعناه عند ابنِ حيّان الأنصاريِّ في طبقات المحدِّثين بأصبهان (245/3) وأبي نُعيم في حلية الأولياء (400/10) من طريق عبد السّلام بن صالح البلخي عن ع باد بن العوّام، ثنا عبد الغفار المدني، عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -:"إنّ لله عند كلِّ بدعةٍ تكيد الإسلامَ وأهلَهُ مَن يَذُبُّ عنه ويتكلَّمُ بعلاماته ، فاغتنموا تلك المجالسَ بالذَّبِّ عن الضُّعفاء ، وتوكَّلوا على الله وكفى بالله وكيلًا".

ولكن قال الذّهبيُّ في ميزان الاعتدال (108/8) -:"آفتُهُ عبدُ السّلام بن صالح أبو الصَّلتِ الهرويُّ، فإنه ضعيف عندهم، وقال الدارقطني: إنه متهم بالوضع".

تنبيه: الحديثُ الذي في المتن عزاه المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ وابنُ حجر الهيتميُّ في الصّواعق المحرقة (7/1) وعلي القاري في مرقاة المفاتيح لعلي القاري (153/11) إلى الحاكم دون تحديد كتاب، وليس هو في

وروى مسلمٌ في صحيحه عن ابنِ مسعودٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِيْ أُمَّتِهِ قَبْلِيْ إِلَّا كَانَ لَهُ فِيْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّوْنَ وَأَصْحَابٌ ، يَأْخُذُوْنَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُوْنَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوْفٌ ، يَقُوْلُوْنَ مَا لَا يَفْعَلُوْنَ، وَيَفْعَلُوْنَ مَا لَا يُؤْمَرُوْنَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيْمَانِ حَبَّةَ خَرْدَلٍ»(١).

قال ابنُ الأثير في «النِّهاية» -:"قولُهُ (خُلُوفٌ) جَمْعُ: خَلْفٍ بسُكون اللّام، وهو القَرْن مِن الناس ومَن يجيءُ بعد مَن مضى، كالخَلَفِ بالتحريك [ل 310]، إلّا أنه في الشَّرِّ بالسُّكُون كما هنا، وكقوله تعالى ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾ ﴾ [مريم]، وفي الخير بالتحريك". انتهى كلامُه بلفظه(٢).

وقال السُّيوطيُّ في «المزهر» ما نصُّه -:"(الخَلَفُ) ـ بفتح اللّام ـ يُستعمل في الخير والشّرّ، فأمّا (الخَلْفُ) ـ بتسكين اللّام ـ فلا يكون إلّا في الذَّمِّ" انتهى كلامُه بلفظه(٣).

وأخرجَ الإمامُ أحمدُ في «المسند» ـ بسَنَدٍ صحيح ـ عن عديِّ بنِ عَمِيرَةَ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسُولَ الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: « إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُعَذِّبُ الْعَامَّةَ بِعَمَلِ

المستدرك على الصّحيحين، ولكن عزاهُ المتقي الهندي في كنز العمال (122/1) إلى تاريخ الحاكم وهو غير مطبوع.

(١) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النَّهيِ عن المنكر من الإيمان ، وأنّ الإيمانَ يزيد وينقص، وأنّ الأمرَ بالمعروف والنَّهيَ عن المنكر واجبان برقم (50).

(٢) النِّهاية في غريب الأثر (65/2) بتصرُّف وتقديم وتأخير.

(٣) المزهر في علوم اللُّغَة والأدب (256/2).

الْخَاصَّةِ حَتَّى يَرَوْا الْمُنْكَرَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَى أَنْ يُنْكِرُوهُ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَذَّبَ اللهُ الْخَاصَّةَ وَالْعَامَّةَ »(١).

وأخرجَهُ أبو داودَ عن العُرْسِ(٢) بن عَمِيرَةَ ـ أخي عَدِيٍّ ـ(٣).

وله شواهدُ مِن حديث حُذَيفةَ وجريرٍ وغيرِهما عند أحمدَ وغيرِه.

انظر أوائلَ كتاب: الفتن مِن «فتح الباري»(٤).

قال جامِعُهُ ـ عفا الله تعالى عنه ـ: وقد كنتُ أردتُ أن أَضْرِبَ عن حِكاية مَقالات هؤلاء الأخابث وذِكْرِ فَسادِها صَفْحا، وأَلْوِيَ عن الالتفات إليها كَشْحًا؛ إذ الإعراضُ عن الأقوال الفاسدة أحرى لإماتتِها وإخمالِ ذِكْرِ مَن قالَها، و أَجْدَرُ أن لا يكون تنبيهًا للجُهَّالِ عليها، غيرَ إني لمّا تَخَوَّفْتُ اغترارَ العَوَامِّ بمُحْدَثات هذه الأُمور وإعجابَهم بِشُبَهِ أربابِها، وإسراعَهم إلى وُرُودِ سَرابها، رأيتُ أنَّ تبيينَ فَسادَ أقوالهم وردِّها بِما يليق بها مِنَ الرَّدِّ أجدى على الأنام، وأَحْمَدُ ـ إن شاء الله ـ عاقِبةً، مع كون العِلْمِ الآنَ إلى عَفَاءٍ ودُرُوس، وعلى خَفَاءٍ وطُمُوس، ومع كون الجَهْلِ شديدَ النَّفاق، مُسْتَوْلِيًا على

---

(١) أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه برقم (586)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (17756)، وأبو بكر الشّيبانيُّ في الآحاد والمثاني برقم (2431)، والطبرانيُّ بنحوه في معجمه الكبير برقم (343).

وقد حسّنَ الحافظُ في فتح الباري (4/13)، إسنادَ الإمام أحمد، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند -:"حَسَنٌ لغيره"، وقال الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (268/7) -:" رواه الطبرانيُّ ورجالُهُ ثقات".

(٢) بضمِّ العين وسُكُونِ الراء. انظر: توضيح المشتبه (237/6)، تقريب التهذيب (389)، عمدة القاري (161/20).

(٣) أخرجه أبو داود في سُنَنه، كتاب: الملاحم، باب: الأمر والنَّهي برقم (4345)، وقد حسَّنَهُ الألبانيُّ في صحيح سُنَن أبي داود.

(٤) فتح الباري (4/13).

الآفاق، إلى غير ذلك مِن فساد الزَّمان بتوالي الفِتَنِ واستيلاءِ المخالِفينَ في الدِّين، فاحتاج أهلُ زمانِنا إلى مُذَكِّرِينَ ومُجَدِّدِينَ لِمَا خَلَقَ مِن الدِّين، وكانت الأُمَمُ قبلنا تُذَكَّرُ بالأنبياء، ولمَّا كان نبيُّنا محمّدٌ صلّى الله عليه وسلّم خاتمَ الأنبياءِ صلواتُ الله وسلامُه عليهم تعيَّنَ على كلِّ مَن عنده عِلْمٌ أن يَبُثَّهُ.

قال الأستاذُ حسين في تعليقه على [ل 311] «موافقات الشَّاطبيِّ» ما نصُّه -:"مِن واجب العُلَماء أن يقوموا بالذَّبِّ عن الحقِّ، ولا يَسْتَخِفُّوا بشأن مَن تَصَدَّوا لمحاربته مِن شِيعةِ الباطل، ولاسيَّما حيث أصبح الجهْلُ بحقائق الشَّريعةِ ضاربًا أطنابَهُ، فلا يَنْعِقُ أخو ضَلَالةٍ أو هَوًى إلّا وَجَدَ حولَهُ طائفةً تُلْقِي إليه السَّمْع، وتَتَلَقَّى ما يُوحِيهِ إليه وسواسُهُ بتقليدٍ أعمى، ولا يزال الملحدون ينصبون المكايِدَ للإسلام منذ نَشَأَ وبَلَغَ أَشُدَّهُ، ولكنَّ عُلَماءَهُ كانوا ذوي بصائرَ نَيِّرَةٍ وعزائمَ مُتَّقِدَة، فلا يغفلون عن تَفَقُّدِ الحالة الاجتماعيّة، حتى إذا أبصَرُوا بُخَارًا سامًّا يتصاعد مِن روحٍ خبيثةٍ بادَرُوا إلى قَطْعِ أَثَرِه بما استطاعوا مِن تحذيرٍ بالغٍ أو مُنَاظَرَةٍ تَرُدُّ المبطِلَ على عَقِبِهِ خاسئًا.

وقد انتَهَزَ ملحدو هذا العصر خُمُولَ العُلَماء فُرْصَةً، فأخذوا يتجشَّؤون بوساوسِهم في كلِّ نادٍ، وحَقٌّ على الذين أوتوا الحِكْمةَ أن يَتَقَصَّوا أَثَرَهُم، ويَسُدُّوا المنافِذَ في وُجُوهِ مكايدهم، فإنَّ الله لا يهدي كيدَ الخائنين" انتهى كلامُه بلفظه[1].

وفي «مفتاح الجَنّة في الاحتجاج بالسُّنّة» للسُّيوطيِّ، ما نصُّه -:"أخرَجَ الطبرانيُّ عن مُعاذِ بن جبلٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «مَنْ مَشَى إِلى صاحِبِ بِدْعَةٍ لِيُوَقِّرَهُ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ»[2]" انتهى منه بلفظه[1].

---

(١) الموافقات (97/3) هامش (6).

(٢) أخرجه الشاشي في مسنده برقم (1402)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (188)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (97/6)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (320/29).

وأخرَجَ الطَّبَريُّ في كتابه «المنتخب» عن الحسَنِ البصريِّ قال-:"ليس للفاسق المُعْلِنِ بالفِسْقِ ولا لأهلِ الأهواء والبِدَعِ ولا للسُّلْطانِ الجائرِ غِيبَة"[٢].

والحديثُ قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (188/1) -:" رواه الطبرانيُّ في الكبير ، وفيه بقيَّةُ وهو ضعيف".

(١) مفتاح الجَنـّة في الاحتجاج بالسُّنّة (58).

(٢) المنتخب مِن كتاب ذيل المذيَّل مِن تاريخ الصّحابة والتّابعين (126).

وأخرجه ابنُ أبي الدُّنيا في كتاب الصَّمت وآداب اللِّسان برقم (234) وفي كتاب ذمّ الغيبة والنميمة برقم (94) عنه لكن بلفظ -:"ثلاثةٌ ليس لهم غِيبةٌ: صاحبُ هَوَىً، والفاسقُ المعلِنُ بالفِسْق، والإمامُ الجائر".

وأخرجه أيضًا في كتاب الصَّمت وآداب اللِّسان برقم (238) وفي ذمِّ الغيبة والنَّميمة برقم (97) بلفظٍ آخر، وهو -:"ثلاثةٌ لا تَحْرُمُ عليكَ أعراضُهم: المجاهِرُ بالفِسْق، والإمامُ الجائر، والمبتدع".

وأخرجه البيهقيُّ في شُعَب الإيمان برقم (9669) واللالكائيُّ في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم (278) بلفظ -:"ثلاثةٌ ليست لهم حُرْمَةٌ في الغِيبة: فاسقٌ يُعْلِنُ الفِسق، والأميرُ الجائرُ، وصاحبُ البدعة المعلِنُ البدعة".

وأخرجه اللَّالكائيُّ في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (279) بلفظ آخرَ أنقصَ منه وهو -:"ليس لصاحبِ بدعةٍ ولا لفاسقٍ يُعْلِنُ بفسْقِهِ غِيبةٌ".

وقد رُوِيَ هذا الأثرُ عن غير واحدٍ مِن السَّلف وبألفاظٍ متقاربة:

أخرجه البيهقيُّ في شُعَب الإيمان برقم (6792) عن سفيانَ بنِ عُيَينةَ أنه قال -:"ثلاثةٌ ليست لهم غِيبةٌ: الإمامُ الجائر، والفاسقُ المعلِنُ بفسقه، والمبتدِعُ الذي يدعو الناس إلى بدعته".

وأخرجه الهرويُّ في ذمّ الكلام وأهله (217/4) عن يحيى بن أبي كثير أنه قال -:"ثلاثةٌ لا غِيبةَ فيهم: إمامٌ جائر، وصاحبُ بدعةٍ، وفاسق".

وأخرجه ابنُ أبي الدُّنيا في كتاب الصّمت وآداب اللِّسان برقم (222) عن إبراهيم النَّخَعي أنه قال -:"ثلاثٌ كانوا لا يَعُدُّنهنَّ مِنَ الغِيبة: الإمامُ الجائر، والمبتدعُ، والفاسقُ المجاهرُ بفسقه"، وبرقم (226) بلفظ -:"ثلاثة ليس لهم غيبة : الظالم والفاسق وصاحب البدعة".

وروى أبو نُعَيمٍ في «الحِلْية» عن الثَّوريِّ أنه قال -:"البدعةُ أحبُّ إلى إبليسَ مِنَ المعصية ، المعصيةُ يُتابُ منها والبدعةُ لا يُتَابُ منها ، ومَن أصغى سَمْعَهُ إلى صاحبِ بدعةٍ فقد خَرَجَ مِن عِصْمَةِ الله تعالى ، وإذا بَلَغَكَ عن رَجُلٍ بالمشرق أو بالمغرب أنه صاحِبُ سُنَّةٍ فابْعَثْ إليه بالسَّلام، فقد قلَّ أهلُ السُّنّة والجماعة"[١]

وروى ابنُ الجوزيِّ في «التلبيس» عن محمد بن سهل[٢] قال -:"كنا عند القُرْباني[٣]

وقد ذكره ابنُ عبد البر في بهجة المَجَالَس وأُنْس المُجَالِس (398/1) مرفوعًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن من دون إسناد وبلفظٍ مقارب وهو -:"ثلاثةٌ لا غيبةَ فيهم: الفاسقُ المعلِنُ بفسقه، وشاربُ الخمر، والسُّلطانُ الجائر"

قال محمد بن رشد في البيان والتحصيل (17/ 575) -:"إنما لم يكن في هؤلاء غِيبةٌ لأنّ الغِيبةَ إنما هي بأن يُذْكَرَ مِن الرَّجُل ما يَكْرَهُ أن يُذْكَرَ عنه لِمَن لا يعلم ذلك منه، والإمامُ الجائرُ والفاسِقُ المعلِنُ قد اشتهرَ أمرُهما عند الناس، فلا غِيبةَ في أن يُذْكَرَ مِن جَوْرِ الجائرِ وفِسْقِ الفاسق ما هو معلومٌ مِن كلٍّ واحدٍ منهما.

وصاحبُ البدعة يريد ببدعتِهِ ويعتقد أنه على الحقِّ فيها وأنَّ غيرَهُ على الخطأ في مخالفته في بدعته فلا غيبةَ فيه؛ لأنه إن كان مُعْلِناً بها فهو يُحِبُّ أن يُذْكَرَ بها ، وإن كان مستترًا بها فواجبٌ أن يُذْكَرَ بها ويُحْفَظَ الناسُ مِن اتِّباعِه عليها".

(١) انظر هذا الأثرَ مفرَّقًا في المصادر التالية: الوَرَع للإمام أحمد (194)، مسند ابن الجعد (272)، اعتقاد أهل السُّنة (64/1)، حلية الأولياء (26/7)، شُعَب الإيمان (59/7)، ذمّ الكلام وأهله (121/5 و139)، شرح السُّنة للبغويّ (464)، الحُجّة في بيان المحَجَّة (407/2)، تلبيس إبليس (17)، سير أعلام النبلاء (261/7).

(٢) محمد بن سهل بن عسكر التميميُّ مولاهم: أبو بكر، محدِّثٌ أصلُه من بخارى، أخذ عن جماعة كالفريابي وعبد الرزّاق بن همّام وغيرهم، سكن بغداد وحدَّث بها، وقد وثَّقه غير واحدٍ كأبي حاتم الرازي والنسائيِّ وابنِ عدي، توفِّي سنة 251هـ، وحديثه مخرَّجٌ عند مسلم والترمذي والنسائي. انظر: تاريخ بغداد (313/5)، تاريخ مدينة دمشق (160/53)، تهذيب الكمال (325/25).

(٣) كذا في الأصل المخطوط كتابةً وشكلًا، وكذا في تلبيس إبليس (24)، والصّواب (الفِرْيَابي) الذي هو أحد مشاهير شُيُوخ محمد بن سهل.

والفِرْيابيُّ: بكسر الفاء وسكون الراء بعدها تحتانية وبعد الألف موحَّدة. انظر: اللُّبَاب في تهذيب الأنساب (427/2)، تقريب التهذيب (515).

فجَعَلَ يَذْكُرُ أهلَ البدع ، فقال له رجلٌ: لو حدَّثْتَ كان أعجَبَ إلينا ، فغَضِبَ وقال: كلامي في أهل البِدَع أحبُّ إليَّ مِن عِبادةِ سِتّينَ سنة"(١).

وفي الجزء الثالث مِن حاشيـة ابن عَابـدين الحنـفيِّ ، المُسَمَّاةِ «رَدّ المُحْتار على الدُّرِّ المُخْتار» ما نصُّه -:"[ل 312] اتّفَقَ الأئمّةُ على تضليل أهلِ البدع أجمعَ وتَخْطِئَتِهم " انتهى منه بلفظه(٢).

وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل : هل يؤجَرُ الرّجُلُ على بُغْضِ مَن خالَفَ حديثَ رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم؟

فقال: إي والله.

كما في الجزء الرّابع من «الإعلام» لابن القيِّم(٣).

وقال ابنُ القيِّم أيضًا في كتابه «الطُّرُقُ الحكميّة» ما نصُّه -:"نصَّ الإمامُ أحمدُ على أنّ المبتدعَ الذي لم يَنْتَهِ عن بدعتِهِ يُحْبَسُ حتى يموت"(٤).

ترجمته:

محمد بن يوسف بن واقد الضَّبِّيُّ مولاهم: أبو عبد الله الفِرْيَابي، أحد حُفّاظ الحديث، مولده سنة 120هـ وهو تركيُّ الأصل، أدرك الأعمش و روى عن الثوريِّ والأوزاعيِّ وطبقتِهما، دخل الشّام وسكن قيسارية، وكان عابدًا شديدَ التعظيم للسُّنّة، قال عنه البخاري-:"كان مِن أفضلِ أهلِ زمانه"، توفِّي بقيسارية سنة 212 هـ، وحديثُهُ مخرَّجٌ في الكتب السِّتّة. انظر: تاريخ مدينة دمشق (322/56)، تاريخ الإسلام (400/15)، تذكرة الحفّاظ للذهبي (376/1)، تهذيب التهذيب (472/9).

(١) تلبيس إبليس (24).

(٢) حاشية ابن عابدين (237/4).

(٣) المسائل التي حَلَفَ عليها أحمدُ بن حنبل (25)، إعلام الموقِّعين (166/4).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (401/35)، الطُّرُق الحُكْمية (152) بتصرُّفٍ يسير.

تنبيه: الذي وقفتُ عليه في كُتُبِ الحنابلة منقولًا عن الإمامِ أحمدَ هو قولُهم -:"ونصَّ أحمدُ في المبتدع الدّاعيةِ يُحْبَسُ حتى يَكُفَّ عنها [أي: عن البدعة]". انظر: الفروع (113/6)، الإنصاف (249/10).

ومن قصيدةِ العلّامة محمد مولود بن أحمد التي تقدَّمَ منها بيتان قريبًا:

وقد كنتُ ـ والمُسْتَغْـفَرُ اللهُ ـ مُـدْهِـنًا فَقَـدْنِيْ[1] مِنَ الإدْهانِ في غَيِّهِ ـمْ قَـدِي

هُـمُ الرِّجْـسُ فاهْجُـرْهُمْ مَقَالةَ مُعْـرِبٍ فَصَوِّبْ بها ما شئتَ عَنِّيْ وصَعِّ ـدِ[2].

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في الجزء العاشر مِن «فتح الباري» ما نصُّه -: "و(المُدَاهَنَةُ) مِن الدِّهَان، وهو الذي يَظْهَرُ على الشّيء ويَسْتُرُ باطِنَهُ.

وفسَّرَها العُلَماءُ بأنها مُعَاشَرَةُ الفاسق وإظهارُ الرِّضَا بِما هو فيه مِن غيرِ إنكارٍ عليه.

و(المُدَارَاةُ) هي الرِّفْقُ بالجاهل في التعليم، وبالفاسق في النَّهْيِ عن فِعْلِهِ، وتَرْكُ الإغلاظِ عليه حيث لا يُظْهِرُ ما هو فيه ، والإنكارُ عليه بلُطْفِ القول والفعل، ولا سيّما إذا احتيجَ إلى تألُّفِهِ ونحو ذلك" انتهى بلفظه[3].

قولُهُ: (فلَهْجُرْهُمْ).

قال أبو داودَ في كتاب: الأدب مِن «سُنَنِه» ـ بعد أن ذَكَرَ الأحاديثَ النّاهيةَ عن الهِجْران فوقَ ثلاثٍ ـ ما نصُّه -:"النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم هَجَرَ بعضَ نِسائه أربعين يومًا [1]

....

وقال أيضًا في مبتدعٍ داعيةٍ له دُعاةٌ: أرى حبْسَهُ. انظر: المبدع (169/9)، الإنصاف (322/10).

ولم أعثر على نصٍّ للإمام أبي عبد الله في حبس المبتدع الدّاعية حتى الموت.

نعم جاء في الإنصاف (321/10) أنّ "إبراهيمَ الأطروشَ سأل الإمامَ أحمدَ عن قَتْلِ الجهميِّ؟ فقال: أرى قَتْلَ الدُّعاةَ منهم".

ولكنها لا تدلُّ على ما نَقَلَهُ عنه شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة وتلميذُه ابنُ القيم، والعلمُ عند الله.

(١) قَدْنِي: اسمُ فعلٍ بمعنى يكفي، ومثلُه (قَدِي) في خاتمة البيت. انظر: العين (14/5)، لسان العرب (347/3)، المعجم الوسيط (718/2).

(٢) البيتان من بحر الطويل.

(٣) فتح الباري (528/10).

(١) في كلام أبي داود ـ رحمه الله تعالى ـ وقفتان مهمّتان:

الوقفة الأولى: أنّ يقال: إنّ ما ذكره أبو داود مِن أنّ مُدّة اعتزال النبيِّ صلى الله عليه وسلّم أربعون يومًا غريب جدًّا!

قال الشّيخُ عبدُ المحسن العبّاد ـ في شرح سُنَن أبي داودَ تعليقًا على هذا الكلام ـ-:"المشهورُ والمعروفُ أنه صلى الله عليه وسلم هَجَرَ نساءَهُ شهراً، لكن ما ذكره [يعني: أبا داود] مِن كونِهِ هَجَرَهنَّ أربعين يوماً لا أدري ما وجهُهُ؟!".

ووجه الغرابة في كلام أبي داود هو أنه يخالِفُ جميعَ الأحاديث الواردة في هذا الباب والتي تحدِّد المدَّةَ بشهرٍ لا أكثر، وممّا ورد في ذلك ما يلي:

ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (2336) مِن حديث عُمَرَ ــ رضي الله عنه ــ أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال -:"ما أنا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا".

ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (1812) و(4905) مِن حديث أنسٍ ــ رضي الله عنه ــ قال -:"آلَى رسولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلم مِن نِسَائِهِ شَهْرًا".

ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (1811) مِن حديث أمِّ سلمةَ ــ رضي الله عنها ــ -:"أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم آلَى من نِسَائِهِ شَهْرًا".

ما أخرجه مسلمٌ في صحيحه برقم (1084) من حديث جابرٍ ــ رضي الله عنه ــ أنه قال -:"كان رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اعْتَزَلَ نِسَاءَهُ شَهْرًا".

ما أخرجه ابنُ ماجه في سننه برقم (2059) مِن حديث عائشةَ ــ رضي الله عنها ــ قالت -:"أَقْسَمَ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ لَا يَدْخُلَ على نِسَائِهِ شَهْرًا". والحديثُ صحَّحه الألبانيُّ في صحيح سنن ابن ماجه.

الوقفة الثانية: أن يقال: إنّ قولَ الإمام أبي داود -:"هَجَرَ بعضَ نِسائه" يُفيد أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم خصَّ بالهجر والاعتزال بعض نسائه دون بعضٍ.

وبالنَّظَر في الأحاديث الواردةِ في هذه المسألة يمكن القولُ بأنها جاءت على قسمين:

القسم الأول: ما يفيد اعتزالَه صلى الله عليه وسلّم لكافّة أزواجه ــ رضي الله عنهنّ ــ، وهذا هو الشّأن في الغالب، ومما ورد في ذلك عن عددٍ من الصّحابة رضي الله عنهم ما يلي:

ما أخرجه مسلمٌ في صحيحه برقم (1084) عن جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنه ــ أنه قال -:"كان رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اعْتَزَلَ نِسَاءَهُ شَهْرًا".

وابنُ عُمَرَ هَجَرَ ابنًا له إلى أن مات(١).

ما أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنِه برقم (2059) عن عائشةَ ــ رضي الله عنها ــ قالت -:" أَقْسَمَ رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ لَا يَدْخُلَ على نِسَائِهِ شَهْرًا".

ما أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه برقم (9601) عن عمرَ ــ رضي الله عنه ــ أنه قال -:"اعْتَزَلَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم نِسَاءَهُ شَهْرًا".

ما أخرجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (2103) عن ابن عبّاس ــ رضي الله عنه ــ أنه قال -:"هَجَرَ رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نِسَاءَهُ شَهْراً".

القسم الثاني: ما يفيد اعتزالَه صلى الله عليه وسلّم لبعض أزواجه لا كلّهُنَّ، وذلك لم يأتِ ـ فيما وقفتُ عليه ـ إلاّ مِن حديث أمّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، فقد خرّج البخاريُّ في صحيحه برقم (4906) ومسلمٌ برقم (1085) عنها -:"أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم حَلَفَ لَا يَدْخُلُ على بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا"، وفي سُنَن ابن ماجه برقم (2061) -:"أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم آلى مِن بعضِ نسائِهِ شَهْرًا"، وفي مسند أبي يعلى الموصلي برقم (6987)-:" أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم حَلَفَ لا يَدْخُلُ على بعضِ نِسائه شهرًا".

نعم ورد في سُنن أبي داود برقم (4604) ومسندِ الإمام أحمد برقم (25046) ومعجمِ الطبرانيِّ الأوسط برقم (2609) من طريق حمّاد بن سلَمة عن ثابت البُنَاني عن سميّة (وفي رواية شميسة) عن عائشة رضي الله عنها ـ واللفظُ لأبي داود ـ أنه اعتلَّ بعيرٌ لصفيّةَ بنتِ حُيي، وعند زينبَ فضلُ ظهرٍ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزينب: أعطيها بعيرًا، فقالت: أنا أُعطي تلك اليهوديّةَ، فغَضِبَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فهَجَرَها ذا الحِجَّة والمحرّمَ وبعضَ صَفَر".

غير أنّ الحديث غير متعلِّق بالمسألة محلّ البحث هنا، فضلًا عن كون الألبانيِّ قد ضعّفه في ضعيف سُنن أبي داود، وكذلك شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند.

(١) ورد في عِدَّة أحاديث تعيين اسم هذا الابن وأنه بلال (وفي بعضها أنه واقد)، وكذلك بيانُ سَبَبِ هَجْرِه له وهو أنه اعترض على السُّنَّة برأيه، ومن ذلك ما ورد في صحيح مسلم برقم (442) عن سالم بن عبد الله أنّ عبدَ الله بنَ عمر قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول -:"لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمُ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَّكُمْ إِلَيْهَا.

قال: فقال بلالُ بن عبد الله واللهِ لَنَمْنَعَهُنَّ.

قال: فأقبَلَ عليه عبدُ الله فَسَبَّهُ سبًّا سيئًا ما سمعتُهُ سبَّهُ مِثْلَهُ قطّ، وقال: أُخْبِرُكَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول واللهِ لَنَمْنَعَهُنَّ؟!".

[قال أبو داود:][1] وإذا كانت الهِجْرَةُ[2] لله فليس مِن هذا بشيءٍ، وإنَّ عُمَرَ بنَ عبد العزيز غَطَّى وجْهَهُ عن رجُلٍ" انتهى كلامُه بلفظه[3].

وقال النَّوويُّ في «شرح صحيح مسلم» ما نصُّه -:"ورَدَتِ الأحـاديثُ بِهِجْـرانِ أهلِ البِدَعِ والفُسُوقِ ومُنَابِذِ السُّنّة ، وأنه يجوز هِجْرانُهم دائمًا ، والنَّهْيُ عن الهِجْران فوقَ ثلاثةِ أيّام إنما هو فيمَنْ هَجَرَ لحظِّ نفسه ومعايِشِ الدّنيا.

وأمّا أهلُ البِدَع ونحوُهم فهِجْرانُهم دائم" انتهى كلامُه بلفظه[4].

وقد نَقَلَ السُّيُوطيُّ في كتابه [ل 313] «تنوير الحوالك على موطَّأ مالك» كلامَ النوويِّ هذا، وقال عَقِبَهُ ما نصُّه -:"وما زالتِ الصَّحابةُ والتابعون فمَن بعدَهم يَهْجُرون مَن خالَفَ السُّنَّةَ أو مَنْ دَخَلَ عليهم مِن كلامه مفسدةٌ ، وقد أَلَّفْتُ في ذلك كتابًا سمَّيْتُهُ (الزَّجْر بالهَجْر)، فيه فوائد" انتهى كلامُه بلفظه[5].

وفي روايةٍ أخرى في صحيح مسلم برقم (442) أيضًا من طريق مجاهدٍ عن ابن عمر، وفيه-:"فقال ابنٌ له يُقَالُ له وَاقِدٌ".

وخرَّج الحديث أيضًا الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (4933) مِن طريق مجاهدٍ عن ابن عمر، وفي آخِرِه -:" فمَا كلَّمَهُ عبدُ الله حتى مات". قال الشَّيخُ شعيب الأرنؤوط ـ في تخريجه لأحاديث المسند ـ -:"إسنادُهُ صحيحٌ رِجالُهُ ثِقات".

(١) ما بين المعقوفين ليست في الأصل المخطوط، وهي موجودةٌ في سُنن أبي داود (279/4).

(٢) الهِجْرة: ـ هنا ـ بكسر الهاء. انظر: لسان العرب (250/5).

(٣) سُنَن أبي داود (279/4).

(٤) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (106/13). وقد نقل عنه: السُّيُوطيُّ في الدِّيباج على مسلم (22/5)، تنوير الحوالك (213/2)، والزرقانيُّ في شرحه على الموطأ(328/4).

(٥) تنوير الحوالك (213/2).

وقال الشَّيخُ عبدُ القادر بن أحمد الحنبليُّ الدِّمشقيُّ [1] المتوفَّى سنة ستٍّ وأربعين وثلاثمائةٍ وألفٍ رحمه الله تعالى ـ في التعاليق التي ربَّما كَتَبَ على بعض هوامِشِ اختصار تاريخ دمشق لابن عساكرَ ـ ما نصُّه -:"الهَجْرُ ضِدُّ الوصل فيما يكون بين المسلمين مِن عَتَبٍ ومَوْجِدة وتقصيرٍ يقع في حُقُوق العِشْرةِ والصُّحْبة دونَ ما كان مِن ذلك في جانب الدِّين ، فإنَّ هِجْرَةَ أهلِ الأهواء والبِدَعِ واجبةٌ على مرِّ الأوقات ، ما لم تَظْهَرْ منهم التّوبةُ والرُّجوعُ إلى الحقِّ ، فإنه عليه الصَّلاةُ والسّلامُ لَمّا خَافَ على كَعْبِ بن مالكٍ وأصحابِهِ النِّفَاقَ حين تخلَّفُوا عن غزوةِ تبوك أَمَرَ بِهُجْرانِهِم خمسين يومًا [2]، وقد هَجَرَ نِساءَهُ شَهرًا [3]، وهذهِ الهِجْرَةُ في الحقيقة نوعٌ مِن التربية لا أنها حِرمانٌ مِن الدِّين، فليُعْلَمِ الفَرْقُ بينهما" انتهى كلامُه بلفظه[4].

وللعلَّامةِ محنض ألفغ بن أحمد بن محنض الدَّيمانيِّ[5] ـ رحمه الله تعالى ـ:

---

(١) عبد القادر بن أحمد ابن محمد بدران الدُّوميُّ: فقيهٌ أصوليٌّ حنبلي، عارفٌ بالأدب والتاريخ، مولدُهُ في (دُوْمَة) بقُرْبِ دمشق، وَلِيَ إفتاء الحنابلة وكان سلفيَّ العقيدة فيه نزعةٌ فلسفيّة، كما كان حَسَنَ المُحاضَرة كارهًا للمظاهر قانعًا بالكَفَاف، ضَعُفَ بصرُهُ قبل الكهولة، وفُلِجَ في أعوامه الأخيرة، توفِّي بدمشق سنة 1346هـ، له: المدخل، شرح روضة الناظر، تهذيب تاريخ ابن عساكر. انظر: الأعلام للزركلي (37/4)، معجم المؤلفين (283/5).

(٢) يشير إلى ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: المَغَازي، باب: حديث كعب بن مالك برقم (4156) وفيه -:" كَمَلَتْ لنا خمسُونَ ليلةً مِن حين نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن كَلَامِنَا "، ومسلمٌ أيضًا في صحيحه، كتاب: التوبة، باب: حديث توبةِ كعب بن مالك وصاحبيه برقم (2769).

(٣) مرَّ قريبًا ذِكْرُ الأحاديث الدّالّة على ذلك.

(٤) التاريخ الكبير [تاريخ مدينة دمشق] (414/1).

(٥) محنض أشرفع بن أحمد بن محنض الدَّيمانيُّ : فقيهٌ مالكيٌّ من أهل موريتانيا، م ولدُهُ سنة 1298هـ في منطقة الترارزة، تلقّى العُلُومَ السّائدة في عصره في محاضر قبيلته العامرة بالعِلْم والعُلَماء ، ثمّ عَمِلَ بالتدريس المحضريِّ، وكان ذا مكانة رفيعةٍ في وسَطِهِ القَبَليِّ ولدى كبارِ عُلَماء وقته، توفِّي سنة 1382هـ. انظر: معجم البابطين، وترجمته موجودة على هذا الرابط:

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=7217

إنْ خالَفَ الإجماعَ بعضُ الوَرى فَفَضِّلُوا على القُرَانِ القُنُوتْ

أَوْ وحدَةَ الوُجُودِ يَحْكُوْنَ أَوْ مَعِيَّةَ الذَّاتِ ادَّعَوْا بِالثُّبُوتْ

أو أَقْسَمُوْا بِاللهِ أَيمانَهُمْ لا يَبْعَثُ اللهُ غَدًا مَنْ يَمُوتْ

فَزَيِّفِ القولَ وأَنْكِرْ وَلَا تَسْكُتْ فَلَا يَسَعُ في ذا السُّكُوتْ[1]

وذَيَّلَها العلّامةُ محمّد بن أبيَّاه الألفغيُّ[2] ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله:

فسالِكٌ عن بِدْعَةٍ لَعْنُهُ عن النَّبِيِّ المصطفى ذو ثُبُوتْ[3]

يُشيرُ إلى ما أخرَجَهُ الآجُرِّيُّ في كتاب «السُّنة» كما سيأتي إن شاء الله تعالى[4].

قولُهُ: (أو أَقْسَمُوْا بِاللهِ أَيْمانَهُمْ...)إلخ.

يُشيرُ إلى إنكار بعضِ دَجَاجلةِ العصر [ل 314] المعادَ الجِسْمانيَّ والبرزخَ، مُقْتَفِيًا في إنكار الأوَّلِ أبيَّ بنَ خَلَف الجُمَحِيَّ قَتِيلَ رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم، والعاصِيَ بنَ وائل السَّهْمِيَّ شانِئَ الأبتر، وأضرابَهما من الكُفّار الذين حكى الله تعالى في كتابه العزيز مَقَالاتِهم

تنبيه: ثمت اختلاف في الاسم المذكورة في المتن وهو (ألفغ)، وذاك المذكور في الترجمة وهو (أشفع) مع الاتفاق في الباقي، فلا أدري هل هو ـ ووقع تحريف فيه ـ أو هو غيره؟!

(١) الأبيات من بحر السّريع.

(٢) محمد بن المختار (أبيَّاه) بن سيدي الألفغيُّ: فقيهٌ مالكيٌّ من أهل موريتانيا، م ولدُهُ سنة 1286هـ في بلدة (بئر تنيير) شمالي شَرْق نواكشوط، أخذ العُلُوم الشرعيّة والعربيّة عن جماعاتٍ وفي أكثرَ مِن مَحْضَرة، ولمَّا تأهَّلَ عَمِلَ بالتعليم إلى جانب والده، ثم أصبح أستاذَ محضرة ، ثمّ ولي القضاءَ فذاع صيتُه، وكان قُضَاةُ عصره يستعينون به فيما أشكل عليهم، توفِّي سنة 1368هـ. انظر: معجم البابطين، وترجمته موجودة على هذا الرابط:

http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=6093

(٣) البيت من بحر السّريع.

(٤) انظره (ص579).

ورَدَّها أبينَ ردٍّ فقال جلَّ مِن قائلٍ ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰذِبِينَ ﴿٣٩﴾ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ [النحل] ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [يس].

وقال عزَّ وجلَّ ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾ ﴾ [التغابن].

و[1]في إنكار الثاني إسماعيلَ الرُّعَينيَّ[2] وزَعْمَهُ أنه فَهِمَ إنكارَ الأمرينِ مِن القُرآن العزيزِ فَهْمًا، مُصَرِّحًا بأنه لم يَسْبِقْهُ إليه أحدٌ![3]

وقد صَدَقَ في تلك السَّبْقِيَّةِ ـ وهو كَذُوبٌ ـ فقد جَمَعَ في هذه المقالةِ بين تكذيب كُتُبِ الله تعالى ورُسُلِهِ وبين القول في القُرآن العزيز برأيِهِ الفاسد.

أخرَجَ الإمامُ أحمدُ في «مسنده» والبخاريُّ في «صحيحه» والنسائيُّ في «سُنَنِه» عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: شَتَمَنِيْ ابْنُ آدَمَ، وَمَا يَنْبَغِيْ لَهُ أَنْ يَشْتِمَنِيْ، وَكَذَّبَنِيْ وَمَا يَنْبَغِيْ لَهُ أَنْ يُكَذِّبَنِيْ.

(١) الواو عاطفة على قوله قبل ذلك "مقتفيًا".

(٢) إسماعيل بن عبد الله الرُّعَيني: شيخٌ أندلسيٌّ من أتباع محمد بن عبد الله بن مرّة (معتزلي)، كان له اجتهادٌ عظيمٌ ونُسُكٌ وعبادةٌ وصلاةٌ وصيام، حُكِيَ عنه القولُ بإنكارِ بَعْثِ الأجساد وأنَّ النَّفْسَ ساعةَ فراقِها الجسدَ تصير إلى مقرِّها في الجنة أو النار، والقولُ باكتساب النبوَّة ومُقَالات أخرى، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر. انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (67/4 و151)، لسان الميزان (417/1).

(٣) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (67/4)، لسان الميزان (417/1).

أَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ : إِنَّ لِيْ وَلَدًا وَأَنَا اللهُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ ، الَّذِيْ لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُوْلَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لِيْ كُفُوًا أَحَدٌ.

وَأَمَّا تَكْذِيْبُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: لَيْسَ يُعِيْدُنِيْ كَمَا بَدَأَنِيْ ، وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ»[1].

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في الجزء الثامن من «فتح الباري» ما نصه -:"الشَّتْمُ الوصْفُ بما يقتضي النَّقْصَ، وإنما سمَّاهُ شَتْمًا لِمَا فيه مِن التنقيص ، كأنَّ الولَدَ إنما يكون عن والدةٍ تَحْمِلُهُ ثُمّ تَضَعُهُ، ويستلزِمُ ذلك [ل 315] سَبْقَ النِّكاح ، والناكِحُ يَستدعي باعثًا له على ذلك ، والله سبحانه مُنَزَّهٌ عن جميع ذلك.

قولُهُ (كَذَّبَنِيْ ابْنُ آدَمَ):

المرادُ به : بعضُ بني آدمَ ، وهم مَن أنْكَرَ البعثَ مِن العرب وغيرِهم مِن عُبَّادِ الأوثان والدَّهْريّةِ، ومَن ادَّعى أنَّ لله وَلَدًا مِن العَرَبِ أيضًا ومِن اليهود والنَّصَارى.

ولَمّا كان الرَّبُّ سبحانه واجبَ الوُجُودِ لِذَاتِه ، قديمًا قبل وُجُودِ الأشياء ، وكان كلُّ مولودٍ مُحْدَثًا انتفَتْ عنه الوالديَّةُ.

ولَمّا كان لا يُشْبِهُهُ أَحَدٌ مِن خَلْقِهِ ولا يُجَانِسُهُ حتى يكونَ له مِن جِنْسِهِ صاحبةٌ انتَفَتْ عنه الوَلَدِيَّة، ومِن هذا قولُهُ تعالى ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] " انتهى كلامُه بلفظه[2].

---

(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: التفسير، باب: تفسير قوله ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ [الإخلاص] برقم (4690)، والنسائيُّ في سُنَنه، كتاب: الجنائز، باب: أرواح المؤمنين برقم (2078)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (9103).

(٢) فتح الباري (291/6) و (168/8 و740) باختصارٍ وتأليف.

وقال الحافظُ ابنُ كثيرٍ في الجزء الأول مِن تاريخه «البداية والنِّهاية» ـ في الكلام على قولِهِ تعالى ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [الأنعام] ـ ما نصُّه -:"فبيَّنَ أنه خالِقُ كلِّ شيءٍ، فكيف يكون له وَلَدٌ والولَدُ لا يكون إلّا بين شيئين متناسِبَينِ ؟!

والله تعالى لا نظيرَ له ولا شبيهَ له ولا عَدِيلَ له، فلا صاحبةَ لَهُ فلا يكون له ولَدٌ، كما قال تعالى ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ [الإخلاص] السُّورة" انتهى كلامُه بلفظه(١).

قال الله جلَّ مِن قائلٍ في كتابه العزيزِ الذي ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤٢]. ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقال سبحانه ﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعۡدُ بِٱلدِّينِ ﴿٧﴾ ﴾ [التين: ٧] أي: ما يحمِلُكَ أيُّها الإنسانُ على التكذيب بالبعثِ والجزاءِ بعد إقرارِكَ أنَّ اللهَ خَلَقَكَ أوَّلًا ؟! فمَنْ خَلَقَكَ أوَّلًا قادرٌ على أن يَخْلُقَكَ ثانيًا؛ لأنَّ الإعادةَ أيسَرُ مِن البدء، كما قال تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ ﴾ [الرُّوْم: ٢٧].

فلو كانتِ الإعادةُ مُحَالًا لمَا كانت أهونَ مِن البَدء ؛ إذ لا يُعْقَلُ مُحَالٌ أهونُ مِن الممكِن ، وإن كانت الأهونيّةُ بحَسَبِ ظنِّ المخاطَبين؛ لأنَّ الأشياءَ بالنِّسبة إلى قُدْرَتِهِ تعالى سواءٌ.

روى وكيعُ بنُ خَلَفٍ في الجزء الثالث مِن كتابِهِ «أخبار القُضَاة» بسَنَدِهِ إلى مُقاتِلَ أنه قال في قوله تعالى ﴿ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ ﴾ [الروم: ٢٧] [ل 316]-:"كلُّهُ على

(١) البداية والنِّهاية (70/2).

الله هَيِّنٌ ، وأنه هو أَهْوَنُ عليه عندكم ، أَمَّا عند الله فليس بشيءٍ ، الابتداءُ والإعادةُ عليه سواءٌ"[1].

وقال جلَّ مِن قائلٍ ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩ ﴾ [يس]

وقال عزَّ وجلَّ ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٣٩ ﴾ [فُصِّلت].

وروى الإمامُ أحمدُ وابنُ شاهين والطَّبرانيُّ أنَّ لَقِيطَ بنَ عامرِ بنِ المُنْتَفِقِ أبا رَزِينٍ العامريَّ وافِدَ بني المُنْتَفِقِ ـ رضي الله عنه ـ قال:

"قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يَجْمَعُنَا رَبُّنا بَعْدَمَا تُمَزِّقُنَا الرِّيَاحُ وَالْبِلَى وَالسِّبَاعُ ؟

فَقَالَ صلّى الله عليه وسلّم : أُنَبِّئُكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي آلَاءِ اللهِ، الْأَرْضُ أَشْرَفْتَ عَلَيْهَا وَهِيَ مَدَرَةٌ بَالِيَةٌ، فَقُلْتَ: لَا تَحْيَا أَبَدًا !

ثُمَّ أَرْسَلَ رَبُّكَ عَلَيْهَا السَّمَاءَ فَلَمْ تَلْبَثْ عَلَيْكَ إِلَّا أَيَّامًا حَتَّى أَشْرَفْتَ عَلَيْهَا وَهِيَ شَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَعَمْرُ إِلَهِكَ لَهُوَ أَقْدَرُ عَلَى أَنْ يَجْمَعَهُمْ مِنْ الْمَاءِ عَلَى أَنْ يَجْمَعَ نَبَاتَ الْأَرْضِ"[2].

قولُهُ (مَدَرَةٌ): هي البلدةُ، ومَدَرَةُ الرَّجُل بَلْدَتُهُ[3].

---

(١) أخبار القُضَاة (248/3).

(٢) أخرجه الإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (16251)، والطبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (477)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الإيمان برقم (8683).

والحديثُ صحَّحَ إسنادَه الحاكمُ ـ عقب إخراجه ـ، لكن قال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند –:"إسنادُهُ ضعيفٌ مسلسلٌ بالمجاهيل".

(٣) انظر: الفائق (28/3)، مقاييس اللُّغَة (305/5)، المصباح المنير (566/2).

وقولُهُ (شَرْبَةٌ)، قال القُتَيبيُّ [1]: إن كان بالسُّكُون فإنه أراد أنَّ الماءَ قد كَثُرَ ، فمِن حيث أردتَ أن تَشْرَبَ شَرِبْتَ.

و(الشَّرَبَةُ) ـ بفتح الرّاء ـ حوضٌ يكون في أصل النَّخْلَةِ وحولَها يُمَلأُ ماءً لتشرَبَهُ.

ويُروى بالياء ، أراد أنَّ الأرضَ اخضَرَّتْ بالنَّبات فكأنها حنظلةٌ واحدةٌ . قاله في «النهاية»[2].

وقال الإمامُ مالك في «الموَّطأ» ـ في باب: ما جاء في الطّيْبِ في الحجِّ ـ ما نصُّه -:"الشَّرَبَةُ : حَفِيرٌ تكون عند أصلِ النَّخْلة "[3].

وقال سبحانه ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾ ﴾ [مريم].

وقال عزَّ وجلَّ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ ﴾ [الحج: ٥] الآيات. [ل 317]

وقال عزَّ وجلَّ ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ۚ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿٤٤﴾ ﴾[ق].

---

(١) عبد الله بن مسلم بن قُتَيبة الدّينوريُّ (نسبة إلى مدينة دينور): أبو محمّد، علّامةٌ متفنّن، نزل بغداد وصنَّف وجَمَعَ وبَعُدَ صيتُه ورُزِقَتْ تصانيفُه القبول، وكان بينه وبين الحاكمِ نُفْرَةٌ، قال عنه الخطيبُ البغداديُّ -:"كان ثقةً دَيِّنًا فاضلًا "، توفِّي سنة 276هـ. من آثاره: غريب القرآن ، غريب الحديث ، كتاب عيون الأخبار. انظر: تاريخ بغداد (170/10)، سير أعلام النّبلاء (296/13)، ميزان الاعتدال (198/4)، الوافي بالوفيّات (326/17).

(٢) انظر: لسان العرب (490/1)، النِّهاية في غريب الأثر (455/2).

(٣) موطأ مالك (329/1).

وقال جلَّ مِن قائلٍ ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الرُّوْم].

وروى الإمامُ أحمدُ والترمذيُّ وابنُ حِبّان في «صحيحه» وابنُ ماجه والحاكمُ في «المستدرك» ـ بسَنَدٍ صحيحٍ على شَرْط الشَّيخين ووافَقَهُ الذَّهَبِيُّ على ذلك [(١)] ـ عن عليٍّ ـ كرّم الله وجْهَهُ ـ قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ : يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنِّيْ رَسُوْلُ اللهِ بَعَثَنِيْ بِالْحَقِّ ، وَيُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»[(٢)].

ورواهُ ابنُ عساكرَ في الجزء الرّابع مِن تاريخه لدمشق عن سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه[(٣)].

قلتُ: وكِلا الحديثين بدون ذِكْرِ الرّابعة ، اللّهمَّ إلّا أن يكون قولُهُ (وَأَنِّيْ رَسُوْلُ اللهِ) ثانيةً لا مِن جُملة الأُولى[(١)].

---

(١) سبق التعليق (ص441) على قول المصنِّف ـ رحمه الله ـ -:"ولم يتعقّبْه الذّهبيُّ"، وهي قريبةُ المعنى من عبارة "ووافقه الذّهبي".

(٢) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: القَدَر، باب: ما جاء في الإيمان بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه برقم (2145)، وابنُ ماجه في سُنَنه، باب: في القَدَر برقم (81)، وأبو داود الطيالسيُّ في مسنده برقم (106)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (758)، وعبدُ بن حُمَيد في مسنده برقم (75)، والبزّارُ في مسنده برقم (904)، وأبو يعلى في مسنده برقم (352)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: فُرُوض الإيمان برقم (178)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الإيمان برقم (90)، والضّياءُ المقدسيُّ في الأحاديث المختارة برقم (440).

والحديثُ قال عنه الحاكمُ ـ عَقِبَ إخراجِه ـ -:" حديثٌ صحيحٌ على شرط الشّيخين "، وقال شعيب الأنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"رِجالُهُ ثِقاتٌ رِجالُ الشّيخين".

(٣) أخرجه ابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق عن عليٍّ رضي الله عنه (83/35) و (135/51)، ولم أتمكّن مِن العُثُور عليه فيه مَرْوِيًّا عن سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه، بل ولا في شيءٍ مِن كُتُبِ السُّنَّة.

(١) ما استدركه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ هو المتعيِّنُ؛ لاتِّفاق الرِّوايات الواردة عن عليٍّ رضي الله عنه على الصِّفة المذكورة، ولعلَّ مَرَدَّ استشكاله المصنِّف هو أنّ شهادة الرِّسالة عُدَّت في حديث (بُنِيَ الإسلامُ...) هي وشهادة التوحيد شيئًا واحدًا.

والحقيقةُ أنه بالنَّظَر إلى النُّصُوص التي لها علاقةٌ بهذه المسألة يتَّضِحُ أنها جاءت على وجهين:

الوجه الأوّل: أن تُذْكَرَ الشَّهادتان معًا؛ وذلك لأنهما رأسُ الإسلام وأصلُ الدِّين وأساس الملَّة.

ومِن ذلك:

- ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (8) ومسلمٌ برقم (16) عن ابنِ عُمَرَ ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم -:"بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَصَوْمِ رَمَضَانَ".
- ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (500) ـ واللَّفظُ له ـ ومسلمٌ برقم (17) عن ابن عبّاس قال: قَدِمَ وَفْدُ عبدِ القيس على رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إنَّا مِن هذا الحيِّ مِن ربيعة ، ولسنا نَصِلُ إليك إلَّا في الشَّهْر الحرام، فمُرْنَا بشيءٍ نأخذْهُ عنكَ وندعو إليهِ مَن وراءنا.

فقال: آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ الْإِيمَانِ بِاللهِ ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ..." الحديث.

- ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (2049) ـ واللَّفظُ له ـ ومسلمٌ برقم (56) عن جريرِ بنِ عبدِ الله ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: بايعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم على شَهَادَةِ أنْ لا إلهَ إلّا الله وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله، وإقامِ الصَّلاة، وإيتاءِ الزَّكاة، والسَّمْعِ والطّاعةِ، والنُّصْحِ لكلِّ مسلم".
- ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (128) عن أنسِ بنِ مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ -:" مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ ".
- ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (3252) -:"مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ الْعَمَلِ ".

ويدخُل في هذا الوجه حديثُ عليٍّ الذي ساقَه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ.

الوجه الثاني: أن تُذْكَرَ شهادةُ التوحيد فقط، وذلك أنّ شهادةَ التَّوحيد التي تتضمَّن الاعتراف بالألوهيّة التامَّة والخالصة لله تعالى مستلزمةٌ ـ ولا بدَّ ـ للإيمان بنبوَّة محمّد صلى الله عليه وسلم وعمومِ رسالته.

ومِن ذلك:

ويَشْهَدُ لذلك إعادةُ العامل لها كما في «الموطَّأ» ، ولَفْظُهُ: أنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُوْلِ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُوْلُ اللهِ ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، فَإِنْ كُنْتَ تَرَاهَا مُؤْمِنَةً أَعْتَقْتُهَا.

فَقَالَ لَهَا رَسُوْلُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم: أَتَشْهَدِيْنَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟

قَالَتْ: نَعَمْ.

قَالَ: فَتَشْهَدِيْنَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُوْلُ اللهِ؟

قَالَتْ: نَعَمْ.

قَالَ: أَفَتُوْقِنِيْنَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟

قَالَتْ: نَعَمْ.

- ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم (2786) ومسلمٌ برقم (20) عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -:" أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ".
- ما أخرجه مسلمٌ في صحيحه برقم (26) عن عثمانَ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -:"مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ ".

ومما يوضح ما سبق عرضُه أن النَّصَّ قد يأتي على روايتين، في إحداهما ذكر شهادة التوحيد فقط، وفي الأخرى ذكر الشَّهادتين معًا.

ومن ذلك حديثُ ابنِ عمر المشهورُ في عَدِّ مباني الإسلام العِظام، فقد رواه الشّيخان عن ابنِ عمر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا بلفظ -:"بُنِيَ الْإِسْلَامُ على خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رسول اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ".

بينما أخرجه النسائيُّ في سُنَنِه الصُّغرى برقم (5001) وابنُ خزيمةَ في صحيحه برقم (308) وابنُ حِبَّان في صحيحه برقم (158) عنه أيضًا بلفظ-:"بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ" والحديث صحَّحه الألبانيُّ في صحيح سُنن النَّسائي.

قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم: أَعْتَقْهَا"[١].

زاد أبو داودَ الطَّيالسيُّ في «مُسنده» في حديثِ عليٍّ المذكورِ: «وَيُؤْمِنَ بِالْمَوْتِ»[٢].

وأخرَجَ مسلمٌ في «صحيحه» عن عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ قالت-:"قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ، ابْنُ جُدْعَانَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ وَيُطْعِمُ الْمِسْكِينَ، فَهَلْ ذَاكَ نَافِعُهُ؟

قَالَ: لَا يَنْفَعُهُ، إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا: رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ"[٣].

قال النَّوويُّ في «شرح مسلم» ما نصُّه -:"معنى الحديث أنه لم يكن مُصَدِّقًا بالبعث ، ومَن لَمْ يُصَدِّقْ به كافرٌ ولا يَنْفَعُهُ عَمَل.

قال عِياضٌ: وقد انعَقَدَ الإجماعُ على أنّ الكُفّار [ل 318] لا تنفعهم أعمالُهم، ولا يُثابون عليها بنعيمٍ ولا تخفيفٍ، ولكنْ بعضُهم أشدُّ عذابًا مِن بعضٍ بحَسَبِ جرائمهم" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

---

(١) أخرجه الإمام مالكٌ في موطَّئه، كتاب: العِتْق والوَلاء، باب: ما يجوز مِن العِتْق في الرِّقاب الواجبة برقم (1469)، وعبدُ الرزّاق في مصنَّفه، كتاب: المدبَّر، باب: ما يجوز من الرِّقاب برقم (16814)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (15781)، وابنُ الجارود في منتقاه، كتاب: الطّلاق، باب: ما جاء في الأَيمان برقم (931)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (7070)، والبيهقيُّ في معرفة السُّنَن والآثار، كتاب: الظّهار، باب: عِتْق المؤمنة في الظِّهار (531/5).

والحديثُ قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (244/4) -:" رواهُ أحمدُ، ورِجالُهُ رِجالُ الصّحيح "، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"إسنادُهُ صحيحٌ، رِجالُهُ ثِقات".

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسيُّ في مسنده برقم (106).

(٣) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإيمان،باب: الدّليل على أنّ مَن مات على الكُفْر لا ينفعه عمل برقم (214).

(٤) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (87/3).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري» ـ في الكلام على سؤال جبريلَ عليه السَّلامُ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم عن الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ ـ ما نصُّه -:"وكأنَّ الحِكْمَةَ في إعادة لَفْظَةِ (وَتُؤْمِنَ) عند ذِكْرِ البعث الإشارةُ إلى أنه نوعٌ آخر ممّا يُؤْمَنُ به ؛ لأنَّ البعثَ سَيُوجَدُ بعدُ ومَا ذُكِرَ قَبْلَهُ موجودٌ الآن ، وللتنويهِ بذِكْرِهِ لكثرةِ مَن كان يُنْكِرُهُ مِن الكفَّار " انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال الصَّنعانيُّ في كتابه «تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد» ما نصُّه -:"وقد وقع إجماعُ الأُمَّةِ على أنّ مَن أنكَرَ البعثَ كَفَرَ وقُتِلَ ولو قال: لا إله إلا الله" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وفي «تفسير البيضاويِّ» ـ في الكلام على قوله تعالى﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴾ [الفرقان: ٣] ـ ما نصُّه -:"ومَن كان كذلك فبِمَعْزِلٍ عن الأُلوهيَّةِ لعَرائه عن لوازمِها واتّصافِهِ بما يُنَافيها، وفيه تنبيهٌ على أنَّ (الإله) يجب أن يكون قادرًا على البَعْثِ والجزاء" انتهى منه بلفظه[٣].

وقال السُّيُوطيُّ في «البُدُور السّافرة في أُمُور الآخرة» ما نصُّه -:"أجمع أهلُ السُّنة على أنّ الأجسادَ تُعَادُ كما كانت في الدّنيا بأعيانها وأعراضِها" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

وقال القلشانيُّ في «شرح الرِّسالة» ما نصُّه -:"أجمعَ أهلُ الحقِّ على القول بِرَدِّ الجواهر بأعيانها" انتهى كلامُه بلفظه[٥].

وقال السَّنُوْسيُّ[١] في «الوسطى» ما نصُّه -:"يجب تصديقُهُ صلّى الله عليه وسلّم في كلِّ

---

(١) فتح الباري (118/1).

(٢) تطهير الاعتقاد (78).

(٣) تفسير البيضاوي (206/4).

(٤) البدور السافرة في أمور الآخرة (90).

(٥) تحرير المقالة (135).

ما أَتَى به عن الله تعالى كالبَعْثِ لعَيْنِ هذا البَدَنِ لا لِمِثْلِهِ إجماعًا "[٢].

وقال في شرحِها-:"فمِنِ المقطوعِ أنه جاء به كتابًا وسنةً وإجماعًا إعادةُ الخَلْقِ بأعيانهم بعد هلاكهم، وقد اجتَمَعَتِ الشّرائعُ كلُّها على ذلك، وهو مِن المعلوم مِن الدِّين ضرورةً"[٣].

وقال في «الكُبرى»: "كالحَشْر والنَّشْرِ لعَيْنِ ه ذا البَدَنِ لا لِمِثْلِهِ إجماعًا" انتهى[٤]

ونقل [ل 319] في شرحِها عن ابن العربيِّ إجماعَ أهل السُّنةِ على ذلك[٥].

وقال اليوسي في شرحها ما نصُّه -:" أجمع أهلُ السُّنة على أنه ليس المُرادُ بـ(البَعْث) أن يَخْلُقَ الله أجسادًا مِثْلَ الأُوَلِ ويَقْرِنَها بالأرواح ، بل المرادُ به إعادةُ الجسم الأوَّلِ بعينه ، وهو جائزٌ عقـلًا؛ لأنه لا فـرْقَ بين إعادتها بعد عَدَمِها وإيجادِها الأوَّلِ بع ـد أن كـانت عَدَمًا، قال تعـالى ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس: ٧٩]، وقـال ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾

[الأنبياء: ١٠٤]" انتهى كلامُه بلفظه[٦].

---

(١) محمد بن يوسفَ بنِ عمرَ بن شعيب التلمسانيُّ: أبو عبد الله، فقيهٌ مالكيٌّ متكلِّم، مولدُهُ سنة 832هـ، يُعْرَف بـ(السَّنُوْسِيِّ) نسبةً لقبيلةٍ بالمغرب، كان ذا تمكُّن من عِدَّة فنون لا سيَّما علم الكلام، توفِّي سنة 895هـ، من تصانيفه: شرح كلمتي الشهادة، مكمِّل إكمالِ الإكمال، نُصْرة الفقير. انظر: نيل الابتهاج (563)، شجرة النور الزَّكية (266/1)، الأعلام للزركلي (154/7).

(٢) العقيدة الوسطى وشرحها (348).

(٣) المصدر السابق (350).

(٤) عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى (269).

(٥) المصدر السّابق (272).

(٦) الكتاب لم يُطْبَعْ بعد

وقال الفقيهُ محمدُ بنُ المختار بن الأعمش العَلَوِيُّ الشَّنجيطيُّ في شرحه إضاءةَ الدُّجُنَّة ـ في الكلام على قولها: وَالْبَعْث للأبدانِ يومَ الحَشْرِ ـ ما نصُّه -:"يعني: أنه يجب الإيمانُ بالبعث لعَيْنِ هذه الأبدان (أي: لذواتها) إجماعًا لا مِثْلِها، وإلاّ لَزِمَ أن تكونَ المُنَعَّمَةُ والمُعَذَّبَةُ غيرَ التي أطاعَتْ أو عَصَتْ، وذلك باطلٌ بالإجماع" انتهى كلامُه بلفظه[1].

وقال أبو محمّدٍ عبدُ الله بن أبي زيد القيروانيُّ [2] في كتابه «المفرد في السُّنة» ـ في عَدِّ ما أجْمَعَتِ الأُمَّةُ على وُجُوب اعتقادِه ـ ما نصُّه -:"وأنَّ الأجسادَ التي أطاعَتْ أو عَصَتْ هي التي تُبْعَثُ يومَ القيامة لتُجازى، والجُلُود التي كانت في الدّنيا والألْسِنَة والأيدي والأرجُل التي تَشْهَدُ عليهم يومَ القيامة على مَنْ تَشْهَدُ عليه منهم".

نَقَلَهُ عنه ابنُ القيِّم في كتابه «اجتماع الجيوشِ الإسلاميَّة على غزو المعطِّلةِ والجهميّة»[3].

وفي «النِّقاية» وشَرْحِها للسُّيوطيِّ ما نصُّه -:"ونعتَقِدُ أنّ عذابَ القبر للكافر والفاسقِ المرادِ تعذيبُهُ بأنْ تُوَدَّ الرُّوحُ إلى الجَسَد أو إلى جُزءٍ منه حقٌّ، قال صلّى الله عليه وسلّم :«عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ»[4]، ومَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ» رواهما الشَّيخان[1].

---

(١) الكتاب لم يطبع بعد.

(٢) عبد الله بن أبي زيد (عبد الرحمن) النفزي القيرواني: أبو محمد، شيخُ المالكيّة بالمغرب، مولدُهُ بالقيروان سنة 310هـ، يلقَّب بـ(مالك الصَّغير)، كان واسعَ العلم كثيرَ الحفظ ذا صلاحٍ ووَرَع، قال عنه القاضي عياض -:"حاز رئاسةَ الدِّين والدُّنيا، ورُحِلَ إليه من الأقطار، ونَجُبَ أصحابُه وَكَثُرَ الآخذون عنه، وهو الذي لخَّصَ المذهبَ وملأَ البلادَ من تواليفه"، توفِّيَ سنة 386هـ، له: كتاب النّوادر والزِّيادات، مختصر المدوّنة، كتاب الرِّسالة. انظر: تاريخ الإسلام (183/27)، سير أعلام النبلاء (10/17)، شذرات الذهب (131/3).

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية (85).

(٤) أخرجه البخاريُّ في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر برقم (1306).

وسُـؤالُ المَلَكَينِ مُنْكَرٍ ونَكـيرٍ للمقبور حـقٌّ، وأنَّ الحَشْرَ للخَلْقِ أجمع بأن يُحْيِيهمُ الله تعالى بعد فَنائهم ويَجْمَعَهم للعَرْض والحِسَاب والمَعَاد ، أي: عَوْد الجسم بعد الإعدام بأجزائه وعوارضه كما كان حقٌّ ، قال الله تعالى ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٧]، ﴿ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥ ﴾ [التكوير]، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [الروم: ٢٧]، ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] " انتهى كلامُه بلفظه[٢].[ل 320]

وروى الواحديُّ في «أسباب النُّزول» عن عِكرمةَ أنه قال : إنّ الذين يَغْرَقُونَ في البِحار فتُقَسِّمُ الحيتانُ لحومَهم فلا يبقى منهم شيءٌ إلّا العِظام ، فتُلْقِيها الأمواجُ على البَرِّ، فتَصِير حائلةً نَخِرَةً، فتَمُرّ بها الإبلُ فتأكُلها فتَبْعُر ، ثُمّ يَجِيءُ قومٌ فيأخذون ذلك البَعْرَ فيُوقِدُونَ به ، فتَخْمُدُ تلك النّارُ ، فتجيءُ رِيحٌ فتَسْفي ذلك الرَّمادَ على الأرض ، فإذا جاءتِ النَّفْخَةُ خَرَجَ أولئك وأهلُ القُبُورِ سواء، وذلك قوله تعالى ﴿ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر: ٦٨] "[٣].

وللعَلّامةِ المختار بن حامد الدّيمانيِّ:

والـيـومُ الآخِـرح ـقٌّ آخِـريّتُهُ ... حـقٌّ، فـما هُـوَ يـومُ الرُّوحِ تُنْـتَزَعُ
والقَـبْرُ فيـهِ نَعيـمٌ والعَـذابُ بِـهِ ... في برْزخٍ بعـدَهُ للحَـشْرِ مُطَّـلَعُ
والنّـارُ فيه ـا عَـذابٌ لا انقطـاعَ لَـهُ ... وفي الجِنـانِ نَعِيـمٌ لـيسَ يَنْقَـطِعُ[٤]

روى أبو نُعَيـمٍ فـي «الحِلْيـة» عـن مجاهـدٍ[١] في قوله تعالى ﴿ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ

---

(١) جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ في صحيحه عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما، كتاب: الوضوء، باب: ما جاء في غَسْل البول برقم (215)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الطهارة، باب: الدَّليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه برقم (292).

(٢) إتمام الدِّراية لقراء النُّقاية (8) باختصار.

(٣) أسباب النُّزُول (55). وانظر أيضًا: صفة الصَّفوة (104/2)، البداية والنِّهاية (249/9).

(٤) الأبيات من بحر البسيط.

يُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] قال: ما بين الموت إلى البعث(٢).

وفي «القاموس» -:"(البرزخُ): الحاجِزُ بين الشَّيئين ، ومِن وقتِ الموت إلى القيامةِ ، ومَن مات دَخَلَهُ"(٣).

وفي «الاستيعاب» لابن عبد البَرِّ ـ في ترجمة عليٍّ كرّم الله وجهَهُ ـ ما نصُّه-:"(البرزخُ): ما بين الشَّيئين، وجَمْعُهُ برازِخُ، والبرزخ: ما بين الدّنيا والآخرة.

وسُئِلَ ابنُ مسعودٍ عن الوسوسة؟

فقال: هي برزخٌ بين الشَّكِّ واليقين" انتهى منه بلفظه(٤).

قال العُلَماء: للبرزخ ثلاثةُ أشياء: حالٌ ومكانٌ وزمانٌ.

فزمانُهُ مِن حين الموت إلى يوم القِيامة.

وحالُه الأرواحُ.

---

(١) مجاهد بن جَبْر (ويقال: جُبَير) المخزوميُّ مولاهم: أبو الحجاج المكيُّ، شيخ القُرّاء والمفسِّرين، مولدُهُ سنة 21هـ، أخذ التفسير عن ابن عباس، عرضَ عليه القرآن ثلاثَ مرَّات يوقفُهُ عنه كلِّ آية، وكان ثقةً فيما يرويه إلاّ أنّ العُلَماء نقموا عليه في تفسيره أخذَهُ عن أهل الكتاب، توفِّي سنة 104هـ، وحديثُهُ مخرَّج في الكتب السِّتة. انظر: تاريخ مدينة دمشق (17/57)، تاريخ الإسلام (235/7)، ميزان الاعتدال (25/6)، تهذيب التهذيب (38/10).

(٢) الزُّهْد لابن السَّري (195/1)، حلية الأولياء (290/3)، الدُّرّ المنثور (115/6)، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (11).

(٣) القاموس المحيط (318). وانظر أيضًا: تهذيب اللغة (271/7)، الصِّحاح للجوهري (1/ 419)، المفردات في غريب القرآن (43)، لسان العرب (8/3)، تاج العروس (234/7).

(٤) الاستيعاب (1109/3).

ومكانُهُ مِن القبر إلى عليِّين فيه أرواحُ أهلِ السَّعَادة ، وأمّا أرواحُ أهل الشَّقَاوة فلا تُفْتَحُ لهم أبوابُ السَّماء ولا لأعمالِهِم الخبيثة ، بل يُهو ى بها إلى سِجِّينٍ تحتَ الصَّخْرة الخضراء التي تحت الأرض.

ذَكَرَهُ الثعلبيُّ في تفسير قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ ﴾ [الأعراف: ٣٦] الآية(١)، وكلُّها على اختلافِ محَالِّهَا لها اتصالٌ قويٌّ بأجسادها وإن بَلِيَتْ ، فَيَحْصُلُ [ل 321] لتلك الأجسادِ مِن النَّعِيم والعَذاب ما حصل لأرواحِها ﴿ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾ [الأنعام: ٩٦].

أخرَجَ البُخاريُّ والنّسائيُّ عن أبي سعيد الخُدريِّ ـ رضي الله عنه ـ قال: كان النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم يقول: « إِذَا وُضِعَتْ الْجَنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدِّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا! أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا؟! يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصُعِقَ »(٢).

وأخرَجَ الشَّيخانِ وأبو داودَ والنّسائيُّ والبيهقيُّ وابنُ مَرْدَويه والدَّيلمي عن أنسِ بنِ مالك ـ رضي الله عنه ـ أنّ رسُولَ الله صلّى الله عليه وسلّم قال: « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولاَنِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هذَا الرَّجُلِ (لِمُحَمَّدٍ صلّى الله عليه وسلّم)؟

---

(١) تفسير الثعلبي (232/4).

تنبيه:

ليس في كلام الثعلبيِّ وصفُ الصخرة بـ(الخضراء)، وإنما زادها المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ من باب زيادة العلم، وقد ذكر هذا بعضُ العُلَماءِ ومنهم العِزُّ بن عبد السّلام الذي قال في تفسيره (293/2) – :"الصَّخْرةُ الخضراءُ التي تحت الأرض السابعة، وهي سجِّين التي فيها كتاب الفُجّار".

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: حمل الرِّجال الجنازة دون النِّساء برقم (1251)، والنَّسائيُّ في سُنَنه، كتاب: الجنائز، باب: السُّرْعة بالجنازة برقم (1909).

فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ.

فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا.

وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوِ الْكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُوْلُ فِيْ هَذَا الرَّجُلِ؟

فَيَقُوْلُ: لَا أَدْرِيْ! كُنْتُ أَقُوْلُ مَا يَقُوْلُ النَّاسُ.

فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ.

وَيُضْرَبُ بِمِطْرَاقٍ[١] مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ»[٢].

وفي روايةٍ لأبي داودَ: «فَيَقُوْلَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِيْنُكَ؟ وَمَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِيْ بُعِثَ فِيْكُمْ؟

فَيَقُوْلُ الْمُؤْمِنُ: رَبِّيَ اللهُ، وَدِيْنِيَ الْإِسْلَامُ، وَالرَّجُلُ الْمَبْعُوْثُ رَسُوْلُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم»[٣].

وفي جامع الترمذيِّ: أَنَّ أَحَدَ الْمَلَكَيْنِ يقال له: الْمُنْكَر، وأنّ الآخَرَ يقال له: النَّكِير[٤].

---

(١) ورد هذا الحَرْفُ مِن هذا الحديث على ثلاثة أوجُه: (بِمِطْرَاقٍ) و(بِمِطْرَقةٍ) و(بِمَطَارِقَ).

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: الميت يسمع خَفْقَ النِّعال برقم (1273)، وأبو داود في سُنَنه، كتاب: الجنائز، باب: المشي في النَّعْل بين القُبُور برقم (3231)، والنسائيُّ في سُنَنه، كتاب: الجنائز، باب: مسألة الكافر برقم (2051)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (12293)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: الجنائز وما يتعلَّق بها، باب: ما جاء في الصَّبْر وثواب الأمراض والأعراض برقم (3120)، والدّيلميُّ في الفردوس بمأثور الخِطَاب برقم (8916).

(٣) سُنَن أبي داود (239/4).

(٤) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنِه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر برقم (1071)، ومِن طريقه ابنُ حِبَّانَ في صحيحه، كتاب: الجنائز وما يتعلَّقُ بها مُقَدَّمًا أو مؤخَّرًا برقم (3117).

وأخرَجَ الشَّيخانِ والأربعةُ عن البراء بن عازبٍ ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ رسُولَ الله صلّى الله عليه وسلّم قال إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ [أُتِيَ، ثُمَّ][(١)] شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ ﴾ [إبراهيم: ٢٧][(٢)].

قال الطَّبريُّ [ل 322] –: يُثَبِّتُهم في الدّنيا على الإيمان حتى يموتوا عليه ، وفي الآخرةِ عند المسألة. انتهى كلامُه بلفظه[(٣)].

وقال الطَّهطاويُّ في كتابه «هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البُخَاري» ما نصُّه – :"إقعادُهُ بعد إعادة الرُّوح إليه، ولا مانِعَ في العقل أن يُعِيدَ اللهُ الرُّوحَ في الجسد أو في جُزْءٍ منه ـ على الخلافِ المعروف ـ، وإذا لم يَمْنَعْهُ العقلُ ووَرَدَ به الشّرْعُ كان واجبَ القبول

والحديثُ قال عنه الترمذيُّ ــ عقب إخراجه ــ –:" حديثٌ حسنٌ غريب"، وحسَّنَه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذيّ.

(١) هذه الزِّيادةُ غيرُ موجودةٍ في الأصل المخطوط، وهي موجودةٌ في الحديث، وكأنّ سقوطَها سبقُ قلمٍ من المصنِّف رحمه الله تعالى.

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر برقم (1303)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عَرْض مقعدِ الميِّتِ من الجنّة أو النّار عليه ، وإثبات عذاب القبر والتعوُّذ منه برقم (2871)، والترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومِن سورة إبراهيم عليه السلام برقم (3120)، وأبو داود في سُنَنه، كتاب: السُّنة، باب: في المسألة في القبر وعذاب القبر برقم (4750)، والنسائيُّ في سُنَنه، كتاب: الجنائز، باب: عذاب القبر برقم (2056)، وابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الزهد، باب: ذِكْر القبر والبِلى برقم (4269).

(٣) انظر: تفسير الطّبري (218/13).

تنبيه:

هذا ليس من لفظ الطّبري بل بمعناه، ففي قول المصنِّف ــ رحمه الله تعالى ــ:"انتهى كلامُهُ بلفظه" تجوُّز غير مقبول.

والاعتقاد.

قولُهُ (أُتِيَ) أي: أتاهُ المَلَكَانِ الموكلانِ بالسُّؤال. الحديث.

فُسِّرَ (القولُ الثابِتُ) في النّظْم الكريم بكلمةِ التوحيد ، وثُبُوتُها رُسُوخُها وتَمَكُّنُها في الجَنان واعتقادُ حقيقتِها واطمئنانُ القلب بها، ثَبَّتَنَا الله ـ جلَّ شأنُهُ ـ بالقول الثابتِ في الحياة الدّنيا وفي الآخرة" انتهى كلامُه بلفظه[١].

وفي «مسند الإمام أحمد» أنّ عُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ قال: يا رَسُولَ الله، هَلْ تُرَدُّ إِلَيْنَا عُقُوْلُنَا فِيْ الْقَبْرِ وَقْتَ السُّؤَالِ؟

فَقَالَ: نَعَمْ، كَهَيْئَتِكُمُ الْيَوْمَ"[٢].

وفي «العُلوم الفاخرة في النَّظَر في أُمُور الآخرة» للثَّعالبيِّ ما نصُّه -:"قال القرطبيُّ: قال القابسي[٣]: المذهبُ الصّحيحُ والذي عليه أهلُ السُّنة أنَّ الرُّوحَ ترفعها الملائكةُ حتى تُوَفِّيَها بين يَدَيِ الله عزَّ وجلَّ فيَسْأَلها.

فإن كانت مِن أهل السَّعادة قال لهم سبحانَهُ: سِيرُوا بها وأَرُوها مقعدَها مِن الجنة،

---

(١) هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري (41/1).

(٢) أخرجه الإمامُ أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص برقم (6603)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: الجنائز وما يتعلّق بها، فصل: في أحوال الميت في قبره برقم (3115).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (47/3) -:"رجالُ أحمدَ رجالُ الصّحيح"، وقال شعيب الأرنؤوط -:"حَسَنٌ لغيره".

(٣) عليُّ بن محمد بن خلف المَعَافِرِيُّ القابسيُّ: أبو الحسن، علاّمة المغرب الحافظُ المحدِّثُ الفقيه، مولدُهُ سنة 324هـ، قال عنه الذّهبيُّ -:"كان حافظًا للحديث والعِلَل، بصيرًا بالرِّجال، عارفًا بالأصلين، رأسًا في الفقه" مع الزُّهد والورع والعِفَّة، توفِّيَ سنة 403 هـ، من تصانيفه: المنقذ من شُبَه التأويل، ملخَّص الموطّأ، الممهّد في الفقه. انظر: وفيّات الأعيان (320/3)، تاريخ الإسلام (85/28)، تذكرة الحفّاظ (1079/3)، الديباج المُذَهَّب (199).

فيَسِيروا بها في الجنَّةِ على قَدْرِ ما يُغَسَّلُ الميت ، فإذا غُسِّلَ وكُفِّنَ رُدَّتْ وَأُدْرِجَتْ بين كَفَنِهِ وَجَسَدِهِ.

فإذا حُمِلَ على النَّعْش فإنه يَسْمَعُ كلامَ الناس: مَنْ تَكَلَّمَ بخيرٍ، ومَن تَكَلَّمَ بِشَرٍّ.

فإذا وَصَلَ إلى قبره وصُلِّيَ عليه رُدَّتْ فيه الرُّوحُ وأُقْعِدَ ذا روحٍ وجَسَدٍ ، ودَخَلَ عليه المَلَكَانِ الفتَّانان" انتهى منه بلفظه[١].

قلتُ: قد تَحَصَّلَ أنّ (القولَ الثابت): الشَّهادتان.

وأنّ (الحياة الدّنيا) مُدَّةُ حياةِ الإنس عمومًا وعند الموت خصوصًا.

و(في الآخرة) هي وقت السُّؤالِ في القبر.

قاله قَتَادَةُ وطاووسُ[٢]، ونَسَبَهُ ابنُ عطيّةَ وابنُ جُزَيٍّ للجمهور[٣]، وإليه يُشيرُ السُّيوطيُّ في [ل 323] نظمِهِ التثبيت بقوله:

قال
والآيةُ السُّؤالُ فيها كامِنُ ﴿يُثَبِّتُ اللّهُ الّذِينَ آمَنُوا﴾[٤]

---

(١) العُلُوم الفاخرة في النَّظَر في أمور الآخرة (51/1).

(٢) طاووس بن كَيسان الهَمْدانيُّ مولاهم: أبو عبد الرّحمن اليمانيُّ، عالِمُ اليمن وعابدُهُ، مِن سادات التّابعين وأحدُ كبار أصحاب ابن عبّاس رضي الله عنه، حجّ أربعين حجّة، وكان مستجابَ الدّعوة، قال عنه عمرو بن دينار -:"ما رأيتُ أحدًا قطّ مثلَ طاووس"، توفِّيَ بمكَّةَ أيّام المواسم سنة 105 هـ، وحديثُهُ مخرَّج في الكتب السِّتّة. انظر: الثقات (391/4)، تهذيب الكمال (357/13)، سير أعلام النبلاء (38/5)، تهذيب التهذيب (8/5).

(٣) انظر: تفسير الصَّنعاني (342/2)، تفسير الطّبري (217/13)، التسهيل لعلوم التنزيل (141/2)، تفسير ابن كثير (536/2)، الدُّرّ المنثور (33/5).

(٤) انظر: جمع الشَّتِيت في شرح أبيات التثبيت (37).

فيه[١] وفي شرحه -:إنّ أحاديثَ سُؤالِ المَلَكَينِ متواترة، وأنها قد بَلَغَتْ سبعين حديثًا.[٢]

وأخرج الشَّيخانِ والترمذيُّ عن ابن عبّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ أنّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: « إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»[٣].

قال الشَّوكانيُّ في الجزء الأوَّلِ مِن «نيل الأوطار» ـ في الكلام على هذا الحديث ـ ما نصُّه -:"الحديثُ يَدُلُّ على إثبات عذاب القبر ، وقد جاءت الأحاديثُ المتواتِرَةُ بإثباته ، وخلافُ بعض المعتزلةِ في ذلك مِن الأباطيل التي لا مُسْتَنَدَ لها إلّا مُجَرَّد الهوى" انتهى كلامُه بلفظه[٤].

وقال ابنُ العربيِّ في «العارضة» ما نصُّه :"وعذابُ القبر حقٌّ، صَدَّقَ به أهلُ السُّنة وكذَّبَتْهُ المبتدعة[٥]، ذَكَرَهُ الله في كتابه وتكاثَرَتْ عن رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم الرواياتُ به، والقدرةُ له واسعة، وهو أوّلُ درجاتِ الآخرة.

---

(١) يعني قوله:

تـواتَـرَتْ بِـهِ الأحـاديـثُ الـتي قـد بَلَغَـتْ سَبعيـنَ عنـدَ العـدَّةِ

(٢) انظر: جمع الشَّتِيت في شرح أبيات التثبيت (37) . وانظر أيضًا: الاستذكار (423/2)، الرُّوح (52)، شرح الصُّدُور بشرح حال الموتى والقبور (121)، نظم المتناثر (123).

(٣) سبق تخريجه (ص548).

(٤) نيل الأوطار (113/1).

(٥) الذين كذّبوا بعذاب القبر من أهل البدع والأهواء أصناف:

الصنف الأول: الخوارج ـ فيما حكى عنهم كثيرٌ من العُلَماء وأربابِ المقالات ــ. انظر: مقالات الإسلاميِّين (127) و (430)، الاستذكار (480/7)، الغُنْية لطالبي طريق الحق (121)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (56/4)، طرح التثريب في شرح التقريب (283/3)، فتح الباري (233/3)، عمدة القاري (118/3)، المدخل (98).

الصِّنف الثاني: الجهميّة، وقد أشار غير واحدٍ إلى تبنِّي الجهميّة للقول بإنكارِ عذاب القبر تارةً بعزوه إليهم صراحةً، وتارةً بعزوه إلى بعضِ المرجئة، ولعلَّ الجهميّة هم المقصودون بذلك، وتارةً بعزوه إلى الجهمِ بنِ صفوان، ولا ريب أنّ إنكارَهُ موافقٌ لأصوله ومتوافقٌ مع أصولهم. انظر: التنبيه والرَّد للملطي (124)، الغُنْية لطالبي طريق الحقِّ (128)، شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (201/17)، عمدة القاري (118/3)، طرح التثريب في شرح التقريب (283/3).

الصِّنف الثالث: بعض المعتزلة، وسيأتي مزيد كلامٍ عليهم في الحاشية التالية بإذن الله تعالى. انظر: فتح الباري (233/3)، نيل الأوطار (113/1)، عون المعبود (192/3).

تنبيه:

نَسَبَ بعضُ النّاس إلى الرّافضة القولَ بإنكار عذاب القبر، فإن كان المقصودُ بـ(الرّافضة) الشّيعةَ مطلقًا فقد يكون في فِرَقِهم مَن يقول بذلك وإن كنتُ لم أجد ما يؤيِّدُه في كُتُبِ المقالات، وإن كان المقصودُ بـ(الرّافضة) الجعفريّةَ لا غير فهذا غيرُ صحيح؛ ذلك أنّ كتبهم ملأى بالأحاديث المثبتةِ لعذاب القبر سواء عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أو عن بعض أئمَّتِهم الاثني عشر، وقد عدَّ الشَّيخُ المفيدُ المتوفَّ سنة 413 هـ في «الحكايات في مخالفات المعتزلة من العَدْليّة ، والفَرْق بينهم وبين الشِّيعة الإماميّة (26)» إثباتَ عذابِ القبر من الفُرُوق بينهم وبين المعتزلة.

وقال أبو جعفر الطوسيُّ الملقَّبُ بـ(شيخ الطائفة) والمتوفَّ سنة 460 في «الاقتصاد الهادي إلى طريق الرَّشَاد (81)» -:"أجمعتِ الأُمَّةُ على عذاب القبر لا يختلفون فيه، وما يُحكى عن ضِرارِ بنِ عمرو مِن الخلاف فيه لا يُعْتَدُّ به؛ لأنه سبَقَهُ الإجماعُ".

وقال المجلسيُّ في «بحار الانوار (6/ 117)» ـ تعليقًا على نسبة التفتازانيِّ القولَ بإنكار عذاب القبر إلى بعض الرّافضة ــ-:" لا يخفى على أحدٍ أنّ ما نَسَبَه هو [يعني: السّعد التفتازاني] وغيرُهُ إلى الشِّيعة في هذا الباب فِرْيةٌ بلا مِرية، ولا يوجد مِن ذلك في كُتُبِهم عينٌ ولا أثر ... ولعلَّهُ رأى ذلك في بعضِ كُتُبِ الملاحدةِ مِن الاسماعيليّةِ وغيرِهم الـمُلْصَقِينَ بهذه الفِرْقَةِ الـمُحِقَّة فنَسَبَ ذلك إليهم مجملًا، وهذا تدليسٌ قبيح ولا سيّما مِن الفُضَلاء". باختصارٍ يسير.

قلتُ: إذا كان مِن المعلوم أنّ متأخِّري المعتزلة قد مالوا إلى التشيُّع شيئًا فشيئًا حتى ذابوا في الشِّيعة الزيديّة وانصهروا معهم بالكُلِّيّة، وقد أشار الإمامُ ابنُ تيميّةَ في «منهاج السُّنَّة النَّبَويّة (224/8)» إلى أنّ المعتزلة أصبح "متأخِّروهم يَميلون إلى الزَّيديّة"، وقال الحافظ الذَّهبيُّ في «ميزان الاعتدال (180/5)» -:"مِن حُدُودِ سبعينَ وثلاثمائة إلى زماننا هذا تصادَقَ الرَّفْضُ والاعتزالُ وتواخيا"

وقالت القدريّةُ : إذا كان يُقام ويُقْعَدُ ولا يُرى ، ويَصِيحُ ولا يُسْمَعُ فهذا إنكارُ المحسوسات[1].

وإذا كان الأمر كذلك فلا يبعد أن يكون مَن نَسَبَ إلى الرّافضة القولَ بإنكار عذابِ القبر قد رآه في بعضِ كُتُبِ متأخّري المعتزلة الطّافحةِ بالتشيُّع والرَّفْض، ، فظنَّ أنّ هذا هو مذهبُ الشِّيعة وقولُهم. والعلمُ عند الله تعالى.

(١) نَسَبَ ابنُ العربيِّ إنكارَ عذاب القبر إلى القدريّة، ومِن المعلوم أنّ القدريَّة هم المعتزلة، ونسبة ذلك إليهم نسبةٌ فيها نظر، وقد اضطرب النّاسُ في تحديد موقف المعتزلة مِن مسألة (عذاب القبر) هل يثبتونه أم ينفونه؟ وانقسموا في ذلك على أقسام:

القسم الأول: مَن ينسب المعتزلةَ قاطبةً إلى الإنكارِ التّامّ. انظر: مقالات الإسلاميّين (430)، الاستذكار (480/7)، الشّريعة للآجرّي (967)، التبصير في الدِّين وتمييز الفِرْقَةِ النّاجية (66)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (187)، طبقات الحنابلة (32/1)، الانتصار في الرَّدِّ على المعتزلة القدريّة الأشرار (708/3)، الغُنية لطالبي الحقِّ (102/1)، تفسير البحر المحيط (277/1)، البحر المحيط في أصول الفقه (114/1)، عُمْدَة القاري (118/6)، مجمع الأنهُر في شرح ملتقى الأبحُر (509/2)، عون المعبود (94/3)، المَدْخَل لابن بَدْران (96).

وقد أدّى اعتقادُ إنكار عموم المعتزلة لعذاب القبر إلى الخطأ والتجنِّي عليهم، ومن ذلك أنّ جارَ الله الزمخشريَّ حين تكلّم على تفسير قوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [البقرة] قال في الكشّاف (151/1) -:" قلتُ: يجوز أن يُرادَ به الإحياءُ في القبر".

فعقَّب عليه أبو حيّان الأندلسيُّ بقوله في تفسيره المعروف بالبحر المحيط (277/1) -:"وهذا الذي جوَّزَ أن يرُادَ به الإحياءُ في القبر لا يُفْهَمُ منه أنه يَحْيا للمسألة في القبر ولا لأنْ يُنَعَّمَ فيه أو يُعَذَّبَ لأنه ليس مذهبه، لأن المعتزلة وأتباعهم أنكروا عذاب القبر".

ولا ريب أنّ هذا خطأ على الزّمخشريِّ فإنه نصَّ على إثبات عذاب القبر في مواضع من تفسيره، تارةً بالتصريح بذلك، وتارةً في معرض ذِكْره فضائلَ السُّور، فانظر: (639/2و640)و (575/3) و (175/4) و (579/4) و (623/4).

القسم الثاني: مَن ينسب أكثرَ المعتزلة أو أكثرَ متأخِّريهم إلى إنكارَ عذابِ القبر. انظر: شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (201/17)، طَرْح التثريب في شرح التقريب (283/3)، عُمْدة القاري (145/8)، التقرير والتحبير (422/3)، الآيات البينات في عدم سماع الأموات (57).

القسم الثالث: مَن ينسب بعضَ المعتزلة أو كثيرٍ منهم إلى إنكارِ عذابِ القبر. انظر: تبيين كذب المفتري (155)، نيل الأوطار (113/1) و(330/2)، عون المعبود (192/3).

القسم الرابع: مَن ينسب المعتزلة قاطبةً إلى الإيمان بعذاب القبر باستثناء رجلٍ واحد منهم. انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (55/4)، شرح الأُصُول الخمسة (730)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلين ومباينتهم لسائر المخالفين (201).

ولعلّ الصَّواب أن يقال: إنّ المعتزلةَ على جهة العموم يؤمنون بعذاب القبر أو يجوِّزون وقوعَه فقط دون جزم بذلك، ثمّ إنّ هذا الإيمان الذي يدينون به إيمانٌ مجملٌ ليس إلاّ، وأمّا تفاصيله فقد كَثُرَ اضطرابُهم واختلافُهم ما بين إيمانٍ على وجه بدعيٍّ أو أو إنكار، وكلُّ ما نُقل عنهم من التفاصيل فهو مخالف لطريقة السَّلَف.

وعليه فكأنّ مَن نَسَبَ إليهم الإيمانَ بعذاب القبر فقد قَصدَ بذلك الإيمانَ المجمل أو عدم الإنكار، ومَن نفى الإيمانَ عنهم فقد قصد الإيمانَ الشّرعيَّ الواجبَ بحسب ما جاءت به النُّصوص سواءٌ أولئك المؤمنون به إيمانًا على وجهس بدعيٍّ أو المجوِّزون له تجويزًا عقليًّا لا يُغْني عنهم شيئًا في هذا الباب، أو قد يكون اعتمد النافي على ما نقله البعضُ عنهم مِن الإنكار العامِّ كأبي الحسن الأشعريِّ في مقالات الإسلاميِّين (430)، والراونديِّ كما في شرح الأُصُول الخمسة (730).

وأمَّا مَن نَسَبَ الإيمانَ أو الإنكار إلى بعضِهم أو إلى أكثرِهم فبالنَّظر إلى اختلافِهم فيما بينهم ثمّ بالنَّظر إلى طبيعة مفهومه للإيمان الواجب في هذه المسألة.

وعلى كلٍّ فبتتبُّع ما نُقِل عنهم يمكن القولُ إنهم انقسموا عمومًا إلى قسمين:

القسم الأوّل: الإنكار التّام الجازم.

وهذا منقولٌ عن بعض المعتزلة وإن كان نادرًا فيهم، وقد وقفتُ على ثلاثةٍ مِن هؤلاء وهم:

- ضِرار بن عمرو الغَطَفَاني المتوفَّى نحو سنة 190 هـ. انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (5/4)، سير أعلام النبلاء (545/10)، فتح الباري (233/3)، لسان الميزان (203/3)، عمدة القاري (118/3).

- بشر بن غياث المرِّيسي المتوفَّى سنة 218 هـ. انظر: المنتظم (34/11)، الروح (58)، فتح الباري (233/3)، لسان الميزان (30/2)، عمدة القاري (145/8)، التقرير والتحبير (422/3).

- يحيى بن كامل بن طليحة الخدري المتوفَّ في حدود سنة 240هـ. انظر: الرُّوح (58).
- وقد ذكر ابنُ النّديم في «الفهرست (258) » بأنّ يحيى هذا "كان أوّلًا مِن أصحاب بِشر المرِّيسيِّ ومِن المرجئة، ثُمَّ انتَقَلَ إلى مذاهب الإباضيّة". وانظر أيضًا: هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين (515/6).

القسم الثاني: الإثباتُ الإجماليُّ أو التجويزُ العقليُّ.

وقد نَسَبَ الإمامُ ابنُ حزم سائرَ المعتزلة ـ باستثناء ضرارٍ ـ إلى الإيمان بالحياة البرزخيّة، فقال في «الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (55/4) » -:"ذَهَبَ ضرارُ بنُ عمرو الغَطَفَانيُّ أحدُ شيوخ المعتزلة إلى إنكار عذاب القبر ....

وذَهَبَ أهلُ السُّنة وبِشْرُ بن المعتَمِر والجُبَّائيُّ وسائرُ المعتزلة إلى القول به ، وبه نقولُ لِصَحَّةِ الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم به" باختصارٍ يسير.

ويقصد بقوله (إلى القول به): أي: إلى القول بإثبات عذاب القبر ونعيمه.

وابنُ حزم لَمَّا قَرَنَ قولَ المعتزلة ـ باستثناء ضِرار ـ في هذه المسألة بقول أهل السُّنة ثمّ نصر هذا القول وشرحه بقوله في الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (56/4) -:"فتنة القبر وعذابه والمسألة إنما هي للرُّوح فقط بعد فِراقه للجسد" عُلِم من ذلك كلِّه أنّ قول المعتزلة الذي حكاه عنهم هو هذا القول لا غير.

وهذا القول وإن "قاله طوائفُ مِن المسلمين مِن أهل الكلام وأهلِ الحديث وغيرِهم" كما في تسلية أهل المصائب (221) إلاّ أنه "قولٌ منكرٌ عند عامَّةِ أهلِ السُّنَّة والجماعة" على حدِّ وصف شيخ الإسلام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (525/5).

ولعلّ من المستحسن إيرادُ كلام شيخِ المعتزلة وأَحَدِ كِبارِ نُظَّارِهم وهو القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمْدانيُّ في هذه المسألة حيث قال في كتاب الطَّبقات (201) -:"إن قيل: مذهبُكم أدّاكم إلى إنكار عذابِ القبر وغيرِهِ ممّا قد أطبَقَتْ عليه الأُمَّة وظَهَرَتْ فيه الآثار!

قيل له: إنّ هذا الأمرَ إنما أنكَرَهُ أوَّلًا ضرارُ بنُ عمر و، ولَمَّا كان مِن أصحابِ واصلٍ ظنُّوا أنّ ذلك ممّا أنكرتْهُ المعتزلةُ، وليس الأمر كذلك، بل المعتزلةُ رجلانِ:

رجلٌ يجوِّزُ ذلك كما وردت به الأخبار.

والثاني: يَقْطَعُ بذلك.

وأكثرُ أصحابِنا يقطعون على ذلك لظهور الأخبار، وإنما يُنْكِرون قولَ طائفةٍ في الجملة [جماعةٍ مِن الجهلة] إنهم يُعَذَّبون وهم موتى لأنّ دليلَ العقل يمنع مِن ذلك.

وإذا كان مع قُرْب عهده بحسِّه ولَمَّا دُفِنَ يعلمون بأنه لا يسمع ولا يبصر ولا يُدرِكُ ولا يلتذّ، فكيف يجوز عليه المساءلةُ والمعاقبةُ مع الموت، وما يُروى من أنّ الموتى يسمعون فلا يصحُّ إلاّ أن يُراد أنهم في تلك الحال يسمعون بأنْ أحياهم الله وقوَّى سمعَهم.

وأنكر مشايخُنا عذابَ القبر في كلِّ حال لأنّ الأخبارَ واردةٌ بذلك في الجملة، فالذي يقال به هو قَدْرُ ما تقتضيه الأخبار دون ما زاد عليه، ولذلك لا يوقَّتُ في ذلك التعذيب وقت، وإن كان الأقرب في الأخبار أنها الأوقات المقاربة للدَّفْن، وإن كنّا لا نعيِّن ذلك". وقد نقل بعض هذا الكلام العينيُّ في عمدة القاري (118/3)، وما بين المعكوفين منه.

وقال القاضي أيضًا في شرح الأُصُول الخمسة (730) -:" فصلٌ في عذاب القبر.

وجُمْلةُ ذلك أنه لا خلافَ فيه بين الأُمَّةِ إلّا شيء يُحكى عن ضِرار بن عمرٍو وكان من أصحاب المعتزلة ثم التَحقَ بالمجبرة، ولهذا ترى ابنَ الرّاوندي يُشَنِّعُ علينا ويقول : إنّ المعتزلةَ ينكرون عذابَ القبر ولا يُقِرُّون به".

ثم قال في (731) -:"وأمّا الكلامُ في كيفيّة ثُبُوتِه فاعلم أنه تعالى إذا أرادَ تعذيبَهم فإنه لا بُدَّ مِن أن يحيِيَهم لأنّ تعذيبَ الجماد محالٌ لا يُتَصَوَّر...

وكما لا بُدَّ مِن الإحياء ليصِحَّ التعذيب فلا بُدَّ أن يخلقَ الله فيهم العقلَ ليحسُن التعذيب، وإلاّ اعتقَدَ المعاقَب المعذَّب أنه مظلوم...

فأمّا الكلام في أنّ ذلك كيف يكون، وأنه تعالى يبعث ملكين يقال لأحدهما المنكر وللآخر النكير فيسألانه ثمّ يُعذِّبانه أو يبشِّرانه حسبما وردت به الأخبار، فإنّ ذلك مما لا يُهتدى إليه مِن جهة العقل، وإنما الطريقُ إليه السَّمْع.

وأمّا الوقت الذي يثبتُ فيه التعذيب وتعيينُ ذلك فمِمَّا لا طريقَ إليه، ومِن الجائز أن يكون بين النَّفْختين...

وأمّا فائدة عذاب القبر وكونُهُ مصلحةً للمكلَّفين ، فإنّهم متى علموا أنّهم إن أقدموا على المقبَّحَات وأخلُّوا بالواجبات عذِّبوا في القبر ثم بعد ذلك في نار جهنّم كان ذلك صارفًا لهم عن القبائح داعيًا إلى الواجبات" باختصارٍ يسير.

وقد أطلتُ شيئًا ما في نقل كلامِ القاضي عبد الجبّار لأهميَّته في تجلية مذهب المعتزلة، غير أنه مما يلحظ فيه أنه في شرح الأُصُول الخمسة جوَّزَ أن يكون عذابُ القبر بين النَّفْخَتَينِ كما في (ص732)، ثمّ عاد فقوّاه (ص733)، وهذا المذهبُ هو مذهبُ أبي الهُذَيل و اتباعِه الذين يقولون:"إنّ الميِّتَ لا يشعر بشيء أصلًا إلاّ بين النَّفْختين" ـ كما في روح المعاني (57/21) ـ.

قلنا: فقد كان جبريلُ ـ عليه السّلام ـ يَنْزِلُ على النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم بوحيٍ مثلِ صلصلةِ الجَرَسِ فيَفْصِمُ عنه ولا يَسْمَعُ أحدٌ ذلك منه ، وعلى إنكار ذلك كلِّهِ تُجْرِمُونَ مع إخوانِكم الفلاسفة.

فلا يُشْتَرطُ أن يَسْمَعَ واحدٌ ما يَسْمَعُهُ الآخرُ معه في موضعه ، ولا أن يَراهُ كما يَراه ، وإنما السَّمْعُ والرُّؤيةُ أمرانِ يجعلُهما اللهُ للحيِّ ، تارةً بِجَرْيِ العادةِ ليستويَ فيهما المجتمعون ، وتارةً بِخَرْقِ العادة فيتفاوتون في ذلك ويختلفون، ومَن لم يؤمن إلّا بما يَرَى ويَسْمَعُ فهو

---

(201) ثمّ إنّ القاضي عبد الجبار خالَفَ ما قوّاه في شرح الأصول الخمسة فقال في كتاب الطَّبَقات -:"وإن كان الأقربُ في الأخبار أنها الأوقاتُ المقاربة للدَّفْن، وإن كنّا لا نعيِّن ذلك".

والحاصل أنّ الإيمانَ المُثْبَتَ للمعتزلة هو إيمانٌ إجماليٌّ لا غير، وأمّا تفاصيل هذا الإيمان فقد اختلفوا فيها على أقوالٍ كلُّها بدعيّة، ومِن تلك الأقوال:

أ -قول مَن أثبت عذابَ القبر ونعيمَه للرُّوح فقط دون البدن. انظر: الروح (51).

ب -قول مَن أثْبَتَ عذابَ القبر للكافرين والفاسقين ونفاه عن المؤمنين، ومن هؤلاء البلخيُّ وأبو عليٍّ الجُبَّائي وابنُه أبو هاشم ـ كما في فتح الباري (233/3)، عمدة القاري (118/3) ـ.

غير أنّ الإمامَ ابنَ حزمٍ ذَكَرَ في الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (56/4)، أنّ قول الجبَّائي هو قولُ أهل السُّنة، فالله أعلم أيُّ ذلك كان!

جـ – مَن قال: إنّ الله تعالى يُعَذِّب الموتى في قُبُورِهم لكنهم لا يشعرون بها، فإذا حُشِرُوا أحسُّوا بآلام ذلك التعذيب، كالسكران والمغشي عليه إن ضُربوا لم يجدوا ألماً فإذا عاد عقلهم إليهم وجدوا تلك الآلام . انظر: الروح (58)، عمدة القاري (118/3).

د– مَن قال: إنه تُخْلَقُ حياةٌ في جزءٍ مِن أجزاء البَدَن فيُنَعَّم أو يعذَّب . انظر: الصفدية (267/2).

هذا هو المنقول في الجُمْلَةِ عن المعتزلة لا منهم، وقد يكون في بعض هذه الأقوال تداخُلٌ أو خطأ عليهم. والعلم عند الله تعالى.

وأخيرًا فإنه يلتحق بالمثبتة صُوريًّا فقط أولئك الذين جوَّزوا وقوعَ عذابِ القبر على الموتى وإحساسَهم بالألَم مِن غير ردٍّ أرواحِهم إلى أجسادِهم، ومِن هؤلاء الصّالحيُّ. انظر: الروح (58)، عُمْدة القاري (118/3)، المواقف (519/3).

ملحد" انتهى كلامُه بلفظه[1].

وروى الإمامُ مالك في «الموطَّأ» والشَّيخانِ عن ابن عُمَرَ ـ رضي الله عنهما ـ أنّ رسُولَ الله صلّى الله عليه وسلّم قال: « إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ [ل 324] حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[2].

قال القرطبيُّ في «المفهم لِمَـا أشكَلَ مِن تلخيص صحيح مسلم» ما نصُّه -:"قيل: هذا العَرْضُ إنما هو على الرُّوحِ وحده.

ويجوز أن يكون مع جُزْءٍ مِن الجَسَد.

ويجوز أن يكون مع جميعِ الجسَدِ، فَتُرَدُّ إليه الرُّوحُ كما تُرَدُّ عند المساءلة.

وجاء في القُرآن في حقِّ الكفار ﴿ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا ﴾ [غافر: ٤٦] فأخبَرَ سبحانه أنّ الكافرين يُعرَضُون على النار ، كما أنّ أهلَ السّعادةِ يُعرَضَون على الجِنان " انتهى كلامُه بلفظه[3].

([1]) عارضة الأحوذيّ (90/1) بشيءٍ مِن الاختصار .

([2]) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: الميت يُعرَض عليه بالغَدَاة والعَشِيّ برقم (1313)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الجنّة وصفة نعيمِها واهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوُّذ منه برقم (2866)، ومالكٌ في موطئه، كتاب: الجنائز، باب: جامع الجنائز برقم (566).

(٣) المفهم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم (145/7).

تعقيب:

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ ـ كما في شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (147) ـ -:"الأحاديثُ متواترةٌ على عَوْدِ الرُّوح إلى البدن وقتَ السُّؤَال.

وسؤالُ البدن بلا روحٍ قولُ طائفةٍ منهم ابنُ الزّاغوني وحُكِيَ عن ابنِ جرير، وأنكرَهُ الجمهور.

وقابَلَهم آخرون فقالوا: السُّؤَالُ للرُّوح بلا بَدَن، قاله ابنُ حزم وآخرون منهم ابنُ عَقِيلٍ وابنُ الجوزيِّ وهو غلط".

وقال ابنُ القيِّم في الروح (41) -:"المسألة السادسة وهي أنّ الرُّوحَ هل تعاد إلى الميِّتِ في قبره وقتَ السُّؤالِ أم لا؟

فقد كفانا رسولُ الله أَمْرَ هذه المسالة وأغنانا عن أقوال النّاس حيث صرَّحَ باعادةِ الرُّوح إليه، فقال البراء بن عازب : كنّا في جنازةٍ في بقيع الغرقد، فأتانا النبيُّ وسلَّمَ فَقَعَدَ وقَعَدْنَا حولَه كأنّ على رءوسنا الطير وهو يُلْحَدُ له فقال: أعوذُ بالله مِن عَذابِ القبر ثلاثَ مرّات، ثم قال: إنّ العبدَ إذا كان في إقبالٍ مِن الآخرة وانقطاعٍ مِن الدُّنيا نَزَلَتْ إليه ملائكةٌ كأنّ وجوهَهم الشَّمْسُ، فيجلسون منه مَدَّ البَصَرَ، ثم يجيء مَلَكُ الموت حتى يجلس عند رأسه فيقول: أيَّتُها النَّفْسُ الطيِّبةُ أخرُجى إلى مغفرةٍ مِن الله ورِضْوان.

قال: فتخرج تسيل كما تسيل القَطْرَةُ مِن في السِّقَاء، فيأخُذُها فإذا أخَذَها لم يَدَعُوها في يَدِهِ طَرْفَةَ عين حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفَنِ وذلك الحنُوط، ويخرج منها كأطيبِ نفحةِ مسكٍ وُجِدَتْ على وجه الأرض، قال: فيصعدون بها فلا يمُرُّون بها (يعني: على ملأٍ مِن الملائكة) إلّا قالوا: ما هذا الرُّوحُ الطيِّبُ؟

فيقولون: فُلانُ ابنُ فُلان بأحسنِ أسمائه التي كانوا يُسَمُّونَهُ في الدُّنيا، حتى ينتهوا بها إلى السماء الدنيا فيستفتحون له فيفتح له، فيشيِّعُهُ مِن كل سماءٍ مُقَرَّبُوها إلى السّماء التي تليها، حتى ينتهيَ بها إلى السّماء التي فيها الله تعالى فيقول الله عزَّ وجلَّ: اكتُبُوا كتابَ عبدي في علّيِّين، وأعيدُوهُ إلى الأرض فإني منها خلقتهم وفيها أُعِيدُهم ومرها أخرجهم تارةً أخرى.

قال: فتُعَادُ روحُهُ في جسده، فيأتيه مَلَكَانِ فيُجْلِسانه فيقولان له: مَن ربُّكَ؟

فيقول: ربي الله.

فيقولون له: ما دِينُكَ؟

فيقول: ديني الإسلام.

فيقولان له: ما هذا الرَّجُلُ الذي بُعِثَ فيكم؟ ..." الحديث.

والشّاهد من الحديث قوله (فتُعَادُ روحُهُ في جسده، فيأتيه مَلَكَانِ ...).

وقال أيضًا في حاشيته على سُنَن أبي داود (65/13) -:"أمّا ردُّ الرُّوح إليه في البرزخ للسُّؤال فَرَدٌّ عارض".

وقال ابنُ أبي العزِّ في شرح العقيدة الطحاوية (451) -:"وليس السُّؤالُ في القبر للرُّوح وحدها كما قال ابنُ حزم وغيرُه، وأفسَدُ منه قولُ مَن قال: إنه للبدن بلا روح، والأحاديثُ الصَّحيحةُ تَرَدُّ القولين".

قال الطَّهطاويُّ في «الهداية» ـ بعد نَقْلِهِ كلامَ القرطبيِّ المذكور ـ ما نصُّه -:"وعَرْضُ المقعد على الميت في البرزخ تضَافَرَتْ عليه الأدلَّةُ كتابًا وسُنة ، فقد قال تعالى في قصة آل فرعون ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر: ٤٦] أي: وذلك في البرزخ ، بدليلِ قولِهِ ـ جلَّ شأنُهُ ـ بعد أن ذَكَرَ ذلك العَرْضَ ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦] " انتهى كلامُه بلفظه[١].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري» ما نصُّه -:"ومعنى قولِهِ (حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ إِلَيْهِ) أي: لا تصل إليه إلى يوم البعث.

ويُحْتَمَلُ أن يقال: إنّ فائدةَ العَرْضِ في حَقِّهم تبشيرُ أرواحِهم باستقرارها في الجنَّةِ مُقْتَرِنةً بأجسادها، فإنّ فيه قَدْرًا زائدًا على ما هيَ فيه الآن" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

وقال الشّيخُ عبدُ القادر الجيلانيُّ في الجزء الأوّلِ مِن «الغُنية» ما نصُّه -:"ثُمّ الإيمانُ بالبعث مِن القُبُور والنَّشْرِ منها واجبٌ ، كما قال الله عز وجل ﴿ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٧﴾ ﴾ [الحج]، وكما قال عزَّ وجلَّ ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال جلّ وعلا ﴿ ۞ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾ ﴾ [طه]

وفي شرح الصُّدُور بشرح حال الموتى والقبور (146) وكفاية الطالب (135/1) أنّ الحافظ ابن حجر العسقلانيّ "سُئِلَ عن الرُّوح هل تَلْبَسُ حينئذٍ الجثَّةَ كما كانت؟ فأجاب: نعم، لكن ظاهر الخبر أنها تحُلُّ في نِصفه الأعلى".

ولم يتَّضح لي أيّ خبرٍ يقصِدُه الحافظُ إلاّ أن يكون قد استنبط لك من قوله صلى الله عليه وسلم (فيُقعِدانه)، والله أعلم.

وانظر للاستزادة: فتح الباري (235/3) و (304/7) و(366/11)، عمدة القاري (98/23)، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (146).

(١) هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري (145/1).

(٢) فتح الباري (243/3).

يحشرهم ويجمعهم جلَّ وعلا ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥] ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١]

وقال جلّ جلالُهُ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠].

والذي قَدَرَ على إنشاءِ الخَلْقِ قادرٌ على إعادتهم ، فلقد أنكَرَتِ المعتزلةُ ذلك ، تبًّا لهم !" انتهى كلامُه بلفظه[1].

وقال الشّيخُ زرُّوق في الجزء الأوّلِ مِن «شرحه للرِّسالة» ـ عند قولها (وأنّ الله يَبْعَثُ مَن يمُوتُ كما بَدَأَهُم يعودون) ـ ما نصُّه -:"يعني: أنّ حَشْرَ الأجساد حقٌّ ثابتٌ؛ لإخبارِ الصّادق به مع ثُبُوتِ جَوازِه عقلًا [ل 325]

فالمَعادُ الجِسمانيُّ حقٌّ وجاحِدُهُ كافر، وعليه المسلمون واليهودُ والنَّصارى.

ودليلُنا النُّصوصُ القاطعةُ مِن الكتاب والسُّنة التي لا تَحْتَمِلُ التأويل ، حتى صار ذلك معلومًا بالضَّرورة مِن الدِّين ، فَحَمْلُهُ على التصويرِ والتمثيل للمَعادِ الرُّوحانيِّ كُفْرٌ " انتهى كلامُه بلفظه[2].

وقال الحافظُ السُّيوطيُّ في كتابه «شِفاء الصُّدُور بشرح حال الموتى والقُبُور» ما نصُّه -- :"باب: فتنة القبر وسؤال الملكين.

وقد تواتَرَتِ الأحاديثُ بذلك مؤكَّدَةً مِن رواية سِتَّةٍ وعشرين صحابيًّا "[3].

---

(١) الغُنية لطالبي الحقِّ (102/1) باختصارٍ يسير.

تنبيه:

في الغُنية (المعطِّلة) بدلًا من (المعتزلة).

(٢) شرح زرُّوق للرِّسالة (44/1) باختصارٍ يسير.

(٣) شرح الصُّدُور بشرح حال الموتى والقبور (121) بتصرُّف.

[ثُمّ] (١) سَرَدَ أسماءَهم، فراجِعْها إن شئتَ.

قلتُ: صرَّحَ يوسفُ بنُ محمد بن علي بن يوسف الفاسي (٢) في «شرح التثبيت» بأنّ مُنْكِرَ السُّؤالِ كافر(٣).

وقال شيخُ مَشايخنا عبدُ القادر بن محمد بن محمد سالم المجلسيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في نظمه المسمّى بـ«الواضح المبين»:

وابنُ حَبيبٍ قائلٌ بالكُفرِ ... فيهِ كمُنْكِرِ عَذابَ القَبرِ(٤)

يعني: أنّ عبدَ الملك بن حَبيبٍ (٥) ـ كما نَقَلَهُ عنه ابنُ يونسَ(٦) ـ قائلٌ بكُفْرِ مُنْكِرِ السُّؤال، وكُفْرِ مُنْكِرِ عذابِ القبر. انتهى(١)

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضها السِّياق.

(٢) يوسف بن محمد بن أبي عسرية بن علي بن يوسف الفاسي: أبو سعيد (وأبو المحاسن) القصريُّ، فقيهٌ مالكيٌّ له عنايةٌ بفقه النوازل، مولدُهُ سنة 937هـ كان إمامَ زاويةِ جَدِّهِ بالقصر، توفِّيَ سنة 1115 هـ أو قبلها بقليل، من تصانيفه: شرح التثبيت في ليلة المبيت للسيوطي. انظر: هدية العارفين (567/6)، شجرة النور الزّكية (295/1).

(٣) النظم لم يطبع بعد.

(٤) البيت من بحر الرجز.

(٥) عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلميُّ الأَلْبِيْرِيُّ ثمّ القرطبيُّ: أبو مروان، عالِمُ الأندلس وفقيهُها في عصره المؤرِّخُ الأديب، مولدُهُ في أَلْبِيْرَة سنة 174هـ وأصلُهُ مِن طُلَيْطِلَة، رحل إلى مصر فأخذ عن جماعات ثمّ عاد إلى الأندلس وقد جمع عِلْمًا عظيمًا، توفِّيَ بقرطبة سنة 238هـ، من تصانيفه: تفسير موطَّأ مالك، طَبَقَات المحدِّثين، الواضحة. انظر: تاريخ العلماء بالأندلس (312/1)، تاريخ الإسلام (257/17)، بغية الوعاة (109/2)، نفح الطِّيْب (5/2).

(٦) محمد بن عبد الله بن يونس التميميُّ الصقليُّ: أبو بكر، أحدُ فُقَهاء المالكيّة وأئمّةِ الترجيح عندهم، كان ملازمًا للجهاد موصوفًا بالنَّجْدة، توفِّيَ سنة 451هـ، من تصانيفه : كتاب في الفرائض، وكتاب جامع للمدوَّنة. انظر: الديباج المُذَهَّب (274)، شجرة النور الزّكية (111/1)، معجم المؤلفين (252/10).

وقال الشَّوكانيُّ في كتابه «تحفة الذّاكرين بِعِدَّةِ الحص ن الحصين» ما نصُّه -:"والاستعاذةُ مِن عذاب القبر مشروعةٌ لثُبُوت عذاب القبر بالسُّنَّةِ المتواترة" انتهى كلامُه بلفظه[٢].

ولقد أجادَ خاتمةُ المحقِّقين العلّامةُ محنض باب بن عُبَيد الدَّيمانيُّ [٣]ـ صاحبُ «الميسّر شرح المختصر» وغيرِهِ مِن التآليف النّفيسةِ ، المتوفّى سنة سبعٍ وسبعين ومائتين وألفٍ عن اثنتين وتسعين سنةً رحمه الله تعالى ـ في الرَّدِّ على بعض أهل عصرِهِ إنكارَ إعادة الأبدان ، جَمَعَ فيه مِن الآيات الصّريحة والأحاديثِ الصّحيحة ومِن إجماعاتِ الأُمَّة ما لا مَزِيدَ عليه ، أَتَى فيه بالعَجَبِ العُجَاب، بحيث لم يَبْقَ بعده للنّاظِرِ فيه شكٌّ ولا ارتياب ، فجزاه اللهُ عن الإسلام وأهلِهِ أحسنَ الجزاء.

وأخرَجَ الترمذيُّ وصحَّحَهُ عن ابن عبّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «مَنْ قَالَ فِيْ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٤].

---

(١) الكتاب لم يُطْبَعْ بعد.

(٢) تحفة الذّاكرين بعِدَّةِ الحصن الحصين (417).

(**٣**) مَحَنْضْ بَابَ بن عُبَيْد الدَّيماني: فقيهٌ مالكيٌّ متفنِّن، يُعَدّ مِن كبار أعلام الموريتانيين، مولدُهُ سنة 1185هـ، تولّى القَضَاءَ أيام أمير الترارزة محمد حبيب، وكان شيخَ مَحْضَرَةٍ كبيرة دامت ستِّينَ سنةً وتخرَّج منها نحوُ مائةٍ من الأعلام، توفِّي سنة 1277هـ، من تصانيفه: ميسَّر الجليل على مختصر خليل، نَظْمُ الجموع المحفوظة عن العرب. انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (236)، بلاد شنقيط: المنارة والرِّباط (530)، الفتاوى والتاريخ دراسة لمظاهر الحياة الإقتصادية والإجتماعية في مُوريتانيا مِن خلال فقه ال نوازل (48).

(**٤**) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الذي يُفسِّر القرآن برأيه برقم (2950)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفه، كتاب: فضائل القرآن، باب: مَن كَرِهِ أن يُفسّر القرآن برقم (30101)، والإمامُ أحمدُ برقم (2069)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: فضائل القرآن، باب: مَن قال في القرآن بغير علم برقم (8084).

والحديث قال عنه الترمذيُّ -:"حديثٌ حَسَنٌ صحيح"، وضعّفه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذيِّ وكذلك شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند .

ورواه مِن طريقٍ أخرى حسَّنَها عن ابن عبّاس أيضًا ـ يرفَعُهُ ـ، ولَفْظُهُ: «مَنْ قَالَ فِيْ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ [ل 326] النَّارِ»[1].

أي: فليَتَّخِذْ لنفسه مَباءَةً (أي: مَنْزِلًا) من النّار.

قال الزَّمخشريُّ في الجزء الثالث مِن كتابه «الفائق» ما نصُّه -:"«فَلْيَتَبَوَّأْ» لَفْظُهُ الأمرُ ومعناهُ الخبرُ، كأنه قال: مَن سَرَّهُ ذلك وَجَبَ له أن ينزل مَنْزِلَهُ مِن النار ، وحُقَّ له ذلك" انتهى كلامُه بلفظه[2].

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في كتابه: «هَدْي[3] السَّاري مقدّمة فتح الباري» ما نصُّه - «فَلْيَتَبَوَّأْ» أي: ليَتَّخِذْهُ مَباءَةً وهي المنزِل ، ومنه: بوَّأهُ اللهُ، وهو أمْرٌ بمعنى الخَبَر " انتهى كلامُه بلفظه[4].

وأخرَجَ أبو داودَ والترمذيُّ عن جُنْدَب بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «مَنْ قَالَ فِيْ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ»[5].

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الذي يُفسِّر القرآن برأيه برقم (2951).

والحديث قال عنه الترمذي -:"حديثٌ حَسَنٌ"، وضعّفه الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذي.

(٢) الفائق (345/3).

(٣) سبق التعليق على هذا الضَّبط (ص273).

(٤) مقدّمة فتح الباري (90/1).

(٥) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الذي يُفسِّر القرآن برأيه برقم (2952)، وأبو داود في سُنَنه، كتاب: العِلْم، باب: الكلام في كلام الله بغير علم برقم (3652)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: فضائل القرآن، باب: مَن قال في القرآن بغير علم برقم (8086)، وأبو يعلى في مسنده برقم (1520)، والطبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (5101) وفي الكبير برقم (1672).

ورواه أحمدُ في المسند[١].

وعن أبي هريرةَ وغيرِهِ زاد رَزِينٌ في «جامعه»: «وَمَنْ قَالَ بِرَأْيِهِ فَأَخْطَأَ فَقَدْ كَفَرَ»[٢].

قال السُّيُوطيُّ في «شرح النِّقَاية» -:"وله طُرُقٌ متعدِّدة"[٣].

وقال الطَّبريُّ في أوائل تفسيرِهِ ما نصُّه -:" قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: «مَنْ قَالَ فِيْ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ [فقَدْ][٤] أَخْطَأَ» يعني: أنه أَخْطَأَ في فِعْلِهِ بقيله فيه برأيه وإن وافَقَ قيلُهُ ذلك عَينَ الصّواب عند الله تعالى؛ لأنَّ قِيْلَهُ فيه برأيه ليس بقِيلِ عالِمٍ أنّ الذي قال فيه مِن قَولٍ حقٌّ وصواب، فهو قائلٌ على الله ما لا يَعْلَمُ ، آثِمٌ بفعلِهِ ما قد نُهِ يَ عنه وحُظِرَ عليه " انتهى كلامُه بلفظه[٥].

وقال الترمذيُّ في «جامعه» -:"هكذا رو يَ عن بعض أهل العلم مِن أصحاب النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم وغيرِهم أنهم شَدَّدُوا في أنْ يُفَسَّرَ القرآنُ بغير عِلْمٍ.

وأمّا الذي رُوِيَ عن مجاهِدٍ وقَتَادَةَ وغيرِهما مِن أهل العلم أنهم فَسَّرُوا القرآنَ، فليس الظنُّ بهم أنهم قالوا في القُرآنِ بغير عِلْمٍ أو مِن قِبَلِ أنفُسِهم.

وقد رُوِيَ عنهم ما يدُلُّ على ما قلنا: إنهم لم يقولوا مِن قِبَلِ أنفُسِهم.

والحديث ضعَّفه الألبانيُّ في ضعيف سُنَن الترمذي، وأبو إسحاق الحوينيُّ في النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (33/2).

(١) لم أتمكّن من العُثُور عليه في المسند من حديث جندب، وإنما يوجد فيه من حديث ابن عبّاس برقم (2069)، و(2429)، ولفظُهُ -:" مَنْ قَالَ فِيْ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"، وقد ضعّفَ إسنادَهما شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند .

(٢) هذه الزِّيادة لا توجد في شيء من كُتُب الأُصُول، وكتاب رَزِينٍ لم يُطْبَعْ.

(٣) إتمام الدِّراية لقُرّاء النِّقاية (22).

(٤) هذه الزِّيادة سقطت من المخطوطة.

(٥) تفسير الطّبري (35/1).

ثُمَّ أَسْنَدَ عن قَتَادَةَ أنه قال: ما في القُرآنِ آيةٌ إلّا وقد سمعتُ فيها بشيءٍ.

وأسْنَدَ عن مجاهِدٍ أنه قال : لو كنتُ قرأتُ قراءةَ ابنِ مسعودٍ لم أَحْتَجْ إلى أنْ أسأَلَ ابنَ عبّاسٍ عن كثيرٍ ممّا سألتُ مِن القرآن" انتهى كلامُ الترمذيِّ بلفظه(١).

وقال ابنُ كثيرٍ في أوائل تفسيره ما نصُّه -:"قال محمدُ بنُ إسحاقَ : حدَّثنا أبانُ بنُ صالح عن مجاهِدٍ قال: عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عبّاسٍ ثلاثَ عَرَضَاتٍ مِن فاتحتِهِ إلى خاتمتِهِ ، [ل 327]أُوقِفهُ عند كلِّ آيةٍ منه وأَسْأَلُهُ عنها.

وروى ابنُ جريرٍ عن ابن أبي مُلَيكَةَ قال: رأيتُ مجاهدًا سَأَلَ ابنَ عبّاس عن تفسير القرآن ومعه ألواحُهُ، ويقول له ابنُ عبّاسٍ: اكتُبْ حتى سَأَلَهُ عن التّفسير كلِّهِ.

ولهذا كان الثّوريُّ يقول : إذا جاءَكَ التفسيرُ عن مجاهِدٍ فحسبُكَ به " انتهى كلامُه بلفظه(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في القسم الثالث مِن كتابه «الإصابة في معرفة الصَّحابة» ما نصُّه -:"مجاهِدُ بن جَبْر المكيُّ التابعيُّ المشهورُ مولى بني مخزوم ، ويقال له (ابنُ جُبَير) أيضًا بالتّصغير" انتهى كلامُه بلفظه(٣).

وقال العلّامةُ الكاتبُ مُلّا في كتابه «كشف الظُّنُون عن أسامي الكُتُب والفُنُون» ما نصُّه -:"مجاهِدُ بن جَبْرٍ المتوفَّى سنة ثلاثٍ ومائة، قال: عَرَضْتُ القرآنَ على ابن عبّاسٍ ثلاثين مرّة، واعتَمَدَ على تفسيره الشّافعيُّ والبخاريُّ" انتهى كلامُه بلفظه(٤).

وقال السُّيُوطيُّ في آخر كتابه «الإتقان» ما نصُّه -:"قال ابنُ تيميّة: أعلَمُ النّاس

---

(١) سُنَن الترمذي (200/5) باختصار.

(٢) تفسير ابن كثير (5/1).

(٣) الإصابة في تمييز الصّحابة (277/6).

(٤) كشف الظُّنُون (430/1)، أبجد العُلُوم (180/2).

بالتفسير أهلُ مكّة لأنهم أصحابُ ابن عبّاسٍ كمُجاهِدٍ وعَطاءٍ وعِكرمةَ وسعيدِ بن جُبير وطاووسَ" انتهى كلامُه بلفظه[1].

وفي الجزء الخامس مِن «الطَّبَقَات الكبرى» لابن سعدٍ ما نصُّه -:"قال الفضل بن دُكَينٍ : تُوُفِّي مجاهِدٌ سنةَ اثنتين ومائة وهو ساجدٌ.

وقال يحيى بنُ سعيد القطّان [2]: مات مجاهِدٌ سنةَ أربع ومائة " انتهى منه بلفظه [3]، فالله أعلم بالصّواب من ذلك.

وفي شرح عبد الباقي الزُّرقانيِّ «لمختصر الشَّيخِ خليل» ـ عند قوله في الجماعة ـ (وَأعادَ بوقتٍ في كحَرُوريٍّ) [4] ـ ما نصُّه -:"ودَخَلَ بالكاف الاقتداءُ بسائرِ مَن اختُلِفَ في تكفيره ببدعته وفي فِسْقِهِ، كمُنْكِرِ صِفَةِ العِلْم، وقوله: إنه عالِمٌ بالذّات، وكقَدَرِيٍّ أو مُعْتزليٍّ.

وخَرَجَ المقطوعُ بكُفْرِهِ كمُنْكِرِ عِلْمِ الله، أي: زَعَمَ أنه لا يَعْلَمُ الأشياءَ مُفَصَّلةً بل مجملةً فقط، فالاقتداءُ به باطلٌ كأهل الأهواء المفسِّرينَ للقُرآنِ برأيهم ، فالصَّلاة خَلْفَهم باطلةٌ" المرادُ منه بلفظه[5].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (498/2)، مناهل العرفان في علوم القرآن (16/2). وانظر كلامَ الإمام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (347/13).

(٢) يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ القطَّان التميميُّ مولاهم: أبو سعيد البصريُّ، حافظٌ متقنٌ متعبِّد، بصيرٌ بالرِّجال على تعنُّتٍ فيه، مولدُهُ سنة 120هـ، قال فيه الإمام أحمدُ -:"ما رأيتُ مِثْلَهُ"، توفِّي سنة 198هـ، وحديثُهُ مخرَّجٌ في الكتب السِّتة. انظر: تاريخ بغداد (135/14)، تهذيب الكمال (329/31)، سير أعلام النبلاء (175/9)، تهذيب التهذيب (190/11).

(٣) الطَّبَقَات الكبرى (466/5). وانظر أيضًا: صفة الصَّفوة (211/2)، المنتظم (95/7)، تاريخ مدينة دمشق (40/57)، تاريخ الإسلام (238/7).

(٤) مختصر خليل (40).

(٥) شرح الزرقاني على مختصر خليل (21/2).

وسلَّمَهُ البَنَّانيُّ[1] بالسُّكُوت[2].

ونَقَلَهُ محنض باب في الميسّر [3]، ومحمدُ بن محمد سالم المجلسيُّ [4] في كتابه «لوامع الدُّرَر» شرحِهِ للمختصر[5].

قال العلّامةُ محمد بن أبياه الألفغيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ عازيًا لشرحيهما المذكورين [ل 328]:

مَـن قـالَ في هـذا القُـرَآنِ برأيِـهِ قـال الـمُيَسَّـرُ: إنه قـد يَكْفُـرُ
وكـذا اللَّوامِـعُ، والمُصَـلِّي خَلْفَـهُ أبدًا يُعِيـدُ، وقـد أتى مـا يُحْظَـرُ[6]

وقال العلّامةُ محمد محفوظ بن عبد الجليل الألفغيُّ[7] ـ رحمه الله تعالى ـ:

---

(١) محمد بن الحسن بن مسعود البَنَّاني الفاسي: أبو عبد الله، فقيهٌ مالكيٌّ مشاركٌ في بعض العُلُوم، مولدُهُ سنة 1133هـ، كان خطيبَ الجامع الإدريسيِّ بفاس وإمامَهُ، توفيِّ سنة 1194هـ، له: الفتح الربانِي، حاشيةٌ على شرح السَّنُوْسِي لمختصره في المنطق، فهرسة، ويقال: إنه عُرِفَ عند أهل المغرب بـ"بنَّاني" من دون التعريف بأل، للتفريق بينه وبين "البَنَّاني" نزيل مصر. انظر: شجرة النور الزّكية (357/1)، الأعلام للزركلي (91/6)، معجم المؤلفين (221/9).

(٢) انظر: الفتح الرباني فيما ذَهِل عنه الزرقاني (21/2).

(٣) محمد بن محمد سالم بن محمد سعيد المجلسيُّ: فقيهٌ مالكيٌّ متفنن من أهل موريتانيا وهو من أوائل الفقهاء المشهورين في هذه المنطقة، وكانت له محضرة تعد من أشهر المحاضر العلمية فذاع صيتها، وكان مع تبحُّرِهِ في العُلُوم لا يخالف مذهب مالكٍ والأشعريِّ قِيدَ أنملة، توفي سنة 1302هـ، من تصانيفه: الريان في تفسير القرآن، لوامع الدُّرَر في هَتْك أستار المختصر، النهر الجاري على صحيح البخاري. انظر: التفسير والمفسرون ببلاد شنقيط (305)، التعليق على منظومة ابن حجاب في تاريخ إمارة الترارزة (73).

(٤) الميسَّـر الجليل على مختصر خليل (275/1).

(٥) لم يطبع بعد.

(٦) البيتان من بحر الكامل. وانظرهما في: التفسير والمفسّرون في بلاد شنقيط (25).

(٧) لم أقف له على ترجمة فيما بين يديّ من المصادر.

ولكَــفَّـرُوا مُ ـفَـسِّــرَ ال ـقُـرْآنِ بـوأيِـهِ ن ــعــوذُ بـالرَّحـمـــنِ[1]

قال ابنُ كثيرٍ في أوائلِ تفسيره ما نصُّه -:"قولُهُ: « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ» أي: لأنه تكَلَّفَ ما لا عِلْمَ له به ، وسَلَكَ غيرَ ما أُمِرَ به ، فلو أنه أصابَ المعنى في نَفْسِ الأمر لكان قد أَخْطَأَ لأنه لم يأتِ الأمْرَ مِن بابه ، كمَنْ حَكَمَ بين الناس على جهلٍ فهو في النار وإن وافَقَ حُكْمُهُ الصَّوابَ في نَفْسِ الأمر ، لكن يكون أخفَّ جُرْمًا ممّن أخْطَأَ " انتهى كلامُه بلفظه[2].

قال جامِعُهُ ـ عفا الله تعالى عنه ـ: ولولا[3] قولُه تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [البقرة]

وقال الطّبريُّ: وهذه الآيةُ وإن كانت نَزَلَتْ في خاصٍّ مِن الناس فإنها مَعْنِيٌّ بها كلُّ كاتمٍ عِلْمًا فَرَضَ الله بيانَهُ على الناس" انتهى كلامُه بلفظه[4].

وقال الفخرُ الرّازيُّ -:"هذه الآيةُ تدُلُّ على أنّ ما يتَّصِلَ بالدِّين وما يَحتاجُ إليه المكلَّفُ لا يجوز أن يُكْتَمَ، ومَن كَتَمَهُ فقد عَظُمَتْ خطيئتُهُ" انتهى كلامُه بلفظه[5].

وقال الثعالبيُّ[1] -: "كلُّ كاتِمٍ مِن هذه الأُمَّةِ يأخُذُ حظَّهُ مِن هذه المَذَمَّةِ (يعني: ولو لم يُسْأَلْ عنه)، فإن سُئِلَ عنه فكَتَمَ أو داهَنَ تضاعَفَ إثمُهُ" انتهى كلامُه بلفظه[2].

---

(١) البيت من بحر الرّجز.

(٢) تفسير ابن كثير (6/1). وهذا الكلام في الأصل من كلام شيخ الإسلام ابنِ تيميّة كما في مجموع فتاواه (371/13).

(٣) جواب (لولا) متأخّر جدًّا، فانظره (ص588).

(٤) تفسير الطّبري (53/2).

(٥) التفسير الكبير (148/4).

وقال الحافظُ ابنُ حجر في الجزء الأول مِن «فتح الباري» ـ في الكلام على قول عُثمانَ رضي الله عنه : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حديثًا لولا آيةٌ في كتابِ الله تعالى ما حدَّثتكموهُ ! سمعتُ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم يقول: « لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ يُحْسِنُ وُضُوءَهُ وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا»[٣] -:"قولُهُ: «وَبَيْنَ الصَّلَاةِ» أي : التي تليها كما صَرَّحَ به مسلمٌ في روايةِ هشامِ بن عروةَ.

قولُهُ: «حَتَّى يُصَلِّيَهَا» أي: يَشْرَعُ في الصّلاة الثانية"[٤].

وقال الحافظُ في الفتح: قولُهُ «وَبَيْنَ الّتِيْ تَلِيْهَا» أي: التي سَبَقَتْها[٥].

قولُهُ: «قال عُروةُ[٦]: الآية ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا ﴾ [البقرة: ١٥٩] » ما نصُّه -:"مُراد عُثمانَ رضي الله عنه أنّ هذه الآيةَ تُحَرِّضُ على التبليغ ، وهي وإن نَزَلَتْ في أهل الكتاب لكن

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبيُّ الجزائري: أبو زيد، فقيهٌ مالكيٌّ مفسِّر، مولدُهُ سنة 786هـ، أخذ عن كثيرٍ من عُلَماء المشرق والمغرب، ووصَفَهُ غيرُ واحدٍ بالدِّيانة والصّلاح، توفِّيَ سنة 875هـ، من تصانيفه: الجواهر الحِسَان في تفسير القرآن، روضة الأنوار ونُزْهة الأخيار، جامع الأُمَّهات في أحكام العبادات. انظر: الضّوء اللّامع (152/4)، تعريف الخلف برجال السّلف (63/1)، شجرة النور الزّكية (264/1).

(٢) لم أجد هذا النَّقْلَ في تفسير الثعالبيِّ الموسومِ بـ"الجواهر الحسان".

(٣) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: الوضوء ثلاثًا ثلاثًا برقم (158)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: الطّهارة، باب: فضل الوضوء والصَّلاة عَقِبَهُ برقم (227).

(٤) فتح الباري (261/1).

(٥) فتح الباري (251/11). وقد حصل نوعٌ من الإرباك في تحرير الكلام هنا، لأنّ هذا السّطر والسّطرينِ اللَّذَينِ فوقَهُ مما ألحقه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ في الهامش، فبدا كأنه مقحم.

(٦) عروة بن الزُّبير بن العوّام القرشيُّ الأسديُّ المدنيُّ: أبو عبد الله، تابعيٌّ جليل وأحَدُ الفُقَهاء السَّبعة في المدينة، مولدُهُ سنة 22هـ، روى عن أبيه وعن العَبَادِلة وجماعةٍ، وكان ثبتًا حافظًا فقيهًا عالمًا بالسِّيرة، وهو أوَّل مَن صنَّف المغازي، ومِن أروى الناس للشِّعر، كما أنه لم يدخُلْ في شيءٍ من الفِتن، توفِّيَ بالمدينة سنة

العِبْرة [ل 329] بعُمُومِ اللَّفظ، وقد تقدَّمَ نحوُ ذلك لأبي هريرةَ في كتاب: العِلْم" انتهى كلامُه بلفظه[١].

قلتُ: الذي تقدَّمَ لأبي هُريرةَ هو قولُهُ: إنّ الناسَ يقولون: أكثَرَ أبو هُريرةَ، ولولا آيتانِ في كتاب الله تعالى ما حدَّثْتُ حديثًا، ثم يتلو ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾ [البقرة]" أخرجه البُخاري[٢].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في فتح الباري في شَرحِهِ ما نصُّه -:"معناه: لولا أنّ الله ذمَّ الكاتمينَ للعِلْمِ ما حَدَّثْتُ أصلًا، لكن لمّا كان الكِتمانُ حرامًا وَجَبَ الإظهارُ، فلهذا حَصَلَتِ الكثرةُ لكثْرَةِ ما عنده" انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وفي شرح النوويِّ لصحيح مسلمٍ - في الكلام على حديث عُثمانَ المذكورِ - ما نصُّه -:"قال القاضي: والآيةُ التي رآها عُروةُ وإن كانت نَزَلَتْ في أهل الكتاب ففيها تنبيهٌ وتحذيرٌ لِمَن فَعَلَ فِعْلَهم وسَلَكَ سبيلَهم، مع أنَّ النَّبيَّ صلّى الله عليه وسلّم قد عمَّ في الحديث المشهور: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا أَلْجَمَهُ اللهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[٤]" انتهى كلامُه

93 هـ. انظر: وفيات الأعيان (255/3)، تاريخ الإسلام (424/6)، سير أعلام النبلاء (421/4)، البداية والنِّهاية (101/9).

(١) فتح الباري (261/1).

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: العِلْم، باب: حِفْظ العِلْم برقم (118).

(٣) فتح الباري (214/1).

(٤) أخرجه ابنُ حِبّان في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، كتاب: العِلْم، برقم (96)، وأبو نُعَيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم برقم (14)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: العِلْم برقم (346).

بلفظه[1].

وقال ابنُ العربيِّ في الجزء الأوّلِ مِن كتابه «أحكام القرآن» ـ في الكلام على حديث عُثمانَ المذكورِ ـ ما نصُّه -:"قال عُروةُ: أراهُ يُريد هذه الآيةَ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا ﴾ [البقرة: ١٥٩] الآية.

وقال مالكٌ: أراهُ يُريد هذه الآيةَ ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ﴾ [هود: ١١٤]

فعلى قولِ عُروةَ يَعني عثمانُ لولا أنّ الله حَرَّمَ عليَّ كِتمانَ العِلْمِ لَمَا ذَكَرْتُهُ.

وعلى قول مالكٍ لولا أنّ معنى ما أذْكُرُهُ لكم مذكورٌ في كِتاب الله ما ذَكَرْتُهُ لئلّا تتَّهِموني" انتهى كلام ابنِ العربيِّ بلفظه[2].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في الجزء الأوّل من «فتح الباري» ما نصُّه -:"قد روى مالكٌ في «الموطَّأ» هذا الحديثَ عن هشامِ بنِ عُروةَ عن أبيه وليس في روايتِهِ تعيينُ الآية ، فقال مِن قِبَلِ نفْسِهِ: أراهُ يُريد ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾ [هود: ١١٤] الآية، وما ذَكَرَهُ عُروةُ راوي الحديثِ بالجزْمِ أولى، والله أعلم" انتهى كلامُه بلفظه[3].

قلتُ: قولُهُ تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ أي: يُبْعِدُهم مِن رحمته.

﴿ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ قيل: هم الملائكةُ والمؤمنون.

والحديث قال عنه الحاكمُ ـ عقب إخراجه ـ -:"هذا إسنادٌ صحيح"، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في صحيح الترغيب والترهيب برقم (121).

(١) شرح النَّوويِّ على صحيحِ مسلم (111/3).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (29/3).

(٣) فتح الباري (261/1).

وقيل: هم الجنُّ والإنس.

وقيل: البهائمُ؛ لأنها تُمْنَعُ القَطْرَ بسبب ظُلْمِهم.

وقيل: كلُّ شيءٍ بالدُّعاء عليهم باللَّعنة بِلسان المقالِ أو بِلسان الحالِ أو في يومِ القيامة ، والله أعلم".[ل 330]

قال أبو القاسمِ هِبَةُ الله بنُ سلامة المفسِّرُ المتوفَّى سنة إحدى عشرةَ وأربعمائة رحمه الله تعالى في كتابه «الناسخ والمنسوخ» ـ المطبوعِ بهامش «أسباب النُّزول» للواحديِّ، في الكلام على الآية المذكورة ـ ما نصُّه-:"ويقال: مِن وَرَعِ العالِمِ العامِلِ أن يتكلَّمَ ، ومِنْ وَرَعِ الجاهلِ العامِلِ أن يَسْكُتَ" انتهى كلامُه بلفظه(١).

وقولُهُ(٢) تعالى عائبًا اليهودَ ﴿ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩ ﴾ [المائدة] وقولُ رسُولِهِ صلّى الله عليه وسلّم: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ» أخرجه أبو داودَ والترمذيُّ وابنُ ماجه وصحَّحَهُ الحاكمُ(٣).

قال العَزيزيُّ(٤) في «شرح الجامع الصغير للسيوطي» ـ في الكلام عليه ـ ما نصُّه -:"لمّا

---

(١) الناسخ والمنسوخ (14).

(٢) الواو عاطفة على قوله في (ص 573): "ولولا قولُهُ تعالى ..."

(٣) أخرجه ابنُ ماجه في سُنَنه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، باب: مَن سُئل عن عِلْمٍ فَكَتَمَهُ برقم (264)، والطبرانيُّ في معجمهِ الأوسط من حديث أبي هريرة رضي الله عنه برقم (3322).

وأخرجه الطبرانيُّ أيضًا في معجمه الكبير من حديث طَلْقِ بن عليٍّ رضي الله عنه برقم (8251)، والشِّهابُ في مسنده برقم (433).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (163/1) -:" رواه الطبرانيُّ في الكبير والأوسط ، ورِجالُهُ موثَّقون"، وصحّحه الألبانيُّ في صحيح سُنَن ابن ماجه.

(٤) علي بن أحمد بن محمد العزيزيُّ البولاقيُّ الشّافعيُّ : نور الدِّين، فقيهٌ مصريٌّ له اشتغالٌ وعنايةٌ بالحديث، مولدُهُ بالعزيزية (من الشَّرقية بمصر) وإليها نِسْبَتُهُ، توفِّي ببولاق سنة 1070هـ، من تصانيفه:

أَلْجَمَ لسانَهُ عن قول الحقِّ والإخبارِ عن العِلْمِ والإظهارِ له عُوْقِبَ في الآخرة بِلِجَامٍ من نار .

قال العلقميُّ[١]: وهذا خَرَجَ على معنى مُشَاكَلَةِ العُقوبةِ للذَّنْب، وهذا في العِلْمِ الذي يتعيَّنُ عليه ، كمَن رأى كافرًا يُريدُ أن يُسْلِمَ يقول : عَلِّمُوني ما الإسلامُ ؟ وما الدِّينُ ؟ وكيف أُصَلِّي ؟

وكمَن جاء يَستفتينا في حلالٍ أو حرامٍ.

وليسَ الأمرُ كذلك في نوافِلِ العِلْمِ التي لا ضرورةَ بالناس إلى معرفتها " انتهى كلامُه بلفظه[٢].

ونحوُهُ في حاشية الحَفْني على الجامع الصّغير[٣].

وفي الجزء الخامس مِن «معالم السُّنَن» للخَطَّابيِّ : قال العلّامةُ محمد حامد الفقي ـ في الفوائد التي رَبَّما كَتَبَ على هامشِ المعالم ـ ما نصُّه -:"وكذلك إذا عَمَّ الناسَ الجاهليّةُ وغَلَبَتْ عليهم الخرافاتُ والبِدعُ والعقائدُ الفاسدةُ والعاداتُ الخبيثة ، كشأنِ الناس اليومَ فقد غَلَبَتْ عليهم تقاليدُ الإفرنج وعقائدُ الكَفَرَةِ وعاداتُهم ومبادِئُهم الهادِمةُ للدِّين والخُلُقِ والكَرامة ، فإنّ مِن أوجَبِ الواجب على أهل العلم الموروثِ عن رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم أن يَبْذلُوا

السَّراج المنير بشرح الجامع الصَّغير، حاشية على شرح التحريز، حاشية على شرح الغاية لابن قاسم. انظر: الأعلام للزركلي (258/4)، معجم المؤلفين (24/7).

(١) محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقميُّ: شمس الدِّين، فقيهٌ مصريٌّ شافعيُّ المذهب عارفٌ بالحديث، مولدُهُ سنة 897 هـ، أخذ عن الجَلال السُّيُوطيِّ وغيرِه، وكان متضلِّعًا مِن العُلُوم العقليّة والنقليّة وله حَلَقةٌ في الأزهر، كما كان قوّالًا بالحقِّ نهّاءً عن المنكر عظيمَ التوجُّهِ في قضاء حوائج إخوانه، وعَمَرَ عِدَّةَ جوامع في بلاد الرِّيف، توفِّيَ سنة 969 هـ، له: الكوكب المنير، قبَسُ النيِّرَينِ، مختصر إتحاف المهرة. انظر: شذرات الذهب (338/8)، الأعلام للزركلي (195/6).

(٢) السراج المنير شرح الجامع الصّغير (104/2).

(٣) انظر: المصدر السّابق (104/2).

أقصى جهدِهم في نشرِه وتعليمِه أهليهم وإخوانَهم [ل 331] وعشيرتَهم، لعلّ الله أن يُنْقِذَ الناسَ ممّا هم فيه مِن ضَلَالٍ وغَضَبٍ، والله وحده المستعان!" انتهى كلامُه بلفظه(١).

وقولُهُ صلّى الله عليه وسلّم أيضًا: « إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوْهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللّهُ بِعِقَابٍ » أخرجَهُ الأربعةُ وصحَّحَهُ ابنُ حِبّان(٢).

وقولُهُ عليه الصّلاةُ والسّلامُ: « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنْ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ» رواه الترمذيُّ وحسَّنَهُ(٣).

وقولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: «إِذَا حَدَثَ فِيْ أُمَّتِيَ الْبِدَعُ وَشُتِمَ أَصْحَابِيْ فَلْيُظْهِرِ الْعَالِمُ عِلْمَهُ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنَ» رواه الآجُرِّيُّ في كتاب «السُّنة»(٤).

قال عبدُ الله بنُ الحسن(٥) ـ أحدُ رُوَاة هذا الحديث ـ قلتُ: للوليد بن

---

(١) معالم السُّنَن (252/5).

(٢) سبق تخريجه (ص176).

(٣) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث حذيفةَ بنِ اليَمَان رضي الله عنه، كتاب: الفِتَن، باب: ما جاء في الأمر بالمعروف والنَّهيِ عن المنكر برقم (2169)، وقد حسّنه الترمذيُّ ـ عقب إخراجه ـ، وكذلك الألبانيُّ في صحيح سُنَن الترمذي.

(٤) الشرّيعة (973)، مفتاح الجَنَّة (66).

والحديث رُوِيَ من طُرُقٍ مختلفةٍ وبألفاظٍ متفاوتة، وكلُّها ضعيفة، وانظر للاستزادة: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (14/4)، النقد والبيان في دفع أوهام خزيران [مطبوع مع كتاب: السَّلفيُّون وقضيَّة فلسطين في واقعنا المعاصر] (45)

(٥) كذا في الأصل المخطوط، والذي في الشريعة للآجُرِّي (973) [نشر جمعيّة إحياء التراث الإسلامي] -:"فقال عبد الله بن الحسين"، وفي الشّريعة بتحقيق د. عبد الله الدّميجي (2563/5) -:"فقال عبد الله

مسلم[١]: ما إظهارُ العِلْمِ؟ قال: إظهارُ السُّنة[٢].

قال العلّامةُ حامدُ بنُ محمد بن محنض باب الدَّيمانيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ مبيِّنًا معنى العالِمِ في هذا الحديث:

ه ـذا وإنَّ العَال ـِمَ المَلْعُ ـونَ ف ـي   حديثِ أسْنَ ـى مُ ـرْسَلٍ وأرْأَفِ
فسَّرَهُ مَ ـنْ لي ـسَ بالأُمِّ ـيِّ   ب(ع ـالِمٍ بِحُ ـرْمَـةِ ال ـمَـأْتِيِّ)
ولو يك ـونُ جاهِ ـلًا فِي ـما خَ ـلا   ذلكَ مِ ـن أحك ـامٍ ربِّـنَا عَ ـلا
فـلا يَ ظُنَّنَّ جَهُ ـولٌ أَنّ ـهْ   في جُنَّةٍ مِـن سُـوءِ تِلكَ اللَّعْ ـنَهْ[٣]

وروى مالكٌ عن ربيعةَ بنِ أبي عبدِ الرَّحمن أنه سَمِعَ سعيدَ بنَ جُبير يقول :-"لو كان المرءُ لا يأمُرُ بمعروفٍ ولا ينهى عن مُنْكَرٍ حتى لا يكونَ فيه شيءٌ ما أَمَرَ أحَدٌ بمعروفٍ ولا نهى عن منكرٍ.

قال مالكٌ: صَدَقَ، ومَن هذا الذي ليسَ فيه شيءٌ؟!"

نَقَلَهُ ابنُ الحاجِّ في الجزء الأوّل مِن مَدْخَلِهِ[٤].

بن الحسين"، مع أنّ المذكور في السّند في كلا الطَّبعتين هو عبد الله بن الحسن السّاحليُّ، وعلى كلٍّ فلم أجد له ترجمةً فيما بين يديّ من المصادر.

(١) الوليد بن مسلم القرشيُّ الأُمويُّ مولاهم: أبو العبّاس الدِّمشقيُّ، إمامُ أهل الشّام، قال فيه عبدُ الرحمن بن مَهْدِي -:"ما رأيتُ مِن الشّاميِّين مثلَهُ"، وهو ثقةٌ صدوقٌ ولكنه يُدَلِّسُ عن ضُعَفاء لا سيِّما في الأوزاعيِّ، فإذا قال: ثنا الاوزاعيُّ فهو حُجَّةٌ، توفّي سنة 94هـ، وحديثُهُ مخرَّجٌ عند البخاريِّ في جُزْءِ القِرَاءة ومسلمٍ وأبي داود والنسائيِّ. انظر: تاريخ الإسلام (456/13)، المغني في الضعفاء (725/2)، تهذيب التهذيب (133/11).

(٢) الشّريعة (2563/5)، مفتاح الجَنّة (66).

(٣) الأبيات من بحر الرَّجَز.

(٤) المدخل لابن الحاجّ (5/1).

وقولُهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيُوَقِّرْ كَبِيرَنَا وَيَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَ عَنْ الْمُنْكَرِ» أخرَجَهُ الترمذيُّ وحسَّنَهُ(١).

وقال بعدَهُ -:"قال بعضُ أهلِ العلم : معنى قول النبي صلّى الله عليه وسلّم [ل 332] «لَيْسَ مِنَّا»، يقول: ليس مِن سُنَّتِنا، ليس مِن أَدَبِنا.

وقال عليُّ بنُ المديني : قال يحيى بنُ سعيد : كان سُفيانُ الثّوريُّ يُنْكِرُ هذا التفسيرَ « لَيْسَ مِنَّا» يقول ليس مِثْلَنا(٢)" انتهى كلامُ الترمذيِّ بلفظه(٣).

وقولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: « أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلًا هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ إِذَا عَلِمَهُ» رواه الترمذيُّ وصحَّحَهُ(٤).

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، كتاب: البرّ والصِّلة، باب: ما جاء في رحمة الصِّبيان برقم (1921)، والإمامُ أحمد في مسنده برقم (2329)، وعبدُ بن حُمَيد في مسنده برقم (586)، وابنُ حِبّان في صحيحه، كتاب: البِرِّ والإحسان، باب: الرّحمة برقم (458)، والطبرانيُّ في معجمه برقم (11083)، والشِّهابُ في مسنده برقم (1203).

والحديث صحّحه الترمذيُّ ـ عقب إخراجه ـ وكذلك شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند، وضعّفه الألبانيُّ في ضعيف سُنَن الترمذي.

(٢) كذا في الأصل المخطوط على الصّواب، وفي بعض نُسَخ سُنن الترمذي (ليس مِن ملَّتنا) وهو خطأ، والصَّواب (ليس مِثْلَنا) كما نبَّه عليه د. بشار عوّاد في تحقيقه لسُنَنِ الترمذيِّ (3/ 481).

فتفسيرُ قولِهِ صلى الله عليه وسلم (لَيْسَ مِنَّا) بـ(لَيْسَ مِثْلَنَا) هو مِن تفسير المرجئة، ويلزم عليه أن يكون مَن لم يفعل هذه المعصية مِثْلَ النبيِّ صلواتُ الله وسلامُه عليه في تمام الإيمان وكماله وهذا باطلٌ، ولذلك أنكره سفيانُ بن سعيد الثوريُّ وعبدُ الرّحمن بنُ مهدي وأحمدُ بنُ حنبل وغيرهم. انظر: كتاب الإيمان لأبي عُبيد (43)، السُّنَّة للخلّال (576/3)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (525/7)، منهاج السنة النبوية (293/5).

(٣) سُنَن الترمذي (322/4).

(٤) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه من حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه، كتاب: الفِتَن، باب: ما جاء ما أخبر النبيُّ صلى الله عليه وسلم أصحابَهُ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة برقم (2191)، وابنُ ماجه في

وقال الإمامُ مالكٌ -:"بلغني أنَّ العُلَماءُ يُسألون عن التبليغ [كما][١] تُسأل الأنبياءُ" رواه أبو نُعَيمٍ في «الحِلْية»[٢].

قلتُ: لعلَّ مُسْتَنَدَ مالكٍ ـ رحمه الله تعالى ـ ما رواه الطّبرانيُّ في «الكبير» وابنُ عساكرَ في «تاريخ دمشق» عن ابنِ عبّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسُولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «تَنَاصَحُوْا فِيْ الْعِلْمِ، وَلَا يَكْتُمَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا؛ فَإِنَّ خِيَانَةَ أَحَدِكُمْ فِيْ عِلْمِهِ أَشَدُّ مِنْ خِيَانَتِهِ فِيْ مَالِهِ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى سَائِلُكُمْ عَنْهُ»[٣].

انظر الجزءَ الثاني مِن «تاريخ دمشق» لابن عساكرَ في ترجمة إسحاقَ بنِ يعقوبَ ، و«الترغيبَ والترهيبَ» للحافظ المنذريِّ[٤].

ومـا رواهُ ابنُ عبد البَرِّ في «جامعه» عن أنسِ بنِ مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ قال-:"بَلَغَنِيْ

سُنَنه، كتاب: الفِتَن، باب: الأمر بالمعروف والنَّهْي عن المنكر برقم (4007)، والإمامُ أحمدُ في مسنده بلفظٍ مُقَارِب برقم (11887)، وأبو يعلى في مسنده برقم (1212)، وابنُ حبّان في صحيحه، كتاب: البر والإحسان برقم (278).

والحديث قال عنه الترمذيُّ -:"حديثٌ حَسَنٌ"، وقال الألبانيُّ في صحيح وضعيف سُنَن الترمذي -:"ضعيفٌ، لكنَّ بعضَ فقراتِهِ صحيح "، وقال شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث المسند -:"إسنادُهُ صحيحٌ على شرط مسلم".

(١) كذا في الأصل المخطوط، وفي الحِلية -:"عمّا يُسْأل عنه الأنبياء".

(٢) حلية الأولياء (319/6).

(٣) أخرجه الطبرانيُّ في معجمهِ الكبير (11701) وفي معجم السّفر برقم (760)، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (20/9)، والخطيبُ في تاريخ بغداد (43/3)، وابنُ عساكر في تاريخ مدينة دمشق (308/8).

والحديث حكم عليه بالوضع ابنُ الجوزيّ في الموضوعات (167/1)، والسُّيوطيُّ في اللآلىء المصنوعة (189/1)، والشّوكانيُّ في الفوائد المجموعة (274)، والألبانيُّ في السلسة الضعيفة (199/2).

(٤) انظر: تاريخ مدينة دمشق (308/8)، الترغيب والترهيب (72/1). وانظر أيضًا: مجمع الزّوائد (141/1).

أنّ العُلَماءَ يُسألونَ يومَ القيامة كما تُسألُ الأنبياءُ (يعني: عن تبليغه)"[١].

وما رواه أيضًا عن الحسَنِ البصريِّ ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال: واللهِ لولا ما أَخَذَ اللهُ على العُلَماء في عِلْمِهم ما أنبأناهم بشيءٍ أبدًا"[٢].

ورواه ابنُ سعدٍ في الجزء السّابع مِن «طَبَقَاتِه» بسَنَدِهِ إلى الحسَن ، ولَفْظُهُ-:"لولا الميثاقُ الذي أَخَذَهُ اللهُ على أهلِ العلم ما حدَّثْتُكُم بكثيرٍ مما تَسأَلون عنه "[٣].

ورواه وكيعُ بن خَلَفٍ في «أخبار القُضَاة» عنه بلفظ-:"أُغَيْلِمَةٌ حَيارى! مالَهم تفاقَدُوا؟! إن أجبناهم لم يَفْهَمُوا ، وإن سَكَتْنا عنهم أسلمناهم إلى عِيٍّ شديد ، لولا ما أخذَ اللهُ على العالِمِ في عِلْمِه ما أجبناهم إلّا قليلًا"[٤].

وذَكَرَ السُّيوطيُّ في «التنوير» أنّ عبدَ الله بنِ عبدِ العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب[٥] أبا عبدِ الـرّحمنِ العالِـمَ العابِدَ الزّاهدَ [ل 333]ـ وأمُّهُ: أَمَةُ الحميدِ بنت عبد الله بن عياض بن عمـرو بن بلبل بن بلال أميمة بن الجلاح الأنصاريَّةُ الأَوسيّةُ، المتوفَّى

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (123/1)، حلية الأولياء (319/6)، فتح المغيث (313/2)، الحِطَّة في ذكر الصِّحاح السِّتة (38).

تنبيه:

هذا الأثر في جامع بيان العِلْم مرويٌّ عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، وأمّا في بقيّة المصادر المُشار إليها فعن الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ.

(٢) جامع بيان العِلْم وفضْلِهِ (6/1).

(٣) الطبقات الكبرى (158/7)، الدُّرّ المنثور (403/2)، فتح القدير (409/1).

(٤) المعرفة والتاريخ (28/2)، أخبار القُضَاة (52/3).

(٥) عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله العَدَوِيُّ المدنيُّ: أبو عبد الرحمن، زاهدٌ قُدوةٌ مشهور مِن نَسْلِ عبد الله بن عمر بن الخطّاب رضي الله عنهما، كان قوّالاً للحقِّ لا يخاف في الله لومةَ لائم، ولم يكن أحدٌ بالمدينةِ أهيبَ عند السُّلطان والعامَّةِ منه، وَعَظَ الخليفةَ هارون الرَّشيدَ فبكى مِن موعظته، توفِّيَ سنة

بالمدينة سنة أربعٍ وثمانين ومائةٍ ، عن ستٍّ وثمانين ، رحمه الله تعالى ـ كَتَبَ إلى مالكِ بنِ أنسٍ يحضُّهُ على الانفرادِ والعملِ وتَرْكِ اجتماع الناس عليه في العِلْم.

فكتب إليه مالكٌ -:"إنّ الله عزَّ وجلَّ قسَّمَ الأعمالَ كما قسَّمَ الأرزاقَ ، فرُبَّ رَجُلٍ فَتَحَ له في الصَّلاةِ ولم يَفْتَحْ له في الصَّوم ، وآخَرَ فَتَحَ له في الصَّدَقَةِ ولم يَفْتَحْ له في الصَّوم ، وآخَرَ فتَحَ له في الجهادِ ولم يَفْتَحْ له في الصَّلاةِ.

ونَشْرُ العِلْمِ وتعليمِه مِن أفضلِ أعمال البرِّ، وقد رضيتُ بما فَتَحَ الله لي مِن ذلك، وما أظنُّ ما أنا فيه بدونِ ما أنتَ فيه ، وأرجو أن يكونَ كلُّنا على خيرٍ ، ويجبُ على كلِّ واحدٍ مِنّا أن يَرْضى بما قَسَمَ اللهُ له، والسّلام"(١).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في الجزء الأوّلِ مِن «تقريب التهذيب» ـ في ترجمة عبد الله بن عبدالعزيز هذا ـ: إنّ سُفيانَ بنَ عُيينةَ كان يقول فيه: إنه عالِمُ أهلِ المدينة (٢).

وروى الترمذيُّ في «جامعه» وحسَّنَهُ عن ابنِ عُيَينةَ عن ابن جُرَيجٍ عن أبي صالحٍ عن أبي هُريرةَ روايةً -:«يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»(٣).

184هـ. انظر: تاريخ الإسلام (211/12)، سير أعلام النبلاء (373/8) الوافي بالوفيّات (157/17).

(١) التمهيد لابن عبد البر (185/7)، تاريخ الإسلام (329/11)، سير أعلام النُّبَلاء (114/8)، تنوير الحوالك (313/1).

(٢) تقريب التهذيب (312). وانظر أيضًا: سُنَن الترمذي (47/5)، شرح مشكل الاثار (187/10)، ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس (60)، صحيح ابن حِبّان (53/9)، أحاديث أبي الزبير (135)، تاريخ بغداد (376/6)، تهذيب الكمال (117/27)، تاريخ الإسلام (321/11).

(٣) أخرجه الترمذيُّ في سُنَنه، كتاب: العِلْم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في عالِمِ المدينة برقم (2680)، والإمامُ أحمدُ في مسنده برقم (7967)، والنسائيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: الحجّ، باب: فضل عالِم المدينة برقم (4291)، والطَّحَاويُّ في شرح مُشْكِلِ الآثار برقم (4016)، والحاكمُ في

ثم قال الترمذيُّ: وقد رُويَ عن ابنِ عُيينَةَ أنه سُئِلَ: مَن عَالِمُ المدينة؟

فقال: إنه مالكُ بنُ أنس، وكذلك قال عبدُ الرَّزَّاق.

وقال إسحاقُ بنُ موسى [(١)]: سمعتُ ابنَ عُيَينةَ يقول: هو العُمَريُّ. يعني بـ(العُمَرِيِّ): عبدَ الله بن عبد العزيز المذكور آنفًا[(٢)].

قلتُ: قولُهُ (رِوَايةً) معناهُ عند أهل الحديث ـ عند ذِكْرِ الصَّحابيِّ ـ الكِنايةُ عن الرَّفْعِ إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم[(٣)].

قال الحافظُ العراقيُّ في ألفيَّتِهِ في المصطلح:

وقَـولُـهُـمْ: (يَرْفَعُـهُ) (يَبْلُـغُ بِـهْ) (رِوَايَةً)(يَنْمِيْهِ) رَفْعٌ فَانْتَبِهْ[(١)][ل 334]

مستدركه، كتاب: العِلْم برقم (307)، والبيهقيُّ في سُنَنه الكبرى، كتاب: الحيض، باب: ما يستدلّ به على ترجيح قول أهل الحِجَاز وعَمَلِهم برقم (1681)، وفي معرفة السُّنَن والآثار (416/1).

وأخرجه الحُمَيديُّ بلفظ بلفظٍ مُقَارِب برقم (1147).

والحديث قال عنه الترمذيُّ -:"حديثٌ حَسَن"، وقال الحاكمُ ـ عقب إخراجه ـ -:" حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلمٍ ولم يخرِّجاه "، وقال الذّهبيُّ في سير أعلام النبلاء (56/8) -:"حديثٌ نظيفُ الإسنادِ غريبُ المتن"، وضعّفه الألبانيُّ في ضعيف سُنَن الترمذيّ وفي السلسة الضعيفة برقم (4833)، وكذلك شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث المسند، وأبو إسحاق الحوينيُّ في النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (61/1).

(**١**) إسحاق بن موسى بن عبد الله الأنصاري الكوفيُّ ثمّ المدنيُّ: أبو موسى، أحَدُ أئمّةِ الحديث وحُفّاظه، أخذ عن ابن عُيينةَ وجريرِ بن عبد الحميد وآخرين، وقد وثَّقه غيرُ واحدٍ ووصفوهُ بالصِّدق والإتقان، وَلِيَ القضاء بنيسابور، توفيِّ بجوسيه (من أعمال حمص) راجعًا من دمشق سنة 244هـ. انظر: الجرح والتعديل (235/2)، تاريخ الإسلام (172/18)، تذكرة الحفاظ (513/2)، تهذيب التهذيب (220/1).

(٢) سُنَن الترمذي (47/5) باختصار.

(**٣**) انظر: المنهل الرَّوِيّ (41)، الشّذا الفيّاح (145/1)، المُقْنِع في عُلُوم الحديث (127/1)، النُّكَت على ابن الصَّلاح لابن حجر (535/2)، تدريب الرّاوي (191/1)، توضيح الأفكار (256/1).

وقال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابِ الصَّلاة وما يلزم فيها له ما نصُّه –:"وجاء الحديثُ عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: «وَيْلٌ لِلْعَالِمِ مِنَ الْجَاهِلِ حَيْثُ لَا يُعَلِّمُهُ»[٢].

فتعليمُ الجاهلِ واجبٌ على العالِم لازمٌ له لا بُدَّ له منه؛ لأنه لا يكون الويلُ للعالِم مِن الجاهل حيث لا يُعَلِّمُهُ مِن تطوُّعٍ ؛ لأنَّ الله لا يُؤاخِذُ على تَرْك التّطوُّع ، وإنما يُؤَاخِذُ على تَرْك الفرائض» انتهى كلامُه بلفظه[٣].

وفي تفسيري البغويِّ والخازنِ عن الحَسَن بنِ عمارةَ[٤] قال-:

أتيتُ الزُّهريَّ[٥] ـ بعد أن تَرَكَ التحديثَ ـ فألفيتُهُ على بابه، فقلتُ: إن رأيتَ أن تُحَدِّثَني.

فقال: أمَا علمتَ أني قد تركتُ التحديث؟!

فقلتُ: إمّا أن تُحَدِّثَني، وإمّا أن أُحَدِّثَكَ.

---

(١) التبصرة والتذكرة في علوم الحديث المعروفة بـ[ألفيّة العراقي في المصطلح] (103).

(٢) ذكره الدّيلميُّ في الفردوس بمأثور الخِطَاب (395/4)، وضعَّفَهُ الحافظُ العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار (143/1)، وذَكَرَهُ التاجُ السُّبكيُّ في طبقات الشافعيّة الكبرى (296/6) ضمنَ الأحاديث التي في الإحياء ولم يجد لها إسنادًا، وضعَّفَهُ الألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة برقم (4756).

(٣) طبقات الحنابلة (352/1).

(٤) الحسَنُ بن عُمَارةَ بن المُضَرِّبِ البَجَلِيُّ مولاهم: أبو محمَّد الكوفيُّ، أحَدُ رواة الحديث، كان على قَضَاءِ بغداد في خلافة أبي جعفر المنصور، وقد كان رجلًا صالحًا صَدُوقًا إلاّ أنه كثيرُ الوهم والخطأ فتركوا حديثَهُ وجانبوه، توفِّيَ سنة 153هـ. انظر: معرفة الثِّقَات (299/1)، تاريخ بغداد (345/7)، المنتظم (169/8)، تهذيب التهذيب (263/2).

(٥) محمد بن مُسْلِم بنِ عُبيدِ الله بن شِهَاب الزُّهري: أبو بكر المدنيُّ نزيل الشّام، تابعيٌّ فقيهٌ حافظ، متَّفَقٌ على جلالته وإتقانه، قال فيه أيوب السَّخْتياني-:"ما رأيتُ أحدًا أعلمَ مِن الزُّهري". توفِّيَ بالشّام سنة 124هـ، وحديثه مخرّج عند السّتة. انظر: تاريخ مدينة دمشق (294/55)، تهذيب الكمال (419/26)، سير أعلام النبلاء (326/5)، تذكرة الحفاظ (108/1).

فقال: حدِّثْني.

فقلتُ: حدَّثَني الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ عن يحيى بن الخراز قال : سمعتُ عليًّا ـ كرَّمَ الله وجهَهُ ـ يقول: ما أَخَذَ اللهُ على أهل الجهل أن يتَعَلَّمُوا حتى أَخَذَ على أهل العِلْم أن يُعَلِّمُوا .

قال: فحدَّثَني أربعين حديثًا"[١].

وفي الجزء الثاني مِن «مُرُوج الذَّهَب» للمسعوديِّ ما نصُّه-:"وقال أبو حازم الأعرجُ[٢]:

إنَّ اللهَ عزّ وجلّ أَخَذَ الميثاقَ على العُلَماءَ ليبيننَّهُ للناس ولا يَكتمونَهُ"[٣].

وروى أبو نُعَيمٍ في «الحِلْية» عن العُمَريِّ المذكور قبلُ أنه قال -:" مَن تَرَكَ الأمرَ بالمعروف والنَّهْيَ عن المنكر مِن أَجْلِ مخافَةِ المخلوقين نُزِعَتْ منه هَيْبَةُ الله، فلو أَمَرَ وَلَدَهُ أو بعضَ مُوَاليهِ لاستَخَفَّ به"[٤].

إلى غيرِ ذلك مِن الآيات الصَّريحة والأحاديثِ الصّحيحة وكلامِ عُلَماءِ القُرُونِ الثّلاثةِ لكان[٥] اللّائقُ في هذا الزَّمانِ السُّكُوت، والمصيرُ حِلْسًا [٦]مِن أحلاس البُيُوت:

---

(١) تفسير الثعلبي (228/3)، تفسير البغوي (383/1)، تاريخ مدينة دمشق (367/55)، تفسير القرطبي (305/4)، سير أعلام النبلاء (338/5)، لباب التأويل في معاني التنزيل (464/1).

(٢) سلمة بن دينار المخزومي مولاهم: أبو حازم الأعرج، شيخُ المدينة وقاضيها، فارسيُّ الأصل وأمُّه روميَّة، كان زاهدًا عابدًا تجري الحِكمة على فَمِهِ بلا تكلُّف، قال عنه ابنُ خزيمة -:"ثقةٌ، لم يكن في زمانه مثله"، توفِّي سنة 140هـ. انظر: الثقات (316/4)، تاريخ مدينة دمشق (16/22)، تذكرة الحفاظ (133/1)، تهذيب التهذيب (126/4).

(٣) مُرُوج الذَّهَب للمَسْعودي (218/3)، حلية الأولياء (235/3)، تاريخ مدينة دمشق (36/22).

(٤) حلية الأولياء (284/8)، صفة الصَّفوة (181/2)، تاريخ الإسلام (216/12).

(٥) هذا جواب قوله السّابق : "ولولا قولُه تعالى ..." إلخ (605)

(٦) الحلس له عِدّة معان في اللُّغة، والمقصود هنا: الكناية عن لزوم البيت عند وجود الفتن. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (562/1)، غريب الحديث لابن الجوزي (234/1).

ه ـذا الزَّم ـانُ ال ـذي كنّ ـا نُح ـاذِرُهُ ... في قـولِ كعْـبٍ وفي قـولِ ابنِ مسعـودِ

دَهْ ـرٌ بـه الح ـقُّ مَ ـرْدودٌ بأجمَعِ ـهِ ... والجَوْرُ فيهِ أَذاهُ غيرُ مطرودِ[ل 335]

إنْ دامَ ه ـذا ولَـمْ تَحْـدُثْ لَهُ غِ ـيَرٌ ... لـم يُبْكَ مَيْـتٌ ولم يُفـْرَحْ بمولـودِ[1]

وهذا آخِرُ ما أردْنا جَمْعَهُ، وبالله تعالى التوفيقُ والهدايةُ إلى أقوَمِ طريق.

﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾ [الصَّافَّات] [ل 336]

---

(١) الأبيات من بحر البسيط، ولا يُعْرَف القائلُ بعينه. انظر: العُزلة للخطّابي (71)، الرِّسالة المُغْنية في السُّكُوت ولُزُوم البيوت (40)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (63/6).

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأبيات الشّعرية.
- فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الآيات الكريمة

الآية الكريمة	رقمها	ورودها
الفاتحة		
﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	1	122
﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾	7	201
البقرة		
﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾	25	229
﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾	31	131
﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾	59	418
﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ﴾	129	59

آل عمران

النساء

المائدة

الأنعام

الأعراف

التوبة

يونس

الكهف

مريم

طه

الأنبياء

الحج

﴿ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾	7	564
﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾	75	253

المؤمنون

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾	12	218
﴿ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾	100	549

النور

﴿ سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾	16	175
﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ ﴾	30	482
﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾	31	487
﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾	54	69
﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾	63	69

الفرقان

﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴾	3	545
﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ﴾	51	313

النّمل

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ﴾	15	308
﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	65	322

القصص

﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي ﴾	38	203

العنكبوت

﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حُسۡنٗاۖ ﴾	8	57

الرّوم

﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ ﴾	25	541
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ ﴾	27	538
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ ﴾	40	565

لقمان

﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ ﴾	15	57
﴿ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ ﴾	19	402
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ ﴾	21	57

السجدة

﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾	20	237

الأحزاب

﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ ﴾	6	69
﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ ﴾	30	163
﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ ﴾	35	482
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا ﴾	36	69
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾	56	459
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴾	70	1

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الموضوعات

الموضوع	وروده

القسم الأول: الدراسة

القسم الثاني : النّصّ المحقَّق